

المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى كلية اللغة العربية وآدابها فرع اللغة والنحو

# مَوْقِفُ الفَارِسِيِّ مِن آرَاء الجَرْمِيِّ النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة

# رِسَالَةُ مُقَدَّمَةٌ لِنَيل دَرَجَة المَاجستير في اللغَة العَرَبية وَآدَابها تَحَصُّص: نَحْو وَصَرَف

**إِعْدَاد الطَّالِبَة:** سُوْيَدة عَلِيّ الحَرْتُومِيّ الرقم الجامعي: ٢٩٨٠٢٩٧ **إِشْرَاف الأَسْتَاذ الدُّكْتُوْر:** شَرِيْف عَبْد الْكَرِيْم النَّجَّار



**إهداء** أهدي هذا العمل العلمي الذي أرجو أجره وثوابه من الله عزّ وجلّ إلى: روح أخي الطاهرة عبد الله غفر الله له وأسكنه فسيح جناته.

### الباحثة

#### ملخص الرسالة

**عنوان الرسالة**: موقف الفارسي من آراء الجرمي النحوية والصرفية.

اسم الباحثة: سويدة علي حسن الحرتومي.

**الدرجة**: الماجستير.

**موضوع الرسالة**: دراسة آراء الجرمي النحوية والصرفية وموقف الفارسي منها، مع بيان آراء النحاة والمفسرين.

**هدف الرسالة**: الكشف عن أثر آراء الجرمي النحوية والصرفية في شخصيّة الفارسي، سواء كان الأثر إيجابًا أو سلبًا.

**فصول الرسالة**: جاءت فصول الرسالة في أربعة فصول، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويقفوها خاتمة وفهارس فنيّة.

التمهيد: يتضمن نبذة موجزة عن كل من العلمين.

الفصل الأول: موقف الفارسي من آراء الجرمي النحوية في العامل، ويضم ٣٠ مسألة. الفصل الثاني: موقف الفارسي من آراء الجرمي في التراكيب، ويضم ٢٤ مسألة. الفصل الثالث : موقف الفارسي من آراء الجرمي الصرفية، ويضم ٢٦ مسألة. الفصل الرابع: موقف الفارسي من آراء الجرمي في الأصول النحوية. **الفحاتمة**: تضم نتائج البحث، وفهارس فنية تكشف النقاب عن مسائله.

منهج الرسالة: وصفي يعتمد على جمع وتصنيف المسائل وترتيبها إلى جانبين: نحوي وصرفي، ويتكون الجانب النحوي من قسمين هما: النظر في آرائه في العامل ثم في التراكيب، ومناقشة المسائل بذكر آراء النحاة والمفسرين، مع إيضاح رأيي في أغلب الأحيان.

ت

نتائج الرسالة: أثبتت الدراسة أن المسائل النحوية والصرفية التي وافق فيها الفارسي الجرمي أكثر من التي عارضه فيها، وكذا اهتمام الفارسي بالتعليل والتحليل و الاستطراد حينًا آخر – فمن النادر أن نجد مسألة قياسية بدون تعليل أو تحليل – بخلاف الجرمي الذي يميل إلى التيسير في مسائله.

### Abstract

**The title of the study**: the attitude of Alfarsi from Al-Jermi`s Syntactic and morphological views.

Researcher: Suedah Ali Hassan Alhartomi.

Degree: Master.

The theme of the study: Studying the syntactic and morphological views of Al-Jermi and clarify the attitude of Alfarsi, grammarians and interpreters from those views.

**Goal of the study**: revealing the positive or negative impact of Al-Jermi's views on the character of Alfarsi.

**The Chapters of the study:** the study consist of an introduction and a preface, followed by four main chapters and ended with a Conclusion and indexes.

The preface: including a brief review for each scholar.

**Chapter I**: consist of thirty debates about the attitude of Alfarsi from Al-Jermi`s syntactic views about the factor.

**Chapter II**: the consist of twenty four debates about the attitude of Alfarsi from Al-Jermi's syntactic views about the structure.

**Chapter III**: consist of twenty six debates about the attitude of Alfarsi from Al-Jermi's morphological views.

**Chapter IV**: consist of the attitude of Alfarsi from Al-Jermi`s views about the syntactic originals.

ھ

**The Conclusion**: includes the Results of the research, and artistic indexes reveals the accountability.

The method of the study : it is descriptive depends on the collecting and classifying the debates into two sections; a syntactic and morphological. the syntactic section divided into two parts; highlight his views about the factor then the structure, and discussing the debates through motioning the opinion of the other grammarians and interpreters , and most of the time clarify my opinion about them.

The results of the study: The study proved that the number of the agreement in syntactic and morphological debates between the two scholars are more than the disagreement ones . Also, Confirmed the interesting of Alfarsi about reasoning, analysis and digressions, unlike Al-Jermi who tends to facilitation in his debates.

### الشكر والتقدير

أشكر الله عزّ وجلّ الذي منّ عليَّ بفضله ووفقني إلى إتمام هذه الرسالة، فله الحمد وله الشكر حمدًا وشكرًا لا منتهى لحده.

وبعد شكر الله أجد لزامًا أن أسجل الشكر لمن يستحق ذلك:

- لوالديَّ الغاليين، ولأخي أحمد، ولأختيَّ الكريمتين، و لثامر و إبراهيم ورهام وريفان.
- لمنسوبي جامعة أم القرى وعلى رأسها مدير الجامعة معالي الأستاذ الدكتور: بكري بن معتوق عساس، وللقائمين على كلية اللغة العربية، وعلى رأسها عميد الكلية الأستاذ الدكتور: صالح بن سعيد الزهرانيّ، وعميد الكلية سابقًا الأستاذ الدكتور:عبد الله القرني، ورئيس قسم الدراسات العليا: الأستاذ الدكتور: محمد بن علي الدغريريّ.
- للأستاذ الدكتور: شريف عبد الكريم النّجّار الذي تفضل عليَّ بعد الله باختيار فكرة موضوع الرسالة، والإشراف عليها، وقد غمرني بفضله، وأخلاقه العالية، وتعامله النبيل، فله مني جزيل الشكر سائلة المولى عزّ وجلّ أن يجعله ذخرًا لطلبة العلم، وأن يديم عليه طمأنينته ورضوانه.
- للأستاذ الدكتور: عيَّاد بن عيْد الثُبَيْتي، والأستاذ الدكتور: طارق محمد النّجّار على تفضلهما وقبولهما مناقشة الرسالة فلهما مني جزيل الشكر.
- للكلية الجامعية بالليث وأخص بالذكر أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة العربية، وعلى رأسهم رئيسة القسم الأستاذة الفاضلة: سوسن كمال، ووكيلة القسم حاليًا الأستاذة: مواهب مجذوب، وسابقًا الأستاذة:حاجة آدم على ما قدموه من تسهيلات لإكمال دراستي. وللأستاذة: زينب حميد.
  - لوفيقات دربي صديقاتي المخلصات، ريم، ورحمة، وصالحة، وطرفة، ومزينة، ومباركة.

 وإلى كل من ساهم بدعاء أو نصيحة، أسأل الله عزّ وجلّ أن يجزيهم عني أوفر الجزاء وأكمله، إنه ولي ذلك وهو القادر عليه، وآخِرُ دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيّدنا وحبيبنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

### الباحثة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد كان أسلافنا من علماء اللغة أعمق فكرًا وأبعد نظرًا حينما توافروا على العناية بالنحو ووضع أصوله وقواعده، صونًا للألسنة عن الوقوع في الخطأ، فوضعوا لهذا العلم دعائم محكمة، وتتبعوا المسائل، وجمعوا ما هو مفترق، وأوضحوا ما هو مُشكل مستغلق، فما بذلوه من جهد لا نجد له مثيلاً في تراث أي أمة من الأمم.

فما آل إلينا من تراث، جدير بأن نقف أمامه وقفة إجلال وإكبار ...

فبفضل الله ثم صبرهم وذكاء فطرتمم، حفظوا لنا لغتنا وأدبنا وحضارتنا... لكن بعض مؤلفات العلماء عتت عليها أيدي الزمان وعدت من المفقودات مع أنها تُعدُّ من نفائس ما حُطَّ وُكُتِبَ، ومنها كتاب "الفرخ" مختصر سيبويه لصالح بن إسحاق الجرمي المتوفى (٢٢٥ه)<sup>(1)</sup> الذي قال عنه أبو علي الفارسي: "قلَّ من اشتغل بمختصر الجرمي إلا صارت له بالنحو صناعة"<sup>(٢)</sup>.

وقد وصفه الخطيب البغداديّ قائلاً: "كان فقيهًا عالماً بالنّحو، واللّغة، ديّنًا وَرِعًا حسن المذهب، صحيح الاعتقاد، قدم بغداد، وأخذ النّحو عن الأخفش ويونس واللَّغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدَّث عنه المبرّد، وكان جليلاً في الحديث والأخبار، وناظر الفرّاء، وانتهى إليه علمُ النّحو في زمانه"<sup>(٣)</sup>.

وكان أبو علي الفارسيّ يعرض آراءه وآراء غيره من العلماء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم بفكر ثاقب وعقلية تنظيرية، ويتضح ذلك جليًّا حينما يعرض المسائل، فنجده تارة

- (۱) ينظر: وفيات الأعيان (۲/ ٤٨٥، ٤٨٦) .
  - (٢) ينظر: نزهة الألباء ، ص١١٥.
    - (٣) ينظر: بغية الوعاة (٨/٢).

يؤيد البصريين فيما ذهبوا إليه من آراء، وتارة أخرى يؤيد الكوفيين، وثالثة يذكر الرأي وينفرد به معتمدًا في ذلك على السماع المتمثل بالاستشهاد بآيات من القرآن الكريم، والشعر ورواياته، وكذلك على القياس المرتبط ارتباطًا وثيقًا باللغة التي تصور ما يخطر في الفكر من المعايي مستعينًا في ذلك بالأدلة العقلية، مُوثّقا أقواله بالأقيسة النحوية، ولا يستغني في تأييد كلامه بذكر أقوال النحاة السابقين .

وليس ذلك بغريب على الفارسيّ فقد كان إمام وقته، وقد شهد لهُ بتلك المنزلة جمع غفير من تلامذته فقالوا: أبو علي الفارسي " فوق المبرد، وأعلم منه"<sup>(١)</sup> .

وكان عضد الدولة إذا افتخر بالعلم والمعلمين يقول :"معلمي في النحو أبو علي الفارسي الفسوي"<sup>(٢)</sup>، أو يقول :"أنا غلام أبي علي النَّحْويّ الفسوي في النحو<sup>"(٣)</sup>.

وامتدحه أبو العلاء المعري بقوله: "فلا تُعْنِتُوا هذا الشيخَ فإنهُ يَمُتُّ بكتابهِ في القرآن المعروفِ بركتابِ الحُجَّة)"<sup>(٤)</sup>، وقال عنه دارسه الدكتور شلبي: " ويكفيه ما انتهى إليه حكم أبي العلاء، وهو حكم ترضى حكومته<sup>(٥)".</sup>

هذا بعض ما قيل من أقوال القدماء في أبي عليّ من آراء توضح منزلته وتبين ما يَكِنُّهُ هؤلاء من ثناء عليه وإجلال له.

من أجل هذا وذاك وقع الاختيار بمساعدة الدكتور الفاضل:شريف النجار على أن يكون موضوع بحثي:

- (۱) ينظر: تاريخ بغداد (۷/ ۲۸۰).
   (۲) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (۳۰/۱)
   (۳) ينظر: تاريخ بغداد (۲۸۰/۷)، الحجة للقُرّاء السبعة ( ۳۰/۱).
   (٤) ينظر: رسالة الغفران، ص٢٥٥، وينظر أيضًا: الإيضاح للفارسي، ص١٧،١٦.
  - (٥) ينظر :أبوعلي الفارسي،ص١٤٦، وينظر أيضًا: الإيضاح للفارسي، ص١٧.

وذلك للكشف عن جانب لم يتناوله أحد من قبل – فيما أعلم- ألا وهو التعرف على أثر آراء الجرمي النحويّة والصرفيّة وموقف الفارسيّ منها؛ وذلك لأن الباحثين الذين سبقوني إلى دراسة هاتين الشخصيتين لم يتناولوا هذا الجانب بالدراسة، وإنما تناولوا جوانب أُخرى مهمة.

أ- فالدراسات التي تناولت أبو عمر الجرميّ قبل بحثي :

**أولًا**: رسالة ماجستير بعنوان: "أ**بو عُمَر الجرميّ حياته وجُهُودُه في النّحو** "للأستاذ الدكتور: محسن العميريّ. جامعة الملك عبد العزيز، عام ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

ثانيًا: رسالة ماجستير بعنوان: "المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرميّ سيبويه – جمعًا ودراسة". تقديم: علي بن موسى بن محمد شبير. جامعة الإمام سعود، عام ١٤٢٥ه.

ب- أما الفارسيّ فالدراسات التي تناولته قبل بحثي هذا ما يأتي :

**أولا: "أبو علي الفارسيّ، حياته ومكانته بين أئمة العربية، وآثاره في القراءات** والنحو". تأليف الدكتور : عبد الفتاح إسماعيل شلبي. مكتبة نهضة مصر ومطبعتها/الفجالة – ١٣٧٧ه. والكتاب في الأصل رسالة دكتوراه، نوقشت بكلية دار العلوم (جامعة القاهرة) عام ١٣٦٦هـ-١٩٥٧م.

ثانيًا: "أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية". تأليف الدكتور:علي جابر المنصوري.الطبعة الأولى، بغداد عام ١٩٨٧ م .

ثالثًا: "أبو علي النحويّ صرفيًا " . رسالة دكتوراه. كلية تربية ابن رشد (جامعة بغداد. تقديم: بتول عباس الوائلي. إشراف الدكتور: هاشم طه شلاش/ ٢٠٠١م .

رابعًا: "مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه في كتبه: البغداديات، العسكريات، الإيضاح، والتكملة، والشيرازيات، والعضديات". وهي رسالة ماجستير. تقدمت بما: بلسم عبد الرسول وحيد علي الشيباني إلى مجلس كلية التربية في جامعة بغداد. إشراف الدكتور: علي جميل السامرائي، والدكتور: حسين علي عزيز الموسوي . (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م).

خامسًا: "أبو علي الفارسي في مصنفات ابن جني".

وهي أطروحة تقدم بما رحيم جمعة علي الخزرجي. إلى مجلس كلية الأداب في جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابما، إشراف الدكتور: مهدي صالح سلطان الشمري.(رجب ١٤٢٦هـ – آب ٢٠٠٥م).

وقد دفعني إلى كتابة هذا الموضوع الأمور الآتية:

فبعد أن عُرِضَ عليَّ الموضوع من قبل الدكتور قمت بالبحث والاستقصاء فوجدت في كتب الفارسيِّ مادة علمية جديرة بالدراسة لما تحويه من آراء لعلماء شتى ومن بينهم الجرمي. فعزمت علي المضي في دراسة هذا الموضوع:

أولاً: أُهمية الفارسي ومكانته في النحو والصرف، وقد صدق الخطيب البغداديّ حينما وصف كتبه بقوله: بأنما" عجيبة حَسنة لم يسبق إلى مثلها" <sup>(١)</sup>.

ثانيًا: إعجابي بالمنهج الذي اتبعه الفارسيّ، حيث يبدو أنه كان منطقيًا وذواقًا في اختياره للقياس الأفضل، فقد قال عنه ابن جني بعد أن نقل بعض تخريجاته: "ولله هو وعليهِ رحمته، فما كان أقوى قياسَه، وأشدَّ بمذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكأنه إنما كان مخلوقًا له، وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّة أصحابما، وأعيان شيوخها، سبعين سنة، زائحةً عِلَلُه، ساقطةً عنه كُلَفُه، وجعله همّه وسَدَمه...."<sup>(٢)</sup>.

- (۱) ینظر: تاریخ بغداد ( ۲۸۰/۷).
- (۲) ينظر: الخصائص (۱ /۲۲۷ ).

ثالثًا: الكشف عن أثر آراء الجرمي في شخصيّة الفارسي النحويّة والصرفيّة، فقد نقل الفارسي عنه ما يزيد عن ثمانين موضعًا، فلا بدّ أنّ له أثرًا في شخصيته، سواء كان الأثر إيجابًا أو سلبًا.

رابعًا: إبراز آراء الجرمي، وبيان مكانته النحويّة، فهو شخصية أخذت دورًا كبيرًا في الدرس النحوي في القرن الثالث الهجري، وهو ممن يقف بموازاة المازني والمبرد، وغيرهما.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يَنْتَظِمَ في مقدمة، ثم تمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

**المقدمة**: تناولت فيها موضوع البحث، مع عرض موجز للدراسات السابقة له، مع ذكر دوافع البحث وخطته.

> ا**لتمهيد**: اشتمل على العناصر الآتية: ترجمة موجزة لأبي عُمر الجرميِّ (حياته وآثاره) تناولت فيها:

(اسمه ونسبه وكنيته، ومولده، ونشأته، شيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، ووفاته).

ترجمة موجزة لأبي علي الفارسي: ( حياته وآثاره) تحدثت فيها عن:

(اسمه ونسبه وكنيته، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، ووفاته).

وكان لابد من الحديث عن هذه العناصر قبل الشروع في عرض موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ النحويّة والصرفيّة.

أما الفصول الأربعة التي تضمنها البحث فهي على النحو الآتي:

#### الفصل الأول:

موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ النحوية في العامل.

<u>الفصل الثاني:</u> موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ في التراكيب. <u>الفصل الثالث:</u> موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ الصرفيّة . <u>الفصل الرابع:</u> موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ في الأصول النحوية.

أمّا الخاتمة: ذكرت فيها أهمّ ما توصَّلت إليه من نتائج، وذيّلت البحث بفهارس \_\_\_\_\_\_ تكشف النّقاب عن مسائله، اشتملت على فهرس لآيات القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، والأمثال، والأبيات الشعرية، ثم قائمة بأسماء المصادر والمراجع، ثم فهرس للموضوعات.

## وبالنسبة للمنهج الذي سرت عليه في هذا البحث فهو منهجٌ وصفيٌّ يعتمد على ما يأتي:

١. استقصاء جميع آراء الجرمي المبثوثة في كتب الفارسيِّ.
 ٢. تصنيفها وترتيبها إلى حانبين: نحويّ وصرفيّ، وقسمت النحويّ قسمين، وهما النظر في آرائه في العامل ثم في التراكيب.
 ٣. التعقيب بإيراد رأي الفارسيِّ.
 ٤. قمت في أثناء دراستها بعرض آراء النحاة والمفسرين ، وأوضحت رأيي في المسألة في معظم الأحيان.

٥- قمت بتخريج الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية مع ضبطها بالشكل،
 وتخريج القراءات.
 ٦- قمت بتخريج الأبيات الشعرية من مصادرها النحوية.

وفي الختام: يبقى هذا العمل جهدًا بشريًا يعتريه كثير من التقصير والنقص والزلل، فما كان فيه من أمور كانت صوابًا فهو بتوفيق الله – عزّ وجلّ – الذي أحمده عليه، وما كان غير ذلك فعذري أنني لم أقصد إليه، ولكنني بشر أخطئ وأصيب . وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب، والحمد لله ربّ العالمين.

ىمھيد: ١\_ أَبُو عُمَر الجَرْمِيّ ( حياته وآثاره). ٢-أَبُو عَلِيّ الفَارِسيّ ( حياته وآثاره).

# **أولاً: أَبُو عُمَر الجَرْمِيّ** <u>اسمُه وَنَسَبُه وَكُنْيتُه</u> هو صالح بن إسحاق الجرمي النحوي، يكنى بـ " أبي عمر"<sup>(١)</sup>. وقد اختلف المترجمون في القبيلة التي ينسب إليها "أبو عمر" فكل واحدة يقال لها جَرْم: فقيل له: الجرمي؛ لأنه كان ينزل في قبيلة من جَرْم، فنسب إليها.

فقيل له: الجرمي؛ لأنه كان ينزل في قبيلة من جَرْم، فنسب إليها. وقيل: إنه مولى جَرْم بن ربان<sup>(٢)</sup>، وهي من قبائل اليمن. وقيل: إنه مولى بجيلة بن أنمار بن خَتْعم<sup>(٣)</sup>. "وفي بجيلة جَرْم بن علقمة بن أنمار" <sup>(٤)</sup>. و قد توقف ابن خلكان عند هذه القبائل، فقال: "ولا أعلم إلى أيها ينسب أبو عمر المذكور، ولم يكن منهم وإنما نزل فيهم فنسب إليهم". <sup>(٥)</sup>

- (٤) ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٦)، الأنساب للسمعاني(٣/٣٣).
- (٥) ينظر :وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٦)، وينظر أيضًا: أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو، ص٧ [ رسالة ماجستير].

 <sup>(</sup>۱) ينظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ، ص٨٤، والفهرست للنديم، ص٢٢، وتاريخ بغداد (٣١٤/٩)، والأنساب للسمعاني (٣٢٤/٣، ٣٦٥)، نزهة الألباء، ص١١٤، ومعجم الأدباء (١٤٤٢/٤)، وإنباه الرواة (٨٠/٢)، وفيات الأعيان (٢/٤٨٥)، بغية الوعاة (٨/٨)، شذرات الذهب (٣/ ١١٥).

<sup>(</sup>٢) هو "جرم بن ربان بن عمران بن الحاف بن قضاعة". ينظر: الأنساب للسمعاني( ٣/ ٢٣٣). وفي نزهة الألباء، ص١١٤، ومعجم الأدباء (٤/ ١٤٤٢)، وبغية الوعاة (٨/٢) مولى جرم بن زبَّان.

<sup>(</sup>٣) ينظر: إنباه الرواة (٨٠/٢)، الأنساب للسمعاني( ٣/ ٢٣٥)، وفيات الأعيان (٤٨٦/٢)، الفهرست، ص٢٢، تاريخ بغداد (٩/ ٣١٤) .

### مَوْلِدُه ونَشْأَتُه:

ولِدَ ونشأ بالبصرة، وأخذ يعكف على حلقات البصريين فتعلم عن شيوخها النحو واللغة، لقي يونس، ولم يلق سيبويه، لكنه أخذ عن الأخفش كل ما عنده <sup>(١)</sup>.

" ويزعم بعض الرواة أنه هو وزميله المازني حَشِيا بعد وفاة سيبويه وحَمْل الأخفش لكتابه أن يدعيه لنفسه، وكان الجرمي موسرًا، فعرض عليه شيئًا من المال ليقرأ هو وصاحبه عليه الكتاب، وأجابه إلى طلبه، فأخذا الكتاب عنه وأشاعاه في الناس "<sup>(٢)</sup>.

"قدم أصبهان مع فَيْض بن محمد عند منصرفه من الحج فأعطاه يَوْمَ مقدمه عشرين ألف درهم، وكان يعطيه كلّ سنة اثنى عشر ألف درهم"<sup>(٣)</sup>.

ثم" نزل بغداد في أوائل العقد الأول من القرن الثاني للهجرة، واختلف إليه الطلاب يحاضرهم في كتاب سيبويه ويملي عليهم بعض مصنفاته، وظل بما إلى وفاته...."<sup>(٤)</sup>.

### شُيُوْخُهُ وتَلامِيْذُه:

أ- شيوخه

أخذ الجرمي النحو عن جماعة من علماء عصره ومنهم: يونس، وأبو الحسن الأخفش، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري، والأصمعي، وطبقتهم<sup>(°)</sup>.

- (٢) ينظر: المدارس النحوية، ص١١٢.
- (٣) ينظر: ذكر أحبار أصبهان (٣٤٦،٣٤٧/١)، وينظر أيضا: إنباه الرواة (٢/ ٨٢)، المدارس النحوية، ص١١٢.
  - (٤) ينظر المدارس النحوية، ص ١١٢.
- (٥) ينظر: أحبار النحويين البصريين، ص٨٤، الفهرست للنديم ص٦٢، تاريخ بغداد (٩/ ٣١٤)، نزهة الألباء، ص
  - ١١٤، معجم الأدباء (٤/ ١٤٤٣)، إنباه الرواة (٨٠/٢)، وفيات الأعيان(٢/ ٤٨٥)، بغية الوعاة (٢/ ٨).

 <sup>(</sup>۱) ينظر أخبار النحويين البصريين، ص٨٤، وإنباه الرواة (٨٠/٢)، والمدارس النحوية، ص١١١، ١١٢، ونشأة النحو
 وتاريخ أشهر النحاة، ص٨٩.

ب. تلاميذه

حير من قام بجمع تلاميذ الجرمي الأستاذ الدكتور: محسن العميري<sup>(۱)</sup>، ومن أشهرهم: أبو محمد التَّوَّزِي<sup>(۲)</sup>، وأبو عثمان المازني، وأبو إسحاق الزيادي<sup>(۳)</sup>، وأبو العباس المبرِّد ، وأبو خليفة الجمحي<sup>(٤)</sup>، وغيرهم.

### مَكانَته العِلْمِيّة:

كان الجرمي عالماً باللغة العربية حافظًا لها، فقد انتهى إليه علم العربية في زمانه، وكان فقيهًا محدِّثًا، حيث قال: " أنا منذ ثلاثين سنة أُفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه، فقيل له: وكيف ذاك؟ قال: أنا رجل مكثر من الحديث، وكتاب سيبويه يعلمني القياس، وأنا أقيس الحديث، وأفتي به"<sup>(0)</sup>.

قال المبرّد: "كان الجرميُّ أثْبتَ القوم في (كتاب سيبويه)، وعليه قرأت الجماعة، وكان عالماً باللغة، حافظًا لها، وله كتب انفرد بها، وكان جليلاً في الحديث والأخبار، وله كتاب في السيرة عجيب"<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو، ص٣٨- ٤٩ [ رسالة ماجستير].
 (٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد، مولى لقريش. قال السِّيرافي: " وقرأ التوزى كتاب سيبويه على أبي عمر الجرمى".
 (٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد، مولى لقريش. قال السِّيرافي: " وقرأ التوزى كتاب سيبويه على أبي عمر الجرمى".
 ينظر: أخبار النحويين البصريين، ص ٩٥، وبغية الوعاة (٢/ ٢١). مؤلفاته: "كتاب الخيل"، " الأمثال" ، " الأضداد".
 توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢١).
 (٣) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر المعروف بأبي إسحاق الزيادي. قال عنه ياقوت: (كان نحويًا لغويًا لغويًا (٣) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر المعروف بأبي إسحاق الزيادي. قال عنه ياقوت: (كان نحويًا لغويًا راوية، قرأ كتاب سيبويه على سيبويه ولم يتمه، وروى عن الأصمعيِّ وأبي عبيدة ونظرائهما". من مصنفاته: كتاب "النقط راوية، قرأ كتاب سيبويه على سيبويه ولم يتمه، وروى عن الأصمعيِّ وأبي عبيدة ونظرائهما". من مصنفاته: كتاب "النقط راوية، قرأ كتاب سيبويه على سيبويه ولم يتمه، وروى عن الأصمعيِّ وأبي عبيدة ونظرائهما". من مصنفاته: كتاب "النقط المتكل"، و " تنميق الأخبار"، و " شرح نكت كتاب سيبويه"، وغيرها. توفي سنة تسع وأربعين ومائتين. ينظر معجم الأدباء (١/ ٢٦)، بغية الوعاة (١/ ٢١).
 (٤) هو الفضل بن الجبار"، و " شرح نكت كتاب سيبويه"، وغيرها. توفي سنة تسع وأربعين ومائتين. ينظر معجم والمدباء (١/ ٢٢)، ٢٦)، بغية الوعاة (١/ ٤١٤).

- وقال: هؤلاء غُثاء" ينظر: إنباه الرواة (٣/ ٥)، بغية الوعاة(٢/ ٢٤٥).
  - (٥) ينظر: معجم الأدباء (٤/ ١٤٤٣).

(٦) ينظر: إنباه الرواة (٢/ ٨١)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٥، ٤٨٦)، تاريخ بغداد (٩/ ٣١٤، ٣١٥).

وقال عنه أيضًا: "كان أبو عمر الجرمي أغوص على الاستخراج من المازين، وكان المازين أحد منه"<sup>(۱)</sup>.

وقال الفارسي:" قل من اشتغل بمختصر الجرمي إلا صارت له بالنحو صناعة"<sup>(٢)</sup>.

ووصفه الخطيب قائلاً: "كان فقيهاً عالماً بالنّحو واللّغة، ديّنا وَرِعاً حسن المذهب، صحيح الاعتقاد"<sup>(٣)</sup>.

مُؤَلَّفَاته:

للجرمي مؤلفات كثيرة ما تزال مفقودة – فيما أعلم -، وإنما جاء ذكرها في كتب التراجم، وطبقات النحويين واللغويين وهي كتاب "القوافي"، و"التثنية والجمع"، و"الأبنية"، و"العروض"، و"تفسير غريب سيبويه"، و"الأبنية والتصريف"، و"الفرخ"<sup>(٤)</sup>، و"مختصر نحو المتعلمين<sup>(٥)</sup>" وجاء اسمه عند بعضهم ب"المختصر في النحو<sup>"(٢)</sup>. وله أيضًا كتاب "التنبيه"<sup>(٧)</sup>، وكتاب "السير" ووصف بأنه عجيب<sup>(٨)</sup>، وله أيضًا "شرح كتاب العين"<sup>(٩)</sup>، وغيرها.

- ینظر: أخبار النحویین البصریین ، ص٨٤، وفي نزهة الألباء، ص ١١٤، ١١٥، و إنباه الرواة ( ٨١/٢) (أخذ منه).
   ینظر: نزهة الألباء، ص١١٥.
  - (٣) ينظر: بغية الوعاة (٨/٢).
- (٤) ينظر: الفهرست للنديم، ص٦٢، معجم الأدباء (٤/ ١٤٤٤)، إنباه الرواة (٢/ ٨٢)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٦)،
   بغية الوعاة (٢/ ٩).
  - ٥) ينظر: الفهرست للنديم ، ص٦٢، إنباه الرواة (٨٢/٢).
- (٦) ينظر: تاريخ بغداد(٩/٤١٣)، الأنساب للسمعاني (٣٢٤/٣)، معجم الأدباء (٤/ ٤٤٤)، إنباه الرواة(٢/ ٨٠)،
   وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٦)، بغية الوعاة (٩/٢).
  - (٧) ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٩)، هدية العارفين (٤٢٢/١).
  - (٨) ينظر: الأنساب للسمعاني ( ٣/ ٢٣٥)، إنباه الرواة (٨١/٢)، وفيات الأعيان (٤٨٦/٢)، بغية الوعاة (٢/ ٩).
    - (٩) ينظر: هدية العارفين (٢/١).

وَفَاته:

اتفق المؤرخون على أن وفاته كانت سنة ٢٢٥ه في خلافة المعتصم().

 <sup>(</sup>١) ينظر: نزهة الألباء، ص ١١٧، الكامل في التاريخ (٦/ ٦٤)، إنباه الرواة (٢/ ٨١)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٨٦)، النحوم الزاهرة (٢/ ٢٩٦)، بغية الوعاة (٢/ ٩).

ثانيًا: أَبُو عَلِيّ الْفَارِسيّ

اسمُه ونَسَبُه وكُنيْتُه:

هو" الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبانَ الفارسي النحوي"، ويُكنى بـ "أبي علي"<sup>(١)</sup>.

أبوه فارسي، وأمّه عربية سدوسية- بفتح السين- من سدوس شيبان من ربيعة الفرس(٢).

مَوْلِدُه وَنَشْأَتُه:

ذكر ابن خلكان بأنه ولد في سنة ثمان وثمانين ومائتين<sup>(٣)</sup>، وأيده ابن العماد الحنبلي<sup>(٤)</sup>، لكن أكثر المؤرحين لم يذكروا السنة التي ولد فيها<sup>(٥)</sup>.

وكانت ولادته بمدينة "فَسَا" بفارس، والتي ينسب إليها أحيانًا فيقال:" أبو علي الفسوي<sup>"(٢)</sup>.

وأمَّا عن نَشْأته في فارس فلم يذكر المؤرخون شيئًا عنها عدا الإشارة إلى مولده في مدينة "فَسَا"<sup>(٧)</sup>.

(۱) ينظر: ترجمته في الفهرست للنديم، ص٣٩، تاريخ بغداد (٧/ ٢٨٥)، نزهة الألباء، ص٢٣٢، معجم الأدباء(٢/
(٨١١) ، إنباه الرواة (١/ ٣٠٨)، وفيات الأعيان(٢/ ٨٠)، بغية الوعاة (١/ ٤٩٦)، شذرات الذهب (٤/ ٤٠٤)، التكملة ص١١، المسائل البغداديات ، ص٢١، وأبو علي الفارسي، ص ٥٢.
(٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص٢٦، معجم الأدباء(٢//٨١)، التكملة، ص١١، ٢١.
(٣) ينظر: وفيات الأعيان (٢/٢٨)، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص١٢
(٤) ينظر: معجم الأدباء (٢/٨)، التكملة، ص١١، ٢١.
(٣) ينظر: وفيات الأعيان (٢/٢٨)، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص٢٢
(٢) ينظر: شذرات الذهب (٤/ ٤٠٤)، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص١٢
(٢) ينظر: شذرات الذهب (٤/ ٤٠٤)، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص١٢
(٢) ينظر: شدرات الذهب (٤/ ٢٠٤)، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص١٢
(٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص١٦
(٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص١٢

وقد انتقل إلى بغداد سنة ٣٠٧ه<sup>(١)</sup>، فأخذ يعكف على حلقات البصريين مثل الزجاج، والأخفش الصغير، وابن السراج، وغيرهم، كما عكف على حلقات البغداديين الأولين وخاصة حلقة أبي بكر بن الخياط<sup>(٢)</sup>، وأكب على حلقات أبي بكر بن مجاهد<sup>(٣)</sup> تلميذ ثعلب وشيخ القرّاء في عصره، ومضى يخالط سابقيهم في كتاباتهم متمثلًا ما كتبه سيبويه وغير سيبويه من مصنفات مختلفة<sup>(٤)</sup>.

وقد كان مطلعًا على أشعار العرب و أمثالهم وأقوالهم، عالماً بعاداتهم، وعادات الفرس، كما كان له أيضًا علم بالأخبار الأدبية<sup>(0)</sup>.

ثم غادر العراق – تاركًا في أغلب المدن التي تنقل بينها أثرًا لغويًا يحمل أسماءها: فله البغداديات، والبصريات، وغيرهما<sup>(٢)</sup> – متوجهًا إلى حلب سنة ٣٤١ه <sup>(٧)</sup>، فأقام عند سيف الدولة بن حمدان<sup>(٨)</sup>، وجرت بينه وبين أبي الطيب المتنبي محالس<sup>(٩)</sup>، وأخذ يتجول بين مدن الشام فظهرت أسماء بعض هذه المدن على كتبه كالمسائل الحلبية، والدمشقية<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: وفيات الأعيان (٢/٨٠).
(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط. أخذ عنه الزجاجي والفارسي. من مصنفاته: " معاني القرآن"، و " النحو الكبير" وغيرهما. توفي سنة عشرين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٨).
(٣) هو أبو بكر أحمد بن مُوسى بن العبَّاس المعروف بابن مجاهد. كان شيخ القرّاء في وَقتّه، وكان ثقة مأمونًا. توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٨).
(٣) هو أبو بكر أحمد بن مُوسى بن العبَّاس المعروف بابن مجاهد. كان شيخ القرّاء في وَقتّه، وكان ثقة مأمونًا. توفي سنة عشرين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٤٨).
(٣) هو أبو بكر أحمد بن مُوسى بن العبَّاس المعروف بابن مجاهد. كان شيخ القرّاء في وَقتّه، وكان ثقة مأمونًا. توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. ينظر: تاريخ بغداد (٥/ ٢٥٣- ٢٥٥).
(٤) ينظر: المدارس النحوية، ص ٢٥٥، ٢٥٦.
(٥) ينظر: أبو علي الفارسي، ٢٥٣ ٩٣، المسائل البغداديات، ص١٩.
(٢) ينظر: التكملة، ص١٢.
(٢) ينظر: التكملة، ص١٢٥.
(٢) ينظر: التكملة، ص١٢٥.
(٢) ينظر: التكملة، ص١٢٠.
(٢) ينظر: التكملة، ص٢١٠.
(٢) ينظر: وفيات الأعيان (٢/٨٠٨).
(٢) ينظر: وفيات الأعيان (٢/٨٠٨).
(٢) ينظر: التكملة، ص٢٢٠.
(٢) ينظر: وفيات الأعيان (٢/٨٠٨).
(٢) ينظر: التكملة، ص٢٢٠.

ثم عاد إلى بغداد سنة ٣٤٦هـ، وظل بما حتى عام ٣٤٨هـ<sup>(١)</sup>، ثم انتقل إلى بلاد فارس فصحب عضد الدولة، وتقدم عنده، فارتفع شأنه، وعلت منزلته حتى قال عضد الدولة: " أنا غلام أبي علي الفَسَويِّ في النحو<sup>"(٢)</sup>. فصنف له الفارسي كتاب " الإيضاح"، و"التكملة<sup>"(٣)</sup>.

وقد انتصر عضد الدولة على ابن عمه فدخل بغداد، فتبعه الفارسي، واشتهر ذكره في الآفاق(<sup>٤)</sup>.

كان ميسور الحال في آخر حياته حتى قيل: إنه " أوصى بثلث ماله لنحاة بغداد، فكان ثلاثين ألف دينار "<sup>(٥)</sup>.

### شُيُوْخُه وتَلامِيْذُه:

أ. شيوخه

تتلمذ الفارسي على جماعة من شيوخ عصره، فأخذ عنهم العربية ومنهم<sup>(٢)</sup>: أبو إسحاق الزجاج، والأخفش الصغير، وأبو بكر بن السراج، وابن الخياط، وأبو بكر بن دريد<sup>(٧)</sup>، وأبو بكر بن مجاهد، وأبو بكر مبرمان<sup>(٨)</sup>.

ب .تلاميذه

قدم لنا الفارسي تراثًا ضخمًا في مختلف علوم العربية فأخذ عنه جماعة من الطلبة، استضاءوا بمنهجه، وأصبحوا أئمة في العربية ومنهم: ابن جني، وأبو نصر الجوهري، وأبو الحسن الربعي<sup>(۱)</sup>، وأبو الحسين محمد بن الحسين ابن أخت الفارسي <sup>(۲)</sup>، وغيرهم<sup>(۳)</sup>.

### مَكانَته العِلْمِيّة:

تبوأ أبو علي مكانة أدبية علمية لم يكن يصل إليها لولا غزارة علمه، واتساع معارفه، وتشعب ثقافته، فكان موسوعة علمية عربية في عصره، فاشتهر ذكره في الآفاق، وهذه الشهرة جاءته من نواح ثلاث<sup>(٤)</sup>:

- ۲. تلامیذہ: وقد سبق أن أشرت إلى بعض منهم على سبیل المثال لا الحصر.
- ٢. كتبه ومسائله: "من أسباب شهرة أبي على كتبه ومسائله، حيث اهتم بها دارسو العربية منذ عهد أبي على، فقد اشتغل الناس بكتبه بالقراءة والدرس والشرح والاختصار، واشتهرت مؤلفاته في المغرب شهرتها في المشرق"(°).

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي. أخذ عن أبي سعيد السيرافي، وعن الفارسي مدة طويلة. له من التصانيف: كتاب في النّحو حسنا جدًا يقال لهُ " البديع" قام بشرح كتاب " الإيضاح" للفارسي، وشرح "كتاب الجرمي". توفي سنة عشرين وأربعمائة. ينظر: نزهة الألباء، ص ٢٤٩، ٢٥٠.
 (٢) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت الفارسي. أخذ علم العربية عن خاله أبي علي . توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة. ينظر: نزهة الألباء، ص ٢٤٩، ٢٥٠.
 (٣) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت الفارسي. أخذ علم العربية عن خاله أبي علي . توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة. ينظر: إنباه الرواة (٣/١٦ – ١١٨)، بغية الوعاة (٢/٩٤).
 (٣) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢١، ٢٢، التكملة، ص ١٦/١، نزهة الألباء، ص ٢٣٢.
 (٣) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢١، ٢٢، التكملة، ص ١٦، ١٧، نزهة الألباء، ص ٢٣٢.

٣. توثيق العلماء له: وهو من أسباب شهرته، فلم يكن في زمانه مثله في النحو. قال أبو طالب العبدي<sup>(١)</sup>: ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه<sup>(٢)</sup>. وأثنى الخطيب على كتبه قائلاً: وصنف كتبا عجيبة حَسنَة لم يسبق إلى مثلها، واشتهر ذكره في الآفاق<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو البركات الأنباري:" وعلت منزلته في النحو، حتى فضله كثير من النحويين على أبي العباس المبرد"<sup>(٤)</sup>.

### مُؤَلَّفَاته:

ترك لنا أبو علي الفارسي تراثًا ضخمًا يتمثل في مؤلفاته فبعضها وصل إلينا، وبعضها ما يزال مفقودًا وإنما جاء ذكرها في كتب التراجم، وطبقات النحويين واللغويين، وسأكتفي هنا بالإشارة إلى بعض الكتب التي وصلت إلينا اكتفاءً بما أثبته السابقون قبلي لدراسة هذه الشخصية<sup>(٥)</sup>:

"الحجة في علل القراءات السبع"، و"الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني في تفسير القرآن الكريم"، و"المسائل البغداديات أو المشكلة"، و"المسائل الحلبيات"، و"المسائل الشيرازيات"، و"المسائل المنثورة"، و"المسائل البصريات"، و"المسائل العسكريات"، و"المسائل العضديات"، و"التعليقة علي كتاب سيبويه"، و"التكملة"، و"شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى ب "إيضاح الشِّعْر"، وورد باسم آخر وهو "كتاب الشِّعْر"، و"مقاييس المقصور والممدود"، و"أقسام الأخبار في المعاني".

- (١) هو أبو طالب أحمد بن بكر العبدي. من أفاضل أهل العربية، أحذ عن السيرافي والفارسي، والرّماني. ينظر: نزهة الألباء، ص٢٤٦، ٢٤٧، بغية الوعاة (١/ ٢٩٨) وله من التصانيف: "شرح الإيضاح"، و"شرح كتاب الجرمي". توفي سنة ست وأربعمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٢٩٨).
  - (٣) ينظر: تاريخ بغداد (٢٨٥/٧)، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص ٢٣.
  - (٤) ينظر: نزهة الألباء، ص٢٣٢، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص ٢٣.
  - (٥) منهم الدكتور: علي جابر المنصوري محقق كتاب" المسائل العضديات"، والدكتور: كاظم بحر المرجان محقق كتاب" التكملة"، وصلاح الدين السنكاوي محقق كتاب "المسائل البغداديات".

ۇفاتە:

اختلف المؤرخون في سنة وفاته، والرّاجح أنه توفى سنة ٣٧٧ه ببغداد<sup>(١)</sup>، وقيل قبل سنة ٣٧٠ه<sup>(٢)</sup>، وقيل سنة ٣٧٦ه<sup>(٣)</sup>.

 <sup>(</sup>۱) ينظر: تاريخ بغداد (۲۸٦/۷)، نزهة الألباء، ص٢٣٣، إنباه الرواة (۳۰۹/۱)، وفيات الأعيان (۸۲/۲)، المسائل البغداديات، ص١٨.

<sup>(</sup>٢) ينظر: الفهرست للنديم، ص٦٩، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص ١٧.

<sup>(</sup>٣) ينظر: الكامل في التاريخ( ٤٢٩/٧)، وينظر أيضًا: المسائل البغداديات، ص١٧.

الفصل الأول موقف الفارسيّ من آراء الجرْمِيّ النَّحويَّة في العامل

### المسألة الأولى

### [في نصب الخبر مقدمًا في " ما "]

قال الجرمي في كتابه:

"إن ناسًا قد رووا عن العرب نصب الخبر في (ما) مقدماً، نحو: (ما مُنْطَلِقًا زِيْدٌ) قال: وليس ذلك بكثير والأجود الرفع"<sup>(1)</sup> .

ذكر الفارسي في (البغداديات)<sup>(٢)</sup> أنه لا يجوز تقدم الخبر منصوبًا على المخبر عنه في (ما) في نحو :( ما قائمًا زيدٌ )؛ لأنه لا يبلغُ من قوّتِهِ أن يُتّسعَ فيه بتقديم الخبر، كما يُتَّسَعُ في (ليس) الأصل لذلك إذا قُدّم الخبر في (ما) على المبتدأ رَجعَ إلى الأصلِ وهو الرفع.

وقال في (إيضاح الشعر) مستشهدًا على نصب خبر (ما) مُقدَّمًا بقول بعض البغداديين("):

> أما واللهِ عالِم كُلّ غَيْبٍ وَرَبِّ الحِجْرِ والبيتِ العتيقِ لو أنَّكَ يا حُسينُ خُلِقْتَ حُرَّا وما بالخُرِّ أنت ولا الخليقِ " فإنه يكون شاهدًا على ما حكاه أبو عُمر مِنْ نصب خبر ما مُقدَّمًا "<sup>(٤)</sup>.

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۸۵۷/۲)
- (٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٨٤، ٥٩٥

(٣) البيتان من الوافر وهما في إيضاح الشعر، ص٤٨٢ منسوبان إلى بعض البغداديين، وذكر الفرّاء في معانيه (٤٤/٢) البيت الثاني وصدره بقوله: أنشدتني امرأة من غَنِيّ، برواية:

أما والله أنْ لو كنت مُحَرًّا وما بالخُرِّ أنت ولا العتيقِ

وهما بلا نسبة في الإنصاف (٢٠٠/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٩٥/١) برواية (ولا القمينِ) بدلًا من (العتيق)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٥٦/١)، ومغني اللبيب (٣٣/١). (٤) ينظر: إيضاح الشعر، ص٤٨٢، ٤٨٣ .

دراسة المسألة:

"ما" حرف نفي يليها الاسم والفعل، فكان القياس فيها أن لا تعمل، لعدم اختصاصها<sup>(۱)</sup>، لكن لما كان لها شبهان: شبه عام، وشبه خاص عملت، فمن راعى فيها الشبه العام لكونها تليها الأسماء والأفعال لم يُعملُها وهم بنو تميم، ومن راعى شبهها الخاص أعملها، وهم الحجازيون<sup>(۱)</sup>، وإنما عملت عندهم مع أنها حرف غير مختص؛ لأنها شابحت "ليس" في شيئين:

أحدهما: كونها لنفي الحال غالبًا كه (ليس).

وثانيهما: لدخولها على الجملة الاسمية(").

وقد اختلف النحاة في إعمالها أو إهمالها حيث ذهب جمهور النحاة إلى أنه إن تقدم خبرها على اسمها بطل عملها؛ لأن من شروط إعمالها أن لا يتقدم خبرها<sup>(،)</sup>، خلافًا لمذهب الفراء فقد اختلف النقل عنه فقيل: إنه أجاز تقدم الخبر ونصبه كما في نحو: (ما قائمًا زيدٌ)<sup>(.)</sup>. وفي روايته لقَوْل الشّاعِرِ<sup>(.)</sup>[ من الوافر ]:

.....ولا العتيقِ

دليل على جواز النصب وليس بقوي(^)، ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجيز النصب (^).

(۱)ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ( ۳۲۳،۳۲۲ )، وشرح الجمل لابن عصفور (۹۱/۵۰).
(۲)ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (۹۱/۵۰).
(۳)ينظر: الجنى الداني، ص۳۲۳ .
(٤)ينظر السابق، ص۳۲۳، التذييل والتكميل (٤/٢٦٢)، الهمع (١١٣/٢).
(٩)ينظر السابق، ص٤٣٣، التذييل والتكميل (٩/٢٦٢)، الهمع (١١٣/٢).
(٦)ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٤٤٦)، (١٩٢/٣).
(٨)ينظر: الجنى الداني، ص٣٢٣.

وذكر الجرمي أن أناسًا قد رووا عن العرب إعمال (مَا) مع تقدم الخبر<sup>(۱)</sup>، وحكى " ما مُسيئًا من أعتب "<sup>(٢)</sup> وهي لُغَيَّة<sup>(٣)</sup>، ولم يُحفظ ذلك إلّا في قَوْلِ الفَرَزْدَقِ<sup>(١)</sup>[من البسيط]: فأصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

فالشاهد في قوله: (ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ)، وفيه خلاف بين النحاة في توجيهه، سيأتي ذكره — إن شاء الله تعالى — في موضعه .

وفي قول الآخر (°)[من الرجز]:

نجرانُ إذ ما مثلَهما نجرانُ

أما إذا دخلت الباء على خبر (ما) ففيها خلاف أيضًا، سيأتي بيانه في موضعه – إن شاء الله-.

(١)ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٥٧).

(٢)وهو كلام يجري مجرى المثل الآتي: (مَا أَسَاءَ مَنْ أَعْتَبَ) " يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويُخْبَر أنه سَيُعتبُ ". ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٢٨٨/٢). (٣)ينظر: التذييل والتكميل (٢٦٦/٤)، والجنى الداني، ص٣٢٣، الهمع (١١٣/٢).

(٤)البيت للفرزدق في ديوانه، ص١٦٧، والكتاب (١/١٠)، والمقتضب (٤/١٩١)، شرح الكتاب للسيرافي (١٩٥/١)، المسائل البغداديات، ص٢٨٥، المسائل المنثورة، ص١٨٣، الإغفال (٢٦/٢٤)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٥٥٥)، شرح الكافية للرضي (١٨٨/٢)، التذييل والتكميل (٢٦٦/٤)، الجنى الداني، ص٣٢٣، مغني اللبيب (٢/٣٦٣، ٢٠٠)، الهمع (٢/ ١١٣)، شرح الأشموني على الألفية (٢٥٦/١).

(٥)وهو قول رؤبة في المسائل المنثورة، ص١٨٤ برواية: بحران ما مثلهما بحران . وبلا نسبة في المسائل الحلبيات، ص١٩٤، وبلا نسبة أيضًا في تذكرة النحاة، ص٤٦٦، وتمام البيت:

رؤبة والعجاج أورثاني بَحرين ما مِثْلَهما بَحران

والظاهر من البيت أنه لولد رؤبة، وبلا نسبة أيضًا في التذييل والتكميل (٢٦٦/٤)، والهمع (١١٣/٢) برواية: نجرانُ إذ ما مِثْلَهما نَخْرانُ. قال سيبويه: " فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُالله، أو ما مُسِيءٌ من أعْتَبَ، رفعتَ، ولا يجوز أن يكون مقدَّمًا مثله مؤخّرًا، كما أنَّه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله على حدّ قولك: إنَّ عبدَ اللهِ أخوك، لأنِّما ليست بفعل"<sup>(1)</sup>. فسيبويه ههنا لا يجيز النصب إن تقدم الخبر؛ وذلك لأنحا حرف لا يبلغ من قوتما أن تكون بمنزلة ما شبهت به وهي "ليس"<sup>(1)</sup>.

وممن منع النصب إن تقدم خبر (ما) المبرّد"، والسيرافي<sup>(،)</sup>، والفارسي في أحد قوليه حيث ذكر أنه لا يجوز تقدم الخبر منصوبًا على المخبر عنه في (ما) في نحو: "ما قائمًا زيدٌ"<sup>(.)</sup>.

أمما قَوْلُ الفَرَزْدَقِ ("):

فأصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ الذهُمْ قُرَيْشٌ وإذ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

فقد استدل به المجوزون على جواز نصب خبر "ما" مقدمًا، وذهبوا إلى أن الرواية بنصب مثلهم. أما الجمهور فكانوا يأبون ذلك، ولا يقرون الاستشهاد به، وخرّجوه على الوجوه الآتية:

أولًا: قال سيبويه بعد أن أنشد قول الفرزدق: " وهذا لا يَكادُ يُعْرَف "( ) ، فهو شاذٌّ ( ).

ثانيًا: نقل أبو حيان عن الفرّاء فقال: " قال الفرّاء وقد أنشد بيت الفرزدق: في هذه المسألة وجهان: إن شئت نصبت مثلًا لأنحا خبر، وإن شئت نصبتها كنعت النكرة إذا تقدم،

وإن شئت رفعتها "(').

ثالثًا: ذهب المبرِّد إلى أن الرفع في قول الفرزدق في ( ما مثلهم بشر ) هو الوجه، أما النصب فقال فيه: " وقد نصبه بعض النحوييّن، وذهب إلى أنَّه خبر مقدّم، وهذا خطأ فاحش، وغلَطٌ بيِّن. ولكنَّ نَصْبَه يجوز.... "<sup>(r)</sup> فذكَرَ ما ذهب إليه شيخه المازييّ.

ثم قال ابن ولاد<sup>(٣)</sup> في بيان رأي المبرّد: " وليس هذا موضعَ ضرورةٍ، والفرزدق لغتُه الرفعُ في التأخير، ومَن نصب الخبر مؤخّرًا رفعه مقدّماً، ولكنّه نصبه على قوله: فيها قائماً رجلُ "<sup>(٤)</sup>، وهذا قول أبي عثمان المازني<sup>(٥)</sup>.

ف (مثلَهم) منصوب على أنه حال، والخبر مضمر وهو العامل فيها<sup>(٢)</sup>، والتقدير: وإذ ما في الوجود مثلهم بشر <sup>(٧)</sup>. وذكر السيوطي أن هذا مذهب الجمهور<sup>(٨)</sup>.

وردّ عليه ابن ولاد محتجَّا لسيبويه حيث قال: " قول محمد: ( وليس هذا موضع ضرورة)، لا حجّة فيه على سيبويه، إنّما هي رواية عن العرب والمحاجّة في مثل هذا على العرب، أن يقول لهم: لِمَ أعربتم الكلامَ هكذا من غير ضرورة لحقتكم؟ أو يكذّب سيبويه في روايته.... وإذا كان غيرَ مكذّب عنده فيما يرويه، وكانت العربُ غير مدفوعة عمّا تقوله مضطّرة بالوزنِ أو

غير مضطرة، فعلى النحوي أن ينظر في علّته وقياسه، فإن وافق قياسَهُ وإلّا رواه على أنّه شاذ عن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى، إذا كان الناقلُ ثقةً.

فأما قوله: والفرزدقُ لغته رفعُ الخبرِ مؤخرًاً فكيف ينصب مقدّماً؟ فليس ذلك بحجة؛ لأن الرواة عن الفرزدق وغيرِه من الشعراء قد تغيّر البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها ممّا يوافق لغة الشاعر ويُخالفها؛ ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد .... "(').

وقال الفارسي: " وانتصابُ (مثلَهم) على هذا التقدير لو قالَ قائلٌ فيه: إِنَّهُ بعيدٌ؛ لأنّ العامل فيه معنى، والمعاني لا تعمَلُ مضمَرةً إذ لا تعمَلُ مظهَرةً، إذا تقدَّمَها ما تعمَلُ فيهِ، مثلُ: قائماً فيه رجل، لكانَ قولًا ""، والتقدير عند الفارسي: إذ ما في الدنيا أو في الوجود مثلهم".

وكذلك ابن عصفور فقد ردَّ رأي المبرِّد والمازيٰ قائلًا: إن معاني الحروف لا تعمل مضمرة(،)، وكذا قال ابن هشام: إن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة().

ورده ابن مالك بأن الحال فضلة، فالكلام يتم بدونها، أما " مثلهم " هنا لا يتم الكلام بدونها، فلا تكون حالًا، وإذا انتفت الحالية تعينت حينئذٍ الخبرية (").

وذكر أبو حيان أن هذا القول ضُعّف من وجهين، أحدهما: أن حذف خبر (ما) لا يحفظ من كلامهم، وكأن المانع من ذلك أنما محمولة في العمل على "ليس" فكما أن حذف الخبر في باب "ليس" قبيح، فكذلك أيضًا قبيح في باب "ما".

- (۱)ينظر: الانتصار، ص٤٥، ٥٥.
- (٢)ينظر: المسائل البغداديات، ص٢٨٦.
- (٣)ينظر السابق، المسائل المنثورة ، ص١٨٤.
- (٤)ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٩٣).
  - (٥)ينظر: خزانة الأدب (١٣٦/٤).
- (٦)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٥٦/١).

والوجه الآخر: أن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة (.).

رابعًا: فصّل السيرافي القول في هذا البيت، موردًا الحجج لسيبويه، مبينًا أوجه نصب (مثلَهم) في قول الفرزدق، قال: "حكى سيبويه أن بعض الناس نصب (مثلهم)، وجعله على وجه الخبر في هذا البيت. ثم استبعد ، وقال: (هذا لا يكاد يعرف) "<sup>(٢)</sup>، وذكر السيرافي أنه حكى ما سمع إلّا أن التأويل في هذهِ الرواية يوجب جواز "ما قائمًا زيد " وهذا بعيد جدًا<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: " فقال المحتج عن سيبويه: يجوز أن يكون الفرزدق قد سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخرًا وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير، لأنه يرفع مقدمًا ومؤخرًا، فظن الفرزدق أن أهل الحجاز لا يفرقون بين الخبر مقدمًا ومؤخرًا. فاستعمل لغتهم فأخطأ "<sup>(٤)</sup>.

وقد نسب الفارسيّ هذا القول لأبي بكر بن السراج<sup>(٥)</sup> فقال: "وكانَ أبو بكر يَذهبُ فِي هذا إلى أنَّ القائلَ لمّا استعار لغة غيره لم يدر كيف استعمالهم لها... فغَلِط. وهذا قولٌ قريبٌ. وكيف كان الأمر فهو نادرٌ قليلٌ"<sup>(٦)</sup>. في حين نسبه أبو حيان لأبي علي الرُّندي<sup>(٧)</sup>.

ثم بيّن السيرافي أوجه نصب مثلهم، قال: "وفي نصب (مثلهم) وجهان آخران:

- (۱) ينظر: التذييل والتكميل (۲٦٧/٤).
- (٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٩/١).
  - (۳) ينظر السابق .
- (٤) ينظر السابق ، وينظر أيضًا: شرح الجمل لابن عصفور (٥٩٣/١) ، المسائل البغداديات ، ص٢٨٦، التذييل
  - والتكميل (٢٦٧/٤).
  - (٥) ينظر: المسائل البغداديات، ص٢٨٦، والتعليقة على الكتاب (٩٧/١).
    - (٦) ينظر: المسائل البغداديات، ص٢٨٦.
    - (٧) ينظر: التذييل والتكميل (٢٦٧/٤) .

هو عمر بن عبد المجيد بن عمر التُنْدي . من مؤلفاته: "شرح الجمل للزجاجي " . توفي سنة عشر وستمائة. ينظر: البلغة، ص٢٢، ٢٢١. أحدهما: أن يكون تقديره، وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم فيكون (بشر): مبتدأ، (ومثلهم) نعتًا له، و(في الدنيا): هو الخبر، فلما قدمت (مثلهم)، نصبته على الحال"<sup>(۱)</sup>، وهذا ما ذهب إليه المبرِّد والمازين –كما أسلفت– .

والثاني: أن يكون (مثلهم) منصوبًا على الظرف كأنّه قال: " وإذ ما في حالهم وفي مكانهم في الرفعة بشر، كما تقول: (وإذ ما فوقهم بشر) أي فوق منزلتهم بشر وإذ ما دونهم على الظرف"<sup>(1)</sup>.

وقيل: إن هذا مذهب الكوفيين حيث جوّزوا انتصابه على الظرف (")، وفي الأصل صفة لظرف، والتقدير: وإذ ما مكانًا مثل مكانحم بشر، ثمّ حذف الموصوف والمضاف، وأقيمت الصفة والمضاف إليه مقامهما (<sup>،)</sup>.

ورده ابن عصفور ؛ لأنه لا يحذف الموصوف إلّا إذا كانت الصفة خاصة، أو يتقدم ما يدل على المحذوف، و(مثل) هنا ليست من الصفات الخاصة (°).

ورد أيضًا قول من قال: إن البيت للفرزدق فاستعمل لغة غيره فغلط.... فقال: "وهذا باطل، لأنَّ العربي إذا جاز لهُ القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن مالك: " إن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميمين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل، لتوافر

- (۱) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (۳۲۹/۱)
   (۲) ينظر السابق (۳۲۹/۱، ۳۳۰).
   (۳) ينظر: شرح الكافية للرضي (۱۸۸/۲).
   (٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (۱/٤٩٥).
   (٥) ينظر السابق ، والتذييل والتكميل (٤/٣٦).
- (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٩٣/١)،وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٢٦٧/٤).

الدواعي على التحديث بمثل ذلك لو اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميمين على تصويب قوله، فثبت بمذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده"<sup>(1)</sup>.

خامسًا: أنشد الفارسي هذا البيت في موضعٍ شاهدًا على نصب خبر "ما" مقدَّمًا كما نصبه مؤخّرًا للضرورة ؛" لأنَّ أحدَ المعنيينِ وإنْ كانَ قد قاوَمَهُ الاتِّساعُ الذي ذكرناهُ من تقديم الخبر، فلم يَبطُل البتّة من الكلامِ، كما يَبطُل في نقضِ النفيِ "<sup>(٣)</sup>.

سادسًا: رأي الأعلم: يرى أن نصب (مثل) هنا ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم؛ لأنك إذا قلت: ما مثلُك أحدًا، فنفيت الأحديّة، احتمل أن يكون مدحًا وذمًّا، فإذا نصبت مثلَك، ورفعت أحدًا، كان الكلام مدحًا؛ فلذلك نصب مثلهم في هذا البيت".

رد هذا القول ابن عصفور، وذلك "لأن ما قبله وما بعده يدل على أنّه قصد المدح"، وكذا ابن هشام، حيث قال: "وفيه نظر؛ فإنّ السياق يعيّن الكلام للمدح"<sup>(٠)</sup>.

سابعًا: قيل إن (ما) هنا لم تعمل شيئًا، و(مثلهم) في موضع رفع مبتدأ ، وبني على الفتح ؛ لأنه مضاف إلى مبني<sup>(١)</sup> ونظيره قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ, لَحَقٌّ مِّشَلَ مَآ أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ ﴾ (<sup>٧)</sup>،

ینظر: شرح التسهیل لابن مالك (۲۰۵۱).
 ینظر: المسائل البغدادیات ، ص۹۵.
 ینظر: شرح الجمل لابن عصفور (۱/۹۹۵)، التذییل والتكمیل (٤/۲٦٨)، خزانة الأدب (٤/١٣٤).
 ینظر: شرح الجمل لابن عصفور (۱/۹۹۵)، والتذییل والتكمیل (٤/٢٦٨).
 ینظر: شرح الجمل لابن عصفور (۱/۹۹۵)، والتذییل والتكمیل (٤/٢٦٨).
 ینظر: شرح الجمل لابن عصفور (۱/۹۹۵)، والتذییل والتكمیل (٤/٢٦٨).
 ینظر: شرح الجمل لابن عصفور (۱/۹۹۵)، والتذییل والتكمیل (٤/٢٦٨)، خزانة الأدب (٤/١٣٤).
 ینظر: الذرب (٤/٢٦٩).
 ینظر: التذییل والتكمیل (٤/٢٩٢)، شرح الجمل لابن عصفور (۱/۹۶۹)، أوضح المسالك (٢/٢٦٨)، خزانة الأدب (٤/٢٩٢).
 سورة الذاریات: من الآیة: ٣٣.

وقوله تعالى: ﴿ لَقَد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمُ ﴾ () فيمن فتحهما (). وصححه ابن عصفور ().

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في "مثل" لمخالفتِها للمبهمات، لكونما تثنى وتجمع كقوله تعالى: ﴿ إِلَّا أُمَمُ أَمُتَالُكُمُ ( ) ( ).

ثامنًا: ذهب أهل الكوفة إلى أن (مثل) هنا ظرف بمنزلة "بدل" ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بقول المهلب بن أبي صفرة: " ما يسرّني أن يكون لي ألف فارس مثل بَيْهَسَ لأنيّ لو رأيتهم يَتسامَوْنَ لقلت لعلّهم يتسامَوْنَ لِواذًا".

وقالوا إن المعنى: "أنه لا يسرُّه أن يكون له ألف فارس بدل بيهس لشجاعته وإقدامه في الحروب" ‹››.

ورد ابن عصفور هذا القول موضحًا بأنَّه لا حجة فيه، وذلك " لأن العرب إذا قالت: مررتُ برجالٍ مثلك، كان لهم في ذلك وجهان: أحدهما أن يكون مررتُ برجالٍ كلّهم كلّ واحدٍ منهم مثلك. والآخر: أن يكون المعنى مررتُ برجالٍ كلّهم إذا اجتمعوا مثلك، فعلى هذا يكون ما يسرّني أن يكون لي ألف فارس مثل بيهس، يعني أنّه لا يسرُّه أن يكون له ألف فارس كلّهم إذا اجتمعوا مثل بيهس وحده، لأن شجاعة ألف فارس إذا كانت مجتمعة في فارس واحد كان أولى من افتراقها في أشخاص كثيرة؛ لأنّه متى حضر كان بمنزلة ألف فارس، وألف فارس إذا تفرقوا فقد يكون ذلك سبباً لضعفهم"<sup>(1)</sup>.

- (١) سورة الأنعام: من الآية: ٩٤.
- (٢) ينظر: أوضح المسالك (٢٨٢/١).
- (٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٩٤/١)، التذييل والتكميل (٢٦٨/٤).
  - (٤) سورة الأنعام: من الآية: ٣٨.
  - (٥) ينظر: مغني اللبيب (١٧/٢)، خزانة الأدب (١٣٧/٤).
    - (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٩٣، ٥٩٤).
      - (٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٩٤).

\*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\*

وقد اختلف النحاة في دخول الباء على الخبر، فمنهم من لا يدخلها إلّا مع التأخير، حينما ينصب الخبر، ولا يجيز دخولها مع التقديم، ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معًا<sup>(1)</sup>.

ففي قَوْل الشَّاعِر (٢) [من الوافر]:

أما واللهِ أن لو كنت حُرًّا وما بالحر أنت ولا العتيق

قال الفرّاء: "فأدخلتِ الباء فيما يلي (مَا) فإن ألقيتَها رفعت ولم يَقْوَ النصب لقلة هذا"<sup>(٣)</sup>.

وبيّن الفارسي أن الباء لا تدخل على الخبر إلّا وهو مستحق النصب<sup>(،)</sup>، فهذا البيت يُعَدُّ شاهدًا ودليلًا على ما حكاه الجَرْمي من نصب خبر (ما) مُقدَّمًا، ومَنْ دَفَعَ ذلك أمكن أن يقول: إنَّ الباء دخلت على المبتدأ، وحمل (ما) على أنها تميمية، مُوضحًا بأن مما يقوي كون (ما) حجازية أن "أنت" أَخَصُ من الخُرّ، فهو أولى بأن يكون الاسم، ويكون الحرّ الخبر<sup>(.)</sup>.

فأبو علي يرى أن دخول الباء على خبر (ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز<sup>(٢)</sup>، ووافقه الزمخشري<sup>(٧)</sup> خلافًا لمذهب الأخفش الذي أجاز دخولها على (ما) التميمية<sup>(٨)</sup>.

(۱) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (۱/٥٩٥).
 (۲) سبق تخريجه .
 (۳) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (۲/٤٤).
 (٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (۱/٥٥٥، ٣٥٦).
 (٥) ينظر: إيضاح الشعر، ص٢٨٦، ٣٨٢.
 (٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (۱/٣٦٨).
 (٢) ينظر: المفصل، ص٢٠٢، شرح التسهيل لابن مالك (۱/٣٦٨).

قال ابن مالك: إن ما زعمه الفارسي والزمخشري في كون الباء مخصوصة بالدخول على خبر (ما) الحجازية ليس صحيحًا؛ لعدة وجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيرًا بعد (ما)، كقول الفرزدق()[من الطويل]:

لعَمْرُك ما مَعْنٌ بتاركِ حَقَّهِ وَلا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرٌ

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًّا لا لكونه خبرًا منصوبًا؛ ولذلك دخلت على خبر لم أكن ولم تدخل على خبر كنت، وإذا ثبت أن المسوّغ لدخولها إنما هو النفي، فلا فرق حينئذٍ بين منفي منصوب ومنفي مرفوع المحل.

والثالث: أنه قد ثبت دخول الباء بعد بطلان العمل، وبعد هل (")، كقوله (") [من المتقارب]:

لعَمْرُك ما إنْ أَبو مَالكٍ لِعَمْرُك ما إنْ أَبو مَالكٍ

الشاهد فيه: ( ما إن أبو مَالك بواه) حيث زيدت الباء في خبر "ما" النافية المكفوفة بإنْ اتفاقًا، وهذا يدل على أنه لا اختصاصَ لزيادة الباء في خبر ما الحجازيّة<sup>(٤)</sup>.

واختار ابن عصفور (°)، وكذا البغدادي(٢)، زيادتما في خبر (ما) على اللُّغتين.

ويرى الأشموني: أنّ ما زعمه الفارسي والزمخشري مردود، مُدلّلاً على صحة رأيه بأن سيبويه قد نقل ذلك عن تميم، وهو موجود في أشعارهم، فلا التفات إلى مَنْ مَنَعَ ذلك<sup>(۱)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي في أحد قوليه موافقٌ للجرمي فيما رواه عن العرب من نصب الخبر مقدمًا في "ما"، والرفع أجود. وقد استدل الفارسي بقول بعض البغداديين<sup>(۲)</sup>[من الوافر]:

..... وما بالحُرِّ أنت ولا الخليقِ

ليدلل على رأي الجرمي . وفي قول آخر منع تقديم خبر (ما) على اسمها مقتفيًا هَدْيَ جمهور النحاة، حيث أوضح أن ما ورد في قول الفرزدق ضرورة، وهذا خلاف مذهب الجرمي حيث روى عن بعض العرب النصب، وبيّن أن الرفع أكثر، وهو الأجود.

وأرى أن ما استدل به الفريق الجميز، لا يصلح أن يكون موضعًا ليقاس غيره عليه، ولعل السبب يكمن في أنه ربما صدر من الفرزدق – نصب مثلهم – وغيره بالخطأ، فالألسنة البشرية غير معصومة من الزلل، أو أنه من خطأ الرواة.

أمَّا ما استشهد به الفارسي ليدلل على صحة ما ذهب إليه الجرمي من نصب خبر (ما) مقدمًا فأرى أن حروف الجر ، وكذا الظرف يُتْسَع فيهما ما لا يُتْسع في غيرهما.

أمَّا ما ذكره الفارسي ومن وافقه من أن الباء مخصوصة بالدخول على (ما) الحجازية فأرى أنه لم يوفق من وجهة نظري؛ لأن الباء تزاد في خبر (ما) على اللغتين، ويدلُّ على ذلك السماع، والقياس، والإجماع. أمّا السماع فلوجوده في أشعار بني تميم ونثرهم. وأمّا القياس،

- (١) ينظر: شرح الأشموني على الألفية (٢٦٣/١).
  - (۲) سبق تخريجه.

فلأن الباء دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًّا، لا لكونه منصوبًا، ويدلُّ على ذلك دخولها بعد (هل) ، وبعد (ما) المكفوفة. وأمّا الإجماع " فنَقَلَه أبو جعفر الصفّار<sup>(١)"(١)</sup> .

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) هو قاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان الأنصاريّ المشهور بالصفّار . شرح كتاب سيبويه شرحًا حسنًا ، توفي بعد الثلاثين وستمائة . ينظر: بغية الوعاة (٢٥٦/٢).

<sup>(</sup>٢) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ، ص٣٧٢، ٣٧٣.

## المسألة الثانية

[في تقديم خبر إنَّ – الجار والمجرور – على اسمها]

قال الجرمي: إذا قلت: " إِنَّ في الدارِ قائمًا أخواك " ف"في الدار" الخبر (''.

قال الفارسي: ووجه ما قاله الجرمي" أنه علقه بشيءٍ محذوف دل عليه (في الدار)؛ لأنه أراد: (إن زيدًا مستقر في الدار) فحذفه ودل الظاهر عليه"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في قولهم: "إِنَّ في الدارِ قائمًا أخواك" ونحوه، فمنهم من أجاز هذا القول، ومنهم من لم يجزه، لعِلَّة نذكرها في موضعها – إنْ شاء الله تعالى – .

أولًا: مذهب المجوزين لـ" إن في الدار قائمًا أخواك " .

ذهب إلى إجازة هذا القول ونحوه البصريون، قال أبو علي: قال الأخفش: فقد قال أصحابنا – يعني البصريين – : " إنّ فيها جَالِسًا أَحَوَاكَ "، على أن "فيها" متعلقة بجالس وليست خبرًا لا إن"" .

ونقل ابن السراج عن الأخفش فقال: "أقول: (إن في الدار جالسًا أخواك) فأنصبُ (جالسًا) (بإن) وأرفعُ (الأخوين) بفعلهما واستغنى بمما عن خبر (إن)، كما أقول: (أذاهب أخواك) فأرفعُ (أذاهب) بالابتداء وأخواك بفعلهما واستغنى عن خبر الابتداء؛ لأن خبر الابتداء إنما جيء به ليتم به الكلام "<sup>(٤)</sup>.

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٧١.
  - (٢) ينظر السابق.
- (٣) ينظر: المسائل البصريات (٢٢٩/١).
- (٤) ينظر: الأصول في النحو (٢٣٦/١).

ووافق الجرمي الأخفش في جواز هذا التركيب لكنهما اختلفا في إعراب الظرف، فهو عند الجرمي خبر(إن)، أما عند الأخفش فالظرف ليس خبرًا، إنما هو متعلق باسم الفاعل، والخبر عنده مفقود سدَّ مسدَه فاعل اسم الفاعل، والظاهر أن الفارسي وافق الأخفش في ذلك فقال: " إذا قلت: (إن في الدار قائمًا أخواك) تنصب (قائمًا) به (إن) ويرتفع الأخوان بفعلهما ويسدان مسد خبر (إن) فيكون (في الدار) ظرفًا للقيام"<sup>(1)</sup>.

ويرى الجرمي أن قوله: "في الدار" هي الخبر<sup>(٢)</sup>، وخرّج الفارسي قوله بـ"أنه علقه بشيءٍ محذوف دل عليه (في الدار)؛ لأنه أراد: (إِنَّ زِيدًا مستقر في الدار) فحذفه ودل الظاهر عليه"<sup>(٣)</sup>.

ثانيًا: مذهب المانعين لـ" إِنَّ في الدارِ قائمًا أخواك ".

ذهب إلى هذا المذهب أبو عثمان المازينِ<sup>ن</sup>، وأبو بكر بن السراج<sup>(°)</sup>، فإنهما لا يجيزان نصب "قائمًا" بـ "إنّ" في نحو "إِنَّ في الدارِ قائمًا أخواك"<sup>(7)</sup>.

وذكر أبو علي علّة عدم إجازتهما لهذا القول، ونحوه فقال: "...لأن (إن) لما نصبت (قائمًا) احتاجت إلى مرفوع لأنحا مشبَّهة بالفعل، فلما كان الفعل لا يستغني بالمنصوب عن المرفوع، فكذلك لا يستغنى بمنصوبها عن مرفوعها. لا يشبه هذا الابتداء وذلك أن المبتدأ إنما هو مرفوع بغير عامل، فإذا أنت جئت له بما يسد مسد خبره جاز"(").

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٧١.
  - (٢) ينظر السابق.
  - (٣) ينظر السابق.
- (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص٧١، المسائل البصريات (٣٢٩/١).
  - (٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص٧١.
    - (٦) ينظر السابق ص٧١.
  - (٧) ينظر: المسائل المنثورة، ص٧١، ٧٢.

وقال في موضع آخر: "فَإِن قُلْتَ: فهل يجوز أن أقول عند أبي عثمان: إِنَّ فِيها جَالِسًا أَحَوَاكَ، أو: إنَّ جالسًا فيها أخواك فأجعل (فيها) في موضع خبر (إِنَّ) ليكون في موضع فاعلها، فيزول ما من أجله لم يُجِزْ أَبُو عُثمان ذلك؟.

[فإنا] قد قُلْنَا: إِنَّ ذلك في الابتداء قبيح من أجل أنه إذا صار كالفعل قَبُح أن يكون له حبر، وهو مبتدأ مبني عليه كالفعل.

فإن قلت: إنه هنا إذا جرى على (إنَّ) كان معتمدًا، كما أنَّه إذا جرى على همزة الاستفهام وحرف النفي كان معتمدًا، وَيُحسِّنَ ذلك أنه قد عملت فيه (إنَّ) وهي مما تختص بالعمل في الأسماء/ فهو الوجه"<sup>(۱)</sup>.

بعد عرض المسألة تبيّن لدي أنّ الفارسيّ وافق الجرميّ في جواز التركيب في قولهم: "إِنَّ في الدارِ قائمًا أخواك" واختلف معه في إعراب الظرف، فهو عند الجرمي خبر (إن)، وخرّج الفارسي قوله بأنه علقه بشيءٍ محذوف دل عليه الظاهر، فالظرف ليس خبرًا عند الفارسي، إنما هو متعلق بالقيام، والخبر هو الفاعل الذي سد مسده، والأخذ بمذا الرأي أوْلى من الرأي القائل بعدم جواز نصب "قائمًا" بـ"إنّ"؛ لأن الأكثرين عليه، وموافقتهم أولى.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>۱) المسائل البصريات (۳۲۹/۱).

المسألة الثالثة

[في وقوع "أن" بعد "ليت" و "لعل"، و "كأن" و "لكن"]

"حكى أبو عُمَرَ أن أبا الحسن أجاز (ليت أنك ذاهب)، و(لعل أنك ذاهب)، و(كأنّ أنك ذاهب)"(') ، و"لكنّ أنك ذاهب"<sup>(')</sup>.

قال أبو عمر: "وهذا ضعيف"<sup>(٣)</sup> ، وقال في موضع آخر: " هذا رديء في القياس"<sup>(٤)</sup>؛ "لأنها إنما تدخل على المبتدأ، وهذا لا يبتدأ به، فكما لا يبتدأ به، كذلك لا تعمل فيه (ليت)<sup>(٥)</sup> قال: وقد سُمع هذا في (ليت) "<sup>(٦)</sup>.

قال أبو علي: "ووجه قول أبي الحسن عندي أنّ (أنّ) وإن لم يبتدأ به، ولم يكن إلّا مبنيًّا على شيء فإنه لما تقدمت (ليت) جاز ذلك فيه، ألا ترى أنه قد جاز وقوعها بعد (لولا) حيث كانت متقدمة عليها، والاسم بعدها مرتفع بالابتداء، ولولا تقدُّم (لولا) لم يجز أن يبتدأ بعدها، فكما جاز أن يبتدأ (أنّ) بعد (لولا) حيث تقدمت عليه، وإن لم يجز أن يبتدأ به أولًا، كذلك جاز أن تقع بعد (ليت) وإن لم يجز أن يبتدأ بما أولًا، بل ذلك في (ليت) أوْلى؛ لأنه عامل فيها ومغير، وليس لرلولا) في (أنَّ) عمل"<sup>(v)</sup>.

- (١) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥١، والمسائل المنثورة ص١٨٨، ٢٣٥.
  - (٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٨.
  - (٣) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥١.
  - (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٨، ٢٣٥.
- (٥) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥١، والمسائل المنثورة، ص١٨٨، ٢٣٥.
  - (٦) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥١.
- (٧) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥١، ٢٥٢، والمسائل المنثورة، ص١٨٨.

وخرّج قول الأخفش في تجويزه وقوع "أن" بعد "كأن" ب"أنها لما ضُمّت إلى الكاف صار للتشبيه، وزال ذلك الحكم عنه، فصار لدخول هذا المعنى فيه بمنزلة حرف آخر، فكأن اللفظين وإن اتفقا، فالمعنيان مختلفان"<sup>(1)</sup>.

وقال في موضع آخر: "وهو في (كأنّ) قبيح، وذلك أن (كأن) هي (أن) هذه التي تنصب دخلت عليها كاف التشبيه، فكأنه إذا قال: (كأنّ أنّكَ) قد جمع بين (أن) مرتين، وهذا قبيح"<sup>(1)</sup>.

دراسة المسألة:

اتفق معظم النحويين على أنه لا يجوز دخول "لَعَلَّ" و "كَأَنَّ" و "لَكِنَّ" على (أَنَّ) إلَّا بفاصل، حيث ذهب سيبويه إلى "أَنَّهُ لا يَجُوزُ شيءٌ من هذا، إلّا بفصل أخبارها بينها وبين (أنَّ) إلّا ما جاء في لَيْتَ، فتقول: إِنَّ عِنْدِي أَنَّكَ فاضل، وَكَأَنَّ في نفسي أَنَّكَ عالم، وكذا باقيها"<sup>(n)</sup>. وقد وافقه أكثر النحاة، وسيُبيّن ذلك في موضعه – إن شاء الله تعالى –.

وقال في (الكتاب) ما نصّه:" واعلم أنه ليس يَحسن أن تَلي (إنّ) (أنَّ) ولا (أنَّ) (إنّ). ألا ترى أنك لا تقول إنّ أنّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول قد عرفتُ أن إنّك منطلقٌ في الكتاب. وإنّما قبُح هذا ههنا كما قبُح في الابتداء"<sup>(٤)</sup>.

وقد خالف الأخفشُ في هذا فأجاز دخول "لَعَلَّ" و "كَأَنَّ" و "لَكِنَّ" على "أنَّ" بلا فاصل<sup>(٥)</sup>.

- (۱) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥٢.
- (٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٨.
- (٣) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٨٧/٣)، حزانة الأدب (٢٤٤/١٠).
  - (٤) ينظر: الكتاب (١٢٤/٣).
- (٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٨، ٢٣٥، والمسائل الحلبيات، ص٢٥١، التذييل والتكميل (١٥٤/٥)، ارتشاف الضرب (١٢٨٦/٣).

وذكر الزمخشري(')، وابن مالك(')، والرضي(') عنه أنه أجاز قياس "لَعَلَّ" على "لَيْتَ" في هذه المسألة، ولم يذكروا "لَكِنَّ" ولا َ"كَأَنَّ".

أمَّا ما ذُكِرَ في "لَيْتَ" في نحو: "لَيْتَ أَنَّكَ ذاهبٌ" فقد أجاز أكثر النحاة ذلك بلا فاصل، ومنهم سيبويه الذي ذكر أن "لَيْتَ" تدخل على "أن" فَتَسُدّ مَسَدّ اسمها وخبرها<sup>(،)</sup>، ووافقه الفراء<sup>(۰)</sup>، وعلَّل ذلك بقوله: "جاز ذلك لأنَّ معناها: وَدِدْتُ وسَدَّتْ (أنّ) وصلتُها مَسَدَّ اسم (ليتَ) وخبرها، كما سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولَي (ظَنَّ)"<sup>(۱)</sup>.

وكذا الأخفش فقد أجاز وقوع "أنّ" بعد "لَيْتَ"<sup>(٧)</sup> كما أسلفت، وخبرها — أي لَيْتَ – محذوف<sup>(٨)</sup>.

وأجاز الفارسي ما ذهب إليه الأخفش قال في (المسائل المنثورة)<sup>(٥)</sup>: "والوجه فيما قاله أبو الحسن أن هذه الحروف فيها معاني الأفعال، وإذاكان فيها معاني الأفعال جاز أن تقع على (أنّ) لما فيها من معاني الأفعال فهذا هو الوجه".

ينظر: المفصل، ص٣٦٠.
 ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢١/١٤).
 ينظر: شرح الكافية للرضي (٤/٣٣٥).
 ينظر: ارتشاف الضرب (٣/٢٨٦)، الجنى الداني، ص٤٠٨.
 ينظر: شرح الكافية للرضي (٤/٣٣٤).
 ينظر: شرح الكافية للرضي (٢/٢٩٦).
 ينظر: التذييل والتكميل (٥/٢٥١).
 ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٢٥١.
 ينظر: ارتشاف الضرب (٣/٢٨٦)، الجنى الداني، ص٨٠٤.
 ينظر: المسائل الحلبيات، ص ٢٥١.
 ينظر: المسائل المنثورة ، ص٢٢٨٦)، الجنى الداني، ص٨٠٤.

هذا تسويغ ما قال الأخفش وفيه نَظَر، فهو تسويغ عقليٌّ صرف يمكن تضعيفه بأنَّ الأفعالَ (غير القلبيّة) لا يصح دخولها على (أَنَّ) فلا تقول: كان أَنَّ زِيدًا قائم. وحاز في القلبية لأنها تعمل في اسمين (جملة اسمية) تَسُدُّ مسد معموليها.

وعلّل الفارسي ذلك بقوله في موضع في (ليت) آخر: "ووجه قول أبي الحسن عندي أنّ (أنّ) وإن لم يبتدأ به، ولم يكن إلّا مبنيًّا على شيء فإنه لما تقدمت (ليت) جاز ذلك فيه"<sup>(۱)</sup> ؛ "ألا ترى أنك تقول: (لولا أنك جئتني) ولو حذفت (لولا) لم يجز أن تبتدئ برأنّ)، وجاز أن تفتحها لما اعتمدت على (لولا)، وكذلك (أنّ) لما كانت معتمدة على غيرها جاز إدخالها"<sup>(۱)</sup>.

وكذا الزمخشري فقد أجاز دخولها على (أنّ) فقال: "وتقول: ليت أنّ زيدًا خارج وتسكت كما تسكت على: ظننت أنّ زيداً خارج"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن يعيش في تفسير ذلك: "تقول (ليت أنّ زيدًا خارجٌ)، وتكتفي ب(أنّ) مع صلتها عن أن تأتي بخبر (ليْتَ)؛ لأنما تدلّ على معنى الاسم والخبر لدخولها على المبتدأ والخبر، كما كانت (ظننت) وأخواتها كذلك، فحاز أن تقول: ( ليت أن زيدًا خارجٌ)، كما تقول: (ظننت أن زيدًا خارجٌ)، ولا تحتاج إلى خبر؛ لأنّ الصلة قد تضمّنت الاسمَ والخبرَ، كما لم تحتج إلى ذلك المفعول الثاني .... وقياسُ مذهب الأخفش وتقديره مفعولًا ثانيًا من (ظننت) أن تُقدِّر في (ليت) خبرًا، ولا يجوز (ليت أن يقوم زيدٌ) وتسكت، حتى تأتي بخبر، فتقول: (ليت أن يقوم زيد خيرٌ له)؛ لأنما إنما تدخل على الفعل، وتعمل فيه، ولا تدخل على المبتدأ والخبر ...."<sup>(3)</sup>.

- (۱) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥٢، ٢٥٢.
- (٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٨، المسائل الحلبيات، ص٢٥٢.
  - (٣) ينظر: المفصل، ص٣٦٠.
  - (٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥٦٩/٤).

وقال ابن الحاجب: "فتدخلها على أنّ المفتوحة وتسدُّ مسدَّ ما يحتاج إليهِ من اسمها وخبرها كما سدَّتْ في قولكَ: ظننتُ أنَّ زيدًا خارجٌ"<sup>(1)</sup>.

وممن أجاز ذلك أيضًا ابن مالك<sup>(٢)</sup>، وقد قبلَ في هذه المسألة دخولها على "أنّ" بلا فاصل لورود السماع به كثيرًا، ومنه قَوْل الشّاعِرِ<sup>(٣)</sup>[من الطويل]:

فيا ليتَ أنَّ الظّاعنين تَلَفَّتُوا فَيُعْلَمُ ما بِي مِنْ جَوًى وغَرامٍ

أما الجرمي فقد ضعّف هذا في موضع<sup>(،)</sup>، وقال في موضع آخر: "هذا رديء في القياس<sup>(۰)</sup> ، وعُلّل ذلك ؛ بأنما "إنما تدخل على المبتدأ، وهذا لا يبتدأ به، فكما لا يبتدأ به، كذلك لا تعمل فيه (ليت) <sup>(۱)</sup> ، ثم ذكر أنه قد سمع في (ليت)<sup>(۷)</sup>.

وقال أبو حيان:" ودخول (ليت) على (أنَّ) شاذ في القياس، لكنه كثير في السماع"^. وكذا ابن عقيل ذكر أيضًا أن وقوع أن بعد ليت شاذ، ولولا السّماعُ لم يُقَلْ<sup>(ه)</sup>.

أما وقوع أن بعد "لعل"، و "كأنَّ"، و "لكنَّ"، فقد أجمع النحاة على منع هذا إلَّا بفاصل، خلافًا للأخفش الذي أجاز ذلك بلا فاصل<sup>(...)</sup>.

وقد ارتضى ما ذهب إليه الفارسي حيث قال: "لا يمتنع أن تدخل هذه الحروف على (أنَّ) لأنها في الحقيقة ليست بمبتدأ بما، إذ قد صار قبلها شيء تعتمد عليه"<sup>(1)</sup>.

وذكر أن وجه الجواز الذي ذهب إليه أبو الحسن في "كأنّ" "أنها لما ضُمّت إلى الكاف صار للتشبيه، وزال الحكم عنه، فصار لدخول هذا المعنى فيه بمنزلة حرف آخر، فكأن اللفظين، وإن اتفقا، فالمعنيان مختلفان "<sup>(1)</sup>.

وممن منع ذلك سيبويه الذي ذهب إلى أنه لا يجوز شيء من هذا إلّا بفاصل"، وكذا الجرمي الذي قال عن عدم الفصل بين (لعلّ) و (كأنّ) و (لكنّ) وبين أخبارها بفاصل: "وهذا ضعيف"<sup>(1)</sup> ووصفه في موضع آخر بأنه رديء في القياس<sup>(٥)</sup>؛ لأن هذه الحروف إنما تدخل على المبتدأ وخبره، وأن لا يبتدأ بحا<sup>(٢)</sup>.

وقال الفارسي في أحد قوليه: "وهو في (كأنّ) قبيح، وذلك أن (كأنّ) هي (أن) هذه التي تنصب دخلت عليها كاف التشبيه، فكأنه إذا قال: (كأنّ أنّكَ) قد جمع بين (أن) مرتين، وهذا قبيح"(").

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٨.
- (٢) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥٢.
- (٣) ينظر: ارتشاف الضرب ( ١٢٨٧/٣)، وخزانة الأدب (٢٤٤/١٠).
  - (٤) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥١.
- (٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٨، ٢٣٥، والتذييل والتكميل (٥٤/٥).
- (٦) ينظر: المسائل المنثورة، ص ٢٣٥، ١٨٨، المسائل الحلبيات، ص٢٥١، التذييل والتكميل (٥/١٥٤).
  - (٧) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٨.

وقال ابن يعيش: " ولا يحسن وقوع (أنّ) المشدّدة بعد (لَعَلَّ) إذ كانت طمعًا وإشفاقًا، وذلك أمرٌ مشكوكُ في وقوعه، و(أنَّ) المشدّدة للتحقيق واليقين، فلا تقع إلّا بعد العلم واليقين"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن الحاجب: "وليسَ بالجيدِ إذْ ليسَ معهُ إلّا مجردُ القياسِ، واللغةُ لا تثبتُ قياسًا، فإنْ زعمَ أنّها مثلها فليجزْ لكنَّ أنَّ زيدًا قائمٌ ولا مجيزَ لهُ"<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن مالك أن الأخفش قد عامل "لَعَلَّ" معاملة "لَيْتَ" في الدخول على "أنَّ" بلا فاصل، "فيقال: لعل أنّ الله يرحمنا، ورأيه في هذا ضعيف؛ لأن مقتضى الدليل ألا يكتفى بأن وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد ليت، فحق أن وصلتها ألا يكتفى بما بعدها، لكن سمع، فقبل في هذه المسألة مع مخالفته الأصل، فلا يزاد عليه دون سماع"".

وذكر الرضي أن ما أجازه الأخفش من قياس "لَعَلَّ" على "لَيْتَ"، وذلك في مجيء "أنَّ" المفتوحة بعدها، لم يثبت<sup>(،)</sup>.

وقال أبو حيان: "ولا يَجُوز دخول (لَعَلَّ) على أنَّ، فَتَقُول: لَعَلَّ أنَّ زَيْدًا قائِمٌ، ولا عَلَى كَأَنَّ فَتَقُول: كَأَنَّ أَنَّك ذاهبٌ، ولا على لَكِنَّ فَتَقُول: لَكِنَّ أَنَّكَ منطلقٌ "<sup>(٠)</sup>.

بعد عرض المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي لم يكن موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن أنَّ" لا تقع بعد "لَعَلَّ" و "لَكِنَّ" و"كَأَنَّ" و "لَيْتَ" وما ورد من ذلك فهو ضعيف رديء في

- ینظر: شرح المفصل لابن یعیش (٥٧١/٤).
   ینظر: الإیضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢٠١/٢).
- (٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٢١/١)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٥/١٥٧).
  - (٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٣٥/٤).
  - (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٨٦/٣)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (٢٤٤/١٠).

القياس ،لكنه سمع في "لَيْتَ". وقد جوّز الفارسي ذلك، وذكر في موضع آخر أنه بعد "كَأَنَّ" قبيح.

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من عدم إجازة وقوع أنَّ بعد "لَعَلَّ" و "كَأَنَّ" و"لَكِنَّ" إلّا بفاصل، هو الصحيح. أما وقوع "أنَّ" بعد "لَيْتَ" فهو جائز لورود السماع به.

هذا والله تعالى أعلم .

المسألة الرابعة

[حكم إبدال "أنّ" الثانية من الأولى]

قال الجرمي في (أن) الثانية:

في قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمُ أَنَكُمُ إِذَا مِتُمَ وَكُنتُم تُرَابًا وَعِظَمًا أَنَكُمُ تُخْرَجُونَ ﴾ ("، وفي قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعَلَمُوَا أَنَهُ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَتَ لَهُ فَارَ جَهَنَمَ ﴾ ("، وفي قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَة أَنَهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُم سُوَءًا بِجَهَلَةٍ ثُمَّ تَالى: بَعَدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (" إنها مكررة للتأكيد").

قال أبو علي: لا تخلو "أنَّ" الثانية في الآيات السابقة، من أنْ تكونَ بدلًا من الأولى أو تكون مكرّرةً للتأكيد وطولِ الكلام، أو تكونَ زائدةً غير معتدٍ بما، كما في قوله: ﴿ فَبِمَا نَقَضِهِم ﴾ (°)، أو تكون مرتفعة بالظّرْفِ(<sup>٢)</sup>.

(٢) سورة التوبة: من الآية: ٦٣. قرأ الجمهور بفتح (فأن له)، وقرأ ابن أبي عبلة بكسر الهمزة في (فإن له) حكاها عنه أبو عمرو الداني، وهي قراءة محبوب عن الحسن ورواية أبي عبيدة عن أبي عمرو. ينظر: البحر المحيط (٥/٦٦).
 (٣) سورة الأنعام: من الآية: ٥٤. قرأ عاصم وابن عامر بفتح الهمزة الأولى والثانية في "أنه"، وقرأ ابن كثير و أبو عمرو وحزة والكسائي بكسر الهمزة فيهما، وقرأ نافع بفتح الأولى وكسر الثانية، و قرأت فرقا ابن كثير و أبو عمرو الاعمرة والثانية في "أنه"، وقرأ ابن كثير و أبو عمرو (٣) سورة الأنعام: من الآية: ٥٤. قرأ عاصم وابن عامر بفتح الهمزة الأولى والثانية في "أنه"، وقرأ ابن كثير و أبو عمرو وحزة والكسائي بكسر الهمزة فيهما، وقرأ نافع بفتح الأولى وكسر الثانية، و قرأت فرقة بكسر الأولى وفتح الثانية ومنهم الأعرج. ينظر: البحر المحيط (٤/١٤٢)، الدر المصون (٤/٥٠٠).
 (٢) ينظر: الإغفال (٢/ ٤٥٠)، المسائل المنثورة، ص ١٨٢، ١٨٣، التعليقة على الكتاب (٢٤٥/٢)، المسائل البصريات (٢).

(٥) سورة النساء: من الآية: ١٥٥، وسورة المائدة : من الآية: ١٣.

(٦) ينظر: الإغفال (٢ /٤٤٩ - ٤٦٨)، المسائل البصريات (١ /٦٦٨ - ٦٧٨).

<sup>(</sup>١) سورة المؤمنون الآية:٣٥. وفي قراءة عبد الله بن مسعود "أيعدكم إذا متم" بحذف "أنكم" الأولى. ينظر: البحر المحيط (٣٧٤/٦).

وسيأتي الحديث — بإذن الله — عن رأيه بصورة مفصلة مبينة وجهة نظره، وموقفه من عبارات الأئمة النحاة – ومن بينهم الجرميّ — والمفسرين في ثنايا حديثي عن المسألة.

دراسة المسألة:

اختلفت آراء العلماء في حكم إبدال (أنّ) الثانية من الأولى في الآيات الآتية:

١- في قوله تعالى: ﴿ أَيَعَلِمُكُور إِذَا مِتُم وَكُنتُم تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَكُم مَخْرَجُونَ ﴾ (.).
 ٢- في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوَا أَنَهُ مَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولَهُ, فَأَتَ لَهُ فَارَ كَلُهُ فَارَ كَم جُهَنَّمَ ﴾ (.).

٣- وفي قوله تعالى: ﴿ كَتَبَرَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةُ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوَءَا بِجَهَنَاتِهِ ثُمَّ تَابَ بَعَدِينَ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٣. على مذاهب:

أولها: مذهب الخليل وسيبويه

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (أنَّ) الثَّانية مُبدلة من الأولى في آيتي المؤمنون (٣٥)، والتوبة (٦٣)، ففي الآية الأولى كأنه قال: "أيعدكم أنكم مخرجون إذا متّم"، وذلك أريد بما، ولكن قُدّمت أنّ الأولى ليُعلَمَ بعد أيّ شيءٍ يكون الإخراجُ<sup>(٤)</sup>.

- (١) سورة المؤمنون الآية: ٣٥.
- (٢) سورة التوبة: من الآية: ٦٣
- (٣) سورة الأنعام: من الآية: ٥٤.
- (٤) ينظر: الكتاب (١٣٢/٣، ١٣٣).

ثم قال سيبويه:" وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْـلَمُوَا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ,فَأَتَ لَهُ,نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ ()، ولو قال: (فإنّ) كانت عربيّة جيَّدة"().

وقد عقب النحاة والمفسرون على هذا المذهب فأشار المبرّد إلى أن قول سيبويه ليس بالقوي<sup>(٣)</sup>؛ لأنه كان يأبى البدل؛ لكونه من غير مستقبل؛ إذ لم يذكر خبر (أن) الأولى<sup>(٠)</sup>.

وقال أبو سعيد السيرافي: "وظاهر كلام سيبويه أنه جعل (أنكم) الثانية بدلًا من (أنكم) الأولى في قوله تعالى: ﴿ **أَيَعِدُكُمُ** .... ﴾.... وفي هذا الكلام عندي خلل لأنه لا يجوز البدل من الاسم حتى يتم الاسم، وقوله: ﴿ **إِذَا مِتْمُ** ﴾ ليس باسم تام؛ لأنه لم يأتِ (لأنهُ) بخبر، وتمام الاسم ( بأن واسمها وخبرها)، والذي عندي: أنه لا بدل في هذه الآية...."<sup>(٥)</sup>.

أما الفارسي فقد أوضح أن كون الثانية بدلًا من الأولى لا يجوز عنده، وذلك لأمرين:

أحدهما: "إمّا أن تُبدَلَ (أنَّ) من (أنَّ) وحدَها من غير أنْ تتمَّ بصِلَتِهَا "، فهذا الأمر لا يجوز؛ "لأنّما قبل أن تتمَّ بِصِلَتِها حرفٌ، ولم نَرَهُم أبدلوا الحرفَ من الحرفِ، كما أبدلوا الاسمَ من الاسم، والفعلَ من الفعل، فقد بَطَلَ أنْ تكون (أنّ) بدلًا من (أنَّ) على هذا الوجه".

ثانيهما: إمّا أنْ تُبدَلَ "أنَّ" من "أنَّ" بعد تمامها بِصِلَتِها، وهذا لا يجوز أيضًا؛ لأنَّ صِلَة الأولى في قوله تعالى: ﴿ **أَيَعَدُكُمُ أَنَّكُمُ ﴾** لم تتمْ، وإنمّا تتمُّ اسمًا إذا استوفتْ صِلَتَها تامَّةً، وصِلَتُهَا تكون اسمًا مع خبره، "وقوله: ﴿ **إِذَا مِتْمُ ﴾** لا يكون خبراً لاسم (أنَّ)، كما لا يجوزُ أنْ

- (١) سورة التوبة: من الآية: ٦٣.
  - (۲) ينظر: الكتاب (۱۳۳/۳).
- (٣) ينظر: المقتضب (٣٦٠/٢).
- (٤) ينظر: البحر المحيط (٣٧٤/٦)، روح المعاني (١٨/ ٣١٧).
  - (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/٥٥٥).

يكون خبراً له قبل دخول(إنّ)....؛ لأنّ الظَّرْفَ من الزَّمان لا يكونُ خبراً عن الجُنَّث، فكذلك لا يجوزُ أنْ تكون (إذا) خبراً لاسم (أنَّ) من قوله: ﴿ **أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمُ** ﴾، .... فقد ثبت أن ﴿ **أَنَكُمْ** ﴾ الأولى لم تستوفِ صِلَتَهَا، وإذا لم تستوفِ صِلَتَهَا، لم يَجُز البدلُ منها"<sup>(1)</sup>.

كما لا يجوز إبدال (أنَّ) الثانية من الأولى في الآية (٦٣) من سورة التوبة؛ " لأنّ الشرط والجزاء خبر (أنَّ) الأولى ولم يجئ جزاء الشرط بعْدُ، فإذا لم يجئ جزاؤه لم يتم، وإذا لم يتم لم يصح البدل منه "<sup>(٢)</sup>.

وأيضًا لا يجوزُ أنْ تكونَ "فَأَنَّهُ" الثانية بدلًا من الأُولى في الآية (٤٥) من سورة الأنعام؛ "لأن (مَنْ) لا تخلو من أن تكونَ بمنزلة الذي، أو جزاءً، وعلى أيِّ الوجهَين كانت فلا تكونُ وحدَها خبراً ل(أنَّ)؛ لأنَّها ليست إيَّاها في المعنى"<sup>(٣)</sup>.

فبهذه الأدلة التي قدمها الفارسي ثبت لديه أنَّه لا يجوزُ أن تكونَ (أنَّ) بدلًا من الأولى في واحدةٍ من الآي الثَّلاثِ<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن عطية: في قول سيبويه: إنَّ (فَأَنَّ) في قوله: ﴿ فَأَتَ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ (<sup>()</sup> بدل من الأولى: "هذا معترض بأن الشيء لا يبدل منه حتى يستوفى، والأولى في هذا الموضع لم يأت حبرها بعد إذ لم يتم جواب الشرط، وتلك الجملة هي الخبر، وأيضاً فإن الفاء تمانع البدل، وأيضاً فهي في معنى آخر غير الأول فيقلق البدل، وإذا تلطف للبدل فهو بدل الاشتمال"<sup>(1)</sup>.

- (١) ينظر: الإغفال (٤٥١/٢).
- (٢) ينظر: المسائل البصريات (٦٧٤/١)، والإغفال (٢/٢٥٢).
  - (٣) ينظر: الإغفال (٢/٢٥٤).
    - (٤) ينظر: السابق
  - (٥) سورة التوبة: من الآية: ٦٣.
  - (٦) ينظر: المحرر الوجيز (٣/٥٤).

كما بيّن أبو البقاء العكبري بأن إبدال (فأنَّ) من الأولى ضعيف لوجهين: "أحدهما: أنَّ الفاء التي معها تمنع من ذلك، والحكْمُ بزيادتما ضَعِيف . بابار أنَّ ساما سنَّدهُ من من من أسبو من من الكرم الإن

والثاني: أنَّ جعلها بدلًا يُوجبُ سقوطَ جواب (مَن) من الكلام"(.)

وقد عقب أبو حيان بقوله: قيل (فإنه) بدل من (أنه) في الآية (٥٤) من سورة الأنعام\_ "وليس بشيء؛ لدخول الفاء فيه، ولخلو (مِنْ) من خبر أو جواب"<sup>(٢)</sup>.

ثانيها: مذهب الأخفش:

كما هو صريح من كلامه في (معانيه) أن "أنّ" بدل من الأولى، حيث قال في أثناء كلامه على "أنَّ" و "أنَّ" في سورة البقرة: " أما قوله تعالى: ﴿ **أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمٌ وَكُنْتُمْ** 

تُرَابًا وَعِظَمًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ (") فالآخرة بدل من الأولى" <sup>(.)</sup>. وهو موافق لسيبويه في ذلك.

وأورد الفارسي عنه مذهبًا آخر حيث قال: إن (أنّ) الثّانية مرتفعة بالظَّرف<sup>(•)</sup>. فيكون تقدير الآية حينئذٍ على قول أبي الحسن: "(أيعدكم أنكم إذا متم يومَ الجمعةِ إخراجُكم) فيكون (إذا متم) متعلقًا بالإِخراج، والإخراج رفع به، فيكون (أنكم مخرجون) رفع بالظرف كما تقول: يومَ الجمعة القتالُ"<sup>(1)</sup>.

وقيل عن رأى الأخفش: إنه ذهب "إلى أن ( أنكم مخرجون ) مقدر بمصدر مرفوع بفعل محذوف تقديره يحدث إخراجكم، فعلى هذا التقدير يجوز أن تكون الجملة الشرطية خبراً

- (١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص١٨٦.
  - (٢) ينظر: البحر المحيط (٤/٤).
    - (٣) سورة المؤمنون: الآية:٣٥.
- (٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١١١/١)، وينظر أيضًا: الإغفال (٢/٤٥٠) "الحاشية".
  - (٥) ينظر: الإغفال (٢/ ٤٥٠).
  - (٦) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٢.

لأنكم، ويكون جواب إذا ذلك الفعل المحذوف، ويجوز أن يكون ذلك الفعل المحذوف هو حبر (أنكم) ويكون عاملًا في إذا"<sup>(ر)</sup>.

وأمّا قوله تعالى: ﴿ كَتَبَرَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةُ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوَءَا بِجَهَدَلَةِ ثُمَّ تَابَ بَعَدِينٍ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ " .

"فقوله (أنَّهُ) بدل من قوله (الرحمة)، أي: كَتَبَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ، وقوله (فإنَّهُ) على الابتداء، أي: فله المغفرة والرحمة فهو غفور رحيم، وقال بعضهم: فإنه أراد به الاسم، وأضمر الخبر، أراد: فَإِنَّ"<sup>(7)</sup>.

وقد عقب النحاة على هذا المذهب فالمبرّد يرى في قوله: ﴿ **أَنَكُمُ مُخَرَجُونَ ﴾** [المؤمنون: ٣٥] أنّ ارتفاعه بالظرف حَسن جميل<sup>(٤)</sup>.

أمّا رأيه في تفسير الأخفش قوله تعالى: ﴿ فَأَكَ لَهُو نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [التوبة: ٦٣] فقال فيه: قال الأخفش: "المعنى فوجوب النار له ثم وضع (أنّ) في موضع المصدر "(°).

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤] فالمعنى: "فوجوب الرحمة له"<sup>(1)</sup> .

- (۱) ينظر: البحر المحيط (۳۷٤/٦)، روح المعاني (۱۸/۳۱۷).
  - (٢) سورة الأنعام: من الآية:٤٥.
  - (٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢٧٥/، ٢٧٦).
    - (٤) ينظر: المقتضب (٣٥٧/٢).
      - (٥) ينظر السابق.
      - (٦) ينظر السابق.

وقد ذكر المبرّدُ أن هذا "قول ليس بالقويّ، لأنه يفتحها مبتدأَةً، ويضمر الخبر"<sup>(١)</sup>.

وقد بيّن الفارسي أن تقدير أبي الحسن للآية (٣٥) من سورة المؤمنون، "أيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ إِحْرَاجُكُمْ وأنه مرتفع بالظرف كأنك قلت: أيعدكم يوم الجمعة إخْرَاجُكُمْ ففيه من التجوز أنه لم يأت لـ (إِذَا) بجواب، وليس (إِذَا) كَيَوْمِ الجُّمُعَةِ؛ لأنما تقتضي جواباً"<sup>(1)</sup>.

أمّا (أنَّ) في الآيتين<sup>(٣)</sup> فإمّا تكون مرتفعة بظروف مضمرة<sup>(٠)</sup>؛ لأنه "لا يجوز أن يكون محمولًا على الظاهر، لأن ما بعد الفاء يكون بمنزلة المبتدأ، ولا يصح أن يتعلق ما قبل الفاء بما بعدها"<sup>(٠)</sup>، وإمّا "بأنّه خبر مبتدأٍ، ولا يكونُ بفعلٍ مضمَرٍ؛ لأنّ الفعلَ لا يقعُ بعد الفاء"<sup>(٠)</sup>.

وقد بيّن في ثنايا كلامه أن "لارتفاع الاسم بالظّرف المضمر في الآيتين مزيَّةً في الحُسْنِ لطولِ الكلام"<sup>(\*)</sup>. من أجل هذا "حُذِفَتْ من هذين الموضِعَين لطول الكلام، وحَسُنَ حَذْفُهَا لذلك، كما حَسُنَ حَذْفُ اللام من: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنْهَا ﴾<sup>(\*)</sup>لطول الكلام". فيكون تقدير: ﴿ فَأَنَّ لَمُهُ فَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [التوبة: ٦٣] " فلَهُ وُجُوبُ نارِ جهنّم"، وتقدير ﴿ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمُ ﴾ [الأنعام/ ٤٥] "فله غُفْرَانهُ".

- (۱) ينظر: المقتضب (۳٥٧/۲).
- (٢) ينظر: المسائل البصريات (١/٦٧١، ٦٧٢).
- (٣) الآية (٦٣) من سورة التوبة، الآية (٥٤) من سورة الأنعام.
  - (٤) ينظر: الإغفال (٢/٤٦٠).
  - (٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٣.
  - (٦) ينظر: الإغفال (٢/٤٦١، ٤٦٢).
    - (۷) ينظر السابق (۲/۲).
- (٨) سورة الشمس: الآية:٩. الأصل: (لقد) فحذفت اللام لطول الكلام. ينظر: الإغفال (٢ /٤٦٠).

أمّا جعلها خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، وحذفُ المبتدأِ سائغ، فكان تقديرُهُ: " فأمرُهُ، أو فشأنهُ، أو جزاؤُهُ أنَّ له نارَ جهنّمَ "، وقد بيّن الفارسي أن حملَهُ على هذا أسْوَغُ<sup>(١)</sup>.

ثالثها: مذهب الفرّاء، والجرميِّ، والمبرِّد

ذهبوا جميعًا إلى أن (أنَّكم) الثَّانية كررت للتأكيد.

فالفرّاء في (معانيه) قال في أثناء كلامه عن الآية (٣٥) من سورة المؤمنين: "أعيدت (أنكم) مرّتين ومعناهما واحد. إلّا أن ذلكَ حَسُن لما فرقْت بين (أنكم) وبين خبرهَا بإذا"<sup>(٠)</sup>.

وذكر الجرمي: " أنما مكررة ووجه التكرير أنه أعمل (يعدكم) في (أنكم إذا متم)، وجعلها مكررة مثل قوله: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُم كِنَ<sup>ن</sup> مِنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِقٌ لِمَا مَعَهُم وَكَانُوا مِن قَبَلُ يَسَتَغْتِحُون عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ثم قال: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَا عَرَفُوا تَخَرُوا يَسِتَغْتِحُون عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ثم قال: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَا عَرَفُوا تَخَرُوا بِيَّه ﴾ <sup>(٣)</sup>لما طال الكلام تكرر، وحسن التكرير مع طول الكلام ليكون تنبيهًا عن الأول، فيكون هذا تكريرًا كما كان "فلما جاءهم ما عرفوا" تكريرًا<sup>(1)</sup>. وكذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُو مَن يُحَادِدِ ٱللَّهُ وَرَسُولَهُ, فَأَتَ لَهُ مَا رَجْهَنَمَ ﴾ <sup>(1)</sup>تَك

وقد نقل قوله المبرّد في (المقتضب) قال: "فالتقدير: – والله أعلم – فله نار جهنَّم، ورُدَّتْ (أَنَّ) توكيدًا. وإن كسرها كاسرٌ جَعلها مبتدأة بعد الفاءِ؛ لأَنَّ ما بعد فاء المحازاة ابتداء، كقوله

- (١) ينظر: الإغفال (٢/٤٦، ٤٦١).
- (٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٢٣٤/٢).
  - (٣) سورة البقرة: من الآية: ٨٩.
  - (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٢.
    - ٥) سورة التوبة: من الآية: ٦٣.
- (٦) ينظر: المسائل البصريات (٦٧٣/١)، المسائل المنثورة، ص١٨٢، ١٨٣.

عزَّ وجلَّ: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ, مُلَاقِيكُمُ ﴾ (`` ف (إنَّ) في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كُرّرت، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الفاءِ" (').

وقد تبعه المبرِّد حيث قال: "فكررت الثانية توكيداً، ولست تريد بما إلّا ما أردت بالأولى، فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ أَيَعَدُكُمُ أَنَكُمُ إِذَا مِتُمَ وَكُنتُمُ مَرَكُبُتُمُ مَرَكُبُكُمُ أَنَكُمُ مُخْرَجُونَ ﴾ (") فهذا أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية"(<sup>ن</sup>).

"ونظير تكرير (أنَّ) ها هنا قولُه تبارك وتعالى: ﴿ وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ هُمْ كَفِرُونَ ﴾ ()وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَكَانَ عَنِقِبَتَهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ () وكذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلجَنَّةِ خَلِدِينَ فِيهَا ﴾ () ".

وقد عقب النحاة على هذا المذهب ومنهم الفارسي، فقد أوضح أن ما ذهب إليه أبو عمر وأبو العباس لا يجوز عنده؛ "لأنَّهُ لا يخلو من أن يقع التَّكريرُ للتأكيد في (أنَّ) وحدَها دون صِلَتِهَا، أو يقع التَّكريرُ فيها مع صِلَتِهَا، ولا يجوزُ أن يكونَ التَّكريرُ في (أنَّ) وحدَها دون صِلَتِهَا".

- (١) سورة الجمعة: من الآية: ٨.
- (٢) ينظر: المقتضب (٣٥٦/٢، ٣٥٧).
  - (٣) سورة المؤمنون: الآية: ٣٥.
  - (٤) ينظر: المقتضب (٢/٢٥٣).
- (٥) سورة هود: من الآية: ١٩. وسورة يوسف: من الآية: ٣٧، وسورة فصلت: من الآية: ٧.
  - (٦) سورة الحشر: من الآية: ١٧.
  - (٧) سورة هود: من الآية: ١٠٨.
  - (۸) ينظر: المقتضب (۲/۳۰۶).

ويدلَّك أيضًا على امتناع جواز تكريرها بغير صِلَتِهَا أنَّمَا للتَّأكيد، فكما لا يتكرَّرُ حرفان للتأكيد، ولا تجتمع "أنَّ" مع "إنَّ" المكسورة، كذلك أيضًا يكونُ اجتماعها وتكرُّرها مع المفتوحة أبْعَدَ.

وأمّا تكرُّرها مستوفية لِصِلَتِهَا وغير محرَّدةٍ ممَّا يُكَمِّلُهَا فبعيد أيضًا في الآي الثلاث؛ لأن (أنَّ) الأولى لم تستوفِ صِلَتَهَا في واحدةٍ منها.

فأمّا تشبيهُ أبي العبَّاسِ تكريرَ "أنَّ" في هذه الآية بقولِهِ: ﴿ وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ هُمْ كَفِرُونَ ﴾ <sup>(1)</sup> ، وقوله: ﴿ فَكَانَ عَنِقِبَتَهُمَا أَنَّهُما فِي ٱلنَّارِ خَلِدَيْنِ فِيهاً ﴾ <sup>(1)</sup>، وقوله: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي ٱلجُنَتَةِ خَلِدِينَ فِيها ﴾ <sup>(1)</sup> فلا يُشبِهُ تكرُّرُ "أنَّ" في الآي تكرُّرَ "هم"؛ لأن "هم" الأوّلُ اسمٌ مقدَّمُ تامٌّ، ثم تُحرِّرَ كذلك، وليست "أنَّ" في الآي على هذا؛ لأنما غير تامَّةٍ بصِلَتِهَا في المواضع الثلاثة. وكذلك قوله: (في النار) وفي الأحرى (في الجنة) كلُّ واحدٍ منهما في موضع مفرَدٍ تامٌ، وغيرِ متعلِّقٍ بما بعده في الآيتين جميعًا.

فأمَّا قولُهُ: "﴿ فِيهَا ﴾ في الآيتين جميعًا فمتعلِّقٌ باسم الفاعل، ومنصوبٌ الموضع به، فقد تبيَّنَ أنَّ شيئاً ممَّا شُبِّهَ تكريرُهُ بـ (أنَّ) لا يشبهها ....، ولا يجبُ أنْ يكون حُكْمُ (أنَّ) في التَّكرير وجوازِ ذلك فيها حُكْمَ ما في هذه الآي التي تلاها أبو العباس"<sup>(٤)</sup>.

وقد أيّدَ بعضُ النحاة هذا المذهب حيث ذكر الزمخشري قول المبرّد فقال: "ثنى (أنّكُمْ) للتوكيد وحسن ذلك؛ لفصل ما بين الأول والثاني بالظرف، ومخرجون: خبر عن الأول، أو

- (٢) سورة الحشر: من الآية: ١٧.
- (٣) سورة هود: من الآية: ١٠٨.
- (٤) ينظر: الإغفال (٤/٣٥٣– ٤٥٥).

<sup>(</sup>١) سورة هود: من الآية: ١٩، وسورة يوسف: من الآية: ٣٧، وسورة فصلت: من الآية: ٧.

جعل: ﴿ **أَنَكُمُ تُخُرَجُونَ** ﴾: مبتدأ، و ﴿ **إِذَا مِتُمُ** ﴾: خبراً، على معنى: إخراجكم إذا متم، ثم أخبر بالجملة عن إنكم"<sup>(1)</sup>.

قال أبو حيان في (البحر المحيط)<sup>(17)</sup>: "وهذا تخريج سهل لا تكلف فيه". ثم قال الزمخشري: "أو رفع **(أَنَّكُرُ تُخْرَجُونَ**) له بفعل هو جزاء للشرط؛ كأنه قيل: إذا متم وقع إخراجكم"<sup>(7)</sup>. والثاني هذا يمكن قبوله لقربه.

أمّا الرضي فقال: "أمّا قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدَكُمُ أَنَكُمُ إِذَا مِتُم وَكُنتُم تُرَابًا وَعِظَمًا أَنَكُمُ مُخْرَجُون ﴾ <sup>(.)</sup> فقوله (مخرجون) خبر (لأنكم) الأولى، و(أنكم) الثانية مُعَادة لتأكيد الأولى، لما تراحى ما بينها وبين الخبر؛ كما كرر (فلا تحسبنهم) لما تراحى ما بين مفعولي (لا تحسبنَّ) في قوله تعالى: ﴿ لَا تَحَسَبَنَ ٱلّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوَا وَتَكِعِبُونَ أَن يُحَمَدُوا بِمَا لَمَ يَفْعَلُوا فَلَا قوله تعالى: ﴿ لَا تَحَسَبَنَ ٱلّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوَا وَتَكِعِبُونَ أَن يُحَمَدُوا بِمَا لَمَ يَفْعَلُوا فَلَا قوله تعالى: ﴿ لا تَحَسَبَنَ ٱلذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوَا وَتَكِعِبُونَ أَن يُحَمَدُوا بِمَا لَمَ يَفْعَلُوا فَلَا قوله تعالى: ﴿ لا تَحَسَبَنَهُم بِمَفَازَةٍ مِنَ ٱلْحَدَابِ ﴾ (°، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ هُمْ كَفِرُونَ ﴾ (°، وهذا قول الجرمي" وبيّن الرضي أنَّه هو الحق<sup>(°)</sup>.

- (٢) ينظر: البحر المحيط(٦/٣٧٤).
- (٣) ينظر: الكشاف (٢٣٠/٤)، وينظر أيضًا: البحر المحيط(٢٧٤/٦).
  - (٤) سورة المؤمنون الآية: ٣٥.
  - (٥) سورة آل عمران: من الآية: ١٨٨.
- (٦) سورة هود: من الآية: ١٩، وسورة يوسف: من الآية: ٣٧، وسورة فصلت: من الآية: ٧.

(٧)ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٦٤/٤، ٣٦٥).

<sup>(</sup>۱) ينظر: الكشاف (۲۳۰/٤).

رابعها: مذهب الزَّجَّاج

حيث قال في (أنكم) في قوله تعالى: ﴿ أَيَعَدُكُمُ أَنَّكُمُ إِذَا مِتُمْ وَكُنتُمُ تُرَابًا وَعِظَمًا أَنَّكُمُ مُخْرَجُونَ ﴾ (". ففيها ثلاثة أقوال:

الأول: ".... وموضع (أنَّ) الثانية عند قوم كموضع الأولى، وإنما ذُكِرَتْ تَوْكِيداً فالمعنى على هذا القول: أَيَعِدُكم أَنكُمْ تُخرَجُونَ إِذَا مِتمْ.... هذا على مذهب سيبويه".

والثاني: "أن تكون أن الثانية وما عملت فيه في موضع رفع ويكون المعنى أيَعدُكُمْ أنكم إخراجُكم إذا مُتم، فيكون أنكم مخرجون في معنى إخراجكم، كأنه قيل: أيعدكم أنكم إخراجكم وقت موتكم وبعد مَوْتِكم، ويكون العامِلُ في (إذا) إخراجكم، على أن (إذا) ظرف، والمعنى أنكم يكونُ إخراجكم إذا مِتم". وهو أجود من القول الثالث.

والثالث: "أن يكون (إذا) العامِلُ فيها (متم)، فيكون المعنى إنكمْ متى مِتّمْ يقع إخْراجُكم، فيكون خبر إنّ مُضْمَراً" ثم قال: "والقولان الأوّلان جَيّدانِ"<sup>(٢)</sup>.

وقد ردَّ الفارسي على أقواله الثلاثة حيث قال:

أمَّا قوله: وموضعُ "أنَّ" الثَّانيةِ عند قومٍ كموضع الأولى، وإنمّا ذُكِرَت توكيدًا، وما ذكره من أنه مذهب سيبويه، فالذي قاله سيبويه في الآيتين أنه بدل، وقد نسب أبو إسحاق قول أبي عُمَرَ وأبي العبَّاسِ إلى سيبويه في ذلك، "وأبو العبّاس يذهب فيه إلى أنَّهُ للتكرير، ويضعِّفُ قولَ سيبويه في ذلك"".

- (٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١١/٤، ١٢)، وينظر أيضًا: الإغفال (٤٤٨/٢، ٤٤٩).
  - (٣) ينظر الإغفال (٤٦٤/٢).

<sup>(</sup>١) سورة المؤمنون الآية: ٣٥.

وأما ما حكاه أبو إسحاق في قول مَن قال: إنَّهُ مرتفعٌ بالظَّرُفِ من تمثيله معنى ذلك بقوله: (أيعدكم أنكم إخراجُكُم) إذا مُتُمْ، فيكون: ﴿ **أَنَكُمُ مُخْرَجُون** ﴾ في معنى: إذا مِتُمْ إخراجُكُم، وأَنَّكم وقت موتكم (إخراجُكُم)، "فتمثيلُ سَوءٍ لا يليقُ ذِكْرُهُ بتعليم أن الإخراجَ مرتفعٌ بالظَّرْفِ؛ لأنه تَخيَّلَ ارتفاعَهُ بفعل، ولكن ينبغي أن يُقالَ في ذلك: إنَّ **﴿ أَنَكُمُ مُخْرَجُون** ﴾ بمعنى الإخراج، فكأنه قال: أيَعِدُكُم أنّكُم إذا مُتُمْ إخراجُكُم، وأنَّكُم وقت موتكم مُخْرَجُون كَه بمعنى الإخراج، فكأنه قال: أيَعِدُكُم أنّكُم إذا مُتُمْ إخراجُكُم، وأنَّكُم وقت موتكم مُخْرَجُون كَه بمعنى الإخراج، فكأنه قال: أيَعِدُكُم أنّكُم إذا مُتُمْ إخراجُكُم، وأنَّكُم وقت موتكم مُخْرَجُون كَم الذاتي الآية، ينبغي أن يكون العامل فيها "كائنًا" أو: "واقعًا" أو ما أشبه ذلك، ثمَّ يُحْذفُ الخبرُ للدَّلالة عليه، ثمَّ يُقَدَّمُ الظَرَّفُ الذي قد كان قام مَقَامَ الخبر، فيرفَعُ الظَّاهَر، فالعامل فيها النَّصبَ في الحقيقة هو ذلك المحذوف المقدَّرُ حبرًا لا "الإخراج عُبْرً عنه يحتاج إلى ما يكون خبرًا لهُ له. ثم قال: فلا يجوز عندي قول أبي إسحاق: العامل في "إذا"

وأمَّا قول أبي إسحاق: "والوجهُ النَّالثُ: أنْ تكونَ (إذا) العاملُ فيها (مُتُّمْ) فيكونُ المعنى: أنَّكُم متى مِتُّمْ يقَعُ إخراجُكُم"، فقد بيّن الفارسيُّ أنّ هذا القول فاسدٌ جدًّا؛ "وذلك أنَّ (إذا) لا يجوزُ أنْ يعمَلَ فيها (مُتُّمْ)؛ لأنَّها مضافةٌ إليه، والمضافُ لا يعمَلُ في المضاف إليه"<sup>(1)</sup>.

خامسها: مذهب النحاس والزمخشري:

ذهب النحاس إلى أنّ (فأنّهُ) - في الآية (٤٥) من سورة الأنعام - "عطف على الأولى وتكرير لها لطول الكلام"(").

- (١) ينظر السابق (٢/٤٦٤ ٤٦٤).
  - (٢) ينظر: الإغفال (٢/٤٦٧).
- (٣) ينظر: المحرر الوجيز (٢٩٧/٢)، البحر المحيط (١٤٤/٤).

وقال الزمخشري: يجوز أن يكون: (فأن له): - في الآية (٦٣) من سورة التوبة -"معطوفًا على أنه، على أن جواب: (من) محذوف تقديره: ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله يهلك فأن له نار جهنم"(').

ردَّ على قول النحاس أبو علي حيث قال: "ذلك لا يجوز لأن (من) لا يخلو أن تكون موصولة بمعنى الذي فتحتاج إلى خبر أو تكون شرطية فتحتاج إلى جواب، وإذا جعلنا (فأنه) تكريراً للأولى عطفاً عليها بقي المبتدأ بلا خبر أو الشرط بلا جواب"".

وقال أبو حيان: " وهم النحاس فزعم أن قوله (فإنه) عطف على (أنه) وتكرير لها لطول الكلام، وهذا كما ذكرناه وهم؛ لأن (من) مبتدأ سواء كان موصولًا أو شرطاً، فإن كان موصولًا بقي بلا خبر، وإن كان شرطاً بقي بلا جواب"(").

وقد ردَّ أيضًا على الزمخشري حيث قال: "وهذا الذي قدره لا يصح لأنهم نصوا على أنه إذا حذف الجواب لدلالة الكلام عليه كان فعل الشرط ماضياً في اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بلم، فمن كلامهم: أنت ظالم إن فعلت، ولا يجوز: إن تفعل، وهنا حذف جواب الشرط وفعل الشرط ليس ماضي اللفظ ولا مضارعاً مقروناً بلم، وذلك إن جاء في كلامهم فمخصوص بالضرورة، وأيضاً فتحد الكلام تاماً دون تقدير هذا الجواب"<sup>(.)</sup>.

سادسها: مذهب من قال إن (أنَّ) الثَّانيةَ زائدةٌ غيرَ مُعْتدٍّ بها

لم أقف على من ذكر زيادتما في هذا الموضع فيما رجعت إليه من كتب المتقدمين من النحاة والمفسرين.

ينظر: الكشاف (٦٣/٣).
 ينظر: المحرر الوجيز (٢٩٧/٢).
 لم أجده في كتب أبي علي.
 ينظر: البحر المحيط (٤/٤٤).
 السابق (٥/٦٦).

قال الفارسي: "وأمَّا كونُ (أنَّ) في هذه الآي زائدةً غيرَ معتدٍّ بما، كما في قوله: ﴿ فَبِمَا نَقَصِّمِ مِيتَنَقَهُم ﴾ (() فلم يَقُلْ أحدٌ فيها ذلك، ولا يجوزُ أن تكونَ كذلك؛ لأنَّما مع ما بعدها من الصِّلَةِ اسمٌ، فإذا كان كذلك وَجَبَ أن يُكمَّلَ بما يُكمَّلُ به سائرُ الموصولات من الصَّلَةِ، فإذا أُكْمِلَ به لم يَجُزْ أنْ يكونَ غيرَ مُعْتَدٍ به؛ لأنه لم يجئ في الأسماء شيءٌ زائدٌ غيرُ مُعْتَدٌ به لا موضِعَ له من الإعراب أو لم يُعرَبْ في نفسه إلّا (هو) التي للفصل، وهذا الاسمُ الموصولُ لا يشبهُهُ"().

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي وقف موقفًا مخالفًا من الأئمة النحاة – ومن بينهم الجَرْمي – والمفسرين، إذ أنه لم يرتضِ قول سيبويه في كون (أنّ) الثانية بدلًا من الأولى، ولا بما ذهب إليه الجَرْمي والمبرّد في كونما للتأكيد، ولا بكونما زائدة حيث قال: لا يجوزُ حملُ (أنّ) على شيءٍ من هذه الوجوه الثلاثةِ في الآيِ فيثبت حينئذٍ أنما مرتفعة بالظَّرْفِ<sup>(٣)</sup>.

وأرى أن ما ذهب إليه الفارسي فيه دعوى حذف الناصب للظرف والغفلة عن أنَّ هذا الظرف يحتاج إلى جواب، فما ذهب إليه الجرمي والمبرّد أحسن وأولى، وما ذهب إليه سيبويه جيِّد.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) سورة النساء: من الآية: ١٥٥، سورة المائدة: من الآية: ١٣.

<sup>(</sup>٢) ينظر: الإغفال (٢/٥٥٥).

<sup>(</sup>٣) ينظر السابق.

المسألة الخامسة

[في حكم رفع المضارع المتصرِّف بعد (أن) المخففة من الثقيلة]

قال أبو عمر: "ولا يجوز الرفع بعد (أن) إلا أن يكون بعدها السين أو سوف أو (قد) أو (لا) وإذا لم يكن بعدها هذه الأشياء لم يجزْ فيها الرفع؛ لأن هذه (أنَّ) الشديدةُ مخففةً"<sup>(1)</sup>.

قال الفارسي: "و(أن) الشديدة لا تلي إلا الأسماء، وكذلك إذا خففت، وليست بمنزلة (إنّ) ألا ترى أنك تقول: ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلَّنَ عَنَّ عَالِهَتِنَا ﴾ (") وذلك أنّ (إنّ) للتأكيد، وإذا كانت للتأكيد جاز أن يؤكَّد بما الأفعال كما يؤكد بما الأسماء، و(أنّ) ليست كذلك، فلما لم تكن كذلك لم يكن بُدُّ من أن تحول بينها وبين الفعل بمذه الحروف لتكون عوضًا عما منعتها. ألا ترى أنه قد يجوز في الكلام إذا طال ما لم يجز فيه إذا لم يطل، وذلك قولك: (ما أعلم أن فيها إلا زيدًا) ولا يجوز (ما أعلم أن إلا زيدًا فيها) فقد علمت أن الكلام إذا طال جاز فيه ما لم يجز فيه إذا لم يطل، وكذلك لا تقول: (قام هند) وإذا حلق بينه وبين هذا بشيءٍ جاز، فكذلك ها هنا"(").

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في الرفع بعد (أن) المخففة من الثقيلة بلا فصل بينها وبين خبرها بواحد من الفواصل الآتية ك " السين" و "سوف"، و "قد" في الإيجاب، وب"لا" في النفي وما أشبهه وذلك إذا لم يكن خبرها فعلًا جامدًا نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَكِنِ إِلَّامًا سَعَى ﴾ (<sup>،</sup>)،

- (٢) سورة الفرقان: من الآية: ٤٢.
- (٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٤٣، وينظر أيضًا: الحجة للقُرّاء السبعة (٣/٢٥٠).
  - (٤) سورة النجم: الآية: ٣٩.

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٤٢.

أو للدعاء نحو: "أمَا أَنْ يَغفرُ اللهُ لك"<sup>(()</sup>، فإنه لا يشترط الفصل فيهما حينئذٍ، بل لا يحتاج إليه، وللنحاة في ذلك مذاهب:

**أولها**: فمنهم من قبح عدم الفصل وضعّفه كسيبويه حيث قال في أحد قوليه: "والدليل على أغم إنَّما يخفِّفون على إضمار الهاء، أنك تَستقبح: قد عرفتُ أنْ يقولُ ذاك، حتَّى تقول أنْ لا، أو تُدْخِلَ سوفَ أو السين أو قَدْ"<sup>(1)</sup>.

وله قول آخر، قال في موضع ثانٍ: "واعلم أنَّه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: قد علمتُ أنْ تفعلُ ذاك ولا قد علمتُ أنْ فَعلَ ذاك حتَّى تقول: سَيَفعلُ أو قد فَعلَ، أو تَنفِي فتُدخِلَ لا؛ وذلك لأنَّهم جعلوا ذلك عِوَضًا مما حذفوا من (أنَّهُ) فكرهوا أن يَدَعوا السينَ أو قَدْ إذْ قدرُوا على أن تكون عوضًا، ولا تنقض ما يريدون لو لم يُدخِلوا قَدْ ولا السينَ"".

قال السيرافي في تفسير ذلك: " وضعيف في الكلام أن تقول: ( قد علمت أن تفعل) لأن الأصل: علمت أنك تفعل ذاك، ولو قلت: (علمت أنَّ تفعلُ ذاك) لم يجز؛ لأن الفعل لا يلي (أنَّ) و (إنَّ) المشددتين، فكرهوا أن يجمعوا عليه حذف الاسم والتخفيف وأن يليه ما لم يكن يليه من الفعل، فإذا عوضوا سهل ذلك إذ قد وجد بعض ما يحذف، إذا كان في الكلام عوض منه جاز وإن لم يكن لم يجز .... "(<sup>3)</sup>.

وقال أبو حيان: "وقال بعض شيوخنا: إنه يَجوز في ضعيف من الكلام حذف قد والسين وسوف في الإيجاب"(°).

- (۱) من أمثلة الكتاب (۱٦٧/۳، ١٦٨).
  - (۲) ينظر: الكتاب (۱٦٥/٣).
  - (٣) ينظر السابق (٣/١٦٧).
- (٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي (٤٠٨/٣).
  - (٥) ينظر: التذييل والتكميل (٥/١٦٤).

ثم قال: و"قال بعض أصحابنا: تضعيف سيبويه إنمَّا هو ضعف قياس، ولم يجئ في كلامهم إلّا ضرورة"(').

وذكر الشاطبي أن سيبويه ضعفه ولكن لم يمنعه، "فعدمُ الفصل إذًا جائز، لكن الفصل أقوى منه"<sup>(٢)</sup>.

ثانيها: ذهب بعضهم إلى أنه يجوز الرفع بلا عوض ك (الفرّاء) الذي قال: "ولو رُفِع الفعلُ في حَبَر أَنْ بغير لا كان صوابًا: كقولك: حَسِبْتُ أن تقولُ ذلك، لأن الكاف تحسنُ مع أنّ فتقول: حَسِبت أنَّك تقولُ ذاك"<sup>(7)</sup>.

"وحكى المبرّد عن البغداديين: أردتُ أنْ يقومُ زيدٌ، بلا عوض"٠٠.

ثالثها: ذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز الرفع بعد (أنْ) إلّا بعوض، ومنهم الجرمي الذي ذكر أنه لا يجوز الرفع إلّا بعد أن تأتي بـ"السين" أو "سوف" أو "قد" أو "لا"، وعلّل ذلك؛ لأن هذه (أنّ) الشديدة مخففة<sup>(٥)</sup>.

وقال الفارسي في توجيهه كلام الجرمي: "و(أنّ) الشديدة لا تلي إلّا الأسماء، وكذلك إذا حففت، وليست بمنزلة (إنّ)، ألا ترى أنك تقول: ﴿ إِن كَادَلَيْضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِـنَا ﴾ (") وذلك أنّ (إنّ) للتأكيد وإذا كانت للتأكيد جاز أن يؤكَّد بما الأفعال كما يؤكد بما الأسماء،

- (١) ينظر: التذييل والتكميل (٥/١٦٤).
- (٢) ينظر: المقاصد الشافية (٤٠٣/٢).
  - (٣) ينظر السابق.
- (٤) ينظر: التذييل والتكميل (١٦٥/٥)، ارتشاف الضرب (١٢٧٧/٣).
  - (٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٤٢.
    - (٦) سورة الفرقان: من الآية: ٤٢.

و(أنّ) ليست كذلك فلما لم تكن كذلك لم يكن بُدُّ من أن تحول بينها وبين الفعل بمذه الحروف لتكون عوضًا عما منعتها"<sup>(1)</sup>.

وبيّن ابن السِّيد البَطَلْيوْسِي أنه إذا ولي (أن) الفعل ارتفع ولزمها العوض بما حذف"،

وأطلق الزمخشري اللفظ فقال: " والمفتوحة يعوّض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة حرف النفي وقد وسوف والسين"<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن يعيش أن ما قاله فيه تفصيل؛ لأن (أن) إما أن يليها اسم أو فعل، فإن وليها اسم، فلا تحتاج إلى العوض ؛ لأن التعويض إنما يكون إن وليها فعل، "كأنمّم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف، وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مُنقّلٌ، فأتوا بشيء يكون عوضًا من الاسم"<sup>(1)</sup>.

وبيّن الأنباري أن (أنْ) لا تُخَفَّفُ من غير واحد من هذه الأحْرُفِ الأربعة؛ "لأنهم جعلوها عوضاً مما لحق (أنْ) من التغيير، وكان التعويضُ مَعَ الفعلِ أوْلى من الاسم، وذلك لأن (أنْ) لحقها مع الاسم ضربٌ واحد من التغيير، وهو الحذف، ولحقها مع الفعل ضربان: الحذف، ووقوع الفعل بعدها؛ فلهذا كان التعويض مع الفعل أوْلى من الاسم"<sup>(٥)</sup>.

وذكر ابن عصفور أنه لا يجوز فيها إلّا الإعمال لبقائها على اختصاصها بالأسماء<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز أن يليها الفعل من غير فاصل إلّا في الضرورة الشعرية<sup>(٧)</sup>.

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٤٣.
- (۲) ينظر: إصلاح الخلل، ص۳۳۰.
- (۳) ينظر: المفصل، ص٣٥٣، ٣٥٤.
- (٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٥٥٠، ٥٥١).
  - (٥) ينظر: الإنصاف (٢٠٤/١، ٢٠٥).
    - (٦) ينظر: المقرب (١١٠/١).
  - (٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٧/١).

وقال أبو حيان: "وقال بعض أصحابنا: لا يَجوز ترك الفصل إلّا في ضرورة الشعر أو قليل من الكلام ينبغي ألّا يقاس عليه"<sup>(1)</sup>.

وقد دعاهم إلى التزام الفصل بينها وبين خبرها إذاكان فعلًا متصرفا وغير دعاء أمران:

أولهما: أن يكون هذا الفصل إمَّا عوضًا مما فقدته من حذف الاسم<sup>(٢)</sup>، وإما عوضًا عن توهينها بالحذف ، وإيلائها ما لم يكن يليها<sup>(٣)</sup>.

وثانيهما: مخافة التباسها بأن المصدرية(٬٠

رابعها: ذهب بعضهم إلى أن الأحسن الفصل، كابن الشجري الذي ذكر أن الأحسن عندهم الفصل<sup>(°)</sup>، والأُبَّذِي<sup>(٢)</sup>.

وزاد ابن مالك على ما ذكره النحويون من فواصل "لو" مبينًا بأنه قليل ذكرها (٧).

وقد فستر ابنه ذلك فقال: "وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين (أنْ) الخفيفة، وبين الفعل بـ (لو) "^.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص١٣١، وينظر أيضًا: شرح التصريح على التوضيح (٣٣٢/١)، المقاصد
 الشافية (٢/٢).

وذكر المرادي أن المراد من قول ابن مالك('):

..... وقليك ذكر لَوْ

هو قلة ذكرها في كتب النحو، وليس المقصود قلة استعمالها في كلام العرب<sup>(٣)</sup>، وإلى هذا ذهب الشاطبي مبينًا ورودها في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: ﴿ أَن لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ ﴾ <sup>(٣)</sup>، ومن بحث وجد من ذلك كثيرًا<sup>(٤)</sup>.

بعد عرض المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن (أنّ) إذا خففت ووليها فعل متصرف غير دعاء فلا يجوز الرفع بعدها إلّا بفاصل من الفواصل السابقة الذكر، وهذا هو المذهب الصحيح لورود السماع به، ومنه قَوله تَعَالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَرْضَى ﴾ (°).

هذا والله تعالى أعلم.

- (٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/١٥).
  - (٣) سورة سبأ: من الآية: ١٤.
  - (٤) ينظر: المقاصد الشافية (٤٠٧/٢).
    - (٥) سورة المزمل: من الآية: ٢٠.

ینظر: ألفیة ابن مالك، ص٢٢، وینظر أیضًا: شرح ابن الناظم على الألفیة ، ص١٣١، شرح التصریح على التوضیح (١)
 (٣٣٢/١).

المسألة السادسة

[حكم كون فاعِل نِعم علما أو مضافًا إلى علم]

قال الجرمي:

"فيما قرئ علينا بالبصرة في الفرخ: (نِعْمَ عَبْدُ اللهِ زَيْدٌ) يريد: نِعْمَ الْعَبْدُ للهِ"<sup>(1)</sup>.

قال الفارسي:

"إن (عَبْدَ اللهِ) لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يريد به العلم أو غيره، فإن أراد العَلَم لم يجز، وإن أراد غير العلم فإنه ينبغي أيضًا ألا يجوز، ألا ترى أنه لا يجوز (نِعْمَ غُلَامُ زَيْدٍ أَنْتَ)؛ لأنه مختص كما أن العلم مختص، وليس باسم جنس كما أن العَلَمَ كذلك. فإذا كان الأمر على هذا لم يجز، فإذا نوى به ما ذكره من الألف واللام فلعمري لو كان اللفظ كذلك لَمَا كان في جوازه لَبْسٌ، إلا أنني لست أعلم – في الوقت – شيئًا مضافًا إلى معرفة يُنْوَى به الانفصال، ويقدر فيه اللام والألف. فإذا لم يثبت هذا لم تجز المسألة"".

دراسة المسألة:

أجمع عامة النحويين على منع كون فاعل (نِعْمَ) مضافًا إلى علَم أو علمًا<sup>(٣)</sup>، ففي الغالب فاعل (نِعْمَ) ظاهر وهو إما أن يكون معرَّفًا بالألف واللام<sup>(٠)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَى

- (١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٣٣).
  - (٢) ينظر السابق (٢/٨٣٣، ٨٣٤).
- (٣) ينظر: المساعد (١٣٢/٢، ١٣٣)، وارتشاف الضرب (٢٠٥٣/٤).
- (٤) ينظر: التسهيل، ص١٢٦، شرح التسهيل لابن مالك (٣٤١/٢)، ارتشاف الضرب (٢٠٤٢/٤)، المساعد
  - (۲/۱۲۵)، شرح ابن عقیل (۱۳۱/۳)، والهمع (۲۹/۵).

وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ (``، وإما أن يكون مضافًا إلى المعرّف بهما مباشرًا (``، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَقِينَ ﴾ (``، وإما بواسطة، ويكون مضافًا إلى المضاف للمعرف بهما (`)، نحو قَوْل الشّاعِرِ (``[من الطويل]:

فنعم ابنُ أختِ القومِ غير مكنَّب زهيرٌ حسامٌ مُفْرَدٌ من حمائِل

وقد يكون فاعل (نِعْمَ) ضميرًا مفسرًا بنكرة منصوبة على التمييز"، نحو قَوْل الشّاعِرِ[من البسيط]<sup>(٧)</sup>:

لنِعْم مَوْئِلًا المولَى إذا حُذِرَتْ بأساءُ ذي البغي واستيلاءُ ذي الإحَنِ.

وجاء الجرمي فوقف موقفًا مخالفًا لقول عامة النحاة، فقد أجاز أن يكون فاعِل (نِعْم) مضافًا إلى علَم أو علمًا<sup>(^)</sup>، قال: "نِعْمَ عَبْدُ اللهِ زَيْدٌ" يريد: نِعْمَ الْعَبْدُ للهِ<sup>(^)</sup>، ف (عبد الله) عنده مرفوع به (نعم)، و (زيد) المخصوص بالمدح<sup>(-()</sup>، قياسًا على ما ورد من ذلك كما في قوله صلى

الله عليه وسلم، قال: "نعم عبدُ الله خالد بن الوليد"<sup>(1)</sup>، وقول بعض العبادلة: "بئس عبد الله أنا إنْ كان كذا وكذا"، وقول سهل بن حنيف – رضي الله عنه –: "شهدتُ صِفينَ، وبئست صفّون"<sup>(1)</sup>.

أما الفارسي فقد أوضح – كما أسلفت – بأن ما ذهب إليه الجرمي لا يجوز، سواء أراد به العلم أو غيره، مبينًا أنه لا يجوز نحو: (نِعْمَ غلام زِيْدٍ أنتَ)؛ "لأنه مختص كما أن العلم مختص، وليس باسم جنس كما أن الْعَلَمَ كذلك".

ثم قال: "فإذا كان الأمر على هذا لم يجز، فإذا نوى به ما ذكره من الألف واللام فلعمري لو كان اللفظ كذلك لَمَا كان في جوازه لَبْسٌ، إلا أني لست أعلم في الوقت شيئًا مضافًا إلى معرفة يُنْوَى به الانفصال، ويقدر فيه الألف واللام، فإذا لم يثبت هذا لم تجز المسألة"(").

أما ابن مالك فقد خَرَّج قول ابن مسعود رضي الله عنه أو غيره من العبادلة: (بئس عبد الله أنا إن كان كذا)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "نعم عبد الله خالد بن الوليد"<sup>(،)</sup>، على حذف التمييز، ويكون نِعْمَ وبئس مسندين إلى ضميرين، وعبد الله مبتدأ وهو المخصوص، وأنا وخالد بدلان<sup>(۰)</sup>، كما ذكر هذا ابن عقيل قال: وهو مع هذا أيضًا شاذ وذلك لحذف التمييز<sup>(۰)</sup>.

- (٢) ينظر: المساعد (١٣٢/٢)، ارتشاف الضرب (٢٠٥٣، ٢٠٥٣).
  - (٣) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٣٣، ٨٣٤).
    - (٤) سبق تخريجه.
- (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٦/٢)، ارتشاف الضرب (٢٠٥٢، ٢٠٥٣).
  - (٦) ينظر: المساعد (٢/١٣٣).

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي. ينظر: سنن الترمذي (٦٨٨/٥)، "باب مناقب لخالد بن الوليد رضي الله عنه". وينظر أيضًا: جامع الأصول في أحاديث الرسول (١٠٣/٩) رقمه ٦٦٥١.

وقد ذكر الرضي أنه "شاذ، إذ الفاعل ليس بمضاف إلى المعرَّف الجنسي؛ وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز ابن كيسان<sup>(١)</sup> من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال"<sup>(٢)</sup>.

وكذلك السيوطي فقد أوضح بأنه شاذ لكونه (مضافًا إلى الله) علمًا أو غيره، وإن كانت فيه "أل" لأنه من الأعلام<sup>(٣)</sup>.

إذن: ما ذُكِرَ فهو مؤول على حذف التمييز، وحذف التمييز شاذٌ فلا يحمل عليه، أما قَوْلُ الشّاعِرِ<sup>(،)</sup>[من الرمل]:

بِئْسَ قَوْمُ الله قَوْمٌ طُرِقُوا ۖ فَقَرِوْا جَارَهُمُ لَحُمًا وَحِرْ

الشاهد في قوله: (بئس قوم الله): حيث أسند بئس إلى قوم أضيف إلى لفظ الجلالة (الله)، وذلك لا يجوز؛ لأن شرط فاعِل بِنْس إذا كان ظاهرًا أن يكون معرفًا بأل أو مضافًا إلى المعرف بحا، فيحمل على الضرورة(°).

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أن الفارسيّ كان مصيبًا فيما ذهب إليه، ويبدو أنَّ اعتماده على التعليل، منحت رأيه القوة والرصانة، مما يدل على دقته في التفكير والاستنباط،

 هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان. أحذ عن أبي العباس المبرّد وتْعلب. كان إمامًا في العربية. توفي سنة تسع وتسعين ومائتين. ينظر: البلغة، ص٢٤٩، ٢٥٠.
 ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٥٣/٤).
 ينظر: الهمع (٥/٤٠).
 ينظر: الهمع (٥/٤٠).
 ينظر: الممع (٥/٤٠).
 ينظر: الممع (٥/٤٠).
 ينظر: الله قومٌ طُرِقُوا فَقَرَوْا أَضْيَافَهُم لَحَما وَحِرْ وفي (٤/٣٥٠٢) برواية:

بِئِسَ قَوْمُ اللهِ قَوْمٌ طُرِقُوا

وبلا نسبة أيضًا في الهمع (٣٣/٥، ٤٠). (٥) ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٩١/٣، ٩٢).

فلم يرتضِ قول الجرمي من كون فاعل (نِعْمَ) مضافًا إلى علم أو علمًا، شأنه في ذلك شأن عامة النحاة، وأرى أنه وفق في ذلك.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة السابعة

[في حكم جعل (ما) فاعلًا له (نِعْمَ) و (بِئْس)]

أجاز الجرميّ أن تكون "ما" فاعلًا لـ "نِعْمَ" و "بِئْس" بدليل قول الفارسيِّ:

"فإذا اعتبرت أنَّ (ما) اسم مفرد، كما أنَّ (الرَّجُلَ) اسم مفرد وأنَّهُ قد يَدلُّ على الكثرةِ كما تَدلُّ أسماءُ الأنواع عليها، ولَهُ واحد من لفظِهِ منكور، كما أنَّ لأسماء الأنواعِ آحاداً من ألفاظِها منكورةً، جازَ عندي أن تكونَ فاعلَ (نِعْمَ) و(بِئْس) وأظُنُّ الجرمي، أيضًا قد أجازَ ذلكَ"(.).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في (ما) إذا جاءت بعد (نِعْمَ) و (بِئْس)، فمنهم من أجاز أن تكون فاعلاً لهما، ومنهم من منع ذلك، ولكل فريق حجته وأدلته، معتمدين في ذلك على السماع نحو قوله تعالى: ﴿ إِن **تُبَّـدُوا ٱلصَّدَقَتِ فَنِعِـمَّا هِيَّ ﴾** (<sup>(1)</sup>، ومستندين على القياس، قال ابن مالك: "وقد يقوم مقام ذي الألف والّلام (ما) معرفةً تامّة....."<sup>(7)</sup>.

ويمكنني دراسة هذه المسألة من جانبين:

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل البغداديات، ص٢٥١.

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة: من الآية: ٢٧١. اختلف القُرّاء في قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَا هِي ﴾ "فقرأ نافع في غير رواية ورش وأبو عمرٍو وعاصمٌ في رواية أبي بكر والمفَضَّلُ (فَنِعْمَّا) بكسر النون، والعين ساكنةٌ. وقرأ ابن كثيرٍ وعاصمٌ في رواية حفص، ونافعٌ في رواية ورشٍ (فنِعِمّا هي) بكسر النون والعين. وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزة والكسائي (فَنَعِمًا هي) بفتح النون وكسر العين، وكلُّهم شدَّدَ الميم". ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٣٩٦/٢).

أولهما: إذا ولي (ما) اسم ففيها ثلاثة أقوال:

**أولها**: أن تكون (ما) معرفة تامة فاعلًا للفعل<sup>(١)</sup>.

وذهب إلى هذا القول سيبويه قال: "ونظير جعلهم (ما) وحدها اسمًا قولُ العرب: (إنّي ممّا أنْ أصنع)، أي: من الأمر أن أصنعَ فجُعل ما وحدها اسمًا، ومثلُ ذلك: (غَسلْتُه غسْلًا نِعِمَّا، أي: نِعْمَ الغسلُ"<sup>(1)</sup>.

واتفق الكسائي مع سيبويه في هذا الرأي، نقل قوله الفرّاء قال: "أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفًا تامَّا، ثم أضمروا لِصنعتَ (ما) كأنه قال: بئسما ما صنعت"<sup>(7)</sup>، ثم قال الفرّاء: "فهذا قوله وأنا لا أجيزه"<sup>(2)</sup>، فمعناه: بئس الشيء ما صنعته، ف (ما) الموجودة هي الفاعل عنده، وأما الأخرى المقدرة فهي مبتدأ، وهذا هو معنى ما نقله الفرّاء عن الكسائي، فمذهبه كمذهب سيبويه، إلّا أن المحققين من أصحاب سيبويه يجعلون التقدير: (نعم الشيء شيء ما صنعت)<sup>(0)</sup>.

وممن أجاز هذا القول أيضًا الفرّاء في أحد قوليه<sup>(٠)</sup>، والجرمي<sup>(٠)</sup>، والمبرّد أيضًا، حيث قال: "ومن ذلك قولهم: دققته دقًّا نِعمَّا، أي نعم الدقُّ"<sup>(٨)</sup>، وابن السراج<sup>(٠)</sup>، والسيرافي أيضًا حيث

كان كلامه موافقًا تمامًا لكلام سيبويه قال: "وقد جاءت (ما) غير موصولة في الخبر كقولك: (غسلته غسلًا نعمًّا) يريد: نعم الغسل، فجعل (ما) بمنزلة الغسل ولم يصلها".

ثم قال: "ومن ذلك قول العرب: (إنني مما أن أصنع)، أي من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها في موضع الأمر ولم يصلها بشيء، وتقدير الكلام إني من الأمر صنعي كذا ... وكذا ...؛ فالياء اسم (إن) و (صنعي) مبتدأ، و (من الأمر) خبر صنعي والجملة، في موضع خبر (إن) "<sup>(1)</sup>.

وأيضًا ممن جوّز ذلك الفارسي<sup>(٢)</sup>، و أبو الحسن بن خَروف قال: " وتكون (ما) تامة معرفة بغير صلة نحو دققته دقا نعما" معتمدًا على كلام سيبويه، قال سيبويه: "أي نعم الدق"<sup>(٣)</sup>.

وقد اختار هذا القول ابن مالك<sup>(،)</sup>، موضحًا أمورًا تقوي تعريف (ما) بعد نعم، أولها: كثرة الاقتصار عليها في نحو: (غسلته غسلًا نِعِمَّا)<sup>(،)</sup> أما النكرة فلا يقتصر عليها إلّا في النادر كقَوْلِ الراجز<sup>(،)</sup>[من الرجز]:

تقولُ عِرْسي وَهْي لِي في عَوْمَرَه بِئْسَ امْرَأُ وَإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهُ

ثانيها: أنها ليست تمييزًا؛ لأن التمييز إنما يجاء به لتعيين جنس المميز و (ما) المذكورة مساوية للمضمر في الإبحام فلا تصلح أن تكون تمييزًا.

ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/٣٥٦، ٣٥٧)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٤٥).
 ينظر: ارتشاف الضرب (٤/٤٤٢)، والمساعد (٢/١٢٦)، والهمع (٥/٣٩).
 ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٤٥).
 ينظر: التسهيل، ص٢٢٦، وينظر أيضًا: الجنى الداني، ص٣٣٨.
 ينظر: التسهيل، ص٢٢٦، وينظر أيضًا: الجنى الداني، ص٣٣٨.
 ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٥٣)، وينظر أيضًا: المساعد (٢/٢٦٢)، الممع (٥/٣٩).
 ينظر: التسهيل، ص٢٢٦، وينظر أيضًا: الجنى الداني، ص٣٣٨.
 ينظر: التسهيل، ص٢٢٦، وينظر أيضًا: الجنى الداني، ص٣٣٨.
 ينظر: التسهيل، ص٢٢٦، وينظر أيضًا: الجنى الداني، ص٣٢٨.
 ينظر: التسهيل، ص٢٢٦، وينظر أيضًا: المساعد (٢/٢٦٢)، الممع (٥/٣٩).
 ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٥٤٣)، وينظر أيضًا: المساعد (٢/٢٦٢)، الممع (٥/٣٩).
 ينظر: من الشواهد التي لم يعرف قائلها فهو بلا نسبة في الاشتقاق (١/٥١)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/٥٤٥، (٢))،
 (٣) البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها فهو بلا نسبة في الاشتقاق (١/٥١)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٤٥)،
 (٣) البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها فهو بلا نسبة في الاشتقاق (٢/٣٢٠)، عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك

ثالثها: كون "ما" في نحو: (مما أن أصنع) مجرورة بحرف مخبر به وما كان كذلك فلا يكون بالاستقراء إلّا معرفة أو نكرة موصوفة، و (ما) المذكورة غير نكرة موصوفة فيتعين حينئذٍ كونحا معرفة وإلّا لزم ثبوت ما لا نظير له<sup>(۱)</sup>.

#### \*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\*

ومنهم من قال: إن (ما) موصولة بمعنى الذي، فاعل ل(نِعْمَ) و(بِئْس)، وهو أحد أقوال الفرّاء<sup>(٢)</sup>، والفارسي<sup>(٣)</sup>.

موقف النحاة من هذا القول:

لم یجز هذا القول ابن مالك<sup>(،)</sup>، وابن عصفور فقد ذكر في (شرح الجمل) أن من أجاز كون (ما) موصولة فاعلًا لـ (نِعْمَ) و(بِئْس) قد استدل على جوازه بالقياس والسماع:

أمّا القياس فعلى أنها في معنى ما فيه الألف واللام، وأمّا السماع فقد استدل بقوله تعالى: ﴿ فَنِعِـمَا هِيَ ﴾ <sup>(٥)</sup>، ثم قال: "وهذا الذي استدل به لا حجة فيه بل القياس أن يكون فاعل نعمَ وبئس على حسب ما استقر فيهما بالسماع ما أمكن، وأمَّا السماع فمؤوّل"<sup>(٢)</sup>.

أمَّا الرضي: فقد ضعّف هذا القول – أي كون (ما) موصولة بمعنى الذي – قال: "ويُضعفه: قلة وقوع (الذي) مصرّحًا به، فاعلًا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة بأجمعها في:

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٤٦، ٣٤٦).

- (٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٥٠/٤)، التسهيل، ص١٢٦، المساعد (١٢٦/٢).
  - (٤) ينظر: التسهيل، ص١٢٦.
  - (٥) سورة البقرة: من الآية: ٢٧١.
  - (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٦٠١/١).

 <sup>(</sup>٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٥٧/١)، وينظر أيضًا: شرح الكافية للرضي (٤/ ٢٥٠)، والتسهيل، ص١٢٦، المساعد
 (٢٦/٢).

(فنعما هي)؛ لأن (هي) مخصوص، أي نعم الذي فعله: الصدقات، وكذلك قولهم: (دَقَقْته دَقّا نِعِمَّا) "().

وهو عند ابن عقيل غير مطرد لا يتأتى إلّا بتكلف، قال: "وهو غير مطرد في مواضعها، فلا يتأتى ذلك في : بئسما زيد ونحوه إلّا بتكلف وخروج عما استقر من القواعد، والظاهر أنحما لا يقولان هذا في مثل ذلك"(").

أمّا قولي سيبويه والكسائي: في أن (ما) معرفة تامة، وهو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام، و "هي" المخصوص فقد عقب على قوليهما الرضي قائلًا: "ويضعفه: عدم مجيء (ما) بمعنى المعرفة التامة، أي بمعنى (الشيء) في غير هذا الموضع، إلّا ما حكى سيبويه أنه يقال: (إني ممَّا أفعل ذلك )، أي: من الأمر والشأن أن أفعل ذلك، قال: وإن شئت قلت: (إني مما أفعل) بمعنى: ربَّما أفعل"<sup>(7)</sup>.

#### \*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\*

ثانيها: أن تكون (ما) تمييزًا نكرةً غيرَ موصوفة، ويكون الفاعل مضمرًا، والمرفوع بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذم<sup>(،)</sup>.

نقل ابن عقيل عن الكسائي والفرّاء والجرمي وابن كيسان أنهم أجازوا هذا القول في ما"(°)، وذهب إلى هذا القول الفارسي في أحد قوليه<sup>(١)</sup> قال في قوله تعالى: ﴿ إِن تُبُدُوا

- (١) ينظر: شرح الكافية للرضى (٤/٥٠٠).
  - (۲) ينظر: المساعد (۱۲۷/۲).
- (٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤/٢٥٠).
- (٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٤٣/٤، ٢٠٤٤)، والجني الداني، ص٣٣٧، ٣٣٨، والهمع (٣٩/٥).
  - (٥) ينظر: المساعد (١٢٧/٢).
  - (٦) ينظر: التسهيل، ص١٢٦، شرح الكافية للرضي (٢٥١/٤).

**ٱلصَّدَقَنتِ فَنِعِمَّا هِيُّ ﴾** (". أن في (نِعْمَ) ضمير الفاعل و (ما) في موضع نصب وهي تمييز للفاعل المضمر، والتقدير: نعم شيئا إبْداؤُها، فالإبداءُ هو: المخصوص بالمدح، وحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (ضمير الصدقات)".

وبيّن الزمخشري أن (ما) في قوله: (فَنِعِمّا) تمييز وهي نكرة لا موصوفة ولا موصولة، والفاعل مضمر (")، ووافقه ابن يعيش على ذلك(<sup>،)</sup>.

كما ذكر ابن عصفور أن (ما) في قوله: (فَنِعِمّا) "بمنزلة شيء في موضع نصب على التمييز و(هيَ) خبر ابتداء مضمر، وجاء التمييز بما وإن كانت شديدة الإبحام لاختصاصها بالنعت"<sup>(0)</sup>.

وقيل: هو مذهب البصريين<sup>(٢)</sup>، كما زعم بعض المغاربة<sup>(٧)</sup>، والحق أنه ليس هو مذهب جميعهم، بل طائفة منهم<sup>(٨)</sup>.

وردّ هذا القول جمع من النحاة، منهم ابن مالك، فقد ذكر أن (ما) مساوية للمضمر في الإبمام فلا تصلح أن تكون تمييزًا<sup>(٩)</sup>.

سورة البقرة: من الآية: ٢٧١.
 ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٢٩٩/٢).
 ينظر: المفصل، ص٣٢٧، وينظر أيضًا: التسهيل، ص٢٢٦، شرح الكافية للرضي (٢٥١/٤).
 ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٣٩٩).
 ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٠١/١).
 ينظر: الجنى الداني، ص٣٣٨.
 ينظر: الجنى الداني، ص٣٣٨، والمساعد (٢٠١٢).
 ينظر: الجنى الداني، ص٣٣٨، والمساعد (٢٧/٢).
 ينظر: الجنى الداني، ص٣٣٨، والمساعد (٢٠٢٢).
 ينظر: الجنى الداني، ص٣٣٨، والمساعد (٢٠٢٢).
 ينظر: الجنى الداني، ص٣٣٨، والمساعد (٢٧/٢).

\*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\*

ثالثها: أن تكون "ما" مركبة مع الفعل، فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب، والمرفوع بعدها فاعل، قال ذلك قوم منهم الفرّاء<sup>(۱)</sup>، فظاهر كلامه أن (ما) مع (نعم) بمنزلة (ذا) مع (حَبَّذا)، فلا موضع لها من الإعراب، ثم قال: "وسمعت العرب تقول في (نعم) المكتفية بما: بئسما تزويجٌ ولا مهر، فيرفعون التزويج بـ (بئسما)<sup>(۱)</sup>.

\*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\*

ثانيهما: إن ولي (ما) فعل، فقد اختلف النحاة والمفسرون فيها: ألها موضع من الإعراب أم لا<sup>(٣)</sup>? في نحو قوله تعالى: ﴿ بِلْسَكَمَا **اَشْتَرَوْا بِهِ َ أَنفُسَهُمُ** ﴾ (<sup>٠)</sup>.

ذكر الفرّاء في (المعاني) أن (ما) لا موضع لها من الإعراب، حيث قال: "فإذا جعلت (نِعْمَ) صلة ل(ما) بمنزلة قولك: (كُلّما) و (إنما) كانت بمنزلة (حَبّذا) فرفعت بما الأسماء؛ من ذلك قول الله عز وجل في إن **تُبْـدُوا الصّدَقَنتِ فَنِعِـمَّا هِيَ ﴾** <sup>(٥)</sup> رفعت (هي) بنعمّا<sup>(٢)</sup>.

قال النحاس: هذا القول "لا يجوز؛ لأنه يُبقي الفعل بلا فاعل، وإنما تكون (ما) كافّة في الحروف نحو إِنما وربّمـاً<sup>(٧)</sup>، ونقـل عنه ابن عطية قولًا آخـر، قـال الفـرّاء: "بئسـما بجملته شيء

(١) ينظر: الجنى الداني، ص٣٣٨، وارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤)، والهمع (٣٩/٥).

- (٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (١/٨٥).
  - (٣) ينظر: البحر المحيط (٤٧٢/١).

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٩٠. "وبيس" أصله "بئس" سهلت الهمزة ونقلت إلى الباء حركتها، ويقال في "بئس" "بيس" إتباعا للكسرة. ينظر: المحرر الوجيز (١٧٨/١).

- (٥) سورة البقرة: من الآية: ٢٧١.
- (٦) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٥٧/١).
- (٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٤٧/١).

واحد ركب كحبذا"<sup>(١)</sup>، قال ابن عطية: وفي هذا القول اعتراض لأنه يبقي الفعل بلا فاعل، و "ما" إنما تكف أبدًا حروفًا<sup>(١)</sup>.

في حين ذهب جمهور النحاة والمفسرين أن لها موضعًا من الإعراب، ومن ثُمَّ اختلفوا في هذا الموضع، ففيها عشرة أقوال، وهي على النحو الآتي:

**أولها**: أن موضع "ما" رفع على أنها فاعل (بئس) وهي معرفة تامة والمخصوص بالذم محذوف، والفعل صفة لهُ، وهذا مذهب سيبويه<sup>(٣)</sup>. والتقدير: "بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم"<sup>(٤)</sup>.

وقيل هو مذهب المحققين من أصحاب سيبويه(°)، وعزي هذا القول إلى الكسائي(<sup>٢)</sup>.

ثانيها: أن "ما" نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز، والفعل صفة لمخصوص محذوف<sup>(<sup>v</sup>)</sup>، وقد قاله الأخفش<sup>(^)</sup>، فالفعل (اشتروا) على هذا صفة لمحذوف تقديره شيء أو كفر، وهذا المحذوف هو (المخصوص) وفاعل بئس مضمر فيها، و(أن يكفروا) بدل من ذلك المحذوف فهو في موضع رفع، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أن يكفروا<sup>(<sup>a</sup>)</sup>.

(١) ينظر: المحرر الوجيز (١٧٨/١)، وينظر أيضًا: البحر المحيط (٤٧٢/١)، وروح المعاني (٤٣٧/١).

- (٢) ينظر: المحرر الوجيز (١٧٨/١).
- (٣) ينظر: البحر المحيط (٤٧٣/١)، ارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤)، الجني الداني، ص٣٣٨، روح المعاني (٤٣٧/١).
  - (٤) ينظر: البحر المحيط (٤٧٣/١).
  - (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤)، والمساعد (١٢٧/٢).
    - (٦) ينظر: البحر المحيط (٤٧٣/١)، وروح المعاني (٤٣٧/١).
  - (٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٣٣، ارتشاف الضرب (٤/٤،٢٠)، الجنى الداني، ص٣٣٨، المساعد
    - .(17//7)
    - (٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٣٣.
    - (٩) ينظر السابق، البحر المحيط (٤٧٢/١)، روح المعاني (٤٣٧/١).

**ثالثها**: أن"ما" نكرة منصوبة على التمييز والفعل بعدها صفة ل(ما)، والمخصوص محذوف<sup>(</sup>)، وفي الآية الكريمة المخصوص بالذم (أن يكفروا)<sup>(</sup>.

قال الأخفش: إن موضع "ما" نصب على التمييز، والجملة بعدها في موضع نصب

على الصفة، والفاعل مضمر مفسر ب(ما)، التقدير: "بئس هو شيئًا اشتروا به أنفسهم"<sup>(٣)</sup>، وبه قال الفارسي في أحد قوليه<sup>(٤)</sup>، واختاره الزمخشري<sup>(٥)</sup>.

**رابعها**: أن (ما) موصولة بمعنى الذي، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف<sup>(٢)</sup>، وفي الآية الكريمة المخصوص (أن يكفروا)<sup>(٧)</sup>، وهذا رأي الكسائي<sup>(٨)</sup> والفرّاء<sup>(٩)</sup> فيما نقل عنهما، وجوزه الفارسي في أحد قوليه على أن يكون (اشتروا) صلة ل(ما) وأن موضع (ما) رفع بـ (بِئْس)<sup>(٠)</sup>.

ثم ضرب مثالًا توضيحيًّا يبيّن فيه جواز ما ذهب إليه حيث قال: وهذا القول عندي جائز، "كما أنَّ (الرجلَ) في: (نِعْم الرَّجُلُ زِيدٌ، مرفوع بـ (نِعْمَ) لا أعلم شيئاً يمنع من إجازة ذلك، ويدلُّ على جواز ذلك وأنَّ الغرضَ أنْ يكونَ فاعلُ هذا الفعلِ مبهماً وإنْ لم يكنْ فيه ألفٌ ولامٌ كونُ الأسماءِ المضافةِ إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ فاعلةً لهذا الفعلِ نحو: (نِعْمَ غلامُ الرِّحلِ)، وما أشبَهَ ذلك من المضاف إلى ما فيه الألفُ واللامُ، فإذا جازَ دحولهُا على اسم غير

(ما) لا ألفَ ولا لامَ فيه جاز أيضاً دخولُها على (ما) وكونُ (ما) مبنية عليه، وإِنْ لم يكنْ فيها ألفٌ ولامٌ"<sup>(1)</sup>.

ونسب ابن عطية هذا القول إلى سيبويه، والتقدير: "بئس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا"<sup>(٢)</sup>. قال أبو حيان: هذا " وهم على سيبويه" <sup>(٣)</sup>.

خامسها: أن (ما) مَوْصولة وهي المخصوص، و (ما) أخرى تمييز محذوف<sup>(ن)</sup>، وهو قول الفرّاء<sup>(°)</sup>، وتقدير الآية على هذا القول: بِئْسَ شيئًا الذي اشتروه.

سادسها: أن (ما) موضعها نصب على التمييز، ثم (ما) أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لها<sup>(،)</sup>، وهذا ما ذهب إليه الكسائي<sup>(۷)</sup>، فالمخصوص بالذم (ما) المحذوفة الموصولة والتقدير: "بئس شيئًا الذي اشتروا به أنفسهم"، والجملة بعد (ما) المحذوفة صلة لها فلا محل لها من الإعراب وأن يكفروا على هذا القول بدل، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف".

**سابعها**: أن (ما) مصدرية<sup>(٢)</sup>، وهي وما بعدها في موضع رفع<sup>(٢٠)</sup>، والتقدير: "بئس اشتراؤهم"، وهذا ما ذهب إليه الكسائي<sup>(١١)</sup>.

(۱) ينظر: المسائل البغداديات، ص٢٥٢.
(۲) ينظر: الحرر الوجيز (١٩٨١)، وينظر أيضًا: البحر المحيط (١٩٣١)، روح المعاني (١٩٧٢).
(۳) ينظر: البحر المحيط (١٩٨١)، وينظر أيضًا: البحر المحيط (١٩٣٤)، روح المعاني (١٩٧٢).
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/٥٤ ٢٠)، الجنى الداني، ص٣٣٩، المساعد (٢٨/١).
(٥) ينظر: معاني القرآن للفتراء (١٩٥٠) وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (٤/٥٤ ٢٠).
(٦) ينظر: البحر الحيط (١٩٢٤)، ارتشاف الضرب (٤/٥٤ ٢٠)، والجنى الداني، ص٣٣٩، والمساعد (٢٨/٢)، روح المعاني (١٢٨/٢).
(٢) ينظر: البحر الحيط (١٢٨/٤)، ارتشاف الضرب (٤/٥٤ ٢٠)، والجنى الداني، ص٣٣٩، والمساعد (٢٨/٢)، روح المعاني (١٢٨/٢).
(٢) ينظر: البحر الحيط (١٢٨/٤)، ارتشاف الضرب (٤/٥٤ ٢٠)، روح المعاني (١٢٨/٢).
(٩) ينظر: البحر الحيط (١٢٢٤)، ارتشاف الضرب (٤/٥٤ ٢٠)، روح المعاني (١٢٨/٢).
(٩) ينظر: البحر الحيط (١٢٨/٤)، ارتشاف الضرب (٤/٥٤ ٢٠)، روح المعاني (١٢٨/٢).

واعترض ابن عطية على هذا القول، والسبب في ذلك أن "بئس" لا تدخل على اسم معين يتعرف بالإضافة إلى الضمير (^).

ورد أبو حيان قول ابن عطية فقال: "وما قاله لا يلزم إلا إذا نص على أنه مرفوع ببئس، أما إذا جعله المخصوص بالذم وجعل فاعل بئس مضمراً والتمييز محذوفاً لفهم المعنى، التقدير: بئس اشتراء اشتراؤهم فلا يلزم الاعتراض ، لكن يبطل هذا القول الثاني عود الضمير في به على (ما)، و(ما) المصدرية لا يعود عليها ضمير لأنحا حرف على مذهب الجمهور، إذ (الأخفش) يزعم أنحا اسم"<sup>(7)</sup>.

**ثامنها**: أن "ما" فاعلة موصولة، يكتفى بما وبصلتها عن المخصوص<sup>(٣)</sup>، هذا ما ذكره ابن مالك، وتكون على هذا الوجه عند الفرّاء وأبي علي الفارسي<sup>(٤)</sup>.

تاسعها: أن "ما" كافة لـ "بِئْسَ"، كما كَفَّتْ "ما" قلّ، فصارت بذلك تدخل على الجملة الفعلية<sup>(°)</sup>، قال الرضي: "إنما جاز أن يُكَفَّ نعم وبئس عن فعليتهما، لعدم تصرفهما ومشابحتهما للحرف" ثم قال: أما قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَا هِيَ ﴾ <sup>(٢)</sup> فإنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ<sup>(۷)</sup>.

(١) ينظر: المحرر الوجيز (١٧٨/١)، وينظر أيضًا: البحر المحيط (٤٧٣/١)، روح المعاني (٤٣٧/١).

- (٢) ينظر: البحر المحيط (٤٧٣/١)، وينظر أيضًا: روح المعاني (٤٣٧/١).
- (٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٢/٢)، وارتشاف الضرب (٤/٢٥)، والجني الداني، ص٣٣٩.
  - (٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٢/٢)، وارتشاف الضرب (٢٠٤٥/٤).
    - (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٤٥/٤)، الجنى الداني، ص٣٣٩.
      - (٦) سورة البقرة: من الآية ٢٧١.
      - (٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤/٥٥٠).

**عاشرها**: أن (ما) نكرة موصوفة مرفوعة بـ (بئس)<sup>(۱)</sup>، و(اشتروا) صفتها، و(أن يكفروا) هو المخصوص بالذم<sup>(۱)</sup>.

وقد ذكر المرادي أن المشهور من هذه المذاهب الثلاثة الأوَل".

بعد مناقشة المسألة، وعرض أقوال العلماء، تبيّن لدي أن الفارسيّ كان موافقًا لما ذكره الجرمي من أن "ما" تقع فاعلة بـ "نِعْمَ" و "بِئْسَ"، حيث لم أجد أحدًا يمنع إثباتها فاعلًا ل (نِعم) وهي معرفة تامة، أو موصولة والمخصوص محذوف، أو موصولة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص، أو نكرة موصوفة.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٤٥/٤)، الجنى الداني، ص٣٣٩، التبيان في إعراب القرآن، ص٣٣.

<sup>(</sup>٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٣٣.

<sup>(</sup>٣) ينظر: الجنى الداني، ص٣٣٩.

### المسألة الثامنة

### [في الاشتغال]

"قال الجرمي فيما قرئ علينا من كتابه - أَأَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ - قال: لا يجوز عندي إلا الرفع، وقال في قولهم: (أَزَيْدٌ قامَ) يرتفع بالابتداء، ولا يرتفع بالفعل، قال: لأنه لا يدل على الرفع بالفعل شيء"().

قال الفارسي في تفسير قوله: "كأنه يريد أن اللفظتين في الارتفاع بالفعل والارتفاع بالابتداء سواء، وإذا كان كذلك لم يرفعه به، لأنك لم تصل إلى ما أردته، فإذا كان فعله وغير فعله سواء تركته على ما كان عليه قبل دخول حرف الاستفهام.

ويقوي قول الجرمي أن (قامَ) لا يجوز أن يعمل في (زَيْدٍ) متقدمًا رفعًا على وجه، وليس هذا حقَّ الْمُفَسِّر بل حقه أن يكون لو حذف ما يشغله لتعدى إلى الأول مثل: (أزَيْدًا ضَرَبْتَهُ) لو حذفت الهاء لقلت: (أَزَيْدًا ضَرَبْتَ).

فإذا لم يكن هذا الشرط في: (زَيْدٌ قامَ) فقد صار بمنزلة فعل في الصلة كقولك: أَزَيْدٌ الَّذي ضَرَبْتَهُ، ف (زَيْدٌ) لا يَعْمَلُ فيه في هذه المسألة فعلٌ يفسره ما في الصلة؛ لأن الذي في الصلة لا يجوز أن يعمل فيه على وجه، فكذلك (أَزَيْدٌ قامَ) "<sup>(1)</sup>.

### دراسة المسألة:

اختلف النحويون في قولهم: "أَأَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ؟" على مذاهب، فمنهم من رجح في "زَيْدٍ" الرفع على الابتداء، ومنهم من رجح النصب بإضمار فعل، وذهب جماعة منهم إلى أنه لا خلاف في المسألة بين النحويين، وكلا المذهبين متمم للآخر.

- (١) ينظر: المسائل البصريات (٩٠٠/٢).
  - (٢) ينظر السابق.

أولها: مذهب سيبويه ومن وافقه

قال سيبويه: "وتقول: (أَأَنت عبدُ الله ضربتَه)، تُخْرِيه ها هنا مُحرى (أنا زيدٌ ضربتُه)؛ لأنّ الذي يَلِي حرفَ الاستفهام (أَنْتَ) ثمّ ابتدأتَ هذا وليس قبله حرفُ استفهامٍ ولا شيءٌ هو بالفعل وتقديمِه أوْلى، إلّا أنك إن شئت نصبتَه كما تنصب: (زيدًا ضربتُه)، فهو عربيٌّ جَيّدُ، وأمرهُ هاهنا على قولك: (زيدٌ ضربتهُ)"<sup>(1)</sup>.

فارتفاع الضمير الواقع بعد همزة الاستفهام، وكذا "عبد الله" راجح عند سيبويه، و تابعه الجرمي حيث قال: "لا يجوز عندي إلا الرفع"<sup>(٢)</sup>.

ويقويه قول السيرافي: "اعلم أن سيبويه ومَنْ ذَهَبَ مذهبه: إذا حال بين حرف الاستفهام وبين الاسم الذي وقع الفعل على ضميره باسم آخر، ولم يكن من سببه، جعل ذلك الاسم الحائل بينهما مخرجًا للاسم الذي بعده عن حكم الاستفهام الذي من أجله يختار النصب فيه بإضمار فعل، فلم يجز النصب في (عبد الله) إذا قلت: (أأنت عبدُ الله ضربته؟)، لأن (عبد الله) لم يل حرف الاستفهام كما وليه في قولك: (أعبدَ الله ضربته؟)، وحال (أنت) بين ألف الاستفهام وبين (عبد الله)، فصار (عبد الله) كأنه مبتدأ ليس قبله حرف استفهام مولك: (عبدُ الله ضربته). ومن قال: (عبدَ الله ضربته) في الابتداء، وليس بالاحتيار، قال هاهنا: (أأنت عبدَ الله ضربته) على تقدير: (ضبت عبد الله ضربته)، وحال من م مربته) كما تقول: (عبدَ الله ضربته) على تقدير: (ضبت عبد الله ضربت)، وحال منه سيبويه أن ترفع (أنت) بالابتداء لا غير في هذا الموضع"<sup>(7)</sup>، وكذا قال الأعلم<sup>(3)</sup>.

- (١) ينظر: الكتاب (١٠٤/١)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (١٨/١، ٤١٩).
  - (٢) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩٠٠).
  - (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤١٩/١).
    - (٤) ينظر: النكت (٢٣٤/١).

وذكر الفارسي أن الوجه في قول سيبويه أن النصب لا يكون من حيث كان قبل الفصل في "أَأَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ؟"، وأن هناك ثلاثة أوجه تُضعّف عمل الفعل:

أحدها: أن الفعل إذا تقدم معموله عليه كان عمله فيه أضْعَفَ، بدليل قولك: "زَيْدُ ضَرَبْتُ" ولو أخرت لم يجز ذلك.

ثانيها: أن الفعل يَضْعُفُ عمله في الفاعل إذا تقدمه، فلا يُرْفَعُ الْفَاعِلُ في "زَيْدٌ قامَ" بـ (قامَ)

ثالثها: أن الفصل بين العامل والمعمول مما يَضْعُفُ به عملُ العاملِ في معموله (.).

فالفارسي هاهنا يُرجح الرفع بالابتداء، مُقتفيًا هَدْيَ سيبويه، وأنصاره.

وقد اختار الرفع أيضًا جمع من النحاة مقتفين هَدْيَ سيبويه، كأبي العلا إدريس<sup>(٢)</sup>، وابن مالك<sup>(٣)</sup>، والرضي<sup>(٤)</sup>، وابن هشام<sup>(٥)</sup>، والأشموني<sup>(٢)</sup>، وغيرهم كثير.

# ثانيها: مذهب الأخفش ومن وافقه

قال أبو الحسن الأخفش: "أأنت عبد الله ضربته" النصب أجود؛ لأن (أنت) ينبغي أن يرتفع بفعل، إذ كان له فعل في آخر الكلام، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به (أنت)

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۲/۹۰۰، ۹۰۱).
  - (٢)ينظر: التذييل والتكميل (٣٤٣/٦).

هو أبو العُلا إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي. قال ابنُ الزبير عنه: "نحويّ أديب مقرئ، روى عن أبي جعفر ابن يحيى القرطبيّ، وسكن سَبْتة، وأقرأ بما، وكان مشكورًا في أدبه وفضله". توفي سنة سبع وأربعين وستمائة. ينظر: بغية الوعاة (٤٣٦/١).

(٣)ينظر: التسهيل، ص٨١، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٧٤، ٧٥).
(٤)ينظر: شرح الكافية للرضي (١٦٥/١).
(٥) ينظر: أوضح المسالك (٢/١٦).
(٦)ينظر: شرح الأشموني على الألفية (٢/١٦).

ساقطًا على (عبد الله)، وكأنه في التقدير: (أضربت أنت عبد الله ضربته) "<sup>(۱)</sup>، وكذا قال المبرّد<sup>(۱)</sup>.

وذكر أبو القاسم الزجاجي أنه في هذا الباب يختار النصب إن سبق باستفهام أو أمر أو نحي ... وإِنِ اشتغلَ الفعلُ عنه بِضَميرهِ<sup>(٣)</sup>.

وقد خطًّا بعض النحويين أصحاب هذا المذهب فيما ذهبوا إليه، كابن ولاد الذي احتج لسيبويه وذلك في ردِّه على المبرِّد حينما قال في "أأَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ": إنه "ينبغي له هاهنا أن يُضمر فعادً يرتفع به (أنت) ويكون ناصباً لزيد، فليس يلزمه هذا؛ لأنّ الكلام مبني من جملتين، والجملة الأخرى مبنية من اسم وفعلٍ، والأولى التي فيها حرف الاستفهام ليست مبنية من اسم وفعل، وإنّما يكون ما قال في الجملة إذا كانت من اسم وفعل، نحو قولك: زيدٌ ضربتُهُ، وإذا أتيت بحرف الاستفهام كان أولى أن يليه الفعل، فإذا قلت: لزيدٌ أبوه قائمٌ، أو زيدٌ قائمٌ أبوه، ثم أتيت بحرف الاستفهام كان أولى أن يليه الفعل، فإذا قلت: لزيدٌ أبوه قائمٌ، أو زيدٌ قائمٌ ومثلُ ذلك: (أأنت زيدٌ ضربتهُ)؟ لأن (أنت) ابتداءٌ وخبره الجملة، وهي الابتداء الثاني وخبره، فلم يقع الفعلُ مبنيًّا على (أنت)، فيكون الألف بالفعل أولى، إمّا يكون به أولى إذا كان خبراً عن الاسم الذي يليها، فأمّا إذا كان خبراً عن اسم آخر وفي جملة أخرى فليس الأمرُ على ذلك، وإلى هذا ذهب سيبويه"<sup>(1)</sup>.

- (٢) ينظر: الرد على النحاة، ص٤٠٤، الانتصار، ص٦٤.
  - (٣) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص٣٩.
    - (٤) ينظر: الانتصار، ص٢٤.

 <sup>(</sup>۱) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (۱/٤٢٠)، الرد على النحاة، ص٤٠٤، الانتصار، ص٢٤، إصلاح الخلل، ص١٢١،
 وشرح الكافية للرضى (٤٤٨/١).

وزعم أبو بكر بن طاهر (<sup>()</sup> أن امتناع ما أجازه الأخفش هو من أجل أنك إذا "رفعتَ (أنت) بفعل مضمر يفسِّره الفعل المتصل بسببه – وهو التاء – فقد تَجَوَّزتَ به الأمر المتوسَّع فيه بأنْ فسَّرتَ به فعلًا يعمل فيه مع بُعدِه منه ووقوع الفصل بينهما، وهم إنَّما تسامحوا في ذلك حين الاتصال" وذلك في نحو قولك: "أعبدُ الله ضربَ أخوه زيدًا"(<sup>1)</sup>.

وزعم ابن مضاء أن امتناع ما أجازه الأخفش إنما هو من أجل أن التفسير لا يَقْوى على أن يصير (ضربته) مفسِّرًا لعامل يطلب معمولين ملفوظًا بمما، وهما: عبد الله و أنت<sup>(٣)</sup>.

واعترض قوله ابن خروف بأن قال: "وكذلك هو التفسير أبدًا؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أعبدَ اللهِ ضربتَه؟ فتقدر له فعلًا، يعمل في فاعِلٍ وفي المفعول المنطوق به "<sup>(٤)</sup>.

ورُدَّ هذا الاعتراض بأنه ليس هذا مثل ذلك، فالمعمولان في "أعبدَ اللهِ ضربتَه؟ " منطوقٌ بحما، بينما في " أأنت عبد الله ضربته" " لم يُلفظ بالمعمول الواحد إلا حين لفظت بالعامل، ولم يكونا ملفوظًا بِحِما حتى يفتقرا إلى ما يفسِّر عاملهما"(°).

ثالثها: ذهب جماعة من النحويين أنه لا خلاف بين سيبويه، والأخفش

ذكر الأستاذ أبو علي الشلوبين بأنه لا خلاف بينهما، وإنما منع سيبويه مِنَ الذي ذهب إليه الأخفش مادامت (أنت) مبتدأ، وكذلك كان يقول الأخفش لو سئل عنه، فأمَّا إذا

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالخِدَبّ. قال ابن الزبير عنه: "نحويُّ مشهور حافظ بارع، اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه". توفي في عشر الثمانين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة (٢٨/١).

- (٢) ينظر: التذييل والتكميل (٣٣٨/٦).
- (٣) ينظر: التذييل والتكميل (٣٣٨/٦).
  - (٤) ينظر السابق.
  - (°) ينظر السابق.

كانت (أنت) فاعلًا بالفعل الذي يفسّره (ضربته) المتصل بسببيه فسيبويه لا يُنكره، ولا يَمنع منه(').

وقال أبو الحسن الأُبَّذِي: "وهذه المسألةُ نسبَها بعضُهم إلى الخلاف بينهما فيها. وقال آخرون لا خلاف بين سيبويه والأَحْفش، ولكنهما مقصدان، فإنْ أدخلت الهمزةَ على قولِك: أأنت زيدٌ ضربته؟ فتختار الرفعَ في (زيد) ويكون أنت مبتداً، وإنْ أدخلت الهمزةَ على قولك: أأنت زيدًا ضربته؟ في حال نصبك لزيدٍ، فينبغي أن يكون (أَنْتَ) مرفوعاً بإضمارِ فِعْلٍ يفسّره الفعلُ المضمرُ الناصبُ لِزيدٍ، فيكون تقديرُ الكلامِ: أضَرَبْتَ ضرَبْتَ زيداً ضربتَه، إلا أنَّ الأَحْفَش يختارُ هنا النَّصْبَ لأحْلِ تقدُّم الاستفهامِ وليس بصوابٍ. وظاهرُ لفظِ سيبويه أنَّه لا يجوزُ عنده في: أَنْتَ إلَّا أَنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداءِ لا بإضمارِ الفِعْلِ ...."<sup>(1)</sup>

وبيّن ابن عقيل أنه لا خلاف بين سيبويه وأبي الحسن الأخفش، فسيبويه لم يذكر هاهنا ما قاله الأخفش "اعتماداً على ما هو المقرر من أن الهمزة يُختار معها الفعل في نحو: أزيداً ضربته؟ فسكت عن هذا الوجه في نحو: أأنت زيد ضربته؟ اتكالاً على ذلك، وأراد أن ينبه هنا على أن الاستفهام المفصول بغير ظرف أو شبهه لا أثر له في ترجيح جانب الفعل بالنسبة إلى ما فصل بينه وبينه"<sup>(7)</sup>.

\*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\*

<sup>(</sup>١) ينظر: التذييل والتكميل (٣٤٠/٦).

 <sup>(</sup>٢) ينظر: شرح الجزولية للأُبَّذِي (٩٣٨/١)، (رسالة دكتوراه]، وينظر أيضًا: ينظر: التذييل والتكميل (٣٣٩/٦).
 (٣) ينظر: المساعد (١/٤٢٠).

واختلفوا في "أزيْدٌ قامَ؟" ففيه ثلاثة مذاهب:

أولها: مذهب سيبويه ومن وافقه

قال سيبويه: "واعلم أن حروف الاستفهام كلَّها يقبح أن يصير بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيدٌ قامَ وأين زيدٌ ضربتَه، لم يجز إلَّا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبتَه، إلّا الألفَ فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يُبتدأ بعدها الاسمُ "<sup>(1)</sup>.

وهذا اختيار الجرمي في قولهم: "أَزَيْدٌ قامَ" فهو عنده يرتفع بالابتداء، ولا يرتفع بالفعل؛ لأنه لا يدل على الرفع بالفعل بشيء<sup>(٢)</sup>.

وقال الفارسي: "ويقوي قول الجرمي أن (قامَ) لا يجوز أن يعمل في (زَيْدٍ) متقدمًا رفعًا على وجه، وليس هذا حقَّ المفَسِّر بل حقه أن يكون لو حذف ما يشغله لتعدى إلى الأول مثل (أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ) لو حذفت الهاء لقلت: (أَزَيْدًا ضَرَبْتَ)، فإذا لم يكن هذا الشرط في (زَيْدٌ قامَ) فقد صار بمنزلة فعل في الصلة كقولك: أَزَيْدٌ الَّذي ضَرَبْتَهُ، ...."<sup>(7)</sup>.

وكذا الرضي حيث كان موافقًا لما ذهب إليه سيبويه والجرمي، حيث قال: إن "زيدًا" في قولهم: "أَزَيْدٌ قامَ" "مبتدأ لا فاعل فعل مقدر، وإن كانت الهمزة بالفعل أولى؛ لأنا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسِّراً، إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضًا"<sup>(٤)</sup>.

- (٣) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩٠٠).
- (٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤٤٧/١).

<sup>(</sup>۱) ينظر: الكتاب (۱۰۱/۱).

 <sup>(</sup>٢) ينظر: المسائل البصريات (٩٠٠/٢)، شرح الكتاب للسيرافي (١/٤٢٠)، شرح الكافية للرضي (٤٤٧/١)، شرح
 المفصل لابن يعيش (١/٦٦٦).

ثانيها: مذهب الأخفش

ذهب إلى أن "زيدًا" في نحو: "أَزَيْدٌ قامَ" مرفوع بفعل مقدر مفسّر بالظاهر، والتقدير: "أقام زيدٌ قام"<sup>(1)</sup>.

ثالثها: مذهب من جوّز الرفع بالابتداء وبإضمار فعل، والرفع بإضمار فعل أحسن

وقد اختار هذا المذهب جمع من النحاة منهم ابن يعيش الذي أوضح أن رفعَه بالابتداء حَسَنٌ لا قُبْحَ فيه؛ لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر، ولكن المختار أن يكون مرتفعًا بفعلٍ مضمر، يدل عليه الظاهر؛ لأنه إذا اجتمع الاسمُ والفعلُ، كان حملُه على الأصل أوْلى(").

وكذا ابن أبي الربيع حيث بيّن أنه يجوز الأمران، والرفع بإضمار فعل أحسن؛ لأن الاستفهام مُشبَّه بحروف الشرط، وحروف الشرط لا يقعُ بعدها إلّا الفِعْلُ<sup>(٣)</sup>.

وتابعهم أبو حيان حيث أوضح أن المختار حَمْلُهُ على إضمار فِعْلُ<sup>(،)</sup>، وهو الراجح في الإعراب<sup>(۰)</sup>.

بعد عرض أقوال العلماء، وبيان مناقشتها تبيّن لدي صحة ما ذهب إليه جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه وتبعه الجرمي، ووافقه الفارسي على ذلك من أن قولهم: "أَأَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ؟"، و"أَزَيْدٌ قامَ" يترجح فيهما الرفع بالابتداء على الإضمار بالفعل لثلاثة أمور: أولهما: أن الاستفهام بالهمزة يقع بعدها المبتدأ والخبر فهي أم الباب والأعم والأقوى تصرفا.

- (١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٠/١)، وشرح الكافية للرضي (٤٤٧/١).
  - (٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٢١٦).
    - (۳) ينظر: البسيط (۲/۲۳۲).
    - (٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٢٢/٣).
    - (٥) ينظر: التذييل والتكميل (١٨٣/٦).

ثانيهما: أنه لا يفتقر إلى تكلف تقدير محذوف'.

ثالثهما: لسلامة أقوالهم مما وُجِّه إليه رأي الأخفش ومن وافقه وذلك في قولهم: "أَأَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ؟" .

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٢١٦، ٢١٦ ).

المسألة التاسعة

[في ما يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف تارة أخرى]

قال الجرمي: "قال أبو زيد: تزوجت امرأة وبامرأة"..

وقال أيضًا: "ليس ذهبت الشام مثل دَخَلْتُ البيت"(٢).

قال الفارسي: "حُكِي عن يونُس أن العرب لا تقول: (تزوحتُ بما)، إنما يقولون: تزوحْتُها، وحمل يُونس قوله: ﴿ وَزَوَّجْنَكُهُم بِحُورٍ عِينِ ﴾<sup>(٣)</sup> على قرناهم، والتنزيل يدل على ما قال يونُسُ وذلك قوله: ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيَدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَكُهَا ﴾[الأحزاب/٣٧] ولو كان على (تَزَوَّحْتُ بما) لكان (زَوَّحْناكَ بما)". ثم قال: "ولا يبعُدُ أن يكون قوله: (زَوَّحْنَاكَهَا) على أنه حذف الحرف فوصل الفعلُ"<sup>(٤)</sup>.

وقال الفارسي: فأمّا قوله: "ليس ذهبت الشام مثل دَخَلْتُ البيت، فليس كما قال؛ لأن الشام مثل البيت في أنه موضع مختص كما أن البيت مختص ليس بمبهم، بل البيت أقْعَدُ في الاختصاص من الشام إذ لا يحتمل وجهًا غير التخصيص، والشام قد يجوز أن يُحْمَلَ على إحدى الجهات الست، وإن كان سيبويه قد حَمَلَهُ على الاختصاص، وإنما الذي يعتبر في هذا الباب الإبحام والاختصاص، والفعل الذي لا يتعدى نحو (قَامَ) يمتنع من التعدي إلى جميع هذه المختصات من الظروف المكانية، كما امتنع من التعدي إلى سائر الأسماء المختصة غير الطروف، وهذه الحروف شواذ، أعنى ذهَبْتُ الشام، ودخَلْتُ البيت ونحوهما، فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك، لكن حرف الجر

- (٣) سورة الدخان: من الآية: ٤٥.
- (٤) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣٢٧/٤).

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل البصريات (٩١٤/٢)، وفي الحجة للقُرَّاء السبعة (٣٢٧/٤) نُقِل أنَّ ذلك لغة تميم.

<sup>(</sup>٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/١)، وفي المسائل البغداديات، ص٥٤٩ "أبو عمرو" والظاهر أنه تحريف.

للاتساع، والأصل ذلك، فَدَخَلْتُ غير متعد، كما أن ذهبْتُ غير متعد، والبيت مختص وقد تُعدِّى إليه، والدليل على أن (دَخَلْتُ) غير متعدٍّ أن خلافه غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها كما تُعتبر أمثالها....

وأيضًا فإن مصدره (فُعُول) وهذا هو الباب فيما لا يتعدى وعلى ذلك الجمهور والكثرة"(').

دراسة المسألة:

ذهب كثير من النحاة إلى أن الفعل (تَزَوَّحْتُ) مما يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر، حلافًا ليونس فقد حكى "أن العرب لا تقول تزوجتُ بما، إنما يقولون: تزوجْتُها، وحمل يُونس قوله : ﴿ وَزَوَّجْنَهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾ (") على قَرَنّاهم" (").

وعقب الفارسي على ما قاله فقال: "والتنزيل يدل على ما قال يونُسُ وذلك قوله: (فَلَمَّا قَضَى زَبِيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَجَنَكَهَا ﴾ [الأحزاب/٣٧] ولو كان على تزوجت بما لكان زَوَّجْنَاكَ بما"<sup>(٤)</sup>.

وحكى الجرمي عن أبي زيد أنه قال: "تزوجت امرأة، وبامرأة"<sup>(٥)</sup>. وفي (الحجة)<sup>(١)</sup> نُقِل أنَّ ذلك لغة تميم.

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/١)، المسائل البغداديات، ص٥٤٥، ٥٥٠.

- (٢) سورة الدخان: من الآية: ٤٥.
- (٣) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣٢٧/٤).
  - (٤) ينظر السابق.
  - (٥) ينظر: المسائل البصريات (٩١٤/٢).
  - (٦) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة(٤/٣٢٧).

ثم عقب الفارسي فقال: "ولا يبعُدُ أن يكون قوله: ﴿ زَوَجَنَكَهُمَا ﴾ على أنه حذف الحرف فوصل الفعك"<sup>(\)</sup>.

ونقل أبو حيان عن العرب بأنهم أوردوا من الأفعال المسموعة التي تحفظ، ولا يقاس عليها زوّجته. فيقال: "زوجته بامرأةٍ وامرأةً". وقد سمع حذف حرف الجر في قوله تعالى: (زَوَّجَنَكَهَا <sup>(n)</sup> ) <sup>(n)</sup>. وكذا ابن هشام فقد ذكر أيضًا بأن (زَوَّجَ) من الأمثلة التي تتعدى تارة بحرف الجر وتارة بنفسه<sup>(٤)</sup>.

#### \*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\*

أما قولهم: "ذَهبتُ الشامَ" وَ "دَخَلْتُ البيتَ" فقد اختلف النحاة فيهما أهما من الأفعال المتعدية، أم من غير المتعدية؟ وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب لهما بغير حرف جر في كثير من المواضع<sup>(٥)</sup>، ففيه الأقوال الآتية:

أولها: النصب على الظرفية

ذهب سيبويه () والمحققون () إلى نصب "البيت" و "الشام" في المثالين السابقين على الظرفية تشبيهًا للمختص بغير المختص، حيث قال سيبويه: "وقد قال بعضهم: ذهبتُ الشامَ،

(١) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣٢٧/٤).

- (٢) سورة الأحزاب: من الآية: ٣٧.
- (۳) ينظر: التذييل والتكميل (۲۰،۱۹/۷، ۲۰)، ارتشاف الضرب (۲۰۹۰/٤)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لناظر الجيش
   (۲) 2007/٤).
  - (٤) ينظر: شرح شذور الذهب، ص٣٦٧، ٣٨٧.
    - (٥) ينظر: الأصول في النحو (١٦٢/١).
  - (٦) ينظر: الهمع (١٥٣/٣)، ارتشاف الضرب (١٤٣٦/٣).
    - (۷) ينظر: الهمع (۳/۳۰).

يشبّهه بالمبهَم، إذ كان مكانًا يَقع عليه المكانُ والمذهبُ، وهذا شاذٌّ؛ لأنّه ليس في ذهبَ دليلٌ على الشام، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكان. ومثلُ ذهبت الشامَ: دخلتُ البيتَ"<sup>(1)</sup>.

وفسّر ابن السراج معنى قول سيبويه فقال: إنه "قد حذف حرف الجر من الكلام، وكان الأصل عنده: ذهبت إلى الشام ودخلت في البيت"، لكن حُذِفَ حرفُ الجر اتساعًا<sup>(٢)</sup>، ثم ذكر أن "دخلت البيت" غير متعد<sup>ّ(٣)</sup>، وكذا قال الفارسي واحتج بأن نقيض "دَخَلْتُ" غير متعدِّ فكذلك "دَخَلْتُ"، وأيضًا فإنّ مصدره على "فُعُول" وهو مما لا يتعدّى<sup>(٤)</sup>.

وممن قال بالنصب على الظّرفية أيضًا الفرّاء فقد زعم أن العرب أدخلت على أسماء الأماكن والبلاد عدة أفعال وهي دَخَلْتُ، و ذَهَبْتُ، و انطلقتُ<sup>(٥)</sup>، و حكى أنحم يقولون: "ذهبت الشام، و ذهبت السوق، وانطلقت الشام، وانطلقت السوق"<sup>(١)</sup>.

وعقب أبو حيان على ما حكاه الفرّاء فقال: "وهذا شيء لم يَحْفَظْه سيبويه، ولا البصريون"(\*) ثم قال: "والفرّاء ثقة فيما نقله"(^).

## ثانيها: النصب على المفعول به

ذهب الأخفش إلى أنَّ "البيتَ" يَنْتَصِبُ انتصابَ المفعول به مع "دَخَلْتُ"<sup>(٥)</sup>، "والذي حمل على ذلك اطراد وصول (دخلت) إلى ما بعدها بنفسها نحو: (دخلتُ المسجدَ) و(دخلتُ

(۱) ينظر: الكتاب (۱/٥٣)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (۲۷۱/۱).
 (۲) ينظر: الأصول في النحو (۱/١٦٢).
 (۳) ينظر السابق.
 (٤) ينظر: المسائل البغداديات، ص٥٥٥، التعليقة على الكتاب (۲۱/۱).
 (٥) ينظر: المسائل البغداديات، ص٥٥٥، التعليقة على الكتاب (۲۱/۱).
 (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/٢٤٦)، الهمع (٣/٣٥١).
 (٦) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٣١٢٢/٢)، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (٣/١٤٢١)، الهمع (٣/١٥٢).
 (٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/٢٤٢)، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (٣/١٤٣٦)، الهمع (٣/١٥٢).
 (٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/٣٦)، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (٣/٢٠١٠)، الهمع (٣/١٥٢).
 (٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/٣٦)، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (٣/٢٠١٠)، الهمع (٣/٣٠).
 (٩) ينظر: التذييل والتكميل (٨/٣)، وينظر أيضًا: الهمع (٣/١٥٠)، وينظر أيضًا: الهمع (٣/١٥٠).

الحَمّامَ)، فجعلها من قبيل ما يتعدّى بنفسه؛ لذلك فالبيتُ بعد (دخلت) – عنده – منصوب على حدّ انتصابه بعد (هَدَمْتُ)، ولم يجعل: (دخلتُ البيتَ) من قَبيل (ذهبتُ الشامَ)، لقلّته"(')، ووافقه الجرمي(')، والمبرّد(').

ثالثها: الفعل مما يتعدى مرة بنفسه ومرة بحرف الجرّ

نسب النحاة للأخفش<sup>(1)</sup> والجرمي<sup>(2)</sup> رأيًّا آخر وهو أن (دخلت) ممَّّا يتعدَّى تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجرّ تقول: (دَخَلْتُ البيتَ)، وَ (دَخَلْتُ فِي البيت) ، ووافقهما المبرّد<sup>(1)</sup> حيث ردَّ على سيبويه قائلًا: بأن (ذهبتُ الشامَ) ليست مثل (دخلتُ البيتَ)؛ لأن "كلّ ما كان مثل (البيت) فهو بيت، وليس كلّ ما كان مثل (الشام) فهو شام<sup>"(1)</sup>.

ولم يرتض النحاة هذين القولين، وهو كون (البيت) مفعولاً به، و (دخل) تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر؛ لأن الأكثرين ذهبوا إلى أن (دخلت) فعل لازم، وقد كان الأصل فيه أن يستعمل مع حرف الجر إلّا أنه حُذِف اتساعًا<sup>(^)</sup>.

وردَّ السيرافي<sup>(٢)</sup> والأعلم<sup>(٢)</sup> قول الجرمي، فذكر السيرافي أن الأمر ليس على ما قاله الجرمي "والدليل على أن (دَخَلْتُ) لا يتعدَّى، وأن (دَخَلْتُ البيْتَ) قد حذف منه حرف الجرّ وهو يُرَاد قولك: (دَخَلْتُ فِي الأَمْرِ)، و (دَخَلْتُ فِي كَلامٍ زَيْدٍ)، ولا يجوز: (دَخَلْتُ الأَمْرَ) ولا

(دَخَلْتُ كَلام زَيْدٍ)، فعلمت بهذا أنهم تَوسَّعُوا في حذف حرف الجرّ من الأماكن فقط، وتركوا غيرها على القياس" (').

ثم قال السيرافي: "ومما يدل على أن الدخول هو نقيض الخروج، والخروج لا يكون إلّا بحرف جرٍّ، كقولك: (خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ).

ومما يدل على ذلك أيضًا أن الدخول في الشيء إنما هو انتقال من مكان إليه، وهذا الانتقال إنما هو شيء تفعلُه في نفسك وتصيرُ به إلى المكان الثاني، والانتقال لا يتعدّى إلّا بحرفٍ" وأشار إلى أن هاتين العلتين كان ابن السراج يحتج بمما<sup>رم</sup>.

وقد عقب السيرافي<sup>(۳)</sup> والأعلم<sup>(٤)</sup> على ما قاله الراد – المبرّد – على سيبويه من أن "ذهبت الشام" ليست مثل "دخلت البيت" من قبل أن الشامَ اسم لموضع بعينه بينما البيت يطلق على كل مكان كان مَبْنِيًّا فهو أعم، حيث قالا: لم يذهب سيبويه حيث ذهب هذا القائل، وإن كان مصيبًا فيه؛ "لأنَّ سيبويه إنّما أراد أنْ يُرِيَنَا أنَّ (ذهبتُ الشامَ) شاذٌ، والأصل فيه استعمالُ حرفِ الجرِّ كما أنَّ دخلتُ البيتَ كذلك وإنْ كان البيتُ أَعمَّ من الشام"<sup>(٥)</sup>.

ولم يرتضِ الفارسي أيضًا ما ذهب إليه الجرمي، و احتج لمذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>، وقد سبق أن أشرت إلى ما قدمه من أدلة.

وأوضح ابن عصفور فساد ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، ومن الأدلة التي قدمها والتي تدل على فساد مذهبه: "أنَّ (دخلت) تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف، ألا ترى أنَّ

- (١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٢/١).
  - (٢) ينظر السابق.
  - (٣) ينظر السابق.
  - (٤) ينظر: النكت (١٦٨/١).
- (٥) ينظر السابق (١٦٨/١، ١٦٩)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٢/١).
- (٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/١، ٦١)، المسائل البغداديات، ص٥٤٩، ٥٥٠.

الفرق بين الظرف وبين المفعول به أنَّ المفعول به محل للفعل خاصة نحو: ضربتُ زيداً، فزيداً محلّ للضرب والظرف محلّ للفعل والفاعل نحو: قمتُ خلفَكَ، فالخلف محلّ للقائم وقيامه، فكذلكَ دخلتُ يتعدّى إلى ما بعده على أنّه ظرف؛ لأنّك إذا دخلت البيت فالبيت محلّ للدخول والداخل"..

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الجرمي قد استدل بما حكاه عن أبي زيد من أن "زَوَّجَ" من الأفعال السماعية تتعدى تارة بنفسها، وتارة بحرف الجرّ، ويبدو أن الفارسي موافقٌ لما ذهب إليه حيث ذكر أنه لا يبعُدُ أن يكون (زَوَجَنَنَكُهَا) لا على حذفِ حرف الجرِّ.

أما قولهم: "دَخَلْتُ البيتَ"، و "ذَهبتُ الشامَ" فقد استضاء الفارسي برأي سيبويه الذي عرضت له فيما أسلفت من الحديث من أن حرف الجر حُذِف اتساعًا، واحتج بقوله: "والأصل دَخَلْتُ إلى البيتِ يَدلُّ عَلَى ذَلك أَن مصدَرهُ على فُعُولٍ وَأَنَّكَ قَدْ تَنْقُلُهُ بالهمزةِ فتقولُ: أدخلتُهُ، وبحرفِ الجر فتقولُ: دخلْتُ بِهِ. وأَنَّ مِثْلَهُ وخِلافَهُ غيرُ متعديين، فخلافُهُ خَرَجْتُ، ومِثْلُهُ غُرْتُ"<sup>(٢)</sup>. مخالفًا للجرمي فيما حكاه من أن "ذَهَبْتُ الشامَ" ليست مثل "دَخَلْتُ البيتَ".

وأرى أن "البيتَ"، و"الشامَ" كلمات منصوبة على الظرفية تشبيها للمختص بغير المختص، وقد قال به أكثر أئمة النحاة، وهو المذهب الصحيح.

هذا والله تعالى أعلم

- (۱) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (۱/۳۲۹، ۳۲۹).
  - (٢) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص٤٥٢.

المسألة العاشرة

[في التنازع]

قال الجرمي: "لا يجوز هذا الباب وهو باب (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ) إلا فيما كان مستعملًا بحرف عطف، قال: فأما ما عدا ذلك فلا يجوز، قال: وقوله<sup>(1)</sup>: (عَوِّدْ أَنْ تَنْطِقَ بِالْحَقِّ شَفَتَاكَ) ليس على إعمال الثاني، ولكن إنما أراد عود شفتيك أن تنطقا بالحق فأخرت الشفتين فرفعتهما"<sup>(1)</sup>.

قال الفارسي محتجًّا عليه: وقوله تعالى: "﴿ ءَانُونِيَ أُفْرِغُ عَلَيَهِ قِطْرًا ﴾ (")يشهد عليه، ألا ترى أنه قد أعمل الثاني ولم يعمل الأول، وليس هنا حرف عطف، وحكى أيضًا أن الخليل والبصريين يختارون إعمال الثاني"، ثم ذكر أن الكوفيين يختارون إعمال الأول<sup>(،)</sup>.

ثم قال: "والآية تشهد عليهم كما تشهد على الجرمي، ألا ترى أنه أعمل فيها الثاني وليس فيها حرف عطف.

فإن قلت: ف(عَوِّدْ) يقتضى شيئًا يعمل فيه، وإذا أعملت الثاني لم يعمل (عَوِّدْ) في مفعول.

قيل: (ضَرَبْتُ) أيضًا يقتضى معمولًا فإذا قلت: (ضَرَبْتُ و ضَرَبَنِي زَيْدٌ) حذفت المفعول؛ لدلالة الثاني عليه، فكذلك حذفت المفعول من (عَوِّدْ) لدلالة الثاني عليه"(°).

 الظاهر لي أن هذا ليس جزءًا من بيت شعر وإنما هو قول منثور، لم أجد نسبته. وهو في المسائل البصريات (٩١٩/٢).

- (٢) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩١٩، ٩٢٠).
  - (٣) سورة الكهف: من الآية: ٩٦.
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩٢٠).
    - (°) ينظر السابق.

دراسة المسألة:

اتفق النحويون على جواز إعمال أيّ من العاملين في هذا الباب، لكن اختلفوا في أولوية الإعمال، وفي اشتراط عطف ثاني العاملين على أولهما، وفي هذه المسألة رأيان:

أولاً: عدم اشتراط العطف في باب التنازع، وفيه مذهبان:

أولها: مذهب البصريين

ذهب البصريون<sup>(1)</sup> وعلى رأسهم سيبويه إلى اختيار إعمال الفعل الثاني منهما<sup>(1)</sup>، ولم يشترطوا ومن وافقهم العطف في هذا الباب، خلافًا للجرميّ الذي ادعى اشتراط ذلك، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى. واحتجوا على أن الاختيار إعمال الثاني من غير تقييد بما ورد في القرآن ومنه قوله تعالى: ﴿ ءَانُونِيَ أُفَرِغُ عَلَيْهِ قِطْرَا ﴾ (<sup>1)</sup>، وتُعدُّ هذه الآية من أشهر أمثلة النحاة في هذا الباب، ولم يكن هناك حرف عطف، وقد أعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: (آتوني أفرغه عليه قطرًا) أي آتوني قطرًا أفرغه عليه<sup>(1)</sup>.

وكذلك قوله: ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِنْبِيَهُ ﴾ (")، فقد أعمل الفعل الثاني ﴿ ٱقْرَءُواْ ﴾ في لفظ

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٣/١)، المقتضب (٢٢/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٦/١)، شرح الجمل لابن عصفور (٢٠٦/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٦/٢)، شرح الكافية للرضي (٢٠٤/١)، الإنصاف (٨٣/١)، شرح شذور الذهب ص٢٦١.
(٢) ينظر: الكتاب (٢/٣/١)، ٢٤.
(٣) سورة الكهف: من الآية: ٩٦.
(٤) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٥/١٧٨)، الإيضاح للفارسي، ص٢٠٢، المقتصد في شرح الإيضاح (١/٨٣، ٣٣٩)، التفسير الكبير للرازي (٢٠٦/١)، البحر المحيط (٢٠٥٥)، الدر المصون (٧/٢٠)، شرح المقتصد في شرح الإيضاح (١/٨٣٨)، (٢٠٩)، (٢٠٩٠)، التفسير الكبير للرازي (٢٠٢٥)، البحر الحيط (٢٠٥١)، الدر المصون (٧/٢٩)، ٢٩٥)، شرح المقتصد في شرح الإيضاح (١/٨٣٩)، (٢٠٩٣)، (٢٠٩٠)، التفسير الكبير للرازي (٢٠٢٥)، البحر الحيط (٢٠٥٥)، الدر المصون (٧/٩٤٥)، شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٠٢٠).

المعمول (كَنْبِيَهُ ﴾ ()، ولم يكن هناك حرف عطف.

وقوله: ﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِٱلۡكَكَلَةَ ﴾ ٢. "فَ﴿ ٱلۡكَكَلَةِ ﴾ مُتعلق بِبْ يُفْتِيكُمْ ﴾ على إعمال الثاني، وهو اختيار البصريين، ولو أعْمل الأولَ لأضمرَ في الثابي" (").

> وكذا الشعر ومنه قَوْل الشّاعر (\*) [من الرمل]: عَلَّمُونِي كَيفَ أبكي \_ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ م إذا حَفَّ القطينُ

الشاهد في قوله: (أبكيهم إذا خفَّ القطينُ)، حيث أعمل الفعل الثاني وهو قوله: (خفَّ) في (القطين) وليس بمعطوف بالواو.

## ثانيها: مذهب الكوفيين

ذهبوا إلى اختيار إعمال الأول() ولم يشترطوا العطف في هذا الباب، ومن الشواهد الشعرية التي احتجوا بما على أن الاختيار إعمال الفعل الأول والتي لم يجئ فيها حرف عطف قَول الشّاعِر (`) [من الوافر]:

وفي

ولم أمْدَحْ لأرضيَه بشعْرِي لَئِيمًا أن يَكُونَ أفاد مالاً

الشاهد في قوله: (ولم أمدح لأرضيه...لئيمًا)، فقد أعمل الفعل الأول وهو قوله: (أمدح) في (لئيمًا) ولم يكن هناك حرف عطف.

ثانيًا: اشتراط العطف في التنازع في نحو: (ضَرَبَنِي و ضَرَبْتُ زَيْدٌ)

ذهب الجرمي إلى اشتراط العطف في التنازع فقال: "لا يجوز هذا الباب وهو باب (ضَرَبَنِي و ضَرَبْتُ زَيْدٌ) إلا فيما كان مستعملًا بحرف عطف، قال: فأما ما عدا ذلك فلا يجوز، قال: وقوله:( عَوِّدْ أَنْ تَنْطِقَ بِالحُقِّ شَفَتَاكَ)، ليس على إعمال الثاني، ولكن إنما أراد عود شفتيك أن تنطقا بالحق فأحرت الشفتين فرفعتهما"<sup>(1)</sup>.

وتابعه في ذلك البغدادي (٢) فيما نقله ابن الدهان (٣).

فما قالاه مردود بما ذُكِرَ من الآي التي تؤكد صحة ما ذهب إليه جمهور النحاة من عدم اشتراط العطف في هذا الباب نحو قوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيَ أُفْرِغُ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ (<sup>٥)</sup> فقد سبق أن أشرت إلى أنه أعمل العامل الثاني وهو "أُفْرِغُ" في لفظ المعمول "قِطْرًا" وليس بمعطوف بالواو، فهذه الآية وغيرها من الآي السالفة الذكر تؤكد بطلان ما ذهب إليه الجرمي<sup>(٥)</sup>،والبغدادي<sup>(٢)</sup>

(٢) لعله شيخ ابن الدهان المعروف بابن البناء البغدادي، الحسن بن أحمد بن عبد الله الفقيه الحنبلي. له من التصانيف:
 "شرح إيضاح الفارسي". توفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/٤٩٥، ٤٩٦).
 (٣) ينظر: تذكرة النحاة، ص٣٤٢.

هو سعيد بن المبارك بن على بن عبد الله الإمام ناصح الدّين بن الدّهان، أخذ عن مشايخ عصره. كان يقال: النحويون ببغداد أربعة (الجَواليقِيّ، وابن الشجريّ، وابنُ الخشاب، وابن الدّهان). توفي سنة تسع وستين وخمسمائة . ينظر: بغية الوعاة (٨٧/١).

- (٤) سورة الكهف: من الآية: ٩٦.
- (٥) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩١٩، ٩٢٠).
  - (٦) ينظر: تذكرة النحاة، ص٣٤٢.

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩١٩، ٩٢٠).

اللذان اشترطا حرف العطف في باب التنازع، وعدم إجازة ما عدا ذلك، وكذا تشهد على بطلان ما ذهبا إليه الأبيات الشعرية.

وأمَّا ما ذكره الجرمي من قولهم: "عَوِّدْ أَنْ تَنْطِقَ بِالْحَقِّ شَفَتَاكَ". فهو يرى أنه "ليس على إعمال الثاني، ولكن إنما أراد عود شفتيك أن تنطقا بالحق فأخرت الشفتين فرفعتهما"<sup>(١)</sup>.

ردَّ عليه الفارسي بأنه ليس كذلك وإنما أعمل الثاني ولم يعمل الأول وقد حذف المفعول من "عَوِّدْ" لدلالة الثاني عليه، وهو مثل ضَرَبْتُ إذا قلت: "ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ" حذف المفعول الأول ، لدلالة الثاني عليه<sup>(٣)</sup>.

بعد عرض مذاهب النحاة وبيان حججهم، تبيَّن لدي صحة ما ذهب إليه جمهور البصريين، ووافقهم الفارسي من أن المختار في باب التنازع هو إعمال الثاني، وأنه ليس هناك تقييد لذلك باشتراط العطف في هذا الباب، خلافًا للجرمي الذي ادعى اشتراط ذلك، والذي لم يرتضِ قوله الفارسي، مقتفيًا هَدْيَ جمهور النحاة، محتجًّا عليه بأدلة من السماع ويكفي أن يكون كتاب الله خير شاهدٍ، وأقوى دليلٍ، فهو الأسلوب الأولى والأحرى أن يُتبع.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩١٩، ٩٢٠).

<sup>(</sup>٢) ينظر السابق (٢/٩٢٠).

المسألة الحادية عشرة

[في العامل والمصدر]

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: ناصب (سماوة) في قَوْلِ الشَّاعِرِ (') [من الرجز]:

طَيَّ اللَّيالِي زُلَفًا فَزُلَفًا سَمَاوَةَ الهِلَالِ....

ذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه منتصب بالمصدر، فقال: (طَيَّ اللَّيالِي) (سماوة)<sup>(٢)</sup>.

وقد اكتفى الفارسي في (المسائل المنثورة)<sup>(٣)</sup> بذكر ما قاله النحاة، ولم يُدْلِ برأيه في المسألة، وسيأتي ذكر أقوالهم – إن شاء الله تعالى – .

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في العامل في المفعول المطلق من مصدر وما جرى مجراه في مثل قول العجاج، وفيه قولان:

أحدهما:

أورد سيبويه في كتابه في (باب ما يتنصب فيه المصدر المشبه على إضمار الفعل المتروك إظهاره) عدة أبيات منها قول العجاج السابق، ومنها قول رؤبة<sup>(١)</sup>[من الرجز]:

لَوَّحَها من بَعْدِ بُدْنٍ و سَنَقْ تَضميرَك السابق يُطْوَى للسَّبَقْ

الشاهد فيه نصب "تضميرك"، وقال فيه: "وإن شئت كان على: أضمرها، وإن شئت كان على لَوَّحَها؛ لأنّ تلويحه تضمير"(٢).

ف "سماوة" في قول العجاج عنده مصدر لا فِعلَ له من لفظه، وهو بمنزلة لَوَّحَها تَضميرَكَ، فتكون منصوبة بإضمارِ فعلٍ، كأنه قال: سَما سَماوَة إذ أضمَرَ من لَفْظِه، أما إذا أضمَرَ من غير لفظه، فكأنه قال: صَيَّره سماوة الهلالِ<sup>(٣)</sup>.

وقال الفارسي: "فأما سيبويه فإنه قال: لما قال: ناج طواه الأين طي الليالي علم أنه ينحل كما تنحل سماوة الهلال، وهي أعاليه، فكأنه أراد: لما طواه الأين طي الليالي جعله سماوة الهلال"<sup>(3)</sup>.

وقد أحسن الأعلم في (تحصيل عين الذهب) حيث قال: "الشاهد في قوله: (طَيَّ الليالي) ....، ولهذا ذَكَرةُ سيبويه ولم يَقْصد فيه ما قَصَدَ في الذي قَبْلَه من أن يَجْعَلَه على

 (۱) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه، ص١٠٤ برواية: لقتح منه بَعْدَ بُدْنٍ وسَنَقْ تَلويَحَكَ الضامِرَ يُطُوى لِلسَبَقْ
 وبنسبة في الكتاب (١/٣٥٨)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٦/٢)، النكت (١/٣٩٠). وبلا نسبة في الانتصار، ص١٠٤
 (٢) ينظر: الكتاب (١/٣٥٨، ٣٥٩).
 (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٦٢، ٢٤٢)، النكت (١/٣٩٠). وبلا نسبة في الانتصار، ص١٠٤
 (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٦٢، ٢٤٢)، النكت (١/٣٩٠). إضمار فِعْلٍ من غير لَفْظِه كما تَأُولَ عليه مَنْ غَلَّطَه، ونَسَبَ إليه أنه استشهد بنصْبِ سَماوِةٍ على المصدر المُشَبَّهِ به .... وسَماوَة كلّ شيءٍ أعلاه، ونَصَبَها بالطَيِّ نَصْبَ المفعول به"<sup>(١)</sup>. ثانيهما:

ما قاله الجرمي من أن "سماوة" منتصب بالمصدر "طي الليالي" فهي مفعول به(٢)، وكذا

قال أبو عثمان المازي<sup>(٣)</sup>؛ "لأن: المعنى طواه الأين طيّ الليالي سماوة الهلال، فنصب (سماوةً) بمذا الظاهر الذي في البيت"، ويكون "طيّ" مصدر و "الليالي" فاعله وهو مضاف إليها، و "سماوةً الهلالِ" مفعولًا لهذا المصدر<sup>(٤)</sup>، وتبعهما المبرّد<sup>(٥)</sup>، "وهو قول كلّ نحويّ يرجع إلى معرفة"<sup>(٢)</sup>.

قال الفارسي فيمن قال هذا القول؛ "فكأنه قال: أينٌ طواه طي الليالي سماوةً ... فنصب سماوة بالطي لا بفعل مضمر"<sup>(\v)</sup>.

احتجاج النحاة:

فللمُحْتَجِّ لسيبويه أن يَرُدَّ على المازين، ومن وافقه بأنه "لو كان سماوَة يَعْمَلُ فيه طيّ الليالِي لكان حقُّ الكلام أن يقولَ: سماوة القمرِ؛ لأَنّ الليالي تُنْقِصُ القمرَ حتى يصيرَ هِلالًا، ولا يقالُ: إِنّ الليالي تُنْقِصُ الهلالَ"، وهذا قول أبي إسحاق الزجّاج في ردّه على المازني<sup>(^،</sup>)، وكذا

النكت

قال الفارقي<sup>(۱)</sup> حينما نقل قول بعض أصحابه بأن قول المازني فاسد؛ لأنه لا يقال "هلال" إلّا في أول الشهر، ثم أوضحوا صحة ما قاله سيبويه، من أنه منصوب بإضمار فعل؛ لأنه قال:"ناج طواه الأين" دل على أنه أضمره فصيّره مثل سماوة الهلال، فهو قول يصح في أول الشهر وآخره، وليس كما زعم المازني من أنه منصوب بـ"طي"؛ لأن الهلال يزيد والقمر ينقص<sup>(۱)</sup>.

وللمُحتَجِّ للجَرْمي والمازين ومن وافقهما أن يقولَ: "قد يُنْسَبُ الفِعْلُ إلى الاسم في منتَهاهُ، وإن كان الفعلُ قد وَقَعَ قَبْلَ ذلك.

ومن ذَلِك قول القائل: نَسَحْتُ الثوبَ، والثوبُ لا يُنْسَج إنما يُنْسَجُ الغزلُ فإذا انتهى صار ثوبًا"<sup>(٣)</sup>.

فعلى هذا يجوز أن يكون احقَوْقَفَ للجمل الناجي الذي طواه الإعياء، ويجوز أن يكونَ للهلالِ<sup>(٤)</sup>.

ودافع ابن ولاد عن سيبويه، موضحًا بأن ما قاله المبرّد حين ذهب إلى أن قوله: "طواه الأين، معناه أضمره وأنحفه فجعله سماوةَ الهلال، مثل سماوةِ الهلال...." من تأويل المبرِّد والمازيٰ وليس من قول سيبويه، وإنّما أخطأ الاثنان في التأويل عليه.

ثم قال: "وليس ما ذهب إليه سيبويه هو ما ظنّا، والدليل على ذلك أنّ سماوةَ الهلال اسمٌ وليس بمصدرٍ، والباب مبنيّ على المصادر، ألا ترى أنّ ترجمته: هذا بابٌ ينتصب فيه المصدر المشبّه به، وسماوة الهلال ليس بمصدر، وإنما هو اسمٌ. المصدر المشبه به في هذه الأبيات طيّ الليالي، وسماوة الهلال منصوبة بـ (طيّ) كما قالا لا كما ادّعيا على سيبويه، ألا ترى أنه لما

- (٢) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٢٩٦، ٢٩٧.
- (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٧/٢)، والنكت (٣٩١/١).
- (٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٧/٢، ٢٤٨)، والنكت (٣٩١/١).

 <sup>(</sup>١) هو أبو نصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي. من مصنفاته في النحو: "شرح اللمع" لابن جني، و "الألغاز". توفي سنة سبع وثمانين وأربعمائة. ينظر: البلغة، ص١٠٩، ١١٠.

قال: ناج طواه الأينُ، أراد كطي الليالي سماوةَ الهلالِ، وطيّ الليالي مصدر مشبّه به؛ لأنّ كاف التشبيه تدخل فيه، والذي أوقع لهما الغلط أنّ المصدر أعني طيّ الليالي – جاء على لفظ الفعل، فظنّا بذلك أنه لم يُرده، وإنّما أراد سماوة الهلال، وسماوةُ الهلال اسمٌ وليست بمصدر"<sup>(1)</sup>، وبيّن أنّ سيبويه إنما جاء بهذه الأبيات مستشهدًا لما يكون على الفعل لا على الحال، كما في نحو قوله<sup>(1)</sup>:

> ..... تضميرك السابق يُطوَى للسَّبَقْ. وقوله<sup>(٣)</sup>[من الرجز]: طيَّ الليالي زُلُفًا فَزُلُفا

"وإنما جاء بمذا ليدلّ على أنه لا يكون حالًا، إذ كان مضافًا إلى معرفة، فمنه ما جاء مصدره على لفظ الفعل، ومنه ما جاء على غير لفظ الفعل، فغلط من هاهنا"<sup>(٤)</sup>.

ثم ذكر ابن ولاد دليلاً يوضح خلاف ما ظنّه المبرّد، وهو قول سيبويه: "وقد يجوز أن تُضمِر فِعلَّا آخَر كما أضمرتَ بعد (له صوتٌ) يدلُّك على ذلك أنَّك لو أظهرتَ فعلًا لا يجوز أن يكون المصدرُ مفعولًا عليه صار بمنزلة: له صوتٌ <sup>(ه)" (٦).</sup>

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي في قَوْل الشّاعِرِ<sup>(</sup>[من الرجز]:

- (۱) ينظر: الانتصار، ص٢٠٣، ١٠٤.
  - (۲) سبق تخريجه.
  - (۳) سبق تخريجه.
  - (٤) ينظر: الانتصار، ص٤٠١.
- (٥) ينظر: الكتاب (٣٥٩/١)، وينظر أيضًا: الانتصار، ص١٠٥.
  - (٦) ينظر: الانتصار، ص ١٠٥.
    - (۷) سبق تخريجه.

طَيَّ اللَّيالِي زُلَفًا فَزُلَفًا فَ سَمَاوَةَ الْهِلَالِ حَتَّى احْقَوْقَفَا

لم يوضح رأيه فيها، وقد اكتفى في هذه المسألة بذكر أقوال النحاة في حين أن الجرمي قد أدلى برأيه في هذه المسألة –كما أسلفت – من أن "سَمَاوَةَ" في البيت منتصب بالمصدر الظاهر وهو "طَيَّ اللَّيالِي". والأخذ بهذا الرأي أفضل؛ لأنه لا يؤدي إلى التكلف في التأويل والتقدير.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: [ناصب المصدر في "ذَهَبَ انطلاقًا"]

ذهب الجرمي في قولهم: " (ذَهَبَ انطلاقًا) إلى أنه منتصب بمذا الظاهر"<sup>(١)</sup>.

في حين نقل الفارسي رأي سيبويه في العامل في هذا المصدر فقال: "ووجه قول سيبويه أن هذا الظاهر لا يعمل فيه ولا يكون مصدرًا له كما لا يكون محمولا على فعل فاعل آخر"<sup>(7)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحويون في ناصب المصدر في قولهم: "ذَهَبَ انطلاقًا" على قولين:

**أحدهما**: بأنه منصوب بإضمار فعل، مثل قولهم: "تَبَسَّمَتْ وَميضَ البرقِ"، فكأنهم قالوا: "أوَمَضَتْ وَميضَ البرقِ"، فهو إذن مثل قول سيبويه<sup>(٣)</sup>، قال السيرافي: "اعلم أن مذهب سيبويه أنه إذا جاءَ بالمصدر بفعلٍ ليس من حروفه كان بإضمار فعلٍ من لفظ ذلك المصدرِ ....

**والقول الآخر**: أنه منصوب بحذا الظاهر، مثل: "(تَبَسَّمَت) قد نَابَ عنْ أومضت وميض البرقِ؛ فكأنه قال: تبسمت تَبسُّمًا مثلَ وميض البرقِ"<sup>(°)</sup>، وهو مذهب الجرمي<sup>(۲)</sup>، وكذا المازني<sup>(۳)</sup>، والمبرد<sup>(۸)</sup>، والسيرافي<sup>(۹)</sup>، وبعض المتقدّمين والمتأخّرين<sup>(۱۰)</sup>.

يقول السيرافي: "والذي عندي أَنَّهُ يجوز أن ينتصبَ المصدرُ بالفعل الذي هو من غير لفظِهِ كقولنا: قعد زيدٌ جُلُوسًا حَسَنًا، وقعد زيدٌ جلوسَ عمرٍو، تريد قعودًا مِثْلَ جُلوسِ عمرٍو، وفي ذلك دليلان:

أحدهما: ما لا يختلف فيه أَهْلُ اللغة أَنه قد يجيء المصدرُ من لفظ الفعل المتروك وليس بمبنيٍّ من بنية الفعل، فلا يكونُ بينه وبين الذي هو من بنيته فَرْقٌ كقول الله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ بَبْتِيلَا ﴾ <sup>(۱)</sup>....

والدليل الآخر: أنا إذا قُلْنَا قعد زيدٌ جُلُوسَ عمرٍو، فالتقديرُ: قَعَد زيدٌ جلوسًا مثل جُلُوس عمرٍو ثم حُذِفَ المنعوتُ والمضَافُ.

وقولُنَا: مثل جُلُوس عَمْرٍو مَعْنَى صَحيحٌ معقُولٌ صِحّتُهُ فإذا حُذِفَ مثلُ وَصَلَ الفعل إلى المصدر الذي هو الجُلُوسُ فصار منصوبًا بقعد ...."<sup>(٢)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي في قولهم: "ذَهَبَ انَطلاقًا" قد اكتفى بنقل الخلاف، في حين أن الجرمي قد أدلى برأيه في المسألة من أنّ "انطلاقًا" منتصب بـ "ذَهَبَ"، والأخذ بمذا الرأي هو الأنسب، لبعده عن التكلف في التأويل والتقدير.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) سورة المزمل: من الآية: ٨.

<sup>(</sup>٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٥/٢، ٢٤٦)، وينظر أيضًا المقاصد الشافية (٢٢٩/٣).

المسألة الثالثة: [فيما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل]

قال أبو عمر: "كان سيبويه يجيز فيما كان نكرة أن يكون منصوبًا على الحال، وإنما أجاز ذلك لأن الحال تكون نكرة، ولا تكون حالًا إلا وقبلها جملة. وأما قوله: (له صوت صوتَ حمار) فجملة من فعل وفاعل، فلذلك أجاز نصبه على الحال.

وإذا كان معرفة لم يجز إلا على المصدر، إذا قلت: له صوت صوتَ الأسد أو (له نوح نوحَ الحمامة) لم يكن النصب على الحال؛ لأن الحال لا تكون مضافة إلى ما فيه الألف واللام"<sup>(۱)</sup>. ولعل كلام الجرميّ ينتهي إلى هنا وما بعده للفارسيّ حيث قال: "وإذا كان كذلك فالأجود أن يكون نصب الجميع على المصدر في المعرفة والنكرة"<sup>(۲)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة فيما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل، وفيه ثلاثة أقوال:

## الأول: قول سيبويه والجرمي

قال سيبويه: (هذا باب ما ينتَصب فيه المصدرُ المشبَّةُ به على إضمار الفعل المتروك إظهارُه)، "وذلك قولك: مررتُ به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حِمار، ومررتُ به فإذا له صُراخٌ صُراخ التَّكْلَى ....

فإِنَّما انتَصب هذا لأنَّك مررتَ به في حال تصويتٍ، ولم ترد أن تَحعل الآخِرَ صفةً للأوّل ولا بدلًا منه، ولكنَّك لما قلتَ: له صوتٌ، عُلم أنه قدكان ثُمَّ عَمَلٌ، فصار قولُك: له

صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يصوِّتُ، فحملتَ الثاني على المعنى"(").

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص١١.
  - (٢) ينظر السابق.
- (٣) ينظر: الكتاب (١/٥٥٥، ٣٥٦)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٢/٢، ٢٤٣).

ثم قال: "فإِن قلت: صوتَ حمارٍ فألقيتَ الألفَ واللامَ فعلى إضمارك فعلًا بعد الفعل المظهَر سوى الفعل المظهر، وتَجعل صوتَ حِمارٍ مثالًا عليه يُخْرَجُ الصوتُ أو حالًا"<sup>(1)</sup>.

وقال أيضًا: "وإذا كان معرفةً لم يكن حالًا وكان على فعلٍ مظهَرٍ إنْ جاز أن يَعمل فيه، أو على مضمَرٍ إنْ لم يجز المظهَرُ"<sup>(٢)</sup>.

وعلَّل الجرمي إجازة سيبويه نصبه على الحالية بأن " الحال تكون نكرة، ولا تكون حالًا إلا وقبلها جملة". فقوله: " (له صوت صوتَ حمار) فجملة من فعل وفاعل، فلذلك أجاز نصبه على الحال".

وإذا كان معرفة كقولك: "له نوحٌ نوحَ الحمام" لم يجز إلّا على المصدر، ولم يكن النصب على الحال؛ وذلك لأن الحال لا تكون مضافة إلى ما فيه الألف واللام<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عقيل: "ويجوز فيما كان من هذا النوع نكرةً كصوت حمار أن ينتصب على المصدر وعلى الحال. وأما المعرفة كصوت الحمار، فتتعيّن فيه المصدريّةُ، والتقديرُ على المصدريَّة: يصوّتُ صوتَ حمارٍ أو صوتَ الحمار، وعلى الحالية: يُبْدِيه أو يخرجُه صوتَ حمارٍ "نْ.

الثاني: رأي السيرافي

ذكر أبو سعيد السيرافي في نصبه وجهين:

أحدهما: "يجوز أن يكون انتصابُهُ بفعلٍ يدلُّ عليه لَهُ صَوْتٌ، لأَن له صَوْتٌ يدلُّ على أنَّهُ يُصَوِّتُ وينوبُ عَنْهُ؛ فكأنه قال: مررت بِرَجُلٍ فإذا هو يصوتُ صوت حمارٍ، ويكون (صَوْتَ حِمَارٍ) على هذا التقدير منصوبًا بالمصْدَر إن شِئتَ، وإن شئت على أنه حَالٌ، وفي كلا الأمرين

- (۱) ينظر: الكتاب (۲۰۵۱).
- (۲) ينظر السابق (۳٦٠/۱).
- (٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص١١.
- (٤) ينظر: المساعد (٤/٢٧٦، ٤٧٧).

في (صَوْتِ حمارٍ) معنى التشبيهِ، فإن كان على المصدرِ فتقديرةُ: مَرَرْتُ به فإذا هو يُصَوِّتُ تصويتًا مِثل صَوْتِ الحمَارِ، ....

وإن كان حالًا فتقديرُهُ: فإذا هُوَ يُصَوِّتُ مُشْبِهًا صَوْتَ حِمارٍ و مُخْرِجًا مثل صَوْتِ حمارٍ، أو ممثِّلًا صَوْتَ حِمارٍ.

ثانيهما: "ويجوز أَن يَكُون نَصْبُهُ بإِضمارِ فعلٍ، ويكون ذلك الفعلُ على وجهين: يجوز أن يكون من لفظ الصَّوْتِ.

ويجوز أن يكون من غير لفظه.

فإن كان من لفظه فتقديرُهُ: فإذا له صوتٌ يُصَوِّتُ صَوتَ حِمارٍ، فيكون نَصْبُ (صَوْتَ حمارٍ) على هذا التقدير بالمصدر إن شئت، وإن شئت بالحال جميعًا.

وإن كانَ الفِعْلُ الذي تقدِّره من غير لفظهِ نَصَبْتَ صَوْت حِمَارٍ عَلَى الحالِ لا عَلَى المصْدرِ، فيكُونُ تقديرةُ: مَرَرْتُ به فإذا لَهُ صوتٌ يخرِجُهُ مُشْبِهًا صوتَ حِمَارٍ ويُمَثِّلُهُ مُشَبِّهًا صوتَ حمارٍ أو ما جَرى هذا المحرى"()، وكذا قال الأعلم")، وابن يعيش").

ثم قال السيرافي: "وإن كانَ معرفةً لم يجُزْ أن يكونَ صفةً للنكرة كما لم يَكُنْ حالًا، لا تقُولُ: لهُ صوتٌ صَوْتُ الحمَارِ، و حُوارٌ خُوارُ الثورِ إذا أرَدْتَ الصفَة، وإنّما يَجُوزُ ذَلِكَ في البدلِ"(،)، وحالفه ابن يعيش في إذا كان المصدر معرفة كقولك: "له صراخٌ صراخَ النَّكْلَى" فقد جوّز في نصبه الوجهين السابقين().

- (١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٣/٢).
  - (۲) ينظر: النكت (۳۸۸/۱، ۳۸۹).
- (٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٨٣/١، ٢٨٤).
  - (٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٨/٢).
  - (٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٨٤/١).

الثالث: رأي الفارسي

قال الفارسي: الأجود أن يكون نصب الجميع في الأمثلة السابقة – على المصدر في المعرفة والنكرة<sup>(1)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي لم يكن موافقًا للجرمي -الذي اقتفى هَدْي سيبويه- فيما ذهب إليه من أن "صَوْتَ الحِمَار" في قولهم: "لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ الحِمَار" إذا كان معرفة لم يجز فيه إلّا النصب على المصدريَّة، أما إذا كان نكرة فقد أجاز سيبويه والجرمي النصب على الحالية ، بينما ذكر الفارسي أن النصبَ على المصدريَّة إذا كان نكرة أو معرفة أحود.

وأرى بجواز النصب على المصدرية والحالية إذا كان نكرة، أما إذا كان معرفة فإنه يتعيَّنُ فيه النصب على المصدريَّة.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل المنثورة، ص١١.

المسألة الرابعة: [نصب (أَيُّما) ورفعه في قولك: "لَهُ صَوْتٌ أَيُّمَا صَوْتٍ"] قال الجرمي في: "لَهُ صَوْتٌ أَيُّمَا صَوْتٍ"، وفي قَوْل الشّاعِرِ<sup>(.)</sup>[من الرجز]: ...............

فالأحسن النصب".

قال الفارسي: "كَأَنَّه ذَهَبَ إلى أن ذا وإن كان صفة فإن الكلام قد تمَّ، كما أن الكلام في قوله (لَهُ صوتٌ) قد تم، فكما أن الأكثر هنا النصب مع جواز أن تحمل (صَوْتَ حِمَارٍ) على الأول؛ لأنه يُقَدَّرُ فيه معنى مثل، فلم يُحْمَلْ على هذا، فكذلك في (أَيُّما ازْدِهَاف) ونحوه"".

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في نصب (أَيُّمَا) أو إتباعه في قوله: "لَهُ صَوْتٌ أَيُّمَا صَوْت"، وقول رؤبة(٢)[من الرجز]:

..... فيه ازْدِهَافٌ أَيَّمَا ازْدِهَاف

أيهما أرجح؟.

(١) هذا بيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج في ديوانه، ص١٠٠ وتمامه:
 قَوْلُكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّحْلَافِ
 فيه ارْدِهَافُ أَيُّماً ارْدِهَافِ
 وبنسبة في الكتاب (٢/٤٣)، شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥١)، النكت (٣٩٣/١)، سر صناعة الإعراب (١٨٦/١)،
 شرح المفصل لابن يعيش (٥/٤٠٩)، شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥١)، النكت (١٩٩٣)، سر صناعة الإعراب (٢/١٨٦)،
 شرح المفصل لابن يعيش (٥/٤٠٩)، شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥١)، النكت (١٩٩٣)، سر صناعة الإعراب (٢/١٨٦)،
 شرح المفصل لابن يعيش (٥/٤٠٩)، شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥٦)، النكت (١٩٩٣)، شر صناعة الإعراب (٢/١٨٦)،
 شرح المفصل لابن يعيش (٥/٤٠٩)، شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٢)، النكت (٢٩٩٣)، شرح الكافية للرضي (٣٢٢/١)،
 شرح المفصل الابن يعيش (٥/٤٠٩)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/٩٩٦) (٣/٩٩٩)، شرح الكافية للرضي (٣٢٢/١)،
 شرح المفصل لابن يعيش (٥/٤٩٩)، خرانة الأدب (٢/٢٤، ٣٤). وبلا نسبة في المسائل البصريات (٢/٤٩٥).
 والازدهاف: الاستعجال والتَقَحُّم. ينظر: اللسان (٢/١٧) مادة (زهف).
 (٢) ينظر: المسائل البصريات (١/٥٩٤).
 (٣) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٩٥).
 (٤) سبق تخريجه.

فقد ذكر ذلك سيبويه في (باب ما يختار فيه الرفعُ إذا ذكرتَ المصدرَ الذي يكون عِلاجًا وذلك إذا كان الآخر هو الأول)، حيث قال: "ومثل ذلك: له صوتٌ أيُّمًا صوتٍ، وله صوتٌ مِثْلُ صوتِ الحمارِ؛ لأن أيَّا والمَثْلَ صفةٌ أبدًا. وإذا قُلْتَ: أيُّمَا صوتٍ، فكأنّك قلت: له صوتٌ حَسَنٌ جدًّا، وهذا صَوتٌ شبيةٌ بذلك، فأيٌّ و مِثْلٌ هما الأولُ. فالرفع في هذا أحسنُ؛ لأنّك ذكرت اسمًا يحسن أن يكون هذا الكلامُ منه"؛ ولذلك خُمِلَ عليه".

وقد فسّر السيرافي هذا القول فقال: "معنى قول سيبويه:يعني هُو هُو، وهو يستعمله في بعض كلامه، يريد أن قولك: (له صَوْتٌ) إنّما هو الأَوَّلُ، و صَوْتٌ مثل صوتِ الحمارِ، مثل: هو الأوَّل.

وأراد أن يُفَرِّق بين هذا وبين قوله: له صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ؛ لأنّ صَوْتَ حمارٍ ليس بالصوتِ الأَوَّلِ، ولم يظهر لفظُ مثل فيختار فيه الرفع"<sup>(٢)</sup>.

ثم قال سيبويه: "وإنْ قلت: له صوتٌ أيَّما صوتٍ، أو مِثْلَ صوتِ الحمار، أو له صوتٌ صوتًا حَسَنًا جاز، زعم ذلك الخليلُ رحمه الله، ويقوِّي ذلك أنّ يونس وعيسى جميعًا زعما أنَّ رؤبةَ كان يُنْشِد هذا البيت نصبًا:

\*فيها ازْدِهافٌ أَيَّما ازدِهافِ\* "".

فحمله على الفعل الذي ينصب صوتَ حمارٍ؛ لأنَّ ذلك الفعلَ لو ظَهَرَ نصب ما كان صفة؛ لأنه ليس باسم تحمل عليه الصفات، كأنه قال: تَزْدهف أيَّما ازدهافٍ، ولكنَّه حذفه؛ لأنّ "له ازدهاف" قد صار بدلًا من الفعل<sup>(٤)</sup>.

(۱) ينظر: الكتاب (۳٦٣/۱).
 (۲) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (۲/۲۰۰).
 (۳) ينظر: الكتاب (۲/٤).
 (٤) ينظر السابق .

قال السيرافي في تفسير ذلك: أجاز سيبويه النصب في (له صَوْتٌ أَيَّمَا صَوْتٍ)، و (له صَوْتُ مثلَ صَوْتِ الحمار)، أو (له صَوْتٌ صَوْتًا حَسَنًا)، "وإنما جواز هذا على الحال، أو على المصدر بإضمار فعل؛ لأَنَّ في قوله: (له صَوْتٌ) دلالةٌ على التصويت، فأَجاز الخليل النصبَ لهذا المعنى...."(')، ونصب "أيَّمَا" في رجز رؤبة إنما على تقدير تَزْدَهِف أيَّمَا ازدهاف، وقد دلَّ على الفعل قوله: "فيها ازدهاف" فصار بذلك بدلًا منه (').

وقد اقتفى أبو حيان هَدْيَ سيبويه، مُبينًا أن الرفع هو المختار، والنصب جائز في نحو: "لَهُ صَوْتٌ أَيَّمَا صَوْت" والتقدير: "يُصَوِّتُ أَيَّمَا صَوْتٍ"".

وزعم الجَرْمي أن النصب أحسن <sup>(،)</sup>، ويكون على إضمار فعل، ففي قول رؤبة قال: "ولا يجوز نصبه بازدهاف؛ لأن المصدر لا يعمل في المصدر "، وإنما على إضمار تَزدهِف<sup>(.)</sup>.

قال أبو علي: الأكثر النصب مع جواز حمله على الأول؛ لأنه يُقَدَّرُ فيه معنى مثل، فلم يُحْمَلْ على هذا في "أيُّما ازْدِهَاف" ونحوه<sup>(٢)</sup>.

أمَّا ابن مالك فقد ضَعَّفَ النصب، ورجح الإتباع، إذا وقعت صفة المصدر موقعه نحو: "له صوت أيُّ صوت"، ولو نصب لجاز على تقدير: يصوت أي تصويت، ونحو ذلك قول رؤبة: "أيمّا ازدهاف".

ثم قال: "ولا يغني المصدر الذي تضمنته الجملة عن إضمار فعل لعدم صلاحيته للعمل، فإن شرط عمل المصدر إذا لم يكن بدلاً من اللفظ بالفعل صلاحية تقديره بحرف

- (١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٥١/٢).
- (٢) ينظر السابق (٢/٢٥٢)، والنكت (٣٩٣/١).
  - (٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٣٧٧).
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٩٥).
    - (٥) ينظر: خزانة الأدب (٤٢/٢).
  - (٦) ينظر: المسائل البصريات (٤٩٦/١).

مصدري وفعل، والمصدر المشار إليه بخلاف ذلك، فلو تضمنت الجملة ما فيه معنى الفعل والصلاحية للعمل لكان هو العامل نحو: هو مصوّت تصويت حمارٍ"<sup>(1)</sup>.

ويرى الرضي<sup>(٢)</sup>، وكذا البغدادي<sup>(٣)</sup> أنَّ النصبَ في غاية الضعف؛ لأنه لم يذكر صاحبَ الاسم ولا الموصوف، "والوجه الإتباع في مثله، وهو رفعه صفةً لازدهاف، لكنَّه حمله على المعنى"، فإذا قال فيها ازدهاف، فكأنه قال: "تزدهف أيَّما ازدهاف"<sup>(٤)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي التمس وجهًا لاختيار الجرميّ النصب من كونه أحسن وأكثر في قولهم: "لَهُ صَوْتٌ أَيُّما صَوْتٍ"، وكذا قول رؤبة (•)[من الرجز]:

..... فيه ازْدِهَافٌ أَيَّمَا ازْدِهَاف

ولكنه لم يُصَرِّح بموافقته. وأرى أن الرفع على الإتباع أرجح.

هذا والله تعالى أعلم.

- (١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١١٩/٢).
  - (٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٢٣/١).
    - (٣) ينظر: خزانة الأدب (٤٢/٢).
      - (٤) ينظر السابق.
      - (٥) سبق تخريجه.

المسألة الثانية عشرة

[في بيان سبب عدم إقامة المفعول له مقام الفاعل]

قال أبو العباس: "يذهب أبو عمر إلى أنه ما جاء في معنى لكذا لا يقوم مقام الفاعل، ولو قام مقام الفاعل لجاز سِيرَ عليه مخافةُ الشَّرِّ، ولم يَجُزْ في ذا غيرُهُ، كما لا يجوز إلا دُخِلَ الْبَيْتُ؛ لأن معناه في البيت، فلما حذفت (في) رفعت، ولو جاز (سِيرَ بِهِ المحافةُ) لم يكن إلا رفعا"<sup>(()</sup>.

قال الفارسي: "لم يمتنع (مَخَافَةَ الشر) ونحوه من أن يقوم مقام الفاعل أنّ التقدير فيه التنكير كالحال والتمييز -؛ لأنه يكون معرفة ونكرة.... وإنما امتنع أن يقام مقام الفاعل؛ لأن انتصابه ليس كانتصاب المفعول به إنما هو مفعول [له] فهو علة للفعل وغرض له، فامتنع أن يقوم مقام الفاعل كما امتنع الظرف أن يُقام مقام الفاعل وهو ظرف، وإنما يقام المفعول به مُقَامَ الفاعل من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه.

ألا ترى أن الفعل يبنى له كما يبنى للفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به كما يضاف إلى الفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به ولا يذكر الفاعل، كما يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول به، وليس المفعول له هكذا ولا ما أشبهه مما لم يُقم مقام الفاعل.

فلما لم يكن المفعول له في هذا كالمفعول به في هذه المناسبات وغيرها التي بينه وبين الفاعل لم يجز أن يُقام المفعول له مقام الفاعل، كما جاز أن يقام المفعول به مقامه"<sup>(٢)</sup>.

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل البصريات (٢٢٣/١)، الأصول في النحو (١٩٧/١).

<sup>(</sup>٢) ينظر: المسائل البصريات (٢٢٤/١).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة جميعًا على عدم إقامة المفعول له مُقام الفاعل، لكنهم اختلفوا في عِلَّة ذلك على مذاهب:

أولها: مذهب سيبويه، ومن وافقه

ذهب سيبويه في (باب ما يَنتصب من المصادر لأَنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر) يعني المفعول له إلى إجازة مجيئه نكرة ومعرفة، ولا يكون في موضع فاعل، حيث قال: وحسن في هذا الباب الألف واللام؛ "لأنَّه ليس بحال، فيكونُ في موضع فاعلٍ حالًا، ولا يشبَّه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوِهما؛ لأنَّه ليس في موضع ابتداءٍ ولا موضِعًا يُبْنَى على مبتدأ فيبنى معه على المبتدأ"<sup>(۱)</sup>، وكذا ابن السراج<sup>(۲)</sup>، والسيرافي<sup>(۳)</sup>، والزمخشري<sup>(3)</sup>، وغيرهم، فإنهم يجيزون الأمرين معًا.

فعلّة امتناع كون المفعول له نائبًا للفاعل عند سيبويه ومن وافقه أن المفعول له يجوز أن يكون معرفة ونكرة؛ لأنه ليس بحال فيلزم تنكيره، فلو أقمته مقام الفاعل خرج عن بابه، ولم يكن هناك دلالة تدل عليه؛ لأنه علّةٌ وعُذْرٌ لوقوع الأمر؛ لذلك لم يجز النحويون أن يقال: (سِيرَ بزيدٍ حِذَار الشَّرِّ) ونحوه، بخلاف الظروف فقد "أقاموها مقام الفاعل على السعةِ ولم يُتّسَعْ في المفعول له هذا الاتساع فيَخرج عن بابه بإقامته مقام الفاعل"<sup>(٥)</sup>.

- (۱) ينظر: الكتاب (۳٦٧/۱، ۳۷۰).
- (٢) ينظر: الأصول في النحو (١٩٧/١).
- (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٥٦، ٢٥٧)
  - (٤) ينظر: المفصل، ص٧٧.
- (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٥٦، ٢٥٧)

ثانيها: مذهب الجرمي، والرِّياشي()

قال أبو العباس: "يذهب أبو عمر إلى أنه ما جاء في معنى لكذا لا يقوم مقام الفاعل، ولو قام مقام الفاعل لجاز سِيرَ عليه مُخَافَةُ الشَّرِّ .... ولو جاز (سِيرَ بِهِ المحافةُ) لم يكن إلا رفعا"<sup>(۲)</sup>.

ونُقِل عن الجرمي أنه يقول: "إن ما يسمَّى مفعولًا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالًا، فيلزم تنكيره"".

ووافقه الرِّياشي فقال: "فكأن مخافةً وما أشبهه لم يجئ إلا نكرة فأُخْرِجَ مُخْرَجَ ما لا يقوم مقام الفاعل نحو الحال والتمييز ولو جاز لما أشبه (مَخَافَةَ الشَّرِّ) أن يقوم مقام الفاعل لجاز (سِيرَ بِزَيْدٍ رَاكِبٌ) فأقمت (راكبًا) مقام الفاعل.

و (مَخَافَةَ الشر) – وإن أضفته إلى معرفة بمنزلة مِثْلِك وغَيْرِك وضاربِك غدًا – نكرة"(٠٠).

فعِلّة امتناع كون المفعول له نائبًا للفاعل عند الجرميّ والرِّياشيّ أنَّ المسمَّى مفعولاً له يلزم تنكيره فهو كالحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين، والفاعل قد يضمر، والمضمر معرفة؛ لذلك لم يجز إقامته مقام الفاعل ولم يصح ذلك فيه<sup>(٥)</sup>.

 (١) هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشيّ اللغويّ النحويّ. كان عالماً لغويًا، ومن مصنفاته: "كتاب الخيل"، و "كتاب الإبل"، و "ما اختلف أسماؤه من كلام العرب". توفي سنة سبع وخمسين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٢٧/٢).

- (٢) ينظر: المسائل البصريات (٢٢٣/١)، الأصول في النحو (١٩٧/١).
  - (٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٥،٩/١).
- (٤) ينظر: المسائل البصريات (٢٢٤/١)، وفي الأصول في النحو هذا القول تتمة قول أبي عُمَر الجرمي (١٩٧/١).
  - (°) ينظر: التبصرة والتذكرة (١٢٥/١).

موقف النحاة من هذا المذهب:

قال أبو بكر بن السراج: "وقرأت بخط أبي العباس في كتابه: أخطأ الرياشي في قوله: مخافة الشر ونحوه (حال) أقبح الخطأ؛ لأن باب (لكذا) يكون معرفة ونكرة وهذا خلاف قول سيبويه؛ لأن سيبويه يجعله معرفة ونكرة إذا لم تضفه أو تدخله الألف واللام كمجراه في سائر الكلام؛ لأنه لا يكون حالًا"<sup>(1)</sup>.

وقد أورد النحاة أبياتًا شعرية تؤكد مجيء المفعول له معرفة ونكرة، مما يدل على بطلان ما زعمه الجرمي والرياشي من أن المسمى مفعولًا له هو حال فلذلك يلزم تنكيره، ومنها قول العجاج<sup>(۱)</sup> [من الرجز]:

> يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ تَحَافةً و زَعَلَ الْحُبُورِ والهَوْلَ من تَهَوُّلِ الْهُبُورِ

فالشاهد فيه: مجيء المفعول له هاهنا نكرة ومعرفة، فالنكرة قوله: "تَخَافةً"، والمعرفة قوله: "زَعَلَ الْحُبُورِ" وهو معرف بالإضافة، و "الهَوَلَ" معرف بأل معطوف على "كلّ عاقر" ولذلك نُصب<sup>(٣)</sup>.

فلا يكونان حالين كما ذكر الجرمي، ولا يطرد له ذلك، قال الرضي: "إلّا أن يجعلهما مصدرين للحالين المقدَّرين قبلهما، أي زعِلًا زعَل المحبور ومهولًا الهولَ"<sup>(٤)</sup>.

(٢) هذا من أرجوزة للعجاج وهو من شواهد الكتاب (٣٦٩/١)، وفي ديوانه، ص ١٩٢، المفصل ، ص٧٧، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٥٤)، شرح الكتاب للسيرافي (٢/٥٥٥)، النكت (٣٩٦/١)، شرح الكافية للرضي (٥١١/١)، خزانة الأدب (٣/١١٤، ١١٥). وبلا نسبة في الإيضاح للفارسي، ص١٧٠، شرح الكافية للرضي (١/٩٠٥)، شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٠٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٥٥٥)، خزانة الأدب (٣/١١٤).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٩/١).

<sup>(</sup>١) ينظر: الأصول في النحو (١٩٧/١)، المسائل البصريات (٢٢٤/١).

ثالثها: مذهب الفارسي

بيِّنَ الفارسي أن المفعول له لم يقم مقام ما لم يُسم فاعله لكون التقدير فيه التنكير؛ إذ أنه يكون نكرة ومعرفة، "وإنما امتنع أَنْ يقام مقام الفاعل؛ لأن انتصابه ليس كانتصاب المفعول به، إنما هو مفعول [له]، فهو علَّةٌ للفعل وغرض له، .... وإنما يقام المفعول به مُقامَ الفاعل من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه.

ألا ترى أَنَّ الفعل يُبنى له كما يُبْنى للفاعل، ويضاف المصدر إلى المفعول به كما يضاف إلى الفاعل .... وليس المفعول له هكذا ولا ما أشبهه مما لم يقم مقام الفاعل ...."<sup>(١)</sup>.

ولخَّصَ الإمام الشاطبيّ كلام الفارسيّ في المقاصد الشافية فقال: "فأما المفعول له فلأَنَّ انتصابَه ليس كانتصاب المفعول به، وإنَّما هو عِلَّةٌ للفعل، فامتنع أنْ يُقامَ – وهو كذلك –، كما امتنع الظرف أن يقام (وهو ظرف) وإِنَّما تمكن المفعول به في الإقامة لما تقدَّم، وأيضًا فالمصدرُ يُضَافُ إليه ولا يُذْكرُ الفاعل، كما يضاف إلى الفاعلِ ولا يُذْكَرُ المفعولُ به، وليس المفعول له كذلك. فلمَّا لم يكن مثلَه في هذه المناسبات وغيرها لم يَجُزْ أَنْ يُقَامِ<sup>(٢)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي لم يكن موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن المفعول له لم يقم مقام ما لم يُسم فاعله لكون التقدير فيه التنكير، وإنما لثلاث علل ذكرها الفارسي – وقد سبق الإشارة إليها – منفردًا برأيه الخاص في المسألة حيث لم يسبقه أحد من النحاة إليها. وأرى أنه وفق في ذلك.

هذا والله تعالى أعلم.

- (١) ينظر: المسائل البصريات (١/٢٢٤-٢٣٠).
  - (٢) ينظر: المقاصد الشافية (٣/١٠).

المسألة الثالثة عشرة

[في وقوع المصدر ظرفًا]

قال أبو عمر في قولهم: "أَحَقَّا أَنَّك ذاهبٌ"؟ و "أَكبَر ظُنِّي أَنَّك منطلقٌ": "هذا ضعيف أن تجعل المصدر ظرفًا؛ لأنه قليل الاستعمال، وإنما جاء في مسائل شاذة، ولا يجوز أن أحمله على الظرف، وأنا قد وجدت له وجهًا من القياس من كونه مصدرًا، فأجعل (أحقًّا) نصبًا بالمصدر كأبي قلت: (أحَقَّ حقًا أنك ذاهب)...."<sup>(1)</sup>

قال: "ولا يجوز (يومَ الجمعة أنك ذاهب) لأنه كان يكون العامل فيه ما بعد (أن) وما بعد (أنّ) لا يعمل فيما قبلها؛ فلذلك لم يجز"<sup>(1)</sup>.

وأمّا قَوْل الشّاعِرِ ("):

أَحَقًّا بنِي أبناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ وَعِيدُكُمُ إِيَّايَ وَسْطَ الجَالِسِ؟

قال أبو عمر: "قد وجدت له وجهًا ولا أحمله على الظرف؛ لأن هذا ضعيف، فكأن تقديره: (أوعيدكم إياي وسط المحالس حقًّا)؟ فيكون الوعيد رفعًا بالابتداء، وما بعد خبره و (حقًّا) نصب بالمصدر"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٤.

(۲) ينظر السابق ، ص١٨٤، ١٨٥.

 قال أبو علي: "إذا قَالَ: (أحقَّا أنَّكَ ذاهِبٌ) فلا يخْلُو أَنْ تنْصِبَ حقًّا على أنَّهُ ظرفٌ، أوْ مصْدرٌ، فإنْ نصبْتَهُ نصْبَ المصَادِر وَجَبَ أَنْ تفْتَح أَنّ الَّتِي بعْدَهَا بالفِعْلِ النّاصِبِ للمَصْدرِ، كأنَّهُ قَالَ: أحَقّ ذَهَابكَ حَقًا، وإذا نصبتَهُ نصْبَ الظّروفِ فكسْرُ إِنَّ لَمْ يُجُزْ؛ لأَنَّ الظرفَ لا نَاصِبَ لَهُ، ومَا بَعْدَ أَنَّ لا يعْمَلُ فِيما قَبْلهُ"<sup>(()</sup>.

ونُقِل عنه أنه قال في (التذكرة): وقد أجرى الجرمي هذا البيت وغيره من الأبيات التي أنشدها سيبويه "على أنها محمولة على المصدر، وأن ما بعد المصدر محمول على الفعل أو على المصدر، فإما أن يعمل فيه المصدر وإما أن يعمل فيه الفعل العامل في المصدر، وهذا الذي أجازه جائز غير ممتنع وهو ظاهر، وقد كنت سألت أبا بكر عنه فقلت: ما تنكر أن يكون محمولاً على الفعل؟ فأجاز ذلك ولم يمتنع منه"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في وقوع المصدر ظرفًا في نحو: "أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ": فمنهم من أجاز هذا الوجه معتمدًا في ذلك على السماع، ومنهم من أجاز انتصابه على المصدرية لوقوعه بدلًا من اللفظ بفعله، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

أولهما: مذهب القائلين بأن "أحقًّا" ظرف

وهو مذهب سيبويه (٢) والجمهور (١)، حيث قال سيبويه: "(هذا باب من أبواب أنّ تكون

- (١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٤٨/٢).
  - (٢) ينظر: خزانة الأدب (٤٠٣/١).
- (٣) ينظر: الكتاب (١٣٤/٣، ١٣٥، ١٣٦)، المسائل المنثورة، ص١٨٤، مغني اللبيب (١/٥٥)، شرح شواهد المغني
  - للسيوطي (١٧١/١).
  - (٤) ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي (١٧١/١)، والمقاصد النحوية للعيني (٢/٥٠).

أنّ فيه مبنية على ما قبلها) وذلك قولك: أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وآلحقَّ أَنَّك ذاهبٌ. وكذلك إن أخبرت فقلت: حقًّا أنَّك ذاهبٌ، والحقَّ أنَّك ذاهبٌ، وكذلك أأكبر ظنِّك أنَّك ذاهبٌ، ....

وسألتُ الخليل فقلتُ: ما مَنَعهم أن يقولوا: أحقًّا إنَّك ذاهبٌ على القلب، كأنَّك قلت: إنَّك ذاهبٌ حقًا، وإنَّك ذاهبٌ الحقَّ، وَ أإنَّك منطلقٌ حقًّا؟ فقال: ليس هذا من مواضع إنّ؛ لأنّ إنّ لا يُبتدأ بما في كل موضع، ولو جاز هذا لجاز: (يومَ الجمعة إنَّك ذاهبٌ) تريد إنك ذاهبٌ يومَ الجمعة ..."<sup>(1)</sup>.

ثم قال: "زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفُر("):

أَحَقًّا بنِي أبناءِ سَلْمَى بن جَنْدَلِ مَحَدُّدُكُم إِيَّايَ وَسْطَ الجَالِسِ

فزعم الخليل: أنَّ التهدّد هاهنا بمنزلة: الرحيل بعد غدٍ، وأنَّ أنَّ بمنزلته، وموضعُه كموضعه"".

وقد أجاز الرفع في هذا، وكذا كل ما جاء على شاكلته فهو جيّد قوي، وقال: "وذلك أنّك إن شئت قلت: أحقٌّ أنَّك ذاهبٌ، وأأكبر ظنِّك أنك ذاهبٌ، تجعل الآخِر هو الأول"<sup>(٤)</sup>.

وزعم أبو العباس المبرِّد أن الخليل "رفع (أن) بالظرف في هذا الموضع يعني: (أفي حق أنك ذاهب) وفي أكثر ظني أنك ذاهب للضرورة كما يرفع بالظرف المضمر في قولك: (زيد في الدار وعمر عندك) "<sup>(0)</sup>.

- (١) ينظر: الكتاب (١٣٤/٣، ١٣٥)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٣٠٦/٣).
  - (۲) سبق تخريجه.
- (٣) ينظر: الكتاب (٣/١٣٥، ١٣٦)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٣/٣٥٦).
  - (٤) ينظر: الكتاب (١٣٧/٣)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٣٥٧/٣).
    - (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٦٠/٣)، والنكت (٧٧٦/٢).

وقد استشكل النحاس ما قاله الخليل في أنَّ التهدّد هاهنا بمنزلة الرحيل بعد غدٍ... إلخ، فقال: "وهذا مشكل، وسألت عنه أبا الحسن فقال: لأنك تقول أحقًّا أن تتهدّدوا، وكذا أحقًّا أنك منطلق، قال: فحقّا عنده ظرف كأنه قال: أفي حقِّ انطلاقك؛ قال: وحقيقته أزَمنَ حقّ أنك منطلق؟.....

وذكر أبو سعيد السيرافي(")، وكذا الأعلم(") أن "أَحَقًّا أَنَّكَ ذاهِبٌ" ونحوه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: الرفع على الابتداء والخبر، وتقديره: "أحقٌّ ذهابكَ".

وثانيهما: النصب على تقدير الظرف، ورفع أن والتقدير: "أفي زمن حوٍّ أنك ذاهب".

وقد عقبا على ما زعمه المبرّد من أن الخليل رفع "أن" بالظرف في "أفي حق أنك ذاهب" ..الخ، حيث قالا: "أما رفع المضمر بالظرف فصحيح وأما رفع الظاهر فليس مذهب سيبويه والخليل، وأظن أن الذي دعا أبا العباس إلى حكاية هذا عن الخليل أنه: لما ذكر: (أفي حق أنك ذاهب)، (وفي ظني أنك ذاهب) قال عقبيه: وصارت (أن) مبنية عَليْهِ كما تبنى الرحيل ...

وقد استعمل سيبويه لفظ البناء على الشيء الذي ليس بعامل فيما بني عليه كما قال: (أنَّ) مبنية على (لولا)، وإنما ذلك على جهة تقدمها وحاجتها إلى ما بعدها"<sup>(٤)</sup>.

ونقل البغدادي عن أبي علي أنه قال في (التذكرة): إن سيبويه قال: "غيرَ ذي شكّ أنه حارج، وقولهم: غيرَ ذي شك، فيه دلالة على جواز نصب حقًا على الظرف؛ ألا ترى أنه إنما

- (١) ينظر: خزانة الأدب (٤٠٢/١). (٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/٣٥٩).
  - (۳) ينظر: النكت (۲/٥٧٥، ٧٧٦).
- (٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٦٠/٣)، والنكت (٧٧٦/٢).

أجاز تقديمه حيث كان غير ذي شك بمنزلة حقًّا وفي معناه؛ فلولا أن حقًّا في معنى الظرف عندهم لم يستعملوا تقديم ما كان في معناه، إذ العامل إذا كان معنى لم يتقدّم عليه معموله؛ فلولا أن حقًّا بمنزلة الظرف لما تقدّم على العامل فيه وهو معنى، ويؤكد ذلك أيضًا قولهم: أكبرَ ظني أنك منطلق، فإجراؤهم إياه لمجرى الظرف يدلّ على أن حقًّا أيضًا قد أُجرى مجرى الظرف، إذْ كانا متقاربَي المعنى"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن الشجري في (أماليه) <sup>(٢)</sup>: "فلَك في (أنَّ) مذهبان: فمَذهبُ سيبويه والأخفش والكوفيِّين رفعُ (أنّ) بالظرف، وكلُّ اسمِ حدثٍ يتقدَّمُه ظرفٌ يرتفعُ عند سيبويه بالظّرف، ارتفاعَ الفاعلِ، وقد مثّل ذلك بقوله: غدًا الرَّحيل، وأحقًّا أنك ذاهبٌ؟ والحَقَّ أنَّك ذاهبٌ؟ قال: حَملوه على: أفي حقِّ أنك ذاهب؟....

فهذا أحدُ المذهبين، والمذهبُ الآخرُ مذهبُ الخليل، وذلك أنه يرفعُ اسمَ الحَدَث بالابتداء، ويُخْبِرُ عنه بالظَّرف المتقدّم ....".

ثم قال: "وأقول: إن اعترضَ معترضٌ، وقال: كيف تحكُمون على (أَنَّ) المفتوحة بالابتداء، والعربُ لم تبتدئ بما.

فالجوابُ: أنهم لم يبتدئُوا بما لئلّا يُعَرِّضوها لدُخولِ (إنَّ) المكسورةِ عليها، وإذا كانوا قد كرهوا دخولَ المكسورةِ على لام التوكيد؛ لأنهما بمعنىً واحدٍ، فكراهيتُهم لدخولِها على (أنَّ) مع تقارُب لَفْظَيْهِما واتفاقِهما في العمل والمعنى أشدُّ...."(").

وقال ابن مالك في أحد قوليه: "وإذا وليت أن حقًّا فتحت؛ لأنها مؤولة هي وصلتها

- (١) ينظر: خزانة الأدب (٤٠٣/١).
- (٢) ينظر: أمالي ابن الشجري(١٩٦/٣، ١٩٧).
  - (٣) ينظر السابق (٣/١٩٧، ١٩٨).

بمصدر مبتدأ، وحقًّا مصدر واقع ظرفًا مخبرًا به"<sup>(()</sup>.

وكذا ابن هشام قال: "وأن وصلتها مبتدأ: والظرف خبره"، مبينًا أن قول سيبويه هو الصحيح(٢).

ويؤيد صحة ما ذهب إليه سيبويه، ومن اقتفى هَدْيه من انتصاب "أحقَّا" على الظرفية، أنهم ربما نطقوا بـ "في" داخلة عليه، ومنه قول أبي زبيد الطائي<sup>(٣)</sup>[من الوافر]:

أَفِي حَقٍّ مُواساتي أَحاكُمْ بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ؟

ثانيهما: مذهب القائلين بأن "أحقًّا" مصدر

هو مذهب الجرمي، ف"أحقَّا" عنده في نحو: "أَحَقَّا أَنَّكَ ذاهِبٌ" منتصب بالمصدر كأني قلت: "أحَقَّ حقا أنك ذاهب"، وقد ضَعّفَ ما ذهب سيبويه إليه ومن وافقه في كون المصدر ظرفا، وعلَّل ذلك بأنه قليل الاستعمال، وما ورد ذكره فإنما جاء في مسائل شاذة<sup>(ن)</sup>.

وكذا "أحقًّا" في بيت الأسودِ بن يَعْفُر، حيث قال: "قد وجدت له وجهًا ولا أحمله على الظرف؛ لأن هذا ضعيف، فكأن تقديره: (أوعيدكم إياي وسط الجالس حقا)؟ فيكون الوعيد رفعًا بالابتداء، وما بعده خبره و (حقًّا) نصب بالمصدر "(°).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٤/١)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٨٦/٥).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (١/٥٥).

(٣) البيت لأبي زُبيدٍ الطائي في ديوانه، ص١٠١، وشرح الكتاب للسيرافي (٣٦٠/٣)، خزانة الأدب (٢٨٠/١٠، ٢٨١، ٢٨٢)، لسان العرب (١٧/٧٧) (مادة سرس). وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي (٣٤٦/٤)، وشرح الجزولية للأُتِذِي (١٠٦٨/١) [رسالة دكتوراه]، شرح التصريح على التوضيح (١٩٠٩)، ارتشاف الضرب (١٣٩٠/٣). (٤) ينظر : المسائل المنثورة، ص١٨٤.

(٥) ينظر السابق، ص١٨٥.

ونُقِل عن المبرِّد أنه قال: "(حقَّا) مصدرُ لحقَّ محذوفًا، وأن وصلتها فاعل"<sup>(.)</sup>. وقد أشار أبو علي إلى وجهي النصب في "أَحَقَّا": أحدهما: أن يكون ظرفًا وقد سبق الإشارة إلى ذلك.

وثانيهما: أن يكون مصدرًا، ويجب حينئذٍ فتح أن التي بعدها بالفعل النّاصب للمصدر".

وكذا ابن مالك فقد حوّز في أحد قوليه النصب على المصدر فقال: "ويحتمل عندي أن يكونوا نصبوا حقا نصب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بفعله، وأن في موضع رفع بالفاعلية .....

ويؤكد ذلك نقل ابنه عن أبيه إجازة ذلك<sup>(،)</sup>، وذكر العيني. أنه نسب ابن الناظم ذلك لوالده، لعدم اطلاعه على النقل من المبرِّد<sup>(.)</sup>.

## موقف النحاة:

نقل البغدادي عن النحاس أنه قال: "وسمعت أبا الحسن يقول: "نظرت في (أحقا) فلم أجد يصحّ فيه إلّا قول سيبويه: على حذف في ". أراد كما نقل البغدادي الردَّ على الجرمي().

ينظر: مغني اللبيب (١/٥٥)، حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني (١/٥٥٥)، خزانة الأدب (١/٢٤)، شرح التصريح على التوضيح (١/٣٩)، ارتشاف الضرب (١٣٩١/٣)، شرح شواهد المغني للسيوطي (١/١٢).
 ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٤٢).
 ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٥٠٤).
 ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص١٢١.
 ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٢/٥٠).
 ينظر: حزانة الأدب (١/٢٠٠).

وقال الفارسي: "فعلى قول أبي عمر يكون (أنّ) في موضع نصب بالمصدر"<sup>(()</sup>، وذكر أنه مذهب بعض المتأخرين من النحويين<sup>(٢)</sup>، فالقياس لا يمنع ذلك إلّا أن ذلك يصير من القياس المرفوض، فسيبويه لم يذهبْ إليه ولم يَأْخُذْ بهِ. وما ورد عن العرب من إنشادهم (تحَدُّدُكم) في بيت الأسود بن يعفر، وكذا جميع ما جاء في هذا الباب بالرفع دليلٌ على أن الرفع هو الأسبق في الاستعمال<sup>(٣)</sup>.

وذكر البغدادي أن ما قاله الجرمي من أن "أحقَّا" في بيت الأسود بن يعفر، ونحوه إنما هو على التقديم والتأخير، ولا يكون ظرفًا كما قال سيبويه؛ لأن الظرف لم يجئ مصدرًا في غير هذا. "وهذا الذي قاله قبيح من جهة أن ما ينتصب لدلالة الجملة عليه متقدم"<sup>(٧)</sup>.

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٤.
- (٢) ينظر: المسائل العضديات، ص١٩٥.
  - (۳) ينظر السابق.
- (٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٣٩٠، ١٣٩١).
  - (٥) ينظر: التذييل والتكميل (٥/٨٧).
    - (٦) ابن مالك.
  - (۷) ينظر: خزانة الأدب (۲/۱).

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان مجيزًا لما ذهب إليه الجرمي من أن "أَحَقَّا" ونحوه محمول على المصدر، لكنه لم يُضعّف النصب على الظرفية على نحو ما ذهب إليه الجرمي، بل أشار إلى جواز هذا الوجه، وقد فاته إجازة الرفع هاهنا.

وأرى أن المذهب الصحيح هو مذهب سيبويه؛ ومن اقتفى هَدْيَه من انتصاب "أَحَقَّا" على الظرفية مع أنَّهُ مصدرٌ، "لِمَا بَيْنَ الفِعلِ والزمَانِ من المضارَعَةِ، فكأَنَّه على حَذْفِ الوَقتِ وإقامَةِ المصدر مقامَهُ...."(')، والرفع على الابتداء جيّد هاهنا.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: تحصيل عين الذهب، ص٤٣٥.

المسألة الرابعة عشرة [في الطرفية المكانية] وفيه ثلاث مسائل: المسألة الأولى: [في (محلّة) و (حِلّة)] قال أبو عُمَر الجرمي: "هو في حَلِّ بني فُلَان، وفي محَلَّتِهِمْ"<sup>(1)</sup>. قال أبو علي: "فهذا يدل على أنها في (حَلَّةِ الغور) ظَرَّفٌ، وحلٌّ وحَلَّة واحدة، ورأيت الْقُطْرُبُليَّ" حكى عن ثعلب بيت الكتاب": - كأن الثريا حِلَّة الغور مُنْجُلُ<sup>(1)</sup>.

قال أبو علي: "وهذا لا ينبغي؛ لأنه كالصفة تتقدم على الموصوف"(.

دراسة المسألة:

اتفق معظم النحاة على أن "حلّة الغور" ظَرْفٌ، خلافًا لمن ادعى غير ذلك، وسيأتي بيانحم إن شاء الله تعالى.

(١) ينظر: المسائل البصريات (١/ ٥٠٠).
 (٢) هو أبو علي الخسَيْن بن أحمد بن مُحَمَّد القُطْرُبُلِيُّ . حَدَّث عن تعلب، وابن شقير. وهو من المعاصرين لأبي علي الفارسي. ينظر: تاريخ بغداد (٧/٨)، الأنساب للسمعاني (١٩١/١٠).
 (٣) هذا عجز بيت وصدره:

وهو بلا نسبة في الكتاب (١/٥٠٥)، المسائل البصريات (١/١،٥)، إيضاح الشعر، ص٣٨٤، تحصيل عين الذهب، ص٢٣٥، النكت (٤٢٢/١). (٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٥٠٠، ٥٠١).

سَرَى بعدما غارَ الثُّرَيَّا وبَعْدَما

قال سيبويه في (باب ما ينتصب من الأماكِنِ والوَقْت): "وسمعنا بعضَ العرب يُنْشِده كذا<sup>(1)</sup>:

سَرَى بعدما غارَ الثُّرَيَّا وبعدما كَأَنَّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الغَوْرِ مُنْحَلُ

أي قَصْدَه، يقال هو حِلَّةَ الغور أي قَصْدَه، سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب" (٢).

ف"حِلَّة الغور" عنده – كما ذكر الفارسي – منصوبة على الظرْفية عَمِلَ فيه ما في "كأن" من معنى الفعل، والخبر مُنْحل<sup>(٣)</sup>.

ونقل الفارسي عن الجرمي أنه قال: "هو في حَلِّ بني فَلَان وفي مَحَلَّتِهِمْ"<sup>(٤)</sup>، ثم قال بعد أن نقل قوله: "فهذا يدل على أنها في (حَلَّة الغور ) ظَرْفٌ، وحلُّ وحَلَّة واحد"<sup>(٠)</sup>، والتقدير: "كأنّ الثُّريَّا حِلَّة الغَوْر فوق مُنْخُل، فَحَذَفَ المضافَ، والخبرُ مُنْخُل، أي: دَونَها مُنْخُل"<sup>(٢)</sup>.

وممن قال أيضًا بنصب "حِلَّةَ الغور" على الظرفية السيرافي ذاكرًا أنها بمنزلة المذْهَب<sup>(<sup>w</sup>)</sup>، وكذا الأعلم قال: "حِلَّة الغور بمنزلة قَصْدَه وهو مأخوذ من حَلَّ يَحِلَّ ومنزلَّتُه بمنزلَةِ المحَلَّ والمحَلُّ بمنزلةِ المذْهَب"<sup>(م)</sup>.

- (۱) سبق تخريجه.
- (٢) ينظر: الكتاب (١/٢٥٥).
- (٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص٣٨٤، ٣٨٥.
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٥٠٠).
    - (٥) ينظر: السابق.
    - (٦) ينظر: إيضاح الشعر، ص٣٨٤.
- (٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٩٤/٢).
  - (٨) ينظر: النكت (٢٣/١).

وصرّح في موضع آخر بأنّ "حِلَّة الغور" منصوبٌ على الظرفية المكانية<sup>(١)</sup>، وهي الرواية الصحيحة.

وهناك من النحاة من ادعى خلاف ذلك كأبي الحسن الذي نُقِل عنه أنه قال: بأنها "صفة منصوب ينتصب على الحال"<sup>(٢)</sup>.

> وروى الْقُطْربليُّ عن ثعلب بيت الكتاب<sup>(٣)</sup>: \*كأنَّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الغور مُنْخُلُ \*

على أن "حَلَّتِ" فعل'<sup>ن</sup>، وذكر الفارسي في موضع آخر أنه قد أنشد بذلك البغداديون على أنها في موضع نصب على الحال<sup>(ه)</sup>.

وقد أنكر الفارسي هذه الرواية قائلًا: "وهذا لا ينبغي؛ لأنه كالصفة تتقدم على الموصوف"<٢٠.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال بعض النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا لما ذهب إليه الجرمي من أن "حِلّ" وكذا "حِلّة" تنتصب على الظرفية، وهي الرواية الصحيحة. هذا والله تعالى أعلم.

- (١) ينظر: تحصيل عين الذهب، ص٢٣٥.
  - (٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص٣٨٥.
    - (۳) سبق تخريجه.
- (٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٥٠٠، ٥٠١) مع الهامش.
  - (٥) ينظر: إيضاح الشعر، ص٣٨٥.
  - (٦) ينظر: المسائل البصريات (١/١).

المسألة الثانية: [في (جَنابَتَيْ)]

قال أبو عُمَرَ الجرمي: "خَطَّانِ جَنَابَتَيْ أَنْفِهاَ وَ جَنْبَيْ أَنْفِهاً".

قال أبو علي الفارسي: "وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا أَسماءَ مخصوصةً اسْتِعْمَالَ الظُّروفِ، وَ حُكْمُ ذلِكَ أَنْ يُخْفَظَ وَ لا يُقَاسُ ، وذلِكَ قَوْلْهُمْ: هُمَا حَطّانِ جَنابَتَي أَنْفِها ...."<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في قول العرب: "هما خَطَّانِ جَنَابَتَيْ أُنْفِهاً"، ففيه مذهبان:

أولهما: مذهب سيبويه ومن وافقه

ذهب سيبويه<sup>(\*)</sup> والجرمي<sup>(\*)</sup> إلى أن "حَنَابَتَيْ" من الظروفِ المبهمة، قال في (الكتاب) ما نصه: "ويقال: هما خَطّانِ حَنَابَتَيْ أَنْفِها يعنى الخطَّيْن اللَّذيْنِ اكتَنفا حَنْبِي أنف الظبية"<sup>(•)</sup>، وفي (لسان العرب)<sup>(\*)</sup> بعد أن ذكر ابن منظور<sup>(\*)</sup> قول سيبويه، قال: "كذا وقع في كتاب سيبويه ووقع في الفرخ: جَنْبَيْ أَنْفِها".

(۱) ينظر: المسائل البصريات (۱/۱).

- (٢) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص١٦٢، وينظر أيضًا: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٤٤/١).
- (٣) ينظر: التذييل والتكميل (٣٢/٨)، ارتشاف الضرب (١٤٣١/٣)، شرح التسهيل لناظر الجيش (١٩٩٧/٤)
- (٤) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (١٩٩٦/٤)، المسائل البصريات (١/١)، اللسان (٢٠٧/٣) مادة "جنب".
  - (٥) ينظر: الكتاب (٢٠٥/١)، وينظر أيضًا: اللسان (٢٠٧/٣) مادة "جنب".
    - (٦) ينظر: اللسان (٢٠٧/٣) مادة "جنب".
- (٧) هو جمال الدِّين محمد بن مُكرّم بن علي الأنصاري، المعروف بابن منظور. اختصر "تاريخ ابن عساكر". توفي سنة إحدى عشرة وسبعمائة . ينظر: شذرات الذهب (٤٩/٨).

وبيَّن ابن مالك أنواع ما يصلح للظرفية القياسية وذكر منها "ما دل على مسمّى إضافيّ محض، أي على مسمّى لا تعرفه حقيقة بنفسه، بل بما يضاف إليه"، وذكر منها جَنابَتيْ في قول العرب: " هما خطّان جنابَتيْ أنفها"<sup>(۱)</sup>.

قال أبو حيان: "(و جَنابَتَيْ) من الأسماء غير الظروف، جُعل ظرفًا لأنَّ جانب أنف الظبية ليس بمكان، كما أنَّ خدها ليس بمكان؛ ألا ترى أنك لا تقول: رأيت خالًا خدَّ زيد، فكان ينبغي ألَّا يقال جَنابَتَيْ، لكن حظه الحفظ، فهو مما نصبته العرب على الظرف، وهو مبهم؛ لأنه بمعنى ناحية، وناحية مبهم وإن أضيف إلى معرفة"<sup>(٢)</sup>.

وكذا الشاطبي فقد ذكر أنها من الظروف المبهمة (").

ثانيهما: مذهب الفارسي

ذهب إلى أن "جَنَابَتَيْ" من الأسماءِ المخصوصة المستعملة اسْتِعْمَال الظُّرُوفِ وَحُكْمُ ذلك أن يُحْفَظَ ولا يُقاسُ عليه<sup>(ن)</sup>.

وقال عبد القاهر الجرجاني: "اعْلَمْ أَنَّ الأَمْكِنَةَ المخصوصةَ أَصلُهَا أَنْ يتعدّى إليها الفِعْلُ غيرُ المتَعدّى بحرفِ الجَرّ، فإنْ جَاءَ شيءٌ من ذلكَ بغيرِ حَرْفِ الجَرِّ، فَعَلَى أَنَّهُ حُذِفَ اتِّساعًا، وذلكَ يُسْمَعُ لا يُقَاسُ عليه في حالِ الاخْتِيارِ" وذكر منها "هُمَا حَطّانِ جَنَابَتَيْ أَنْفِهَا، التّقْديرُ: في جَنَابَتَيْ أَنْفِهَا"<sup>(0)</sup>.

- (١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٥٢).
  - (٢) ينظر: التذييل والتكميل (٣٣/٨).
  - (٣) ينظر: المقاصد الشافية (٢٩٧/٣).
- (٤) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص١٦٢، وينظر أيضًا: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٤٤/١)، التذييل والتكميل
  - (۳۲/۸)، ارتشاف الضرب (۳۲/۸).
  - (٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٦٤٦/١).

قال أبو حيان: قال بعض أصحابنا: والذي غلَّط الفارسي في جعل "جَنَابَتَيْ أَنْفِهَا" من الأسماء المختصة المستعملة استعمال الظروف، "هو أنَّ الموضع الذي تقع عليه جَنابة الأنف صغير ضيِّق، فتوهم لذلك أنه من قبيل المخصوص المحصور، والصحيح أنه من قبيل الاسم المبهم لأنه يقع على صَفْح الأنف وعلى ما اتصل به بغير تراخٍ أو بتراخٍ يسير، وليس له حد محقق ينتهي إليه، وإذا كان كذلك فهو من قبيل المبهم"<sup>(1)</sup>.

بعد عرض المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان مُخالفًا للجرمي – الذي اقتفى هَدْي سيبويه – فيما ذهب إليه من أن (جَنَابَتَيْ) ظَّرْفٌ مُبْهَم المكان والمسافة معا، فلا تعرف حقيقته إلّا بما يضاف إليه<sup>(٢)</sup>. في حين عدّها الفارسي من الأسماء التي جُعلت ظرّوفًا مختصة – وهي عكس المُبْهَمة – بغير قياسِ فتحفظ.

وأرى أن المذهب الصحيح هو مذهب سيبويه، والجرمي، ومن وافقهما، وهو كونها من الظَّرُوف المبْهَمة.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: التذييل والتكميل (٣٢/٨).

<sup>(</sup>٢) ينظر: الهمع (١٥١/٣)، شرح التسهيل لابن مالك (١٥٢/٢).

المسألة الثالثة: [قريبًا منك وبعيدًا]

قال أبو عمر: "مَا أَنْتَ بِعَالِمٍ وَلَا قُرَابَةُ ذَاكَ أي قريبا.

وقال: تقول: إنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا، وإنَّ قُرْبَكَ زِيدًا.

قال: ولا يتمكن (بَعِيدًا مِنْكَ) في الظرف؛ لأن الذين يقولون: (بَعِيدًا منك زِيدٌ) لا يقولون: (بُعْدَك زَيْدٌ) "().

قال أبو علي: "كَأَنَّ الْبَعِيدَ لم يتمكن في الظرف؛ لأنه لا مدى له. ألا ترى أن كل ما بَعُدَ عنه في الْعاَلَم فهو بَعِيدٌ عنه، وليس هذا حد الظُّرُوفِ.

ألا ترى أنها إنما تكون مبهمة قريبة من ذي الظرف نحو خَلْفَ والجِهَاتِ الْأُحَر، وجاز في (بعيد) أن يكون ظرفًا لتنزيلهم إياها منزلة نقيضتها وهي قريب، ولولا ذلك لم يجز، فلما لم يكن الأصل فيها أن تكون ظرفًا- وإنما جوزوا فيها ذلك لأجل النقيض – لم يَجُزْ كَوْنُ (بُعْدٍ) ظرفًا، وإن كان قد جاء (قُرْبَكَ) ظرفًا؛ لأنهم قد يتركون الإجراء مجرى النقيض كالطَّوى والشِّبَع والسَّفَهِ والحُلْمِ"<sup>(1)</sup>.

## دراسة المسألة:

اتفق النحاة على جعل "إن قريبًا منك زيدًا"، و "إن قُرْبَكَ زيدًا" ظرفًا، أما "إن بعيدًا منك زيدًا" فقلَّ من عدَّها ظرفًا، أما "إن بُعدَك زيدًا" فلم يجزه أحدٌ، لعِلَّة سوف أذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى.

- (١) ينظر: المسائل البصريات (٥٠٢/١).
  - (۲) ينظر السابق (۳/۱).

قال سيبويه في (باب ما ينتصب من الأماكِنِ والوَقْت): "ومن ذلك قول العرب: هم قُرابَتك أي قُرْبَك، يعنى المكانَ، وهم قُرابَتك في العلم، أي قَرِيبًا منك في العلم، وكان هذا بمنزلة قول العرب: هو حِذاءَه، وإزاءَه...."<sup>(۱)</sup>.

وقال في موضع آخر: "وتقول: إنّ قريبًا منك زيدًا، إذا جعلت (قريبًا منك) موضعه، وإذا جعلت الأوّلَ هو الآخِر قلت: إنّ قريبًا منك زيدٌ"<sup>(٢)</sup>.

قال السيرافي في شرح هذه العبارة: " أي أن في مكان قريب منك زيدًا، وإذا جعلت الأول هو الآخر قلت إن قريبًا منك زيدًا، أردت من القرابة أو القرب كأنك قلت: إن رجلا قريبًا منك زيدٌ"<sup>(٣)</sup>.

ثم قال سيبويه: "والوجهُ إذا أردتَ هذا أن تقول: إن زيدًا قريبٌ منك أو بعيد منك، لأنّه اجتَمع معرفةٌ ونكرةٌ"(<sup>ي</sup>).

قال ابن الشجري في تفسير هذه العبارة: "وأقول: إنه أجاز قولك: إنّ قريبًا منك زيدٌ، على أنك جعلتَ قريبًا هو زيدًا، واستضعفه؛ لأنك جعلتَ اسمَ إنّ نكرة، وخبرَها معرفةً؛ فلهذا قال: والوحة إذا أردتَ هذا أن تقول: إنّ زيدًا قريبٌ منك، وإنما استجاز إن قريبًا منك زيدٌ، لاتصال (مِنك) بقريب، فقد حصل له باتصال (منك) به شيءٌ من التخصيص، فقَرُب بذلك مِن المعرفة"<sup>(0)</sup>.ثم قال سيبويه: "وإنْ شئت قلت: إنّ بعيدًا منك زيدًا. وقَلّما يكون (بعيدًا منك) ظرفًا وإنّما قَلَ هذا لأنّك لا تقول إن بُعْدَك زيدًا وتقول إن قُرْبَك زيد"<sup>(1)</sup>.

- (٢) ينظر: الكتاب (١٤٢/٢)، وينظر أيضًا: أمالي ابن الشجري (٨٧/٢).
  - (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤٧٠/٢).
- (٤) ينظر: الكتاب (١٤٢/٢)، ينظر أيضًا: أمالي ابن الشجري (٥٨٧/٢).
  - (٥) ينظر: أمالي ابن الشجري (٥/٧/٢).
- (٦) ينظر: الكتاب (١٤٣/٢)، وينظر أيضًا: أمالي ابن الشجري (٥٨٧/٢).

<sup>(</sup>۱) ينظر: الكتاب (۱/۱۱، ٤١٢).

قال ابن الشجري في تفسير ذلك: "وأقول: إنّ قُرْبَك زيدًا، تقديره: في قُربك، ولم يجُز: إن بُعدَك زيدًا، لأنهم لم يُصرِّفُوا البُعْدَ تصريفَ القُرْب، فيقولوا: إن في بُعدك زيدًا"<sup>(1)</sup>.

ثم ذكر سيبويه علَّة قلة استعمال البعيد للظرف بخلاف القريب فقال: "فالدُّنُوُ أَشَدُّ تمكُّنًا في الظَّرف مِن البُعْد"<sup>(٢)</sup>.

قال السيرافي<sup>(۳)</sup>، وكذا الأعلم<sup>(٢)</sup> في تفسير ذلك: "إنما صار الدنو أشد تمكنًا؛ لأن الظروف موضوعة على القرب أو على أن تكون ابتداؤها من قرب، فأما الموضوع على القرب ف (عند) و (لدن) وماكان في معناهما كقولك: (زيدٌ عندك)، وأما ما لا يكون ابتداؤه من قرب فالجهات المحيطة بالأشياء كخلف وقدام ويمنة ويسرة وفوق وتحت؛ لأنّا إذا قلنا زيدٌ خلف عمرو فهو مطلوب خلفه من أقرب ما يليه إلى ما لا نماية له، والبعد لا نماية له، ولا حَدَّ لأوله معلوم، كعلم حدود الجهات الست، ويقوى ويكشفه أنّا إذا قلنا: (قربك زيدٌ) طلبه المخاطب فيما قرب منه، وذلك ممكن مفهوم، .... وإذا قلنا: (بعدك زيدٌ) لم يكن ذاك فيه ".

وممن اقتفى هَدْيَ سيبويه الجرمي فقد أجاز ظرفية "إن قريبًا منك زَيْدًا، وإنَّ قُرْبَك زيدًا"، ثم قال: "ولا يتمكن (بعيدًا مِنْكَ) في الظرف؛ لأن الذين يقولون: (بَعيِدًا منك زيدٌ) لا يقولون: (بُعْدَك زِيْدٌ) "(°).

وكذا أبو علي قال: "وتقول: هو قربك وقرابتك فتنصبه لأنه ظرف، و(قريبًا منك) تجعله ظرفًا لأنه مبهم"<sup>(1)</sup>.

- (١) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/٨٨٥).
- (٢) ينظر: الكتاب (١٤٣/٢)، ينظر أيضًا: النكت (١٧/١٥).
  - (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤٧١/٢).
    - (٤) ينظر: النكت (١٨/١٥).
    - (٥) ينظر: المسائل البصريات (٢/١).
      - (٦) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٦.

وقال: "كَأَنَّ الْبَعِيدَ لم يتمكن في الظرف؛ لأنه لا مدى له، ألا ترى أن كل ما بَعُدَ عنه في الْعاَلَم فهو بَعيِدٌ عنه، وليس هذا حد الظَّرُوفِ"<sup>(1)</sup>.

ثم ذكر أنه إنما جوّز في "بعيد" أن يكون ظرفًا حملًا على نقيضتها وهي "قريب"<sup>(1)</sup>، كـ "أيّ" حينما حملت على نقيضها وهو "كلّ"<sup>(7)</sup>، "فلما لم يكن الأصل فيها أن تكون ظرفًا، – وإنما جوزوا فيها ذلك لأجل النقيض – لَمَ يَجُزْ كَوْنُ (بُعْدٍ) ظرفًا...."<sup>(4)</sup>.

وذكر ابن جني من الظروف المكانية المبهمة قربك، وقريبا منك، وأنا قريبًا منك، ولم يذكر بعيد منك ولا بُعدك دلالة على عدم اعتبارها ظروفًا<sup>(°)</sup>.

وذكر أبو حيان أن ممَّا ينتصبُ ظرفًا بمعنى (قريب) الظرفُ: نحو قُرابَتَكَ وهو أبلغ من (قريبا)(<sup>1)</sup>.

وبيّن الشاطبي بأن من الظروف المبهمة التي ينتصب فيها على الظرفية: (هو قُرْبَك)، و(هو قريبًا منك)، و(بعيدًا منك)، وما أشبه ذلك<sup>(٧)</sup>. وغيرهم كثير.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال بعض من النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من استعمال "قرب"، "وقريبا" للظرف، وعدم إجازة "بعد" وهو مذهب جمهور النحاة، وهو المذهب الصحيح.

هذا والله تعالى أعلم.

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۰ ۳/۱).
- (٢) ينظر السابق، المسائل المنثورة، ص٢٧.
  - (٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٧.
- (٤) ينظر: المسائل البصريات (٥٠٣/١).
  - (٥) ينظر: اللمع في العربية ، ص٤٩.
- (٦) ينظر: ارتشاف الضرب (١٤٣٣/٣).
- (٧) ينظر: المقاصد الشافية (٢٩٧/٣، ٢٩٨).

المسألة الخامسة عشرة

[في انتصاب "أول" على الظرفية].

أجاز أبو عمر الجرمي في "أول" في قَوْل الشّاعِرِ () [من الكامل]:

الحربُ أولَ ما تكون فُتَيَّةٌ .....

انتصابه على الظرف، "وقوله (أي: الحربُ فُتَيَّةٌ إذا كانت في ذلك الحين)، إنما مثَّله هذا التمثيل ليُعلم أن ما تعلق به الحال معمول (فُتَيَّة) دون (الحرب)؛ لأن إيقاعه بعده كأنه أشد إيضاحًا بهذا المعنى وأبين"<sup>(1)</sup>.

قال الفارسي: "فإن قلت: لا يدل قوله (أي: الحرب فُتيةٌ إذا كانت في ذلك الحين) على أن (أولَ) ينتصب عنده على الظرف؛ لتمثيله إياه بما هو ظرف.

قيل: لِما نَصَّ عليه بعدُ، ولِأَنَّ قوله (في ذلك الحين) وإن كان فيه ما يكون ظرفًا، فإنه لا يمتنع أن يقع حالًا، والحال تمتنع أن تقع ظرفًا"".

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في توجيه قول الشاعر (\*):

(۱) تمام البيت:

الحربُ أولُ ما تكون فُتَيَّة تَسْعَى ببزِّتِما لكلِّ جَهولِ

البيت لعمرو بن مَعْدِي كَرِبَ في ديوانه ص١٥٤، وفي الكتاب (٢٠١١) والنكت (٢٩/١٤). وبلا نسبة في الجمل في النحو للفراهيدي، ص١٥١، برواية:" تسعى بزينتها"، والمقتضب (٢٥١/٣) ، شرح الكتاب للسيرافي (٢٩٠/٢)، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٨، المسائل الحلبيات، ص١٨٩، ١٩٠، ١٩١، المسائل المنثورة، ص٣٣، ٣٤، التمام في تفسير أشعار هذيل، ص٢٢، الإفصاح للفارقي، ص٣٢١، ارتشاف الضرب (٥٤٤/٣). (٢) ينظر: المسائل الحلبيات، ص١٩١. (٢) ينظر السابق، ص١٩١. الحَرْبُ أَوّل ما تكونْ فُتَيَّة تَسْعَى بِبِّرْتِما لكلِّ جَهولِ

على عدة وجوهِ، ذكر سيبويه ثلاثة أوجه، وزاد بعض النحويين وجهًا رابعًا سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

الوجه الأوّل: قال سيبويه بعضهم يقول:

\* الحربُ أولُ ما تكون فتيةٌ \*

برفع الحرب، وأول، وفتية، "أي الحرب أوّلُها فتيَّة ولكنَّه أنَّث الأوّلَ، كما تقول: ذهبتْ بعضُ أصابعه"<sup>(۱)</sup>.

الوجه الثاني: قال سيبويه بعضهم يقول:

\* الحربُ أولَ ما تكون فُتَيَّةٌ \*

برفع الحرب، وفتيَّة، ونصب أوَّل، "أي إذا كانت في ذلك الحين"".

والوجه الثالث: قال الخليل وسيبويه وبعضهم يقول:

\* الحربُ أوّلُ ما تكون فُتَيَّةً \*

برفع الحرب، وأوّلَ، ونصب فُتَيَّةٍ ،"كأنَّه قال: الحربُ أوّلُ أحوالِها إذا كانت فتَيَّةً"".

**والوجه الرابع**: زاده بعض النحويين وهو:

- (١) ينظر: الكتاب (٤٠١/١، ٤٠٢)، وينظر أيضًا: المسائل الحلبيات، ص١٨٩، شرح الكتاب للسيرافي (٢٩٠/٢)، والإفصاح للفارقي، ص٣٢١، النكت (٤٢٠/١).
- (٢) ينظر: الكتاب (٤٠٢/١)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٢٩٠/٢)، المسائل الحلبيات، ص١٩٠، والإفصاح للفارقي، ص٣٢١.
- (٣) ينظر: الجمل في النحو للفراهيدي، ص١٥١، والكتاب (٤٠٢/١)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٢٩٠/٢،

# \* الحربُ أوّلَ ما تكون فُتَيَّةً \*

برفع الحرب، ونصب أول وفُتَيَّة (')، أي"الحرب إذا كانت فتيةً أول ما تكون "(').

فمن رفعها جميعًا فإنه جعل "الحرب" مبتدأ أولًا، و "أول" مبتدأ ثانيًا، و"فتيَّةً" خبر وكان حقه أن يكون أول فتى؛ لأنه خبر أول، وأول مذكر، ولكنه حمله على المعنى؛ لأن الفتية هي من أحوال الحرب وأول حال من أحوالها، وذلك نحو قولك: بعض أحوالها، فأنث المضاف لتأنيث المضاف إليه".

وزاد الفارسيُّ جوابًا آخرَ لجواز كون "فتيَّة" المؤنثة خبرا لـ "أوّل" المذكر حيث قال: "الجواب في ذلك أني رددته على المسألة، كما يقال للرجل: (أنت مُرَيَّة) على طريق التشبيه"<sup>(،)</sup>.

و "أول وخبره" جملة وقعت خبرًا عن "الحرب" والتقدير: "الحرب أول كونها فتيةُ" والمعنى " الحرب أولها فتية"(°).

أما من رفع "الحرب" و "فتيّة" ونصب "أول" فإنه جعل "الحرب" مبتدأ، و "فتيّة" خبر له، و "أوّل" ينتصب من وجهين:

- أحدهما: الحالية.
- والوجه الآخر: الظرفية().
- (١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٩١/٢)، والإفصاح للفارقي، ص٣٢١، ٣٢٢.
  - (٢) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٣٢٢.
- (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٩٠)، المسائل المنثورة، ص٣٤، المسائل الحلبيات، ص١٨٩، ١٩٠، النكت
  - (٢٠/١)، الإفصاح، ص٣٢١.
  - (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص٣٤.
  - ٥) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٣٢١.
  - (٦) ينظر : الإفصاح للفارقي ، ص٣٢١.

وممن أجاز انتصابه على الحالية سيبويه حيث قال: "ومن رَفَعَ الفُتَيّة ونَصَب الأوّل على الحال قال: البُرُّ أَرْحَصَ ما يكون قفيزانِ"، والتقدير عنده: "الحربُ فتيَّة إذا كانت في ذلك الحينِ"(.).

وكذا الفارسي أيضًا حيث قال: " (أولَ ما تكونُ) في هذه المسألة ينتصب على الحال، والتقدير عنده: الحربُ إذا كانت أولَ ما تكونُ فُتَيَّةٌ، ف (إذا) تتعلق بـ (فتية)؛ لأن الظرف لا يمنع أن يتقدم على المعاني التي تعمل فيه...."<sup>(٢)</sup> وإنما جاز تعلق الظرف بـ "فتيَّة"؛ لأن فيها معنى الفعل<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: "ويدل على انتصابه على الحال أن الأسماء التي لا تكون ظروفًا تقع ههنا وتنتصب على الحال، فكما ينتصب ما يكون غير ظرف على الحال، كذلك ينتصب ما يكون ظرفًا عليها، وتقديره إذا انتصب على الحال: الحربُ مبتدأةً فُتَيَّةٌ"<sup>(٤)</sup>.

وممن أجاز أيضًا جعل "أول" حالًا الفارقي في أحد قوليه، والتقدير: "في حال كونحا"، ثم قال: وإن كان حالًا فهو زيادة في الخبر<sup>(٠)</sup>.

أما انتصاب "أول" على الظرفية فهو ما أجازه الجرمي، وقوله " (أي: الحربُ فُتَيَّة إذا كانت في ذلك الحين)، إنما مثَّله هذا التمثيل ليُعلم أن ما تعلق به الحال معمول (فُتَيَّة) دون

(الحرب)؛ لأن إيقاعه بعده كأنه أشد إيضاحًا بمذا المعنى وأبين"".

- (١) ينظر: الكتاب (٤٠٢/١)، وينظر أيضًا: المسائل الحلبيات، ص١٩٠.
  - (٢) ينظر: المسائل الحلبيات، ص١٩٠.
    - (٣) ينظر السابق، ص١٩٣.
    - (٤) ينظر السابق، ص١٩٠، ١٩١.
  - ٥) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٣٢١.
  - (٦) ينظر: المسائل الحلبيات، ص١٩١.

وقد عقب الفارسي فقال: "فإن قلت: لا يدل قوله (أي: الحرب فُتَيَّةٌ إذا كانت في ذلك الحين) على أن (أولَ) ينتصب عنده على الظرف؛ لتمثيله إياه بما هو ظرف.

قيل: لِما نَصَّ عليه بعدُ، ولِأَنَّ قوله (في ذلك الحين وإن كان فيه ما يكون ظرفًا، فإنه لا يمتنع أن يقع حالًا، والحال تمتنع أن تقع ظرفًا"<sup>(1)</sup>.

وممن أجاز أيضًا انتصابه على الظرفية السيرافي فكأنه قال: "الحرب فتيّة في أول ما تكون" وحذف في<sup>(٢)</sup>، والأعلم<sup>(٣)</sup>، وكذا الفارقي في أحد قوليه حيث قال: إن قدرت ظرفًا فهو زيادة في البيان<sup>(٠)</sup>.

أما من رفع "الحرب" و "أول"، ونصب "فتيَّة" فإنه جعل "الحرب" مبتدأ، و "أول" مبتدأ ثانٍ، "وفتية" حال سد مَسدَّ الخبر<sup>(٥)</sup>، و "أول" والحال في موضع خبر لـ "الحرب"<sup>(۱)</sup>

قال سيبويه: "ومن نَصَبَ الفُتَيَّة ورَفَعَ الأَوّل قال: البُرُّ أَرْخَصُ ما يكون قَفيزَيْن" (٧).

قال الفارسي: في نصب "فتيَّةً" عدة أوجه:

أولهما: نصب"فتية" على الحال، وسد الحال مسدَّ الخبر، والتقدير: "أول ما تكون إذا وقعت فتيّة".

ثانيهما: أنك أردت نصبه على الحال من "يكون" و "تسعى" خبر المبتدأ.

- (١) ينظر السابق.
- (٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٩١/٢).
  - (۳) ينظر: النكت (۲۰/۱).
  - (٤) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٣٢١.
- (٥) ينظر: المقتضب (٢٥٢/٣)، الإفصاح للفارقي، ص٣٢٢.
  - (٦) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٣٢٢.
    - (۷) ينظر: الكتاب (۲/۱).

ثالثهما: أن تكون "فتيّة" بدل من "تسعى" تريد "تسعى فتية" فيكون حالًا مقدمًا(').

قال الأعلم: إن "أول" بدل من الحرب، وفُتَيَّة منصوبة على الحال كأنه قال: "الحَرِبُ أوَّلُ ما تكونُ إذا كانَتْ فُتيَّةً"<sup>(1)</sup>.

فإن قلت: هلا جاز كون "فتيَّة" المؤنثة حالًا لـ "أوّل" المذكر؟

قال المبرّد: "فأمَّا تصييره (فتيّة) حالا لأَوّل، أوّل مذكر، وفتية مُؤنَّثة – فلأن المعنى مُشتمل عليها. فخرج هذا مَخْرَج قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمِنْهُم مِّن يَسَتَمِعُونَ إِلَيْكُ ﴾ (") ؛ لأن (مَنْ) وإن كان مُوحَّد اللفظ. فإنَّ معناه هاهنا الجَمْع"<sup>(3)</sup>.

والتقدير: (الحربُ أوَّل أحوالِها إذا كانت فتيَّةً)(\*)

قال الفارسي: "قوله (كأنه قال: الحربُ أولهُا إذا كانت فتيةً) إنما أضاف الأول إلى الضمير لتعلم بذلك أنه ليس ل (تكونُ) من قوله (أولُ ما تكونُ) عمل في (فُتَيَّةً)؛ ألا ترى أن الضمير المضاف إليه (أولُ) لا يجوز أن يعمل في حال، فكما لم يعمل في الحال هذا الضمير، فكذلك إذا أظهر ما هذا الضمير في موضعه لم يعمل فيها، وإذا لم يعمل (تكون) في هذه الحال كان (أولُ) في قولك: (الحربُ أولُ ما تكون فُتيةً) مرتفعًا بأنه مبتدأ ثانٍ، وهو عبارة عن حدث؛ لأنه مضاف إلى حدث هو بعضها، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يكون ظرف الزمان

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٣٤.
  - (۲) ينظر: النكت (۲/۲۰).
  - (٣) سورة يونس: من الآية: ٤٢.
  - (٤) ينظر: المقتضب (٢٥٢/٣).
- (٥) ينظر: الجمل في النحو للفراهيدي، ص١٥١، والكتاب (٤٠٢/١).

خبرًا عنه، وإذا صار خبرًا عنه أضيف إلى الفعل المنتصب عنه (فُتَيَةً) على الحال، ثم حذف الفعل لدلالة المنصوب عليه، وكان الأصل: الحربُ أولُما إذا كانت فُتَيَّةً"<sup>(1)</sup>.

وقال الفارقي: الناصب لـ "فتيّة" كان التامة المحذوفة لا هذه الناقصة ذات الاسم والخبر، وقد حذف الزمان والجملة بعده وهو: "إذاكانت" وأقيمت الحال مقامه<sup>(٢)</sup>.

أما من رفع "الحرب" ونصب "أول" و "فتيَّة" فإنه جعل الحرب مبتدأ، و "أول" ظرفًا، و "فتيَّة" خبر تكون عند السيرافي<sup>(٣)</sup>، وعلى التفسير الأول من الحال عند الفارسي<sup>(،)</sup>، وكذا عند الفارقي فهي منصوبة على الحال<sup>(٥)</sup>.

وقد جعل السيرافي "تسعى" خبر "الحرب"<sup>(٠)</sup>، في حين جعل الفارقي الحال "فتيَّة" في موضع خبر "الحرب". والتقدير: "الحرب إذا كانت فتيةً أول ما تكون"<sup>(٧)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسيّ كان مجيزًا لما ذهب إليه الجرميّ من انتصاب "أول" على الظرفية، في قول عمرو بن مَعْدِي كَرِبِ^)[من الكامل]:

الحربُ أولَ ما تكون فتيَّةٌ .....

فيمن رفع "الحرب" و "فُتيّة" ونصب "أول"، وكذا يجوز فيه وجه آخر كما ذكر ذلك سيبويه، والفارسي ، ومن وافقهما وهو انتصابه على الحالية.

- ينظر: المسائل الحلبيات، ص١٩١، ١٩٢.
   ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٢٢٢.
   ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٩١/٢).
   ينظر: المسائل المنثورة، ص٣٢.
   ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٢٢٢.
   ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٩١/٢).
   ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٣٢٢.
   ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٣٢٢.
  - (٨) سبق تخريجه.

المسألة السادسة عشرة

[في الاستثناء]

قال أبو عمر: قول سيبويه: لو كان "ما أتاني القوم إلا عبدُ الله" من قِبَلِ الجماعة لما قلتَ: ﴿ **وَلَمَرْ يَكُن لَمَمُ شُهَدَاءُ إِلَا أَنفُسُهُمُ** ﴾<sup>(1)</sup> يعني: أن قومًا يقولون: إذا أخرجت واحدًا من جماعةٍ، أو قليلًا من كثيرٍ فهو نصبٌ، إن كان ما قبله نفيًا أو إيجابًا، وهذا خطأ"<sup>(1)</sup>.

وقال: "وإذا قلتَ: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، فهي نَفْيُ الناس كلِّهم لأنَّ أحدًا جماعةٌ، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا: (ما أتاني أحدٌ إلّا زيدًا) فينصبوا"<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي الفارسي: في قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُن لَمُمَ شُهَدَاءُ إِلَا آنَفُسُهُمْ ﴾ (\*): "كأنَّ قومًا من قدماء النحويين قالوا : إذا استثنينا من جميع نصبنا، سواء كان الاستثناء من منفيّ أو من موجب كقولك في المنفي: (ما أتاني القَوْمُ إلّا زيدًا)، وفي الموجب: (أتاني القومُ إلّا زيدًا)، فهم يسوون - من قبل أن الاستثناء من جماعة - بين المنفي والموجب، وبين ما يجوز أن يكون المستثنى فيه بدلًا مما قبله، وبين ما لا يجوز، إذا كان المستثنى منه جماعة فقال: لو كان هذا هكذا لما جاز في هذه المسائل التي خرّجها عليهم الرفعُ...."(\*)

وقال: "الوجهُ في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، الرفعُ، وهو الأكثرُ الأشيعُ في الاستعمال والأقيسُ، فقوَّتُه من جهة القياس أنَّ معنى: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، و: ما أتاني إلّا زيدٌ؛ واحدٌ

- (١) سورة النور: من الآية: ٦
- (٢) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣/١٧٠).
  - (۳) ينظر: السابق.
  - (٤) سورة النور: من الآية: ٦
- (٥) ينظر: التعليقة على الكتاب (٤٤/٢، ٤٥).

فكما اتفقوا على: (ما أتاني إلّا زيدٌ) على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، بمنزلته ومعناه، اختاروا الرفع مع ذكر أحَدٍ ...."<sup>(۱)</sup>.

وقال أبو عمر في "ما ضربت أحدًا يقول ذاك إلَّا زيدًا: "يجوز الرفع من وجه بعيد، قال ألا ترى أنك تقول: (ما ضربت أحدًا) فأنت لم تضرب أحدًا"<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عَليِّ الفارسيّ: "يجوز الرفع، ووجه تجويزه أن تبدله من المضمر الذي في (يقول ذاك) لأنه – وإن كان مضمرًا – ففيه نفي في المعنى، فمن حيث كان نفيا في المعنى جاز ذلك. والوجه ألا يجوز على ما قال سيبويه"<sup>(٣)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في تبعية المستثنى للمستثنى منه في قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُمُ شُهَدَآ إِلَاّ أَنفُسُهُمُ ﴾ في ، وفي قولهم: "ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ"، ونحوه، وفيه مذهبان:

أحدهما: مذهب البصريين ومن تبعهم

ذهب البصريون <sup>(•)</sup>وعلى رأسهم سيبويه<sup>(•)</sup> إلى رفع "أَنْفُسُهُمْ" في قوله تعالى: ﴿ **وَلَمْ يَكُن** لَهُمْ شُهَدَآ مُإِلَّا أَنفُسُهُمْ ﴾ [النور/٦] ونحو ذلك على البدلية.

- (١) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١٦٨/٣).
  - (٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص.٦٠.
    - (٣) ينظر السابق.
    - (٤) سورة النور: من الآية: ٦
- (٥) ينظر: التذييل والتكميل (٢١٢/٨)، والمساعد (٥٦٠/١).
- (٦) ينظر: الكتاب (٣١١/٢، ٣١٢)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٢١٢/٨)، والمساعد (٥٦٠/١).

قال سيبويه: "وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوحة (ما أتاني القومُ إلا عبد الله)، ولو كان هذا بمنزلة أتاني القومُ لَما حاز أن تقول: (ما أتاني أحدٌ)، كما أنه لا يجوز (أتاني أحدٌ)، ولكن المستثنى في هذا الموضع مبدَلٌ من الاسم الأول، ولو كان من قِبَل الجماعة لَما قلت: ﴿ وَلَمَرْ يَكُن لَهُمُ شُهَدَاءُ إِلَا أَنفُسُهُمُ ﴾ (" ولكان ينبغي له أن يقول: (ما أتاني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيدٌ)؛ لأنه ذَكَرَ واحدا" (".

ويرى سيبويه أن المستثنى في قولهم: "ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ" بدل من الاسم الأول "أحد" فكأنك قلت: "ما أتاني إلا زيدٌ"<sup>(٣)</sup>، وروى في موضع آخر عن يونس وعيسى جميعًا أن بعض العرب الموثُوقَ بعربيته يقول: "وما أتاني أحدٌ إلّا زيدًا" بالنصب<sup>(٤)</sup>.

وقال الجرمي: بعد أن نقل قول سيبويه :لو كان "ما أتاني القومُ إلا عبد الله" من قِبَل الجماعة ....، "يعني أنَّ قومًا يقولون: إذا أخرجت واحدًا من جماعةٍ، أو قليلًا من كثيرٍ فهو نصبٌ، إن كان ما قبله نفيًا أو إيجابًا، وهذا خطأ"<sup>(0)</sup>، وقد فسّر الفارسيُّ قول الجرمي فقال: "كأنَّ قومًا من قدماء النحويين قالوا: إذا استثنينا من جميع نصبنا، سواء كان الاستثناء من منفيّ أو من موجب....<sup>(1)</sup>.

وقال الجرمي: "وإذا قلتَ: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، فهي نَفْيُ الناس كلِّهم لأنَّ أحدًا جماعةٌ، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدًا فينصبوا"<sup>(٧)</sup>.

- (١) سورة النور: من الآية: ٦
- (٢) ينظر: الكتاب (٣١١/٢، ٣١٢).
  - (٣) ينظر السابق (٣١١/٢).
  - (٤) ينظر السابق (٣١٩/٢).
- (٥) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١٧٠/٣).
- (٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٤٤، ٤٥).
  - (٧) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣/١٧٠).

وقد أورد المبرد قوله تعالى: ﴿ وَلَمَرْ يَكُن لَمَهُمُ شُهَدَاءً إِلَّا أَنفُسُهُمْ ﴾ [النور/٦] فقال: "أَنْفُسُهُمْ" بدل من "شُهَدَاء"؛ لأن "لهم" الخبر، ثم قال: "ولو نصبت (أَنْفُسُهُمْ) ورفعت (شُهداء) لصلَح، ولم يكن أُجْوَد الوجوه؛ لأَنَّ شهداء نكرة، ولكن لو نصبت الشهداء ورفعت أنفسهم –كان حيّدا"<sup>(()</sup>.

وقد أجاز الوجهين البدل والنصب في قولهم: " ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ"، والبدلُ أحسنُ، لأَنَّ الفعلَ الظاهرَ أولى بأن يَعْمَلَ من المحْتَزَلِ الموجودِ بدليلٍ<sup>(٠)</sup>.

وقال أبو جعفر النحاس في إعراب "أَنْفُسُهُمْ": إن الرفع فيه على البدلية، والنصب على الاستثناء وعلى خبر يكون(".

وقال السيرافي: "وإنما اختير البدل؛ لأن البدل والاستثناء في المعنى واحد، وفي البدل فَضْلُ موافقة ما قبل (إلا) لما بعدها في اللفظ"، ويقويه قراءة القُرّاء بالرفع في قوله تعالى:

﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (\*) ، وقرأ القرّاء ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُمْ شُهَدَآ إِلَّا أَنفُسُهُمُ ﴾ (\*) (\*) .

وقال الفارسي: الرفع في قولهم: "ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ" أقيس وأكثر في الاستعمال، وقوَّتُه من جهة القياس أنّ معنى: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، و(ما أتاني إلّا زيدٌ) واحد فكما اتفقوا

- (۱) ينظر: المقتضب (٤٠٦/٤).
  - (۲) ينظر: الكامل (۲/۳/۲).
- (٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/١٢٩).
- (٤) سورة النساء: من الآية: ٦٦. اختلف القرّاء في قوله: "إلّا قَلِيل" فقرأ ابن عامر "قَلِيلًا" بالنصب، وكذا هو في مصاحف أهل الشام ومصحف أنس بن مالك، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: التفسير الكبير للرازي (١٠/ ١٤٨).
  - (٥) سورة النور: من الآية: ٦
  - (٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥١/٣).

على: (ما أتاني إلّا زيدٌ) على الرفع، فكذلك يجب أن يكون قولهم: (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ) بمنزلته وبمعناه<sup>(١)</sup>.

ومما يقوي ذلك أنَّهم في الكلام وأكثر الاستعمال يقولون: ما جاءني إلّا امرأةً، فَيُذَكِّرُونَ حملًا على المعنى، ولا يؤنِّثون ذلك فيما زعم أبو الحسن إلّا في الشعر، قال<sup>(٢)</sup>:

بَرَى النَّحْزُ والأجْرَالُ ما في غُروضِها فما بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجُرَاشِعُ

فكما أجروهُ على المعنى في قوله، فلم يلحقوا الفعلَ علامةَ التأنيثِ، كذلك أجروهُ عليه في نحو: (ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ)، فرفعوا الاسمَ الواقعَ بعد حرف الاستثناءِ"

أما من نصب "زيد" فقال: (ما جاءني أحدُّ إلَّا زيدًا) فإنه جعل النفي بمنزلةِ الإيجاب،

فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب<sup>(٣)</sup>.

وممن أجاز الوجهين في نحو: "ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ" واختار البدل الزمخشري<sup>(،)</sup>، وكذا ابن يعيش حيث أوضح أن في البدل فضل مشاكلةِ ما بعد "إلَّا" لما قبلها لذلك فهو أوْلى<sup>(٠)</sup>،

(١) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١٦٨/٣)، وينظر أيضًا: التفسير الكبير للرازي (١٤٨/١٠).

(٢) البيت من بحر الطويل لذي الرّمّة في ديوانه، ص٣٤١ برواية:

طَوَى النَّحْزُ والْأَجْرَاز ما فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيتْ إلَّا الصُّدُور الجُرَاشِعُ وهو بنسبة في المحتسب (٢٠٧/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٨/٢)، وتذكرة النحاة، ص١١٣. وبلا نسبة في الحجة للقُرَّاء السبعة (٢٦٨/٣، ٢٦٩)، شرح ابن عقيل (٢٧٤/٣)، شرح الأشموني على الألفية (١٩٩/١). النَّحْزُ- بفتح فسكون -: الدفع والنَّحْس والضرب والسوق الشديد، والأجراز: جمع جرز، وهي الأرض التي لا نبات فيها، وغروضها: جمع غرض، وهو للرحل بمنزلة الحزام للسَّرْج، والحراشع: جمع جرشع، وهو المنتفخ الجنبين. ينظر: اللسان (٣) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣/٢٦، ٢٩٩)، مادة "غرض"، و(٢٥/٢٠) مادة "نحز". (٣) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣/١٦٨، ١٦٩). (٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/٩٩). ووافقه ابن مالك حيث رجح الإتباع على النصب٬٬

واختار أبو حيان<sup>(\*)</sup> وابن عقيل<sup>(\*)</sup> الرفع على البدلية في "أَنْفُسُهُمْ" حيث أوضحا بأنه بدل بعض من كل لم يؤتَ بالضمير معه إلَّا قليلًا كما في الآية السالفة الذكر ، وحذفه إن حذف قليل، وعلّة ذلك لقوة تشبث المستثنى بالمستثنى منه بالأداة.

# ثانيهما: مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى أنه تابع على العطف لا على البدلية (٤)، ومنهم الكسائى (٥)، والفرّاء (٢) الذي اشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى منه فقال: "وإنما يرفع ما بعد إلا بإتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جَحد؛ كقولك: ما عندي أحد إلا أبوك "(٧).

وقد احتج أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب لرأي الكسائي والفرّاء قائلًا: "فكيف يكون بدلاً والأول منفي وما بعد (إلا) موجب؟"(^).

وقال السيرافي محتجًّا لمذهب سيبويه: "فالجواب عما قاله أحمد بن يحيى: أنه بدل منه في عمل العامل فيه وذاك أنا إذا قلنا: (ما أتاني أحد) فالرافع (لأحد) هو (أتاني) أيضًا فكل واحد من (أحد) و (زيد) يرتفع بـ (أتاني) إذا أفرد به"<sup>(٩)</sup>، "وتخالفهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛

لأن مذهب البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثاني في موضعه، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا وإثباتا نحو: مررت برجل لا كريم ولا لبيب"<sup>(()</sup>، ونقله ابن مالك ثم عقّب عليه بقوله: "قلت: ولمقوّي العطف أن يقول تخالف الموصوف والصفة كما لو لم يتخالف؛ لأن نفي الكرم واللَّبابة إثبات لضدّيهما، وليس لضدّيهما تخالف المستثنى والمستثنى منه، فإنْ جَعْلَ (زيد) بدلًا من (أحد) إذا قيل: ما فيها أحدُّ إلا زيدٌ يلزم منه عدم النظير، إذ لا بدل في غير محل النزاع إلا وتعلق العامل به مساوٍ لتعلقه بالمبدل منه، والأمر في (زيد) و (أحد) بخلاف ذلك فيضعف كونه بدلًا، إذ ليس في الإبدال ما يشبهه وإن جُعِل معطوفًا لم يلزم من ذلك مخالفة المعطوفات، بل يكون نظيرًا لمعطوف (بلا) و (بل) و (لكنْ)، فكان جَعْلُه معطوفًا أولى من جَعْله بدلًا"<sup>(۲)</sup>.

وقد رُدَّ مذهب الفرّاء بالسماع والقياس:

أما السماع: فقد روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعًا أنَّ بعض العرب الموثُوقَ بعربيته يقول: "ما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيدًا"، "وما أتاني أحدٌ إلَّا زيدًا": بالنصب<sup>(٣)</sup>، فهذا القول يُبطِلُ ما ذهب إليه الفرّاء، فرأيه في هذه المسألة مردود، وباب الإصابة عنه مسدود<sup>(٤)</sup>.

أما القياس: فإن الاستثناء فيه من نكرة، ولا حجة للفرّاء حينئذٍ؛ "لأن النصب هو الأصل، والإتباع داخل عليه، وقد رجح عليه لطلب المشاكلة، فلو جُعل بعد ترجيحه عليه مانعًا منه لكان ذلك إجحافًا بالأصل، فضعف بمذا الاعتبار قول الفرّاء"(°).

- (٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٤/٢)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لناظر الجيش (٥/٢١٤٢، ٢١٤٤).
- (۳) ينظر: الكتاب (۳۱۹/۲)، وينظر أيضاً: شفاء العليل (۱/۰۰۰)، التذييل والتكميل (۲۱۰/۸)، شرح للتسهيل لابن مالك (۲/۰۰).

  - (٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٥/٢).
  - (٥) ينظر السابق، والتذييل والتكميل (٢١٥/٨).

<sup>(</sup>١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٤/٢)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لناظر الجيش (٢١٤٢، ٢١٤٣).

كما رُدَّ مذهب العطف بوجهين:

أحدهما: بأن "إلا" لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: (ما قام إلا زيدٌ)، وحروف العطف لا تلي العوامل().

وثانيهما: بـ "أنها لوكانت عاطفة لعطفت في الإيجاب كما عطفت في النفي، وهذا لا يلزم؛ لأَنَّ لبعض الحروف خصوصيات في العطف، فهذه (لا) يعطف بما في الإيجاب، ولا يعطف بما في النفي، وهذه لكنْ، يُعطف بما في النفي، ولا يُعطف بما في الإيجاب"<sup>(1)</sup>.

أما قولهم: "ما ضربت أحدًا يقول ذاك إلَّا زيدًا"

قال سيبويه: "وتقول: ما ضربتُ أحدًا يقول ذاك إلَّا زيدًا، لا يكون في ذا إلَّا النصبُ، وذلك لأنَّك أردت في هذا الموضع أن تُخْبِر بموقوعِ فعلِك ولم ترد أن تُخبِر أنَّه ليس يقول ذاك إلَّا زيدٌ، ولكنَّك أحبرت أنك ضَربت ممن يقول ذاك زيدًا"<sup>(٣)</sup>.

وممن قال أيضًا بأنه لا يكون في "زيدٍ" إلَّا النصب لا غير، المبرِّد<sup>ن،</sup>، وابن السراج<sup>(°)</sup>، والسيرافي<sup>(۲)</sup>، والأعلم<sup>(۷)</sup>، وكذا الرضي الذي قال: لا يجوز فيه الرفع، وجعله بدلًا من الضمير

- (١) ينظر: التذييل والتكميل (٢١٤/٨)، والمساعد (١/١٥).
  - (٢) ينظر: التذييل والتكميل (٢١٤/٨).
    - (۳) ينظر: الكتاب (۳/۳۱۳).
    - (٤) ينظر: المقتضب (٤/٣٠٤).
  - (٥) ينظر: الأصول في النحو (١/٢٧٠).
  - (٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥٣،٥٤/٣).
    - (۷) ينظر: النكت (۲۱٦/۱).

الذي في يقول<sup>(١)</sup>، وقد أجمعوا على أن الضرب هو المنفي في المعنى، والقول غير منفي هنا، لذلك لا يجوز فيه إلَّا النصب لا غير<sup>(٢)</sup>.

خلافًا للجرمي الذي أجاز الرفع ولكن من وجه بعيد، فحينما تقول: "ما ضربت أحدًا" فأنت لم تضرب أحدًا<sup>(٣)</sup>.

وكذا الفارسي فقد أجاز الرفع، ووجه تجويزه إياه إبداله من الضمير الذي في يقول ذاك؛ لأنه – وإن كان مضمرًا – ففيه نفي في المعنى؛ لذلك يجوز الرفع حينئذٍ، ثم قال: والوجه ألا يجوز على ما قاله سيبويه<sup>(،)</sup>.

ولم يرتضِ جمهور النحويين الرفع في هذا المثال وقالوا: ليس فيه إلا النصب – كما أسلفت – .

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة، تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه إلَّا في قولهم: "ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ".

ففي قوله تعالى: ﴿ **وَلَمْ يَكُن لَمُمُ شُهَدَاءُ إِلَا أَنفُسُهُمُ** ﴾ <sup>(...)</sup> ، ذكرا قول قوم من النحويين، ويبدو أنحما كانا يريان أن الوجه في هذه الآية الرفع، وأرى أن المذهب الصحيح في الآية، هو مذهب جمهور البصريين ومن تبعهم بأن الرفع فيه على البدلية لسلامته مما وُجّه إليه مذهب من أجاز فيه الرفع على العطف لا البدل، وهو مذهب الكوفيين.

- (٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص٠٦.
  - (٤) ينظر السابق.
  - (°) سورة النور: من الآية: ٦

<sup>(</sup>١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٩٢/٢).

 <sup>(</sup>٢) ينظر: المقتضب (٤٠٣/٤)، الأصول في النحو (٢٧٠/١)، شرح الكتاب للسيرافي (٣/٤٥)، النكت (٢١٦/١)، شرح الكافية للرضي (٢/٢).

أما قولهم: "ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ" يُفهم من كلام الجرمي أن الوجه في "زيدٍ" النصب، في حين الفارسي الوجه عنده الرفع، وهو الأقيس، معتمدًا في إبراز ما ذهب إليه على القياس، مُدّعما إياه بتوثيقه بالأقيسة والقواعد والأحكام.

وأرى أنه يجوز فيه الأمران الرفع و النصب، والرفع أحسن وأقوى.

أما قولهم: "ما ضربت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا"، فقد أجاز الفارسي والجرمي في "إلا زيدًا" الرفع، ولكن الجرمي أجازه من وجه بعيد، خلافًا لمذهب جمهور النحويين الذين يقولون: ليس في "إلا زيدًا" إلَّا النصب.

وأرى أن المذهب الصحيح في هذا المثال هو مذهب جمهور النحويين؛ لأن الضرب هو المنفي في المعنى، والقول ليس بمنفي، ولا يجوز البدل من الضمير المسْتكنّ فيه؛ لأنه موجَبَّ<sup>(١)</sup>.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>۱) ينظر: النكت (۲۱٦/۱).

#### المسألة السابعة عشرة

[خلا في الاستثناء إذا سبقت بـ"ما" فعل أو حرف، أو ذات وجهين]

قال الفارسي: قال الجرمي: " (جَاءَنِي الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدٍ) فيجر (زَيْدًا) وإن جئت بـ (مَا) "<sup>(1)</sup>.

ثم قال الفارسي: "لا أدري أجازه أم رواه، ووجهه أنه جعل (ما) زائدة كما يجعلها زائدة في غير هذا الموضع"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

تدخل "خلا" في الأساليب النحوية الاستثنائية الثابتة المسكوكة وذلك لورودها في أشعار العرب، وقد اختلف النحاة فيها إن سبقت بـ (ما)، هل تُعدُّ حرفًا فتحر ما بعدها، أو فعلًا فتنصب ما بعدها؟ ففيه مذهبان:

## أحدهما: مذهب جمهور النحويين

فالجمهور على أنها فعل، ولذا لا يكون ما بعدها إلا منصوبًا"،؛ لأن (ما) فيها مصدرية، فلا تكون صلتها إلّا فعلًا، وموضع (ما) والفعل نصب، بلا خلاف. لكن اختلفوا في محل انتصابه: فقال السيرافي: "وهو مصدر موضوع موضع الحال، وجاز وقوع ما المصدرية مع صلتها موضع الحال إجراء لها مجرى المصدر الذي هي في تقديره، كما وصف بها في قولك:

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل البصريات (٨٧٤/٢).

<sup>(</sup>٢) ينظر: السابق.

<sup>(</sup>٣) ينظر: ارتشاف الضرب (١٥٣٤/٣)، التذييل والتكميل (١٥/٨)، توضيح المقاصد والمسالك (٢١٥/٢).

مررتُ برجلٍ ما شِئتَ مِن رَجلٍ، إجراء لها محرى المصدر الموصوف به في نحو قولك: مررت برجلٍ عَدْلٍ"<sup>(۱)</sup>.

وقال ابن خروف: "و (ما) في (مَا عَدَا) ، و (مَا خَلَا) مصدريّةً في موضع نصبٍ على الاستثناءِ، ويجوزُ أنْ تكونَ (ما) مع (خَلَا) زائدة، وخفضُ ما بعدَها يجعلُها حرفًا مع (ما)"<sup>(٢)</sup>.

وزعم أن انتصابه على الاستثناء كانتصاب غير في قولك: "جاءني القومُ غير زيدٍ"، ف "ما" وما بعدها بتقدير اسم فيه معنى إلاكما أن غيرًا كذلك".

قال أبو حيان: "قال بعض أصحابنا: والصحيح ما ذهب إليه السيرافي بدليل أنها لا يُفَرَّغ لها الفعل، لا يقال: ما جاءني ما خلا زيدًا، ولو كانت بمنْزلة غير لجاز ذلك فيها كما يجوز في غير، فلما التزمت العرب فيها أن تكون في موضع نصب دلَّ ذلك على أنها موقع الحال، ولماكانت (ما) مصدرية لم يكن بدُّ من أن يكون لهذا المصدر موضع من الإعراب"<sup>(٠)</sup>.

وقيل: موضع (ما خلا) نصب على الظرف، فمعنى (قامَ القومُ ما خلا زيدًا)، أي: وقتَ خُلُوِّهم<sup>(°)</sup>.

ثانيهما: مذهب الكسائي، والجرمي، ومن وافقهما.

أجاز الكسائيّ الجر بعد (ما خلا) و (ما عدا) على جعل (ما) زائدة(٢)، وكذا

- (١) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٦/٨)، الجنى الداني، ص٤٣٨.
  - (۲) ينظر: شرح الجمل لابن خروف (۹٦٢/۲)
  - (٣) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٦/٨)، المساعد (٨٤/١).
    - (٤) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٦/٨).
- (٥) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٧/٨)، والجني الداني، ص٤٣٨، ومغني اللبيب (١٣٤/١).
  - (٦) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٧/٨)، شرح ابن عقيل (٢/٤٩٠)، الهمع (٣/٧٨).

الجرمي(')، وأبو علي الفارسي(')، وابن جني فيما نقل عنه(")، والربعي(').

ولم يرتضِ ابن مالك كون (ما) زائدة وخلا حرف جر، وقد أوضح أن هذا القول فيه شذوذ؛ لأنّ "ما" إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدم عليه، بل تتأخر عنه نحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ (\*) و ﴿ عَمَّاقَلِيلٍ ﴾ (\*)(\*).

وقد تبع ابن هشام شيخه أبا حيان وقد بيّن سبب عدم رضاه قائلًا: إن القول بزيادة "ما" إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس، وإما أن يكونوا قد قالوه مستندين إلى السماع، فإن كانوا قد قالوه قياسًا فذلك القياس فاسد؛ لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعدهُ، وإن قالوه سماعًا فهو من الشذوذ بحيث لا يُقَاس عليه(^).

قال أبو حيان: "قال بعض أصحابنا: النصب هو الكثير الشائع، والجرمي يخفض، فإن كان ذلك منه قياسًا فهو فاسد؛ لأنه ليس من مواضع زيادتما، وإن كان حكى ذلك فهو شذوذ"، ثم قال: "والجرميّ حكاه عن العرب"<sup>(٩)</sup>.

وقد أشار عبد القادر البغدادي في (الخزانة) () إلى أن ما المصدريّة إن اتصلت بـ "خلا" فإن المختار النصب، والجرُّ قليل.

بعد عرض أقوال العلماء ومناقشتها تبيّن لدي أن ما حكاه الجَرْميّ عن العرب يُعدُّ سماعًا يُؤخذ به، وقد ذُكِرَ في أكثر من موضع أن الجَرْميّ حكى ذلك عن العرب<sup>(٢)</sup>، وقد وافقه الفارسيُّ، وكذا ابن جني، والربعيّ –كما أسلفت – .

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: خزانة الأدب(٣١٤/٣).

<sup>(</sup>٢) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٧/٨)، شرح ابن عقيل (٤٩٠/٢) والمساعد (٥٨٤/١).

المسألة الثامنة عشرة

[في الحال إذا قلت: "ادْخُلوا الأوّل فالأوّل"]

ذهب أبو عمر إلى أنك إذا قلت: "ادْخُلوا الأوّلُ فالأوّلُ" فإنه يجوز فيه الرفع على البدل(··.

قال أبو علي: إذا قلت: "(ادخلوا، فالوجه النصب، أراد: (منفردين) والرفع لا يجوز، قال: لأن الأمر لا يكون للمواجه وتذكره، محال أن تقول: (ادخل زيد) أو (ادخل الرجل) فلما كان هذا غير جائز لم يجز".

ثم قال: الوجه عند الجرمي أنه أراد: " (ليدخل الرجل) فجعل (ادخلوا) دلالة على (يدخل) واستعمله على المعنى "(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في إعراب "الأوّلِ" إذا قلت: "ادْخُلُوا الأوّل فالأوّل"، على مذهبين:

أحدهما: مذهب عيسى بن عمر، ومن وافقه

نقل سيبويه عن عيسى بن عمر أنه كان يقول: "ادْخلوا الأولُ فالأولُ"برفع "الأوّل" على البدل من الواو؛ لأن معناه ليَدخل، فحمله على المعنى<sup>(٣)</sup>، ووافقه الجرمي<sup>(٤)</sup>، وكذا المبرّد حيث

- (٢) ينظر السابق.
- (٣) ينظر: الكتاب (٣٩٨/١)، المقتضب (٢٧٢/٣)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٨٨/٢)، التعليقة على الكتاب
  - .(۲۱۳/۱)
  - (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص٣٨.

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٣٨.

قال: "ولا أَراه إِلَّا جائزًا على المعنى؛ لأَنَّ قولك: (ادخل) إِنَّمَا هو: (لِتَدْخُلْ) في المعنى"<sup>(١)</sup>. وأيضًا الرضي فقد أجاز في أحد قوليه إتباعه ما قبله على البدل<sup>(٢)</sup>.

موقف النحاة:

لم يرتض هذا المذهب أكثر النحاة كسيبويه الذي لم يُجِز في "الأوّل" غير النَّصبِ<sup>(\*)</sup>-وسيأتي بيان قوله في موضعه إن شاء الله تعالى – ، وعِلَّة ذلك أنَّ "لفظ الأمر للمواجه، لا يجوز أن يُعرَّى من ضمير، وإذا أُبدل الظاهر منه فكأنه لا ضمير فيه، ألا ترى أنه لا يجوز: ادخلا الزيدان، ولا ادخلوا غلمان زيد، فتبدل من ضمير الاثنين والجماعة المخاطبين لأنا لا نقول: ادخل غلمان زيد، فإذا أبدلنا فقد أبطلت الواو<sup>"(٤)</sup>.

وقال المبرِّد: "فلا سبيلَ عند أكثر النحويين إلى الرفع؛ لأنَّ البَدَلَ لا يكون من المخاطب؛ لأَنَّك لو قدَّرته بحذف الضمير لم يجز"<sup>(٥)</sup>.

وقال الفارسي: لم يَجُز كونه بدلًا ؛"لأن الأمر إذا كان للمخاطَب لم يجز أن يرتفع به الاسم الظاهر"<sup>(1)</sup>.

وخرّج أبو حيان الرفع بأنه ليس على كونه بدلًا، بل على إضمار فعل دلَّ عليه الأول والتقدير: ليدخل الأولُ فالأوَّلُ().

(١) ينظر: المقتضب (٢٧٢/٣)، وينظر أيضًا: التعليقة على الكتاب (٢١٣/١).

- (٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢١/٢).
  - (۳) ينظر: الكتاب (۳۹۸/۱).
- (٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٨٨/٢).
  - (٥) ينظر: المقتضب (٢٧٢/٣).
- (٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢١٣/١).
  - (۷) ينظر: ارتشاف الضرب (۳/١٥٦٥).

ثانيهما: مذهب سيبويه ومن وافقه

قال سيبويه في (باب ما يَنتصب فيه الصفةُ لأنّه حالٌ وقع فيه الألفُ واللامُ): "فإن قلتَ: ادْحُلوا، فأمرتَ فالنَّصبُ الوحهُ، ولا يكون بدلًا؛ لأنك لو قلت ادْحُل الأوّلُ فالأوّلُ أو رجلٌ رجلٌ، لم يجز، ولا يكون صفةً؛ لأنه ليس معنى الأوّلِ فالأوّلِ أنَّك تريد أن تعرِّفه بشيء تحلِّيه به"<sup>(1)</sup>.

قال أبو سعيد السيرافي في شرح هذا القول: "حق الصفة أن تكون تحلية في الموصوف في حال الإخبار عنه إذا كان معرفة كقولك: العاقل والأحمق، .... فإذا قيل: ليدخل العاقل، فالعاقل معروف في وقت الأمر، ولا يجوز أن تقول: ليدخل الأول إلا أن يكون اسمًا لواحد قد استحقه، هذا هو القياس.

وقد اتسعوا في مثل هذا فأمروا بالفعل الذي يستحق فاعله به صفة ما، وأوقعوا تلك الصفة عليه قبل وقوعه منه على معنى ما تكون فيه فيقولون: ليدخل الأول، ومعناه: ليدخل رجل من القوم إذا دخل صار الأول فهذا المفروض فيه، فسموه بالأول قبل استحقاقه على هذا المعنى، ومن أجل هذا المعنى جاز أن تجعل (الأول فالأول) حالًا، لأنه ليس بصفة مستقرة كالعامل<sup>(۲)</sup> وأنحا نصبت أولًا في ترتيب الفعل إذا سبق فيه فأشبه النكرات<sup>(۳)</sup>، وكذا قال

- (۱) ينظر: الكتاب (۳۹۸/۱).
  - (٢) الصواب "العاقل".
- (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٨٧/٢).
  - (٤) ينظر: النكت (٤١٧/١، ٤١٨ ).

منهجهم، ولا سبيلَ للرفع عند أكثرهم، كأبي علي الفارسي<sup>(١)</sup>، وابن مالك والتقدير عنده: ادخلوا مرتبين<sup>(٢)</sup>، وكذا ابن هشام<sup>(٣)</sup>.

والتقدير عند الشاطبي: "ادخلُوا مُرَتَّبِينَ واحدًا فواحدًا"<sup>(٤)</sup>، وكذا قال الأزهري<sup>(٥)</sup>، وغيرهم كثير.

وقد أشار محمد محي الدين عبد الحميد إلى أن النحاة في تأويلهم لقولهم: "ادخلُوا الأوَّلَ فالأولَ" مختلفون، ولا شك أن تأويل من قال بأنه مؤول بالنكرة أي ادخلوا مُرَتَّبِينَ أقرب مسلكًا للدلالة على المعنى الذي يريده المتكلم بمذا الكلام<sup>(٢)</sup> .

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان معارضًا لما ذهب إليه الجرمي من أن "الأوّل" في قولهم: "ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ" يجوز رفعه على البدل، وخرّج قوله بالحمل على المعنى. والأحسن الأخذ برأي سيبويه، والفارسي، ومن وافقهما من أن "الأوّلُ" وصف مُعرّف بالألف واللام وقع حالًا ولا يكون بدلًا، والألف واللام هاهنا زائدة.

هذا والله تعالى أعلم.

(۱) ينظر: المسائل المنثورة، ص۳۸ .
 (۲) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (۲/۲۱۲).
 (۳) ينظر: أوضح المسالك (۲/۳۰۳).
 (٤) ينظر: المقاصد الشافية (۳/٤٣٤).
 (٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (١/٥٧٩).
 هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر، الأزهري

هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر، الأزهري، المصري، الشافعي. له من التصانيف : "المقدمة الأزهرية في علم العربية"، و"الألغاز النحوية"، و"التوضيح وهو شرح لأوضح المسائل إلى ألفية ابن مالك"، وغيرها. توفي سنة خمس وتسعمائة. ينظر: معجم المؤلفين (٦٦٨/١).

(٦) ينظر: عُدَّةُ السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٠٣/٢).

المسألة التاسعة عشرة

[في وَحْده]

قال أبو عمر: "وَ (وَحْدَه) منصوب إلا في ثلاثة مواضع: نَسِيجُ وَحْدِه<sup>(،)</sup>، وجُحَيْش وَحْدِه<sup>(،)</sup>، و عُيَيْرُ وَحْدِه<sup>(،)</sup>، وحكى أن بعضهم يقول: جُحَيْشُ وَحْدِهِمْ.

وفُسِّر (جُحَيْشُ) و (عُيَيْرُ) بأنهما اللذان يَسْتَبدّان بالأمر، ولا يكون عندهما غَنَاءُ"(.

قال أبو علي: "إنما نصبوا (وحده) في كل وجه لأنه جعل في موضع المصدر، كأنه أراد: أفردته إفرادًا ولم يقصد إلى الإِفراد فلذلك نصب، إذ لم يستعمل إلا كذلك وقصدت به إليه.

فإذا أضفته وقلت: نسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده جررت؛ لأن هذا ليس بموضع المصدر، وإنما أردت: عيير نفسه وجحيش نفسه ولم ترد به جحيش وعيير؛ فلذلك أضفته.

ولم يثن ويجمع؛ لأنه في موضع المصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع؛ فلذلك لم يثن ولم يجمع، وإنما لم يثن المصدر ولم يجمع لأنه اسم يؤدي غرضا من الجنس، فإذا كان عبارة عن

(١) هذا القول من أمثال العرب، يقال في مدح الرجل، وأَصلُه أَنَّ الثوبَ إذا كان رفيعًا فلا ينسج على مِنْوَالِه معه غيره، فكأنه قال: نسيج إفراده. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٥/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٩/٢)، اللسان (٢٤٢/١٤) مادة "نسج".

(٣) هذا القول من أمثال العرب، ف "عُيَيْر" تصغير "عَيْر" وهو الحِمَارُ وهذا يقال في ذم الرّجل الذي لا يُخالط أحدًا في رأي. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٥/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٩/٢)، مجمع الأمثال للميداني (١٣/٢). (٤) ينظر: المسائل البصريات (٤/٩/١).

<sup>(</sup>٢) هذا القول من أمثال العرب، ف"جُحَيْش" تصغير جحش وهو: ولد الحِمار وهذا يقال في ذم الرجل، "وهو الذي ينفرد فيما يخُصُّهُ بفعلِه ولا يُخَالط أحدًا في رأيٍ ولا معونَةٍ ...." ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٥/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٩/٢).

الجنس لم يجز أن تثنيه أو تجمعه؛ لأنه يستغرق به جميع ما تريد أن تذكره، فاستغنيت عن ذلك"<sup>(1)</sup>.

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أن (وَحْدَهُ) منصوب أبدًا إلّا في مواضع متعددة – سيأتي بيانحا في موضعها إن شاء الله تعالى – ، لكنهم اختلفوا فيه أهو منتصب على الحال، أم على الظرف، أم بمضمر، أم لا فعل له؟ على مذاهب:

أولها: مذهب الخليل وسيبويه

الوعاة (١٧٦/٢، ١٧٧).

ذهب الخليل "إلى أَنَّهُ اسْمٌ موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال"<sup>(\*)</sup>، وكذا سيبويه<sup>(\*)</sup>، حيث قال في (باب ما جُعل من الأسماء مصدرًا كالمضاف في الباب الذي يليه):"وذلك قولك: مررتُ به وَحْدَه، ومررتُ بَحم وَحْدَهم، ومررتُ برجل وَحْدَه"<sup>(٤)</sup>.

ثم قال: "وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثّلَ نَصْبَ وحدَه وخمستَهم، أنّه كقولك: أفردتمم إفرادًا، فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام"<sup>(٠)</sup>.

وقد أشار تقيّ الدين السبكي<sup>(٢)</sup> في رسالة اسماها [الرِّفْدة في معنى وحده] إلى أن وحده" منصوب على الحال عند جمهور النحويين، لكن اختلف هؤلاء إذا قلت: "رأيت زيدًا

وحده، فالأكثرون يقدّرون في حال إيحادي له بالرُّؤية، ويعبّرون عن هذا بأنه حالٌ من الفاعل"(')، ومنهم الخليل(')، وسيبويه(').

ثم قال تقيّ الدين: "والمبرّد يقدّره في حال أَنه مُفْرَدٌ بالرّؤية، ويعبّر عن هذا بأنه حال من المفعول"(<sup>،</sup>).

"ومنع أبو بكر بن طلحة (°) من كونه حالًا من الفاعل (<sup>۲)</sup>، وقال: إنه حال من المفعول ليس إلّا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وحدي "<sup>(۷)</sup>.

ورجّح ابن عصفور مذهب سيبويه وذلك ؛ "لأنَّ وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول"(^).

ثانيها: مذهب يونس وهشام

ذهب يونس في أحد قوليه إلى أن "(مررتُ به وَحْدَهُ)، معناه على حِيَالِهِ في موضع الظَّرْف، وإذاكان الظرفُ صفة أو حالًا قُدِّر فيه (مُستَقِرٌ) ناصِبٌ للظرف، ومستقرٌ هو

الأول"(^)، فهو بمنزلة عنده(^)، وذهب إلى هذا هشام بن معاوية في أحد قوليه").

وحُكِي من كلام العرب: "جلسنا على وَحْدَتِنا"(،).

وأجاز يونس قولًا آخر وهو أن "وَحْدَه" إذا قلت: "مررتُ به وَحْدَه" فهو عنده بمنزلة متوحَّدًا ومنفردًا ويجعل المرورَ به<sup>(°)</sup>.

ولهشام بن معاوية قولٌ آخر وهو: أن يكون وحده منصوبًا بفعل مضمر وذلك في نحو "زَيْد وحده"<sup>(٢)</sup>.

وأمَّا قول يونس في أن "وَحْدَه" منتصب انتصاب الظروف، فهو بمنزلة "عنده" لم يرتضه النحاة، ونذكر منهم ابن عصفور الذي بيّن فساد ما ذهب إليه ، موضحًا علَّة ذلك بـ"أنَّ ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يجعل ظرفًا بقياس"(").

وكذا أبو عبد الله الفخّار (^) الذي بيّن ضعف ما ذهب إليه يونس؛ لبعد معنى الظرفية فيه (°)، وغيرهما.

ثالثها: مذهب الزجاجي والفارسي

ذهب الزجاجي إلى أن "وحده" "منصوبٌ أبدًا على المصدرِ، ولا يُثَنَّى ولا يُجمعُ ولا يُؤَنَّتُ، ولكنْ يُثَنَّى المضْمَرُ المتصلُ به ويُجْمَع ويُؤنث ويُذَكَّر"<sup>(1)</sup>.

وكذا الفارسي حيث قال: "إنما نصبوا (وحده) في كل وجه لأنه جعل في موضع المصدر، كأنه أراد: أفردته إفرادًا ولم يقصد إلى الإِفراد فلذلك نصب...."، وإنما أراد "أن يجعل المرور خالصا له فيكون في تقدير المصدر "‹›.

وذهب أبو الفتح<sup>(\*\*)</sup>، وابن يعيش<sup>(\*)</sup> إلى أنه مصدر أوحدته، جاء على حذف الزوائد، فهو على هذا القول مصدر في موضع الحال.

وردَّ ابن عصفور هذا المذهب موضحًا فساده، مبينًا عِلَّة عدم اعتبار "وَحْدَهُ" مصدر، ولا بكونه على حذف حروف الزيادة ؛ لأنه لو كان مصدرًا لتصرف فكان يكون فاعلًا ومفعولًا وهو لا يتصرف<sup>(ه)</sup>.

رابعها: مذهب الكوفيين

ذهبوا إلى "أن انتصاب (وحده) على الظرفية، أي: لا مع غيره، فهو ، في المعنى، ضدّ (معًا) في قولك: جاءوا معًا"<sup>(1)</sup>.

فعلى هذا فإن "وحده" منصوب أبدًا إلَّا في مواضع معينة، فإنه يضاف إليه فَيُخْفَضُ.

- (١) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص١٨٩.
- (٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢ مع هامش رقم (٧).
  - (٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢٩٦/٢).
    - (٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٨/٢).
    - (٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٦٠/٢).
      - (٦) ينظر: شرح الكافية للرضى (٢٠/٢).

وقد ذكر الخليل أن نصب "وَحْدَه" أَوْلى في مواضعَ أربعة، "إلَّا أَنَّ العرب قد أضافتْ إليه، فقالت: هو نسِيجُ وَحدِه، وهما نسيجا وحْدِهما، وهي نسيجةُ وحْدِها، وهنّ نَسائجُ وحْدِهِنَّ: وهو الرّجل المصيب الرأي. وكذلك قريعُ وَحْدِهِ...، وهو الذي لا يقارعه في الفضل أحد"<sup>(1)</sup>.

وحكى في موضع آخر: "يَخفِضونَه أيضًا في قولِم: جُحَيْشُ وَحْدِهِ، وعُيَيْرُ وَحْدِهِ، بالكسر"<sup>(1)</sup>.

وذكر الجرمي(")، وكذا المبرد(؛)، والزجاجي()، والسيرافي()، والفارسي()، وابن

يعيش<sup>(^)</sup>، وأبو عبد الله الفخار<sup>(٥)</sup>، وغيرهم ثلاثة مواضع يخفضون فيها "وحده" وهي قولهم: "نَسِيجُ وَحْدِهِ" و "جُحَيْشُ وَحْدِهِ" و "عُيَيْرُ وَحْدِهِ".

وحكى الجرمي أيضًا أن بعضهم يقول: "جُحَيْشُ وَحْدِهِمْ"<sup>(...)</sup>، بينما الرضي ذكر ستة مواضعَ جاء فيها "وَحْدَه" مجرورًا وهي: "قريع وحدِه"، و "نسيج وحدِه"، و يقال: "فلان جُحيش وحدِه، وعُيير وحدِه، و رُجيل وحدِه"، وقيل: "جاءَ على وحدِه"<sup>(...)</sup>.

دكتوراه].

بعد مناقشة المسألة، وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن "وَحْدَه" منصوبٌ إلَّا في ثلاثة مواضعَ وهي "نَسِيجُ وَحْدِهِ"، و"عُيَيْرُ وَحْدِهِ"، و"جُحَيْشُ وَحْدِهِ" فإنه يضاف إليه فيخفض. والأحسن الأخذ بمذا الرأي ولم يتضح لي وجه إعراب (وحده) إذا كان منصوبًا عند الجرميّ.

هذا والله تعالى أعلم.

# المسألة العشرون

[في توجيه إعراب كلمة (قَضَّهُمْ) في قولهم: "قَضَّهُمْ بِقَضِيَضِهم''']

قال أبو عمر في (الفرخ): " قَوْلُهُ (قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهم) يرفع وينصب مثل خَمْسَتِهِمْ وثَلَاثَتِهِمْ، قال: وكِلَاهُماَ جَيِّدَانِ كَثِيرَانِ"<sup>(٢)</sup>.

قال الفارسي: "وأما أتوا خمستهم ومررت بحم ستتهم إلى العشرة، فمن نصب قصد إلى أنهم أتوا هم لا غير، فوجهه إلى وجه من التخصيص. أي: مررت بحم لا بغيرهم،.... ومن جره جعله بمنزلة كلهم ولا يكون فيه تخصيص لهم من غيرهم.

وكذلك مررت بحم قضَّهم بقضيضهم تريد: بعضا على بعض وإذا نصبته خصصته كتخصيص الأول"(").

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في إعراب كلمة (قَضَّهُمْ) في قولهم: "قَضَّهُمْ بقَضِيضِهم" على مذاهب: أولها: مذهب يونس

زعم يونس أن (قَضَّهُمْ) و(خَمْسَتَهُمْ) صفات في الأصل(،)، كقولك: جميعًا

(١) ورد هذا القول في أمثال العرب "جاءَ القَوْمُ قَضُّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ" أي: كلهم. ينظر: مجمع الأمثال للميداني (١٦١/١). القضُّ: الحصى الكبار، والقضيض: الحصى الصِّغار. وقولهم: "جاءوا قَضَّهُم بقضيضهم" أي يجمعهم الكبير والصغير. ينظر: اللسان (١٢٩/١٢) مادة "قضض".

- (٢) ينظر: المسائل البصريات (٢/٤٢٨، ٤٢٧).
  - (٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص٣، ٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٣٩، ٤٣)، ارتشاف الضرب (١٥٦٩/٣)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٢٢٦٣/٥). وعامة(''، فتكون حالًا بنفسها والإضافة غير محضة(''.

قال أبو حيان: "و رُدَّ بأنه لا يكون صفة إلا نكرة"".

ثم قال في بيت الشماخ() [من الطويل]:

أَتَنْنِي تَمَيمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تُمُسِّحُ حَولِي بالبِقاع سِبالهَا

"فهو من الانْقِضاض، أي: أتَوني انقضاضَهم، أي: مُنْقَضِّين، وهو كالجَمَّاء في أنه مأخوذ من الانْقِضاض لا مشتقّ للصفة، وهو بمنْزله جُهدي في أنه للفاعل"<sup>(٠)</sup>.

ثانيها: حكى سيبويه<sup>(٢)</sup> والسيرافي<sup>(٧)</sup> وابن يعيش<sup>(٨)</sup> عن العرب أنها تستعمل (قَضَّهُمْ) على وجهين:

أحدهما: منهم من ينصبه على الحال، على أنَّه اسم واقع موقع المصدر، وهذا المصدر واقع موقع الحال: أي "مررتُ بمم انقضاضًا"، كقولك: "مررت به وَحْدَهُ".

ثانيهما: ومنهم من يجعله بمنزلة كلهم، فيجريه على وجوه الإتباع لما قبله، من الرفع والنصب والجر.

> ثم قال سيبويه بعد إنشاد بيت الشماخ<sup>(</sup>[من الطويل]: أَتُنْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضيضِهَا

"كأنه قال: انقضاضَهم، أي انقضاضًا، ومررتُ بهم قَضَّهم بقضيضهم، كأنّه يقول: مررتُ بهم انقضاضًا، فهذا تمثيل وإن لم يُتكلَّم به كما كان إفرادًا تمثيلًا .... لأنَّه إذا قال: قَضّهم فهو مشتقٌ من معنى الانقضاض؛ لأنّه كأنه يقول: انقَضَّ آخرهم على أوّلهم"<sup>(٠)</sup>.

ومثله ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة فالحجازيون ينصبونه على الحال، "وأمَّا بنو تميم فيُجْرونه على الاسم الأوّل: إنْ كان جرَّا فجرَّا، وإن كان نصبًا فنصبًا، وإن كان رفعًا فرفعًا"<sup>(٣)</sup>.

ونقل الفارسي عن الجرمي بأنه يرفع وينصب "قَضَّهم" مثل ثلاثتهم وخمستهم<sup>(٤)</sup>، "يعني على أنه بدل من المرفوع قبله إن كان رفعًا وفي حالة النصب يكون من المصادر الموضوعة موضع الأحوال"<sup>(٠)</sup>.

وقد اقتفى ابن عقيل هَدْي سيبويه فيما نقله عن العرب من إعرابحم قَضُّهم بالرفع والنصب: الرفع على التوكيد، والنصب على الحال<sup>(٢)</sup>.

- (۱) سبق تخريجه.
- (٢) ينظر: الكتاب (٣٧٤/١، ٣٧٥)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لناظر الجيش (٥/٢٢٦).
  - (٣) ينظر: الكتاب (٣٧٣/١، ٣٧٤).
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٢٧، ٤٢٨).
  - (٥) ينظر: هامش المسائل البصريات (٤٢٨/١).
    - (٦) ينظر: المساعد (١٣/٢).

ثالثها: مذهب سيبويه والمبرد

نقل الميداني() عن سيبويه أنه قال: "ويجوز قَضَّهُمْ بالنصب على المصدر"().

وذهب المبرِّد أيضًا إلى النصب على المصدرية بتقدير فعل من لفظ قَضَّهُمْ وخَمْستهُمْ".

قال أبو حيان في (قَضَّهُم): "وَحُكِيَ لَهُ فِعْلٌ قالوا: قَضَضْتُ عَلَيْهم الخيلَ إذا جَمَعْتَهَا عَلَيْهم"<sup>(٤)</sup>.

وقد عقب أبو حيان على ما قاله المبرِّد من تقدير فعل من لفظ خَمْسَتَهُمْ، فتقول: "مررتُ بالقوم فحَمَسْتُهم" فقال: "وهذا تكلُّف لم يُنطَق به"<sup>(.)</sup>.

**رابعها**: في "خمستهم" مذهب آخر، فقد ذهب جماعة إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف، كما قال يونس –كما أسلفت – في "مررت بزيد وحده"<sup>(1)</sup>.

وقال أبو حيان: "والدليل على صحة هذا المذهب ما روى الكسائي أنَّ العرب تقول: القومُ خَمْسَتُهم وخَمْسَتَهم، وكذلك عَشرتُهم وعَشرتَهم، فمن رفع الخمسة رفعها بالقوم، ومن نصبَ نصب على الظرف، فكونهم جعلوه في موضع الخبر دليل على أنه ليس بحال؛ لأنَّ قولك زيدً جالسًا لا يجوز"<sup>(1)</sup>.

(١) هو أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، المعروف بالميداني. قرأ على أبي الحسن الواحدي. له من التصانيف: "الأمثال"، و "الهادي"، وغير ذلك. توفي سنة ثمان عشرة وخمسمائة. ينظر: البلغة، ص٨٢.
(٢) ينظر: مجمع الأمثال للميداني (١/١٦١).
(٣) ينظر: المقتضب (٣/٣٩، ٢٤٠)، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (٣/٣٥، ٢٥١٨)، التذييل والتكميل (٣) ينظر: المقتضب (٣/٣٠، ٢٤٠)، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (٣/٣٠، ٢٥٩)، التذييل والتكميل (٣) ينظر: المقتضب (٣) ينظر: (٢٠) ينظر: المقتضب (٣٠)، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (٣/٣٩٠، ٢٥٩)، التذييل والتكميل (٣) ينظر: المقتضب (٣٠٩٣)، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (٣/٣٩٠)، التذييل والتكميل (٣٠).
(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٣٩/٣)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لناظر الجيش (٥/٣٦٢).
(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٣٩/٣)، ارتشاف الضرب (٣/٣٥٩)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٥/٣٢٦٢).
(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٣٩/٣)، ارتشاف الضرب (٣/٣٥٩٠)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٥/٢٦٢٢).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمِي فيما نقله عنه من رفع ونصب "قَضَّهم" فهو مثل: "خَمْسَتِهِمْ وثَلَاثَتِهِمْ" ولعل الأخذ بمذا الرأي أوْلَى. هذا والله تعالى أعلم. المسألة الحادية والعشرون

[في الفصل بين أفعل التفضيل و (مِنْ)]

أنشد أبوزيد ('):

فَحَيْرٌ نَحْن عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المُتَوِّبُ قَالَ: يَالَا

قال أبو عمر: كان أبو الحسن يزعم أنَّ قوله: "فَحَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ" لا يجوز في الكلام؛ لأنّ "مِنْكُمْ" من صلة "حَيْر"<sup>(٢)</sup>.

قال الفارسي: "والقول في ذلك: أَنَّك إذا قدَّرت (نحنُ) ابتداء و (خيرٌ) خبره لم يجز في الكلام ذلك؛ لأنك تفصِلُ بين الصلة والموصول بالأحنبيّ منهما، وإنْ قدَّرْتَ ارتفاع (خير) بالابتداء، وجعلتَ (نحنُ) مرتفعًا به، وإن لم يعتمد على شيء، فإنه لا يقبح الفصل، ولم يكن الفاعلُ في هذا كالابتداء، لأنّ الفاعل بمنزلة جُزْء من الفعل؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز (ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينهِ الكُحْلُ منه في عينِ زيدٍ) إذا رفع (الكحل) بـ (أحسن) ولو رَفع فقال (ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينهِ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ) إذا رفع (الكحل) بـ (أحسن) ولو رَفع فقال (ما

وقد يمكن أن تكون (نحنُ) التي بعد (خير) تأكيدًا للضمير الذي في (خير)، وأن يكون

(١) البيت لزهير بن مسعود الضبيِّ كما في النوادر، ص١٨٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٩٥٥)، وخزانة الأدب (٦/٢، ١٣). ونسبه أبو بكر بن الأنباري في الزاهر (١/٣٦٦)، والشاطبي في المقاصد الشافية (١/٩٠٥) إلى الفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه المطبوع، وكذا في اللسان (٢٥/١٣) مادة "لوم". وبلا نسبة في إيضاح الشعر، ص٣٠٢، ٣١٩، المسائل البغداديات، ص٥١٥، والخصائص (١/٢٧٢)، (٢/٤٥٥)، (٣/٧٧/٣)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٦٤) المسائل البغداديات، ص٥١٥، والخصائص (١/٢٢٧)، (٢/٤٥٥)، (٣٨٧/٣)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٦٤) عتيل (١/٢٩٢)، شرح الكافية للرضي (١/٣١٠)، التذييل والتكميل (٣/٤٢٢)، المساعد (١/٢٠٧)، شرح ابن عقيل (١/٤٥١)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٦/٤٦٩)، الهمع (٣٤٢٢). وقال أبو زيد في (النوادر)، ص١٨٥ البيت م

(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص٣٠٢.

(حير) حبرًا لمبتدأ محذوفٍ هو (نحن)، فلا يكون حينئذ أيضًا فصلًا بأجنبي"".

دراسة المسألة:

يرفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر قياسًا بشروط وضعها النحاة: ١ - أن يكون الظاهر مفضّلًا على نفسه باعتبار كَوْنِهِ في محلين مختلفين.
٢ - أن يكون قبل الظاهر ضمير يعودُ على موصوف بأَفْعَلَ، وبعده ضمير المرفوع.
٣ - أن يتقدَّم الجملة نفي<sup>(1)</sup>.

نحو :"ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين يزيد" ففي هذا المثال، وأشباهه يرفع الظاهر عند جميع العرب<sup>(٤)</sup>، "وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: مررت برجل أفضلَ منه أبوه، وبرجل خيرٍ منه عملُه"<sup>(٥)</sup> ثم قال الرضي: "وليس ذلك بمشهور"<sup>(٦)</sup>.

وقد ورد رفع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل، ومما ورد منه قَوْل الشّاعِر<sup>(\*)</sup> [من الوافر]:

ينظر: إيضاح الشعر، ص٣٠٢، ٣٠٣، المسائل البغداديات، ص٥١٥، ٤١٦.
 ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٣٣٥)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٩٣، ٣٩٤)، أوضح المسالك (٢٩٧/٣)،
 ٢٩٨).، شرح التصريح على التوضيح (٢/٤٠١)، شرح الأشموني على الألفية (٢/٣١١).
 ينظر: أوضح المسالك (٣٩٨/٣)، شرح التصريح على التوضيح (٢/٤٠١)، شرح الأشموني على الألفية (٢٠١٢).
 ينظر: أوضح المسالك (٣٩٨٣)، شرح التصريح على التوضيح (٢/٤٠٠)، شرح الأشموني على الألفية (٢٠١٢).
 ينظر: أوضح المسالك (٣٩٨٣)، شرح التصريح على التوضيح (٢/٤٠١)، شرح الأشموني على الألفية (٢٩١٨).
 ينظر: أوضح المسالك (٣٩٨٣)، شرح التصريح على التوضيح (٢٠٤٠)، شرح الأشموني على الألفية (٢٠١١٢).
 ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣٩٣٣)، ارتشاف الضرب (٥/٣٥٣، ٢٣٣٦).
 ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٤/٣٤).
 ينظر السابق.
 ينظر السابق.

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثَوِّبُ قَالَ: يَالَا فهذا البيت فيه إشكال:

نقل أبو عمر عن أبي الحسن عدم إجازة الرفع في (خَيْر)؛ لأنه اسم تفضيل و (مِنْكُمْ) متمّمٌ لمعنى اسم التفضيل فهما ككلمة واحدة، حيث قال: كان أبو الحسن، يزعم أن قوله "فَخَيْرُ نَحْنُ عِنْدَ النّاسِ مِنْكُمْ" لا يجوز في الكلام؛ لأن (مِنْكُمْ) من صلة (خَيْر)<sup>(1)</sup>.

قال الفارسي: "والقول في ذلك: إنك إذا قدَّرت (نحنُ) ابتداء و (خيرٌ) خبره لم يجز في الكلام ذلك؛ لأنك تفصِلُ بين الصلة والموصول بالأجنبيّ منهما. وإنْ قدَّرْتَ ارتفاع (خير) بالابتداء، وجعلتَ (نحنُ) مرتفعًا به، وإن لم يعتمد على شيء، فإنه لا يقبح الفصل، ولم يكن الفاعلُ في هذا كالابتداء؛ لأنّ الفاعل بمنزلة جُزْء من الفعل ...."<sup>(1)</sup>.

ثم قال: "وقد يمكن أن تكون (نحنُ) التي بعد (خير) تأكيدًا للضمير الذي في (خير)، وأن يكون (خير) خبرًا لمبتدأ محذوفٍ هو (نحن)، فلا يكون حينئذ أيضًا فصلًا بأجنبي"<sup>(٣)</sup>، وتبعه في هذا القول ابن خروف<sup>(٢)</sup>، وأوّله السيوطي أيضًا هذا التأويل<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن مالك: "فخيرٌ مبتدأ، ونحن فاعل، ولا يكون (خير) خبرًا مقدمًا، ونحن مبتدأ؛ لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومِنْ، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل (نحن) مرتفعا بخير على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه"<sup>(1)</sup>.

- (١) ينظر: إيضاح الشعر، ص٣٠٢.
- (٢) ينظر السابق، ص٣٠٢، ٣٠٣.
- (٣) ينظر السابق، ص٣٠٣، وينظر أيضًا: مغنى اللبيب، ص٤٤٥، خزانة الأدب (٩/٢).
- (٤) ينظر: مغنى اللبيب، ص٤٤٥، التذييل والتكميل (٢٧٥/٣)، المقاصد الشافية (٦٠٣/١).
  - (٥) ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٢٥٥).
    - (٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٥/١).

وقال ابن هشام: هذا البيت مشكل؛ "لأن قوله (نحن) إن قدر فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي بين أفعل ومِنْ"<sup>(١)</sup>.

بعد عرض المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي موافقٌ للجرمي فيما نقله عن أبي الحسن في توجيه عدم إجازة الرفع في (حَيْرٍ) ؛ لأنَّ (مِنْكُمْ) متمّمٌ لمعنى اسم التفضيل فهما ككلمة واحدة.

حيث فسّر أبو علي عدم إجازة ذلك فذكر أنه لا يجوز جعل (حَيْر) خبرًا مقدمًا، و (نَحْنُ) مبتدأ؛ لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله وهو (عِنْدَ النّاسِ مِنْكُمْ) بفاصل.

ثم ذكر أنه يؤول إما على أن يكون (خَيْرٌ) مبتدأ، و (نَحْنُ) فاعل سد مسد الخبر، وإما أن يكون (خَيْرٌ) خبرًا لمبتدأ محذوف و هو (نَحْنُ)، و (نَحْنُ) المذكورة تأكيد للضمير الذي في (خَيْر)، والأحذ بمذا التأويل هو الأنسب.

فهذا البيت تخريجه مشكل؛ لأن النحاة وضعوا ضوابط يرفع فيها أفعل التفضيل الظاهر وهو ما يسمى بمسألة (الكحل)، وهنا رفع الظاهر في غير هذه المسألة، فأرى أنه ضرورة فلا يقاس عليه، فجمهور النحاة لو لم يرفعوه بالظاهر، ورفع على أن أفعل التفضيل مبتدأ خبره (نَحْنُ) أو العكس لأدى ذلك إلى الفصل بينهما بأجنبي وهذا لا يجوز؛ لأنحما ككلمة واحدة.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: مغني اللبيب، ص٤٤٥.

# المسألة الثانية والعشرون

[في حكم اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي]

قال الجرمي في: " (هَذَا مُعْطِي زِيدٍ دِرْهُمًا أَمْسِ) تحمله على المعنى"<sup>(١)</sup>، أي: نصب "دِرْهُمًا" بالحملِ على المعنى.

وكذا الفارسي قال: وعندي أن الدرهَمَ في قولهم: "هَذَا مُعْطِي زِيدٍ دِرْهُمًا أَمْسِ" محمولٌ على أعطى؛ "لأن اسم الفاعل، إذا كان لما مضى، لم يعمل عمل الفعلِ؛ فإنما جُعِلَ معطٍ بمنزِلةِ أعطى"".

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في نصب "دِرْهُمًا" في قولهم: "هَذَا مُعْطِي زيدٍ دِرْهُمًا" على مذهبين:

#### أحدهما: مذهب الجمهور

ذهب الجمهور إلى أنَّ "دِرْهَمًا" منصوبٌ بفعل مضمر يُفسِّرُه اسْمُ الفاعل "مُعْطِي" والتقدير: "هذا مُعْطِي زيدٍ أَعْطَاهُ دِرْهَمًا أَمْسِ<sup>"(٣)</sup>. وهذا رأي أكثر النحاة كالجرمي<sup>(٤)</sup>، وابن السراج<sup>(°)</sup>، والفارسي<sup>(٢)</sup>، وابن مالك<sup>(٧)</sup>، وابن الناظم<sup>(٨)</sup>، وغيرهم كثير.

- (١) ينظر: المسائل البصريات (٨٧٤/٢).
- (٢) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣٦٣/٣).
- (٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٤/٢)، ارتشاف الضرب (٢٢٧٢/٥)، المساعد (١٩٨/٢)، شفاء العليل
   (٣) ينظر: مؤدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣١/٣).
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (٨٧٤/٢)، ارتشاف الضرب (٢٢٧٢/٥)، المساعد (١٩٨/٢).
    - (٥) ينظر: الأصول في النحو (١٢٥/١)، وينظر أيضًا: المسائل البصريات (١/١٤٥).
  - (٦) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣٦٣/٣)، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (٢٢٧٢/٥)، المساعد (١٩٨/٢).
    - (٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٥٠٥)، وينظر أيضًا: المساعد (١٩٨/٢).
      - (٨) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص٣٠٧.

ثانيهما: مذهب السيرافي ومن وافقه

وذهب السيرافي إلى خلاف ذلك، فقد حوّز نصب "دِرْهَمًا" باسم الفاعل نفسه وإن كان في معنى الفعل الماضي<sup>(۱)</sup>، مُعلِّلًا حواز ذلك بأنه "اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام؛ ولأن ارتباطه بما يقتضيه لا بد منه، – والارتباط إما بالإضافة وإما بنصبه إياه، – امتنعت الإضافة لأن شيئًا واحدًا لا يضاف إلى شيئين فيتعين الارتباط بنصبه إياه"<sup>(۱)</sup>.

وكذا الأعلم<sup>(٣)</sup>، وابن أبي العافية<sup>(٤)</sup>، وأبو جعفر بن مضاء<sup>(٥)</sup>، وابن يعيش<sup>(٢)</sup>، وأبو علي الشلوبين<sup>(٧)</sup>، وقد اختار هذا المذهب أيضًا ابن عصفور مبينًا أنه هو الصحيح<sup>(٨)</sup>، وغيرهم كثير.

واحتجّوا على صحة ما ذهبوا إليه بقولهم: "هذا ظانُّ زيدٍ منطلقًا أَمْسِ" ألا ترى أنه لو "كان الثاني ينتصب بإضمار فعل؛ لكنت في الأوّل مقتصِرًا على مفعول واحد، وهو ما

- (١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/٣٠)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٥٠٤)، شرح ابن الناظم على الألفية، ص٣٠٧، ارتشاف الضرب (٥/٢٢٢)، وعُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٣١).
  (٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٠٢)، وعُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٣١).
  (٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٢).
  (٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٢)، والمساعد (٢/١٩٨).
  (٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٢)، والمساعد (٢/١٩٨).
  (٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٢)، والمساعد (٢٩٨٩).
  (٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٢).
  (٩) ينظر: ارتشاف الغربية واللغة، ذاكرًا لها...". توفي سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة أديبًا بارع الأدب، عارفًا بالعربية واللغة، ذاكرًا لها...". توفي سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة (١٩٥/٢٢٥).
  (١٠٥٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٢٢).
  (٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٢٦).
  (٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٢٦).
  (٢) ينظر: التراف الضرب (٥/٢٢٢٦).
  - والمساعد (۱۹۸/۲).
  - (٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٥٢).

أضيف إليه اسمُ الفاعل، وذلك لا يجوز"(')، لامتناع الاقتصار على أحد المفعولين في باب ظننت(').

وقد رُدَّ ما ذهبوا إليه، حيث قال ابن مالك مُعقبًا على ما ذهب إليه السيرافي من أن اسم الفاعل اكتسب بالإضافة إلى الأوّلِ شبهًا بمصحوب الألف واللام، بأن ما قاله ضعيف، وعلَّلَ ذلك بأن "عمل ذي الألف واللام إنما يصح لوقوعه صلة، ووجوب تأوله لذلك بفعل، والمضاف بضد ذلك، وأما الارتباط بزائد على المضاف إليه فيكفي فيه شعور الذهن به"<sup>(٣)</sup>.

أما قولهم: "هذا ظانُّ زيدٍ منطلقًا أَمْسِ" فقد قال فيه ابن مالك: "فليس إلا حذف أول مفعولي ظن المدلول عليه بظان، وذلك شبيه بحذف ثاني مفعولي ظن المحذوف في: أزيدًا ظننته فاضلًا، وأما (ظان) فليست إضافته على نية العمل، فيطلب مفعولًا ثانيًا، ولكن إضافته كإضافة اسم جامد، وكاستعماله غير مضاف نحو: (هذا ظان أمس زيدًا فاضلاً)، على نصب زيد وفاضل بظن مدلولا عليه باسم الفاعل، فهذا وأمثاله لا خلاف في جوازه....."<sup>(4)</sup>

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيَّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الفعل الماضي في نحو قولهم: "هَذَا مُعْطِي زيدٍ دِرْهُمَا أَمْسِ"، واقتضى بعد الإضافة مفعولًا؛ فإنه ينتصب بإضمار فعل دلَّ عليه اسم الفاعل المذكور، وهو مذهب الجمهور، وهو المذهب الصحيح في نظري؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الفعل الماضي لا يعمل عمل الفعل.

هذا والله تعالى أعلم.

- (١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠١/٤)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٥٠٤).
  - (٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٥/٢).
    - (۳) ينظر السابق.
    - (٤) ينظر السابق.

المسألة الثالثة والعشرون

# [في لات]

إذا قلت: "لات حين مناص"<sup>(۱)</sup>.

وقَوَلُ الشَّاعِرِ (\*):

طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاتَ أوانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حينَ بَقَاءٍ

قال أبو عُمَر الجرميّ: "لات: جعلت حرف جر"".

قال أبو علي: "وفي هذا إشكال، وهو أن حرف الجر لا يتعلق بشيء في هذا البيت، وحروف الجر لا بد لها من أن تتعلق بشيء"<sup>(٤)</sup>.

دراسة المسألة:

يمكنني دراسة هذه المسألة من ثلاثة جوانب:

أولًا: اختلاف النحاة في عمل (لات) في قوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ ﴾ [ص/٣]، ففيه أربعة مذاهب وهي على النحو الآتي:

(١) ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾. [سورة ص: الآية ٣] قرأ الجمهور بفتح التاء ونصب النون في (ولاتَ حينَ). وقرأ أبو السمال (ولاتُ حينُ) بخسر التاء وجر النون خبر بعد (لات). ينظر: البحر المحيط (٧/٣٣).
 (٢) البيت منسوب لأبي زُبَيْدٍ الطائي في ديوانه، ص.٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/٣٢٠)، إعراب القرآن للنحاس (٢/٣٥٤)، المسائل الفرآن وإغرابه للزجاج (٤/٣٢٠)، إعراب القرآن للنحاس (٣/٣٥٤)، الكشاف (٥/٢٤٦)، الإنصاف (١/٩٠٩)، تذكرة النحاة، ص.٤٣٧، والمقاصد النحوية للعيني (١) البيت منسوب لأبي زُبَيْدٍ الطائي في ديوانه، ص.٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/٣٠٣)، إعراب القرآن للنحاس (٢/٣٠٤)، الكشاف (٥/٢٤٦)، الإنصاف (١/٩٠٩)، تذكرة النحاة، ص.٤٣٧، والمقاصد النحوية للعيني (١/٢٨٤)، وبلا نسبة في معاني القرآن للفرّاء (٢٩٨٣)، معاني القرآن للأخفش (٢/٣٥٢)، المسائل المنثورة، ص.٢٠٢) الخصائص (٢٠/٢١)، معاني القرآن للأخفش (٢/٣٥٢)، المسائل المنثورة، ص.٢٠٢)، الألفية (١/٢٨٢)، وبلا نسبة في معاني القرآن الفرّاء (٢٩٨/٣)، معاني القرآن للأخفش (٢/٣٥٦)، المسائل المنثورة، ص.٢٠٢)، الألفية (١/٢٨٢)، وبلا نسبة في معاني القرآن الفرّاء (٢٩٨/٣)، معاني القرآن للأخفش (٢/٣٠٦)، المسائل المنثورة، ص.٢٠٢) الخصائص (٢/٢٠٢)، مغني اللبيب (١/٢٥٥)، (٢/١٦٦)، شرح الأشموني على الألفية (١/٢٠٢).

(٤) ينظر السابق، ص٧٠٧.

**أولها**: أنها تَعْمَلُ عَمَل لَيْسَ وهذا هو مذهب الجمهور<sup>(١)</sup>.

يقول سيبويه إمام النحاة: كما شُبِّهت (لات) بـ (ليس) "في بعض المواضع، وذلك مع الحينِ خاصّةً، لا تكون لاتَ إلّا مع الحين، تُضْمِرُ فيها مرفوعًا وتَنْصِبُ الحين؛ لأنه مفعول به"<sup>(1)</sup>.

ويُفهم من كلام سيبويه هذا أنك إذا قلت (لاتَ حينَ مناصٍ) أو (لات حين فرار) فبعد "لات" اسم مرفوع بـ "لات" و "حين" خبر ذلك الاسم، وهو منصوب، وجعلت "لات" رافعة لذلك الاسم المحذوف، وناصبة للخبر، كما ترفع "ليس" الاسم وتنصب الخبر، ومُملت "لات" على "ليس"؛ لاشتراكها في النفي، ولا تُظْهر بعد لات الاسم والخبر جميعا<sup>(٣)</sup>.

**ثانيها**: أن لات حرف جر وهذا رأي الجرميّ<sup>(٤)</sup>.

وقد وُجِّه ﴿ وَّلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ ﴾ بالخفض على وجهين:

أحدهما: "أنَّ (لاتَ) بمعنى (غير) وصف لمحذوف، كأنه قيل: فنادَوْا حينًا غيرَ حينِ

مناصٍ، ورُدَّ هذا التأويل بلزوم زيادة الواو، فلا فائدة لها حينئذ، وبأنه لو كانت بمعنى (لا) صفة لزم تكرارها، نحو: مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ"<sup>(°)</sup>.

الثاني: "أنَّ الكسرة كسرة بناء مقطوعة عن مضاف"<sup>(٢)</sup>، حيث قال الزمخشري: "نزل قطع المضاف إليه من مناص؛ لأنَّ أصله حين مناصهم منزلة قطعه من حين؛ لاتحاد المضاف

- (١) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢١١/٣)، مغنى اللبيب (٢٥٤/١)، الهمع (١٢٢/٢)، خزانة الأدب (١٧٤/٤).
  - (٢) ينظر: الكتاب (٥٧/١)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٤/١).
    - (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٤/١، ٣٢٥).
      - (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٠٧.
      - (٥) ينظر: التذييل والتكميل (٤/٩٩٥).
      - (٦) ينظر : التذييل والتكميل (٤/٢٩٥).

والمضاف إليه، وجعل تنوينه عوضًا من الضمير المحذوف، ثم بني الحين لكونه مضافًا إلى غير متمكن"(').

قال أبو حيان: ما علَّل به الزمخشري بعيد جدًّا<sup>(٣)</sup>.

**ثالثها**: أن لات لا تعمل شيئًا، قال الأخفش: " (لات) لا تعمل شيئًا في القياس؛ لأنما ليست بفعل، فإذا كان ما بعدها رفعًا فهو على الابتداء، ولم تعمل في شيء رفعت أو نصبت"<sup>(٣)</sup>.

ففي قوله تعالى: ﴿ **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ ﴾** قال: إنحا لا النافية للفعل وزيدت عليها التاء ولا عمل لها أصلًا، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب كما في الآية وبعدها فعل مقدر عامل فيه أي ولا ترى حين مناص<sup>(٤)</sup>.

**رابعها**: أنَّما تَعْمَلُ نصْبًا عمل لا التي للنفي العام وهو عمل إنَّ<sup>(°)</sup>، وقد زيدت عليها التاء فحين مناص اسمها والخبر محذوف أي لهم<sup>(۲)</sup>. وهذا قول آخر للأخفش<sup>(۷)</sup> والكوفيين<sup>(۸)</sup>.

\*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\*

(۱) ينظر: الكشاف (٥/٢٤٢)، وينظر أيضًا: مغني اللبيب (١/٥٥٥)، التذييل والتكميل (٤/٢٩٥).
(۲) ينظر: التذييل والتكميل (٤/٢٩٥).
(۳) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/٣٢٧)، ارتشاف الضرب (٣/١٢١١)، مغني اللبيب (١/٤٥٤).
(٤) ينظر: روح المعاني (٢١٨/٢٣).
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٢١١)، مغني اللبيب (١/٤٥٤)، خزانة الأدب (٤/١٧٣).
(٦) ينظر: مغني اللبيب (١/٢٢٢)، مغني اللبيب (١/١٢١)، خزانة الأدب (٤/١٧٣).
(٦) ينظر: مغني اللبيب (١/٢٢٩).
(٦) ينظر: مغني اللبيب (١/٢٢٩)، ارتشاف الضرب (٣/١٢١)، خزانة الأدب (٤/١٧٣).
(٦) ينظر: مغني اللبيب (١/٢٥٤)، ارتشاف الضرب (٣/١٢١)، خزانة الأدب (٤/١٧٣).
(٢) ينظر: مغني اللبيب (١/٢٥٤)، ارتشاف الضرب (٣/١٢١٠)، خزانة الأدب (٤/١٧٣).

**ثانيًا**: اختلاف النحاة في معمول (لات) على مذهبين:

فالأول: يُظهر كلام سيبويه أن (لاتَ) مختصة بالحين وذلك في قوله: "ولا يجاوَزُ بما هذا الحين رفعتَ أو نصبتَ"<sup>(()</sup>.

وهذا يعني أن "(لات) لا تستعمل إلا مع (الحين)، أظهرت الحين بعدها مرفوعا أو منصوبا، وهي العاملة"<sup>(٢)</sup>.

وهناك خلاف في النقل عن الفرّاء ففي شرح الرضي يرى أن لات "تكون مع الأوقات كلها"(").

بينما أورد أبو حيان خلاف ذلك حيث قال: "فَمَذْهَبُ الفرّاء أنه مختصٌّ بالحين".

وبيّن ابن هشام في (مغني اللبيب)<sup>(٥)</sup> بأنه "قرئ (وَ لَاتَ حِينِ مَنَاصٍ) بخفض الحين، فزعم الفرّاء أن لات تستعمل حرفًا جارًا لأسماء الزمان خاصة، كما أن مذ ومنذ كذلك".

وأشار البغدادي في (الخزانة)<sup>(٢)</sup> أن الفرّاء "لم يقيِّد معمول لات بشيءٍ، سواء كانت جارةً أو عاملةً عمل ليس".

أما الثاني: فقد ذهب الفارسي إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه<sup>(٧)</sup>، وقال به جماعة من النحاة ومنهم ابن مالك<sup>(٨)</sup>.

- (۱) ينظر: الكتاب (۰۸/۱).
- (٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٦/١، ٣٢٧).
  - (٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (١٩٦/٢).
- (٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢١١/٣)، وينظر أيضًا: مغني اللبيب (٢٥٤/١).
  - (٥) ينظر: مغني اللبيب(١/٥٥٥)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٨٣/٤).
    - (٦) ينظر: خزانة الأدب(٤/١٨٧).
    - (٧) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢١١/٣)، مغني اللبيب (٢٥٤/١).
      - (٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٦١/١).

قال الفارسي: "إذا قلت: (لات حين مناص) فنصبت التقدير: ( [لات] الحينُ حينَ مناصٍ) والرفع إذا قلت: (لات حينُ مناص) مرتفعة بالابتداء، والخبر مضمر وتقديره: (لنا) ودخلت (لات) للنفى"<sup>(۱)</sup>.

ومثال إعمالها في مرادف الحين قوله" [من الكامل]:

نَدِم البُغَاةُ وَ لاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيه وَحَيِمُ

الشاهد في قوله: (وَلاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ)

حيث عملت (لات) فيما رادف لفظ الحين من أسماء الزمان وهو الساعة، فعلم أنها تعمل في الحين وما رادفه وهو المذهب الصحيح<sup>(٣)</sup>.

وفيه شاهد آخر: حيث زيدت التاء بعد (لات) التي بمعنى ليس، والجملة حال، والمعنى (ندموا وقت لا ينفعهم الندم)<sup>(ئ)</sup>.

\*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\*

- (٣) ينظر: منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل (٢٤٩/١).
  - (٤) ينظر: المقاصد النحوية للعيني (٤/١٨، ٤٨٠).

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٠٦.

<sup>(</sup>٢) البيت لمحمد بن عيسى التميمي. وقيل: مهلل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية للعيني (١/٤٨٠)، أو لرجل من طيئ في شرح التسهيل لابن مالك (٣٦١/١)، خزانة الأدب (١٧٥/٤)، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب (٣٦١/٣)، شرح ابن عقيل (١/٢٤٢)، الهمع (٦٢٢/٢)، شرح الأشموني على الألفية (١/٣٦٢)، خزانة الأدب (١٨٧/٤).

**ثالثًا**: تخريجات النحاة وتوجيهاتمم قال الفرّاء أنشدني بعضهم<sup>(،)</sup> [من الخفيف]: طَلبوا صُلحنا ولَاتَ أوانٍ فَأَجَبْنَا أَن ليس حينَ بَقَاءٍ "فخفض (أَوانِ) فهذا خَفْض"<sup>(۱)</sup>.

ف "لات" عند الفرّاء عاملة الجر، "وكلمة (أوان) مجرورة بالكسرة الظاهرة، وتنوينها تنوين التمكين الذي يلحق الأسماء المعربة"<sup>(٣)</sup>.

وقد قال بمذا الرأي أيضًا غير الفرّاء الجرميّ، نقل قَوله الفارسي<sup>(،)</sup>، ويبدو أن الفارسي لم يرتضِ ذلك القول، حيث وقف منه موقفًا سلبيًّا موضحًا رأيه في المسألة، قائلًا: إن حروف الجر لا بد أن تتعلق بشيء، وحرف الجر في هذا البيت لا يتعلق بشيء<sup>(٥)</sup>.

وقد أورد البغدادي في (الخزانة)() قولًا يعارض الفارسي فيما ذهب إليه حيث قال: إنَّ "لنا حروفَ جرّ لا تتعلَّق بشيء، منها لولا في نحو قوله: لولاي ولولاه، فليكن هذا منها".

وحرّج الأخفش البيت على أنه جرّ "أوان" وحذف وأضمر الحين، وأضافه إلى "أوانٍ"؛ وذلك لأن "لات" لا تكون إلا مع الحين (\*).

- (۱) سبق تخريجه.
- (٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٣٩٨/٢).
- (٣) ينظر: الانتصاف، من الانصاف (١٠٩/١).
  - (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٠٧.
    - (٥) ينظر السابق.
  - (٦) ينظر: خزانة الأدب(٤/١٨٧).
  - (٧)ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢/٤٥٤).

ونُقِل عن المبرِّد أنه قال: "الوجه في هذا البيت وهو قوله: (ولات أوان) أوانٍ: هاهنا مبنية؛ لأن (أوان) تضاف إلى المبتدأ والخبر، فكأنك حذفت منه المبتدأ والخبر، فنونت ليعلم أنك قد اقتطعت الإضافة"<sup>(۱)</sup>.

وقد عقب على هذا القول ابن جني في (الخصائص) ٢٠، حيث قال: "وتأوَّل أبو العبَّاس قَوْل الشّاعِر:

طَلبوا صُلْحَنا و لاتَ أوانٍ فَأَجبنا أن ليس حينَ بَقَاءٍ

(أي إبقاء) على أنه حذف المضاف إليه أوان، فعوَّض التنوين منه، على حدّ قول الجماعة في تنوين إذْ، وهذا ليس بالسهل، وذلك أن التنوين في نحو هذا إنما دخل فيما لا يضاف إلى الواحد وهو إذ، فأمَّا (أوان) فمعرَب ويضاف إلى الواحد".

كما ذكر قوله في (سر الصناعة)<sup>(٣)</sup> مبيّنًا عدم قبوله هذا القول، ذاكرًا السبب الذي دعاه إلى عدم الرضى عنه حيث قال: ذهب أبو العباس "إلى أن كسرة أوانٍ ليست إعرابًا ولا علمًا للحرِ، ولا أن التنوين الذي بعدها هو التابع لحركات الإعراب، وإنما تقديره عنده أن (أوان) بمنزلة (إذْ) في أن حكمه أن يضاف إلى الجملة نحو قولك: جئتك أوانَ قام زيد، وأوانَ الحجاجُ أمير، أي: إذ ذاك كذاك، قال: فلما حُذف المضاف إليه (أوان) عُوّض من المضاف إليه تنوينًا. والنون عنده كانت في التقدير ساكنة كسكون ذال إذْ، فلما لقيها التنوين ساكنًا كسرت النون القول، وعلَّل ذلك بأن أوانًا قد يُضاف إلى الآحاد، وغير ذلك.

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٠٧.
- (٢) ينظر: الخصائص (٢/٥٥٥)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (٤/٥٨٥).
- (٣) ينظر: سر صناعة الإعراب(٢/ ٥٠٩، ٥١٠)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (٤/ ١٨٥، ١٨٦).

وأشار ابن يعيش إلى أن قول المبرّد ضعيف؛ لأن "أوانًا" من أسماء الزمان تضاف تارة إلى الجملة، وتارة إلى المفرد، وبيّن أن الذي دعاه إلى هذا القول أنه رآه مخفوضًا، وليس قبله ما يوجب خفضه، فتحيّله لذلك<sup>(۱)</sup>.

وقال ابن هشام: أجيب عن البيت بجوابين: أحدهما: أنه على إضمار مِنْ الاستغراقية ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله(٢):

ألا رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

فيمن رواه بجر رجل، والثاني: أن الأصل "و لاتَ أوانُ صُلح" ثم بنى "أوان" وذلك لقطعه عن الإضافة، فبناؤه إما على الكسر تشبيها له بِنِزَالِ وزنا، وإما على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين، والتنوين للضرورة<sup>(٣)</sup>.

وقد نقل قول الزمخشري وهو: إن التنوين للتعويض( ) كيومئذٍ، منتقدًا لهذا القول قائلًا:

"ولو كان كما زَعَمَ لأعرب لأن العوض ينزل منزلة المعوض منه". "

وقد بيّن البغدادي رأيه في قول ابن هشام حينما قال: "وأجيب عن البيت بجوابين: أحدهما على إضمار من ...."، حيث قال: "هذا الجواب فاسد؛ لأنّ تقدير مِنْ يقتضي أن لا

- (۱) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/١٥، ١٥٧).
- (٢) البيت لعمرو بن قِعَاس المواديِّ في خزانة الأدب (٢/٣،١،٥، ٥٣)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢١٤/١،
- ٢١٥) وفيه لعمرو بن قنعاس. وبلا نسبة في الكتاب (٣٠٨/٢)، المسائل المنثورة، ص١٠٥، شرح المفصل لابن يعيش
  - (٩٣/٢)، ارتشاف الضرب (١٣١٨/٣)، (١٧٥٨/٤)، ومغني اللبيب (١/٥٥٥).
    - (٣) ينظر: مغني اللبيب (١/٥٥٥).
  - (٤) ينظر: الكشاف (٢٤٢/٥). نقل قوله ابن هشام في مغني اللبيب (٢٥٥/١).
    - (٥) ينظر: مغني اللبيب (١/٥٥٥).

يكون لها معمول، وإذا لم يكن لها معمول اقتضى كونها غير عاملة. والجواب إنّما هو لبيان عملها"(').

بعد عرض المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان معارضًا لقول الجرمي من أن (لَاتَ) حرف جرّ، ويتضح ذلك في رده عليه حيث استشكل ما قاله.

كما يظهر لي أنَّ الجرمي حينما قال هذا القول كان معتمدًا على أمرين:

أحدهما: ورود قراءة قرآنية تؤيد ما ذكره، وهي قراءة عيسى بن عمر، وهو من نحاة البصرة، ومن الأئمة الذين يتقبل منهم، حيث بذل جهدًا في التلقي والضبط. حيث قال سيبويه: إن "القراءة لا تُخَالَفُ؛ لأن القراءة السُنَّةُ"<sup>(1)</sup>.

ثانيهما: كونما لغة لقوم من العرب حيث كانوا يخفضون بما، كما ورد ذلك في قول أبي زبيد الطائي، ولكنها قليلة<sup>(٣)</sup>.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: خزانة الأدب (١٨٧/٤).

<sup>(</sup>۲) ينظر: الكتاب (۱٤٨/۱).

<sup>(</sup>٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/١٥٧).

## المسألة الرابعة والعشرون

# [وصف موصوفين مع اختلاف العامل، والعامل في الصفة]

قال أبو عمر الجرمي: "يجوز أن تتبع الموصوفين وإن اختلف العاملان قال: لأن الإعراب قد اتفق، والصفة تتبع الموصوف، وإنما كانت تتبعه من حيث كان، رفعًا أو نصبًا، ولا تعتبر بذلك العوامل؛ لأن العامل إنما هو عامل في الاسم، وإذا كان هذا هكذا جاز أن يتبعها الوصفان وإن اختلف العاملان؛ لأن الصفة إنما ارتفعت لأنها صفة"<sup>(1)</sup>.

قال الفارسي: "كأنه يذهب إلى أن العامل في الصفة كونُما وصفًا، كما ذهب إليه أبو الحسن، وإذا كان كذلك فاختلافُ العوامل غير مؤثر[في] اتحاد العامل"<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر: "إذا اختلف العاملان في الاسمين لم يجز أن تجمع بين وصفيهما"(").

### دراسة المسألة:

اختلف النحاة في حكم الإتباع إذا لم يتحد العاملان في الجنس في نحو: "جاءني زيد وهذا عمرو المحسنان" و "رأيت زيدًا وإن في الدار عمرًا الجالسين"، ففيه مذهبان:

## أحدهما: مذهب جمهور النحويين

ذهب الجمهور إلى منع الإتباع إذا لم يتحد العاملان في الجنس<sup>(،)</sup>، "إذا قلت: (جاءني زيد وهذا عمرو المحسنان) و (رأيت زيدًا وإن في الدار عمرًا الجالسين) فهذا لا يجوز عند

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٤٥، ٥٥، وينظر أيضًا: المقاصد الشافية (٢٥٨/٤).
  - (٢) ينظر: المقاصد الشافية (٢ /٦٥٨).
  - (٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص٤٥، والمسائل البصريات (٢/٧٧٩).
    - (٤) ينظر: المقاصد الشافية (٢٥٨/٤).

الخليل"<sup>(()</sup>، قال سيبويه: "لأن العامل عند الخليل في هذا الاسم خلاف العامل في الاسم الآخر، والصفة هي مثل الموصوف، فمن حيث اختلف العاملان لم يجز أن يجمع بين صفتيهما لأن العامل في المرفوعين بمنزلة الجر والرفع في اختلافهما، وإذا كان هذا هكذا فقد علم أن هذا لا يجوز"<sup>(7)</sup>.

ووافقهما الفارسي في منع الجمع بين وصفيهما إن اختلف العاملان في الاسمين". وكذا ابن عصفور"، والأُبَّذِي"، والشاطبي" ، وغيرهم.

ثانيهما: مذهب الأخفش، والجرمي، وغيرهما

جوّز الأخفش "الإتباع إذا اتّحد العمل، لا جنس العامل، وتقارب المعنى" (.

وتابعه الجرمي فقد جوّز الإتباع<sup>(٨)</sup>، حيث قال: "يجوز أن تتبع الموصوفين وإن اختلف العاملان قال: لأن الإعراب قد اتفق، والصفة تتبع الموصوف، وإنما كانت تتبعه من حيث كان، رفعًا أو نصبًا، ولا تعتبر بذلك العوامل، لأن العامل إنما هو عامل في الاسم. وإذا كان هذا هكذا جاز أن يتبعها الوصفان وإن اختلف العاملان؛ لأن الصفة إنما ارتفعت لأنما صفة"<sup>(٩)</sup>.

- (۱) ينظر: المسائل المنثورة، ص٤٥.
  (۲) ينظر السابق ، وينظر أيضًا: الكتاب (٢/٥٥، ٢٠).
  (۳) ينظر: المسائل المنثورة، ص٤٥، المسائل البصريات (٢/٩٧٩).
  (٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٣١٦، ٢١٤).
  (٥) ينظر: شرح الجزولية للأُبّذي (١/٩٥) [رسالة دكتوراه].
  (٦) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٨٥٦، ٥٥٩).
  (٧) ينظر: الممع (٥/٨٠١).
  (٨) ينظر: المسائل المنثورة، ص٤٥، شرح الجزولية للأُبّذي (١/١٥) [رسالة دكتوراه].
  - (٩) ينظر: المسائل المنثورة، ص٤٥، وينظر أيضًا: المقاصد الشافية (٢٥٨/٤).

قال الفارسي: "كأنه يذهب إلى أن العامل في الصفة كونُمًا وصفًا، كما ذهب إليه أبو الحسن، وإذا كان كذلك فاختلافُ العوامل غير مؤثر[في] اتحاد العامل"<sup>(1)</sup>.

و ردَّ هذا المذهب النحاة كابن عصفور <sup>(٢)</sup>، والأُبَّذِي<sup>(٣)</sup>، والشاطبي<sup>(٤)</sup>، وسبب ذلك "أن النعت داخل في معنى المنعوت، ... فإذا قلت: قام زيدٌ العاقلُ، فالعاقلُ فاعل في المعنى، كأنك قلت: قامَ العاقلُ، فإذا قلت: هذا زيدٌ وقام عمروٌ العاقلانِ، على الإتباع، لكان العاقلان خبرًا من حيث هو نعت للخبر ومخبرًا عنه من حيث أنه نعت للفاعل، والفاعل مخبر عنه، واسم واحد لا يكون خبرًا مخبرًا عنه في حال واحدة"<sup>(٥)</sup>.

"وتوهم الجرمي أنَّ منع ذلك إنما هو من طريق أنَّ عاملين لا يعملان في معمول واحد، وتقرر عنده أنَّ العامل في النعت إنما هو التبع كما نذهب نحن إليه، فأجاز الإتباع وإنما الامتناع عندنا لما ذكرت"(٢).

#### \*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\*

احْتُلِفَ في العاملِ في الصفةِ، قيل: هو العامل في الموصوف وهو مذهب الجمهور (٧٠)،

- (١) ينظر: المقاصد الشافية (٢٥٨/٤).
- (٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢١٣/، ٢١٤).
- (٣) ينظر: شرح الجزولية للأُبَّذِي (١٩/١) [رسالة دكتوراه] .
  - (٤) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٨٥٢، ٢٥٩).
- (٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢١٣/١، ٢١٤)، شرح الجزولية للأُتَّذِي (١٩/١) [رسالة دكتوراه]، المقاصد الشافية (٢٥٨/٤، ٢٥٩).
  - (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢١٤/١)، شرح الجزولية للأُبْلِّنِي (١٨/١، ١٩٥) [رسالة دكتوراه] .
    - (۷) ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٢٦/٤).

ونُسِب إلى سيبويه(''، فهم لا يجيزون الإتباع إذا كان العامل أكثر من واحد، واتفق إعرابهما في نحو: "جَاءني زيدٌ وهذا عمروٌ المحسنان" –كما أسلفت – .

وقيل: العامل فيها كونها صفة وذهب إلى هذا الأخفش"، والجرمي حيث قال: وكان الخليل يكره الإتباع في : "هذا رجل"، وجاءني عمرة الظريفان" و "مررتُ بزيدٍ، وهذا ثوبُ عمرهِ المحسنَيْنِ"، "وهو جائزٌ؛ لأن الرفع للصفة أنها صفةٌ لرَفْعٍ رفعتَه، والجرَّ لأنها صفةٌ لجَرِّ جررتَه، والنصبَ لأنها صفةٌ لنصبٍ نصبتَه، فلما كانت العلة فيه واحدة أجريت كذلك"".

قال الفارسي: "وإذا كان كذلك فاختلافُ العوامل غير مؤثر[في] اتحاد العامل".

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي لم يكن موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أنه إذا اختلف العاملان في الاسمين جاز الجمع بين وصفيهما.

وأرى أن ما ذهب إليه الفارسي من عدم إجازة الجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفق إعرابمما ولم يتحد العاملان فيهما هو المذهب الصحيح؛ لسلامته مما وُجِّه إليه مذهب الأخفش والجرمي.

وأيضًا الفارسي لم يأخذ بقول الجرمي من أن العامل في الصفة كونها وصفًا، وقال: إذًا صحّ أن العامل كونها وصفًا فإن ذلك جائز.

وأرى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف هو القول الأنسب؛ لأنه غيرُ جائزٍ أن يرتفعَ اسمٌ واحد من جهتين مختلفتين<sup>(٥)</sup>.

- (٢) ينظر: المقاصد الشافية (٢٥٨/٤)، أسرار العربية، ص٢٩٥.
  - (٣) ينظر: المقاصد الشافية (٢٥٨/٤).
    - (٤) ينظر السابق.
  - (٥) ينظر: المقاصد الشافية (٢٥٩/٤).

<sup>(</sup>١) ينظر السابق .

## المسألة الخامسة والعشرون

[في عطف الجملة الاسمية على الفعلية]

حكى الجرمي أن سيبويه يختار " (قَامَ زَيْدُ وعَمْرًا ضَرَبْتُهُ) كما يختار (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ) ، قال: وغيره يختار الرفع في الأول"، ثم رجّح ما قاله سيبويه<sup>(١)</sup>.

وقال أبو علي الفارسي: "حُكم المعطُوفِ أن يكون على لفظِ المعطُوف عليه.... فإذا جاءتِ الجُملة مركبةً مِنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ، ووقعت بعدها جُمْلةُ يجوز أن يُبتدأ بما نحو (زَيْدٌ كَلَّمْتُهُ) فالاحتيار فيها أن تُحْمل على فِعْلٍ مُضْمرٍ، وينصب الاسمُ به ليقع العَطْفُ في جُمْلة مُشَاكلة للجملة الأولى في أَنَّهُ مِنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ لأن المركبة مِنْ فعل وفاعل أشبهُ مِنَ المركبة مِنَ المبتدأ وخبرو"".

دراسة المسألة:

الذي عليه أكثر جماهير النحاة أنه إذا عطفت جملة اسمية على فعلية في نحو: " قَامَ زِيدٌ وعَمْرًا كَلَّمْتُهُ" فالمختار النصب؛ لأن التناسب بين الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما"، ويجوز الرفع.

قال سيبويه في (باب ما يُختار فيه إعمالُ الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًا عليه الفعلُ): "وذلك قولك: رأيتُ زيدًا وعمرًا كلَّمتهُ، ورأيتُ عبد الله وزيدًا مررتُ به، ....وإنَّما أختيرَ النصبُ ههنا لأنّ الاسم الأوّلَ مبنيٌّ على الفعل، فكان بناءُ الآخرِ على الفعل أحسنَ عندهم إذ كان يُبْنَى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنيٌّ على الفعل، ليَجريَ الآخِرُ على ما جَرَى عليه

- (١) ينظر: المسائل البصريات (٨٩٤/٢، ١٣٠٩)، وينظر أيضًا: الكتاب (٨٨/١).
- (٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٢٢/١)، وينظر أيضًا: المسائل الشيرازيات (١/٥٠٥)، والمسائل العضديات،
  - ص٧٢- ٤٧٤.
  - (٣) ينظر: مغني اللبيب (٢/٤٨٥).

الذي يَليه قبله، إذ كان لَا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل، وهذا أولى أن يُحْمَلَ عليه ما قَرُبَ جِوارُه منه ...."<sup>(1)</sup>.

وحكى الجرمي أن سيبويه يختار النصب في نحو: "قَامَ زَيْدٌ وعَمْرًا ضَرَبْتُهُ" مثلما يختاره في "ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ" وهو الراجح.

وذكر أن غيره يختار الرفع في "وعمرٍو ضربته"<sup>(٢)</sup>، وليس كذلك بل الاختيار عند أكثر النحاة في هذا المثال النصب ويجوز الرفع — وسيأتي بيانه في موضعه – .

وقال السيرافي: "اعلم أن العرب إذا ذكرت جملة كلام اختارت مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليها المعاني، فإذا حئت بجملة صدرتها بفعل، ثم حئت بجملة أخرى، فعطفتها على الجملة الأولى، وفيها فعل كان الاختيار أن تصدر الفعل في الجملة الثانية لتكون مطابقة للجملة الأولى في اللفظ وتصدير الفعل ....، وسواء ذكرت في الفعل الأول منصوبًا أو لم تذكره، كقولك: (قام عبد الله وزيدًا كلمته)، على تقدير: وكلمت زيدًا كلمته؛ لأن الغرض أن يجمع بين الجملتين في تقديم الفعل، لا في لفظ النصب أو غيره"<sup>(7)</sup>، وكذا قال الأعلم<sup>(3)</sup>.

فإنْ قال قائل: "إذا قلنا: (قامَ زيدٌ وعمرًا كلمته)،.... ليس الاختيار في الاسم النصب؛ لأنه لا منصوب قبله"(°).

ردَّ السيرافي قائلًا: "فلو كانت العلة ما زعمه هذا الزاعم واجبًا، من عبرة المنصوب في الجملة الأولى، للزمه ما قال سيبويه ألا ينصب بعد (مررت بزيد)، وليس في الدنيا عربي إلا وهو

- (۱) ينظر: الكتاب (۸/۸۱، ۸۹).
- (٢) ينظر: المسائل البصريات (٨٩٤/٢).
- (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٨٤/١).
  - (٤) ينظر: النكت (٢٢٢/١).
- ٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤٠٢/١)، النكت (٢٢٨/١).

يُجري (مررت بزيدٍ) بُحرى (لقيت زيدًا)"<sup>(()</sup>. وقد نسب الأعلم هذا القول لسيبويه<sup>(٢)</sup>، وليس كذلك بل هو قول السيرافي.

وقد اختار الزجاجي<sup>(7)</sup>، والفارسي النصب<sup>(4)</sup>، وكذا الزمخشري<sup>(6)</sup>. وذكر ابن مضاء أن المختار في نحو: "ضربت زيدًا وعمرًا أكرمته" النصب، ولكن ليس بفعل مضمر دل عليه المذكور كما ذهب إليه النحويون، وإنما بالفعل المذكور (أكرمته) ؛ لأنه كان يأبى التقدير، وأجاز الرفع بالابتداء<sup>(7)</sup>.

وممن اختار النصب أيضًا ابن عصفور<sup>(۷)</sup>، وابن مالك<sup>(۸)</sup>، والرضي<sup>(٩)</sup>، وابن هشام<sup>(۱۱)</sup>، والشاطبي<sup>(۱۱)</sup>، والأشموني<sup>(۱۱)</sup>، وغيرهم كثير.

ويقوي ما قاله النحاة في ترجيح النصب على الرفع ما ورد في القرآن الكريم وهو

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/٢٠٤).
(٣) ينظر: النكت (١/٢٢٨).
(٣) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص.٤.
(٤) ينظر: العليقة على الكتاب (١/١٢٢)، المسائل الشيرازيات (١/٣٠٥)، المسائل العضديات، ص.٧٤.
(٥) ينظر: المفصل، ص.٦٦.
(٦) ينظر: الرد على النحاة، ص.١٠٢.
(٢) ينظر: شرح الحمل لابن عصفور (١/٢٦٦، ٢٣٧).
(٨) ينظر: شرح الحمل لابن ممالك (٢/٣٦، ٣٦٧).
(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي (١/٧٥٤)، وأوضح المسالك (٢/١٦).
(١) ينظر: المقاصد الشافية (٣/٥٩)، وأوضح المسالك (٢٠٥١).

كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦۚ وَٱلظَّلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (...

فقد ذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>، وأصحابه البصريين<sup>(٣)</sup>، ومن وافقهم كالزجاج<sup>(٤)</sup>، والزجاجي<sup>(٥)</sup>، والسيرافي<sup>(٢)</sup>، والفارسي<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٨)</sup>، وغيرهم إلى اختيار النصب في (الظالمين) على إضمار فعل يفسره ما بعده، تقديره:"ويُعذِّبُ الظَّالِمِينَ".

وجوّز الفرّاء الأمرين فقال: "نصبت الظالمين؛ لأن الواو في أولها تصير كالظرف لأعدّ. ولو كانت رفعًا كان صوابًا، كما قال: ﴿ وَٱلشَّعَرَاءُ يَتَبِعُهُمُ ٱلْغَافُرِنَ ﴾ (٥)"(٠٠) .

وروي عن الأصمعي أنه قال: "سمعت من يقرأ (والظَّالِمُونَ أعَدَّ لَهُمْ عذابًا أليمًا) بالرفع"('').

قال ابن جني في قراءة من قرأ (والظَّالِمُون) بالواو: "هذا على ارتحال جملة مستأنفة، كأنه قال: الظالمون أَعدّ لهم عذابًا أليمًا، ثم إِنه عطف الجملة على ما قبلها. وقد سبق الرفع

 (۱) سورة الإنسان الآية: ۳۱. اختلف القرّاء في في وَالظَّلِمِينَ ﴾، قرأ الجمهور "والظَّالِمِينَ"نصبًا بإضمار فعل يفسره ما بعده، وتقديره: ويُعذِّبُ الظَّالِمِينَ، وقرأ عبد الله بن مسعود "وللظالمين" بلام الجر، أي: وأعدَّ للظالمين. ينظر: البحر المحيط (٣٩٣/٨)، وقرأ عبد الله بن الزبير، وأبان بن عثمان ، وابن أبي علبة "والظالمون". ينظر: البحر المحيط (٣٩٣/٨)، المحتسب (٣٤٤/٢). (٢) ينظر: الكتاب (٨٩/١)، وينظر أيضًا: إعراب القرآن للنحاس (٨٩/٥). (٣) ينظر: معانى القرآن وإعرابه للزحاج (٢٦٤/٥). (٤) ينظر السابق. (٥) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص.٤. (٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٨٦/١). (٧) ينظر: المسائل العضديات، ص٧٣، المسائل الشيرازيات (١/٥،٥). (٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٥٠٤). (٩) سورة الشعراء الآية: ٢٢٤. (١٠) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٢٢٠/٣)، وينظر أيضًا: إعراب القرآن للنحاس (٥/٩٠٠)، مشكل إعراب القرآن  $.(\xi \xi \xi / \gamma)$ (١١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١١٠/٥)، مشكل إعراب القرآن (٤٤٤٤)، أمالي ابن الشجري (٨٧/٢).

إلى مبتدئها"(').

أما ما أجازه الفرّاء، وما رواه الأصمعي من أن (الظَّالِمِينَ) مرفوعة بالابتداء فقد ردَّه الزجاج من وجهين:

أحدهما: مخالفته للمصحف<sup>(٢)</sup>، وكذا ذكر مكي<sup>(٣)</sup>، وأيضًا ابن الشجري<sup>(٤)</sup> الذي يبدو أنه كان ينقل عن مكي.

وثانيهما: أن البصريين يختارون النصب في مثل ذلك، وإن كان يجوز الرفع فيه على الابتداء، ثم قال: "فلا يختارون للقرآن إلَّا أَحْوَد الوجوه، وهذا مع موافقة المصحف"(°).

أما ما ذكره الفرّاء من أن الرفع في الظالمين بمنزلة الرفع في قوله: ﴿ وَٱلشَّعَرَآءُ يَتَبِعُهُمُ ٱلْفَاوُنَ ﴾ [الشعراء:٢٢٤] فقد رُدَّ بأن هذا ليس مثل ذلك؛ "لأن (والظالمين) قبله فعل عمل في مفعول، فعطف الجملة على الجملة، .... وقوله تعالى: ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ ﴾ قبله جملة من ابتداء وخبر، فوجب أن تكون الجملة الثانية كذلك، فالرفع هو الوجه في (الشعراء) ....

- (۱) ينظر: المحتسب (۲/٤٤/۲).
- (٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٦٤/٥).
  - (٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٤٤٤/٢).

هو أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد القيسي النحوي المقرئ. كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، كثير التأليف. له من التصانيف: "إعراب القرآن"، و"الموجز في القراءات"، و"الهداية في التفسير". توفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة. ينظر: بغية الوعاة (٢٩٨/٢)، معجم المفسرين، (٦٨٤/٢).

- (٤) ينظر: أمالي ابن الشجري (٨٧/٢).
- (٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٦٤/٥).
- (٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٤٤٤/٢)، إعراب القرآن للنحاس (٥/٩١٠)، أمالي ابن الشجري (٨٧/٢).

ومما يدل على ترجيح النصب أيضًا قَوْل الشّاعِرِ<sup>()</sup> [من المنسرح]: أصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا أملِكُ رَأْسَ البَعيرِ إن نَفَرَا والذِّئْبَ أخْشاه إن مررتُ به وَحْدِي، وأخْشَى الرِّياح و المطَرَا الشاهد في قوله: "والذِّئْبَ أخْشاه".

فقد أورده سيبويه(<sup>٢)</sup>، وكذا الزجاجي<sup>(٣)</sup>، والسيرافي<sup>(٤)</sup>، والأعلم<sup>(٥)</sup>، وغيرهم على أن الذئب منصوب بفعل مضمر، والتقدير: "وأخشى الذئب أخشاه"، واختار ذلك؛ لأن قبله فعل وهو "أصبحت".

بعد عرض المسألة وبيان أقوال النحاة، تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا لما ذهب إليه الجرمي من ترجيح النصب في نحو: "قَامَ زِيدٌ وعمرًا كلَّمتُه"، وهو الاختيار الصحيح؛ لورود السماع به، وأكثر جماهير النحاة عليه.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) البيتان للربيع بن ضَبُع الفَزَاريّ أحدّ المعَمَّرين عاش أربعين وثلثمائة سنة أدرك الإسلام، ولم يسلم. ينظر: خزانة الأدب (٣٨٤/٧). وهو بنسبة في الكتاب (١/ ٩٨، ٩٠)، الجمل في النحو للزجاجي، ص٤٠، شرح الكتاب للسيرافي (٣٨٤/٣، ٣٨٦)، النكت (٢٢٣/١) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٧١. وبلا نسبة في المسائل العضديات، ص٣٧، والرد على النحاة، ص٧١٠، والبسيط (٢٥٤/٢).
 (٣٨٤/٣)، النكت (٢/ ٢٣٢) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٧١. وبلا نسبة في المسائل العضديات، ص٣٧، والرد على النحاة، ص٧٢، والرد على النحاة، ص١٩٠، والبسيط (٢٥٤/٢).
 (٣) ينظر: الكتاب (١/ ٨٩، ٩٠).
 (٣) ينظر: الكتاب (١/ ٨٩، ٩٠).
 (٣) ينظر: الكتاب (١/ ٨٩، ٩٠).
 (٣) ينظر: الحمل في النحو للزجاجي، ص٠٤.
 (٣) ينظر: الحمل في النحو للزجاجي، ص٠٤.
 (٣) ينظر: الكتاب للسيرافي (١/ ٣٨٣).

المسألة السادسة والعشرون

[في عطف الفعل على الاسم بالواو]

قالَ الشّاعر () [من الطويل]:

وَمَا أَنا لِلشَّيء الَّذي لَيسَ نَافِعي وَيَغْضَبَ مِنه صَاحِبي بقؤُولِ

الشاهد في قوله: "ويغضب" حيث جوّز فيه شيخنا الفارسي الرفع والنصب(<sup>٢</sup>)، وسيأتي ذكر قوله مفصلًا إن شاء الله تعالى.

وذكر الجرمي في كتابه (الفرخ) كما نقل ذلك عنه الفارسيُّ، بيتا يلي هذا البيت وهو بيت ذي الرمة وهو قوله<sup>(٣)</sup> [من الطويل]:

فإنك من عشرٍ وعشرِ مُناخةٌ إلى بابه أو تملكي في الهوالك

قال الفارسي: "فذكر هذا البيت بعقب البيت المتقدم، وذلك أنه أراد فإِنك مناحةٌ أو تملكي وكان (تملكي) فعلًا، فلما عطفه على (مناحة) أضمر (أن) فكان التقدير: (فإِنك

(١) البيت لكعب الغنوي وهو شاعر إسلامي، وهو من شواهد الكتاب (٢/٣٤). شرح الكتاب للسيرافي (٢٣٧/٣) النكت (١٩/٧)، المفصل، ص٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٢٥٤)، أمالي ابن الحاجب (١/٤٠٤)، خزانة الأدب (١٩/٣)، المفصل، ص٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٢٥٤)، أمالي ابن الحاجب (١/٤٠٤)، خزانة الأدب (١٩/٣)، المفصل، ص٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٢٥٤)، أمالي ابن الحاجب (١٠٤٦)، خزانة الأدب (٢٠٤/١٩)، المفصل، ص٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٢٩٤)، أمالي ابن الحاجب (٢٠٤/١)، خزانة الأدب (٢٠٤/١٩)، المفصل، ص٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش (٤٩٤٤)، أمالي ابن الحاجب (٢٠٤٦)، خزانة الأدب (٢٠٤/٣)، المفصل، ص٢٩٨). وبلا نسبة في المقتضب (٢٩/٣)، المسائل المنثورة، ص٢٤٩، إيضاح الشعر، ص٢٦٤، التعليقة على الكتاب (٢٠٢/٢)، المنصف (٣/٣٥)، شرح الجمل لابن عصفور (٢٠٧/٢)، شرح الكافية للرضي (٤/٢٩٢).

(٣) البيت لذي الرّمّة، ص٤١٣، برواية:

مناحة أو هلاك) أو (ذات هلاك)؛ لأنه يقال: (ناقة ذات هلاك) فلما جمع بينهما هذا الوجه من أنه عطف فعل على اسم أضمر (أن) وقدر تقدير المصدر"<sup>(١)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في الفعل المضارع بعد حروف العطف كـ "الواو" و "أو" وغيرهما، في قَوْل الشّاعِر" [من الطويل]:

وَمَا أَنا لِلشَّيء الَّذي لَيسَ نَافِعي وَيَغْضَبَ مِنه صَاحِبي بقؤُولِ

فمنهم من أجاز في الفعل المعطوف الرفع والنصب، ومنهم من اقتصر فيه على الرفع، وأبان بأنه الأجود والحسن، وفيه الآراء الآتية:

أولًا:رأي سيبويه، والجرمي، والزجاج، والفارسي.

قال سيبويه: "وسمعنا من يُنْشِد هذا البيت من العرب.... والرفعُ أيضًا جائزٌ حَسَن .... و يَغْضَبَ معطوف على الشيء، ويجوز رفعُه على أن يكون داخلًا في صلة الذي"<sup>(٣)</sup>.

وذكر الجرمي في كتابه (الفرخ) بيتًا يلي بيت كعب الغنوى، وهو قول ذِي الرّمّة<sup>(:)</sup> [من الطويل]:

فإنك من عشرٍ وعشرِ مُناخةٌ إلى بابه أو تملكي في الهوالك.

نقله الفارسيّ –كما أسلفت – وبيّن ما أراده الجرميّ من هذا، وهو شاهد على وجه النصب في البيت السابق.

ینظر: المسائل المنثورة، ص١٥٠، ١٥١.
 سبق تخريجه.
 سبق تخريجه.
 ینظر: الکتاب (٤٦/٣)، وینظر أیضًا: شرح الکتاب للسیرافي (٣٧/٣، ٢٣٨).
 سبق تخريجه.

فالجرمي هنا يؤكد على جواز النصب، ووجه النصب عنده أنه لما كان (تملكي) فعلًا وهو المعطوف، والمعطوف عليه مناخة وهو اسم، وأراد العطف على الاسم، ولا يستقيم حينئذٍ إلَّا أن يضمر (أنْ)؛ لأن (أنْ) مع الفعل بمنزلة المصدر؛ لذلك أضمر (أنْ) وقدر تقدير المصدر، والتقدير: "فإنك مناخة أو هلاك"، أو "ذات هلاك"<sup>(1)</sup>.

وقال أبو إسحاق الزجاج في بيت كعب الغنوي: "النصب بمعنى وغَضَب أي دون غضب صاحبي. والرفع على أن يكون داخلًا في صلة الذي، كأنَّه قال: والذي يغضب منه صاحبي"<sup>(1)</sup>.

وقال الفارسي في (يغضب) ضربان: "إن جعلتَها داخلةً في الصلة كانت مرفوعة؛ لأنه لا شيء يُحمل عليه فيُنْتصب، فإذا عطف لم يخرجها من الصلة، وحمل الكلام على المعنى، كأنه قال: وما أنا للذي لا ينفعني ويغضب منه صاحبي بِقَؤُول، فإذا دَخل (يغضب) في الصلة عطف المضارع على اسم الفاعل، وكلُّ واحد من المضارع واسم الفاعل يُعْطَفُ على الآخر لتشابحهما ....

وموضع المضارع الذي هو (يغضب) في البيت نصب للعطف على خبر (ليس)، والضميرُ الذي هو (منه) يعود على اسم (ليس)، والمقول حينئذ هو الشيء، والقول يقع عليه لعمومه واحتماله أن يكون القول وغيره، وليس كالغَضَب، فإذا أُخرج (يغضب)من الصلة أضمر (أنْ) لعطفه إياها على الشيء، كأنه قال: وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ولِغَضَبِ صاحبي بقَؤُول، والغَضَبُ لا يقال، ولكن التقدير: ولِقَوْلِ غضبِ صاحبي، فتضيف القول الحادثَ عنه الغضبُ إلى الغضب"<sup>(7)</sup>.

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٠٥٠، ١٥١.
- (۲) ينظر: خزانة الأدب (۸/٥٦٩، ٥٧٠).
- (٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص٤٦٥، ٤٦٦، وينظر أيضًا: المسائل المنثورة، ص١٥٠، التعليقة على الكتاب (١٦٣/٢).

فأمّا الوجه الأول الذي ذكره أبو علي وهو جعله (يغضب) عطفًا على (نافعي)<sup>(<sup>()</sup>)</sup> فقال فيه ابن الحاجب: لا يستقيم ذلك لأمر معنوي، وهو أنه يصير المعنى: لا ينفعني ولا يغضب صاحبي، وليس الغرض كذلك، وإنما الغرض نفي النفع عنه، وإثبات الغضب للصاحبِ لينفيه المتكلم عنه<sup>(<sup>1)</sup>)</sup>.

وقال الرضي: ما قاله أبو علي، ليس بشيء، وهو ضد المقصود؛ لأن المعنى "ما أنا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي، أي: لا أقول شيئًا لا يغضب منه صاحبي"<sup>(٣)</sup>.

أما الوجه الآخر الذي ذكره أبو علي وهو جعله (يغضب) المنصوب معطوف على (الشيء) وهو المنعوت<sup>(٤)</sup>، مقتفيًا هَدْي سيبويه، وكذا قال ابن الحاجب<sup>(٥)</sup>، وغيره من النحاة، فقال فيه الرضي: "فيه نظر، لأن الضمير في منه يرجع إلى الشيء غير النافع، فيكون المعنى: وما أنا بقؤول لشيءٍ منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني، ولا معنى لهذا الكلام. ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر، لأنك إنما أضفته إلى الغضب ليعلم أن الغضب منه، فلا يحتاج إلى لفظ (منه) "<sup>(٦)</sup>.

## ثانيًا: رأي المبرِّد.

قال المبرِّد: "فإنّ الرفع الوجه؛ لأنَّ (يغضب) في صلة الذي؛ لأَنَّ معناه الذي يغضب منه صاحبي".

ينظر: إيضاح الشعر، ص٤٦٥.
 ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/٥٠٥).
 ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٦/٤).
 ينظر: إيضاح الشعر، ص٤٦٥، والمسائل المنثورة، ص٠١٥.
 ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/٥٥).
 ينظر: شرح الكافية للرضي (٢/٤).

وردَّ على سيبويه في تقديمه النصب على الرفع، قائلًا:"وليس القول عندي كما قال؛ لأنَّ المعنى الذي يصح عليه الكلام إنمّا يكون بأن يقع (يغضب) في الصلة ....".

وبيّن المبرّد أنَّ من أجاز النصب فإنَّما يجعل (يغضب) معطوفًا على الشيء، وهذا جائز؛ لأن (الشيءَ) منعوت، لكنّه وجه بعيد. فالتقدير: "وما أنا للشيءِ الذي هذه حاله، ولأن يُغضِب صاحبي وهو كلامٌ محمول على معناه؛ لأَنَّه ليس يقول الغضب إِنَّما يقول ما يُوجِب الغضبَ. ومثل هذا يجوز"<sup>(۱)</sup>.

وقد نسب له الرضي كلامًا آخر ثم ردَّ عليه، قائلًا: "وإذا نصبته'<sup>(٢)</sup> فهو على الصّرف<sup>(٣)</sup>، قال المبرِّد: لا يجوز ذلك، لأن مراد الشاعر: الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله"

ثم قال الرضي: "الذي قاله، إنما يلزم لو جعلنا هذا الصَّرف في سياق قوله: ليس نافعي؛ لأنه يكون المعنى، إذن، لا أقول قولًا، لا يجمع النفع وغضب صاحبي، وأمَّا إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو: ما أنا، فلا يفسد المعنى، لأنه يكون المعنى، إذن، لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه، وذلك إمَّا بانتفائهما معًا أو بانتفاء أحدهما ...."<sup>(3)</sup>

وقد انبرى جمع من النحاة بالدفاع عن سيبويه، والرد على المبرّد، كالسيرافي<sup>(°)</sup>، والأعلم<sup>(۲)</sup>، وابن يعيش<sup>(۷)</sup>، حيث أجمعوا على أنه لم يُقدِّم النصب على الرفع؛ لأنه هو المختار عنده، وإنما قدَّمه لما بنى عليه الباب من النصب بإضمار (أن)، دون الرفع، وبينوا أن الرفعَ في هذا البيت أوجه لوجهين:

- (۱) ينظر: المقتضب (۱۹/۲).
- (٢) أي الفعل " يَغْضَبَ ".
- (٣) واو الصَّرْف اصطلاح كوفي أي: "واو المعية".
  - (٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٧٦/٤).
  - (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/٢٤٠).
    - (٦) ينظر: النكت (٧١٩/١، ٧٢٠).
- (٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٥٥٥).

أحدهما: لأنه وجه ظاهر الإعراب، قريب التناول، صحيح المعنى.

والوجه الآخر: أن النصب متأول، ومعناه على ظاهره غير صحيح؛ لأنك تعطفه على الشيء، وليس بمصدر ظاهر فيسهل عطفه عليه، فإذا عطفته عليه صار في موضع خفض باللام، فيصير التقدير: ما أنا لغضب صاحبي بقؤول، والغضب لا يكون مقولًا، فيفتقر حينئذٍ إلى التأويل، وهو "ما أنا للقول الذي يوجب غضب صاحبي بقؤول"<sup>(1)</sup>.

ثالثًا: رأي النحاس.

قال أبو جعفر النحاس: " أنه نصب ويغضب لأنه جواب نفي "٢٠.

رابعًا: رأي ابن الحاجب.

أنكر ابن الحاجب أن تكون الواو في (ويغضب) واو الجمع<sup>(٣)</sup>، مبيّنًا أنها للعطف، فقال: ذكر الزمخشري أنها واو الجمع <sup>(٠)</sup> "وإن لم يكن في الحقيقة مما هو فيه؛ لأن الكلام في واو الجمع وهذه ليست واو الجمع وإنما هي واو العطف لمشاركتها لها في اللفظ والمعنى الأصلي.....<sup>"(٥)</sup> .

ثم قال: فأمّا الرفع فله وجه واحد "وهو أن يكون معطوفًا على الجملة التي هي: ليس نافعي، داخلًا في حكم الصلة؛ ولذلك احتيج فيه إلى مضمر يعود إلى الموصول وهو الهاء في (منه) ". مبينًا بأنه الأقوى<sup>(1)</sup>.

- (٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٦٢.
  - (٣) الواو الدالة على المعية.
  - (٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٣٠٤/١).
  - (°) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(٢٨/٢).
    - (٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/٥٠٥).

<sup>(</sup>١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٠/٣)، النكت (٧١٩/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٥٥٥).

أما النصب فقد سبق أن أشرت إلى رأيه في ذلك وهو جعله (يغضب) معطوفًا على قوله (للشيء)(')، مقتفيًا هَدْي سيبويه والفارسي، ومن وافقهما.

خامسًا: رأي ابن عصفور والرضي.

قال ابن عصفور: نصب الشاعر بعد الواو وليس قبلها فعل يدل على المصدر، ويُخرّج ذلك من وجهين:

أحدهما: "أن اسم الفاعل الذي هو نافعي دليل على المصدر وكأنّه قال: ليس فيه نفعٌ مع غضب صاحبي منه".

والوجه الآخر: "أن تكون (ليس) دليلا على المصدر بمعناها كأنه قال: الذي فيه عدم نفعي مع غضب صاحبي منه"<sup>(٢)</sup>.

وقال الرضيّ: يجوز في (يغضب) الرفع والنصب، أمّا الرفع فلعطفه على الصلة، أعني قوله: ليس نافعي.

أمَّا نصبه فهو على الصَّرف<sup>(٣)</sup>، خلافًا لابن الحاجب الذي ذكر أنما واو العطف، وليست واو الصَّرف "أي المعية"<sup>(٤)</sup>–كما أسلفت – .

بعد مناقشة المسألة وبيان آراء النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسيّ كان موافقًا للجرميّ فيما نقله عنه من إجازة النصب في (أوْ تَهْلِكي) في قَوْلِ ذِي الرّمّة:

فَإِنَّكَ مِنْ عَشْرٍ و عَشْرٍ مُنَاحَةٌ إلى بَابِهِ أَوْ تَهْلِكي في الهَوَالِكِ

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٣٠٤/١). (٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٥٧/٢). (٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٧٦/٤). (٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٣٠٤/١) ، والإيضاح في شرح المفصل(٢٨/٢) بأن مضمَرة وعطفها بـ (أَوْ) على مُنَاحَةٍ، وإنما أَضْمَرَ (أَنْ) وقُدِّرَ تقدِيرَ المصدر ؛ لأنّه لا يستقيم عَطَفُ فِعْلٍ على اسمٍ. ومثلهُ قَوْلُ الشّاعِرِ [من الطويل]: وَمَا أنا لِلشَّيء الِّذي لَيسَ نَافِعي وَيَغْضَبَ مِنه صَاحِبي بقؤُولِ وحوّز الفارسيّ وجهًا آخر وهو الرفع على أن يكون (ويَغْضَبَ) معطوفًا على (نَافِعِي) داخلًا في حكم الصلة، وأرى بجواز الأمرين، والرفع أجود.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة السابعة والعشرون [في حكم العطف على معمولي عاملين مختلفين] ذهب الجَرْمي إلى أن قَوْلَ الشّاعِر<sup>(1)</sup> [من المتقارب]: ...... ولا قاصرٍ عنك مَأْمُورُها وقَوْلَ الشّاعِر<sup>(1)</sup> [من الطويل]: ...... صحاحًا ولا مستنكرٌ أن تُعَقّرًا "هُمَا عَلَى قَوْلِ مَنْ عَطَفَ عَلَى عَامَكَيْنِ"<sup>(1)</sup>. قال أبو علي: "ولو قال قائل في إنشاد من أنشد: ...... ولا مُسْتَنْكَرٍ أن تُعَقَّرًا

(۱) تمام البيت:

فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّها وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مأمُورُها

وقبله:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُها وهو قول الشاعر الأعْوَرُ الشَّنِيِّ وهو من شواهد الكتاب (٦٣،٦٤/١)، الانتصار، ص٥٥، شرح الكتاب للسيرافي (٣٣٧/١)، الإفصاح للفارقي، ص٢١٥، النكت (٢٠٠/١)، وخزانة الأدب (١٣٦/٤). وبلا نسبة في المسائل البصريات (٨٥٧/٢)، المقتضب (١٩٦/٤)، شرح التسهيل لابن مالك (١٣٦٥، ٣٧٢)، مغني اللبيب (٤٨٧/٢). (٢) تمام البيت:

وَمَاكَانَ معروفًا لَنَا أَن نردَّها صِحَاحًا وَلَا مِسْتَنْكَرًا أَنْ تُعَقَّرًا البيت للنابغة الجعدي في ديوانه، ص٨٤، وهو من شواهد الكتاب (٦٤/١)، الأصول في النحو (٢٤/٤)، و الإفصاح للفارقي، ص٢١٩، النكت (٢٠٣/١). وبلا نسبة في المقتضب (٢٩٤/٤، ٢٠٠)، المسائل البصريات (٨٦١/٢)، إيضاح الشعر، ص٥٥، شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٢، ٣٧٣). وقد جاء في بعض المصادر برواية: فَلَيْسَ بمعروفِ لنا أَنْ نَرُدَّها صِحاحًا ولا مُسْتَنْكَرٍ أَنْ تُعَقَّرًا. (٣) ينظر: المسائل البصريات (٨٥٧/٢).

إلى هذا الوجه لكان قياسَ هذا القول"(').

فالوجه الذي يريده أبو علي أنه مجرور بباء مقدرة، والتقدير: "ولا بمُسْتَنْكَرٍ" دل عليها قوله: "فلَيْسَ بِمَعْروفٍ".

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في كلمتي (قاصرٍ) و (مستنكرٍ) في بيتي الأعوار الشّنّيّ، والنابغة الجعدي إذا جُرّ على مذاهب، ولكل حجته وأدلته.

**أولها**: مذهب من يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين ويضمر الجار فيما أوهم ذلك<sup>(٢)</sup>، وإليه ذهب سيبويه<sup>(٣)</sup>، وجماعة سيأتي ذكرهم.

قال سيبويه في قول (الأعْور الشَّنِّيّ): "وقد جَرَّه قومٌ، فجعلوا المأمورَ لِلمنهيّ، والمنهِيُّ هو الأمورُ لأنّه من الأمورُ وهو بعضُها، فأجراه وأنَّثه"<sup>(٤)</sup>.

فسيبويه يجيز الجر ليس على مذهب من يرى العطف على عاملين مختلفين، وإنما على معنى الإقحام فجعل الهاء والألف في "مأمورها" يعود إلى "المنهي" وإن كان مذكّرًا فهو مضاف إلى مؤنث، لأن منهي الأمور من "الأمور"<sup>(0)</sup>، ففي قوله: "ليس بآتِيتِك مَنْهيُّها، كأنّه قال: ليس بآتيتك الأمورُ"<sup>(1)</sup>.

- (١) ينظر: إيضاح الشعر، ص٤٥.
- (۲) ينظر: المقتضب (۲/۱۹۵) هامش (۲).
  - (٣) ينظر: الكتاب (٦٤/١).
- (٤) ينظر: السابق، وينظر أيضًا: الأصول في النحو (١/٥٥٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٣٣٨/١).
  - (٥) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٢١٧.
  - (٦) ينظر: الكتاب (٦٥/١)، وينظر أيضًا: الإفصاح للفارقي، ص٢١٧.

وحمله على قول الأعشى() [من الطويل]:

وتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الّذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّم

فأنث الفعل (شرقت)؛ لأنه جعل (صدرًا) مقحمًا، فكأنه قال: (شرقت القناة من الدم)؛ لأن صدر القناة من القناة، وهذه اللفظة لا يصحّ إقحامها إلا أن تكون الذي أقحمت به غير منفكة عنه، ولا منفصلة منه، وكذا (منهي الأمور) لا ينفك منها، كه (صدر القناة)<sup>(1)</sup>.

وكذلك احتج بقول النابغة في الجر: فقال: "وقد يجوز أن يُجَرَّ ويَحملَه على الردّ ويؤنث لأنّه من الخيل"<sup>(٣)</sup>، كما قال ذو الرُّمّة<sup>(،)</sup> [من الطويل]:

مَشَيْنَ كما اهْتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفَهَتْ أَعَالِيَها مَرُّ الرِّيَاح النَّواسِمِ

الشاهد في قوله: "تسفهت" حيث أنث الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله "مَرُّ" مذكر؛ لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو "الرياح"(°).

قال السيرافي: والسبب يكمن في عدم إجازته العطف على عاملين مختلفين؛ لأن "حرف العطف يقوم مقام العامل ويغنى عن إعادته؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (قام زيد وعمرو)

(١) البيت للأعشى في ديوانه، ص١٩٢، وهو من شواهد الكتاب (١/٥٥)، شرح الكتاب للسيرافي (١/٣١٤)، الإفصاح للفارقي، ص٢١٧، واللسان (٨/٢٦) مادة "شرق". وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور (٣٩٧/٣)، الخصائص (٢/٨٥٥)، الهمع (٢/٩٩٢).
(٢) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٢١٧.
(٣) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٢١٢.
(٣) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٢٢٢)، وينظر أيضًا: الأصول في النحو (١/٢٥٤).
(٣) ينظر: الكتاب (١/٢٤)، وينظر أيضًا: الأصول في النحو (١/٢٥٤).
(٤) البيت في ديوانه، ص٢٢٦ برواية "رويدا" بدلًا من "مَشَيْنَ"، وهو من شواهد الكتاب (١/٢٥، ٢٤-٢٥) الأصول
(٤) البيت في ديوانه، ص٢٢٦ برواية "رويدا" بدلًا من "مَشَيْنَ"، وهو من شواهد الكتاب (١/٢٥، ٢٤-٢٥) الأصول
(٣) ينظر: المع (٤/٢٩٦)، وينظر أيضًا: الأصول في النحو (١/٢٥٤).

(٥) ينظر: منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل (١١/٣).

كان بمنزلة قولك: (قام زيد. قام عمرو)، فلما كان حرف العطف كالعامل، والعامل لا يعمل رفعًا وجرًا، لم يجز أن تعطف بحرف واحد على عاملين مختلفين"(').

وكان الفارسيّ يضمر الجار – فهو الوجه الذي يقيسه – فيما توهم فيه العطف على عاملين، وذلك لتقدم ذكره<sup>(٢)</sup>، وكذا ابن مالك، قال في قولي الأعور الشَّنِيِّ ، والنابغة الجعدي: "وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عامل لدلالة عامل مثله عليه، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير<sup>"(٣)</sup>، وأيضًا ابن عصفور فكان ممن يمنع العطف على عاملين فصاعدًا، قال: لا يجوز نحو: "مرّ زيدٌ بعمرو وبَكر خالدٌ"، فتعطف بكرًا على عمرو وخالدًا على زيدٍ ؛ لأن ذلك يؤدي إلى نيابة الواو مناب (مرّ) العامل في (زيد)، ومناب (الباء) العاملة في (عمرو).

ويكون التقدير: ومر ببكر خالدٌ، فتكون الواو حينئذٍ تعطي معنيين وهذا لا يجوز؛ لأن الحرف الواحد لا يدل في حينٍ واحدٍ على أزيد من معنى واحد<sup>ر،</sup>.

## موقف النحاة مما احتجّ به سيبويه:

قال المبرِّد: أمَّا الذي تأوله سيبويه في قول النابغة فبعيد، "فإنَّ الردّ غير الخيل، والعَقْر راجع إلى الخيل"<sup>(۰)</sup> في قوله<sup>(٢)</sup>:

.....ولا مُسْتَنْكِرٍ أَنْ تُعَقَّرَا

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/٣٣٩، ٣٣٩).
 (٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص٥٥.
 (٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٧٣).
 (٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٥٥).
 (٥) ينظر: المقتضب (٤/٢٠٠)، وينظر أيضًا: الأصول في النحو (١/٤٥٥).
 (٦) سبق تخريجه.

"فليس بمتَّصل بشيءٍ من الردِّ، ولا داخل في المعنى"<sup>(١)</sup>. وأما قوله<sup>(١)</sup>:

فَلَيْسَ بِآتِيك منْهِيُّها

"فهو أقرب قليلًا، وليس منه؛ لأَنَّ المأمور بَعْضُها، والمنهيّ بعضها، وقُرْبُه أنهما قد أحاطا بالأُمور"".

فالمبرِّد<sup>ن،</sup>، وتابعه ابن السراج<sup>(°)</sup> يوافقان سيبويه في امتناع العطف على عاملين ويخالفانه في إبطال الإقحام.

> قال ابن هشام: ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله<sup>(٢)</sup> [من المتقارب]: هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُها فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّها وِلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مأَمُورُها

"لأن (قاصر) عطف على مجرور الباء، فإن كان مأمورها عطفًا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولَيْ عاملين، وإن كان فاعلَّا بقاصرٍ لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه؛ إذ التقدير حينئذٍ فليس مَنْهِيُّها بقاصر عنك مأمورُها.

وقد أجيب عن الثاني بأنه لماكان الضميرُ في مأمورها عائدًا على الأمور كان كالعائد

- (١) ينظر: المقتضب (٢٠٠/٤)، وينظر أيضًا: الأصول في النحو (٤٥٧/١).
  - (۲) سبق تخريجه.
- (٣) ينظر: المقتضب (٢٠٠/٤)، وينظر أيضًا: الأصول في النحو (٧/١).
- (٤) ينظر: المقتضب (١٩٥/٤)، وينظر أيضًا: الإفصاح للفارقي، ص٢١٨.
- (٥) ينظر: الأصول في النحو (١/٣٥٣، ٤٥٤)، وينظر أيضًا: الإفصاح للفارقي، ص٢١٨.
  - (٦) سبق تخريجه.

على المنهيِّاتِ، لدخولها في الأمور "(').

ثانيها: مذهب من يجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقًا

ذهب إلى هذا المذهب الأخفش وجماعة من البصريين<sup>(٢)</sup>، واختاره الجرمي<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup>، ونسب النحاس إجازة ذلك إلى جماعة من النحاة وعبارته "فممن قال هذا سيبويه و الأخفش و الكسائي والفراء ...."<sup>(٥)</sup>.

واحتج الأخفش بالأدلة الآتية:

أولًا: بقوله تعالى: ﴿ إِنَّافِي ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَنتِ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ وَفِي خَلْقِكُمَ وَمَا يَبُنُ مِن دَابَتُهِ ءَايَنَ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ وَٱخْلِلَفِ ٱلَيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصَمِرِيفِ ٱلرِّيَنِ عَايَنَ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾ [الحاثية/٣٥-٥] (٠).

- (١) ينظر: مغني اللبيب (٤٨٧/٢، ٤٨٨).
- (٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٩/١١)، النكت (٢٠١/١)، المقتضب (٤/١٩٥).
  - (٣) ينظر: المسائل البصريات (٨٥٧/٢، ٨٦١).
  - (٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤٣٢/٤).
    - (٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/١٤).

(٢) ففي قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَبْتُ مِن ذَابَةٍ مَايَتٌ ﴾ ، ﴿ وَتَصْرِيفِ ٱلرَّبِيحِ ءَايَتٌ ﴾ ، قرأ حمزة والكسائي، بالكسر فيهما. وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر بالرفع فيهما، فالرفع على وجهين: أحدهما: العطف على موضع (إنّ) وما عملت فيه، فيحمل الرفع على الموضع. والوجه الآخر: أن يكون مُسْتأنفًا على معنى: وفي حَلْقِكُمْ آيات، ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة. ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٦/١٦٩). والنصب على وجهين: أحدهما: العطف على الأول، وضُعّف عند النحويين لأن فيه عطف على معمولي عاملين على (إن) وهي تنصب، وعلى (في) وهي تخفض. والوجه الآخر: أن تبدل (الآيات) الثانية من الأولى، ويُعْطف بالثالثة على الثانية. ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، فعلى مذهبه الآية فيها عطف على عاملين وهو جائز وذلك في قراءة بعض الناس لقول الله عزّ وجلّ ﴿ وَفِي خَلَقِكُمْ وَمَا يَبُثُ مِن دَآبَةٍ ءَايَنَتُ ﴾ (') " فجر (الآيات) وهي في موضع نصب"(').

ثانيًا: بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآأَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَكَلٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ/٢٤]

وقال: إن (في ضلال) معطوف (على هُدًى)، "فقد شَرَّكَتْ (أَوْ) بينهما في (إنّ) واللام، فكما شرَّك حرف العطف بين الاسمين في كلمتين إحداهما عاملةٌ، والأخرى غيرُ عاملة، يجوز أنْ يُشَرِّك في كلمتين كلتاهما عاملةٌ"<sup>(7)</sup>.

ثالثًا: احتجّ بِبَيْتِيّ الأعور الشَّنِّيّ، والنابغة الجعدي، وقد نقل قوله جمع من النحاة ومنهم السيرافي حيث قال: "كان الأخفش يجيز (ولا قاصرٍ عنك مأمورها)، (ولا مُستنكرٍ أن تُعقّرا)، وإن لم يكن (مأمورها) من سبب منهيها، ولا (عَقرُها) من سبب ردَّها؛ لأنه يجيز (ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ عمروٌ) عطفًا على عاملين"<sup>(٤)</sup>.

وقد غلّط سيبويه في إنكاره العطف على عاملين مُبينًا أنه جائز<sup>(°)</sup>.

- (٢) ينظر: الأصول في النحو (٢/١٥، ٤٥٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣٤٢/١).
  - (۳) ينظر: البسيط (۱/٤٥٣).
  - (٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٤٢/١).
    - (٥) ينظر السابق.

<sup>(</sup>١) سورة الجاثية: من الآية: ٤.

موقف النحاة ممّا احتجّ به الأخفش ومن وافقه:

أولًا: كان سيبويه ممن منع العطف على معمولَيْ عاملين، ففي قوله تعالى: ﴿ وَٱخْلِلَفِ ٱلْمَلِ وَٱلنَّهَارِ ... ﴾ (")، فقد خرّج الآية على وجهين كما ذكر ذلك الزمخشري:

أحدهما: أن يكون على إضمار (في) وذلك لتقدمه في الآيتين قبلها، ويعضد هذا النقل قراءة ابن مسعود<sup>(٢)</sup> "وفي اختلافِ اللّيل والنهارِ <sup>"(٣)</sup>.

والثاني: انتصاب (آيات) على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفًا على ما قبله أو على التكرير، ورفعها بإضمار هي<sup>(٤)</sup>.

أما بيتا الأعور الشَّنِّيِّ والنابغة الجعدي فقد سبق أن أشرت إلى تخريج سيبويه لهما، فكان من المانعين للعطف على معمولي عاملين، وقد نقل بعض النحاة عنه خلاف ما ذكر كالنحاس حيث نسب له إجازة العطف على معمولي عاملين مختلفين، وكذا إلى جماعة كالكسائي والفرّاء<sup>(0)</sup>.

ثانيًا: قال المبرِّد: إن قول الأخفش في الآيتين السابقتين على أنهما عطف على معمولي عاملين غير جائز عندنا، موضحًا بأن جرَّ (آياتِ) قراءة لبعض القُرّاء<sup>(٢)</sup>، وهي في موضع نصب

- (١) سورة الجاثية: من الآية:٥.
- (٢) ينظر: الكشاف (٤٨١/٥).
- (٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٤٥/٣)، والكشاف (٤٨٠/٥).
  - (٤) ينظر: الكشاف (٥/٤٨١).
  - (٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/١٤٠).
  - (٦) ينظر: الكامل (١/٣٧٥، ٣٧٦)، المقتضب (٤/١٩٥).

فَحَمَلَها على (إِنَّ) وَعَطَفَهَا بالواو، وعَطَفَ اختلافًا على (في)، ثم قال: "ولا أرى ذا في القرآن جائزًا؛ لأنه ليس بموضع ضرورة"<sup>(\)</sup>.

وأما بيتا الأعور الشَّنِّيِّ، والنابغة الجعدي، فـ "ليس بجواز الخفض عندنا إلَّا على عاملين فيمن أجازه"<sup>(٢)</sup>.

ثالثًا: بيّن ابن السراج أن (آياتِ) إنما أعيدت للتأكيد وحسن لما طال الكلام ف (آيات) الأخيرة هي الأولى<sup>(٣)</sup>، ثم قال: "فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك ....."<sup>(3)</sup>.

قال الفارقي: "وكان أبو العباس وأبو بكر يقولان: (لا يكون الجر في بيت الأعور إلا بالعطف على عاملين)، ولا يريان الإقحام ولا العطف على عامليْن، فيوافقان سيبويه في امتناع العطف على عاملين ويخالفانه في إبطال الإقحام ويوافقان أبا الحسن في أنه لا وجه للجر غير العطف على عاملين، ويخالفانه في أنه لا يجوز"، وكذا القول في بيت النابغة الجعدي<sup>(0)</sup>.

رابعًا: قال السيرافي: ما احتجّ به الأخفش ومن ذهب مذهبه ليس فيه شيء حجة على سيبويه، ففي قوله: ﴿ **وَلُخْنِلَفِ ٱلَيَّلِ وَٱلنَّهَارِ ... ﴾** <sup>(٢)</sup>. فإن (الآيات) المعادة فيها أعيدت لتأكيد الآيات الأولى وهي هي<sup>(٣)</sup>.

- (۱) ينظر: الكامل (۳۷٦/۱).
- (٢) ينظر: المقتضب (٢٠٠/٤)، وينظر أيضًا: الأصول في النحو (٤٥٧/١).
  - (٣) ينظر: الأصول في النحو (١/٤٥٩).
- (٤) ينظر: الأصول في النحو (١/٩٥٩)، وينظر أيضًا: الإفصاح للفارقي، ص٢١٨.
  - (٥) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٢١٨، ٢١٩.
    - (٦) سورة الجاثية: من الآية: ٥.
    - (٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٤٠/١).

أما ما قدره الأخفش في قوله تعالى: ﴿ لَعَلَىٰ هُدًى أَوَّ فِي ضَلَالٍ مَّبِينٍ ﴾ <sup>(1)</sup>، وكان التقدير: "إنا أو إياكم لعلى هدى وإنا أو إياكم لفي ضلال مبين"، وقال: "فحذف إن واللام من قوله: (أو في ضلال مبين) وهذا لا حُجة له فيه؛ لأن قوله: (أو في ضلال مبين ) ليس فيه معمول إن منفي، فيكون عطفًا على (إن)، و(اللام) في قوله عز وجل: ﴿ لَعَلَىٰ هُدًى أَوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ <sup>(1)</sup> غير عاملة، فاحتجاجه بمذا بعيد"<sup>(1)</sup>.

أما ما ذكره المبرّد بأن من جرّ (آياتِ) فقد عطف على عاملين، وهي قراءة فقد غلط، وليس كذلك بل أيضًا من رفع (آياتُ) ، فإما أن يعطفها على موضع (إن) أو يقطعها من الكلام الأول، فإن عطفها على موضع (إن) ، فقد عطفها على عاملين أحدهما موضع (إن)، والآخر (في) ، وإن كان مقطوعا من الكلام الأول، وجب أن يذكر حرف الجر في "اختلاف الليل والنهار"، فلا يجوز أن تقول: "اختلاف الليل والنهار" وأنت تريد في؛ لأنه مستأنف ليس قبله ما يعطف عليه<sup>(٤)</sup>.

خامسًا: ذكر الفارسيّ أنه يجوز أن يقدر (في) في قوله: ﴿ وَلَخْطِلَفِ ٱلَيَّلِ وَٱلنَّهَارِ ... ﴾ <sup>(•)</sup>، وإن كانت محذوفة من اللفظ في حكم المثبت فيه، وذلك أن ذكره قد تقدم في قوله: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَوَتِ ﴾ وقوله: ﴿ وَفِي خَلَقِكُرٌ ﴾ <sup>(٠)</sup>، وقال في موضع آخر: ذهب بعض المتقدمين من

- (١) سورة سبأ: من الآية: ٢٤.
- (٢) سورة سبأ: من الآية: ٢٤.
- (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٤٣/١).
  - (٤) ينظر السابق (١/٣٤٣، ٣٤٤).
    - (٥) سورة الجاثية: من الآية: ٥.
  - (٦) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١٧٠/٦).

البصريين إلى جرّ اختلاف بـ (في) ( ، وكذا ابن مالك حيث بيّن أن (في) الجارة محذوفة مدلول عليها بالمتقدمة، وليس من قبيل العطف على عاملين ( .

أما بيت النابغة فقد سبق أن أشرت إلى تخريج الفارسيِّ لهُ، حيث يبدو أنه لم يكن مجيزًا للعطف على عاملين، وكذا ابن مالك حيث أوضح أنه إذا كان خبر ليس مجرورًا بالباء جاز جرّ الوصف المذكور بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة وهو كثير كما في بيتي الأعور الشَّنِّيّ، والنابغة الجعدي، وليس من قبيل العطف على عاملين".

سادسًا: قال ابن هشام: إن (آياتِ الثالثة) في قوله تعالى: ﴿ وَٱخْطِلَفِ ٱلَيَّلِ وَٱلنَّهَارِ ...﴾<sup>(١)</sup>. قد أجيب عنها بثلاث إجابات:

أحدهما: أن (في) مقدرة في الآية فالعمل لها<sup>(٥</sup>)، وهذا ما ذكره الفارسي<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا تكون الواو نائبة مناب عامل واحد وهو إما الابتداء وإما (إنّ).

ثانيهما: انتصاب (آيات) على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي هي آيات، وعليهما تكون (في) غير مقدرة.

ثالثهما: خاص بقراءة النصب وهو أنه على إضمار (أن) و (في)().

- (١) ينظر: إيضاح الشعر، ص٤٥.
- (٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٧٣).
- (٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٢، ٣٧٣).
  - (٤) سورة الجاثية: من الآية: ٥.
  - (٥) ينظر: مغني اللبيب (٤٨٧/٢).
  - (٦) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٦/١٧٠).
    - (٧) ينظر: مغني اللبيب (٤٨٧/٢).

ثالثها: مذهب من يدفع الجرّ ولا يجيزه<sup>(١)</sup> ففي قول الأعور الشّنّيّ<sup>(١)</sup> [من المتقارب]: فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّها ولَا قَاصِرٍ عَنْكَ مأَمُورُها وقول النابغة الجعدي<sup>(٦)</sup> [من الطويل]: فَلَيْسَ بمعروفِ لنا أَنْ نَرُدَّها صِحاحًا ولا مُسْتَنْكَر أَنْ تُعَقَرَا

من النحويين من يدفع الجر ولا يجيزه كالمبرّد حيث قال: "وأمَّا الخفض فيمتنع؛ لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين، وهما الباءُ و (ليس)، فكأنك قلت: زيد في الدار، والحجرة عمرو، فتعطف على (في) والمبتدأ"<sup>(1)</sup>.

وقد بيّن الفارقي سبب عدم إجازة أصحاب هذا المذهب للحرّ، ففي قول الأعور الشَّنِيِّ قال: "لأنه إنما يتوجه بالعطف على خبر ليس وهو قوله: (بآتيك) ولا يجوز أن تعطف على خبر (ليس) وفيه الباء خبرًا بعده؛ إلا أن يكون ذلك الخبر عن شيء مِن سبب اسم (ليس) وتعتبره بواحدة: وهو أن تحذف خبر ليس وتقيمه مقامه، فإن صحّ أن يكون خبرًا عن اسمها صحّ أن يعطف على خبره ويكون مجرورًا مثله، وذلك نحو قولك: (ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ غلامه) فتجر (قاعد) لأنه خبر عن (الغلام) و (الغلام) من سبب زيد لاتصاله بضميره؛ ولو قلت: (ليس زيد بقاعد غلامه) صحّ الكلام وصار قولك: (بقاعد) خبرًا عنه وفعلًا

- (١) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٢١٦.
  - (۲) سبق تخريجه.
  - (۳) سبق تخريجه.
  - (٤) ينظر: المقتضب (٤/١٩٥).
- (٥) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٢١٦.

وفي بيت الأعور الشَّنِّيِّ لا يصح؛ لأن اسم ليس (منهي) وهو مذكر مضاف إلى ضمير الأمور، وخبره (بآتيك) ، فإذا قلت: "فليس منهي الأمور بآتيك، ولا قاصر عنك مأمورها" لم يجز الجرُّ؛ لأنحا ليست من سببه، إذ ليس متصلًا بضميره، وإنما هو متصل بضمير (الأمور) ، ولو كان قلت: "ولا قاصر عنك مأموره "لصحّ الكلام إذا الهاء في (مأموره) ضمير مذكر يعود إلى (المنهي) فصارت الجملة من سببه<sup>(۱)</sup>.

رابعها: مذهب من جوّز العطف في صورة معينة ومنعه في صورة أخرى

ذهب إلى هذا المذهب الأعلم الشنتمري فذكر أن قوله: "ليس بآتيك مَنْهِيُّها ولا قاصِرٍ عنكَ مأمورُها" بمنزلة قولك: "ليسَ بقائمٍ زيدٌ ولا خارجٍ عمروٌ"، وهو في هذه الصورة جائز لاستواء آخر الكلام وأوّله من تقديم الخبر على المخبرِ عنهما.

ولو كان تأليفُ البيتِ: "ليسَ مَنْهِيُّها بآتيكَ ولا قاصِرٍ عنكَ مأمورُها" فهو بمنزلة قولك: "ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ عمروٌ" لم يَجُزْ؛ لأن خبر الأول وقع مُؤخّرًا فيجب في خبر الآخر أن يقدر مؤخرًا طلبًا للاستواء آخر الكلام وأوّله، وكذا القول في بيت النابغة الجعدي<sup>(٢)</sup>.

وممن جوّز اطراده في صورة معينة دون غيرها أيضًا ابن الحاجب"، والرضي"، وغيرهم.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان مخالفًا للجرمي فيما ذهب إليه من إجازة العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقًا.

- (٢) ينظر: تحصيل عين الذهب، ص٩٠، وينظر أيضًا: شرح الكافية للرضي (٣٤٧/٢).
- (٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٢٦، ٤٢٧)، وينظر أيضًا: شرح الكافية للرضي (٣٤٧/٢، ٣٤٨).
  - (٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٤٧، ٣٤٨).

<sup>(</sup>١) ينظر: الإفصاح للفارقي، ص٢١٦، ٢١٧.

وأرى صحة ما ذهب إليه سيبويه والفارسي ومن وافقهما من منع العطف على معمولي عاملين مختلفين وإضمار الجار فيما توهم ذلك. والأخذ بمذا المذهب أوْلى وأنسب؛ لأن الأكثرين عليه، وموافقتهم أوْلى.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة الثامنة والعشرون

[عامل النصب في الفعل بعد الفاء وسائر حروف العطف].

قول الجرمي:

حُكِيَ أَنَّ أبا عُمَر "كان يذهبُ إلى أَنَّ الفاء وسائِر حروف العطْفِ هي الناصبةُ للْفعْلِ بمنزلة (أَنْ) "<sup>(1)</sup>.

قال الفارسي:

الفاء والواو و أو حروف عطف، والفعل ينتصب بعدهن على إضمار (أنْ)، كما أن ما بعد (حتّى) في الغاية، واللام في النفي موضع إضمار (أنْ)، وهذه الحروف العاطفة أبدال من (أنْ)، كما أن (حتى) واللام بدلان من (أنْ)، فلا تظهر (أنْ) معهن كما لا تظهر معها، لا تقول: مَا تَأتيني فَأَنْ تُحدَّني، كما تقول: ما كان زَيْدٌ لأنْ يَفْعَلَ إذا أراد ليفعل، وليست هذه الحروف العاطفة هي الناصبة للفعل؛ لأن امتناع دخول حروف العَطْفِ عليْها إذا انْتَصَبَ الفِعْلُ بعدها دليل على أنها ليست الناصبة للفعل ، إذ لو كانت كذلك لدخلت حروف العطف عليها، كما دخلت على واو القسم لما لم تكن حرف عطف وكَانَتْ بَدَلًا من البَاء الجارّة".

دراسة المسألة:

اختلفت آراء النحاة في عامل النصب بعد حروف العطف على أقوال، ففي (الفاء والواو) خمسة أقوال – بينما (أو) فيه ثلاثة أقوال فقط – وهي على النحو الآتي:

- (١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/١٥٩).
  - (۲) ينظر السابق (۲/١٥٩، ١٥٩).

القول الأول:

ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء<sup>(١)</sup> في جواب الستة الأشياء التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعَرْضُ يَنتصب بإضمار أنْ وجوبًا<sup>(٢)</sup>، وكذلك الواو أيضا، فقد ذكر ابن مالك النصب بعدها في الأمر والنهي والنفي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني<sup>(٣)</sup>.

وقد علق أبو حيان على ذلك قائلًا: "ولا أَحْفَظُ النصبَ جاءَ بَعْدَ الواو في الدعاء ولا العرض، ولا التحضيض، ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقْدَم على ذَلِكَ إلّا بِسماعٍ" <sup>(،)</sup>.

والعلة بإضمار (أنْ) دون سائر الحروف أمران:

أحدهما: إنّ (أنْ) هي الأصل في العمل، وذلك لشبهها بـ (أنّ) المشدّدة، فوجب أن يكون المضمر (أنْ) وذلك لقوتها في بابحا، وأن يكون ما حُمل عليها يلزم موضعًا واحدًا، ولا يتصرّف.

الأمر الآخر: أن لها من القوّة والتصرف ما ليس لغيرها، وذلك أنّه يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها، فإنها لا يليها إلّا المستقبل، فلمّا كان لها من التصرف ما ذُكر، جُعلت لها مزيّة على أخواتها بالإضمار<sup>(°)</sup>.

- (٢) ينظر: الإنصاف (٢/٥٥٧)، وارتشاف الضرب (١٦٦٨/٤)، المساعد (٨٤/٣).
  - (٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٥٨/٣، ٣٥٩).
    - (٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٦٨٠).
    - (٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٣١/٤).

<sup>(</sup>١) المقصود بما "فاء السببية".

وإلى هذا القول ذهب سيبويه و وافقه البصريون، حيث قال: "اعلم أن ما انتَصب في باب الفاء يَنتصب على إضمار أنْ، وما لم يَنتصب فإنّه يَشرك الفعلَ الأوّل فيما دخل فيه، أو يكونُ في موضع مبتدأ أو مبنيّ على مبتدإٍ أو موضع اسم مما سوى ذلك"<sup>(۱)</sup>.

وقد تبعه المبرِّد حيث قال: "اعلم أنَّ الفاء عاطفة في الفعل؛ كما تعطف في الأسماءِ تقول: أَنت تأتيني فتكرمَني ....؛ كما تقول: أنا آتيك ثم أُكرمك، .... هذا إذا كان الثاني داخلًا فيما يدخل فيه الأول .... فإن خالف الأوّلَ الثَّاني لم يجز أن يُحْمل عليه فَحُمِل الأَوّل على معناه فانتصب الثاني بإضمار (أنْ) وذلك قولك: ما تأتيْني فتكرمَني...."<sup>(1)</sup>.

وكذلك الواو أيضًا، غير أن معنى كل منهما مختلف، يقول سيبويه: "اعلم أنّ الواو وإنْ جرت هذا الجرى فإنَّ معناها ومعنى الفاء مختلفان"(")، ألا ترى قول الأخطل (<sup>،)</sup> [من الكامل]:

لا تنه عن خُلُقٍ وتأْتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليك إذا فَعلتَ عَظيمُ

الشاهد فيه نصب "وتأتي" بإضمار أن.

"فلو دخلت الفاء ههنا لأفْسدتِ المعنى، وإنَّما أراد لا يَجتمعنَّ النهيُ والإتيانُ، فصار تأتِيَ على إضمار أنْ"(°).

(۱) ينظر: الكتاب (۲۸/۳).
(۲) ينظر: المقتضب (۲/٤).
(۳) ينظر: المقتضب (۲/٤٤).
(۳) ينظر: الكتاب (۲/٤٤).
(٤) البيت من شواهد الكتاب وقد نسبه للأخطل (۲/٤، ٤٢)، وأيضًا في شرح التسهيل لابن مالك
(٤) البيت من شواهد الكتاب وقد نسبه للأخطل (۲/۳٤، ٤٢)، وأيضًا في شرح التسهيل لابن مالك (٣/٨٥٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٢٣٦)، وفي الهمع لأبي الأسود الدؤلي (٤/٢٦٢، ٢٢٧)، وللأخطل أو للمتوكِّل الليثي أو لسابق البربري أو للطرماح، والمشهور أنَّه لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب (٨/ ٤٢٥\_ ٢٥٥)، و في الممتوكِّل الليثي أو لسابق البربري أو للطرماح، والمشهور أنَّه لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب (٨/ ٤٢٥\_ ٢٥٥)، و في المعتوكِّل الليثي أو لسابق البربري أو للطرماح، والمشهور أنَّه لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب (٨/ ٤٢٥\_ ٢٥٥)، و في المعتوكِل الليثي أو لسابق البربري أو للطرماح، والمشهور أنَّه لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب (٨/ ٤٢٥\_ ٢٥٥)، و في المعتوكِل الليثي أو لسابق البربري أو الطرماح، والمشهور أنَّه لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب (٣/ ٤٢٥)، وفي الحمل في المعتوكل الليثي أو لسابق البربري أو الطرماح، والمشهور أنَّه لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب (٣/ ٤٢٥)، و في المعلي و في المعلي في المتولي المعني في المعني قاله أبو الأسود الدؤلي وذكر أن من نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ (٣/٣٥)، وفي الحمل في النحو للفراهيدي نسبه للمتُوكِّل الكناني، ص٥٩، ٩٦.
(٥) ينظر: الكتاب (٣/٣)؛

القول الثاني:

إن النصب بَعدهما هو بحما أنفسهما، وذهب إلى هذا القول الكسائي ومن وافقه من أصحابه(''، والجرمي<sup>(''</sup>، وهو ظاهر كلام أبي القاسم الزجاجي حيث قال: "اِعْلَمْ أن (الواوَ) تنصبُ الفعلَ المستقبلَ إذا أردتَ بِما معنَى غير معنى العطف"<sup>('')</sup>.

ففي كتابه الموضوع في (معاني الحروف)(<sup>،</sup>)، قسم الواوات فيه أقسامًا، ثم قال: وتكون صرفًا كَقَوْل الشّاعِر<sup>(۰)</sup> [من الكامل]:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأْتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليك إذا فَعلتَ عَظيمُ

قال البطليوسي: هذا صريح مذهب الكوفيين؛ لأنحم يسمون هذا الواو التي تنصب الفعل المستقبل بعدها واو الصرف، ومعنى ذلك عندهم أنحا تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها، فينتصب بمخالفة الأول، وكذلك أيضًا الفاء في نحو: (ما أنت بصاحبي فأزورك)، و أو في نحو قولك: (لألزمنك أو تقتضيني حقي)، فالنصب عندهم بمذه الحروف بأعيانحا دون إضمار (أن)، و وافقهم على ذلك الجرمي<sup>(٣)</sup>.

وقد تبعهم ابن مضاء في كتابه (الردّ على النحاة) داعيًا إلى إلغاء التقدير، حيث يُفهم من قوله: إن الفاء و الواو هي الناصبة للفعل، وأنه لا داعي للتقدير، مبينًا أن المحذوفات في صناعتهم ثلاثة أقسام: ومنها مضمر إذا أُظْهر تغير الكلام عما كان قبل إظهاره، كعامل

- (٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٥٩/٢)، ارتشاف الضرب (١٦٦٨/٤)، والمساعد (٨٤/٣).
  - (٣) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص١٨٧، وينظر أيضًا: إصلاح الخلل، ص٢١٦.
    - (٤) ينظر: حروف المعاني، ص٣٦–٣٩، وينظر أيضًا: إصلاح الخلل، ص٢١٦.
      - (٥) سبق تخريجه.
      - (٦) ينظر: إصلاح الخلل، ص٢١٦.

<sup>(</sup>١) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٦٨/٤)، والمساعد (٨٤/٣).

النصب في الفعل المضارع بعد الفاء و الواو<sup>(1)</sup>، وموضحًا في ثنايا حديثه أن الذي دعا إلى هذا التكلف والتقدير قولهم: إن كل منصوب لا بد له من ناصب، وإن لم يكن هذا الناصب مذكورًا فلا بد حينئذٍ من تقديره<sup>(1)</sup>.

وقد بيّن سيبويه ومن تبعه من النحاة بطلان ما ذهب إليه هذا الفريق.

وسوف أذكر هنا بعض أقوال هؤلاء النحاة بإيجاز.

فسيبويه ذكر في كتابه ما نصه "ولو كانت الفاءُ و الواؤ و أوْ يَنصبن لأدخلتَ عليهن الفاءَ و الواوَ للعطف...."<sup>(7)</sup>.

وكذلك المبرِّد فقد بيّن بطلان ما ذهب إليه الجرمي واحتج بما احتج به سيبويه".

وقد نقل ابن يعيش قوله حيث قال: "لو كانت ناصبة بأنفسها؛ لكانت ك (أنْ)، وكان يجوز أن تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على (أنْ)، فكان يلزم أن يجوز عنده أن يُقال: (ما أنت بصاحبي فأحدِّثَك، و فأُكْرِمَك) لأن الفاء هي الناصبة...."<sup>(٠)</sup>.

كما أكدَّ ذلك الفارسيّ – كما ذكرت آنفا – حيث قدم من الحجج ما أفسد به قول الجرمي<sup>(1)</sup>، ويبدو أن اهتمامه بالتعليل وتوثيق كلامه وتدعيمه بالأمثلة والقواعد والأحكام، واعتماده على العرض الدقيق والتحليل، جعلت رأيه يتسم بالقوة والرصانة والوضوح، وليس ذلك بغريب عليه.

- (۱) ينظر: الردّ على النحاة، ص٧١–٧٣.
  - (٢) ينظر السابق، ص٢٢.
  - (۳) ينظر: الكتاب (٤١/٣).
- (٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٢٩/٣).
- (٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٣٣/٤).
- (٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٥٨/٢، ١٥٩).

كما أكدَّ بطلان ذلك أيضًا الأنباري (· )، وكذلك ابن عصفور فقد أشار إلى أن هذا القول (فاسد) ( )، وكذلك ابن مالك ( )، وغيرهم كثير .

القول الثالث:

ذهب الفرّاء إلى أن النصب بالخلاف حيث قال: " (الفاء) تنصب في جواب الستة؛ لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله لما قيل: لا تظلمني فتندم، دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم، فحين عطفت فعلاً على فعل لا يشاكله في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، استحق النصب بالخلاف، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم: لو تُرِكتَ والأسدَ لأكلك، من قِبل أن الأفعال فروع الأسماء؛ فإذا كان الخلاف في الأصل يوجب النصب، كان ذلك قائما صحيحا في الفرع"<sup>(1)</sup>.

وهذا هو قول بعض الكوفيين، فقد ذكر الأنباري ذلك حين قال: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء – التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعَرْضُ – ينتصب بالخلاف"<sup>(٥)</sup>.

وقال في موضع آخر: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك (لا تأكل السمكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ) منصوب على الصرف"<sup>(1)</sup>.

- (١) ينظر: الإنصاف (٧/٢٥، ٥٥٩).
- (٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٤٣/٢).
- (٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٥٠/٣).
- (٤) نقل رأي الفرّاء السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه (٢٢٨/٣، ٢٢٩)، وابن السِّيد البطليوسي في كتابه إصلاح الخلل،
  - ص٢١٦، ٢١٧، وابن يعيش في شرحه للمفصل (٢٣٢/٤).
    - (٥) ينظر: الإنصاف (٢/٧٥٥).
      - (٦) ينظر السابق (٢/٥٥٥).

والخلاف الذي يوجب النصب في الأسماء عندهم أشياء منها: "نصب الظرف بعد الأسماء. كقولك: زيد خلفك، وزيد عندك، لما خالف (خلفك) و (عندك) ما قبلهما انتصبا بالخلاف".

ومنها ما قاله الفرّاء وأصحابه: "لو تُرِكتَ والأسد لأكلك، (الأسد) منصوب على الخلاف في (التاء)، لأنه لا يصلح أن يُقال: لو تركت وترك الأسد، ....."<sup>(1)</sup>.

وبيّن السيرافي<sup>(٢)</sup>، والبطليوسي<sup>(٣)</sup>، بأن احتجاج الذي احتج للخلاف بأنه لا يصلح أن يقال: لو تركت وترك الأسد من قبل أن الأسد لا يقدر عليه فيمسك أو يترك ركيك حدًا، وفي كتاب (إصلاح الخلل) ما نصه (ضعيف جدًا)؛ لأن الخلاف إذا كان من أجل أن الأسد لا يقدر عليه فيمسك، فهو أيضًا لا يقدر عليه إذا قلنا: لو ترك زيد والأسد.

وقد بيّن الأنباري أيضًا أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبًا للنصب''.

وأشار ابن عصفور إلى فساد هذا القول(°، كما أشار المرادي إلى ذلك أيضًا؛ "لأن الخلاف معنى، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بحا"(٢).

الخلاصة:

فالنحاة وعلى رأسهم سيبويه ومن تبعه، لا ينكرون كون الثاني مُخالفًا للأول، وإنما ينكرون أن يكون (النصب) بنفس الخلاف دون عامل نصب<sup>(٧)</sup>.

- (٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٢٩/٣).
  - (٣) ينظر: إصلاح الخلل، ص٢١٧، ٢١٨.
    - (٤) ينظر: الإنصاف (٢/٥٥).
- (٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٤٣/٢).
  - (٦) ينظر: الجنى الداني، ص٥٥٥.
  - (۷) ينظر: إصلاح الخلل، ص۲۱۸.

هذه الأقوال الثلاثة – السابقة الذكر – جارية في عامل النصب في الفعل بعد (أو) أيضًا.

القول الرابع:

قاله أحمد بن يحيى المعروف بـ (ثعلب): "مِنْ أَنَّهُما نَصَبا، لأَنَّهُما دلا على شَرْطٍ، لأَنَّ معنى هل تَزُورُني فَأُحَدِّثَك: إنْ تَزُرْنِي أُحَدِّثك، فَلَمَّا نابَتْ عن الشرط ضارعت (كَيْ)، فلزمت المستقبل، فعملت عَمَل (كي) "<sup>(۱)</sup>.

القول الخامس:

"ما ذهب إليه هشام من أَنَّه لَمَّا لَمُ يُعْطَفْ على ما قبله لَمَ يَدْخُلْهُ الرفع، ولا الجزم؛ إذْ مَا قَبْلَهُ لا يخلو من أحد هذين، وَ لما لَمُ يستأنف بَطَلَ الرفعُ أيضًا، فَلَمَّا لَمُ يَسْتَقِمْ رَفعُه، ولا جَرْمُه لانتفاء موجبيهما لَمْ يَبْقَ لَهُ إلا النصب"<sup>(1)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسيّ لم يكن موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن الفاءَ وسائِر حروف العطفِ ناصبة للفعلِ بنفسِها.

وأرى صحة ما ذهب إليه سيبويه، والفارسيّ، ومن وافقهما من أن عامل النصب في الفعل المضارع بعد حروف العطف يَنتصب بإضمار (أنْ)؛ وذلك لقوة الأدلة والحجج والبراهين التي قدموها لبيان بطلان ما ذهب إليه الجرمي ومن وافقه من أن حروف العطف ناصبة بنفسها، وكذلك الفرّاء ومن وافقه من أن عامل النصب بالخلاف.

هذا والله تعالى أعلم

- (١) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٦٨/٤)، الهمع (١٣٠/٤)، المدارس النحوية، ص٢٢٨، ٢٢٩.
  - (٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٦٩/٤)، الهمع (١٣٠،١٣١/٤).

المسألة التاسعة والعشرون

[في حتى (`)]

قسم الجرمي (حتّى) ثلاثة أقسام، بدليل قول الفارسيِّ: "وجدت الجرمي قد قسم (حتّى) الثلاثة الأقسام التي قسمتها أنا"<sup>(1)</sup>.

وقال في موضع آخر: اعلم أن حتّى على ثلاثة أضرب:

(١) فيها ثلاث لغات: (١) إبدال الحاء عينًا لغة هُذَيْليَّه، وقرأ عبد الله بن مسعود ( لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَى حِينٍ ﴾ [يوسف/٣٥]، فكتب إليه عمر "إن الله أنزل هذا القرآن عربيًا، وأنزله بلغة قريش، فلا تقرئهم بلغة هذيل". ينظر: المساعد (٢٧٥/٢)، والهمع (٤/١٦٧، ١٦٨)، ارتشاف الضرب (٤/١٧٥٦). (٢) إمالة ألفها، وهي لغة يمنية. (٣) وهي حتى المشهورة. ينظر: الجنى الداني، ص٥٥، ارتشاف الضرب (١٧٥٦/٤).

- (٢) ينظر: المسائل البصريات (٨٨٩/٢).
  - (٣) سورة القدر: من الآية: ٥.
    - (٤) تمام البيت:

أَلْقَى الصَّحِيفَة كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

وهو من شواهد الكتاب (٩٧/١)، ونسب إلى ابن مروان النحوي، ونسبه ياقوت الحموي في معجم الأدباء (٢٦٩٨/٦) إلى مروان بن سعيد النحوي لا إلى ابن مروان النحوي، وكذلك في بغية الوعاة (٢٨٤/٢) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبي، أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو. وذكر محقق (الكتاب) عبد السلام هارون أن الصواب هو مروان النحوي. ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني (٢٠/١٣) للمتلمس، جرير بن عبد المسيح الضبعي. وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٣٦/٣، ٢١٦)، الجنى الداني، ص٥٤٥، ٣٥٥، مغني اللبيب ف (حتّى) هنا عاطفة، والدّليل على ذلك أنما لو كانت جارَّةً لانَخفضَ الاسم بعدها، ولم يُعطَفْ على ما قبلها، ولم يشركه في إعرابه فلمَّا شَرِك ما بعدها في إعراب ما قبلها ثبت أنَّمًا عاطفة.

والثّالث: أن تكون داخلة على الجُمَل ومنصرفًا بعدها الكلام إلى الابتداء كأمَّا وإذا ونحوهما، وذلك نحو قوله() [من الطويل]:

وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

ف (حتى) ليست عاطِفةً لدخولِ حرفِ العَطْفِ عليها ولا جارة لارتفاع الاسم بَعْدَهَا".

دراسة المسألة:

(حتّى) "حرف له عند البصريين ثلاثة أقسام: يكون حرف جرّ، وحرف عطف، وحرف ابتداء، وزاد الكوفيون قسمًا رابعًا، وهو أن يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع، وزاد بعض النحويين قسمًا خامسًا، وهو أن يكون بمعنى الفاء"<sup>(٣)</sup>.

**القسم الأول**: أن تكون حرفًا جارًا، وسوف أتحدث في هذا القسم عن مذاهب النحاة فيها، وأقسام محرورها، وشروطه، واختلاف النحاة في دخول محرورها فيما قبله.

(۱) تمام البيت:

مَطَوْتُ بِحِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ لامرئ القيس في ديوانه، ص١٦١، الكتاب (٢٧/٣)، الجمل في النحو للزجاجي، ص٢٧، التعليقة على الكتاب (١٤٩/٢)، النكت (١٨/١، ٧٠٩، ٢٠٩)، (٢٢/٢)، تحصيل عين الذهب، ص٣٩، ٤٤٥، المفصل، ص٣٣٨، البسيط (٢/٤٩)، مغني اللبيب (١٢٧/١). وقد جاء في بعض المصادر برواية: "سَرَيْتُ بِحِم حَتَّى تَكِلَّ غَزِيُّهُم"، وفي رواية: "تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ". (٢) ينظر: المسائل البصريات (١٢/٢-٦٩٠)، الإغفال (٢٢/٢-٢٩)، الإيضاح للفارسي، ص٢٠٣-٢٠٠. (٣) ينظر: الجي الداني، ص٢٤٢.

أولًا: مذاهب النحاة:

أ- مذهب البصريين: أنها جارة بنفسها<sup>(۱)</sup>، ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ)، و (أنْ) مع الفعل في موضع جرّ ب(حتّى)، ويظهر ذلك جليًّا في قول سيبويه في (باب الحروف التي تُضمر فيها أنْ)<sup>(۱)</sup>.

وقال في موضع آخر: "اعلم أنَّ حتّى تنصب على وجهين:

فأحدُهما: أن تَجعل الدخول غايةً لِمَسيرك، وذلك قولك: سِرْتُ حتَّى أدخلَها، كأنك قلت: سرتُ إلى أن أَدخلَها، فالناصبُ للفعل ههنا هو الجارُّ للاسم إذا كان غايةً، فالفعلُ إذا كان غايةً نصبٌ، والاسمُ إذا كان غايةً جرُّ، وهذا قولُ الخليل.

وأما الوجه الآخَر فأن يكون السَّير قد كان والدخولُ لم يكن، وذلك إذا جاءت مثلَ كَيْ التي فيها إضمارُ أنْ وفي معناها، وذلك قولك: كلَّمتُه حتَّى يأمرَ لي بشيء"<sup>(٣)</sup>.

وقال المبرّد: "اعلم أن الفعل ينصب بعدها بإضمار (أنْ)؛ وذلك لأن (حتّى) من عوامل الأسماء الخافضة لها...."<sup>(:)</sup>.

وأكد ذلك الفارسيّ حيث ذكر أن (حتّى) جارَّة ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ)، وأن معها في موضع جر بـ (حتّى)<sup>(°)</sup>.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنّ (حتّى) الناصبة للفعل بإضمار (أنْ) هي نفسها الناصبة بنفسها عند الكوفيين، وهم قد اختلفوا مع البصريين في هذا الموضع فالكوفيون يرون

- (١) ينظر: الجنى الداني، ص٤٢٥، ارتشاف الضرب (١٧٥٢/٤).
  - (۲) ينظر الكتاب (۳/٥، ۲).
  - (٣) ينظر السابق (٣/١٦، ١٧).
    - (٤) ينظر: المقتضب (٣٨/٢).
- (٥) ينظر: المسائل البصريات (٦٨٢/١)، الإغفال (٧٢/٢)، الإيضاح للفارسي، ص٢٠٣–٢٠٤.

أنها تعمل النصب بنفسها، والبصريون يرون أنها تعمل النصب بإضمار (أنْ) حتى إنهم جعلوا ذلك من الأصول المرفوضة.

وقال السيرافي: إن (حتّى) هي الخافضة، "ويدلُّ على أنِّما هي الخافضةُ قولهم: حتّام وحَتّامَهُ .... وأصلُها حتى مَا، وما للاستفهام ولا تسْقُط عنها الألفُ إلا أن يدخلَ عليها حافضُ، فعُلِمَ بذلك أنّ حتى خافضةٌ"("، وذهب إلى هذا القول الأنباري("، وغيرهم كثير.

ب - مذهب الكوفيين

اختلف الكوفيون في الجر بـ (حتّى)، فذهب الكسائي إلى "أن جرّ ما بعدها بإلى، لا بحتّى"<sup>(٣)</sup>. وذهب الفرّاء إلى أنها "تخفض لنيابتها عن (إلى) وربّما أظهروا (إلى) بعدها، قالوا: (جاء الخبرُ حتى إلينا)، جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدِهما"<sup>(٤)</sup>.

وقد عقب النحاة على ما ذهب إليه الكوفيون وخاصة الكسائي، حيث بيّن السيرافي أن ما ذكرهُ الكسائي من إضمار (إلى) بعد (حتى) شيء مُنْكَرٌ لا يُعْرفُ<sup>(٥)</sup>، فلا يجوز ما ذهب إليه وذلك لبعده في التقدير، وإبطال معنى (حتّى)؛ لأن موضع (حتّى) في الأسماء أن يكون الاسمُ الذي بعدَها من جملة ما قبلَها، وإنما حتى اختصته من بين الجملة؛ لأنه يُسْتَبَعَدُ فيه الفعلُ أكثرَ من اسْتِبعادهِ في سائرِ الجملة<sup>(٢)</sup>.

وأمَّا ما ذهب إليه سيبويه فلا يخرج عن قياس النحو، وعن المتناولات العربية (٣).

- (١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢١٠/٣).
  - (٢) ينظر: الإنصاف (٢٠١/٢).
  - (٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٧٣/٤).
- (٤) ينظر: الجنى الداني، ص٤٢٥، ارتشاف الضرب (٢/٤).
  - (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢١٠/٣).
    - (٦) ينظر السابق (٢٠٩/٣).
    - (۷) ينظر السابق (۲۱۰/۳).

قال الأنباري: إن ما ذهب إليه الكسائي من أن الخفض بإلى مضمرة أو مظهرة فظاهر الفساد، ثم ذكر ما ذكره السيرافي<sup>(۱)</sup>.

وقال ابن يعيش ما ذكرةُ الفرّاء من أن (حتّى) تخفض لنيابتها وقيامها مقام إلى "وهو قولٌ واهٍ فيه بُعْدٌ؛ لأنه يؤدّي إلى إبطال معنى (حتّى) "<sup>(٢)</sup>.

ثانيًا: أقسام مجرورها:

ل (حتّى) الجارة قسمان عند البصريين أحدهما: أن يكون اسمًا صريحًا<sup>(٣)</sup> كقوله تعالى: ﴿ فَذَرَهُمُ فِي غَمَرَتِهِمُ حَتَّى حِينٍ ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقد اشترط ابن مالك في جرها الاسم الصريح، إما "أن يكون ما بعدها جزءًا لما قبلها من دليل جمع مصرح بذكره نحو: (ضربت القوم حتى زيد)؛ فزيد جزء ما قبله، وما قبله دليل جمع مصرح بذكره وهو مضروب انتهى الضرب به، ويجوز أن يكون غير مضروب لكن انتهى الضرب عنده".

ثم قال: "ويجوز كون تالي المصرح منتهي عنده؛ لا به، كما يجوز مع (إلى) فإنحما سواء في صلاحية الاسم المجرور بحما للانتهاء به وللانتهاء عنده".

"وإماكبعض ...."(°).

- (١) ينظر: الإنصاف (٢/٦٠٠).
- (٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٦٧/٤).
- (٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٥/٣)، شرح الكافية للرضي (٢٧٣/٤)، الجنى الداني، ص٥٤٢.
  - (٤) سورة المؤمنون: من الآية: ٤٥.
  - (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٦، ٣٦).

ثانيهما: أن يكون مصدرًا مؤوّلًا من (أن) والفعل المضارع، وذلك نحو قوله تعالى: (حَتَى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ (() () .

وقد زاد ابن مالك قسمًا ثالثًا وهو: أن يكون مصدرًا مؤوّلًا من أن لازمة الإضمار وفعل ماض نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّى عَفَوا وَقَالُوا ﴾ (") (\*).

ولم يرتضِ قوله جمع من النحاة، منهم أبو حيان قال: ووهم في هذا ابن مالك؛ لأن حتى هاهنا ابتدائية، و (أنْ) غير مضمرة بعدها<sup>(٠)</sup>.

كذلك ابن هشام قال: "ولا أعرف له في ذلك سَلَفًا، وفيه تكلفُ إضمار من غير ضرورة"(<sup>()</sup>.

## ثالثًا: شروط مجرورها:

لمحفوضها شرطان، أحدهما: أن يكون ظاهرًا لا مضمرًا، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين<sup>(٧)</sup>، قال سيبويه في (باب ما لا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجر): "واستغنوا عن الإضمار في (حتّى) بقولهم: (رأيتهم حتَّى ذاكَ)، وبقولهم: (دَعْهُ حتّى يوم كذا وكذا)، وبقولهم:

سورة البقرة: من الآية: ٢١٤. قرأ نافع وَحْدَه برفع اللام في (حتّى يَقُولُ الرسولُ). وقرأ الباقون بنصب اللام في (حتّى يقولُ الرسولُ)، والكسائي كان يقرؤها دهرًا رفعًا ثم رجع إلى النصب وروي ذلك عن الفرّاء. ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٢٠٥/٢).

- (٢) ينظر: الجنى الداني، ص٤٢٥، ٥٤٣، شرح التسهيل لابن مالك (٣٥/٣).
  - (٣) سورة الأعراف: من الآية: ٩٥.
- (٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٥/٣)، وينظر أيضًا: الجني الداني، ص٥٤٣.
  - (٥) ينظر: الجنى الداني، ص٥٤٣، الهمع (١٧٠/٤).
  - (٦) ينظر: مغني اللبيب (١٢٩/١)، وينظر أيضًا: الهمع (٤/١٧٠).
    - (٧) ينظر: الجنى الداني، ص٥٤٣م، مغني اللبيب (١٢٣/١).

(دَعْهُ حَتَّى ذاك)، و بالإضمار في إلى إذا قال: (دَعْهُ إليه)؛ لأن المعنى واحد".

وأجاز المبرّد والكوفيون أن تجر المضمر (") فتجره متكلمًا، ومخاطبًا وغائبًا ") قياسًا على قوله(،) [من الوافر]:

فَلَا، واللهِ لا يُلْفَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يا ابْنَ أَبِي يزيدِ

آراء العلماء في جرها للضمير:

أخذ ابن السراج بمذهب سيبويه فقال: "والقول عندي ما قاله سيبويه: لأنه غير معروف اتصال حتى بالكاف وهو في القياس غير ممتنع".

واختاره الفارسي وبيّن "أن حتى الجارة لم تضف إلى مضمر نحو (حَتَّاكَ) و (حَتَّاهُ) حيث لم تتمكن تمكن (إلى) كما لم تضف الكاف الجارة إلى المضمر في (كَكَ، وَكَي) "".

وبيّن الرضى أن ما ذهب إليه المبرّد شاذ<sup>(٧)</sup>.

واستشكل أبو حيان قول من قال إنها تجر المضمر حيث قال: "ومن أجاز جرَّها المضمر أدخلها على المضْمرات المحرورة كلَّها، قال: ولا ينبغي القياس على (حتَّاك) في هذا

بعض

البيت، فيقال ذلك في سائر الضمائر"، ثم قال: "وانتهاء الغاية في (حتّاك) هنا لا أفهمه ولا أدري ما يعني هنا بحتاك، فلعلّ هذا البيت مصنوع"<sup>(1)</sup>.

وبيّن البغدادي أن الأحسن أن يُقَال (ضرورة) بدلًا من (شاذ)، فإنه لم يرد في كلام منثور، ثم قال: "ولم يظهر لي معنى الغاية في حتى هنا"<sup>(٢)</sup>.

## دخول مجرورها فيما قبلها:

اشترط في مجرورها أن يكون آخر جزءٍ أو ملاقيًا آخر جزءٍ، فمثال كونه آخر جزءٍ "أكلت السمكة حتى رأسها".

ومثال كونه ملاقيًا آخر (سرت النهار حتى الليل)، ولا يجوز: (سِرْتُ البارحَةَ حتَّى تُلْثِهَا) أو نِصْفِهَا".

قال الزمخشري: إنه "يجب أن يكون آخر جزء من الشيء، أو ما يلاقي آخر جزء منه؛ لأن الفعل المعدى بما الغرض فيه أن يتقضى ما تعلق به شيئًا فشيئًا حتى يأتي عليه"<sup>(٤)</sup>.

ردَّ عليه ابن مالك قائلًا: غير لازم كونه آخر جزء أو ملاقيًا آخر جزء، واستدل بقَوْلِ الشّاعِر(°) [من الخفيف]:

عَيَّنَتْ ليلةً فما زلتُ حتّى فِصْفِهَا راجيًا فعُدْتُ يئوسَاً

- (۱) ينظر: الهمع (٤/١٦٦).
- (٢) ينظر: خزانة الأدب (٤٧٤/٩).
- (٣) ينظر: الجني الداني، ص٤٤٥، مغني اللبيب (١٢٣/١).
  - (٤) ينظر: المفصل، ص٣٣٨.
- (٥) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٣٧/٣)، ارتشاف الضرب (٤/١٧٥٥)، الجنى الداني، ص٤٤٥،
  - مغني اللبيب (١٢٣/١)، المساعد (٢٧٤/٢)، الهمع (١٦٥/٤)، شرح شواهد المغني للسيوطي (١/٣٧٠).
    - (٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧/٣).

قال أبو حيان مُعقّبًا على قول ابن مالك: وهذا الذي نقله الزمخشري هو قول أصحابنا، وما استدل به ابن مالك لا حجة فيه<sup>(١)</sup>؛ "لأنّه لم يَتَقَدَّمْ العامِل فيها حتّى ما يكون ما بعدها جزءًا له في الجمْلة المغيّاة بحتى فليس البيت نظير ما مثّل به أصحابُنا"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن هشام: توهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلّا الزمخشري، واعترض عليه بمذا البيت، وهو قول المغاربة وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

ثم بيّن أن ما ذكره "ليس محلَّ الاشتراط؛ إذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به"(٤).

اختلاف النحاة في دخول مجرورها فيما قبلها:

اختلف النحاة في دخول مجرور (حتّى) فيما قبلها على أقوال:

صرّح سيبويه بأن ما بعد (حتّى) داخل فيما قبلها، ولا بد، لكنّه لم يمثل إلّا بما هو بعض<sup>(٥)</sup>، قال: "واتفقوا على أنّما إذا عطفت دخل ما بعدها فيما قبلها، وَ أَنَّمَا لا يعطف بما إلا حَيْثُ يجر ولا يلزم العكس، وعلى أنّه إذا لَمَ يكن ما قَبْلَها ما يُعْطَفُ عَلَيْه لم يَجُزْ إلّا الجر"<sup>(۱)</sup>.

- (١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٧٥٥)، وينظر أيضًا: الهمع (٤/١٦٥).
  - (۲) ينظر: الهمع (٤/١٦٥).
  - (٣) ينظر: مغني اللبيب (١٢٣/١).
    - (٤) ينظر السابق (١٢٤/١).
- (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٧٥٤/٤، ١٧٥٥)، الجنى الداني، ص٥٤٦.
  - (٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٧٥٥).

قال الفرّاء، والرماني<sup>(1)</sup>: "تَدْخُل ما لم يكن غير جزء نحو قولهم: إِنَّه لَيَنَام حتى الصباح"<sup>(1)</sup>.

وأشار جمع من النحاة بأنه داخل كالمبرّد(")، والسيرافي(<sup>،)</sup>، وأبي علي<sup>(٥)</sup>، وكذلك الزمخشري قال: "من حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها"(<sup>١)</sup>، وغيرهم.

وقال ابن مالك: إن "(حتّى) لانتهاءِ العمل بمجرورها أَو عندَه""، أي يجوز أن يكون داخلًا فيما قبلها، ويجوز أن يكون غير داخل".

قال الرضي: "ومذهب ابن مالك قريب، لكن الدخول مطلقًا أكثر وأغلب" (\*)

القسم الثاني: أن تكون عاطفة

وسوف أتحدث في هذا القسم عن مذاهب النحاة فيها، وشروطها.

أولًا: مذاهب النحاة

أ – مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه العطف بما<sup>(...)</sup>.

قال سيبويه: "ومما يُختار فيه النصبُ لنصبِ الأوّل ويكون الحرفُ الذي بين الأوّل والآخر بمنزلة الواو والفاءِ وثُمَّ قولك: لقيتُ القومَ كلَّهم حتَّى عبدَ الله لقيتُه، وضربتُ القوم حتى زيدًا ضربتُ أباه، وأتيتُ القومَ أجمعين حتّى زيدا مررتُ به، ومررتُ بالقومِ حتّى زيدًا مررتُ به، فحتّى بَحْرى بمخرى الواو وثُمَّ، وليست بمنزلة أمّا لأنّها إنَّا تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبْتَدَأُ<sup>"(1)</sup>.

ولم يُمُثِّل الفارسي في العطف إلَّا بصورة النصب مقتفيًا هَدْي سيبويه وذلك في نحو قولك: (ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتّى زيدًا)<sup>(٢)</sup> "ثم عضَّد ذلك بالنقل؛ لئلّا يمنع المحالفُ هذه الصورةَ، فقال: وقد رواه سيبويه وأبو زيد وغيرُهما، وكذلك رواه يونسُ"<sup>(٣)</sup>.

ولعل السبب يكمن في تحقق العطف بـ (حتى) في حالة النصب لا غير؛ لأنك إذا قلت: " (قدِم القومُ حتى زيدٌ) فإنّه لا يتحقّق ههنا العطفُ لاحتمالِ أن تكون حرف ابتداء، وهو أحد وجوهها، وما بعدها مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، وكذلك إذا خفضت ربّما يُتوهّم فيها الغايةُ على نحو قوله: ﴿ حَتَى مَطْلَعُ ٱلْفَجْرِ ﴾ (<sup>ه)</sup>" (°).

ثم بيّن ابن يعيش أن "في الجملة (حَتَّى) غيرُ راسخة القَدَم في باب العطف، ولا متمكِّنةٍ فيه؛ لأن الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأوّل، وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأمّا إذا كان الثاني جزءًا من الأوّل، فهو داخلٌ في حكمه؛ لأن اللفظ يتناول الجميع من غير حرفِ إشراك"<sup>(7)</sup>.

- (٢) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص٢٠٤، وينظر أيضًا: شرح المفصل لابن يعيش (٥/٥٥).
  - (٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/٥).
    - (٤) سورة القدر: من الآية: ٥
  - (٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/٥).
    - (٦) ينظر السابق (٥/٥، ١٦).

<sup>(</sup>۱) ينظر: الكتاب (۹٦/۱).

أما مذهب الكوفيين فهم يقولون: إن (حتى) ليست عاطفة ويعربون ما بعدها على إضمار عامل().

ثانيًا: شروط المعطوف به (حَتَّى)

أولًا: أن يكون بعض ما قبلها أو كبعضه، فمثال كونه بعضًا: (قدم الحُجّاج حتّى المشاة)، ومثال كونه كبعض: (قدم الصيّادون حتّى كلائجُم)<sup>(1)</sup>، وقد يكون المعطوف بـ (حَتَّى) مباينًا فيقدر بعضيته بالتأويل<sup>(٣)</sup>، كَقَوْل الشّاعِرِ<sup>(٤)</sup> [من الكامل]:

..... والزادَ حتى نعلَه ألقاها

الشاهد في قوله: "حتى نعلَه ألقاها"، فمن نصب النعل فعلى وجهين:

أحدهما: أن تكون حتى حرف عطف بمعنى الواو<sup>(٥)</sup>، فعطف بما النعل وليست بعضًا لما قبلها، وخُرّج ذلك بالتأويل<sup>(٢)</sup>، والتقدير: "ألقى ما يثقله حتى نعلَه"<sup>(٧)</sup>.

والآخر: أن تكون (حَتَّى) "حرف ابتداء تقطع الكلام عمّا قبله، وتنصب الفعل بإضمار فعل دلّ عليه (ألقاها)، كأنه قال: (حتّى ألقى نعلَه ألقاها)، على حدٍّ (زيدًا ضربتُه)"<sup>(^)</sup>.

ويروى بالجر والرفع".

"فمن جرَّها جعلها غايةً، وكان (أَلْقَاهَا) تأكيدًا"(').

"وأمّا من رفع (النعل) فبالابتداء، و (ألقاها) الخبر، فهو معتمدُ الفائدة" (").

قال ابن مالك: "والمعتمد عليه فيما يصح عطفه بحتى أن يصح استثناؤه بإلًّا، فيصح: (أعجبتني الجارية حتى حديثها)، كما يصح: أعجبتني الجارية إلا حديثَها، ويمتنع: (أعجبتني الجارية حتى ابنها)، كما يمتنع: (أعجبتني الجارية إلا ابنها) "(").

وأكد هذا ابن هشام قال: والضابط "أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع"(٤).

ثانيًا: أن يكون ظاهرًا لا مضمرًا كما أن ذلك شرط محرورها، ذكر هذا الشرط ابن هشام الخضراوي() ، ونقله ابن هشام في (المغنى) ثم علق بقوله: لم أقف عليه لغيره).

ثالثًا: أن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، فيدخل في الزيادة الأقوى والأعظم والأكثر، ويدخل في النقص الأضعف والأقل<sup>(^)</sup>.

رابعًا: أن يكون المعطوف اسمًا(^)، فلا تعطف الجمل؛ لأن شرط معطوفها أن يكون جزءًا مما قبلها أو كجزء منه، فلا يتأتى ذلك إلَّا في المفردات، ثم بيَّن ابن هشام أن هذا هو

إمامًا في العربية

الصحيح<sup>(1)</sup>، ثم قال: "وزعم ابن السِّيدِ في قول امرئ القيس<sup>(1)</sup>: سريت بحِمْ حتّى تَكِلُّ مَطيّهُمْ وحَتّى الجيادُ ما يقدن بأرْسَان. فيمن رفع (تكل) أن جملة (تكل مطيهم) معطوفة بحتى على سريت بمم<sup>"(1)</sup>. حامسًا: أنها إذا عطفت على مجرور أُعيد الخافض، فرقًا بينها وبين الجارة نحو: "مررت بالقوم حتى بزيد"، ثم اختلف النحاة في هذه الإعادة<sup>(1)</sup>:

قال ابن الخباز(°): "وجب إعادة الجَارِّ لأن المعطوف عليه مضمر مجرور، وقد حصل من ذلك الفرق بين العاطفة والجارة"(<sup>٢)</sup>.

قال ابن عصفور: "الأحسنُ إعادة الخافض ليقعَ الفرق بين العاطفةِ والجارة، وإذا عطفت على مجرور أعَدْتَ الجار نحو: (مَرَرْتُ بَهم حتّى بِزَيْدٍ)، فإن كانت الجارة لمْ تحتج للباء"(".

قال ابن مالك: "لَزِم إعادة الجارّ ما لم يتعيّن العطف"<sup>(^)</sup> حيث قيد ما اطلقه ابن الخباز<sup>(٥)</sup>، بقوله: (إن لم يتعيّن العطف) "وجب نحو: (اعتكف في الشهر حتى في آخره) وإن

تعينت له فلا؛ لحصول الفرق نحو: (عجبت من القوم حتى بنيهم) "(').

وقال الرضي: "وإذا عطفتَ بحتى العاطفة على محرور، فالاختيار إعادة الجار، دفعًا لتوهم كونحا جارَّة"<sup>(1)</sup>.

الخلاصة:

العطف بـ (حَتَّى) قليل، من أجل هذا أهل الكوفة ينكرونه ويحملون نحو (جاء القومُ حتى أبوك)، و (رأيتهم حتى أباك)، و (مررت بهم حتى أبيك) على أن (حَتَّى) فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل<sup>(٣)</sup>.

القسم الثالث: حتى الابتدائية

سوف أتحدث في هذا القسم عن أقوال النحاة فيها، واختلافهم في محل الجملة الواقعة بعدها، وشروط رفع الفعل بعدها.

### أولًا: أقوال النحاة

قال سيبويه: "واعلم أنَّ حتَّى يُرفَع الفعلُ بعدها على وجهين: تقول: سرتُ حتى أدخُلها، تعني أنَّه كان دخولُ متّصِلٌ بالسير كاتِّصاله به الفاء إذا قلت: سرتُ فأَدخلُها، فأدخلُها ههنا على قولك: (هو يَدخلُ) و (هو يَضربُ)، إذا كنتَ تُخبِر أنَّه في عمله، وأنَّ عمله لم يَنقطعْ، فإذا قال: حتَّى أدخلُها فكأنه يقول: سرتُ فإذا أنا في حال دخول، فالدخولُ متَّصِل بالسير كاتِّصاله بالفاء، فحتَّى صارت ههنا بمنزلة (إذَا) وما أشبهها من حروف الابتداء؛ لأنَّها لم

- (۱) ينظر: الهمع (۲٦٠/٥).
- (٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٧٦/٤).
- (٣) ينظر: مغني اللبيب (١٢٨/١)، الهمع (٢٦٠/٥).

تجيء على معنى (إلَى أَنْ)، ولا معنى (كَيْ)، فخرجتْ من حروف النصب كما خرجت (إذنْ) منها في قولك: (إذَنْ أظنُّك).

وأمَّا الوجه الآخر: فإِنه يكون السَّيرُ قد كان وما أشبهه، ويكون الدخولُ وما أشبهه الآنَ، فمن ذلك: لقد سرتُ حتَّى أدخلُها ما أُمنَعُ، أي حتَّى أيِّي الآن أدخلُها كيفما شئتُ .....

وبيّن المبرِّد أن الرفع يقع بعدهما على وجهين لكنهما يرجعان إلى وجه واحد وإن اختلف موضعاهما: "وذلك قولك سرت حتّى أدخلُها، أي: كان مني سيْرٌ فدخولٌ، فأنت تخبر أنَّك في حال دخول اتَّصل به سيرُك". والوجه الآخر: "أن يكون السبب مُتقدِّمًا غير متَّصل بما تُخبر عنه، ثمَّ يكون مؤدِّيًا إلى هذا، كقولك: (مرض حتَّى لا يرجونه)، أي: هو الآن كذلك، فهو منقطع من الأول، ووجوده إنما هو في الحال كما ذكرت لك فيما قبله. فذلك قولي: يرجعان إلى شيء واحد"<sup>(1)</sup>.

وبيّن الفارسي أن (حتّى) تكون داخلة على الجمل وينصرف الكلام بعدها إلى الابتداء، مستشهدًا بأمثلة توضح ابتدائية (حتّى)، مبينًا أن (حتّى) ليست عاطفة إن دخل عليها حرف عطف؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله، بل ينصرف الكلام حينئذٍ إلى الابتداء. كما في قوله(") [من الطويل]:

وحتَّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسَانِ

- (۱) ينظر: الكتاب (۱۷/۳، ۱۸).
- (٢) ينظر: المقتضب (٣٩/٢، ٤٠).
  - (۳) سبق تخريجه.
- (٤) ينظر: المسائل البصريات (٦٨٣/١، ٦٨٦)، الإغفال (٧٣/٢، ٧٦).

وقال الأندلسي<sup>(۱)</sup> في (حتَّى): "يقع بعدها الجملة الفعلية والاسمية، وتسمى حرف ابتداءٍ، وتفيد معناها الذي هو الغاية، إمَّا في التَّحقير أو في التَّعظيم" كما في بيت الفرزدق<sup>(٢)</sup> [من الطويل]:

فيا عَجَبًا حتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلُ أَوْ مُحَاشِعُ".

على أن (حتَّى) فيه ابتدائية، وفائدتما في هذا البيت التحقير".

ثانيًا: اختلاف النحاة في محل الجملة الواقعة بعد (حتَّى) الابتدائية:

زعم الزجاج، وابن دُرُسْتُويه(°) أنهما في محل جر ب(حتَّى)، خلافا لغيرهم(``.

وقد بيّن الفارسي أن (حتَّى) في قوله: (وحتَّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسَانِ) لا تكون جارَّة، وتكون الجملة في موضع جر؛ لأن الجمل إنما يحكم لها بمواضع من الإعراب إذا وقعت في موضع المفردة صفات لها، أو أخبارًا أو أحوالًا، وليس هذا من مواضع المفردة، فإذا لم تضف

(حتَّى) إلى المضمر الذي هو اسم، ولم يتعد عملها الأسماء المظهرة كانت من أن تعمل في الجمل أبعد؛ لأن الاتساع في إقامة الجملة مقام المفرد أشد منه في إقامة المضمر مقام المظهر<sup>(۱)</sup>.

ثم قال: " ومع هذا فإنَّكَ لو حَكَمْتَ في موضعِ الجملة بالجرِّ لمكان (حتَّى) لَمَا مَنَعَك ذلك من تعليق حرف الجرِّ، وحروفُ الجرِّ لا تُعَلَّقُ، ألا ترى أنَّكَ لا تجدُ حرفًا من حروف الجرِّ في موضع داخلًا على جملةٍ كائنةٍ في موضع جرِّ؛ لأنَّ في ذلك تعليقَ حرفِ الجرِّ، وحروفُ الجر لا تُعَلَّقُ في موضعٍ"<sup>(1)</sup>.

قال ابن الخباز مُعلقًا على قول الزجاج: إنه "يُفضي إلى تعليق حرف الجرّ عن العمل، وذلك غير معروف"<sup>(٣)</sup>.

وأشار المرادي إلى أن قول الزجّاج ضعيف، فالجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ( ).

# ثالثًا: شروط رفع الفعل بعد (حتَّى):

لا يرتفع الفعل بعد (حتَّى) إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون حالًا أو مؤولًا بالحال، فالأول نحو: (سرت حتى أدخُلُها الآن)، و (مرض حتى لا يرجونه)<sup>(٥)</sup>.

أما المؤوّل بالحال وهو أن يكون ما بعد حتى لم يَقَعْ، لكنّك متمكّنٌ من إيقاعه في الحال وذلك نحو: (سرت حتى أدخلُ المدينة)، أي: فأنا الآن متمكّنٌ من دخول المدينة لا

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۱/٦٨٧)، الإغفال (٢/٢٧، ٧٧).
  - (٢) ينظر: الإغفال (٧٧/٢)، المسائل البصريات (٦٨٧/١).
    - (٣) ينظر: الجنى الداني، ص٥٥٢.
      - (٤) ينظر السابق.
- (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٥/٣)، مغني اللبيب (١٢٦/١)، المساعد (١١٧/٣).

أمنع من ذلك().

قال ابن مالك: "وعلامةُ ذلك صلاحية جعلِ الفاءِ مكان (حتَّى) "(").

ثانيًا: أن يكون مسببًا عما قبلها<sup>(٣)</sup>، فإن لم يكن سببًا مثل: (سِرْتُ حتى تطلع الشمس) فالحكم حينئذٍ وجوب النَّصْبُ على الغاية، بخلاف الكوفيين فقد أجازوا فيه الرفع، وحَكَوا من كلام العرب: (سِرْتُ حتى تَطْلُعُ الشمس) برفع تطلع<sup>(٢)</sup>، وهذا ما ذهب إليه الكسائي<sup>(٥)</sup>، وأيضًا أجاز في ماكان حالًا متسببًا عما قبله النصب، فقد أجاز نصب (تَحَرّ)<sup>(٢)</sup> في قول حسان<sup>(٣)</sup> [من الكامل]:

يُغْشَوْنَ حَتَّى ما تَمَرُّ كِلابُهُمْ لا يَسْأَلُونَ عَنِ السَوادِ الْمُقْبِلِ

وقد أشار ابن عصفور بأنه فاسد<sup>(^)</sup>، وقيل: إنه مردود<sup>(^)</sup>؛ وذلك "لأنَّه لم يرد به سماع ولا يقبله قياس<sup>(^,)</sup>؛ لأن النواصب تخلص الفعل للاستقبال والمعنى على الحال، فلا سبيل لما قال"<sup>(\)</sup>.

ثالثًا: أن يكون فضلة، ففي نحو: (سَيْرِي حتى أدخلها) لا يصح؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو (كان سيرى حتى أدخلها) إن قدرت كان ناقصة، فإن قدرتما تامة فيرفع<sup>(۱)</sup>؛ لأنه تم الكلام قبل (حتَّى)، فيبقى ما بعدها جملة مستأنفة ، فيرفع على معنى: فأنا أدخلها؛ وذلك لأن (حتَّى) بمنزلة الفاء في السببية، وليست بمنزلة الفاء في إشْراك الفعل الآخر الأول<sup>(۱)</sup>.

القسم الرابع: حتّى الناصبة للفعل

وسوف أتحدث في هذا القسم عن مذاهب النحاة فيها، والخلاف بين سيبويه والأخفش، وموقف النحاة من هذا الخلاف.

أولًا: مذاهب النحاة

**أ – مذهب البصريين ومن تبعهم**: أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ، والناصب (أن) المضمرة بعدها<sup>(")</sup>.

وهذا مذهب جمع غفير من النحاة أذكر منهم، سيبويه<sup>(،)</sup>، والمبرّد<sup>(۰)</sup>، والفارسي<sup>(٢)</sup>، والزمخشري<sup>(٧)</sup>، وابن يعيش<sup>(٨)</sup>، وابن مالك<sup>(٩)</sup>، وابن هشام<sup>(١١)</sup>.

وقد احتج البصريون بأن قالوا: "إنما قلنا إن الناصب للفعل (أن) المقدرة دون (حتى) أنا أجمعنا على أن (حتى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من

.۲۰

عوامل الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عواملَ الأفعالِ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عواملَ الأسماء، وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عواملُ الأسماء عواملَ الأفعالِ فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير (أنْ)، وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرفُ الجرِّ...."<sup>(1)</sup>.

ب - مذهب الكوفيين ومن تبعهم:

اختلف الكوفيون في النصب بـ (حتَّى) فعند بعض الكوفيين، تنصب بنفسها، لقيامها مقام الناصب<sup>(۲)</sup>.

وذهب الكسائي: "إلى أنها ناصبة بنفسها أيضًا وأنها جارّة بإضمار إلى، وهذا عكس مذهب البصريين"(").

وذهب الفرّاء: "إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى"(٠٠).

ونقل أبو عمر الجرمي عن يونس أنه قال: "إنَّ من العرب مَنْ يَنْصِبُ بـ (حتَّى) في كُلّ شيءٍ"(°).

وقال ثعلب قولًا خالف فيه أصحابه والبصريين، وذلك أنه قال في و "سرت حتى أدخل المدينة": إن المستقبل منصوب ب(حتَّى)، لقيامها مقام (أنْ) فخالف أصحَابه، لأنهم

- (۱) ينظر: الإنصاف (۲/۹۹).
- (٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٥٣/٤)، ارتشاف الضرب (١٦٦٢/٤).
  - (۳) ينظر: الهمع (٤/١١٢).
  - (٤) ينظر السابق، ارتشاف الضرب (١٦٦٢/٤).
  - (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٦٣/٤)، الهمع (١١٦/٤).

يقولون: إن النصب بحا بطريق الأصالة، ولم يوافق البصريين؛ لأنه يقول: إن النصب بحا لا بمضمر بعدها().

واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما تنصب بنفسها لأنما إما أن تكون بمعنى (كي) فتعمل عملها، وإما أن تكون بمعنى (إلى) فتعمل عمل (أنْ)<sup>(٣)</sup>.

وأما الكسائي فقال: "إنما قلتُ: إنما تخفض بإلى مضمرةً أو مظهرةً لأن التقدير في قولك: (ضربت القوم حتى زَيْدٍ) حتى انتهى ضربي إلى زيد، ثم حذف (انتهى ضربي إلى) تخفيفًا، فوجب أن تكون (إلى) هي العاملة"(").

وقد بيّن الأنباري رأيه فيما ذهب إليه الكوفيون قال: أما قول الكوفيين: "إنحا إذا كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقام (كي)، و (كي) تنصب، فكذلك ما قام مقامها"<sup>(٤)</sup>، ف "لا نسلم أن (كي) تنصب بنفسها على الإطلاق وإنما تنصب تارة بتقدير (أنْ) لأنحا حرف جر، وتارة تنصب بنفسها، وليس حَمْلُها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل حَمْلُها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير (أنْ) أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها"<sup>(٥)</sup>.

وأما قولهم: بأنها إذا كانت بمعنى (إلى أن) فإنها تعمل عمل (أن) وهو النصب، فقد أشار الأنباري بفساده(<sup>٢)</sup>.

- (١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٣١/٤).
- (٢) ينظر: الإنصاف (٥٩٨/٢)، شرح الكافية للرضي (٥٣/٤).
  - (٣) ينظر: الإنصاف (٣/٨م٥).
    - (٤) ينظر السابق (٢/٢٠٠).
    - (٥) ينظر السابق (٢/٧٧٥).
    - (٦) ينظر: الإنصاف (٢/٢٠٠).

وقال الرضي: "وفيما قالوا بُعد؛ لأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله واعتقادُ بقائه على أصله أولى، ما لم يُضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل"<sup>(1)</sup>.

أما قول الكسائي فقد سبق أن ذكرت تعقيبات بعض النحاة عليه، ولا داعي لإعادته ها هنا.

أما ما حكاه الجرمي عن يونس بأنه سمعه يقول: "إنَّ من العرب مَنْ يَنْصِبُ بـ (حتَّى) في كُلّ شيءٍ"<sup>(٢)</sup> فقد ردَّ عليه أبو حيان حيث قال: وهي "لغة شاذة لا ينبني الكلام عليها"<sup>(٣)</sup>.

ثانيًا: الخلاف بين سيبويه والأخفش، وموقف النحاة من ذلك

قال سيبويه: "واعلم أنَّ الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلَّا النصبُ، من قِبَلِ أنّه إذا لم يكن واجبًا رجعتْ (حتّى) إلى (أنْ) و (كَيْ)، ولم تَصر من حروف الابتداء، كما لم تَصر (إذَنْ) في الجواب من حروف الابتداء إذا قلت: (إذَنْ أُظنّك)، و(أُظُن) غيرُ واقع في حال حديثك"<sup>(3)</sup>.

بينما أجاز أبو الحسن الأخفش الرفع بعد النفي حيث قال: "ما سرتُ حتى أدخلُها، معنى الرفع فيه صحيح، إلا أن العرب لم ترفع غير الواجب في باب (حتى)، ألا ترى أنك لو قلت: (ما سرت فأدخلُها)، أي ماكان سير ولا دخول، أو قلت: ما سرت فإذًا أنا داخل الآن لا أمنع، كان حسنًا"(°).

- (١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٥٣/٤).
- (٢) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٦٣/٤)، الهمع (١١٦/٤).
- (٣) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٦٣/٤)، وينظر أيضًا: الهمع (١١٦/٤).
  - (٤) ينظر: الكتاب (٢٤/٣).
  - (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢١٨/٣).

موقف النحاة من ذلك:

قيل: هي مسألة خلاف بين سيبويه وأبي الحسن، وقيل: لَيْسَتْ مسألة خلاف<sup>(1)</sup>، وذكر المبرِّد أن ما ذكره الأخفش لا يجوز؛ "لأَنَّك لم تخبر بشيء يكون معه الدخول"<sup>(1)</sup>، ونُقل عن الزجاج أنه قال: "لا خلاف بين سيبويه والأخفش، والوجه الذي أجاز عليه الأخفش الرفع، لم يتكلم عليه سيبويه، ولو تكلَّم عليه لم يمنع ذلك"<sup>(7)</sup>.

وقد غلّط السيرافي الأخفش فقال: "وغلط أبو الحسن، وذلك أن الدخول في (حتى) إذا رفع إنما يقع بالسير، فإذا نفي السير لم يكن الدخول".

ثم قال: "والذي عندي أن أبا الحسن أراد أن ما يدخل على قولك: (سرت حتى أدخلُها) بعد وجوب الرفع، فتبقى جملة الكلام؛ فلذلك رآه صحيحًا في القياس، وإن كانت العرب لا تتكلم به"(؟).

ونقل ابن عقيل اتفاق النحاة على عدم سماعه، فقال: "واتفقوا على أنه لم يُسمع، وكونه لم يُسمع مع كثرة ما يستعمل من هذا في كلامهم، دليل على عدم صحة هذا القول"<sup>(\*)</sup>.

- (۱) ينظر: ارتشاف الضرب (١٦٦٣/٤).
  - (٢) ينظر: المقتضب (٢/٢).
  - (۳) ينظر: المساعد (۳/١٢٠).
- (٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢١٨/٣، ٢١٩).
  - (٥) ينظر: المساعد (١٢٠/٣).

القسم الخامس: أن تكون حتّى بمعنى الفاء.

حتى – كما أسلفت – إذا رُفع المضارع بعدها لكونه حالًا، أو مؤولًا به، فهي بمنزلة الفاء في إفادة معنى السببية، وتصلح الفاء في موضعها<sup>(١)</sup>، وهي عند أكثر النحويين حرف ابتداء وليست العاطفة؛ لأنحا إنما تَعْطِفُ المفردات لا الجمل<sup>(٢)</sup>.

بينما "ذهب أبو الحسن إلى أنَّما إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة، وتعطف الفعلَ على الفعل. وإذا دَخَلَتْ على الماضي أو على المستقبل على جهة السبب نحو: (ضَرَبْتُ زيدًا حتى بَكَى)، وَ (لَأَضْرِبَنَّهُ حتى يَبْكِي) <sup>"(٣)</sup>. وثَمَرَةُ الخلاف بين الأخفش والجمهورِ "أنَّ الأخفش يُجيز الرفع في (فيبكى) على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلّا النصب بمعنى (إلّا أنْ) أوْ بمعنى (كَيْ) <sup>"(1)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال العلماء، تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن (حتّى) تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

> أحدها: أن تكون حرف جر. الثاني: أن تكون حرف ابتداء. الثالث: أن تكون حرف عطف.

وهو مذهب البصريين، وهو المذهب الصحيح؛ وذلك لسلامة أقوالهم مما وُجِّه إليه رأي الكوفيين.

هذا والله تعالى أعلم.

- (۱) ينظر: الجنى الداني، ص٥٥٥. .
- (۲) ينظر: المساعد (۱۱۸/۳، ۱۱۹)، ارتشاف الضرب (۱۲۲۷/٤).
   (۳) ينظر: ارتشاف الضرب (۱۲۲۷/٤)، الجنى الداني، ص٥٥٥، ٥٥٨، المساعد (۱۱۹/۳).
  - رُج) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٦٦٧)، الجني الداني، ص٥٥٨. (٤)

المسألة الثلاثون

[في المجازاة بركَيْف)]

قال الفارسي: "حكى أبو عمر في حروف الجزاء (كَيْفَمَا) "(').

ذكر الفارسي أن (كيف) لم يجئ فيه الجزاءُ وإن كان القياسُ لا يَمْنَعُ منه؛ فالخليل وأصحابه لم يَحْكُوْا فيه الجزاءَ، وإن كان المعنى لا يمنع ذلك، ليُعْلَمَ أنَّ الجزاءَ ليس حُكْمُه أن يكون بالأسماءِ، وهو مثل (لكنْ) بالتخفيف لم يجئ النصبُ معه كما جاء في (إنَّ و أنَّ و لعلَّ و ليتَ) وقد لحقتها (ما) كافةً كما لحَقِتْ (إنَّ و أنَّ و لعلَّ و ليتَ)<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في المجازاة بـ (كيف) على ثلاثة مذاهب، فمنهم من منع المجازاة بما عملًا، ومنهم من أجاز مطلقًا، ومنهم من أجاز بشرط اقترانها بـ (ما) ، ولكل حجته.

أولهما: مذهب النحاة المانعين المجازاة بر (كيف) عملًا:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز المجازاة بحا<sup>(٣)</sup>، وعلى رأسهم سيبويه حيث قال: "سألتُ الخليل عن قوله: كَيْفَ تَصنعْ أصنعْ، فقال: هي مستكرَهة وليست من حروف الجزاء، ومخْرَجُها على الجزاء؛ لأنَّ معناها على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ"<sup>(٤)</sup>.

فسيبويه وغيره من النحاة يجازون بما معنى لا عملًا، ويجب كون فِعْلَيْهَا متفقي اللفظ

- (١) ينظر: المسائل البصريات (٣٤٦/١).
- (٢) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٢/١٧١، ١٧١).
- (٣) ينظر: الإنصاف (٢/٣٢)، ارتشاف الضرب (٤/١٨٦٨).
  - (٤) ينظر: الكتاب (٣/٢٠).

والمعنى غير مجزومين كالمثال السابق، ولا يجوز "كيف تجلس أذهب" بالاتفاق (..).

وقد نقل ابن السراج عن المبرّد كلامًا بيّن فيه رأيَه، فقال: "وقال محمد بن يزيد: والقول عندي في ذلك: إنَّ علة الجزاءِ موجودةٌ في معناها فما صَحَّ فيه معنى الجزاء جوزيَ بهِ وما امتنعَ فلا جزاءَ فيهِ، وإنما امتنعت (كيفَ) من المحازاة؛ لأن حروف الجزاء التي يستفهم بما كانت استفهامًا قبل أن تكون جزاءً، والدليلُ على تقديم الاستفهام وتمكنه أنَّ الاستفهام يدخل على الجزاء كدخوله على سائر الأخبارِ فتقول: (أَإِنْ تأتني آتِكَ) ونحوه ولا يدخلُ الجزاء على الاستفهام ثم رأيت أنه ما كان من حروف الاستفهام متمكنًا يقعُ على المعوفة والنكرة جوزيَ به الصالح ولا أخوكَ لأنمَّ حالٌ والحالُ نكرةً، وذلك قولك: كيف زيدٌ فيقالُ صالحٌ أو فاسدٌ ولا يقالُ

وأيضًا ممن منع الجحازاة بحا السيرافي<sup>(")</sup>، وابن يعيش<sup>(ن)</sup>، وابن الحاجب حيث ذكر أن الجحازاة بحا شاذ<sup>(0)</sup>، وأشار ابن عصفور إلى بطلان الجحازاة بحا؛ لأنه يلزم أن يكون على جميع أحواله، وهذا محال، إلّا أن يقترن بالكلام قرينة تخلص الوصف الذي التزم إلى تساويه فيه مثل (كيفما يكنْ من قامَ أَكُنْ)<sup>(1)</sup>.

وقال ابن مالك: إن (كيف) لا تعمل شيئًا حملًا على الاستفهامية؛ لأنما الأصل<sup>%</sup>.

- (١) ينظر: الهمع (٣٢١/٤)، مغني اللبيب (١/٥٠٥).
- (٢) ينظر: رأي المبرد في الأصول في النحو (٥٦/٢، ٥٧). ولم أقف على قوله في (المقتضب).
  - (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٢/٣).
  - (٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٣).
    - (٥) ينظر: الكافية في علم النَّحو، ص٤٦.
  - (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/١٩٦، ١٩٧).
    - (٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٣).

وقال أبو حيان: (كيف) في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمَ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَكَيْشَآَهُ ﴾(<sup>()</sup> للجزاء لكنها لا تجزم ومفعول ﴿ يَشَآهُ ﴾ محذوف لفهم المعنى، ويكون التقدير: "كيف يشآء أن يصوركم"(<sup>()</sup>. وغيرهم كثير.

حجج أصحاب هذا المذهب:

أولًا: أنه لما كان أخواتما معارف ونكرات، وقُصِرت هي على أحد الأمرين؛ لأن جوابما لا يكون إلا نكرة، ضعفت عن التصريف بما في المحازاة<sup>(٣)</sup>.

فإذا قلت: "كيف زيد؟" فيقال: (صالح) أو (سقيم) ولا يقال: (الصالح) ولا (السقيم)().

ثانيًا: أنحا لما لم يُخْبَرُ عنها، ولم يَعُد عليها ضمير، كما يكون ذلك في مَن، وما، وأي ضعفت ونقص تصرّفها عن تصرف أخواتها، ولم تكن ثمَّ ضرورة تدعو إلى الجازاة بما؛ لأن (على أيِّ حال) تغنى عنها في الجزاء<sup>(°)</sup>.

ثالثًا: أنك إذا قلت: "كيف يكن زيد أكن" فقد ضمنت أن تكون على أحواله وصفاته كلها، وهذا محال؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيئان من جميع جهاتما وفي جميع أوصافها،

(١) سورة آل عمران: من الآية: ٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط (٣٩٥/٢).

(٤) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٧٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٣)، الأصول في النحو (٥٧/٢).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٢/٣)، والنكت (٧٣٣/١)، الإنصاف (٦٤٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٣).

<sup>(</sup>٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٢/٣)، والنكت (٧٣٣/١)، إصلاح الخلل، ص٢٣٤، الإنصاف (٦٤٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١٤٢/٣).

لذلك لا تتحقق الجحازاة بما، أمّا إذا قلت: (أين يكن زيد آته)، فقد شرطت على نفسك أنك تساويه في مكانه وتحل محله، وهذا الأمر ممكن غير متعذر (''.

رابعًا: أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلّا أن يضطر إلى استعمال الأسماء، ولا ضرورة هنا؛ لذلك ينبغي أن لا يجازى بما؛ لأن (أيّا) تغني عنها<sup>(٢)</sup>.

وقد ضعّف هذا الوجه الأنباري؛ لأن (أيّا) كما تتضمن الأحوال تتضمن أيضًا الزمان، والمكان، وغير ذلك؛ فكان ينبغي أن يستغنى بحا عن متى ما وأينما ...، وغيرها من أدوات الجزاء؛ فلما لم يستغنوا بحا عنها دل على ضعف هذا التعليل<sup>(")</sup>.

ثانيهما: مذهب النحاة المجوزين المجازاة بـ (كيف) مطلقًا:

وهذا مذهب الكوفيين ومن تبعهم حيث قالوا: إنه يجوز الجحازاة بـ (كيف) مطلقًا، كما يُجَازى بـ (متى) و (أينما) وغيرهما من كلمات الجحازاة(<sup>،</sup>).

ومن البصريين قطرب<sup>(\*)</sup> حيث زعم أنه يجوز الجزاء بما بالقياس لا بسماع العرب، وذلك أنه قال: في كيف معنى الشرط، فإنك إذا قلت: "كيف يكنْ أكنْ"، فمعناه على أي حال يكون أكون عليه<sup>(٢)</sup>.

وأيضًا الزجاجيّ فقد ذكر في (باب الجزاء) (كَيْفَ) وعدّها حرفًا من حروف الجزاءِ (').

وبيّن البطليوسي أن كلامَ الزجاجي وهو جعله كلمات الجازاة جميعًا حروفًا مخرجه الجحاز والتسامح؛ لأنها ليست كلها حروفًا، وإنما استجاز أن يسميها حروفًا لعلتين:

إحداهما: أن كل ما كان منهما اسمًا، فإنما يجزم لتضمنه معنى حرف الشرط ونيابته عنه، فلما ناب مناب الحرف استجاز أن يسميه حرفًا.

وثانيتهما: أن الأسماء والأفعال قد يجوز أن تسمى حروفًا، وذكر في جملتها كيف (").

#### حجج أصحاب هذا المذهب:

أولًا: احتجوا بأن قالوا: إنما يجوز الجحازاة ب (كيف) ؛ لأنما مشابحة لكلمات الجحازاة في الاستفهام، ف (كيف) سؤال عن الحال، كما أن (أين) سؤال عن المكان، و (متى) سؤال عن الزمان؛ ولأن معناها كمعنى أدوات الجزاء ف "كيفما تكن أكن" معناها في أي حال تكن أكن، كما أن معنى "أينما تكن أكن" في أي مكان تكن أكن".

واستدلوا بقول الخليل بن أحمد: مخْرجها مخرج الجزاء<sup>(،)</sup>، لكنه لم يقل بأنها من حروف الجزاء، ف(كيف) يجب أن يجازى بما كما يجازى بغيرها من كلمات الجحازاة، لأنها مشابحة لها<sup>(.)</sup>.

ثانيًا: احتجوا بأن قالوا: ولا يجوز أن يقال: "إنما لم يجز المحازاة بما لأنما لا تتحقق بما؛ لأنك إذا قلت: (كيف تكن أكن) فقد ضمنت أن تكون على أحواله كلها وذلك متعذر؛ لأنا

- (١) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص٢١١، وينظر أيضًا: إصلاح الخلل، ص٢٣٤.
  - (٢) ينظر: إصلاح الخلل، ص٢٣٤.
    - (٣) ينظر: الإنصاف (٢/٢٤٣).
  - (٤) ينظر: الكتاب (٦٠/٣)، والإنصاف (٦٤٣/٢).
    - (٥) ينظر: الإنصاف (٦٤٣/٢).

نقول: هذا يلزمكم في تجويزكم (كيف تكون أكون)؟ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعتموه؛ فكان ينبغي أن لا يجوز، فلما أجزتموه دل على فساد ما ذهبتم إليه"<sup>(۱)</sup>.

ثالثًا: احتجوا بأن قالوا: إن ما احتج به خصومنا لا يلزم؛ لأننا إنما قلنا: "كيف تكن أكن" فهو عموم يخرج مخرج الخصوص؛ لأن المخاطب يعلم أنه لا يجوز، ولا يمكن أن يكون على جميع أحواله من صحة وسقم، وما أشبه ذلك، وأنه إنما يشترط أن يكون على حاله فيما يمكن<sup>(1)</sup>.

وأكدوا قولهم بأن قالوا: إن الإنسانَ إذا وعد صاحبه أن يجيئه، ثم حصل لهُ عائق من مطرِ أو مرضِ لا يسمى مخالفًا لوعده؛ لأن وعده إنما كان معلقًا بشرط السلامة، وارتفاع الموانع، وقد يوجد مثل ذلك في الأزمنة والأمكنة".

وقد ضُعّفت حجج أصحاب هذا الرأي:

وسبق أن أشرت إلى أن (كيف) لا تتحقق المحازاة بما؛ لأنه يتعذر أن يكون المحازَى على جميع أحوال المحازي وصفاتما، وذلك لكثرتما وتنوعها<sup>(؛)</sup>.

أما قولهم: "إن هذا يلزمكم في تجويزكم كيف تكون أكون بالرفع؛ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعتموه".

قال الأنباري: إن "الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما نقدِّر أن هذا الكلام قد خرج على حال عَلِمَهَا الجحازِي، فانصرف اللفظ إليها؛ فلذلك صح الكلام، ولم يمكن هذا التقدير في الجزم بما على الجحازاة لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلومًا....، فلما كان

- (١) ينظر: الإنصاف (٢/٣٢، ١٤٤).
  - (٢) ينظر: إصلاح الخلل، ص٢٣٥.
    - (۳) ينظر السابق .
- (٤) ينظر: الإنصاف (٢/٦٤٥)، وإصلاح الخلل، ص٢٣٥.

الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن تقدر كيف في الجزاء واقعة على حال معلومة لأنها تخرج من الإبحام وتباين أصل كلمات الجزاء....."(').

ثالثهما: مذهب النحاة المجوزين المجازاة بركيف) إن اقترنت برما):

قال به بعض النحويين<sup>(٢)</sup>، كالجَرْميّ حيث ذكر أن (كيفما) من حروف الجزاء<sup>(٣)</sup>، وكذا الزجاجي<sup>(٤)</sup>، وأيضًا الكوفيون يدخلون (كيفما) و (كيف) في حروف الجزاء<sup>(٠)</sup>.

حجج أصحاب هذا المذهب:

أجازوا ذلك اعتمادًا على القياس، فقاسوا (كيف) على (حيث) فقالوا: "كيفما تكنْ أكنْ"<sup>(1)</sup>.

وقد سبق أن أشرت إلى أن الفارسي ذكر أن القياس لا يمنع من كون (كيف) من كلمات الجازاة، إلّا أن الخليل وأصحابه لم يذكروها من ضمن كلمات الجحازاة<sup>(٧)</sup>، كما أنه لم يوردها هو أيضًا وذلك في حديثه عن كلمات الجحازاة في كتابه (الإيضاح)<sup>(٨)</sup>، واكتفى في (المسائل البصريات)<sup>(٩)</sup> بما حكاه الجَرْميّ. فليس في الجزم به (كَيْفَ) سماع، ومن أجازه صرّح – كما أسلفت – بأنه إنما أجازه قياسًا<sup>(١)</sup>، وكذلك (كَيْفَمَا).

بعد مناقشة المسألة، وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ القياسَ لا يمنع من المجازاة ب (كَيْفَ) وهو ما ذهب إليه الجَرْميُّ كما حكاه عنه الفارسيُّ، الذي يبدو أنه كان مُحيزًا لذلك وإن لم يصرّح بذلك، إلَّا أن الأوْلى عدم الجازاة وهو المذهب الصحيح؛ لعدم ورود السماع به.

هذا والله تعالى أعلم.

الفصل الثاني موقف الفَارِسيّ من آراء الجرْمِيّ في التّراكيب

## المسألة الأولى

[في حذف مفعولي ظننت اقتصارًا ]

ذهب أبو عمر الجرمي إلى ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش الذي أوضح أن الاقتصار على الفاعل في هذا الباب لا يحسن<sup>(١)</sup>، فقال في قوله عزّ وجلّ: ﴿ **لَا تَحَسَبَنَ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ** بِمَا **أَتَوَا وَّيُحِبُّوُنَ أَن يُحَمَدُوا بِمَا لَمُ يَفَعَلُوا فَلَا تَحَسَبَنَهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ... ﴾<sup>(٢)</sup> : ولا تعجبني قراءة من قرأ الأولى بالياء، ليس لذلك مذهب في العربية؛ لأنه إذا قال: ﴿ لاَ يَحْسَبَنَ الَّذِينَ يَفْرِحُونَ بِمَا أَتَوا ﴾ فإنه لم يُوقِعْهُ على شيء"<sup>(٣)</sup>.** 

قال الفارسي: "ووجه قوله عندي في هذا أن (علمت) و(ظننت) وبابحما قد أجريا مجرى القسم في كلامهم؛ ألا تراهم تلقوها بما يتلقى به القسم في نحو قوله عز وجل: ﴿ وَظُنُّواْ مَا لَهُمُ مِّن يَجِيصٍ ﴾ <sup>(٢)</sup>، وحكى سيبويه: (ظنَنْتُ لَتَسْبِقَنِّي) <sup>(٥)</sup> وأنشد<sup>(٢)</sup>:

- (١) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٧٢.
- (٢) سورة آل عمران: من الآية: ١٨٨. اختلف القرّاء في الآية قرأ ابن كثير وأبو عمرو "لا يَحْسِبَنَّ الَّذين يَفْرَحُونَ" بالياء وكسر السين و"فلا يَحْسِبُنَّهُمْ" بالياء وضم الباء وكسر السين. وقرأ نافع وابن عامر "لا يَحْسَبَنَ الذين يَفْرَحُونَ" بالياء و"فلا تَحْسِبَنّهم" بالتاء وفتح الباء. وقرأ حمزة والكسائي وعاصم "لا تَحْسَبَنَ" و"فلا تَحْسَبَنَهُم" بالتاء وفتح الباء فيهما. ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (١٠٠/، ١٠١)، والبحر المحيط (١٤٣/٣)، ١٤٤)، حجة القراءات لأبي زرعة، ص١٨٦، ١٨٧.
  - (٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢٢٣/١)، وينظر أيضًا: المسائل الحلبيات، ص٧٢.
    - (٤) سورة فصلت: من الآية : ٤٨.
- (٥) الكتاب (١١٠/٣). ولفظه: "أظن لَتَسْبقني"، وينظر أيضًا: المسائل الحلبيات، ص٧٣، والحجة للقُرّاء السبعة (١٠٣/٣).
  - (٦) البيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه، ص٣٠٨ برواية:

صَادَفْنَ منها غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا إِنَّ المنايا لا تطيشُ سِهَامُهَا وبنسبة في الكتاب (١٠٩/٣، ١١٠)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣١٥/٣)، والنكت (٧٥٦/٢)، والمقاصد النحوية للعيني (١٦٠/٢)، وخزانة الأدب (١٥٩/٩–١٦١)، وبلا نسبة في المسائل الحلبيات، ص٧٣، الحجة للقُرّاء السبعة (١٠٣/٣)، خزانة الأدب (٣٣٤/١٠)، شرح الأشموني على الألفية (١٦٨/١). وَلَقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ المنايا لا تَطِيشُ سِهامُها فكما أن القسم، وإن كان جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، لا يكون كلاماً مستقلاً حتى يوصل بالمقسم عليه، كذلك (ظننت) و(علمت) لما كانا قد أجريا مجراه لم يستحسن الاقتصار عليهما حتى يوصل بالمفعولين، وأيضاً فإن ذلك وإن كان جملاً، فإنما تدخل على المبتدأ والخبر، فكما أن سائر ما يدخل على المبتدأ وخبره لا يستقل حتى يدخل عليهما، كذلك كان (علمت) و(ظننت) وبابجما<sup>"(١)</sup>.

وقال في قراءة من قرأ "يحسبن" الأولى بالياء: إنّ "الذين" "في موضع رفع بأنَّه فاعل يَحْسِبُ، ولم توقعْ يَحْسِبَنَّ على شيءٍ"<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو عمر الجرمي أيضًا: "يقبح الاقتصار على (عَلِمْتُ) و(ظَنَنْتُ) وأن لا يعديها إلى مفعولين وإن لم يقبح ذلك في غير باب (عَلِمْتُ)"<sup>(٣)</sup>.

قال الفارسي: "وهذا عندي كما قال؛ وذلك أنه لا يخلو مخاطبك من أن يعلم أنك تعلم شيئاً أو تظن آخر، فإذا كان كذلك صار كالابتداء بالنكرة، نحو: (رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ) و(قَامَ رَجُلٌ)، وليس كذلك قولك: (أَعْطَيْتُ) ولا (أَعْلَمْتُ)؛ لأن ذلك مما قد يجوز أن لا يفعله؛ فلذلك حسن هذا وامتنع الأول"<sup>(٤)</sup>.

#### دراسة المسألة:

اختلف النحاة في الاقتصار على الفاعل في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، ويمكنني مناقشة هذه المسألة من جانبين:

أحدهما: بيان مفعولي "يحسبن" على قراءة من قرأ بالياء، وعلى قراءة من قرأ بالتاء.

- (١) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٧٢، ٧٣.
- (٢) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١٠٣/٣).
- (٣) ينظر: المسائل البصريات (٨٧٣/٢).
  - (٤) ينظر السابق (٨٧٣/٢، ٨٧٤).

ثانيهما: بيان مذاهب النحاة في حذف مفعولي هذا الباب اقتصارًا (^). الجانب الأول:

بيان مفعولي "يحسبن" على قراءة من قرأ بالياء، والتاء.

حرّج النحاة قراءة ابن كثير وأبي عمرو في قوله: "لا يَحْسِبَنَّ الَّذِيَن يَفْرَحُونَ" بالياء وكسر السين، و"فلا يَحْسِبُنَّهُمْ" بالياء وكسر السين وضم الباء(٢) على ثلاثة أوجه:

أحدها: قال أبو الحسن الأخفش: لا تعجبني قراءة من قرأ "يَحْسَبَنّ" الأولى بالياء؛ لأنه لم يوقعه على شيء<sup>(٣)</sup>، وكذا قال أبو على: لم يقع على شيء و(الذين) في موضع رفع بأنَّه فاعل (يَحْسِب)، وقد تجيء هذه الأفعال في كلامهم لغوًا، وما جرى في كلامهم لغوًا لا يكون في حكم الجمل المفيدة (٤).

ثم بين أن "يَحْسِب"في قولهم"فلا تحسبنهم" بدلاً من الأولى، وقد عُدِّي إلى مفعوليه(°) وهما كما ذكر ابن عطية "الضمير" و"بمفازة"، فاستغنى بمما عن تعدية الأول إليهما(^).

وذهب أبو البقاء إلى أن مفعولا "يحسبن" محذوفان اكتفاءً بمفعولي "تحسبنهم"؛ "لأنَّ الفاعل فيهما واحد، فالفعلُ الثاني تكرير للأول؛ وحسن لَمّا طال الكلامُ المتصل بالأولُّ(٧).

والفاء في قوله "فلا تحسبنهم" زائدة، ولا تكون الفاء حرف عطف؛ لأنَّ المعنى: "لا يَحْسِبَنَّ الذين يفرحون بما أَتَوا أنفسهم بمفازة من العذاب"، فإذا كان كذلك لم يجز تقدير

- (١) حذف الاقتصار حذف الشيء لغير دليل. ينظر: التذييل والتكميل (٨/٦)، ارتشاف الضرب (٢٠٩٧/٤)، شفاء العليل (٣٨٩/١).
  - (٢) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (١٠١،١٠٢/٣)، البحر المحيط (٣/ ١٤٣).
- (٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢٢٣/١)، وينظر أيضًا: الحجة للقُرَّاء السبعة (١٠٣/٣)، المسائل الحلبيات، ص٧٢.
  - (٤) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (١٠٣/٣، ١٠٤)، وينظر أيضًا: المحرر الوجيز (١/٣٥٥)، البحر المحيط (١٤٣/٣).
    - (٥) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (١٠٤/٣ ، ١٠٥)، والمحرر الوجيز (٥٠٣/١).
    - (٦) ينظر: المحرر الوجيز (١/٥٥٣)، وينظر أيضًا: البحر المحيط (١٤٣/٣).
      - (٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٩٤.

العطف؛ لأن الكلام لم يستقل بعدُ، فيستقيمَ فيه تقدير العطف، ولا تكون فاء جواب الجزاء، فلم يبقَ إلاَّ أن تكون زائدة<sup>(۱)</sup>.

وفعل الفاعل في "فلا يَحْسِبُنّهم" "تعدّى إلى ضميره، وحُذِفَتْ واو الضمير لدخول النون الثقيلة (<sup>٢)</sup>.

ثانيها: ما ذكره الزمخشري وهو أن "المفعول الأوّل محذوف على: لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة، بمعنى: لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين، و(فلا يحبسنهم) تأكيد"<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر أبو حيان أن هذا التقدير لا يصح<sup>(٤)</sup>، ولم أقف على سبب عدم إجازته لذلك في قوله: ﴿ **وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوَا أَنَّمَا** .... ﴾ <sup>(٥)</sup>كما ذكر، بل في قوله: ﴿ وَ**لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ** قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup>، في قراءة من قرأ بياء الغيبة، وقد نبه على ذلك السمين الحلبي<sup>(٧)</sup>.

قال الزمخشري: "ويجوز أن يكون، ﴿ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا ﴾ فاعلاً، ويكون التقدير: ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً، أي: ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً. فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأوّل؟ قلت: هو في الأصل مبتدأ، فحذف كما حذف المبتدأ في قوله: ﴿ أَحَيَاَهُ ﴾ والمعنى: هم أحياء لدلالة الكلام عليهما"<sup>(٨)</sup>.

ردَّ عليه أبو حيان بأن هذا التقدير لا يجوز؛ "لأن فيه تقديم المضمر على مفسره، وهو محصور في أماكن لا تتعدى، وهي باب رب بلا خلاف، نحو ربه رجلاً أكرمته، وباب نعم وبئس في نحو: نعم رجلاً زيد على مذهب البصريين، وباب التنازع على مذهب سيبويه، في

(۱) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١،٥/٣) المحرر الوجيز (١/٥٥٥)، البحر المحيط (١٤٤/٣).
 (۲) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١،٥/٢، ١، ٢٠٥)، والمحرر الوجيز (١/٥٥٥).
 (۳) ينظر: الكشاف (١/٦٣)، وينظر أيضًا: البحر المحيط (٣/١٤٤).
 (٤) ينظر: البحر المحيط (٣/١٤٤).
 (٥) سورة آل عمران: من الآية ١٢٨.
 (٦) سورة آل عمران: من الآية ١٢٩.
 (٦) ينظر: الدر المصون (٣/٣٠)، وينظر أيضًا: البحر المحيط (١٤٤/٣).
 (٦) ينظر: الدر المصون (٢٠/٣٠).
 (٢) ينظر: الكشاف (١/٥٣)، وينظر أيضًا: البحر الحيط (٣/٣٠).

نحو: ضرباني وضربت الزيدين، وضمير الأمر والشأن وهو المسمى بالمجهول عن<sup>(۱)</sup> الكوفيين، نحو: هو زيد منطلق....، وزاد بعض أصحابنا: أن يكون الظاهر المفسر خبراً للضمير، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوَا إِنَّ هِيَ إِلَا حَيَانُنَا ٱلدُّنَيَا ﴾ [الأنعام ٢٩] التقدير عنده ما الحياة إلا حياتنا الدّنيا، وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحدًا من هذه الأماكن المذكورة"<sup>(۱)</sup>.

وردَّ عليه السمين الحلبي قائلاً: "أمَّا قولُه (يؤدي إلى تقديم المضمر إلى آخره) فالزمخشري لم يقدِّرْه صناعةً بل إيراداً للمعنى المقصود، ولذلك لَمَّا أراد أن يُقَدِّر الصناعة النحوية قَدَّره بلفظ (أنفسهم) المنصوبةِ وهي المفعول الأول، وأظنُ أنَّ الشيخ تَوَهّم أنها مرفوعةٌ تأكيدٌ للضمير في "قُتلوا"، ولم ينتبه أنه إنما قَدَّرها مفعولاً أولَ منصوبةً"<sup>(٣)</sup>.

ثالثها: قال بعضهم: "بمَفَازَة هو مفعولُ (حسب) الأول، ومفعولُه الثاني محذوف دلَّ عليه مفعول (حسب) الثاني؛ لأنَّ التقدير: لا يحسبنَّ الذين يَفْرحُونَ أنْفُسهم بمفازة؛ وهُمْ في (فلا تَحسَبنَّهم) هو أنفسهم؛ أي فلا يحسبنَّ أنفسهم، وأَغَنَى بمفازة الذي هو مفعول الأول عن ذِكْرِه ثانياً لحسب الثاني"<sup>(٤)</sup>.

قال أبو البقاء: "وهذا وَجْهُ ضعيف متعسف" (°).

وخرّج النحاة قراءة نافع، وابن عامر "لا يحسبن" بالياء و"فلا تحسبنهم" بالتاء وفتح الباء فيهما<sup>(٢)</sup>، بأن المفعولين اللذين يقتضيهما الحسبان في قوله (لا يَحْسَبنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ) محذوفان، لدلالة ما بعدهما عليهما، ولا يجوز البدل كما حوّز في قراءة ابن كثير وأبي عمروٍ لاختلاف الفعلين باختلاف فاعِلَيْهِما<sup>(٧)</sup>.

- (١) الصواب "عند".
- (٢) ينظر: البحر المحيط (١١٧/٣)، وينظر أيضًا: الدر المصون (٤٨٠/٣، ٤٨١).
  - (٣) ينظر: الدر المصون (٤٨١/٣).
  - (٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٩٤.
    - (٥) ينظر السابق.
  - (٦) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (١٠١/٣، ١٠٦)، البحر المحيط (١٤٤/٣).
- (٧) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (١٠٧/٣)، المحرر الوجيز (٥٥٣/١)، البحر المحيط (١٤٤/٣).

بينما قراءة حمزة، والكسائي، وعاصم "لا تحسبن" و"فلا تحسبنهم" بتاء الخطاب وفتح الباء فيهما<sup>(۱)</sup> فقد خرّجها النحاة على وجهين:

أحدهما: ما ذكره الزمخشري أن المفعول الأول "الذين يفرحون" والثاني "بمفازة" وقوله: "فلا تحسبنهم" تأكيد تقديره "لا تحسبنهم، فلا تحسبنهم فائزين"<sup>(٢)</sup>.

ثانيهما: ما ذكره ابن عطية أن "الذين" مفعول أول لـ "تحسبن"، والمفعول الثاني محذوف لدلالة ما بعده عليه، وحسن تكرار الفعل في قوله "فلا تحسبنهم" لطول الكلام، وهي عادة العرب وذلك تقريب لذهن المخاطب<sup>(٣)</sup>.

الجانب الثاني:

اختلف النحاة في حذف مفعولَي هذا الباب اقتصارًا على أربعة مذاهب: أ**حدها**: مذهب سيبويه ومن وافقه.

ظاهرُ كلام سيبويه منع حذفهما اقتصارًا <sup>(٤)</sup>، ويدل على ذلك قوله في (باب إضمار المفعولَيْن اللَّذين تَعَدَّى إليهما فعلُ الفاعل): وذلك أنَّ "حَسِبْتُ بمنزلة كانَ، إنَّما يَدخلان على المبتدأ والمبنِيّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حال.

ألا ترى أنَّك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد لَيْسَ وكانَ، وكذلك الحروف التي بمنزلة حَسِبْتُ وكان....." <sup>(0)</sup>.

- (١) ينظر: البحر المحيط (١٤٤/٣)، الحجة للقُرَّاء السبعة (١٠١/٣)، حجة القراءات لأبي زرعة، ص١٨٦.
  - (٢) ينظر: الكشاف (٦٧٣/١)، وينظر أيضًا: البحر المحيط (٦٤٤/٣).
  - (٣) ينظر: المحرر الوحيز (١/٥٥٣)، وينظر أيضًا: البحر المحيط (١٤٤/٣).
- ٤) ينظر: الكتاب (٣٦٥/٣، ٣٦٦)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك (٥/٢)، شرح الأشموني علي الألفية
   (٢/٣٧٣)، وأوضح المسالك (٢٠/٢).
- (٥) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٦٥، ٣٦٦)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥)، التذييل والتكميل (١٠/٦).

وقال في موضع آخر: "فلمَّا صارت حَسِبْتُ وأخواتُها بتلك المنزلة جُعلتْ بمنزلة إنّ وأخواتها إذا قلتَ إنَّني ولَعَلّنِي ولكِنَّنِي وَليْتَنِي؛ لأنّ إنّ وأخواتها لا يُقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها....."<sup>(۱)</sup>.

وكذا الأخفش فمذهبه المنع<sup>(٢)</sup>، وحجته في ذلك: "أنَّ هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم، والدليل على ذلك أنَّ العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم، قال الله تعالى: ﴿ **وَظَنُّواْ مَا لَهُمُ مِّن تَجِيصِ** ﴾ <sup>(٣)</sup> فأجرى ظنَّ مجرى والله، كأنّه قال: واللهِ ما لهم مِن محيصٍ، ومثل ذلك كثير، فكما لا يبقى القَسَمُ دونَ جوابٍ فكذلك لا تَستَغنِي هذه الأفعال عن مفعولاتما"<sup>(٤)</sup>.

وهذه الحجة هي توجيه أبي علي الفارسي لقول الأخفش في (المسائل الحلبيات)<sup>(°)</sup>. وممن وافق الأخفش في المنع الجرمي<sup>(۲)</sup> حيث ذهب إلى ما ذهب إليه.

وقال القوّاس<sup>(٧)</sup>: "ومنع الجرمي حذفهما محتجَّا بأنه لا يكون حينئذ للإحبار بمذه الأفعال في قول القائل: علمت أو ظننت مثلاً فائدة؛ إذ كل فاعل لا يخلو من علم أو ظن"<sup>(٨)</sup>.

وكذا الفارسي حيث بيّن أن "عَلِمْتُ" وَ"ظَنَنْتُ" لا يستحسن حذف مفعولَيها اقتصارًا؛ لأنها تجرى مجرى القسم، فكما أنه لا يكون كلامًا مستقلاً حتى يوصل بالمقسم عليه، كذلك كان "عَلِمْتُ" وَ"ظَنَنْتُ" وبابجما<sup>(٩)</sup>.

- (١) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٦٨)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥)، التذييل والتكميل (٦/ ١١).
- (٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣١١)، المسائل الحلبيات، ص٧٢، أوضح المسالك (٢/ ٧٠)، التذييل
   والتكميل (٦/ ٩)، ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٩٧)، الهمع (٢/ ٢٢٥)، شرح الأشموني على الألفية (١/ ٣٧٣).
  - (٣) سورة فصلت: من الآية: ٤٨ .
  - (٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣١١)، التذييل والتكميل (٩/٦).
    - (٥) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٧٢، ٧٣.
  - (٦) ينظر السابق ، ص٧٢، ارتشاف الضرب (٢٠٩٧/٤)، الهمع (٢٢٥/٢).
- (٧) هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصليّ النحويّ، المشهور بابن القوّاس. له من التصانيف: "شرح ألفية ابن معطٍّ"،
   و"شرح كافية ابن الحاجب". ينظر: بغية الوعاة (٩٩/٢).
  - (٨) ينظر:شرح ألفية ابن معطى(١٦/١٥)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٦/ ١١).
    - (٩) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٧٣.

وممن منع حذفهما ابن طاهر<sup>(۱)</sup>، وابن خروف<sup>(۲)</sup>، وأبو علي الشلوبين<sup>(۳)</sup>، واختاره ابن مالك<sup>(٤)</sup> حيث قال: "فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف، كاقتصارك على أظن، من قولك: أظن زيدًا منطلقًا، فإنه غير حائز، فإن غرضك الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظنٍّ لا بيقين، فتنزل من جملة الحديث منزلة: في ظني، فكما لا يجوز لمن قال: زيد منطلق في ظنيٍّ، أن يقتصر على: في ظني، كذا لا يجوز لمن قال: (أظن زيدًا منطلقًا)، أن يقتصر على أظن؛ ولأن قائل: أظن أو أعلم دون قرينة تدل على تحدد ظن أو علم بمنزلة قائل: النار حارة، في عدم الفائدة، إذ لا يخلو إنسان من ظن ما، ولا عِلْم ما"<sup>(٥)</sup>.

وعقب النحاة على هذا المذهب فقال ابن عصفور: إن ما استدل به الأخفش "لا حُجَّة فيه؛ لأنَّ العرب لا تُضمِّنُها معنى القسم على اللزوم، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمّن معنى القَسَم؟"<sup>(٦)</sup>.

أمّا القوّاس فبعد أن نقل قول الجرمي في منعه حذف مفعولي هذا الباب اقتصارًا محتجًّا بأنه لا يكون حينئذٍ في الإحبار بهذه الأفعال فائدة... علق عليه بقوله:

"... بأنا لا نسلم عدم الفائدة مطلقًا، وإنما يلزم إن لم يفد بإسنادها إلى الفاعل علمًا قطعيًّا أو ظنيًّا، ولأن ما ورد من الآيات والمثل يُبْطِل ما ذهب إليه"<sup>(٧)</sup>.

- (۱) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (۲/٥)، التذييل والتكميل (۲/١٠)، الهمع (۲/٥٢).
  - (٢) ينظر السابق.
  - (۳) ينظر السابق.
- ٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤، ٥)، التذييل والتكميل (١٠/٦)، أوضح المسالك (٢/٧٠)، شفاء العليل
   (١٩٩٩).
  - (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/٢، ٥)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (١٠/٦).
  - (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣١١)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٦/١٠).
  - (٧) ينظر:شرح ألفية ابن معطي (١٦/١ ٥)، وينظر أيضًا:التذييل والتكميل (١١/٦، ١٢).

ثانيها: مذهب من حوّز حذفهما مطلقًا، وهو مذهب أكثر النحويين<sup>(1)</sup>، ومنهم ابن السراج<sup>(٢)</sup>، حيث قال: "واعلم أن كل فعل متعد لك ألاّ تعديه وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلا<sup>(٣)</sup> ثلاثة لك أن تقول: ضربت ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنه قد كان منك ضرب.

وكذلك ظننت يجوز أن تقول: ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك"(٤).

وكذا السيرافي فقد جوّز الاقتصار على الفعل والفاعل<sup>(°)</sup>.

وكأَن الذي دعاهما لهذا كما ذكر ابن مالك "أن الأخفش قال في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى: تقول: ضربَ عبد الله، وظن عبد الله، وأعلم عبد الله، إذا كنت تخبر عن الفعل"<sup>(7)</sup>.

فأوَّل ابن مالك قول الأخفش بأنه "لم يقصد جواز الاقتصار مطلقًا، بل مع قرينة محصلة للفائدة، كقولك لمن قال: من ظنني ذاهبًا؟ ظن عبد الله، ولمن قال: من أعلمك أنى ذاهب؟ أعلم عبد الله؛ ولذلك قال: إذاكنت تخبر، فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر "<sup>(۷)</sup>.

- ینظر: شرح الجمل لابن عصفور (۳۱۱/۱)، التذییل والتکمیل (۱۲/٦)، ارتشاف الضرب (۲۰۹۷/٤)، أوضح المسالك (۷۰/۲)، الهمع (۲/٥٢).
- (٢) ينظر: الأصول في النحو (١٧١/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/٥)، التذييل والتكميل (١٢/٦)، الهمع
   (٢٢٥/٢).
  - (٣) الصواب "أو إلى".
  - (٤) ينظر: الأصول في النحو (١٧١/١).
- (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٨١/١)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٥)، التذييل والتكميل
   (١٢/٦)، الهمع (٢٢٥/٢).
  - (٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٥)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٩/٦).
  - (٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٦/٢)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٩/٦، ١٠).

وممن جوّز الاقتصار على الفاعل أيضًا في هذا الباب ابن الخباز<sup>(۱)</sup>، واختاره ابن عصفور حيث بيّن أنه الصحيح، فقد "حكى سيبويه أنَّهم يقولون: مَنْ يسمع يَخَل<sup>(٢)</sup> معناه: أي يقع منه حَيْلَةٌ، وقال تعالى: ﴿ **أَعِندَهُ عِلَمُ ٱلْغَيَبِ فَهُوَ يَرَى**ٓ ﴾ <sup>(٣)</sup> أي يعلم"<sup>(٤)</sup>.

وممن جوّز أيضًا الاقتصار على الفاعل القوّاس قياسًا على غيرها من الأفعال؛ لأنها أفعال حقيقة تستقل بمرفوعها كلامًا <sup>(٥)</sup>، وغيرهم كثير.

ثالثها: مذهب من فصَّل فأجاز في ظَنَنْتُ وما في معناها، ومنع في عَلِمْتُ وما في معناها، وهذا هو مذهب الأعَلْم ومن أخذ بمذهبه<sup>(٦)</sup>.

وحجتهم في ذلك: "أنَّ كلَّ كلام مبني على الفائدة، فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلُّم به، قال: فإذا قلت: (ظنَنتُ) كان مُفيداً؛ لأنَّ الإنسان قد يخلو من الظنّ فيفيدنا بقوله: ظنَنَتُ، أَنَّه قد وقع منه ظنُّ، وإذا قلت: (عَلمِتُ) كان غير مفيد؛ لأنّهُ معلوم أنَّ الإنسانَ لا يخلو من عِلمٍ إذا له أَشياء يعلمها بالضرورة، كعِلمِه أنَّ الاثنين أَكثر من الواحد"<sup>(٧)</sup>.

انتقد هذا المذهب ابن عصفور حيث قال: ما ذهب إليه الأعلم فاسد، "بل الصحيح أَنه يجوز: عَلِمتُ، وتحذف المفعولين حذفَ اقتصار لأنَّ الكلام إذا أمكن حملةُ على ما فيه فائدة كان أولى.

- (١) ينظر: توجيه اللمع، ص١٨٤.
- (٢) وهو مثل ذكره الميداني و"المعنى مَنْ يَسْمَع أخبارَ الناس ومعايبَهم يقع في نفسه عليهم المكروه". ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٣٠٠/٢).
  - (٣) سورة النجم الآية: ٣٥.
  - (٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣١٢/١)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (١٣/٦).
    - (٥) ينظر:شرح ألفية ابن معطى(١٦/١)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (١٢/٦).
- (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣١١/١)، التذييل والتكميل (١٢/٦)، ارتشاف الضرب (٢٠٩٧/٤)، أوضح المسالك (٢٠٩٧)، الهمع (٢٠٩٧/٤)، شرح الأشموني على الألفية (١٣٧٣).
   (٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١١/١٦)، التذييل والتكميل (١٢/٦).

فإذا قال قائل: (علمتُ) علمِنا أنَّه أراد أنَّه وقع منه علم ما لم يكن يعلم إِذ حمله على غير ذلك غير مفيد"<sup>(۱)</sup>.

رابعها: مذهب من منع قياسًا، وأجاز في بَعْضِها سماعًا، وهو اختيار أبي العُلا إدريس<sup>(٢)</sup>، وزعم أنه رأي سيبويه<sup>(٣)</sup>، "فلا يتَعَدَّى الحذف في ظنَنَتُ وخِلْتُ وحَسِبتُ، ويحتج على ذلك بأنَّا أفعال أُتي بما لتفيد معنى في الجملة، فتركُها دون الجملة رجوعٌ عن المقصود، ولا يجوز كما لا يجوز حذف ما أُتي به لمعنى...." <sup>(٤)</sup>، وعلى ما حكاه سيبويه فهو مسموع في ظنَنْتُ، وخِلْتُ، وحَلْتُ، وحَلْتُ.

وقال صاحب البسيط: "وأما خِلْتُ فيظهر اطِّراد الخلاف فيها بالمنع وعدمه، فالمنع حملاً على ظنَنتُ، والجواز لِمَا فيها في نفسها"<sup>(٦)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي في أن من قرأ "لا يَحْسَبَنَّ" بالياء فإنه لم يُوقِعْهُ على شيء، وكذا في أنه يمتنع حذف مفعولي هذا الباب اقتصارًا.

وأرى أنه يجوز حذف مفعولَي هذا الباب إن وجدت قرينة محصلة للفائدة.

هذا والله تعالى أعلم.

- (١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٣١١/١)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (١٢/٦).
- (٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٣/٦)، ارتشاف الضرب (٢٠٩٧/٤)، الهمع (٢٢٦/٢).
  - (٣) ينظر: التذييل والتكميل (١٣/٦)، ارتشاف الضرب (٢٠٩٧/٤).
    - (٤) ينظر: التذييل والتكميل (١٣/٦).
- (٥) ينظر: الكتاب (٢٩/١، ٤٠) وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٢٣/٦)، ارتشاف الضرب (٢٠٩٧/٤، ٢٠٩٨).
  - (٦) ينظر: التذييل والتكميل (١٤/٦).

[فى حذف أحد مفعولى ظننت اختصارًا]

قال الجرمي: "(ظَنَنْتُ زَيْدًا وَظَنَّنِي مُنْطَلِقًا)، حكى عن بعض العرب أنهم حذفوا أحد المفعولين في الفعل الأول، قال: وهو عندي جائز"<sup>(١)</sup>.

قال الفارسي: "والقول عندي كما قال؛ لأنه بمنزلة المبتدأ والخبر، وكما يجوز أن يحذف المبتدأ دون الخبر، والخبر دون المبتدأ كذلك يجوز هذا، ويزداد الحذف في هذا الموضع حُسنًا أن الجملة الثانية فيها تفسير للمحذوف، فإذا جاز الحذف للدلالة وإن لم يقترن به ما يفسره فالحذف مع اقتران ما يفسره به أجدر"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في حذف أحد مفعولي ظنَّ وأخواتها اختصارًا، أي لدليل، ففيه قولان:

أحدهما: ذهب الجمهور إلى إجازة ذلك<sup>(٣)</sup> بقلة<sup>(٤)</sup>، وحكى الجرمي عن بعض العرب أتهم حذفوا أحد المفعولين في الفعل الأول في نحو "ظنَنْتُ زَيْدًا وَظَنَّنِي مُنْطَلِقًا"، ثم قال: "وهو عندي جائز"<sup>(°)</sup>، ووافقه الفارسي ذاكرًا بأنه بمنزلة المبتدأ والخبر، فكما يجوز حذف المبتدأ دون الخبر، وكذا العكس، فكذلك يجوز هنا، وأيضًا كما يجوز الحذف لدليل وإن لم يقترن به ما يفسره، فالحذف هنا أحدر لاقترانه بما يفسره به<sup>(٣)</sup>.

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۹۱۹/۲).
  - (٢) ينظر السابق.
- (٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٣٧٨/١)، الهمع (٢٢٦/٢)، شرح الأشموني على الألفية (٣٧٤/١)، التذييل والتكميل (٦/٤/١).
  - (٤) ينظر: التذييل والتكميل (١٤/٦).
  - (٥) ينظر: المسائل البصريات (٩١٩/٢).
    - (٦) ينظر السابق.

المسألة الثانية

وكذا ابن مالك فقد حوّز الحذف إن دل عليه دليل<sup>(١)</sup>، وأيضًا أبو حيان حيث قال: "والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من جواز الحذف، وقد ورد به السماع"<sup>(٢)</sup>، حيث قالَ الشّاعِرُ<sup>(٣)</sup>[من الكامل].

وَلَقَد نَزَلْتِ، فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

"أي: فلا تظنى غيره كائنًا"<sup>(٤)</sup>.

ثانيهما: ذهب أبو إسحاق بن ملكون<sup>(°)</sup> "إلى أنه لا يجوز حذف أحدهما اختصارًا كما لا يجوز اقتصارًا"<sup>(٦)</sup>، ووافقه ابن الحاجب<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن عصفور<sup>(٨)</sup>. "حذف أحد المفعولين للدلالة عليه قليل، فلا ينبغي أن يقاس عليه"<sup>(٩)</sup>. ثم قال أبو حيان: "وهذا منه جنوح إلى مذهب ابن ملكون"<sup>(١٠)</sup>.

واحتج ابن ملكون، ومن معه بأنها بمنزلة كان وأخواتها، فكما لا يقتصر في باب كان

- (۱) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢).
   (٢) ينظر: التذييل والتكميل (٢/١٤).
   (٣) البيت لعنترة بن شداد في شرح ديوانه، ص١٥٣، وفي شرح التسهيل لابن مالك (٢/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك
   (٣) البيت لعنترة بن شداد في شرح ديوانه، ص١٥٣، وفي شرح التسهيل لابن مالك (٢/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣) البيت لعنترة بن شداد في شرح ديوانه، ص١٥٣، وفي شرح التسهيل لابن مالك (٢/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك والتكميل (٢) البيت لعنترة بن شداد في شرح ديوانه، ص١٥٣، وفي شرح التسهيل لابن مالك (٢/٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك والبيت لعنترة بن شداد في شرح ديوانه، ص١٥٣، وفي شرح التسهيل والتكميل (٢/١٢)، وتوضيح (٢٠٩٣).
- ٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/٢)، شرح التصريح على التوضيح (٣٧٩/١)، توضيح المقاصد والمسالك
   (٤) ينظر: شرح الأشموني على الألفية (٣٧٤/١).
- (٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ابن ملكون الحضرمي الأشبيلي . روى عن أبي الحسن شريح وأبي مَرْوان بن محمد، وروى عنه ابن خرُوف والشَّلَوْبين. ألف "شرح الحماسة" و"النَّكت على تبصرة الصيمري"، وغير ذلك. توفي سنة أربع وثمانين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة (٤٣١/١).
- (٦) ينظر : التذييل والتكميل (١٤/٦)، توضيح المقاصد والمسالك (١/٧٦٥)، شرح التصريح على التوضيح (١/٣٧٨)،
   الهمع (٢٢٦/٢).
  - (۷) ينظر: الهمع (۲۲٦/۲).
- (٨) لم يصرّح ابن عصفور بمذا القول في شرح الجمل (٣١٢/١) وإنما قال: "وأما حذف أحدهما فلا يخلو أن يكون اختصاراً أو اقتصاراً، فأما الاختصار فجائز قليل".
  - (٩) ينظر: التذييل والتكميل (١٦/٦).
    - (١٠) ينظر السابق.

على اسمها ولا على خبرها، فكذلك في هذه الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر(''.

"وعلّل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار كُلِّ منهما إلى صاحبه، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر، وفرّق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لَبْس، وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدّى منهما إلى اثنين بما يتعدّى إلى واحد"<sup>(٢)</sup>.

وقد ردَّ الجمهور ما قاله ابن ملكون من منع الحذف قياسًا على باب كان<sup>(٣)</sup>، ففرقوا بينهما حيث قالوا: إنّ "مرفوع كان كالفاعل، وخبرها كالحدث لها فصار عوضاً عنه، فلذلك امتنع الحذف هناك بخلاف هنا"<sup>(٤)</sup>.

ويؤيد ما قالوا ورود السماع بالحذف \_كما أسلفت\_.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي موافقٌ للجرمي فيما ذهب إليه من جواز حذف أحد مفعولي ظننت إذا دل عليه دليل، وهو رأي جمهور النحويين، والأخذ بمذا الرأي أوْلى من الرأي القائل بالمنع؛ لأن السماعَ يعضده.

هذا والله تعالى أعلم

- (۲) ينظر: الهمع (۲/۲۲).
  - (۳) ينظر السابق.
- (٤) ينظر السابق، والتذييل والتكميل (٦/ ١٤).

<sup>(</sup>۱) ينظر السابق (۱٤/٦)، الهمع (۲/۲۲).

المسألة الثالثة

[في استعمال (أقلُّ) و(قلَّ) للدلالة على النفي]

قال أبو عمر الجرمي: "إذا قلت: (أقلُّ رجل يقول ذاك إلا زيد) و(قلَّ رجل يقول ذاك إلا عمرو) رفعت؛ لأنه نفي في الحقيقة.

ومما يدلك على أنه استعمل استعمال النفي وقام مقامه أنك أبدلته من (أ قل) ولا يجوز البدل في الإيجاب، ألا ترى أنك لو قلت: (أكرمُ القوم جاءني إلا زيدًا) لم يجز إلا النصب ولم يجز البدل، فكذلك في (قلَّ) لو كان موجبًا لم يجز البدل، ألا ترى أنك لو قلت: (جاءني أكرم الرجال إلا زيدًا) لم يجز البدل ولا جاز إلا النصب"، فقد استعملت "أقل" استعمال الحرف<sup>(۱)</sup>.

أما الفارسي فقد فصّل الحديث في المسألة، بكلامٍ جيَّدٍ، أورد هنا بعضًا من كلامه، قال: "ألا ترى أنهم قالوا (قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ) كما قالوا (ما رجلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ). وقالوا (أَقَلُّ رجُلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ) فأبدلوا زيداً من (أَقَلَّ)، وأجروه مجرى (قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ)".

ف"أقل" بمنزلة حرف النفي، وحرف النفي ينبغي أن يدخل على كلامٍ تام، والكلام التام إما أن يكون فعلاً وفاعلاً وإما ظرفًا، وكذلك ينبغي أن يكون الوصفُ الواقعُ بعد الاسم المضاف إليه "أَقَلُ" فِعلاً وفاعلاً أو ظرفًا؛ لأن الظرف كالفعل والفاعل، ولو كان الوصف مبتدأ أو خبرًا لا يحسن؛ لأن "ما" في الأصل لا تنفيه وإنما تنفي الفعل<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحويون في قولهم: "أقلُّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ" و"قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيدٌ"

ويمكنني مناقشة هذه المسألة من ثلاثة أوجه:

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٠، ٦١.
- (٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٠٥-١٠٩، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (٣/٣٥-٣٦٧).

**أولها: اختلافهم في أن يكون "زيد" بدلاً من "أقلُّ" و"قلَّ":** قال سيبويه: "وتقول: أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلاّ زيدٌ، لأنه صارفي معنَى ما أحدٌ فيها إلاَّ زيدٌ.

وتقول : قَلَّ رحلٌ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ، فليس زيدٌ بدلاً من الرحل في قَلَّ، ولكنّ (قلَّ رحلٌ) في موضع (أقلُّ رحل)، ومعناه كمعناه، و(أقلُّ رحلٍ) مبتدأٌ مبنيٌّ عليه، والمستثنَى بدلٌ منه؛ لأنك تُدحله في شيء تُخرِجُ منه مَن سواه"<sup>(١)</sup>.

ف"زيد" هنا بدل من متوهَّم لا ملفوظ به حملاً على المعنى المؤوَّل به الكلام<sup>(٢)</sup>.

خلافاً للجرمي<sup>(٣)</sup>، والفارسي<sup>(٤)</sup>، ومن وافقهما الذين أجازوا إبدال "زيد" من "أقل"؛ لأنه استعمل استعمال النفي، ولم يبدل من "رَجُل" المجرور، بل أجري مجرى "قَلّ رَجُكَ".

وذهب السيرافي<sup>(٥)</sup>، والأعلم<sup>(٦)</sup>، إلى أنه لا يصح أن يكون بدلاً من "أَقَلُّ"؛ لأنه لو أُبدل من "أقل رجل" لطرح في التقدير؛ فبقي "يقول ذاك إلا زيد" وهذا لا يصح، ولكنا نرده إلى معنَاهُ، و"أقل" ينصرف على معنيين:

أحدهما: النفي العام، والتقدير "ما رجل يقول ذاك إلا زيد". والآخر: ضد الكثرة، والتقدير: "ما يقول ذاك كثير إلا زيد". ومعنا هما يؤول إلى شيء واحد. وذهب ابن خروف إلى جواز أن يكون "زيد" بدلاً من "أقل" حملاً على المعنى<sup>(۷)</sup>.

- (۱) ينظر: الكتاب (۳۱٤/۲).
   (۲) ينظر: التذييل والتكميل (۲۱۱/۸).
- (٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص. ٦.
- (٤) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٠٧، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (٣٦٥/٣).
  - (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤/٣).
    - (٦) ينظر: النكت (٦١٦/١، ٦١٧).
  - (٧) ينظر: التذييل والتكميل (٨/٢٣٥)، وارتشاف الضرب (٢/١٥١٤).

وقال الرضي: "ولا يجوز إبدال (زيد) من لفظ المضاف إليه في: أقل رجل..، لأن (أقلّ) يكون، إذن، في التقدير مضافاً إلى ذلك البدل الذي هو مثبت، وهو لا يضاف إلا إلى ما نُفي الحكم عنه.

ولا يجوز ، أيضاً، إبداله من لفظ (أقل)، إذ لو أبدلت منه طرحته من التفسير فيبقى قولك: يقول ذلك إلا زيد"، وهذا لا يصح، مبينًا أن "زيدًا" بدلٌ من المضاف إليه "أقلّ" على المعنى المؤوّل به الكلام<sup>(۱)</sup>.

واختار أبو حيان ما ذهب إليه السيرافي موضحًا أنه هو الصحيح؛ "لأنَّ أَقَلَّ هي كلمة النفي، ولا يجوز الحمل على المعنى في البدل إلا إن كان المبدل منه يبقى في اللفظ المقدَّر المحمول عليه، وأَقَلُّ لا يبقى، ف(زيد) بدل من الضمير"<sup>(٢)</sup>.

ثانيها: اختلافهم في البدل من الضمير هل يجوز أم لا؟.

ظاهر كلام سيبويه أنه يجوز الإبدال من الضمير في "يقول" في نحو: "ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا" حيث قال: فإن رفعت "زيد" وقلت: "ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلا زيدٌ" فجائزٌ حسن<sup>(٣)</sup>، ونصَّ على ذلك السيرافي<sup>(٤)</sup>، وكذا في نحو: "أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيد" فإذا أريد به التقليل الذي يقابله التكثير لا النفي المحض، فقد أجاز فيه السيرافي الإبدال من الضمير<sup>(٥)</sup>، ومنعه ابن خروف، موجباً النصب في "إلا زيدًا"<sup>(٣)</sup>.

وبيّن أبو حيان أن هذا هو الأظهر؛ لأنه استثناء من موجب، فلا يجوز فيه البدل(٧).

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢/٩٥).

- (٢) ينظر: التذييل والتكميل (٢٣٥/٨)، ارتشاف الضرب (١٥١٤/٣).
  - (۳) ينظر:الكتاب(۳۱۲/۲)
- (٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥٣/٣)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٢٣٥/٨).
- (٥) ينظر :التذييل والتكميل (٢٣٥/٨)، ارتشاف الضرب (١٥١٤/٣)، شرح التسهيل لناظر الجيش(٥/٢١٣٨).
  - (٦) ينظر: التذييل والتكميل (٢٣٥/٨)، ارتشاف الضرب (١٥١٤/٣).
  - (٧) ينظر: التذييل والتكميل (٨/٢٣٥)، ارتشاف الضرب (٩/١٥١٤).

ثالثها: اختلافهم في إعراب "أقلُّ" و"قلَّ".

للنحويين خلاف في إعرابه، ف"أقل" مبتدأ لا خبر له، لأن الحرف لا يخبر عنه عند الجرمي<sup>(۱)</sup>، أو لِمَا فيه من معنى النفي عند الفارسي<sup>(۲)</sup>، ومما يدل على أنه مُنَرَّلٌ منزلة النفي امتناع العوامل الداخلةِ على المبتدأ من الدخول عليه – أعني أقلُّ – امتناعها من الدخول على ما لزمه حرف النفي<sup>(۳)</sup>؛ أو لأنه شابه حرف النفي عند ابن جني<sup>(٤)</sup>؛ أو لأنه بمعنى الفعل عند ابن النحاس<sup>(٥)</sup>، وكذا القول في "قلَّ" فلا فاعل له؛ لأن الحرف لا يكون له فاعل<sup>(٢)</sup>.

قال الفارسي: "ومِمَّا يَدُلُّ على أن "قَلَّ" بمنزلة الحرف النافي استجازتُهُم كَفَّه بـ (ما) الكافَّةِ واختزالهُم الفاعلَ معه، وذلك قولهُم: قَلَّما يَقومُ زِيدٌ، فتقدير هذا: ما يَقومُ زِيدٌ".

"ويَدُلُّ أيضاً على أنَّ (قَلَّ) لا فاعلَ له، وأنه نافٍ للفعل الذي يقع بعده، أنهم أُجْرَوا خِلافَه مِثلَه، فقالوا: كَثُر ما تَقُولَنَّ، فأَجْرَوْه بُحُرَى: رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذاك"<sup>(٧)</sup>.

وهناك رأي آخر للفارسي في "أقل" وهو أنه مبتدأ حذف خبره استغناء بالصفة الجارية على المضاف "أَقَلّ" إليه، كما حذف خبر الاسم بعد "لولا" كذلك<sup>(٨)</sup>.

وردَّ عليه الرضي قائلاً: "وفيما قال نظر؛ لأنه لا معنى لقولك: أقل رحل يقول ذلك إلا زيد موجود كما لا معنى لقولك: أقائم الزيدان موجود"<sup>(٩)</sup>.

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٦١.
- (٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٠٦.
  - (٣) ينظر السابق، ص١١١.
  - (٤) ينظر: الخصائص (٣٨٨/٢).
- (٥) ينظر: التعليقة على المقرب، ص ٢٩٥ ، وينظر أيضًا: الأشباه والنظائر (٩٤/٣). وهو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي، المعروف بابن النحاس، قرأ النحو على ابن يعيش، وقرأ القراءات والخلاف. "لم يصنف شيئاً غير ما أملى على الأمير بشار بن موسى بن طرنطاي الرومي شرحاً للمقرب .... وشرح القصيدة التي في الأفعال لمحاسن الشواء الحلبي". توفي سنة ثمان وتسعين وستمائة. ينظر: البلغة، ص٢٤٨.
  - (٦) ينظر: المسائل المنثورة، ص٦١.
  - (٧) ينظر: المسائل الشيرازيات (٢/٥٠٤، ٤٠٦).
  - (٨) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٠٦، وينظر أيضًا: شرح الكافية للرضي (٩٤/٢) وخزانة الأدب (٣٦٥/٣).
    - (٩) ينظر: شرح الكافية للرضي (٩٤/٢).

ثم بيّن الرضي أن قول الفارسي في جعله "أقل" مبتدأ لا خبر له؛ لأن فيه معنى الفعل، هو الحقُّ<sup>(۱)</sup>.

> وقال بعضهم: جملة "يقول ذاك" هي خبر للمبتدأ "أقل"<sup>(٢)</sup>. وضُعّف هذا القول من وجهين:

أحدهما : أن "يقول ذاك" صفةٌ لرجل، وليس بخبر للمبتدأ بدليل جَرْيه على رَجُلٍ في تثنيته وجمعه<sup>(٣)</sup>.

والآخر: أنهم يقولون: "أَقَلُّ من يقول ذلك إلا زيد، وقلَّ من يقول ذلك إلا زيد، و(مَن) نكرة، لا بدَّ لها من وصف، وأقلُّ رجل يقول، بمعنى: أقلُّ مَن يقول، فالجملة، إذن، وصف للنكرة، كما كانت وصفاً لمن"<sup>(٤)</sup>.

أما صفة المضاف إليه "أقل" فإنه إما أن يكون فعلاً وفاعلاً، وإما ظرفًا؛ لأن الظرف كالفعل والفاعل، وليس المبتدأ وخبره مما يجري مجرى الفعل والفاعل ههنا، ويؤكد ذلك ما قاله أبو الحسن حيث قال: "لو قلت: أقلُّ رجُلٍ وجهُهُ حَسَنٌ" أو:"أقلُّ رجلٍ ذي جُمّة"<sup>(°)</sup> لم يحسن<sup>(۲)</sup>.

قال أبو علي: "فدلّ ذلك على أنمم جعلوا (أَقَلّ) بمنزلة (ما)، و(ما) حقُّها أن تنفي فِعْلَ الحال في الأصل، ويؤكد ذلك أنه صفة، والصفة ينبغي أن تكون مصاحبة للموصوف

- (١) ينظر السابق (٩٤/٢، ٩٥).
  - (٢) ينظر السابق (٩٤/٢).
- (٣) ينظر: الأشباه والنظائر (٩٤/٣).
- (٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢/٩٥).
- (٥) الجُمة بالضم:" مُحْتَمَعُ شعر الرأْس وهي أَكثر من الوَفْرَةِ"، و"الجُمَّة من شعر الرأْس: ما سَقَط على المُنكِبَيْن". قال ابن سيده: " الجُمَّةُ الشعر، وقيل: الجمة من الشعر أكثر من اللِّمَّةِ". وقال ابن دريد: " هو الشعر الكثير، والجمع مُمَمّ وجِمامٌ". ينظر: اللسان (٢٠٤/٣) مادة "جمم".
  - (٦) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٠٧، ١٠٨، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (٣٦٥/٣، ٣٦٦).

الفصل الثاني: موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ في التراكيب

فكما لا تَدخل (ما) في نفي الفعل إلاّ على فعلٍ وفاعلٍ، كذلك ينبغي أن يكون الوصفُ الواقعُ بعد الاسم المضاف إليه (أَقَلُّ) فِعلاً وفاعلاً، أو ظرفاً...." <sup>(١)</sup>.

فلو وقعت جملة من مبتدأ وخبر لم يحسن؛ لأن "ما" في الأصل لا تنفيها، إنما تنفي الفعل، ولو أوقعت صفةً لا معنى للفعل فيها نحو "ذي جُمّة" لم يجز، ولو أوقعت الصفةَ المشابحةَ للفعل نحو "ضاربٍ" و"صالح" لم يحسن في القياس؛ لأن اسمَ الفاعل لا يسدُّ مسدَّ الجملة<sup>(٢)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه.

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه في كون "زيد" بدلاً من "أَقَلّ رَجُلٍ" حملاً على المعنى المؤوّل به الكلام هو المذهب الصحيح في نظري، خلافًا للجرمي ومن وافقه.

وأن ما ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه بأن "أقلّ" مبتدأ لا خبر له، ومن وافقه، هو المذهب الصحيح لسلامته مما وُجّه إليه غيره.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٠٨، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (٣٦٦/٣).

<sup>(</sup>٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص٩٠٨.

المسألة الرابعة [في تقديم المنصوب وتأخيره في "حَبَّذَا"]

قال الجرمي فيما قرئ من كتابه:

"(حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ، وحَبَّذَا زَيْد رَجُلاً) فانتصب، (رَجُلاً) على الحال والتفسير، قال: وإِذا نصبته على التفسير فأن تؤخره بعد (زَيْدٍ) أحسنُ"<sup>(١)</sup>.

قال الفارسي:

"أما على ما أذهب إليه أنا في (حَبَّذَا) فالأحسن أن يكون الْمُفَسِّر إلى حانب (ذا) لأنه مُفَسِّرٌ، ولا يقع بعد (زَيْدٍ)؛ لأنك تفصل بين التفسير والْمُفَسَّر بـ (زَيْدٍ)، وليس هو منهما، فإذا كان كذلك فالأحسن أن يكون إلى حانب (ذا)؛ لئلا يُفْصَلَ بين العامل والمعمول بشيء ليس منهما"<sup>(۲)</sup>.

> ثم قال: "فأما الحال فإنك إن شئت قدمت وإن شئت أخرت"<sup>(٣)</sup>. دراسة المسألة:

اختلف النحاة في تقديم المنصوب وتأخيره في نحو قولك: "حبذا رجلاً زيدٌ" فإن كان حالاً فقد ذهب الجرمي إلى أنك إن شئت قَدَّمْتَه، وإِنْ شِئْتَ أخرته<sup>(٤)</sup>، ووافقه في القول الفارسي<sup>(٥)</sup> وابن خروف<sup>(٦)</sup>.

وفصَّل أبو حيان القول فقال: الأحسن تقديم الحال إن كان من ذا، وإن كان من المحصوص فالتأحير (<sup>۷)</sup>.

- ینظر: المسائل البصریات (۸٤۰/۲).
   ینظر السابق.
  - (٣) ينظر السابق (٨٤٨/٢).
- (٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٦٢/٤).
- (٥) ينظر: المسائل البصريات (٨٤٨/٢).
  - (٦) ينظر: الهمع (٥/٥٥).
    - (۷) ينظر السابق.

وقال الشاطبي: إن كان المنصوب حالاً فإما أن يكون صاحبه المخصوص أو (ذا)، "فإن كان صاحبه المخصوصَ فلا ينبغي التقديم؛ لأن المخصوص إما مبتدأٌ خبرهُ ما قبله، والحال لا يتقدَّم على المبتدأ، وإما خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، فكذلك أيضاً....

وإن كان صاحبه (ذا) فغير لائق، لأن (ذا) مبهَم محتاج إلى التفسير أكثرَ من احتياجه إلى الحال، فلا فائدة في انتصاب الحال عنه، وهو غير معروف، كما ضَعُف انتصابُ الحال عن النكرة لعدم الفائدة"<sup>(۱)</sup>.

فإن كان تمييزًا فقد اختلف النحاة في ذكر التمييز قبله وبعده، على أربعة مذاهب:

### أحدها: مذهب الجرمي

قال الجرمي: "وإذا نصبته على التفسير فأن تؤخره بعد (زَيْد) أحسنُ "<sup>(٢)</sup>.

ونقل أبو حيان عنه أنه قال في (الفرخ): "إذا كان المنصوبُ تمييزًا قَبُحَ تَقْدِيمهُ قبل زيد"<sup>(٣)</sup>، وعقب الفارسي على قوله فقال: "فقول أبي عمر: إن تقديم المخصوص في (حَبَّذَا) وتأخير التفسير أحسن مشكل: من أي وجه صار أحْسَنَ؟ إلا أن تقول: إنه لما صار (ذَا) و(حَبَّ) شيئًا واحدًا كان بمنزلة المفعول حكمه أن يجئ بعد الفعل والفاعل.

وقد قلنا: إن (رَجُلاً) منتصب عن (ذَا) فليس كالمفعول"(٤).

قال أبو حيان: "وهذا بناء من الجرمي على أَنَّ زَيْدًا فاعل بـ (حَبَّذَا) قال والتمييز: إنَّمَا يكون بَعْدَ الفاعل، وهذا يَدُلُّ على أنَّهُ لا يجوز عِنْدَهُ: امتلاً ماءُ الإِناء"<sup>(٥)</sup>.

- (١) ينظر: المقاصد الشافية (٨/٤، ٥٥٩).
  - (٢) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٤٥).
- (٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٦٢/٤)، الهمع (٥/٥٥).
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٤٨، ٨٤٨).
    - (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٦٢/٤).

ثانيها: مذهب الكوفيين

قال الفارسي: "وحُكِيَ لي: أن الكوفيين لا يجيزون: (حَبَّذا رَجُلاً زَيْدٌ) على التفسير حتى يؤخر (ذَا)" <sup>(١)</sup>. ثم قال: "وهذا قول لا وجه له عندي"<sup>(٢)</sup>.

بينما أيّد الشاطبي مذهب الكوفيين فقال: "وإن كان تمييزًا فإنّما يصلح تمييزًا ل (ذا) لا للمخصوص، وعند ذلك لا ينبغي أن يَلِيه وإن كان تمييزاً له .... لأن عامة السماع على تأخير التمييز عن المخصوص في باب (نعم) فكذلك ينبغي هنا لاتحاد البابين في المعنى وكثير من الأحكام.

وأيضًا فلم يكن الكوفيون ليمنعوا إلا مَا دلَّهم الاستقراءُ على امتناعه، فإذا لم يكن سماعُ يَشهد لجواز: (حَبَّذا رجلاً زيدٌ)، وإنَّما فيه ما يدل على التأخير" نحو قَوْل الشّاعِر [من البسيط]<sup>(٣)</sup>:

\*يا حَبَّذَا جَبَلُ الرِيَّانِ مِنْ جَبَلُ\*

"كان القول بالامتناع أرجح"(٤).

ثالثها: مذهب الفارسي، ومن وافقه

قال الفارسي: " أما على ما أذهب إليه أنا في (حَبَّذَا) فالأحسن أن يكون الْمُفسِّر إلى جانب (ذا) لأنه مُفَسِّرٌ، ولا يقع بعد (زَيْدٍ)؛ لأنك تفصل بين التفسير والْمُفَسَّر بـ (زَيْدٍ)، وليس هو منهما.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨٤٨/٢)، وينظر أيضًا: المقاصد الشافية (٨/٤٥).

(٢) ينظر السابق.

(۳) تمام البيت:

فإذا كان كذلك فالأحسن أن يكون إلى جانب (ذا)؛ لئلا يُفْصَلَ بين العامل والمعمول بشيء ليس منهما"<sup>(۱)</sup>.

ووافقه أبو حيان، قال: "وإذا كان النَّصْبُ على التمييز، فالأحسنُ أَنْ يلي (ذا)، ولا يكون بَعْدَ (زَيْد)، ولا شَكَّ أَنَّه يُقَالُ: حَبَّذا رَجُلاً زَيْدٌ، وَحَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلا، وَحَبَّذَا راكبًا زَيْدُ، وحَبَّذَا زَيْدٌ راكبًا"<sup>(۲)</sup>.

رابعها: مذهب ابن الحاجب، وابن مالك

ذهب ابن الحاجب إلى أنه يجوز تقديم التمييز على المخصوص وأيضًا تأخيره<sup>(٣)</sup>، وكذا ابن مالك حيث ذكر بأن كليهما سهل يسير واستعماله كثير، إلاَّ أن تقديم التمييز أولى وأكثر<sup>(٤)</sup>.

واستدل على ذلك بالشعر فمن تقديم التمييز على المخصوص قَوْل الشّاعِر<sup>(°)</sup>[من الطويل]:

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۸٤٥/۲)
- (٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٦٢/٤).
- (٣) ينظر: الكافية في علم النحو، ص.٥، وينظر أيضًا: شرح الكافية للرضي (٢٥٦/٤).
- ٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٠/٢)، وينظر أيضًا: توضيح المقاصد والمسالك (٩٣١/٣)، المساعد
   (١٤٣/٢)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٥/٥٩٥)، شرح الأشموني على الألفية (٢٩٧/٢).
- (٥) البيت قائله غير معروف في شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٠/٢)، شفاء العليل (٥٩٦/٢)، شرح التسهيل لناظر
   الجيش (٥/٥٩٥٦)، المقاصد الشافية (٤/٠٥)، الهمع (٤٩/٥).
  - (٦) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٥٦٠).
- (۷) البيت قائله غير معروف في شرح التسهيل لابن مالك (۳٦٠/۲)، شفاء العليل (٥٩٦/٢)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٥/٥٩٥٥)، الهمع (٤٩/٥).

حَبَّذَا الصبرُ شيمةً لامرئٍ را م مُباراة مُولَعٍ بالمعالي<sup>(١)</sup> بعد عرض المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي من أنه إذا كان المنصوب بعد "حَبَّذَا" حالاً، فيجوز تقديمه على المخصوص وتأخيره. مخالفًا له إذا كان تمييزًا، فالأحسن عند الجرمي التأخير، وعند الفارسي التقديم.

وأرى أنه يجوز الأمران التقديم والتأخير إذا كان المنصوب حالاً، وكذا إذا كان تمييزًا، إلّا أن الأحسن تأخير التمييز على المخصوص لورود السماع به؛ لأن ما ورد من شاهدٍ على تقديم التمييز على المخصوص فهو من وضع ابن مالك وغير موجود في أي كتاب من كتب النحو قبل ابن مالك.

هذا والله تعالى أعلم.

ینظر: شرح التسهیل لابن مالك (٣٦٠/٢)، وینظر أیضًا: شرح التسهیل لناظر الجیش (٥/٥٩٥)، وشفاء العلیل
 (٩٦/٢).

المسألة الخامسة

**[في توجيه إعراب "لا أَشْتُمُ"]** حُكِي عن أبي عمر أنه قال في كتابه (الفرخ): "إن قوله<sup>(١)</sup>: (لاَ أَشْتُمُ) تَفْسِيرٌ لِلْحَلْفَةِ"<sup>(٢)</sup>.

قال الفارسي: "وهو عندي حسن كما أن ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> تفسير للوعد، ولا موضع له عندي على هذا"<sup>(٤)</sup>. دراسة المسألة:

> اختلف النحاة في إعراب (لاَ أَشْتُمُ) في قَوْل الشّاعِر<sup>(°)</sup> [من الطويل]: على حَلْفةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهر مُسْلِمًا ولا خارجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلامِ وفيه الآراء الآتية:

(١) هذا جزء من بيت من بحر الطويل وتمامه:
عَلَى حُلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خَارجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمٍ
وقبله:
أَمْ ترني عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَتَى الَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا ومقَامِ
وهو للفرزدق في ديوانه، ص٣٥ برواية:
على قَسَم لا أُشتِمُ الدَّهْرَ مُسْلما ولا حارجاً مِن فِيَ سُوهُ كَلاَمٍ
وبنسبة في الكتاب(١/٢٤٣)، الكامل(١/٥١٠)، المتتضب (٤/٣٣)، شرح الكتاب للسيرافي(٢٤/٢٤٢)، المحتسب
وبنسبة في الكتاب(١/٢٤٣)، الكامل(١/٥١٠)، المتتضب (٤/٣٣)، شرح الكتاب للسيرافي(٢٤/٢٤٦)، المحتسب
(١/٧٥)، النكت(١/٢٤٣٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢١)، تذكرة النحاة، ص٥٨، خزانة الأدب (٤/٣٠)، الختسب
(٢) ينظر: المسائل البصريات (٣/١٧٦).
(٢) ينظر: المسائل البصريات (٢/٧١٧).
(٢) سورة المائدة: من الآية: ٩.
(٢) سورة المائدة: من الآية: ٩.
(٢) سورة المائل البصريات (٢/٧١٧).

**أولها**: قال سيبويه: "ولو حمله على أَنَّه نَفَى شيئًا هو فيه ولم يرد أن يَحمله على عاهدتُ جاز، وإلى هذا الوجه كانَ يَذْهَبُ عيسى فيما نَرَى، لأنَّه لم يكن يَحمله على عاهدتُ"<sup>(۱)</sup>.

واختلف النحاة في تفسير ما نقله سيبويه عن عيسي بن عمر:

فسَّر المبرِّد<sup>(٢)</sup>، وكذا أبو إسحاق الزجاج<sup>(٣)</sup> قول عيسى بأنه يذهب إلى أن (لا أشتم) و(خارجًا) حالان، وقد أراد "عاهدت ربي في هذه الحال وأنا غير شاتِم، ولا خارجٍ من فِيَّ زُورُ كلام، ولم يَذْكُر الذي عاهَدَ عليه"<sup>(٤)</sup>.

ولم يرتضِ هذا التفسير السيرافي<sup>(°)</sup>، و الأعلم<sup>(۲)</sup> حيث قالا: "وكلامُ سيبويه يُخالِفُ هذا لأنّه قال – يعني عيسى – : لم يكُنْ يَحمِلُه على عاهَدتُ، ومعنى قول سيبويه: (ولو حَمَلَه على أنَّه نَفَى شيئاً هو فيه) أي : نَفَى الحالَ وهو قوله: لا أَشْتِم الدهرَ ولا خارِجاً، وإذا لم يكن العامِلُ في الحالِ عاهَدتُ على ما حَكاه سيبويه عن عيسى فنَصْبهُ على أحَدِ وجهين: إمّا أنْ يكونَ مفعولاً ثانياً لقوله: تَرَني، وإمّا أنْ يكونَ مَحْمولا على حَلْفَة كأنه قال: على أنْ حَلَفْتُ لا شاتِماً ولا خارِجاً، والمصدرُ يعملُ عَمَلَ الفعلِ في الحالِ وغيره"<sup>(٧)</sup>.

وذكر السيرافي أن الأجود من هذين الوجهين كونه محمولاً على "حَلْفَةٍ"؛ "لأَنّ (عَاهَدْتُ) في موضع المفعول الثاني فقد تَمّ المفعولان بعاهدتُ"<sup>(^)</sup>.

- (۲) ينظر: الكامل (١٥٦/١)، المقتضب (٣١٣/٤)، (٣٢٩/٣)، (٢٧٠، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي
   (٢٣٤/٢)، النكت (٣٨٤/١).
  - (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٣٤/٢)، النكت (٣٨٤/١).
    - (٤) ينظر: الكامل (١٥٦/١).
    - (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ /٢٣٥).
      - (٦) ينظر: النكت (٣٨٤/١، ٣٨٥).
    - (٧) ينظر السابق، شرح الكتاب للسيرافي (٢ /٢٣٥).
      - (٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي(٢/٣٥).

وقد اقتفى الفرّاء هَدْي عيسى بن عمر فكان يذهب إلى نصب (لا أشتم) و(خارجًا) على الحال<sup>(۱)</sup>.

ثانيها: فسَّر المبرِّد<sup>(٢)</sup> وكذا الزجاج<sup>(٣)</sup> قول سيبويه بأنَّه "جعل لا أَشْتِمُ جوابَ يمين إمَّا أَنْ يكونَ جوابَ حَلْفةٍ كأَنه قال: عاهَدْتُ رَبِي على أن أقسَمْتُ، وعلى أن حَلَفْتُ لا أشتِمُ الدَّهر مُسْلِمًا، أو يكون عاهَدْتُ بمعنى: أَقْسَمْتُ، كأَنَّه قال: ألم تَرَبِي أَقْسمتُ".

**ثالثها**: قال الجرمي: إن قوله: (لاَ أَشْتُمُ) "تَفْسِيرُ لِلْحَلْفَةِ"<sup>(٤)</sup>.

وعقب الفارسي فقال: "وهو عندي حسن كما أن ( لَهُم مَّغْفِرَةٌ ) (<sup>(°)</sup> تفسير للوعد، ولا موضع له عندي على هذا، ولولا أن قبل (لاَ أَشْتُمُ) حالٌ وهي (قَائِماً) جاز حمله على التفسير"<sup>(۲)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن (لاَ أَشْتُمُ) في قول الشاعر<sup>(٧)</sup>[من الطويل]:

عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهر مُسْلِمًا ولا خارجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كلامِ

تفسير للحلفة. وكان يرى ذلك بأنَّه حسن. مستدلاً بالقياس في قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمَمِلُواْ ٱلصَّكَلِحَتِ لَهُم مَّغَفِرَةٌ وَأَجَرُ عَظِيمٌ ﴾ (^). فكما جاز أن يكون ﴿ لَهُم مَغْفِرَةٌ ﴾ تفسيرًا للوعد، فكذا (لاَ أَشْتُمُ) تفسير للحلفة.

- (١) ينظر السابق.
- (٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٣٤/٢)، النكت (٣٨٤/١).
  - (٣) ينظر السابق.
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (٢/٧٧١).
    - (٥) سورة المائدة:من الآية : ٩.
  - (٦) ينظر المسائل البصريات (٧٧٣/٢).
    - (۷) سبق تخريجه.
    - (٨) سورة المائدة الآية: ٩.

المسألة السادسة

[في نصب "مثل ما"]

قال الجرمي في "مِثْل" في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌ مِّثُلَ مَا أَن**َكُمْ نَنطِقُونَ ﴾ (**() بأنَّه منتصب على الحال من النكرة<sup>(٢)</sup>.

قال الفارسي :"وذو الحال الذكر<sup>(٣)</sup> المرفوعُ في قوله: ﴿ لَحَقُّ ﴾، والعامل في الحال هو (الحقُّ)؛ لأنَّه من المصادر التي وُصِفَ بما، ويجوز أن تكون الحال عن النكرة الذي هو (حَقٌّ) في قوله: ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ ﴾ ، وإلى هذا ذهب أبو عمرو<sup>(٤)</sup> ولم نعلم عنه أنَّه جعله حالاً من الذكر الذي في حَقِّ، وهذا لا اختلاف في جوازه<sup>"(٥)</sup>. وأنشد أبو عثمان<sup>(٢)</sup> [من الرمل]: وتداعى مَنْخِراه بِدَمِ مثل ما أثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبل

قال أبو العباس: قال أبو عمر الجرمي: موضع "مثل" حال من النكرة (٧).

- (١) سورة الذاريات: من الآية ٢٣. اختلف القُرّاء في "مِثْل ما" فقرأ عاصم والأعمش بالرفع صفة "لحق" ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٨٥/٣)، وكذا أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: إتحاف فضلاء البشر (٤٩٢/٢).
  - (٢) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٢٢١/٦)، المسائل البغداديات، ص٣٤٢.
    - (٣) يعني الضمير.
- (٤) في الحجة للقُرّاء السبعة (٢٢١/٦) (قول أبي عَمْرو) والصحيح: (أبي عُمَر) كما ذكر ذلك في المسائل البغداديات، ص٣٤٣، وهو تحريف.
  - (٥) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٢٢١/٦).
  - (٦) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه، ص١١٥ برواية:

فَجَرَى مِنْ مِنْحَرَيْهِ زَبَدٌ مَعْظُ مَا أَثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ

وبلا نسبة في الأصول في النحو (٢٥٤/١)، التعليقة على الكتاب (٢٥٤/٢)، المسائل البغداديات، ص ٣٣٩، الحجة للقُرّاء السبعة (٣٥١/٤)، (٣١٨/٦)، المسائل المنثورة، ص٣٥، ٦٦، أمالي ابن الشجري (٢٠٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٣٧)، المقرب (١٠٢/١)، الدر المصون (٥/٥٥). (٧) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٥٤/٢)، المسائل البغداديات، ص٣٣٩. قال الفارسي: "فمِثْلُ على قَوْلِ أبي عُمر مُعْرِبٌ وإنْ كانَ مُضَافًا إلى مبْني، وهُو مِنْ هذا الوَجْه جَيِّدٌ، ولا مَوْضِعَ لمِثْل مِن الإعْرابِ على قوْلِه"<sup>(١)</sup>.

ثم قال: "وإنَّ أَقْوى الأَقَاوِيْلِ قَوْلُ سِيْبويه، وهُوَ أَنَّهُ بُنِي لأَنَّهُ أُضِيْفَ إلى غَيْرِ مُعْربٍ<sup>(٢)</sup>. دراسة المسألة:

اختلف النحاة في نصب "مِثْل" في قوله تعالى: ﴿ مِّشْلَ مَا أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup>، ففيه الأقوال الآتية:

**أولها**: ذهب سيبويه إلى نصب "مثل" في الآية، لكنه لم يصرّح في "كتابه" ببنائه على الفتح، و"ما" لغو<sup>(٤)</sup>.

ونُقِل عنه أنه قال: إن "مِثْلَ" مبني على الفتح؛ لأنَّه مضاف إلى غير مُتَمكَّنٍ وهو "أنَّكم"<sup>(°)</sup>.

وقد ارتضى النحاة مذهبه، حيث أوضح أبو جعفر النحاس بأنه أصح الأقوال( ).

وذكر الفارسي أنه إنما بُني مثل وغيره "إذا أضيفت إلى المبنىّ لأَنَّا تكتسي منه البناء؛ لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتنكير، والجزاءِ والاستفهام، تقول: هذا غلامُ زيدٍ، وصاحبُ القاضي، فيتعرف الاسمُ بالإضافة إلى المعرفة، وتقولُ: غلامُ مَن تضربُ؟ فيكون استفهاماً كما نقول: صاحبَ مَن تضربْ أضربْ، فيكون جزاءً ، فمَن بَنى هذه المبْهَمَةَ إذا أضافها إلى مبني جعل البناء أحد ما يكتسبه من المضاف إليه، ولا يجوز على هذا : جاءني صاحبَ خمسةَ عشر، ولا غلامَ هذا؛ لأنَّ هذين من الأسماء غير المبهمة، والمبهمة في

- (۱) ينظر: التعليقة على الكتاب (۲۵٦/۲).
  - (٢) ينظر السابق.
  - (٣) سورة الذاريات: من الآية : ٢٣.
    - (٤) ينظر: الكتاب (٣/١٤٠).
- (٥) ينظر: إعراب القرآن النحاس (٢٤١/٤)، المسائل المنثورة، ص٢٥.
  - (٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٤١/٤).

الفصل الثاني: موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ في التراكيب

إبمامها وبعدها من الاختصاص كالحروف التي تدلُّ على أمور مبهمة، فلمّا أضيفت إلى المبنيَّة، جاز ذلك فيها، والبناء على الفتح في (مثل) قول سيبويه"<sup>(١)</sup>.

قال ابن الشجري: "أراد أبو عليّ أنك إذا أضفْت صاحِباً إلى خمسة عشَرَ، وغُلاماً إلى هذا، لم يَجُز فيهما، لإضافتهما إلى هذين المبنيّيْن، البناءُ، كما جاز في (مِثْل) لإضافتك إيَّاه إلى (أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)؛ لأن هذين الاسمين لا إبمامَ فيهما يتقضى بناءَهما لإضافتهما إلى مبنيِّ كما في (مِثْل) ونحوه من الإبحام والشيّاع"<sup>(٢)</sup>.

ثانيها: ذهب الكسائي إلى أن "مِثْلَ" منصوب على القطع<sup>(٣)</sup> بعد المنعوت على أنَّه مفعول به لفعل محذوف تقديره "أعني".

ثالثها: ذهب الفرّاء إلى نصب "مثل" على المصدر، والتقدير: "إنه لحق حقًّا مثل ما"<sup>(٤)</sup>.

وكذا الزجاج فقد أجاز نصبه على التوكيد في أحد قوليه، وذلك على معنى "إنه لحقٌّ حَقَّا مثل نطقكم"<sup>(٥)</sup>، وأيضًا الرضي فقد جوّز في "مثل" "أن يكون منصوباً، لكونه مصدراً بمعنى: أنه لحقّ تحققاً مثلَ حقيّة نطقكم"<sup>(٦)</sup>.

رابعها: ذهب بعض الكوفيين<sup>(٧)</sup>، ومنهم الفرّاء<sup>(٨)</sup> إلى انتصاب "مثل" على حذف الكاف، والتقدير: "إنه لحق كمثل ما أنكم تنطقون"، وما على هذا القول زائدة، والتقدير: كمثل نطقكم.

- (١) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٢١٧/٦، ٢١٨)، وينظر أيضًا: أمالي ابن الشجري (٢٠٣/٢، ٢٠٤).
  - (٢) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢٠٤/٢).
  - (٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤ / ٢٤١).
  - (٤) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٨٥/٣)، وينظر أيضًا: إعراب القرآن للنحاس (٢٤١/٤).
    - هاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥٤٥).
      - (٦) ينظر: شرح الكافية للرضي (١٨١/٣).
      - (٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٣٢٤/٢).
  - (٨) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٨٥/٣)، وينظر أيضًا: إعراب القرآن للنحاس (٢٤١/٤).

وذكر مكي أن هذا القول لا يجوز عند البصريين(').

**خامسها**: ذهب الجرمي إلى أنه منتصب على الحال من النكرة وهو "لحق"<sup>(٢)</sup>، كما قال بحذا القول بعض البصريين<sup>(٣)</sup>.

قال أبو بكر ابن السراج: "ولا اختلاف في جوازه على ما قال"(٤).

وقال الفارسيّ: "ويجوز أن تكون الحال عن النكرة الذي هو (حَقٌّ) في قوله: ﴿ إِنَّهُ, لَحَقٌّ ﴾، وإلى هذا ذهب أبو عمرو<sup>(٥)</sup> ولم نعلم عنه أنَّه جعله حالاً من الذكر الذي في حَقٍّ، وهذا لا اختلاف في جوازه"<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن الشجري: "وأقول : إننا إذا نصبْنا (مِثْلَ مَا) على الحال من الذِّكْر الذي في (حَقّ)، فالعاملُ فيه حَقُّ، فهذا لا مانعَ منه، وإن جعلناه حالاً من (حَقّ) فما العاملُ فيه؟ فهذا ممَّا أرى القياسَ يدفَعُه"<sup>(٧)</sup>.

سادسها: ذهب أبو عثمان إلى "إن (مِثْلَ) و(ما) جُعِلا اسماً واحداً مثل: خمسة عشر، وإن كانت ما زائدة"<sup>(٨)</sup>.

وعقب أبو علي الفارسي على ما قاله فقال: "أقولُ: إِنَّ ما قالَهُ أبو عثمان: إِنَّهُ يُبنَى (مِثْلَ ما) مثلُ: خمسة عشَرَ.... موضعٌ للدفعِ لقلَّتِهِ وأنَّهُ قليلٌ لا نظيرَ لَهُ، وليسَ حكمُ ماكانَ

- (١) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٣٢٤/٢).
- (٢) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٢٢١/٦)، المسائل البغداديات، ص٣٤٣، الأصول في النحو (٢٥٦/١)، المحرر الوجيز (١٧٦/٥)، مشكل إعراب القرآن (٣٢٣/٢).
  - (٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٤١/٤).
    - (٤) ينظر: الأصول في النحو (٢٥٦/١).
- (٥) في الحجة للقُرّاء السبعة (٢٢١/٦) (قول أبي عَمْرو) والصحيح: (أبي عُمَر) كما ذكر ذلك في المسائل البغداديات، ص٣٤٢، وهو تحريف.
  - (٦) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٢٢١/٦)، وينظر أيضًا: أمالي ابن الشجري (٢/٥٠٥).
    - (٧) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/٥٠٥).
- (٨) ينظر: الأصول في النحو (٢٥٤/١)، الحجة للقراء السبعة (٢١٨/٦)، المسائل المنثورة، ص٣٥، مشكل إعراب
   القرآن (٣٢٣/٢)، المحرر الوجيز (١٧٦٦٥)، البحر المحيط (١٣٦/٨)

مثلَهُ في القلَّةِ القياسَ عليهِ، وصَرفَ ما يَتوجّهُ على غيرِهِ إِليهِ"(').

وقال ابن يعيش: "وما قال أبو عثمان فضعيفٌ أيضًا لقلّة بناء الحرف مع الاسم، فأمّا (لا رجلَ في الدار) فليس ممّا نحن فيه؛ لأنّ (لا) عاملةٌ غيرُ زائدة، و(ما) في ﴿ مِتْلَ مَا أَنْكُمْ نُنطِقُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> فيمن ذهب إلى بنائها زائدةٌ، ولا يكون فيه حجّةٌ، ويؤيّد مذهبَ سيبويه في أنّ البناء ليس لتركيب (ما) مع (مِثْلَ) أنّك لو حذفتَ (ما) لبقي البناءُ بحاله نحوّ: (مثلَ أنّكم) لإضافته إلى غير متمكّن"<sup>(٣)</sup>.

سابعها: "والكوفيون يجعلون مثلاً محلاً، فينصبونه على الظرف، ويجيزون زيد مثْلك بالنصب، فعلى مذهبهم يجوز أن تكون (مثل) فيها منصوباً على الظرف"<sup>(٤)</sup>.

أما "مِثْل ما" في قول النابغة فيحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: مذهب سيبويهِ والنحويين

قال أبو عثمان: "سيبويه والنحويِّونَ يقولونَ: إِنَّمَا بُنِيَ (مِثلُ)؛ لأنَّهُ أضافَهُ إلى غيرِ معربِ وهو (أنّكم)" <sup>(٥)</sup>.

وقد ارتضى النحاة مذهب سيبويه، فقال المبرِّد: "وقولي كقولِ سيبويهِ"<sup>(٦)</sup>.

وقال الفارسي: "وإنَّ أقْوى الأقَاوِيْلِ قَوْلُ سِيْبويه، وهو أنَّهُ بُنِي لأنّهُ أُضِيْفَ إلى غَيْرِ مُعْرِبٍ"<sup>(۷)</sup>.

- (١) ينظر: المسائل البغداديات، ص٣٣٩.
  - (٢) سورة الذاريات: من الآية: ٢٣.
- (٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٤).
- (٤) ينظر: البحر المحيط (١٣٦/٨)، روح المعاني (١٧/٢٧).
- (٥) ينظر: المسائل البغداديات، ص٣٣٩، التعليقة على الكتاب (٢٥٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٤/٥).
  - (٦) ينظر: المسائل البغداديات، ص٣٣٩، التعليقة على الكتاب (٢٥٦/٢).
    - (۷) ينظر: التعليقة على الكتاب (۲۰٦/۲).

ثانيها: مذهب الجرمي

ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن "مِثْلَ" حال من النكرة<sup>(١)</sup>.

وقد اتفق النحاة على جواز ما ذهب إليه، فقال المبرِّد: "ولا اختلافَ في جوازِهِ على ما قالَ أبو عُمَر"<sup>(٢)</sup>، وكذا قال أبو بكر ابن السراج<sup>(٣)</sup>.

وقال الفارسي: "فمِثْلُ على قَوْلِ أبي عُمر مُعْرِبٌ وإنْ كان مُضَافًا إلى مبْني، وهُو مِنْ هذا الوَجْه جَيِّدٌ، ولا مَوْضِعَ لمَثْل مِن الإعْرابِ على قَوْلِه"<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن يعيش: "وما ذهب إليه الجرميُّ صحيحٌ، إلاَّ أنَّه لا ينفكّ من ضعف؛ لأنّ الحال من النكرة ضعيفٌ "<sup>(0)</sup>.

## ثالثها: مذهب أبي عثمان المازني

ذهب أبو عثمان "إلى أنَّ (مثل) مع (ما) جُعِلاً بمنزلة شيءٍ واحدٍ<sup>"(٦)</sup>، "فجَعَلهُ بمنزلةِ (خَمسةَ عشَرَ) واِنْ كانَتْ (ما) زائدةً"<sup>(٧)</sup>.

وقد أجاز قوله المبرِّد<sup>(٨)</sup>، خلافًا للفارسي حيث قال: "فأمَّا البيتُ الذي احتَجَّ به فليسَ فيه حجَّةٌ لَهُ"<sup>(٩)</sup>، من وجهين:

أحدهما: "وقد يجوز أن لا يقدَّر (مثَل) مع (ما) كشيءٍ واحد، لكن تجعله مضافاً إلى ما مع أثمر، ويكون التَّقدير: مثلَ شيءٍ أثمره حُمَّاضُ الجَبَل، فيبنى مثلَ على الفتح لإضافتها إلى

- ينظر: المسائل البغداديات، ص٣٣٩، التعليقة على الكتاب (٢/٤٥٢)، شر المفصل لابن يعيش (٥/٧٤).
   ينظر: المسائل البغداديات، ص٣٣٩، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٢٤).
   ينظر: الأصول في النحو (١/٢٥٦).
   ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٦).
   ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٦).
   ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٥/٢٤).
   ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٥/٢٢)، (٤/١٥٦)، المسائل البغداديات، ص٣٣٩، أمالي ابن الشجري (٦٠٤/٢)،
   ينظر: المسائل البغداديات، ص٣٩٩، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٢٩).
   ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٦).
   ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٦).
   ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٦).
   ينظر: المصل لابن يعيش (٥/٢٢).
   ينظر: الخرجة للقُرّاء السبعة (٦/٢٥٦).
   ينظر: الخرجة للقُرّاء السبعة (٦/٢١٦).
   ينظر: البغداديات، ص٣٣٩، أمالي ابن الشجري (٦٠٤/٢).
   ينظر: الخرجة للقُرّاء السبعة (٥/٢٢).
  - · ) ينظر . المتعال البيان ( + + ) متلح المنظم ( + + ) .
  - (٨) ينظر: المسائل البغداديات، ص٣٣٩، التعليقة على الكتاب (٢٥٦/٢).
    - (٩) ينظر: المسائل البغداديات، ص٣٤٠.

(ما) وهي غير متمكنٍ، ولا يكون لأبي عثمان حينئذٍ في البيت حجَّةٌ على كون (مثل) مع (ما) بمنزلة شيءٍ واحدٍ"<sup>(١)</sup>.

والوجه الآخر: "وهو أنْ يجعل (ما) والفعل بمنزلة المصدر، فيكون: مثل إثمار الحماض"<sup>(٢)</sup>، "بل لا يتوجَّهُ إِلاَّ على هذِهِ الجهةِ؛ لأنَّهُ إِنْ جَعلَ (ما) مَبنيَّة مع (مِثلَ) في البيتِ بقيتْ غير مضافةٍ ألا ترى أنَّما ليسَتْ من الأسماءِ التي تُضافُ إلى الفعلِ، فإذا لم يَجُزْ إِضافتُها إلى ما بَعدَها لكونِهِ فعلاً امتنَعَ هذاَ التقديرُ فيه؛ لأنَّ (مثلَ) يَبقى مفردًا، وهو ممَّا لا يُوَصَفُ بِهِ مفرداً، لقلَّةِ الفائدةِ بِهِ وضَعَفْ المعنى فيهِ"<sup>(٣)</sup>.

قال ابن يعيش: "وما قال أبو عثمان فضعيفٌ أيضًا لقلَّة بناء الحرف مع الاسم"(٤).

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن

"مِثْلَ" منتصب على الحال من النكرة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ, لَحَقٌ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ ﴾ (°). وقَوْل الشّاعر (<sup>()</sup> [من الرمل]:

وتداعى مَنْخِراه بِدَمٍ مثل ما أثمَرَ حُمَّاضُ الجَبل

وقد رجَّح قول سيبويه في كون "مثل" مبني؛ لأنَّه أضيفَ إلى غير معرب، والأحسن الأخذ بمذا الرأي.

هذا والله تعالى أعلم

(١) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٢١٨/٦، ٢١٩)، وينظر أيضًا: أمالي ابن الشجري (٦٠٤/٢).

- (٣) ينظر: المسائل البغداديات، ص.٣٤٠.
- (٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٤).
  - (٥) سورة الذاريات من الآية : ٢٣
    - (٦) سبق تخريجه.

 <sup>(</sup>٢) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٢١٩/٦)، والمسائل البغداديات، ص٣٤٠، وينظر أيضًا: أمالي ابن الشجري
 (٢) ...

المسألة السابعة

## [في العدد]

وفيه أربع مسائل: المسألة الأولى : [ في عدم استعمال "إحْدى" مفردة بنفسها]

قال أبو عُمَرَ الجرمي: "ولا يقولونَ رأيْتُ إحدى، ولا جاءَني إحْدى، حتى يُضمَّ إلى غيرِه"<sup>(1)</sup>.

قال الفارسي في "أحَدٍ": "وقد أَنَّثُوهُ على غيرِ بِنائِهِ، فقالوا: إحدى وعِشْرونَ، وإحْدى عَشَرَةَ، فاستعملُوه مضموماً إلى غيرهِ"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أن "إحْدى" لا تستعمل إلاّ مضمومة مع غيرها، "ومن النادر أن تكون مفردة بنفسها"<sup>(٣)</sup>.

قال الجرمي: "ولا يقولونَ رأيْتُ إحدى، ولا جاءَني إحْدى حتى يُضمَّ إلى غيرِه"<sup>(٤)</sup>. قال أبو العباس ثعلب: "يقال: هو أحد الأحدين وإحدى الإِحد على معنى لا مثيل له"<sup>(°)</sup>.

وقال الفارسي: "وقد أَنَّثُوهُ على غيرِ بِنائِهِ، فقالوا: إحدى وعِشْرونَ، وإحْدى عَشَرةَ، فاستعملُوه مضموماً إلى غيره"<sup>(٦)</sup>، وكذا قال ابن يعيش<sup>(٧)</sup>.

- (١) ينظر: التكملة، ص٢٧٣.
- (٢) ينظر السابق، ص٢٧٢، ٢٧٣.
- (٣) ينظر: النحو الوافي (٤/٥/٤).
- (٤) ينظر: التكملة ، ص٢٧٣، شرح المفصل لابن يعش (٤/٤) وذكر أنَّه "أبو عمرو".
  - (٥) ينظر: شفاء العليل (٢/٥٧٠).
  - (٦) ينظر: التكملة، ص ٢٧٢، ٢٧٣.
  - (۷) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٤).

وقال ابن مالك "ولا تستِعمل إحدَى في تنييفٍ<sup>(١)</sup>، وغيره دونَ إضافةٍ، وقد يقالُ لما يُستعظم ممّا لا نظيرَ له: هو أَحدُ الأحَدِين، وإحدى الإِحَدِ<sup>"٢)</sup>.

وصوّب ابن عقيل<sup>(٣)</sup>، وكذا السلسيلي<sup>(٤)</sup>، وغيرهما لفظ ما جاء في كتاب "التسهيل" فقالا: صوابه أن يقال "ولا تستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة- فلا نقول: جاء إحدى، بل إحدى النساء مثلا"؛ لأن "إحْدَى" تستعمل في تنييف دون إضافة.

واستدلوا على ذلك بما ورد في كتاب الله، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِحْدَى ٱلْحُسَنَيَكِينِ ﴾ (°)، وقوله: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾ (۷).

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن "إِحْدَى" لا تستعمل إلا مضمومة مع غيرها، وهو المذهب المتفق عليه من النحاة جميعًا، وهو المذهب الصحيح.

هذا والله تعالى أعلم.

- (۱) قال أبو عمرو بن بقى: "النَيِّفُ: ينطلقُ على الواحد إلى التسع، ولا يُسْتَعْمَلُ مفرداً..." ينظر: ارتشاف الضرب
   (۲) ۷۵۷/۲).
  - (٢) ينظر: التسهيل، ص١١٨، وشرح التسهيل لابن مالك (٣١٦/٢).
    - (٣) ينظر: المساعد (٢/٨، ٨٥).
- (٤) ينظر: شفاء العليل (٢/٧٠). هو أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي. الشافعي. سمع من عبد الرحيم ابن أبي اليُسْر، وغيره. اشتغل بالعربية وغيرها. توفي سنة سبعين وسبعمائة. ينظر: الوفيات لابن رافع (٣٤٢/٢). وقيل: توفي سنة ستين وسبعمائة. ينظر: بغية الوعاة (١/٥٠٥)، شذرات الذهب (٣٢٤/٨، ٣٢٥).
  - (٥) سورة التوبة: من الآية: ٥٢.
     (٦) سورة القصص: من الآية: ٢٦.
    - (٧) سورة المدثر الآية: ٣٥.

المسألة الثانية: [في تعريف العدد المفرد وتمييزه]

حكى أبو عمر عن أبي زيد: أن قومًا من العرب غير فصحاءَ يقولون: "الخَمْسَة الأثوابِ"<sup>(۱)</sup>.

قال الفارسي: "لم يقولوا: (النِّصفُ الدِّرْهَمِ) ولا (النُّلْثُ الدَّرْهَمِ) وامتناعُهُ من الاطّرادِ يَدُلُّ على ضَعْفِهِ"<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر: "فإنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَ شيءٍ من ذلكَ بالألفِ واللاّمِ أَلْحَقْتَهُما الاسمَ الثّابِي المضافَ إليهِ فقلتَ: عَشْرَةُ الأثوابِ، وخَمْسَةُ الأَثُوابِ ...."<sup>(٣)</sup>.

#### دراسة المسألة:

اختلف النحاة في تعريف العدد المضاف في نحو "الخَمْسَة الأثوابِ"، ففيه مذهبان: أولهما: مذهب البصريين، ومن وافقهم

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام إلاَّ في الاسم الأخير المخفوض نحو قولك: "خَمْسَة الأثوابِ"<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه : "وتُدْخِل في المضاف إليه الألف واللام، لأنَّه يكون الأوَّلُ به معرفة.... وإذا أدخلتَ الألفَ واللام قلتَ : خمسةُ الأثواب...." <sup>(°)</sup>.

وقد اقتفى هَدْي سيبويه في تعريف المضاف إليه بالألف واللام دون العدد المضاف جمع

- (۱) ينظر: التكملة، ص٢٧٦، ٢٧٧.
  - (٢) ينظر السابق، ص٢٧٧.
  - (٣) ينظر: الإيضاح ، ص١٨٣.
- (٤) ينظر : الأشباه والنظائر (١٢٢/٥)، ارتشاف الضرب (٧٦٣/٢)، المساعد(٢/٩٠)، مجالس ثعلب، ص٥٩٠ .
  - (٥) ينظر: الكتاب (٢٠٦/١).

من النحاة كالمبرّد<sup>(۱)</sup>، والفارسي<sup>(۲)</sup>، والزمخشري<sup>(۳)</sup>، وابن يعيش<sup>(٢)</sup>، وأبي حيان<sup>(°)</sup>، والسيوطي<sup>(۲)</sup>، وغيرهم.

أما قولهم: "الخَمْسَة الأثواب" فهو "محمول على زيادة ال في الأول<sup>(٧)</sup>، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه"<sup>(٨)</sup>.

واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا بعدم تعريف العدد المفرد المضاف؛ لأنه ورد ذلك عنهم في استعمالهم، ومنه قول الفرزدق<sup>(٩)</sup> [من الكامل]:

ما زال مذ عقدَتْ يَداهُ إزارَهُ فسما فأدرك خَمْسة الأشبار

ثانيهما: مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى جواز مصاحبة أل للجزأين في العدد المضاف نحو: "الخَمْسَة الأَثواب" (١٠).

واحتجوا بما حكاه الكسائي عن العرب أنها تقول: "الخَمْسَة الأثوابِ"('')،"قال شبهوه

- (۱) ينظر: المقتضب (۲/۱۷۵).
- (٢) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص١٨٣.
- (٣) ينظر: المفصل للزمخشري، ص٢٥٨.
- (٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٤).
  - (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٧٦٢/٢).
    - (٦) ينظر: الهمع (٥/٤/٣).
    - (۷) ينظر: المساعد (۹۰/۲).
- (٨) ينظر: السابق(٢/٩٠)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٢١/٢)
- (٩) البيت للفرزدق في ديوانه، ص٢٦٧. برواية "فَدْنَا" بدلاً من "فسما"، المقتضب (١٧٦/٢)، التكملة، ص ٢٧٧، ٢٧٨، توجيه اللمع، ص٤٤٥، شرح المفصل لابن يعيش(١٣١/٢)، (٢٧/٤)، الأشباه والنظائر (١٢٣/٥)، وبلا نسبة في مغني اللبيب (٣٣٦/١)، الهمع (٣١٤/٥)، اللسان (٥/٥٥٥) مادة "خمس".
- (١٠) ينظر: المساعد (٩٠/٢)، شرح الكافية الشافية (١٦٧٧/٣)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٢١/٢)، ارتشاف الضرب (٢٦٢/٢، ٧٦٣)، الأشباه والنظائر (١٢٣/٥).
- (١١) ينظر: التكملة، ص٢٧٦، المفصل ، ص٢٥٨، الأشباه والنظائر (١٢٣/٥) شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٩٥/٢) [رسالة دكتوراه] .

بقولهم: هذا الحسن الوجه، والكثير المال"(').

ولم يرتضِ النحاة تعريف الاسمين المضاف والمضاف إليه، وقد حكى أبو عمر الجرمي<sup>(٢)</sup>، وأبو عثمان المازني<sup>(٣)</sup>، عن أبي زيد الأنصاري أن قومًا من العرب غير فصحاءَ يقولون: "الخَمْسَة الأثواب".

وقد ردَّ هذه الحكاية الأخفش سعيد بن مسعدة، وقال: "ليس بمأخوذ بما"(٤).

وقال أبو عمر الجرمي: "فقلت لمن يجيز هذه الخمسة الدراهم والعشرة الأثواب بالخفض: كيف تقول: (هذا نصف الدّرهم)، وثلث الدرهم، أتحيز هذا النّصف الدرهم والثلث الدرهم؟ فقال لا؟ هذا غير جائز، لا أقول إلا (هذا نصف الدرهم)، وثلث الدّرهم، فقلت له: فما الفصل بينهما؟ فقال الفصل بينهما أن العرب قد تكلمت بذلك ولم تتكلّم بمذا، فقلت له: فهذه رواية أصحابنا عنهم تعارض روايتكم"<sup>(°)</sup>.

واستدل الجرمي بقول الفرزدق(٢) [من الكامل]:

ما زالَ مذ عَقَدَتْ يَداهُ إزارَهُ فسما فأَدْرَكَ خَمْسة الأَشْبار<sup>(٧)</sup>

- (۱) ينظر: الأشباه والنظائر (١٢٣/٥)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٧/٢)، ارتشاف الضرب (٧٦٣/٢)
  - (٢) ينظر: التكملة، ص٢٧٦، ٢٧٧، والأشباه والنظائر (١٢٤/٥).
    - (٣) ينظر: الأشباه والنظائر (١٢٤/٥).
      - (٤) ينظر السابق.
      - (٥) ينظر السابق (١٢٤/٥، ١٢٥).
        - (٦) سبق تخريجه.
    - (٧)ينظر: الأشباه والنظائر (٥/١٢٣).
      - (۸) ينظر: المقتضب (۲/۱۷٥).

بينما عدَّ الفارسي امتناعه من الاطّرادِ دلالة على ضَعْفِهِ، فلا يقال: الثُّلْثُ الدَّرْهَمِ، ولا النِّصَفُ الدِّرْهَمِ<sup>(۱)</sup>.

وردَّ ابن عصفور ما أجازه الكوفيون من دخول الألف واللام على العدد المضاف في "الخمسة الأثواب" قياسًا على "الحسن الوجه" قائلاً: "وهذا خطأ؛ لأنّه إنّما جاز الجمع بين الألف، واللام والإضافة في باب الحسن الوجه؛ لأنّ الإضافة فيه غير محضة والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أُصلاً"<sup>(٢)</sup>.

وتبعه السيوطي ثم قال: "وإنما عوّل الكسائي في ذلك على السّماع، ولم يكن ليروي – رحمه الله – إلا ما سمع، ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء، ولا من يؤخذ بلغته، وليس كل شيء يسمع من الشواذ والنّوادر يجعل أصلاً يقاس عليه"<sup>(٣)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أنه لا يجوز إدخال الألف واللام إلا في تمييز العدد المفرد المضاف فيقال "خمسة الأثواب"، وهو مذهب البصريين وهو المذهب الصحيح لسلامته مما وُجِّه إليه غيره. هذا والله تعالى أعلم.

- (٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٧/٢).
- (٣) ينظر: الأشباه والنظائر (٥/١٢٣، ١٢٤).

<sup>(</sup>۱) ينظر: التكملة، ص۲۷۷.

المسألة الثالثة: [في تعريف العدد المركب وتمييزه]

روى أبو عُمَرَ الجرمي عن أبي الحَسَنِ الأخفشِ: "أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: الخَمْسَةَ عَشَرَ الدِّرْهَمِ". قال الجرمي: "وليْسَ له منَ القياسِ وَجْهُ"<sup>(١)</sup>.

قال الفارسي: تقول: "... الخمسةَ عَشَرَ دِرْهُماً لأَنَّ الاسْمَ لا يُعَرَّفُ من مَوْضِعَيْنِ. وكذلك عرّفَتْه العَرَبُ"<sup>(٢)</sup>. قال ابنُ أحمرَ يصفُ عِشباً<sup>(٣)</sup>[من الوافر] :

> تَفَقَّأ فوْقه القَلَعُ السواري وَجُنَّ الخازِ بازِ به جُنُونا "فَعَرَّفَ الاسم الأوّلَ من الاسمين"<sup>(٤)</sup>.

> > دراسة المسألة :

اختلف النحاة في تعريف العدد المركب وتمييزه في نحو: "خمسة عشر درهمًا"، ففيه ثلاثة مذاهب:

أولها: مذهب البصريين

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في "العَشَرِ"، ولا في "الدِّرْهَمِ"، وقد أجمعوا على جواز إدخال الألف واللام على الأول منهما فقط، فيقولون: "الخَمْسَة عَشَرَ درهمًا"<sup>(°)</sup>.

واحتجوا بأن قالوا : "إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول؛ لأن الاسمين لما رُكِّبَ أحَدُهما مع الآخر تنَزَّلا منزلة اسم واحد، وإذا تنزلا منزلة اسم واحد

- (۱) ينظر: التكملة، ص٢٧٥.
  - (٢) ينظر السابق.
- (٣) البيت لابن أحمر الباهلي في توجيه اللمع لابن الخباز، ص٤٤٤، التكملة، ص ٢٧٥، ٢٧٦، الإنصاف (١٩٣١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٩٧/١٢)، اللسان (١٧٦/٥) مادة "خوز"، (٢٠٤/١١) مادة "فقاً"، (١٧٧/١٢) مادة "قلع"، وخزانة الأدب (٦/ ٤٤٢ –٤٤٤). وبلا نسبة في الكتاب (٣٠١/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٣١٣/١)، شرح الكافية للرضي (١٤٦/٣).
  - (٤) ينظر: التكملة، ص٢٧٦.
  - (٥) ينظر: الإنصاف (٣١٢/١، ٣١٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٤)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٧/٣).

فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما؛ لأن الثاني يتنزل منزلَةَ بعضِ حروفهِ"<sup>(۱)</sup>.

واستدلوا بالسماع ومنه قول ابن أحمر (٢): [من الوافر]

تَفَقَّأ فوْقه القَلَعُ السواري وَجُنَّ الخازِ بازِ به جُنُونا

وقالوا: "وإنما لم يجز دخول الألف واللام على (درهم)؛ لأنه منصوب على التمييز، والتمييز لا يَكُون إلا نكرة، وإنما وجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميز المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخفُّ فكانت أولى من المعرفة التي هي الأَثْقَلُ"<sup>(٣)</sup>.

# ثانيها: مذهب الكوفيين، ومن وافقهم.

ذهب الكوفيون إلى جواز دخول (أل) على كُلّ جزءٍ من المركب، وتمييزه على حاله من التنكير فيقولون: "الخمسة العشر دِرْهْمًا"<sup>(٤)</sup>، وحكى ذلك الأخفش عن العرب<sup>(٥)</sup>.

كما جوّزوا دخول الألف واللام على جزئي المركب وتمييزه فيقولون: "الخَمْسَة العَشَرَ الدرهَم"<sup>(7)</sup>؛ وهو قياس عند بعضهم<sup>(۷)</sup>.

وممن أجاز ذلك الفرّاء(^)، وحكى الأخفش ذلك عن العرب(٩).

واحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا ذلك لأنه قد صح عن العرب ما يوافق مذهبنا، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب،

#### (١) ينظر: الإنصاف (١/٣١٣).

- (۲) سبق تخريجه
- (٣) ينظر: الإنصاف (٣١٣/١).
- ٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٧٦٣/٢، ٧٦٤)، الإنصاف (٣١٢/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٤)، شفاء العليل
   (٣١٠/٣)، شرح الكافية للرضي (٣١٠/٣)، المساعد (٩١/٢).
- (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٧٦٤/٢)، المسائل الحلبيات، ص٢٨٩، المسائل الشيرازيات (١/٣٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٧/٤)، شفاء العليل (٥٧٣/٢)، شرح الكافية للرضي (٣١٠/٣)، المساعد (٩١/٢).
  - (٦) ينظر: الإنصاف (٢١٢/١)، ارتشاف الضرب (٧٦٤/٢)، المساعد (٩١/٢).
    - (٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣١٠/٣).
  - (٨) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٣٣/٢)، وينظر أيضًا: شفاء العليل (٢/٧٣٢) ارتشاف الضرب (٧٦٤/٢).
    - (٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٧٦٤/٢)، شفاء العليل (٧٣/٢)، المساعد (٩١/٢).

وإذا صح ذلك النقل وجب المصيرُ إليه، واعتمادهم في هذه المسألة على النقل؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جدا"<sup>(۱)</sup>.

ولم يرتضِ النحاة هذا المذهب، ففي قولهم: "الخَمْسَة العَشَرَ درهما" قال الفارسي: "... لا يجوزُ دخُولُ الألفِ واللامِ في الاسمِ الثاني ...."<sup>(٢)</sup>. وحرّج اللام التي في "العشر" على أنها زائدة؛ "لأن (خمسة عشرَ) اسمان جُعلا اسماً واحداً، فإن جعلت اللام الثانية غير زائدة لم يخل من أحد وجهين، إما أن تعرف بعض الاسم، أو تعرفه تعريفين، فلا يجوز تعريف بعض الاسم، كما لا يجوز أن تعرفه تعريفين، فإذا لم يخل من أحد هذين، ولم يجز واحد منهما، ثبت أنها زائدة"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن الأنباري: "أما ما حكوه عن العرب فلا حجة لهم فيه؛ لقلته في الاستعمال وبُعْده عن القياس: أما قلته في الاستعمال فظاهر؛ لأنه إنما جاء شاذاً عن بعض العرب، فلا يعتدُّ به لقلته وشذوذه....." <sup>(٤)</sup>.

وقال ابن الخباز قول العرب: "الخَمْسَةَ العَشَر درهمًا"، "وليس له في القياس وجه؛ لأن المركب إنَّما يعرف أول شطريه"<sup>(٥)</sup>.

وذكر ابن مالك أَن دخول حرف التعريف على جزءي المركب ضعيف<sup>(٢)</sup>، وكذا قال الرضي<sup>(٧)</sup>. وقال ابن مالك: "وتوجيهه أن يجعل الداخل على العجز زائدًا"<sup>(٨)</sup>.

أمَّا تعريف جزأي المركب مع تمييزه في قولهم: "الخَمْسَةَ العَشَرَ الدَّرِهَمَ"، فلم يرتضه النحاة أيضًا.

- (۱) ينظر: الإنصاف (۱/۳۱۳).
- (٢) ينظر: التكملة، ص٢٧٥.
- (٣) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٣١، ٢٩٠، وينظر أيضًا : سر صناعة الإعراب (٢٦٥/١).
  - (٤) ينظر: الإنصاف (١/٣١٦، ٣١٦).
    - (٥) ينظر: توجيه اللمع، ص٤٤٤.
  - (٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٢١/٢).
    - (٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣١٠/٣).
  - (٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٢١/٢).

قال المبرّد: وبعضهم يقول: "أخذت الخمسةَ العَشَر الدرهم"، وهذا خطأٌ فاحش<sup>(۱)</sup>. قال ابن يعيش: هو فاسد؛ لأن التمييز لا يكون إلاَّ نكرة<sup>(۲)</sup>.

وقال ابن عصفور: "وذلك شاذ جدًا، وهو عندنا يتخرج على زيادة الألف واللام في التمييز" <sup>(٣)</sup>.

وقال ابن مالك: "ولا يستعمل منه إلا ما سُمع فيُجاء به منبّهًا على ضعفه وقبحه"<sup>(٤)</sup>. وكذا الرضي فقد قبحه<sup>(٥)</sup>.

ونصّ ابن عقيل بقصره على السماع، مع إمكان تأويلهما بزيادة ال في الجزء الثاني والتمييز<sup>(1)</sup>. وغيرهم كثير.

ثالثها: مذهب أبي الحسن الأخفش

روى أبو عمر الجرمي عن أبي الحسن الأخفش: "أن بعض العرب يقولُ: الخمسة عَشَرَ الدِّرْهَم"<sup>(٧)</sup>.

ولم يرتضِ النحاة هذا المذهب أيضًا، قال الجرمي: "ولَيْسَ له منَ القياسِ وَجْهُ"<sup>(٨)</sup>. وقال المبرد: هذا خطأ فاحش<sup>(٩)</sup>.

وقد سبق أن أشرت إلى أنه يُكتفى بتعريف صدر المركب؛ "لأنَّ الثانيَ قد صار مع الأول بالتركيب كالشيء الواحد، فيكفي في ذلك تعريف الأول فقط"<sup>(١٠)</sup>، أما تعريف التمييز

فلا يجوز؛ لوجوب تنكيره، وقد نصَّ على ذلك النحاة كابن الأنباري<sup>(١)</sup>، والرضي<sup>(٢)</sup>. وذكر أبو عبد الله الفخار أن تعريف التمييز غير مستقيم، "فإن سُمِعَ ما ظاهره ذلك من كلام العرب حُكِم على الألف واللام بالزيادة.

ولو كان التمييز مما يصح تعريفه عند العرب، لاطَّرد ذلك وكثر كثرةً تدل على الصحة، ولَمَّا نَدَرَ ما ظاهره ذلك علم أنه مما لا يصح تعريفه"<sup>(٣)</sup>.

بعد عرض المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن العدد المركب وتمييزه لا يُعّرف من موضعين، فليس له من القياس وجه، وإن كانت بعض العرب قد عرّفته فتقول: "الخمسة عشر الدرهم".

وأرى أن مذهب البصريين وهو أنه لا يجوز إدخال الألف واللام إلاَّ على صدر العدد المركب هو الصحيح.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: الإنصاف (١/٣١٥).

<sup>(</sup>٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣١٠/٣).

<sup>(</sup>٣) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٩٧/٢) [رسالة دكتوراه].

المسألة الرابعة: [في إسقاط العلامة من قولهم: "ثلاث دوابِّ"]

روى أبو عمر الجرمي عن أبي زيدٍ أنَّ العربَ تقولُ : "ثلاثُ دوابّ ذكورٍ فَجَعَلَها اسمًا"<sup>(۱)</sup>.

وقد فصّل الفارسي الحديث في المسألة بكلام جيّد، ففيها مذهبان أحدهما: "الدَّابَّةُ – وإنْ كانَ في لفظهِ تأنيتٌ – فإنَّهُ يُنَكَّرُ لأنَّهُ صِفَةٌ في الأصلِ فالموصوفُ المحذوفُ في الكلامِ المقامةُ الصِّفَةُ مُقَامَهُ مُرادٌ في المعنى وعلى هذا قالوا: ثلاثةُ دَوابٍّ، فَذكروا وإنْ كانَ التأنيتُ قَدْ ثبتَ في لفظِ واحدهِ وهو قولُ سيبويهِ" <sup>(٢)</sup>.

ثانيهما: ما حكاه أبو عمر في موضع<sup>(٣)</sup>، وما حكاه أبو عثمان في موضع آخر عن أبي زيد عن العربِ أنّه قَالَ: "ثلاثُ دَوابٍّ فَأَجرى قولَهُمْ: دَابَّةٌ مُحرى الاسمِ المؤنثِ، وحَذَفَ التاءَ من ثلاثٍ، كما يحذفُها من المؤنثِ، نحو: ثلاثِ عُنُوقِ...، فعلى هذا القياس يُقالُ: دَابَّةً فارِهَةٌ، وعلى القياسِ الأولِ – وهو قول سيبويهِ – يُقالُ: دَابَّةٌ فارِهُ، والقولُ الأَولُ كأنّهُ أكثرُ في الاستعمالِ وأَصحُّ في القياسِ وإنْ كانَ الثاني أظْهرَ<sup>"(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في إسقاط العلامة من ثلاثة في قولهم: "ثلاثُ دوابٌ"، على مذهبين: أولهما: مذهب القائلين بإثبات التاء في "ثلاثةُ دوابٌ"

قال سيبويه: "وتقول: ثلاثةُ دَوابّ إذا أردت المذكر؛ لأنَّ أصل الدابّة عندهم صفة، وإنما هي من دَبَبْتُ، فأجرَوها على الأصل وإن كان لا يُتكلّم بما إلاَّ كما يُتكلّم بالأسماء" (°).

- (۱) ينظر: التكملة، ص۲۸۳.
- (٢) ينظر: المسائل العضديات، ص١٢٢.
  - (٣) ينظر: التكملة، ص٢٨٣.
- (٤) ينظر: المسائل العضديات، ص١٢٣.
  - (٥) ينظر: الكتاب (٥٦٣/٣).

وذكر الفارسي أن مذهب سيبويه أكثر في الاستعمالِ وأصحُّ في القياس<sup>(۱)</sup>، ويقويه ثلاثة أمور:

أحدها: أن "دابّة" صفة في الأصل، والموصوف محذوف في الكلام، وأقيمت الصّفَةُ مُقَامَهُ<sup>(٢)</sup>. وكذا ابن عصفور قال: "فكأنَّ الأصل: ثلاثة أشخاص دواب"<sup>(٣)</sup>.

ثانيها: "مَا حاءَ في التنزيلِ من قوله: ﴿ مَن جَاءَ بِالْحُسَنَةِ فَلَهُ عَشَرُ أَمَثَالِهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> فأجرى اسمُ العددِ على الموصوفِ (الذي هو) الحسناتُ، فكما أنّ قولَهُ ﴿ ....فَلَهُ عَشُرُ أَمَثَالِهَا... ﴾ وإن كانَ الموصوفُ محذوفاً في الكلام كذلك يكونُ الدّوابُّ بمنزلةِ ما موصوفُهُ مثبتٌ في الكلام غيرُ محذوفٍ منهُ وأجريَ التذكيرُ عليهِ، كما أُجري التأنيتُ على الحسناتِ"<sup>(٥)</sup>.

ثالثها: "أنَّهم لما قالوا: الأبطحُ والأبرقُ، فأحروهُ لمُحرى الأسماءِ في حذفِ الموصوفِ معه وأنهم لا يكادون يقولون مَكانٌ أبَطَحُ، ولا مكانٌ أبرقُ، ولم يخرجوهُ عن حُكْمِ الصفةِ بدلالةِ أنَّهم أجروهُ لمُحرى أبيضَ وأحمرَ، ونحو ذلكَ في منعهم إيَّاهُ الصرفِ فكما أُجري هذا ونحو ذلك لمُحرى الصفاتِ التي لم يُحذفْ معها الموصوفُ، كذلكَ قَولُهم: دَابَةٌ...."<sup>(٢)</sup>.

بينما عدَّ أبو حيان مجيء العدد بالتاء في "ثلاثة دوابٍّ" من الألفاظ الشاذة التي تؤوِّلت<sup>(۷)</sup>.

ث**انيهما: مذهب القائلين بإسقاط التاء من "ثلاث دوابِّ"** حكى أبو عمر<sup>(٨)</sup>، وأبو عثمان<sup>(٩)</sup> عن أبي زيدٍ أن العرب تقولُ: ثلاثُ دوابِّ ذكورٍ

- (١) ينظر: المسائل العضديات، ص١٢٣.
  - (٢) ينظر السابق، ص١٢٢.
- (٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٤٥/٢).
  - (٤) سورة الأنعام: من الآية: ١٦٠.
  - (٥) ينظر : المسائل العضديات، ص١٢٢.
    - (٦) ينظر السابق ، ص١٢٢، ١٢٣.
    - (۷) ينظر: ارتشاف الضرب (۷۵۱/۳).
      - (۸) ينظر: التكملة، ص٢٨٣.
  - (٩) ينظر: المسائل العضديات، ص١٢٣.

فَجَعَلَها بذلك اسمًا.

قال الفارسي: "فَأَجرى قَولَهُمْ : دَابَّةُ مُحرى الاسمِ المؤنثِ وحَذَفَ التاءَ من ثلاثٍ، كما يحذفُها من المؤنثِ نحو: ثلاثِ عُنُوقٍ، وثلاثِ شِياةٍ، وما أشبهَ ذلك مما واحدُهُ مؤنّتُ، فعلى هذا القياس يُقالُ : دَابَّةٌ فارِهَةٌ"، وهذا القولُ أظهر من قول سيبويه<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عصفور: "فأما قولهُم: (ثلاثُ دوابٌ ذُكور)، فعلى جعل الدَّابة اسْماً"(٢).

وقال ابن مالك: "ومن العرب مَن يسقط تاء العدد المضاف إلى دوابّ لتأنيث لفظها مع قصد تذكير الموصوف؛ لأن الدابة صفة جرت محرى الأسماء الجامدة، فاعتبر في العدد لفظها"<sup>(٣)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي في أحد قوليه كان موافقًا للجرمي فيما رَواه عن أبي زيد من إسقاط العلامة من قولهم: "ثلاث دوابِّ". وفي القول الآخر قال: "وتقولُ: ثَلاثَةُ دَوَابِّ، إذا أردتَ المذكّرَ لأنَ الأصْلَ صفَةٌ"<sup>(٤)</sup>.

وقد اعتمد الفارسي هاهنا على التعليل الذي يرتبط بمذهب القياس ارتباطًا وثيقًا، فهو ركن من أركانه.

وأرى أن قولهم: "ثلاثُ دوابٌ" أظهر؛ لأن القياس على ما سمع أولى من القياس على ما لا يسمع.

هذا والله تعالى أعلم.

- (۲) ينظر: المقرب (۳۰۷/۱).
- (٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣١٣/٢).
  - (٤) ينظر: التكملة، ص٢٨٣.

<sup>(</sup>١) ينظر السابق.

المسألة الثامنة

[كان الزائدة في جملة التعجب]

قال أبو عمر الجرمي: "مَاكَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا: فِي (كان) ضَمِيرُ (مَا) وَ أَحْسَنَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ"<sup>(۱)</sup>.

قال أبو علي الفارسي: "هذا القول فاسد"<sup>(٢)</sup>؛ لأن "كان" هاهنا لا تكون إلاَّ ملغاة<sup>(٣)</sup> "لا فاعلَ لها، لأَنَّ زيادةَ المفردِ أَسْهَلُ مِنْ زيادة الجملة، وإذا استعملتِ العربُ اللَّفْظَ استعمالَ ما لا يحتاج إلى فاعلٍ استغنى عن الفاعل....."<sup>(٤)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في "كان" في قولك: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زِيدًا"، على مذهبين:

**أحدهما**: مذهب القائلين بأن "كان" ناقصة لها اسم وخبر.

ذهب إلى هذا المذهب بعض النحاة كالجرمي الذي ذكر أن في "كَانَ" ضميرًا لـ (مَا) وأحسن في موضع الخبر<sup>(٥)</sup>.

وكذا الزجاجي قال: "وَاعْلَمْ أَنَّ (كانَ) تدخلُ في بابِ التعجُّبِ وَحْدَها مِنْ بَيْنِ سائر أخواتِما لاِتِّساعِهِمْ فيها؛ ولأنَّها أَصْلٌ في كلِّ فِعْل وَحَدَث، وذلكَ قَوْلُكَ: (مَا كانَ أَحْسَنَ زَيْداً)، ما: رَفْعٌ بالاِبْتِداء، و(كانَ): فِعْلٌ ماضٍ في مَوْضِع خَبَرِ الاِبْتِداء، واسْمُها مُضْمَرٌ فيها، وما بَعْدَها حَبَرُها"<sup>(٦)</sup>.

- (١) ينظر: المسائل البصريات (٢٩٤/١)، وفي المسائل البغداديات ص١٦٧، حيث لم يصرّح الفارسي في عبارته بأن
   الجرمي من نصَّ على هذا القول، وإنما ذكر أن قائله من متقدِّمي أهلِ العربية.
  - (٢) ينظر: المسائل البصريات (٢٩٤/١).
  - (٣) ينظر: المسألة في المسائل البغداديات، ص١٦٧ وما بعد.
- (٤) ينظر: شرح الجزولية للأُبتذِي (١/٥٥٥) [رسالة دكتوراه]، شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٨٥)، التذييل والتكميل
   (٤) ينظر: شرح الجزولية للأُبتذي (١٠١/٥).
  - (٥) ينظر: المسائل البصريات (٢٩٤/١)، المسائل البغداديات، ص١٦٧.
    - (٦) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص١٠٣.

ونسب الرضي إلى السيرافي أنه قال: "(كان) خبر (ما) وفيها ضميره، وأحْسَنَ زيداً، خبر (كان)" <sup>(۱)</sup>.

موقف النحاة:

لم يرتضِ هذا المذهب جمع من النحاة كأبي علي الفارسي الذي حكم على قول الجرمي بأنه فاسد<sup>(٢)</sup> في موضع، ونصَّ على عدم جوازه في موضع آخر، وقد علّل ذلك قائلاً: "فلو أنَّ الأمرَ في (كانَ) على ما ذَهب إليهِ، لوجبَ أنْ يكونَ على (أفعَل) دونَ (فَعَل)، ألا ترى : أنَّكَ لا تجِدُ فعلاً للتعجُّبِ مَبنيًّا على (فَعَل)"<sup>(٣)</sup>.

وكذا البطليوسي فقد ذكر أن هذا المذهب هو أبعد الأقوال من الصواب؛ "لأنه جعل خبر ما في التعجب على غير وزن أفعل، وجعل خبر كان فعلاً ماضيًا، وليس معها (قد) ملفوظًا بحا، ولا مقدرة، وأيضًا فإن التعجب مما يزيد، وينقص، وتتفاضل فيه الأشياء، والأشياء متساوية في الكون، وأيضًا فإن التعجب إنما هو من الحدث الذي يدل عليه لفظ الفعل لا من الزمن....."<sup>(3)</sup>، وأيضًا ابن عصفور فقد حكم على هذا المذهب بالفساد<sup>(0)</sup>.

وعلق الرضي على ما قاله السيرافي ذاكرًا أنّ فيه بُعدًا، لأن فعل التعجب لابد أن يكون على (أَفعَل) لا على (فَعَل)<sup>(1)</sup>.

ثانيهما: مذهب القائلين بأن "كان" زائدة.

ذهب إلى هذا المذهب جمع من النحاة لكنهم اختلفوا في معنى (كان)، وفي فاعله، وذلك على مذهبين:

أحدهما: مذهب السيرافي ومن وافقه.

- (١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٣٣/٤). (٢) ينظر: المسائل البصريات (٢٩٤/١).
- (٣) ينظر: المسائل البغداديات، ص١٦٧، ١٦٨.
  - (٤) ينظر: إصلاح الخلل، ص١٩١.
  - (٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٨٥).
    - (٦) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٣٣/٤).

ذهب السيرافي إلى أن معنى قولنا (زائدة): "أنه ليس لها اسمٌ ولا خبرٌ، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالّة على زمانٍ، وفاعلُها مصدرها"<sup>(١)</sup>.

ونقل عن السيرافي أنه قال: إن فاعلها مضمر فيها وهو ضميرُ المصدرِ، أي: كان كونُّ لأنَّ الفِعْلَ لابد له من فاعل<sup>(٢)</sup>، ووافقه الصَّيْمَرِي<sup>ّ(٣)</sup>.

وقد عقب ابن مالك على قول السيرافي فقال: "وزعم السيرافي أن كان الزائدة مسندة إلى مصدر منوي، ولا حاجة إلى ذلك، ولا يُبالى بأن يقال خلُّوها من الإِسناد إلى منوي يلزم منه كونُ الفعل حديثًا من غير محدّث عنه؛ لأن (كان) المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يُبالى بخلوها من الإسناد...."<sup>(3)</sup>.

ثانيهما : مذهب ابن السراج، والفارسي، ومن وافقهما.

ذهب أبو بكر بن السرّاج إلى أن "كان" ملغاة لا فاعل لها<sup>(°)</sup>،وكذا قال الفارسي<sup>(<sup>۲)</sup>)، وحجته في ذلك ما يأتي:</sup>

أولاً: أن "زيادةَ المفردِ أَسْهَلُ مِنْ زيادة الجملة، وإذا استعملت العربُ اللَّفْظَ استعمالَ ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل"<sup>(٧)</sup>، و"دليل ذلك (قلّما) فإنَّما لما استعملت استعمال (ما)

- (١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٩٦/١)، وينظر أيضًا: شرح المفصل لابن يعيش (٣٤٧/٤).
- (٢) ينظر: شرح الجزولية للأبتذي (١/٥٥٥) [رسالة دكتوراه]، التذييل والتكميل (٢١٣/٤)، الهمع (١٠١/٢)، شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٨٥)، وفي ص(٤٠٩/١) نسب ابن عصفور هذا الرأي للفارسي، ونسب رأي الفارسي الذي سيأتي بيانه- إن شاء الله تعالى- للسيرافي وهو خطأ.
- (٣) ينظر: التبصرة والتذكرة (١٩١/١، ١٩٢)، التذييل والتكميل (٢١٣/٤)، الهمع (١٠١/٢). وهو أبو محمد بن عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمري النّحويّ. له من التصانيف: "التبصرة في النحو". ينظر: بغية الوعاة (٤٩/٢). توفي سنة إحدى وأربعين وخمسمائة. ينظر: معجم المؤلفين (٢٦٠/٢).
  - (٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٣/١)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٢١٤/٤).
    - (٥) ينظر : المسائل البغداديات، ص١٦٧.
- (٦) ينظر: المسائل البغداديات، ص١٦٧ وما بعد، وينظر أيضًا: شرح الجزولية للأُتَّذِي (١/٥٥٥) [رسالة دكتوراه]، شرح
   الجمل لابن عصفور (١/٥٨٥)، شرح الكافية للرضي (١٩٢/٤)، التذييل والتكميل (٢١٣/٤)، الهمع (١٠١/٢).
- (۷) ينظر: شرح الجزولية للأُبَّذِي (۱/٥٥٥) [رسالة دكتوراه]، شرح الجمل لابن عصفور (۱/٥٨٥)، التذييل والتكميل (۲۱۳/٤)، الهمع (۱۰۱/۲).

الفصل الثاني: موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ في التراكيب

في أنَّ المراد بما النفي لم تحتج إلى فاعل، فكذلك (كان) لما استعملت للدلالة على الزمن الماضي ولم يُرد بما أكثر من ذلك استغنت عن الفاعل...."<sup>(1)</sup>. ثانيًا: ويؤكد أيضًا أن "كان" لا تكون إلاَّ ملغاة "... أنَّ فعلَ التعجُّبِ إِنَّما يَتعَدَّى إلى الأسماءِ فتنصبُ فيه نحوُ: (ما أحسَنَ زيداً)، ولم يقَعْ في شيءٍ منهُ موضع المفردِ جملةٌ فيكونَ في موضع نصبٍ، فكذلكَ لا يجوزُ أنْ يكون (أحسَنَ زيداً)في قولِكَ: (ما كانَ أحسَنَ زيداً) في موضع نصبِ"<sup>(٢)</sup>.

وقد اختار البطليوسي مذهب من قال إنحا زائدة موضحًا بأنه أحسن ما قيل(").

وقد قال بزيادتها جمع من النحاة كابن يعيش<sup>(٤)</sup>، وابن مالك<sup>(٥)</sup>، والرضي<sup>(٢)</sup>، والأزهري حيث أوضح أنه "ليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى البتة، بل أنها لم يُؤتَ بما للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي، ولذلك كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب؛ لكونه سلب الدلالة على المضي"<sup>(٧)</sup>.

وقد أشار الصبان<sup>(٨)</sup> إلى أن هذا المذهب هو مذهب الفارسي – كما أسلفت – والمحققين، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح ف"كان" على هذا المذهب لا تامة ولا ناقصة، وعلى مذهب السيرافي ومن وافقه تامة<sup>(٩)</sup>.

- (۱) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (۱/٥٨٥)، وشرح الجزولية للأُتَّذِي (۱/٥٥٥)[رسالة دكتوراه]، التذييل والتكميل
   (۱) ينظر: شرح الجمل (۱۰۱/۲)، الهمع (۱/۱).
  - (٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص١٦٨.
    - (٣) ينظر: إصلاح الخلل، ص١٩١.
  - (٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٤٧ ، ٣٤٨ ).
  - (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٢/١).
  - (٦) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢٣٢، ١٩٢).
    - (۷) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (۱/۱۰۲).
- (٨) هو أبو العرفان محمد بن علي الصبان المصري، الشافعي. له من التصانيف: "شرح على منظومته المسماة بالكافية الشافية في علمي العروض والقافية"، و"حاشية على شرح الأشموني في النحو"، وغيرهما. توفي سنة ست ومائتين وألف. ينظر: معجم المؤلفين (٥١٦/٣).
   (٩) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٣٥٤/١).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان معارضًا لما ذهب إليه الجرمي من أن "كَانَ" عاملة في قولك: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زِيدًا"، والأرجح في نظري هو مذهب الفارسي ومن وافقه من أن "كان" زائدةٌ لا عمل لها مطلقًا، ولا فائدة منها إلاَّ الدلالة على أن زمن التعجب في الماضي.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة التاسعة

**[في حذف الفعل، ونصب أَعْوَر، وذا نابٍ، وأَمْرَ]** قال الجرمي : "(اسْتَقْبَلَهُمْ بَعِيرٌ قَدْ كَشَرَ عَنْ نَابِهِ) حيث قال القائل: (أَأَعْوَرَ<sup>(۱)</sup> وذَا نابٍ<sup>"(۲)</sup>.

فظاهر ما ذهب إليه الجرمي أنَّه حال، لكنه يُقدّر فعلاً عاملاً في الحال.

وقال أيضًا: "(أَمْرَ مُبْكِياَتِكِ لاَ أَمْرَ مُضْحِكاتِكِ) <sup>(٣)</sup> ينتصب بإضمار رأيت أمر مبكياتك"<sup>(٤)</sup>.

ووافقه الفارسي في تقدير فعل في كلا القولين (°).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في نصب الأعيان نحو "أَعْوَر" وما أشبهه، وفيه الرأيان الآتيان:

**أولهما**: ذهب سيبويه إلى أن "أَعْوَرَ" في قول بني أسد "أَعْوَرَ وذا نابٍ" منتصب على أنه مفعول به، حيث قال: كأنه قال: "أتستقبلون أعْوَرَ وذا ناب!" <sup>(٢)</sup>، ثم قال: "وإنما كان النصبُ ها هنا الوجهَ لأنَّه موضعٌ يكون الاسمُ فيه معاقِبًا للفظِ بالفعل، فاختير فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التي في غير الأسماءِ، والرفعُ جيّدٌ؛ لأَنَّه المحدَّثُ عنه والمستفهَمُ، ولو قال: أعْوَرُ وذو نابٍ، كان مصيبًا"<sup>(٧)</sup>.

- (٣) هو مثلٌ، قال المفضل: "بَلغَنا أن فتاة من بنات العرب كانت لها خالات وعمات، فكانت إذا زارت خالاتما أَلَمْيْنَها وأضحكنها، وإذا زارت عماتها أَدَّبنُها وأَحَدْن عليها، فقالت لأبيها: إن خالاتي يلطفنني، وإن عماتي يبكينني، فقال أبوها وقد علم القصة: أَمْرَ مبكياتك، أي ألزمي واقبلي أمر مبكياتك، ويروى (أَمْرُ) بالرفع، أي : أمر مبكياتك أوْلى بالقبول والإتباع من غيره". ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٣٠/١).
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩٠٥). . . .
  - (٥) ينظر السابق (٩٠٤/٢، ٩٠٥).
  - (٦) ينظر : الكتاب (٣٤٣/١)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٣٣١/٢).

(۷) ينظر: الكتاب (۲/۷).

وكذا السيرافي<sup>(١)</sup>، والأعلم<sup>(٢)</sup> ذكرا أن الفعل الناصب للأعور وذا ناب هو الفعل "أتَسْتَقْبِلُونَ" مما شاهَده من حالِهِ.

وقد اقتفى ابن مالك هَدْي سيبويه فظاهر كلامه أنه منصوب على المفعول به<sup>(٣)</sup>، وهو تأويل الأكثرين من النحاة<sup>(٤)</sup>.

ثانيهما: ذهب الجرمي<sup>(°)</sup>، وابن خروف<sup>(۲)</sup> إلى أن أعور وذا ناب حال، والتقدير فيه: "أتستقبلونه أعور"، وكذا قال ابن عصفور<sup>(۷)</sup>، ثم قال: و"يَتَخَرَّج ذلك على وجهين: أحدهما أن يكون تفسير معنى، وإنما أراد: أتستقبلونه أَعْوَرَ، وإذا استقبلوه أعْوَرَ فقد استقبلوا الأعْوَر. والثاني أن يكون حذف المفعول اقتصارًا أو اختصارًا، فيكون تفسير إعراب"<sup>(٨)</sup>.

وقد عقب ابن خروف على رأي سيبويه فقال: "ظاهره أنه مفعول، ولم يُرد ذلك، إنما قاله على جهة التفسير والبيان، وحقيقة التقدير فيه: أتستقبلونه أَعُوَرَ وذا نابٍ، ولم يذكر في الباب مفعولاً، فإنما أراد ما يظهر في التفسير، ولم يقصد الإعراب ولا إلى الفعل الذي هذا الاسم بدل منه"<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن عصفور : قول سيبويه "(أتستَقبلون أعورَ) مشكل؛ لأنَّ الأسماء التي ذكر في هذا الباب أحوالٌ مبيِّنة"<sup>(١٠)</sup>.

\*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\*

كما اختلف النحاة في إضمار ناصب بعض الأمثال المأثورة المسموعة بالنصب مما ألحق بالتحذير والإغراء – لا في معناهما – <sup>(١)</sup> في نحو: "أَمْرَ مُبْكِيَاتِكِ لاَ أَمْرَ مُضْحِكاتِكِ" من حيث الوجوب والجواز، ففيه وجهان:

أحدهما: قد استشهد به سيبويه على جواز إضمار الفعل وإظهاره فقال في (باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفِعل المستعَمل إظهارُه إذا عَلِمْت أنّ الرحل مُسْتَغْن عن لَفْظِكَ بالفِعل): "وكلَّهَم يفسِّرُ ما يَنْوِي، وإنَّما سَهُلَ تفسيرُه عندهم لأنَّ المضمرَ قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهارٍ".

وذكر من هذه الأشياء قول العرب: "أمرَ مُبْكِياتك لا أمرَ مضحِكاتك" أي "عليك أمْرَ مبكياتِك"<sup>(٢)</sup>.

ووافقه السيرافي الذي ذكر من أوجه الإضمار وجهًا يجوز فيه الإضمار وعدمه، وهو ما عقد به سيبويه الباب<sup>(٣)</sup>، وكذا الشاطبي فقد أجاز في هذا المثل ومثله "الظِّبَاءَ على الْبَقَر<sup>"(٤)</sup> إظهار الفعل المقدر<sup>(٥)</sup>.

والوجه الآخر: ذكر الجرمي أنَّه "ينتصب بإضمار رأيت أمر مبكياتك"<sup>(٢)</sup>، ووافقه الفارسي<sup>(٧)</sup>.

وقد التزم بوجوب حذف العامل في هذه الأمثال المسموعة عن العرب ونحوها جماعة

- (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/١٥٤، ١٥٥).
- (٤) وهو مثلٌّ، "يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة والصداقة". ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٤٤٤/١).
  - (٥) ينظر : المقاصد الشافية (١٦٤/٣).
  - (٦) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩٠٥).
    - (۷) ينظر السابق (۹۰٤/۲، ۹۰۰).

<sup>(</sup>١) ينظر: النحو الوافي (٢/٤).

<sup>(</sup>٢) ينظر: الكتاب (٢٥٣/١، ٢٥٥، ٢٥٦)، وينظر أيضًا: المقاصد الشافية (١٦٤/٣).

من النحاة كابن مالك<sup>(۱)</sup>، والرضي<sup>(۲)</sup>، وأبي حيان<sup>(۳)</sup>، وابن هشام<sup>(۱)</sup>، والأزهري<sup>(۰)</sup>.

وقد علَّل بعضهم ذلك بأنه إنما وجب حذف العامل هنا؛ "لأن ذكره يغيّر المثل، والأمثال لا تغيّر، لأنما شبّه مضربما بموردها، لزم أن يلتزم فيها أصلها"<sup>(٦)</sup>.

بعد عرض المسألة تبيّن لدي أنَّ ما ذهب إليه الجرمي ووافقه الفارسي من نصب (أَعْوَرَ) و(ذا نابٍ) في قولهم: "أَأَعْوَرَ وذَا نَابٍ" على الحالية بفعل مقدر يُعدُّ رأيًا حسنًا، إلاَّ أنَّ الأحذَ برأي سيبويهِ من نصب (أَعْوَرَ) على المفعولية هو الأوْلى؛ لأنَّ الأكثرين عليه، وموافقتهم أوْلى.

وأمَّا ما ذهب إليه الجرمي ووافقه الفارسي من إضمار الناصب في قولهم: "أَمْرَ مُبْكِياتِكِ لاَ أَمْرَ مُضْحِكاتِكِ" أرى أنَّ الأخذَ به أوْلى من الرأي القائل بجواز الإضمار والإظهار؛ لأنَّ ذكره يغيّر المثل عما تكلمت به العرب.

هذا والله تعالى أعلم.

- (۱) ينظر: التسهيل، ص۱۹۳.
- (٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٤٣/١).
- (٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/١٤٧٧).
  - (٤) ينظر: أوضح المسالك (٢/١٨٥).
- (٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٤٧٣/١).
- (٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٤٧٣/١)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٨٥/٢)، شرح الكافية للرضي (٣٤٣/١).

المسألة العاشرة [في حذف الجار وإيصال الفعل إلى "أن"]

أنشد أبو عمر الجرمي في (الفرخ) قول الراجز<sup>(١)</sup> [من الرجز]: تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلي غَدًا بِجَنْبَي بَارِدٍ ظَلِيلِ<sup>(٢)</sup>

قال الفارسي: "هذا مثل ﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَكُمُ ﴾<sup>(٣)</sup> تقديره عندي : تَرَوَّحِي تأتي مكاناً أجدر أن تقيلي: أي أجدر بأن تقيلي: أي تقيليه، يريد: تقيلي فيه فاتسع، فلما حذف أوصل الفعل إلى (أَنْ)، وهذا عندي ينبغي أن يكون على محذوف يدل عليه (أَفْعَلُ)<sup>"(٤)</sup>. **دراسة المسألة:** 

> اتفق النحاة على الحذف فيما أنشده الجرمي من قول الراجز<sup>(°)</sup>: ترَوَّحِي أَجْدَر أَنْ تقِيلِي غَدًا بِجُنْبَي بَارِدٍ ظَلِيلِ<sup>(٢)</sup>

فقال الفارسي: بأنه على تقدير: "تَرَوَّحِي تأتي مكاناً أجدر أن تقيلي: أي أجدر بأن تقيلي: أي تقيليه، يريد: تقيلي فيه فاتسع، فلما حذف أوصل الفعل إلى (أَنْ)، وهذا عندي ينبغي أن يكون على محذوف يدل عليه (أفْعَلُ)" <sup>(٧)</sup>.

وأشار ابن جني إلى كثرة الحذف في هذا البيت وطوله فقال: "أصله: ائتي مكانا أُحدر بأن تقيلي فيه، فحذف الفعل الذي هو (ائتي) لدلالة تروحي عليه، فصار (مكانًا) أَحدر بأن تقيلي فيه، ثم حذف الموصوف الذي هو (مكانًا) فصار تقديره أحدر بأن تقيلي فيه، ثم حذف الباء أيضًا تخفيفًا فصار أُحدر أن تقيلي فيه، ثم حذف حرف الجر فصار أحدر أن تقيليه، ثم حذف العائد المنصوب فصار أحدر أن تقيلي، ففيه إذاً خمسة أَعمال، وهي حذف الفعل الناصب، ثم حذف الموصوف، ثم حذف الباء، ثم حذف (في)، ثم حذف الهاء، فتلك خمسة أَعمال. وهناك وجه سادس، وهو أن أَصله أئتى مكانا أُحدر بأن تقيلي فيه من غيره،

وقال أبو بكر : "وإِنّما قُلْنَا: إنّه جَعَلَ الظّرْفَ مفعولاً على السَّعَةِ فقالَ: تَقَيليهِ وَلَم نَقُلْ إنّه أراد تَقيِلي فيه، ثُمَّ حَذَفَ قولَكَ فيهِ رأساً؛ لأنّا إذا قلنا أنْ تَقِيليهِ كُنّا حَذَفْنَا شيئاً واحِداً، وحذفُ شيءٍ واحدٍ أحْسَنُ من حذفِ شَيْئَيْنِ بلا شُبْهَةٍ"<sup>(٢)</sup>.

ووصف ابن مالك هذا البيت بالغريب؛ لكثرة الحذف فيه<sup>(٣)</sup>.وقد أشار إلى أن حذف (مِنْ) من أفعل التفضيل إذا كان صفة بأنه نادر قليل<sup>(٤)</sup>، وكذا ذكر ابنه<sup>(٥)</sup>، وذكره الشاطبي<sup>(٢)</sup>، وغيرهم من النحاة.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي استدل بما أنشده الجرمي من قول الرَّاجِزِ <sup>(٧)</sup> [من الرجز]:

ترَوَّحِي أَجْدَر أَنْ تَقِيلِي خَدًا بِجُنْبَي بَارِدٍ ظَلِيلِ

(١) ينظر: المحتسب (٢١٢/١)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (٥/٧٥).

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/ ٢٥٠).

- (٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٦/٢).
- (٤) ينظر: شرح الكافية الشافية (١١٢٩/٢، ١١٣٠).
  - (٥) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص٣٤٣.
    - (٦) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٥٨٥).

أي أجدر بأن تقيلي: أي تقيليه، يريد: أنْ تقيلي فيه، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى "أنْ". وأرى أن حذف "مِنْ" الجارة للمفضول عليه مع مجرورها قليل بعد الصفة.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة الحادية عشرة

[في نوع الفاء في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ <u>فَإِنَّهُ.</u>

مُلَاقِيكُم ﴾(')]

قال أبو عمر: الفاء في "فَإِنَّهُ" دخلت للتوكيد، قال : "لأن هذا إيجاب مخالف للصفة لا للموصوف، وإذا كان هذا هكذا أدخلت للتوكيد"<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي : "يجوز أن تقيم الموصوف مقام الصفة؛ لأن الصفة تبنى مع الموصوف، وإذا كانت تبنى معه جاز أن يجاب بالفاء على حد ما أجبت في الموصوف.

ومعنى الجزاء هاهنا مستغلق؛ لأن الموت هو ملاقيهم هربوا أم لم يهربوا، فإن هذا جواب لمن قدر أنه إن يَفرزْ نجا...."<sup>(٣)</sup>.

دراسة المسألة:

لا تخلو الفاء في قوله تعالى: ﴿ فَ<u>إِنَّهُمُ</u> مُلَا**قِيكُمُ ﴾** من أن تكون زائدةً غير مُعْتدً بما، أو للتأكيد، أو للعطف، أو للجزاء كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

أولاً: مذهب من قال إن الفاء زائدة:

ذهب إلى هذا القول الفرّاء(٤) قائلاً: "ومن ألقى الفاء فهو على القياس"(٥)، وكذا

- (١) سورة الجمعة: من الآية: ٨. قرأ الجمهور "فَإِنَّهُ"، وقرأ زيد بن علي "إنه" بغير فاء. ينظر: البحر المحيط (٢٦٤/٨)،
   وفي قراءة ابن مسعود "منه مُلاقِيكُمْ" من غير"فَإِنَّهُ" ينظر: الكشاف (١١٢/٦)، والتفسير الكبير للرازي (٧/٣٠).
  - (٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٦٧.
    - (۳) ينظر السابق.
  - (٤) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (١٥٦/٣)، وينظر أيضًا: البحر المحيط (٢٦٤/٨).
    - (٥) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (١٥٦/٣).

الأخفش فقد جوّز أن تكون الفاء زائدة<sup>(١)</sup>، وحكى أبو يعلى<sup>(٢)</sup> عن أبي عثمان المازني أنه قال مثل ذلك<sup>(٣)</sup>، واختار هذا المذهب الفارسي مبينًا أنه لا يجوز حمل "الفاء" على الجزاء ولا على العطف، لعِلَّة أذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى؛ لذلك حكم بزيادتها؛ لأنها قد ثبتت زيادتها في قوله<sup>(٤)</sup>[من الكامل]:

لا تجزعي إن مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلك فاجزَعي

"ألا ترى أنَّ إحدى الفاءين لا تكون إلاّ زائدة، لأنَّ (إذا) إنَّمَا يقتضي جواباً واحداً"<sup>(°)</sup>. وردَّ ابن يعيش هذا المذهب؛ لأن الزيادة على خِلاف الأصلِ<sup>(٢)</sup>.

## ثانيًا: مذهب من قال إنها للتوكيد:

ذهب إلى هذا القول الجرمي فقال: "لأن هذا إيجاب مخالف للصفة لا للموصوف، وإذا كان هذا هكذا أدخلت للتوكيد"<sup>(٧)</sup>.

وردَّ عليه أبو علي الفارسي بأنه "يجوز أن تقيم الموصوف مقام الصفة؛ لأن الصفة تبنى مع الموصوف، وإذا كانت تبنى معه جاز أن يجاب بالفاء على حد ما أجبت في الموصوف"<sup>(٨)</sup>.

- (١) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٤٣/١)، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (٧٤٣/٢)، الأصول في النحو (٢٦/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٥٣/١)، شرح الكافيّة الشافية لابن مالك (٦٢٥٦/١، ١٢٥٧).
- (٢) هو محمد بن أبي زُرعة الباهلي النحوي أبو يعلى. أحد أصحاب المازني، له كتاب "النكت على كتاب سيبويه". قال
   الفارسي فيه: "كان أبو يعلى أحذق من المبرّد". ينظر: بغية الوعاة (١٠٤/١).
  - (٣) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٤٣/١)، وينظر أيضًا: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢٥٧/٣).
- (٤) البيت للنَّمِر بن تَوْلَبٍ، وهو بنسبة في الكتاب (١٣٤/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٨،٤١٥)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٤٧٣/١)، اللسان (١٤٣/٥) مادة "خلل"، و(٣٢٢/١٤) مادة "نفس". وبلا نسبة في المقتضب (٢٦/٢)، الحجة للقُرّاء السبعة (٤٤/١) ، اللسان (٢٧٨/١٠) مادة "عمر".
  - (٥) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١/٤، ٤٤).
  - (٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٥٣).
    - (٧) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٦٧.
      - (٨) ينظر السابق.

ثالثاً: مذهب من قال إنها للجزاء:

ذهب إلى هذا القول جماعة من النحويين كالزجاج الذي قال: "ودخلت الفاء في خبر إن، .... لأن ( ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ, مُلَقِيكُمُ ﴾ فيه معنى الشرط والجزاء"<sup>(١)</sup>.

وكذا ابن جني فقد ذكر أن الفاء للجزاء ودخلت لما في الكلام من معنى الشرط فقال: "فإن قال قائل: إن الموت ملاقيهم على كل حال فَرُّوا أو لم يفِرّوا، فما معنى الشرط والجواب هنا؟ وهل يصح الجواب بما هو واقع لا محالة؟

فالجواب: أن هذا على جهة الرد عليهم أن يظنوا أن الفرار ينجيهم"(٢).

وقد جوّز مكي دخول الفاء في خبر "إن"؛ لأنه قد نعت اسمها بـ "الذي" وهو مبهم، والإبحام حَدٌّ من حدود الشرط، وحسن ذلك؛ لأن الذي قد وُصِل بالفعل "تَفِرُّونَ منه".

ثم قال: "ويجوز أن يكون (إنّ الموت الذي تَفِرُّون منه) ابتداء وخبر، (الموت) ابتداء، و(الذي تفرون منه) الخبر، وتكون الفاء في (فإنّه ملاقيكم) جواباً للجملة، كما تقول : زيد منطلق فقم إليه"<sup>(٣)</sup>.

وممن قال: إن الفاء دخلت لما في "الذي" من معنى الشرط الزمخشري<sup>(٤)</sup>، والرازي<sup>(٥)</sup>، وأبو البقاء العكبري<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup> وغيرهم كثير.

ولم يرتضِ أصحابُ المذهب الأول القائلين بأنها زائدة هذا المذهب، فقال أبو علي: "ولم يُستجز حمله على أنما للجزاء لبعد ذلك في اللفظ والمعنى"<sup>(^)</sup>.

- (١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٧١/٥).
  - (٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢٦٧/١)
  - (٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/٣٧٧).
    - (٤) ينظر: الكشاف (١١٢/٦).
  - (٥) ينظر: التفسير الكبير للرازي (٧/٣٠).
  - (٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ٣٧١.
    - (۷) ينظر: البحر المحيط (۲٦٤/۸).
    - (٨) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٤٣/١).

وقال في موضع آخر: "ومعنى الجزاء هاهنا مستغلق؛ لأن الموت هو ملاقيهم هربوا أم لم يهربوا، فإِن هذا جواب لمن قدر أنه إن يَفررْ نجا"<sup>(١)</sup>.

وقد بيَّن أبو البقاء علَّة منع أصحاب المذهب الأول هذا الرأي من وجهين: أحدهما: "إنما يجوز ذلك إذاكان الذي هو المبتدأ، أو اسم إن، والذي هنا صفة".

وثانيهما: "وهو أنَّ الفرار من الموت لا يُنَجِّي منه؛ فلم يشبه الشرط"(٢).

وقد أجيب عن الأول: "بأن الصفةَ والموصوف كالشيء الواحد، ولأنَّ الذي لا يكون إلا صفة، فإذا لم يذكر الموصوف معها دخلت الفاء والموصوف مُرَاد، فكذلك إذا صرّح به.

وأما ما ذكروه ثانياً فغير صحيح، فإنّ حَلْقاً كثيراً يظنُّون أنَّ الفرار من أسباب الموت يُنَجِّيهم إلى وقت آخر"<sup>(٣)</sup>.

وذكر السمين الحلبي أن ما أحازه مكي مردودٌ؛ "لأنه لا تَرَتُّبَ بين قوله: (إن الموت الذي تَفِرُّون) وبين قولِه: (فإنَّه مُلاقيكم) فليس نظيراً لِما مَثَّله"<sup>(٤)</sup>.

رابعاً: مذهب من قال إنها للعطف:

في "إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج"(°) ما نصَّه: "ويجوز أن يكون قوله (الذي

تَفِرُّون) خبر (إن)، كأنه قال: الموت هو الذي تفرون منه، نحو القتل أو الحرب، ويكون الفاء في (فإنه ملاقيكم) للعطف".

وردَّ الفارسي هذا المذهب قائلاً: "فلمَّا لم يكن للعطف مذهب من حيث لم يستقم عَطف الخبر على مبتدئه لم يصحَّ حمله على العطف"<sup>(٦)</sup>.

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٦٧.
- (٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٣٧١، وينظر أيضًا: الدر المصون (٢٠٩/١٠).
  - (٣) ينظر السابق.
  - (٤) ينظر: الدر المصون (٢٠/٣٣، ٣٣٠).
  - ۵) ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (٧٤٤/٢).
    - (٦) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٤٣/١).

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي لم يكن موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أنَّ الفاء في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمُ مُلَاقِيكُمُ ﴾ <sup>(١)</sup> للتوكيد، وإنما هي زائدة، وهو الأرجح؛ لأنَّ الفاءَ إذا لم تلحق لمعنى الجزاء؛ لبعده في اللفظ والمعنى.

"فأمَّا اللفظ فلأن الجزاء الذي هو في الأصل شرط لازم غيرُ مستغنًى عنه ولا يستقِلّ الجزاء إلاَّ به.... ولم يكن الوصف كذلك – لأنَّك في أكثر الأمر مخيَّر في ذكره وتركه – لم يكن موضعاً للجزاء ....".

"وأما بُعْدُ الجزاء في المعنى، فلأن الجزاء ماكان بإثبات معنى أو نفيه، فأمَّا ماكان واقعًا لا محالة، فإنَّه لا يكون من باب الجزاء، والموت ملاقٍ لهم، فرُّوا أو لم يفرّوا"<sup>(٢)</sup>.

ولم تلحق أيضًا لمعنى العطف فثبت حينئذٍ أنها زائدة<sup>(٣)</sup> دالة على التأكيد. هذا والله تعالى أعلم.

(٢) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٤٣/١)، شرح اللمع للباقولي، ص٥٤٦.

<sup>(</sup>١) سورة الجمعة: من الآية: ٨.

<sup>(</sup>٣) ينظر: شرح اللمع للباقولي، ص٥٤٦، والحجة للقُرّاء السبعة (٤٤/١).

المسألة الثانية عشرة [في معاني حروف العطف]

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: [في مجيء الفاء بمعنى الواو].

قال الجرمي: "ولم تجئ الفاء بمعنى الواو إلا في البلدان، قالوا: (أصاب المطر كذا فكذا)"<sup>(١)</sup>.

قال الفارسي: "قد يجوز أن يكون ابتداء المطر بموضع بعد موضع فتتأول على موضوعها في اللغة، ولا تخرج عن بابحا بشيء، وقد يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون"<sup>(٢)</sup>. دراسة المسألة:

اختلف النحاة في معنى "الفاء" على مذاهب:

أولها: مذهب البصريين

ذهب البصريون إلى أن "الفاء" للترتيب في كل موضع<sup>(٣)</sup>، وقد اختاره جمع من النحاة كالفارسي<sup>(٤)</sup>، وابن عصفور<sup>(٥)</sup>، والأُبَّذِي<sup>(٢)</sup>، وغيرهم.

ثانيها: مذهب الفرّاء

اختلف في النقل عنه، فقيل عنه: إنه موافق للبصريين في أنها للترتيب "إلا في الفعلين الذين أحدهما سبب الآخر ويؤولان لمعنى واحد فإنها لا تكون عنده إذ ذاك مُرتبة"<sup>(٧)</sup>.

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٤٠.
  - (٢) ينظر السابق.
- (٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٨/١)، شفاء العليل (٧٨٢/٢)، المساعد (٤٤٨/٢).
  - (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص.٤.
  - (٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٣٠/١).
  - (٦) ينظر: شرح الجزولية للأُبْلَدِي (٦٠١/١) [رسالة دكتوراه].
    - (٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٢٨).

ونقل ابن هشام<sup>(۱)</sup>، والأزهري<sup>(۲)</sup>، والسيوطي<sup>(۳)</sup> عنه بأنه أنكر الترتيب في الفاء مطلقًا، وهو يرى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقًا لما قبلها واحتج على صحة مذهبه بما ورد في كتاب الله، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِن قَرْيَةٍ أَهْلَكُنْهَا فَجَاءَهَا بَأَسُنَا ﴾ <sup>(٤)</sup> بأن مجيء البأس قبل الإهلاك<sup>(٥)</sup>.

ولا حجة للفرّاء فيما استدل به، حيث تحتمل الآية أمرين: أحدهما: أردنا إهلاكها<sup>(٦)</sup>، ومعلومُ أن إرادة الإهلاك يكون قبل مجيء البأس<sup>(٧)</sup>.

وثانيهما: "أنه يريد بقوله تعالى: ﴿ **أَهْلَكُنَهَا** ﴾، أنه أهلكها هلاكًا من غير استئصال، فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال"<sup>(^)</sup>.

ثالثها: مذهب الجرمي

ذهب إلى أنها للترتيب إلاَّ في الأماكن والمطر<sup>(٩)</sup>، فقد زعم أنها لمطلق الجمع كالواو<sup>(١١)</sup>، واستدل على ذلك بقولهم: "أصاب المطر كذا فكذا"<sup>(١١)</sup>.

(۱) ينظر: مغني اللبيب (۱/۱۲۱).
(۲) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (۲/۱۱).
(۳) ينظر: الهمع (٥/٢٣٢).
(۳) ينظر: الهمع (٥/٢٣٢).
(٩) ينظر: مماني القرآن للفراء (١/٣٢١)، وينظر أيضًا: الجنى الداني، ص٣٦، الهمع (٥/٢٣٢).
(٥) ينظر: مرح الجمل لابن عصفور (١/٣٣٠)، وينظر أيضًا: الجنى الداني، ص٣٦، الهمع (٥/٢٣٢).
(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٣٠)، الهمع (٥/٢٣٢)، شرح الجزولية للأُبَّذِي (١/١٦٠) [رسالة دكتوراه]،
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٣١). الهمع (٥/٢٣٢)، شرح الجزولية للأُبَّذِي (١/١٦٠) [رسالة دكتوراه]،
(٩) ينظر: شرح الجرولية للأُبَّذِي (١/١٦٠).
(٩) ينظر: شرح الجزولية للأبَّذِي (١/١٦٠).
(٩) ينظر: شرح الجرولية للأبَّذِي (١/١٦٠).
(٩) ينظر: شرح الجزولية للأبيدي (١/١٦٢).
(٩) ينظر: شرح الجزولية للأبيدي (١/١٦٢).
(٩) ينظر: شرح الجرولية للأبيدي (١/١٦٢).
(٩) ينظر: شرح الجرولية للربن عصفور (١/٢٣٢)، الرشاف الضرب (٤/١٩٨٥)، المساعد (٢/٨٤٤)، شفاء العليل (١/١٢٢).
(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٢٢)، المع (٥/٢٣٢)، خزانة الأدب (١/٨٠).
(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٢٢)، المع (١/١٣٠)، خرانة الأدب (١/٨٠).

وكذا بأبيات من الشعر أذكر منها قول امرئ القيس<sup>(١)</sup> [من الطويل]: قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدِّخُوْلِ فَحوْمَلِ<sup>(١)</sup> ولا حجة للجرمي فيما استدل به. فأمَّا قول العرب: "أصاب المطر كذا فكذا" <sup>(٣)</sup>.

فتأوّله أبو علي فقال: "قد يجوز أن يكون ابتداء المطر بموضع بعد موضع فتتأول على موضوعها في اللغة، ولا تخرج عن بابما بشيء. وقد يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون"<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن عصفور<sup>(°)</sup>، وكذا الأُبَّذِي<sup>(۲)</sup> أن الفاء هاهنا للترتيب، حيث قال الثاني منهما: "إِذا تَبَتَ أَنَّم يقولون ذلك وإنْ كان المطرُ قد عَمَّ الأماكنَ في حينٍ واحدٍ، فإِنَّ الترتَيبَ – ولا بُدَّ – يرجعُ إلى الذِّكْر، فكأنَّ الأماكنَ لم تحضر في خَلَدٍ المخْبِر دَفْعةً واحِدةً، فجعل يتتَّبعها بتذكرها، ويرتبها على حسب ذكره لها. وَالعَرب لا تقصر الترتيب على الزمانِ، بل ترتّب بالنظرِ إلى الذِّكْرِ...."<sup>(۷)</sup>.

وأما قولُ امرئ القيس<sup>(٨)</sup> [من الطويل]: قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدِّخُوْلِ فَحوْمَلِ الرواية الصواب أن يقال: "بين الدخول وحومل، بالواو"، "وهي القياس، لأن البينية لا

يعطف فيها بالفاء، لأنها تدل على الترتيب"<sup>(١)</sup>، "وَحُجَّة الجماعة أن التقدير: بين أماكن الدحول فأماكن حَوْمَل فهو بمنزلة (اخْتَصَمَ الزَّيْدُونَ فالعمرون)"<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في التخريج:

فقال يعقوب بن السِّكِّيت<sup>(٣)</sup>: "إنه على حذف مضاف، وإن التقدير: بين أهل الدخول فحومل"<sup>(٤)</sup>.

وقال خطَّاب الماردي<sup>(°)</sup>. "إنه على اعتبار التعدد حكماً؛ لأن الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة كما تقول: قعدت بين الكوفة تريد: بين دورها وأماكنها.... قال: وهذا عندي أصح من أن يجعل شاذًّا إذا ثبتت الرواية"<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن هشام : "وقال بعض البغداديين: الأصْلُ (ما بين) فحذف (ما) دون بين، ..... قال: والفاء نائبة عن إلى، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع، أو لأن التقدير: بين مواضع الدخول، وكونُ الفاء للغاية بمنزلة إلى غريبٌ"<sup>(۷)</sup>.

## رابعها: مذهب الكوفيين

ذهبت طائفة منهم إلى أن الفاء لا تُرتّب بمنزلة الواو(^).

- (۷) ينظر: مغنى اللبيب (۱٦٢/۱).
- (٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٢٩/١).

وقد استدلوا على صحة مذهبهم بما استدل به الفرَّاء والجرمي، إلا أنَّهم حملوا سائر الأماكن على ذلك<sup>(۱)</sup>.

ورُدَّ هذا المذهب، فقال ابن عصفور: "والذي يدل على فساد مذهب هؤلاء أن العرب تقول: اختصمَ زيدُ وعمروٌ، ولا تقول : اختصم زيدُ فعمروٌ. فلو كانت الفاء بمنزلة الواو في جميع المواضع لوجب أن يجوز في مثل هذا العطف بالفاء"<sup>(٢)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي لم يكن موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن "الفاء" لا تكون بمعنى الواو إلاَّ في الأماكن والمطر، وقد جوّز الوجهين: أن تكون، ويجوز ألاّ تكون. والأحسن الأخذ بالمذهب البصري من أن "الفاء" للترتيب في كل موضع، لسلامته مما وُجّه إليه غيره.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>۱) ينظر السابق (۱/۲۳۱).

<sup>(</sup>٢) ينظر السابق (٢٣١/١).

المسألة الثانية: [في مجيء أو بمعنى الواو]

قال الجرمي: "(أو): قد تكون بمعنى الواو أحيانًا، كقولك: لا تحالس زيدًا أو عمرًا أو خالدًا، أي : لا تحالس هذا الضرب من الناس"<sup>(١)</sup>.

قال الفارسي مُعقبًا على قول الجرمي: "هذا لا يجوز، وذلك أن (أو) إنما توجب أن يكون أمره ألا يجالس أحدًا منهم، فإن جالس بعضهم فقد عصاه، ويعلم أنه نهاه عن الباقين بدليل، وذلك أن المعنى الذي من أجله نهاه عن زيد موجود في عمرو وخالد فلما كان المعنى موجودا في ذينك كما كان موجودًا في الأول علم أنه نُحْيَ عن كلهم.

ولا يعلم أنه نُحِيَ عن كلهم بنفس (أو) وإنما يعلم بدلالة، ولو نهاه بالواو لم يكن مطيعًا حتى يجمعهم كلهم، فثبت بما ذكرنا أن (أو) لا يصح أن تكون بمعنى الواو"<sup>(٢)</sup>.

> وزعم الجرمي أن الأصمعيّ أنشدهم البيت الذي هو<sup>(٣)</sup>: وكان سِيَّانِ أنْ لا يَسْرَحُوا نَعَماً أو يَسْرِحُوه بِما واغْبَرَّتِ السُّوحُ

> رون مييان من هذيل<sup>(٤)</sup>. لرجل من هذيل<sup>(٤)</sup>.

> > على أن "أو" في قوله: "أو يسرحوه" بمعنى "الواو".

قال الفارسي: وكان القياس أن يكون العطف هاهنا بالواو دون "أو"؛ "لأن العطف ب (أو) في هذا الموضع في المعنى: سِيّانِ أحدُهما، وسِيّان أحدُهما كلامٌ مُسْتَحيل، كما أنّ (سَواءً

زيد أو عمرو) كذلك؛ لأن (سَواءً) و(سِيَّا) واحدٌ في المعنى .... والذي حَسَّنَ ذلك للشاعر أنه يرى (جالِسِ الحسنَ أو ابن سِيرين)، فيستقيم له أن يُجالسهما جميعاً، و(كُلِ الخُبْزَ أو التَّمرَ)، فيجوز له أن يجمعهما في الأكل، فلمّا صارت تجري مجرى الواو في هذه المواضع استحازَ أن يستعملها بعد (سِيّ)، ولم نعلم ذلك جاءَ في (سَواء)، وقياسُه قياسُ (سِيَّانِ)"<sup>(1)</sup>. وأنشد الجرمي أيضاً<sup>(1)</sup>[من الطويل]:

ألا فالْبَثا شَهرينِ أو نصفَ ثالثٍ إلى ذاك ما قد غيبتني غيابيا

قال الفارسي: "فهو مِنْ باب (جالس الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ)، ألا ترى أنه إنْ لبثَ شهرين فقط، أو شهرين وبعضَ ثالث، فقد ائتمرَ، وليس الموضعُ مقتضياً لوقوع الواو كما يقتضي الواو بعد (سِيّ) و(سَواء)"<sup>(٣)</sup>.

## دراسة المسألة:

اختلف النحاة في مجيء "أو" بمعنى "الواو" على مذهبين: **أولهما: مذهب البصريين** 

ذهب البصريون إلى أن "أو" لا تكون بمعنى "الواو"<sup>(٤)</sup>، ومنهم الفارسي<sup>(٥)</sup>، والأُبَّذِي<sup>(٢)</sup>، وغيرهما، فلا يجوز العطف بالواو في نحو قولك: "جالِسْ الحَسَنَ أَوْ ابنَ سيرين"<sup>(٧)</sup>.

- (١) ينظر : إيضاح الشعر، ص٣٥٧ ، ٣٥٨.
- (٢) البيت لابن أحمر في معاني القرآن للأخفش (٣٤/١)، وأمالي ابن الشجري (٣/٧٥)، والمساعد (٤٥٩/٢). وبلا نسبة في إيضاح الشعر ص١٦٣، ٣٥٩، والخصائص (٦١١/٢)، المحتسب (٢٢٧/٢، ٢٢٨)، والإنصاف (٤٨٣/٢) وخزانة الأدب (٧١/١١).
  - (٣) ينظر: إيضاح الشعر،ص ٣٥٩.
  - (٤) ينظر: الإنصاف (٤٧٨/٢)، المقاصد الشافية (١٢٤/٥).
    - (٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص٤٢، ٤٣.
  - (٦) ينظر: شرح الجزولية للأُبَّذِي (٦٣٤/١) [رسالة دكتوراه].
    - (٧) ينظر السابق.

واحتجُّوا بأن قالوا: الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبحام، بخلاف الواو فإن معناها الجمع بين الشيئين، فهو مخالف لمعنى أو، والأصلُ في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضِعَ له، ولا يدل على معنى حرف آخر.

ثم قالوا: "فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهَناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه"<sup>(١)</sup>. ثانيها: مذهب الكوفيين، ومن وافقهم

ذهب الكوفيون إلى أن "أو" تكون بمعنى "الواو"<sup>(٢)</sup>، ووافقهم قُطْرُب<sup>(٣)</sup>، وكذا الأخفش<sup>(٤)</sup>، والجرمي<sup>(٥)</sup> قال: قد تكون "أو" بمعنى "الواو"أحيانًا كقولك: "لا تحالس زيدًا أو عمرًا أو خالدًا، أي: لا تحالس هذا الضرب من الناس<sup>"(٦)</sup>. وأيضاً الأزهري<sup>(٧)</sup>، وابن مالك<sup>(٨)</sup>.

واحتجُّوا بأدلة من القرآن والشعر، فمما احتجُّوا به من القرآن الكريم قوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَكُهُ إِلَىٰ مِائَةٍ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup>، ومن الشعر احتجّوا بأبيات منها ما احتج بما الجرمي فقد زعم أن الأصمعي أنشدهم البيت الذي هو<sup>(١٠)</sup>:

- (۱) ينظر: الإنصاف (۲/٤٨، ٤٨١).
- (٢) ينظر: أمالي ابن الشجري (٧٣/٣)، الإنصاف (٤٧٨/٢)، الجنى الداني، ص٢٣٠، المساعد (٤٥٩/٢)، شرح
   التصريح على التوضيح (١٧٤/٢)، الهمع (٢٤٨/٥)، شرح الأشموني على الألفية (٢/٢٣).
  - (٣) ينظر: الخصائص (٢/٢١٠، ٢١١).
- ٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٩٩١/٤)، الجنى الداني، ص٢٣٠، المساعد (٤٥٩/٢)، شرح التصريح على التوضيح
   (٢)، الهمع (٢٤٨/٥)، شرح الأشموني على الألفية (٣٨٢/٢)،
- (٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص٤٢، ارتشاف الضرب (١٩٩١/٤)، الجنى الداني، ص٢٣٠، المساعد (٤٥٩/٢)، شرح
   التصريح على التوضيح (١٧٤/٢)، الهمع (٢٤٨/٥)، شرح الأشموني على الألفية (٣٨٢/٢)،
  - (٦) ينظر: المسائل المنثورة، ص٤٢.
- (٧) ينظر: تحذيب اللغة (٥٥/١٥، ٢٥٨، ١رتشاف الضرب (١٩٩١/٤)، المساعد (٤٥٩/١)، الهمع (٢٤٨/٥). هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهريُّ، ومن تصانيفه: "التهذيب في اللغة" و"تفسير ألفاظ مختصر المزييَّ"، و"شرح شعر أبي تمام"، و"الأدوات".توفي سنة سبعين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (١٩/١، ٢٠).
  - (٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٢٢/٣)، الهمع (٢٤٨/٥).
    - (٩) سورة الصافات: الآية: ١٤٧.
      - (۱۰) سبق تخريجه.

وكان سِيَّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعمَاً أو يَسْرَحُوه بِما واغْبَرَّتِ السُّوحُ لرجل من هذيل<sup>(١)</sup>. وأنشد لابن أحمر<sup>(٢)</sup>:

ألا فالْبَنَا شَهرينِ أو نصفَ ثالثٍ إلى ذاك ما قد غيبتني غيابيا<sup>(٣)</sup> الجواب عن كلمات الكوفيين ومن وافقهم:

أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَكُهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> فقد خرّج النحاة "أو" في هذه الآية على أربعة أقوال:

أحدها: قول سيبويه: "وهو أن ( أو) ها هنا للتخيير، والمعنى: أنه إذا رآهم الرائي يُخَيَّرُ في أن يقول: هم مائةُ ألفٍ، وأن يقول: أو يَزِيدُون"<sup>(٥)</sup>.

> ثانيها: عن بعض البصريين: "أن (أو) ها هنا لأحدِ الأمريْن، على الإبحام"<sup>(٢)</sup>. ثالثها: ذكره الفرّاء<sup>(٧)</sup>، وكذا أبو عبيدة<sup>(٨)</sup> أن "أو" ها هنا في معنى "بل".

رابعها: ذكره ابن جني بأن "أو" في الآية للشك<sup>(٩)</sup>، والمعنى "أنَّ الرائي إذا رآهم شَكَّ في عِدَّقِم لكثرتِم "<sup>(١٠)</sup>.

أما ما أجازه الجرمي في نحو "لا تجالس زيدًا أو عمرًا أو خالدًا" أي: لا تجالس هذا الضرب من الناس، على أن "أو" تستعمل بمعنى "الواو"<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: إيضاح الشعر، ص٣٥٨، ٣٥٩، الحجة للقُرّاء السبعة (١/٢٦٦).
(٢) سبق تخريجه.
(٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص٣٥٩ .
(٤) سورة الصافات: الآية: ١٤٧.
(٥)ينظر: أمالي ابن الشجري (٢٧/٣)، خزانة الأدب (١١/٣٦). لم أقف على قوله في "الكتاب".
(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢٧/٣)، خزانة الأدب (١١/٣٦). لم أقف على قوله في "الكتاب".
(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢٧/٣)، خزانة الأدب (١١/٣٦). لم أقف على قوله في "الكتاب".
(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢٧/٣)، خزانة الأدب (١١/٣٦). لم أقف على قوله في "الكتاب".
(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢٧/٣)، خزانة الأدب (١١/٣٦).
(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢٧/٣)، خزانة الأدب (٢٠/١٢).
(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢٠/٣٦)، الخصائص (٢١/٢٦).
(٨) ينظر: الخصائص (٢/١٢٦)، أمالي ابن الشجري (٣٧/٣)، خزانة الأدب (١٠/٢٠).
(٩) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢٧/٣)، الإنصاف (٢/٢٨)، خزانة الأدب (٢٠/١٠).

فلم يجزه أبو علي؛ "لأن (أو) إنما توجب أن يكون أمره ألا يجالس أحدًا منهم، فإن جالس بعضهم فقد عصاه، ويعلم أنه نهاه عن الباقيين بدليل .... ولا يعلم أنه نمي عن كلهم بنفس (أو) وإنما يعلم بدلالة، ولو نهاه بالواو لم يكن مطيعا حتى يجمعهم كلهم، فثبت بما ذكرنا أن (أو) لا يصح أن تكون بمعنى الواو"<sup>(١)</sup>.

أما ما زعمه الجرمي من أن الأصمعي أنشدهم البيت الذي هو<sup>(٢)</sup>:

وكان سِيَّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعمَاً أو يَسْرَحُوه بِما واغْبَرَّتِ السُّوحُ

لرجل من هذيل<sup>(٣)</sup> فقد احتج به الجرمي ومن وافقه على أن "أو" بمعنى "الواو"، وقد علَّل النحاة جواز مجيء "أو" بمعنى "الواو" ها هنا في هذا البيت:

فقال أبو علي "في التذكرة القصرية": "إنَّما جاز أوْ مع سيّانِ اتِّساعًا، وذلك أنَّهم لما رأوا أنّ أوْ يُجمع بما ما قبلها وما بعدها كما جمع بالواو وإن كان المعنى مختلفا شبّهوهُ بما فعطفوا بما في هذا الموضع كما يعطف بالواو" <sup>(٤)</sup>.

وذكر في "إيضاح الشعر"<sup>(°)</sup>، وكذا البغدادي<sup>(٢)</sup> أن العطفَ في البيت بالواو دون "أو"؛ لأن العطف ب"أو" هاهنا مستحيل؛ لأن "سَواءً" و"سيّا" تكون بين شيئين فصاعداً، و"أو" تكون لأحد الشيئين، ولو جعلت "أو" في البيت لأحد الشيئين لكان المعنى سيّان أحدهما، وسِيّان أحدُهما وهذا كلام مُسْتحيل.

وكذا ابن جني فقد علَّل في كتابه (الخصائص) <sup>(٧)</sup> في "باب تدريج اللغة" استعمال "أو" ها هنا بمعنى "الواو" مبينًا أن سواء وسيَّان لا يستعمل كلاهما إلاَّ بالواو.

- (۱) ينظر السابق، ص٤٢، ٤٣.
  - (۲) سبق تخريجه.
- (٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص٣٥٨، ٣٥٩، والحجة للقُرَّاء السبعة (٢٦٦/١)، خزانة الأدب (١٣٧/٥).
  - (٤) ينظر: خزانة الأدب (١٣٦/٥)، وينظر أيضًا: المسائل البصريات (٧٢٦/١).
    - (٥) ينظر: إيضاح الشعر، ص ٣٥٧، ٣٥٨.
      - (٦) ينظر: خزانة الأدب (٥/١٣٤).
  - (٧) ينظر: الخصائص (٢٧٦/١) مع الهامش(٦)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (٥/٥٥).

أما ما أنشده الجرمي لابن أحمر<sup>(١)</sup>: ألا فالْبَثا شَهرينِ أو نصفَ ثالثٍ إلى ذاك ما قد غيبتني غَيَابيا على أن "أو" فيه بمعنى "الواو".

فقد خرّجه النحاة على حذف المعطوف عليها وحرف العطف أو على حذف المضاف، وليس على أن "أوْ" بمعنى "الواو".

قال أبو علي: هذا "مِنْ باب (حالس الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ)؛ أَلا ترى أنه إنْ لبتَ شهرين فقط، أو شهرين وبعض ثالث فقد ائتمرَ، وليس الموضعُ مقتضياً لوقوع الواو كما يقتضي الواو بعد (سِيَّ) و(سَواء)" <sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن جني في (المحتسب) <sup>(٣)</sup> أنه على حذف المضاف أي: "ألا فالبثا شهرين أو شهريْ نصف ثالث....".

وقال في (الخصائص) <sup>(٤)</sup>: "أي شهرين أو شهرين ونصف ثالث، ألا تراك لا تقول مبتدِئاً: لبثت نصف ثالث، لأن ثالثاً من الأسماء المضمَّنة بما معها".

وكذا ابن الشجري قال: "أراد: ونِصفَ ثالث؛ لأِن لَبْثَ نِصف الثالث لا يكون إلاَّ بَعْدَ لَبْثِ الشهرِيْنِ"<sup>(٥)</sup>.

وأيضًا الأنباري فقد ذكر أنه على حذف المعطوف عليه وحرف العطف، فدلَّ بذلك على صحة ما ذهب إليه البصريون من أن "أو" لا تكون بمعنى "الواو" هاهنا<sup>(٢)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي لم يكن موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من مجيء "أو" بمعنى "الواو".

وأرى أن مذهب البصريين هو الصحيح في نظري؛ لسلامته مما وُجِّه إليه غيره.

- (۱) سبق تخريجه.
- (٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص٣٥٩.
  - (۳) ينظر: المحتسب (۲/۲۸).
- (٤)ينظر: الخصائص (٦١١/٢).
- (٥) ينظر: أمالي ابن الشجري (٧٥/٣).
- (٦) ينظر: الإنصاف (٢/٤٨٤، ٤٨٤).

المسألة الثالثة عشرة

[العطف على الضمير المجرور]

قال أبو عمر: "يجوز: (عَلَيْكَ أَنْتَ وزَيْدٍ عَمْرًا) قال : ولو حذفت (أَنْتَ) وجررت الاسم كان قبيحاً، وهذا مع (أَنْتَ) أمثل، يعني الجر"<sup>(١)</sup>.

بينما ذكر الفارسي أن العطف على الضمير المجرور لا يجوز، فقال: "فكما يقبح بل لا يجوز العطف على التنوين كذلك يقبح على ما هو بمنزلته"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في العطف على الضمير المحرور، ففيه ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب جمهور البصريين، ومن وافقهم

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلاّ بإعادة الجار في نحو قولك: "مَرَرْتُ بك وزيدِ"، ويجوز في الشعر<sup>(٣)</sup>، ومنهم ابن السراج<sup>(٤)</sup>، والزجاجي<sup>(°)</sup>، والفارسي<sup>(٦)</sup>، وابن عصفور<sup>(۷)</sup>، والرضي<sup>(٨)</sup>، وغيرهم كثير.

وقد احتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا: إنه لا يجوز؛ وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور – والضمير إذا كان محروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل

- (١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٤/٢).
- (٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٩٦/٢).
- (٣) ينظر: الإنصاف (٤٦٣/٢)، البسيط (٣٤٥/١)، شرح الكافية للرضي (٣٣٦/٢)، المساعد (٤٧٠/٢)، الدر المصون (٣٩٤/٢)، البحر المحيط (١٥٦/٢).
  - (٤) ينظر: الأصول في النحو (١/٤٩٧).
  - ٥) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص١٨.
  - (٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٩٦/٢)، الحجة للقُرَّاء السبعة (١٢١/٣، ١٢٢).
    - (٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٤٣/١).
      - (٨) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٣٤/٢).

منه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف الضمير المرفوع والمنصوب – فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعَطْفُ الاسم على الحرف لا يجوز"<sup>(١)</sup>.

ومنهم من احتج بأن قال: "لما كان المضمر المجرور لا يُعْطَف على الظاهر إلا بإعادة الخافض كقولك: مررت بزيدٍ وبك، ولا يجوزُ أن تقول: مررتُ بزيدٍ وَكَ، كذلك تقول: مررتُ بك وبزيدٍ، فتحمل كل واحدٍ منهما على صاحبه"<sup>(٢)</sup>. ف"حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار"<sup>(٣)</sup>.

ومنهم من احتج بأن قال: "إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون (يا غلام) فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسم، وأنهما لا يُفْصَل بينهما وبينه بالظرف؛ وليس كذلك الاسم المظهر"<sup>(3)</sup>.

وقد ضعّف ابن مالك الحجتين الآخيرتين فقال: أما قولهم: "أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر....".

"فيدل على ضعفها أنه لوكان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في صحة العطف لم يجز: (رب رجل وأخيه)،.... وأمثال ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد"(°).

أما قولهم: إن "ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين".

(۱) ينظر الإنصاف (۲/۲٦٤).
 (۲) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (۱٤٥/٣).
 (۳) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (۲۳۲/۳)، شرح الكافية الشافية (۲/۲۷).
 (٤) ينظر: الإنصاف (۲/۲٤).
 (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (۲۳۲/۳)، شرح الكافية الشافية الشافية (۲/۲٤٧).

فيدُلُّ على ضَعْفِهَا أن "شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة لمنع منه مع الإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه؛ ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بجما" فقد تبين ضعف هذه الحجة<sup>(۱)</sup>.

## ثانيها: مذهب الكوفيين، ومن وافقهم:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور، وذلك نحو قولك: "مَرَرْتُ بك وزيدٍ"<sup>(٢)</sup>.

ووافقهم يونس<sup>(٣)</sup>، وقطرب<sup>(٤)</sup>، وأبو الحسن الأخفش<sup>(٥)</sup>، وأبو علي الشلوبين<sup>(٢)</sup>، وابن مالك<sup>(٧)</sup>، وأبو حيان<sup>(٨)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٩)</sup>.

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن قالوا: إن السماع يعضد ما قالوا، والقياس يقويه<sup>(٠٠)</sup>، أما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿ وَكُفُرُ بِعِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ <sup>(١١)</sup>.

- (١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٢/٣، ٢٣٣)، شرح الكافية الشافية (١٢٤٦/٣ ، ١٢٤٧).
- (٢) ينظر: الإنصاف (٢٣/٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٠/٣)، ٢٣٢) البحر المحيط (٢٥٦/٢)، توضيح المقاصد
   والمسالك (٦٠٢٦/٣)، المساعد (٤٧٠/٢)، خزانة الأدب(١٢٤/٥).
- (۳) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (۲۳۰، ۲۳۲، ۲۳۲)، البحر المحيط (۲/۲۰۱)، توضيح المقاصد والمسالك (۳)، الدر المصون (۲/۳۹)، المساعد (۲/۲۷)، خزانة الأدب (۱۲٤/٥).
  - (٤) ينظر : خزانة الأدب (٥/١٢٤).
- (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٠/٣)، ٢٣٢، ٢٣٣)، البحر المحيط (١٥٦/٢). توضيح المقاصد والمسالك (١٠٢٦/٣)، الدر المصون (٣٩٤/٢)، المساعد (٤٧٠/٢)، خزانة الأدب (١٢٤/٥)، بينما مذهبه في كتابه معاني القرآن (٢٢٤/١) المنع.
- (٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٣/٣)، البحر المحيط (١٥٦/٢)، توضيح المقاصد والمسالك (١٠٢٦/٣)، الدر المصون (٣٩٤/٢)، المساعد (٤٧٠/٢)، خزانة الأدب (١٢٤/٥).
  - (٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٣/٣)، توضيح المقاصد والمسالك (١٠٢٦/٣)، خزانة الأدب (١٢٤/٥)

    - (١٠) ينظر: البحر المحيط (١٥٦/٢)، الدر المصون (٣٩٤/٢).
      - (١١) سورة البقرة: من الآية : ٢١٧.

وقَوْل الشَّاعِر<sup>(۱)</sup>[من البسيط]: فالْيَوْمَ قرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَ الأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

"وأمَّا القياسُ فلأنه تابعٌ من التوابعِ الخمسةِ فكما يُؤَكَّدُ الضميرُ المحرورُ ويُبْدَلُ منه فكذلك يُعْطَفُ عليه"<sup>(٢)</sup>.

وقد ردَّ المانعون ما احتج به أصحاب هذا المذهب: فأمَّا قوله تعالى: ﴿ وَكُفُرُ مِعِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ <sup>(٣)</sup>؛ "فلا حجة لهم فيه؛ لأن (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به) والتقدير فيه: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام؛ لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به، ألا ترى أنهم يقولون: (صددته عن المسجد)، ولا يكادون يقولون: (كفرت بالمسجد)؟<sup>( (٢)</sup>.

> وأما قَوْلُ الشّاعر<sup>(°)</sup> [من البسيط]: \*فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَ الأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ\*

"فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنه محرور على القَسَمِ، لا بالعطف على الكاف في (بِك)"<sup>(٢)</sup>. ثالثها: مذهب الجرمي والزيادي

ذهب الجرمي "إلى جواز العطف مع التّأكيد قياسًا على العطف على ضمير الفاعل إذا أُكّد، والجامع بينهما شدة الاتّصال بما يتّصلان به"<sup>(٧)</sup>.

- البيت غير معروف قائله وهو من شواهد الكتاب (٣٨٣/٢)، الإنصاف (٤٦٤/٢)، شرح المفصل لابن يعيش
   البحر (٢٨٢/٢)، المقرب (٢٣٤/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٤/٣)، شرح الكافية للرضي (٣٣٦/٢)، البحر الحيط (٢٨٢/٢)، البحر الحيط (٢/٢٥٢)، الدر المصون (٣٩٦/٢).
  - (٢) ينظر: الدر المصون (٣٩٦/٢)، البحر المحيط (٢/١٥٧).
    - (٣) سورة البقرة: من الآية: ٢١٧.
    - (٤) ينظر: الإنصاف (٤٧١/٢، ٤٧٢).
      - (٥) سبق تخريجه.
  - (٦) ينظر: الإنصاف (٤٧٢/٢)، خزانة الأدب (١٢٦/٥).
     (٧) ينظر: الأشباه والنظائر (١٥٨/٤)، شرح الكافية للرضي (٢/٣٦٦)، البحر المحيط (١٥٦/٢).

حيث قال: "يجوز: (عَلَيْكَ أَنْتَ وزَيْدٍ عَمْرًا) قال: ولو حذفت (أَنْتَ) وحررت الاسم كان قبيحاً، وهذا مع (أَنْتَ) أمثل، يعني الجر<sup>"(1)</sup>. ووافقه الزيادي في جواز العطف من غير إعادة الخافض إن أُكَّد بالضمير<sup>(1)</sup>. وقد عقب الرضي على ما ذكره الجرمي، ذاكرًا أنه ليس بشيء؛ لأنه لم يُسمع ذلك، مع أن تأكيد ضمير الجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف<sup>(1)</sup>. بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان مخالفًا للجرمي فيما ذهب إليه من حواز العطف على الضمير الجرور من غير إعادة الخافض إن أُكَّد بالضمير. وأرى أن مذهب البصريين ومن وافقهم كالفارسي من عدم جواز العطف على الضمير المحفوض إلاّ بإعادة الجار، هو الأقرب إلى الصواب، لقوة ما احتجوا به من أدلة. هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٢٧٤).

<sup>(</sup>٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١٠٢٧/٣)، المساعد (٤٧٠/٢).

<sup>(</sup>٣) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٣٦/٢، ٣٣٧).

المسألة الرابعة عشرة

[في توجيه الرواية المشهورة في نصب "مُسْحَتًا"، ورفع "مُجَلَّف"] قالَ الشّاعر<sup>(۱)</sup> [من الطويل]: وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوَانَ لَمَ يَدَعْ برفع "محلف" حملاً على المعنى أي: "بقي مُسْحَت"، قال الجرمي: "وهذا قولُ الخليل، وليس البيتُ في الكتاب، فلا أدري أسمعه عنه أم قاسه....."<sup>(٢)</sup>.

قال الفارسي: فمن نصب "مُسْحَتًا" "كان (يَدَعُ) من التَّرْك، و(مُسْحَتٌ) مفعول، وحمل (بُحَلَّف) بعده على المعنى؛ لأنّ معنى (لم يَدَعْ من المال إلا مُسْحَتًا) تقديره: لم يبق من المالِ إلا مُسْحتٌ، فحمل (بُحلف) على ذلك"<sup>(٣)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في توجيه الرواية المشهورة: وهي نصب "مُسْحَتًا"، ورفع "بُحُلَّفُ" في قَوْل الشّاعر<sup>(٤)</sup>[من الطويل]:

> وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوَانَ لَمَ يَدَعْ من الْمَالِ إِلا مُسْحَتًا أَو مُحَلَّفُ ففيه الآراء الآتية:

**أولها**: حكى الجرمي عن الخليل بأنه رفع "بُحُلَّفٌ" بالحمل على المعنى أي " لم يبقِ إلاَّ مسحةُ حَمَلٍ أو محلَّفٌ عليه"<sup>(٥)</sup>.

- (۱) البيت للفرزدق في ديوانه، ص٣٨٦ برواية "تُحَرَّفُ" بدلاً من "محلف". وهو بنسبة في معاني القرآن للفرّاء (٢/١٨٢، ١٨٣)، مجاز القرآن (٢١/٢)، الجمل في النحو للزجاجي، ص٢٠٤، إيضاح الشعر، ص٧٧٥، المحتسب (١٨٣)، مجاز القرآن (٢١/٢)، الكشاف (١٥/٢٤)، (٢٩٩٤)، (٢٩٢٩)، خزانة الأدب (٥/٢٤ ١٥٣). وبلا نسبة في إيضاح الشعر، ص٣٤٦، ٣٤٧، المسائل العضديات، ص٧٦، ٧٧، المحتسب (١٨٠١)، الإنصاف في إيضاح الشعر، ص١٢٤، ٢٤٩، المسائل العضديات، ص٢٦، ٢٩، المحتسب (١٨٠١)، الإنصاف (١٨٨١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٤).
  - (٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص٥٧٨، ٥٧٩، المسائل العضديات، ص٧٦، ٧٧.
    - (٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص٥٧٧.
      - (٤) سبق تخريجه.
    - (٥) ينظر: المسائل العضديات، ص٧٦، ٧٧.

ثم قال: "وهذا قول الخليل<sup>(١)</sup>، وليس البيتُ في الكتاب، فلا أدري أسمعه عنه أم قاسه..<sup>"(٢)</sup>.

وأجاب الفارسي بأن قال: "ومثلُ ذلك في الحمل على المعنى من أبيات الكتاب قولُه<sup>(٣)</sup>: بادتْ وغَيَّرَ آيَهْنَّ مع البِلَى إلا رَواكدَ جَمْرُهنّ هَباءُ

ومُشَجَّخٌ أمّا سَواءُ قَذالِه فَبَدا، وغَيَّرَ سارَه المُعْزاءُ لأن معنى (بادتْ إلا رواكد) معناه: بما رواكدُ، فحمل مُشَجَّحًا على ذلك"<sup>(٤)</sup>. وكذا ابن يعيش يرى "أنّه رفع (أو محلّف) على معنىَ: (بقِي من المال مُسْحَتٌ)" <sup>(٥)</sup>. **ثانيها**: حكى هشام عن الكسائي أنه كان يعطفُ مُحَلَّفا على الضمير في مسحت<sup>(٢)</sup>.

ثالثها: نسب ابن السيد إلى الفرّاء أنه رفع (أو مجلف) بالابتداء، وحبره مضمر، فكأنه قال: "أو مجلف كذلك"<sup>(٧)</sup>، وذهب إلى هذا القول أيضًا ابن الأنباري<sup>(٨)</sup>، وغيره من النحاة.

رابعها: "قال جماعة من البصريين: رفع مجملفًا على خبر لمبتدأ مضمر كأنه قال: أو هو محلف"<sup>(٩)</sup>، وقد نسب البغدادي هذا القول إلى ثعلب<sup>(١٠)</sup>.

- (١) ينظر قول الخليل في إيضاح الشعر، ص٥٧٨، ٥٧٩، المسائل العضديات، ص٧٦، ٧٧، خزانة الأدب (٥/١٤٦).
  - (۲) ينظر: إيضاح الشعر، ص٥٧٨، ٥٧٩.
- (٣) البيتان من الكامل منسوبان للشماخ في ديوانه،ص٤٢٧، ٤٢٧، والبيت الثاني مفردًا لذِي الرمّة في ملحق ديوانه، (ص٦٦٦) ذكره المستعرب"كارليل"تحت عنوان: "أبيات مفردات وهي منسوبة إلى ذي الرمة وبعضها غير صحائح". وبلا نسبة في الكتاب (١٧٣/١، ١٧٤)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٩/٢)، إيضاح الشعر، ص٥٧٥، ٥٧٨، المسائل العضديات، ص٢٦، ٧٧، النكت (٢٨٦/١)، خزانة الأدب (٥/١٤٦، ١٤٧).
  - (٤) ينظر: إيضاح الشعر، ص٧٧٥، ٥٧٨، المسائل العضديات، ص٧٦، ٧٧، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٤٦/٥، ١٤٧).
    - (٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠٤/١).
    - (٦) ينظر: إصلاح الخلل، ص٢٣٠، خزانة الأدب (١٤٨/٥).
    - (٧) ينظر: إصلاح الخلل، ص٢٣٠، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (٥/١٤٨).
    - (٨) ينظر: الإنصاف (١٨٩/١)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٤٨/٥).
      - (٩) ينظر: إصلاح الخلل، ص٢٣١.
      - (١٠) ينظر: خزانة الأدب (١٤٧/٥).

خامسها: لأبي علي الفارسي (في التذكرة) رأيٌّ ثانٍ حيث قال: "مجلَّف معطوف عَلَى عضّ وهو مصدر جاء على صيغة المفعول....كأنّه قال: وعض زمان أو تجليف"<sup>(١)</sup>.

بعد مناقشة المسالة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما حكاه عن الخليل من رفع " بُحلَّف" في قَوْل الشّاعر<sup>(٢)</sup> [من الطويل]:

..... من الْمَالِ إلا مُسْحَتًا أو مُحَلَّفُ

بالحمل على المعنى أي: (بقي مُسْحت)، لكن الجرمي لا يعلم أسمع الخليل هذا البيت، أم قاسه على أبيات الكتاب؟ وقد أجاب الفارسي بالقياس على أبيات الكتاب كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> [من الكامل]:

بادتْ وغَيَّرَ آيَهْنَّ مع البِلَي الا رَواكدَ جَمْرُهنّ هَباءُ

ومُشَجّجُ أمّا سَواءُ قَدَالِه فَبَدا، وغَيَّرَ سارَه المُعْزاءُ

وقد اعتمد على الشعر هاهنا مع وصله كعادته بالأقيسة المنطقية السديدة التي شغف بما شغفًا كبيرًا. وأرى أنه وفق في ذلك.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: خزانة الأدب (١٤٧/٥)، إصلاح الخلل، ص٢٣٢.

(۲) سبق تخريجه.

(۳) سبق تخريجه.

دراسة المسألة:

ففيه ثلاثة أقوال:

**أحدها**: قال سيبويه: ف"يا" هنا لغير اللعنة<sup>(١)</sup>، ووافقه المبرّد فكأنه قال: "يا قومٍ لعنةُ اللهِ والأقوام كلِّهم" (٢)، والفارسي (٣)، وكذا الصَّيْمَري حيث قال: "فالمنادي غَيْرُ اللُّعنةِ، ولذلك رفعها، ولو وقع النداء عليها لنُصِبَتْ؛ لأنَّها مُضَافَةٌ"(٤).

وقال أيضًا بحذف المنادى ابن الشجري حيث أراد: "يا هؤلاءٍ لعنةُ اللهِ على سِمْعان"(°). وكذا قال ابن الأنباري<sup>(٢)</sup>.

وفصِّل ابن مالك الحديث في المسألة فقال: "وكان حق المنادى أن يمنع حذفه؛ لأن عامله قد حذف لزومًا، فأشبه الأشياء التي حذف عاملها وصارت هي بدلا من اللفظ به، كإياك في التحذير، وكسقيا له، في الدعاء، إلا أن العرب أجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء (يا) دليلا عليه، وكون ما بعده أمرًا أو دعاء، لأن الآمر والداعي محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء، فاستعمل النداء قبلهما كثيرًا، حتى صار الموضع منبها على المنادي إذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك"(٧).

وقد اعترض أبو حيان هذا القول ووصف ما ذكره ابن مالك من دليل على الحذف بأنه تلفيق هذيابي واستقراء لا يسوغ<sup>(٨)</sup>.

وردَّ ناظر الجيش<sup>(٩)</sup> عليه بأن ابن مالك ليس هو وحده القائل بجواز حذف المنادي، فالرد لا ينبغي أن يكون على ابن مالك فحسب بل على جميع القائلين بجواز الحذف، ثم إنه

ينظر: معجم المؤلفين (٧٧٩/٣).

ي، بيابي. له من التصانيف:

نسب كلام ابن مالك إلى الهذيان والتلفيق لكنه لم يبين وجه ذلك (').

ثانيها: ذكر ابن يعيش أنه يُحتملُ فيه وجهان: أحدهما: الوجه السابق الذكر وهو أن هناك منادى محذوفًا.

والآخرُ: "أن يكون (يَا) لمحرِّدِ التنبيه كأنَّه نبَّه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماعِ دُعائه، و(اللعنةُ) رفعٌ بالابتداء، و(على سمعان) الخبرُ<sup>"(٢)</sup>.

ثالثها: ذهب أبو حيان إلى أنه لا يجوز حذف المنادى ولم يرد بذلك سماع عن العرب فيقبل، ف"يا" في البيت للتنبيه، ولا تكون للنداء؛ لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادي يُعدُّ إجحافًا كثيرً<sup>(")</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي قد استدل بما أنشده الجرمي من قَوْل الشّاعِر<sup>(٤)</sup>[من الرجز]:

> يا لَعْنَةُ اللهِ على أَهْلِ الرَّقَمْ وكذا بما أنشده هو من قَوْل الشّاعِر<sup>(٥)</sup>[من البسيط]: يا لَعْنَةُ اللهِ وَ الأقوامِ كلّهِمُ

على أن (يَا) هنا لغير اللعنة لذلك رُفعت، وقد ارتضى أكثر النحاة هذا القول والأخذ به أحسن.

هذا والله تعالى أعلم.

- (١)ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٥٣٣/٧، ٣٥٣٤).
  - (٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٨٦/١).
- (٣) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٥٣٣/٧)، الهمع (٤٥/٣).
  - (٤) سبق تخريجه.
  - (°) سبق تخريجه.

الفصل الثاني: موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ في التراكيب

## المسألة السادسة عشرة

## [ في توجيه قول العرب: يا ربُّ اغفر لي ]

حكى الجرمي عن العرب: "يا ربُّ اغفر لي، قال: يريد يا ربي"()

قال أبو علي: "تأويل هذا عندي أنه لَفَظَ بالإفراد، وهو يريد الإضافة في المعنى""

دراسة المسألة:

أورد النحويون قول العرب: "يا ربُّ اغفر لي "كشاهد على حذف الياء – مع ملاحظتها في النية – وبناء المنادى على الضم .

فقال سيبويه في (باب إضافة المنادى إلى نفسك): "وبعض العرب يقول: يا رَبُّ اغفِرْ لي، ويا قومُ لا تَفعلوا، وثباتُ الياءِ فيما زعم يونس في الأسماء"<sup>(٣)</sup> أي في المضاف لغة<sup>(٤)</sup>.

وكذا الجرمي فقد حكى قولهم: "يا ربُّ اغفر لي"، ثم قال: أي يا ربي°.

وذكر الزجاجي بأنها لغة عن العرب فمنهم مَنْ يقول: "يَا غُلامُ أَقْبِلْ"<sup>(٠)</sup>، لكنه لم ينص عليها بالضم<sup>(۰)</sup> .

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۱/۳۱۹).
- (٢) ينظر: السابق، المسائل الشيرازيات (١٦٢/١، ١٦٣).
  - (٣) ينظر: الكتاب (٢٠٩/٢).
  - (٤) ينظر: هامش الكتاب (٢٠٩/٢) رقم (٧).
    - (٥) ينظر: المسائل البصريات(١/٣١٩ ).
  - (٦) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص١٦٠.
    - (۷)ينظر: ارتشاف الضرب (۲/٤).

وقال الفارسي: إن معنى ما زعمه سيبويه<sup>(١</sup>)، والجرمي<sup>(٢)</sup> عن بعض العرب من حذف الياء، وبناء المنادَى على الضم" عندي في هذا أنهم يُجْرون اللفظ على الإفراد، ومعناهم فيه الإضافة"، ثم قال: "لولا ذلك ما كان لتخصيصه بعضَ العرب في هذا فائدة؛ لأنَّ ذلك إذا أريدَ به الإفرادُ فكُلُّ العرب كذلك يقول، وإنَّما حازَ أنْ يُرادَ بالنداء المضافُ وإنْ كان اللفظُ على الإفراد – كما حازَ أنْ يُرادَ بقولهم قَبْلُ وبَعْدُ وما أشبههما الإضافةُ وإنْ كان اللفظ على الإفراد، وكما حاز أنْ يُرادَ بكُلِّ وبَعْضٍ الإضافةُ وإنْ كان اللفظ فيهما الإفراد".

وقد استشكل بعض النحاة هذه اللغة كخطّاب الماردي الذي وصفها بأنها قليلة رديئة قبيحة؛ لأنَّه يلتبس المضاف بغيره<sup>(،)</sup>، وأنكر ابن هشام اللخمي<sup>(۰)</sup> الضم<sup>(۱)</sup>، ثم قال: "إنما أجاز سيبويه الضم فيما يزاد فيه الإضافة فيما كَثُر حتى إذا ضممته عُلم أنَّ المراد فيه الإِضافة"<sup>(۰)</sup> .

وبيّن المرادي أنها لغة قليلة، ثم قال: "فإن قلت فتعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أو بالإقبال والقصد.

قلت: كلاهما محتمل .

وقد صرح في النهاية بالثاني فقال: جعلوه معرفًا بالقصد فبنوه على الضم، وهذه الضمة

ينظر: المسائل الشيرازيات (١/١٦٢، ١٦٣).
 ينظر: المسائل البصريات (١/٣١٩).
 ينظر: المسائل الشيرازيات (١/١٦٢، ١٦٣).
 ينظر : ارتشاف الضرب (٤/١٨٥٢)، الهمع (٤ /٢٠١).
 ينظر : ارتشاف الضرب (٤/١٨٥٢)، الهمع (٤ /٢٠١).
 هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم اللخميّ النَّحوي، يكنى بأبي عبد الله. من مؤلفاته : "كتاب الفصول "، والمجتمل في شرح أبيات الجئمل "، وغيرهما . ينظر: بغية الوعاة (١/١٨٤، ٤٩).
 ينظر: الهمع (٤ /٢٠١).
 ينظر: الممع (٤ /٢٠١).

كما هي في ( يا رجل ) إذا قصدت رجلاً بعينه"^.

ثم ذكر أن تعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أظهر لثلاثة أوجه:

"أحدها: أنهم جعلوه لغة في المضاف، ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال لم يكن لغة فيه.

الثاني: لو لم يجعل من قبيل المضاف لكان مثل (افْتَدِ مَخْنُوقُ)<sup>(٢)</sup> ... وحذف حرف النداء قليل.

والثالث: أنه لو كان غير منوي الإضافة لكان في الأصل صفة لأي، وأسماء الله تعالى لا توصف بما (أي) فتعين كون الأصل (يا ربي) ثم حذف المضاف إليه تخفيفًا، وبني على الضم، لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة"<sup>(7)</sup>.

وقال ابن عقيل: "ووجه هذه اللغة أنه لما حذف الياء، قدر كأن الاسم لا ياء معه فبني على الضم"(؟).

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي استشهد بقول العرب في بناء المنادى على الضم، وقد نقلها عن غيره كسيبويه، والجرمي الذي يبدو موافقته لهما، فقد أوّل ذلك بإرادة الإضافة في المعنى، والأخذ بمذه اللغة هو الأنسب؛ لكونما مسموعة عن بعض العرب.

هذا والله تعالى أعلم .

- (١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١٠٨٣/٣).
- (٢) أي يا مخنوق . وهو مثل "يضرب لكل مَشْفُوق عليه مضطر". ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٧٨/٢ ).
  - (٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ).
    - (٤) ينظر: المساعد (٣٧٧/٢).

المسألة السابعة عشرة [إبدال الألف من الياء في المنادي المضاف إلى ياء المتكلم]

حُكِي عن أبي عمر الجرمي "أنَّ إبدال الألف من الياء إنَّما يَجوز في النداء، ولا يَجوز في غيره، إلا أن يضطر إليه شاعر، ويدل على حواز ذلك في غير النداء – كما ذهب إليه أبو الحسن – ما أنشده أبو زيد لرجل من عبد شمس جاهلي"<sup>(١)</sup>[من الوافر]: أطَوِّفُ ما أطَوِّفُ، ثُمَّ آوي إلى أمَّا، ويُرْوِيني النَّقيعُ<sup>(١)</sup>.

قال الفارسي: "فإذا كان هذا جائزًا في غير النداء فهو في النداء أجوز"؛ لأنه "موضع حذف وتغيير، وإذا جاز ذلك أمكن أن يكون قوله ﴿ يَبْنَؤُمَ لَا تَأْخُذُ بِلِحْيَتِي ﴾ <sup>(٣)</sup>على هذا المذهب"<sup>(٤)</sup>.

## دراسة المسألة:

اتفق النحاة على جواز إبدال الألف من الياء في النداء، لكنهم اختلفوا في غيره، في نحو قَوْل الشّاعِر<sup>(٥)</sup>:

أطَوِّفُ ما أطَوِّفُ، ثُمَّ آوي إلى أمَّا، ويُرْوِيني النَّقيعُ

- البيت منسوب لنُفَيْع وقيل: نُقَيْع بن جرمُوز بن عبد شمس، وهو جاهلي في النوادر، ص١٨٠. وبلا نسبة في معاني القرآن للفرّاء (١٧٦/٢)، المسائل الشيرازيات (١٦٩/١)، شرح التسهيل لابن مالك (١٢٦/٣)، شرح الكافية الشافية (٢/٣٥٠)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٧/٣٢٧)، الشافية (١٠٢٧٠)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٧/٣٢٧)، الشافية (١٠٢٧)، شرح التسهيل لابن عصفور (١٠١٢)، شفاء المقرب (١٠٢٧)، الهمع (٤/٩٩٩)، ارتشاف الضرب (٤/١٥٥)، شرح الجمل لابن عصفور (١٠١٢)، شفاء العليل (٢/٧٩)، المساعد (٢/٣٦)، اللسان (٣٤١/١٤) مادة "نقع".
  - (٢) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٦٩/١).
- (٣) سورة طه: من الآية : ٩٤. اختلف القرّاء في "يا بن أم" فقرأ ابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف بكسر الميم. وقرأ غيرهم بفتح الميم. ينظر: إتحاف فضلاء البشر (٢٥٥/٢)، وفي التفسير الكبير للرازي (١٠٨/٢٢) قرأ حمزة والكسائي بكسر الميم والباقون بالفتح وتقديره (يا ابن أماه).
   (٤) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٦٩/١).
  - (٥) سبق تخريجه.

فمنهم من أجاز الإبدال، ومنهم من خصه بالضرورة.

قال أبو زيد الأنصاري: "قال المفْضَّلُ<sup>(١)</sup>: كَذَا أَنْشَدَنَاهُ أَبو الْعَدَرَّج، (إلى أُمَّا)"، يريد أمي فقلبت الياء ألفًا<sup>(٢)</sup>.

وحُكِي عن أبي عمر الجرمي "أنَّ إِبدال الألف من الياء إنَّمَا يَجوز في النداء، ولا يَجوز في غيره، إلاَّ أن يضطر إليه شاعر"، واستدل على جوازه في غير النداء بقَوْل الشّاعِر<sup>(٣)</sup>:

..... إلى أمَّا، ويُرْوِينِي النَّقيعُ<sup>(٤)</sup>. وكذا المازين فقد أجاز في غير النداء قلب ياء المتكلم ألفًا، فأجاز: "قامَ غُلاَما"<sup>(٥)</sup>.

وقال الفارسي: "فإذا كان هذا جائزًا في غير النداء فهو في النداء أجوز"؛ لأنه موضع حذف وتغيير<sup>(٦)</sup>.

بينما خص ابن عصفور قلب الياء ألفًا، والكسرة فتحة بالضرورة(٧).

وذكر ابن مالك<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩)</sup>، وابن عقيل<sup>(١٠)</sup> أنه ربما ورد القلب في غير النداء وذلك في نحو قَوْل الشّاعِر<sup>(١١)</sup>:

أطَوِّفُ ما أطَوِّفُ، ثُمَّ آوي إلى أمَّا، ويُرْويني النَّقيعُ

- (۱) هو أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلى الضّبي. أديب، نحوي، لغوي، عالم بالشعر وأيام العرب. من آثاره: "معاني الشعر"، و"الأمثال"، و"الالفاظ"، و"العروض"، و"المفضليات". توفي سنة ثمان وستين ومائة. ينظر: معجم المؤلفين (٩٠٥/٣).
  - (٢) ينظر: النوادر، ص١٨٠ مع هامش (٣). وينظر أيضًا: المسائل الشيرازيات (١٦٩/١).
    - (۳) سبق تخريجه.
    - (٤) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٦٩/١).
    - (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١/٤ ١٨٥)، توضيح المقاصد والمسالك (١٠٨٥/٣).
      - (٦) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٦٩/١).
      - (٧) ينظر: المقرب (٢١٦/١، ٢١٧)، وينظر أيضًا: الهمع (٢٩٩/٤).
        - (٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٤٦/٣).
          - (٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/١٨٥٠).
            - (۱۰) ينظر: المساعد (۳۷٦/۲).
              - (۱۱) سبق تخريجه .

وأشار السيوطي إلى قلة قلبها ألفًا<sup>(١)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أنه يجوز قلب ياء المتكلم ألفًا في النداء، وهو المذهب المتفق عليه من النحاة.

أما في غير النداء فقد خصه الجرمي بالضرورة، وجوّزه الفارسي، وأرى أن القلب في غير النداء جائز لكنه قليل.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١)ينظر: الهمع (٢٩٩/٤).

الفصل الثاني: موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ في التراكيب

المسألة الثامنة عشرة

[في الندبة]

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: [في ندبة المثنى]

قال أبو عمر الجرمي في الندبة: "واعُمَرَانِ الظَّرِيفَانِ"(١).

قال أبو علي: "ونُدْبَةُ هَذَا مُشْكِلَةٌ، ألا ترى أن (عُمَرانِ) لاَ يخلو من أن يكون اسمًا لواحد، أو اسم اثْنَيْنِ، فلا يكون اسم واحد، وقد وصفه بصفة الاثنين، فإذا لم يجز هذا ثبت أنه اسم اثنين، فإذا كان اسم اثنين صار مثل (يا رجل) لا يجوز ندبته كما لا يجوز ندبة(يا رَجُلُ).

ألا ترى أنك إذا ثنيت العلم زال أن يَكُونَ علمًا وينكر، فاحتجت أن تعرفه بالألف واللام، وصار بمنزلة رجل في زوال تعريف العلم عنه، وكونهُ مُعَرَّفًا بحرف التعريف في الخبر، وبالإشارة إليه في النداء، فكما لا يجوز أن تندب يا رجل ونحوه في النداء كذلك، لا يجوز أن تندب يا عُمَرَانِ.

ومما يدلك على زوال تعريف العلم من هذا أنك تصف به الأسماء المبهمة نحو بهذين الزيدين، ولو كان فيه تعريف العلم لم يجز وصف المبهم به"<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو عمر أيضًا: و"تقول في البحرين: يَا بَحْرَانَاهْ، ويا مُسْلِمَانَاهْ"(").

قال أبو علي: "ينبغي أن يكون (مُسْلِمَانَاه) اسمَ رجل أو شيء، لأن النكرة لا يجوز نُدْبَتُها"<sup>(٤)</sup>.

- (١) ينظر: المسائل البصريات (١/٣٢٧).
  - (٢) ينظر السابق (٣٢٧/١، ٣٢٨).
  - (٣) ينظر السابق (١/٣٣٥، ٣٣٨).
    - (٤) ينظر السابق (١/٣٢٥).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على ندب المثنى فقالوا: "إذا نُدِبَ المثنى قلتَ يا زيداناه على رَأْي البصريين والكوفيون يُجيزُون هذا ويُجِيزُون أيضاً يا زيدانيه بقلبِ الألفِ ياءً...." <sup>(١)</sup>. وسيأتي الحديث عنه مفصلاً – إن شاء الله – في فتح نون التثنية في ندبة المثنى.

خلافًا للفارسي الذي أنكر قول الجرمي في ندبة المثنى في مثل: "واعُمَرَانِ الظَّرِيفَانِ"<sup>(۲)</sup>. فأشار إلى أن ندبة مثل هذا القول مشكلة<sup>(۳)</sup>؛ "لأن التثنية لا تندب لأنحا منكورة ولا تخافُ لبسا<sup>"(٤)</sup>، واستدل على كون "عُمَرَانِ" نكرة فقال: "ألا ترى أنك إذا ثنيت العلم زال أن يَكُونَ علما وينكر، فاحتجت أن تعرفه بالألف واللام، وصار بمنزلة رجل في زوال تعريف العلم عنه....

ومما يدلك على زوال تعريف العلم من هذا أنك تصف به الأسماء المبهمة نحو: ( بهذين الزيدين)، ولو كان فيه تعريف العلم لم يجز وصف المبهم به"<sup>(٥)</sup>.

وقال أيضًا: إن ما ورد من الأسماء المثناة ك (مُسْلِمَانَاهُ)، ونحوه ينبغي أن يكون "اسمَ رجل أو شيء، لأن النكرة لا يجوز نُدْبَتُها"<sup>(٦)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان مخالفًا للجرمي فيما ذهب إليه من ندبة المثنى في مثل: "واعُمَرَانِ الظَّرِيفَانِ" حيث أنكر ما قاله، وقال في "مُسْلِمَانَاهْ"، ونحوه: ينبغي أن يكون اسمَ شخص، أو شيء؛ لأنَّ المثنى لا يندب لكونه نكرة، فقد أورد الحكم ثم دلل عليه بما يراه صوابًا.

وأرى أنه يجوز ندبة المثنى؛ لأنها تدخل تحت المفرد<sup>(٧)</sup>.

- (۱) ينظر: شفاء العليل (۸۲۳/۲).
- (٢) ينظر: المسائل البصريات (١/٣٢٧).
  - (٣) ينظر: السابق.
  - (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢١٦.
- (٥) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٧/١، ٣٢٨).
- (٦) ينظر السابق (١/٣٢٥)، المسائل المنثورة، ص٢١٦.
  - (٧) ينظر: المقاصد الشافية (٣٨٦/٥).

المسألة الثانية:

[في فتح نون التثنية في ندبة المثنى، وحذف التنوين في نحو قولهم: وَاغُلاَمَ زَيْدَاهُ] قال أبو عُمَرَ: وفُتِحَتِ النُّونُ في نحو قولهم: يَابَحُرَانَاهْ، ويَا مُسْلِمَانَاهْ لئلا تَلْتَبِس<sup>(۱)</sup>. قال أبو عَلَي: "يعني أنك فَتَحْتَ ولَمَّ تَكْسِر فَتَتْبِعُها الألف كما أَتْبَعْتَهُ في قولك: (وَاغُلامَكِيهْ)؛ لأنك لو أتبعت الكاف الحُرْف التبس المذكرُ بالمؤنثِ<sup>(۱)</sup>. وقال أبو عمر: وتقول: "وَا غُلاَمَ زَيْدَاهْ، فَتَحْذِفُ النُّونَ لالْتِقَاءِ الساكنين<sup>(۳)</sup>. قال أبو علي: "هذا يُحْذَفُ، لأَنَهُ على حرف واحد؛ ولأنه لا ينفصل من الكلمة كما أن التَّنُوينَ كذلك؛ ولأنه حرف أبدل من النون<sup>(٤)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في حركة نون المثنى في الندبة، وفيه مذهبان:

أحدهما: مذهب البصريين، ومن وافقهم

يلتزم البصريون فتح نون التثنية في ندبة المثنى، فيقولون: يَا زَيْدَانَاهْ ويَا بَحْرَانَاهْ"<sup>(°)</sup>، قال الجرمي: "وفُتِحَتِ النُّونُ لئلا تَلْتَبِس"<sup>(٦)</sup>.

قال الفارسي: "يعني أنك فَتَحْتَ ولَمَ تَكْسِر فَتُتْبِعُها الألف كما أَتْبَعْتَهُ فِي قولك: (وَاغُلاَمَكِيهْ)"؛ لأنك لو أتبعت الكاف الخُرْفَ التبس المذكرُ (واغُلاَمكاهْ) بالمؤنثِ (واغُلاَمَكِيهْ)<sup>(٧)</sup>.

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۳۲٦/۱ ۳۲۵، ۳۳۸).
  - (٢) ينظر السابق (٣٢٦/١).
  - (٣) ينظر السابق(١/٣٢٦).
  - (٤) ينظر السابق (٣٢٦/١).
- (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٥/٣)، المساعد (٢/٥٤٠)، شفاء العليل (٨٢٣/٢)، شرح التسهيل لناظر
   الجيش (٣٦١٠/٧).
  - (٦) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٦/١، ٣٣٨).
    - (۷) ينظر السابق (۳۲٦/۱).

وعلَّل ابن مالك سلامة الألف فقال: إن "في الفتح وسلامة الألف إيهام أن اللفظ ليس لفظ تثنية، وإنما هو من الأعلام المختتمة بألف ونون مزيدتين كسلمان ومروان"<sup>(١)</sup>. **ثانيهما: مذهب الكوفيين** 

يجيز الكوفيون أمرين:

أحدهما: فتح نون التثنية في ندبة المثنى فيقولون: يا زيداناه.

ثانيهما: يجيزون أيضًا وكذا ابن مالك<sup>(٢)</sup> قلب الألف ياء فيقولون: يا زيدانيه<sup>(٣)</sup>، قال ابن مالك: "وهو عندي أولى من الألف"<sup>(٤)</sup>، ويدل على ذلك "أن أبا حاتم<sup>(٥)</sup> حكى أن العرب تقول في نداءهن مثنى: يا هنانيه، ولم يحك: يا هناناه، والقياس إنما يكون على ما سمع لا على ما لم يسمع<sup>"(٦)</sup>.

ووافقه الرضي حيث قال: "وقلبُ الألف ياء بعد نون التثنية التي بعد الألف أكثر من سلامتها ف(وازيدانيه) أكثر من (وازيدانَاه)، لئلا يشتبه المثنى بفَعلان"<sup>(٧)</sup>.

واختلف النحاة أيضًا في حذف التنوين من نحو قولهم: "واغلام زيْدَاه"، وفيه ثلاثة مذاهب: أولها: مذهب البصريين، ومن وافقهم

ذهب البصريون إلى أنه يجب حذف التنوين لسكونه وسكون ألف الندبة في نحو

- (١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٥/٣، ٢٧٦)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٦١٠/٧).
- (٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٥/٣)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٦١٠/٧)، الهمع
   (٦٩/٣).
  - (٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٥/٣)، المساعد (٢/٠٤٠)، الهمع (٦٩/٣)، شفاء العليل (٨٢٣/٢).
    - (٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٥/٣)، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٦١٠/٧).
  - (٥) هو سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني. "كان إمامًا في علوم القرآن واللغة والشعر "من مصنفاته:

"إعراب القرآن "، "المقصور والممدود"، و"القراءات" توفي سنة خمسين – أو خمس وخمسين، وقيل: أربع وخمسين، وقيل: ثمان وأربعين – ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٦٠٦/١).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٦/٣)، المساعد (٢٠/٢٥)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٣٦١٠/٧).
 (٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (١/٥١٥).

قولهم: "واغلام زيداه"<sup>(١)</sup>.

حيث قال سيبويه وتقول: "واغلامَ زيداه، إذا لم تُضفْ زيداً إلى نفسك، وإنما حذفتَ التنوين؛ لأنه لا ينجزم حرفان"<sup>(٢)</sup>.

قال الجرمي: وتقول : "واغُلاَمَ زَيْدَاهْ، فَتَحْذِفُ النُّونَ لالْتِقَاءِ الساكنين"(").

وعقب الفارسي معلّلاً فقال: "هذا يُحْذَفُ؛ لأَنَّهُ على حرف واحد؛ ولأنه لا ينفصل من الكلمة كما أن التَّنْوِينَ كذلك؛ ولأنه حرف أبدل من النون"<sup>(٤)</sup>.

ووافقهم ابن مالك (°)، وكذا أبو عبد الله الفحّار ذاكرًا أن هذا المذهب هو الأقوى (<sup>٢)</sup>.

واحتج البصريون "بأنَّه قد جاء حذفه في غير النداء لالتقاء الساكنين، فلزم أن يحذف في هذا الباب، لأنه باب تغيير؛ وقد ألف فيه حذف التنوين"<sup>(٧)</sup>.

ثانيها: مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى جواز "حذفِ التنوين وإثباته مع فتحه، فيقولون: وَاغُلاَمَ زَيْدَنَاهْ، مُحَافَظَةً على بقاء ألف الندبة، ومع كسره وقلب الألف ياء، فيقولون: وَاغُلامَ زَيْدَنِيْه، على أصل التقاء الساكنين"<sup>(٨)</sup>.

واحتجوا بأن قالوا: إنَّ "الأصل في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين، وهو الغالب فيه،

ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخّار (٢/٩٤٩) [رسالة دكتوراه]، شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٣٢)، شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢٤٢)، المساعد (٢/٢٤٥).
 ينظر: الكتاب (٢/٢٢٢).
 ينظر: المسائل البصريات (٢/٣٢٦).
 ينظر السابق.
 ينظر: التسهيل، ص٢٨٦، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٦، ٢٧٥).
 ينظر: التسهيل، ص٢٨٦، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٦، ٢٧٥).
 ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٢/ ٢٥٠) [رسالة دكتوراه].
 ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٢٠ ٢٧٩).
 ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٢/ ٢٠٥٠) [رسالة دكتوراه].
 ينظر السابق.
 ينظر السابق.
 ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٢٠ ٢٥٠) [رسالة دكتوراه].
 ينظر السابق.
 ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٢٠ ٢٠٥٠).

وحذفه لالتقاء الساكنين شاذ"(١).

ثالثها: مذهب الفرّاء

أجاز الفرّاء إثباته وتحريكه لالتقاء الساكنين بالكسر فتقول: واغلام زَيْدَنِيْه، أو الفتح فتقول: واغلاَمَ زَيْدَنَاه – كالمذهب السابق –، وأضاف وجهًا ثالثًا وهو "حذف التنوين وإقرار الكسرة وقلب الألف ياءً، أي فتقول: واغلامَ زيديه"<sup>(٢)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن النون فتحت – في ندبة المثنى عند الجرمي، والمسمى به عند الفارسي – لئلا يلتبس، وكذا وافقه في حذف النون من قولهم: "واغلام زَيْدَاه" وقد علَّلَ الجرمي ذلك، لالْتِقَاءِ الساكنين، بينما علَّلَ الفارسي ذلك؛ "لأَنَّهُ على حرف واحد؛ ولأنه لا ينفصل من الكلمة. كما أن التَّنْوِينَ كذلك، ولأنه حرف أبدل من النون"<sup>(٣)</sup>، فرأيهما في الخلافين حَسن. هذا والله تعالى أعلم.

(٣) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٦/١).

<sup>(</sup>١) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٢/ ٧٥٠)[رسالة دكتوراه].

 <sup>(</sup>٢) ينظر: المساعد (١/٢ ٥٥)، ارتشاف الضرب (٢٢١٨/٥ ٢٢١٩)، شرح التصريح على التوضيح (٢٤٩/٢)، شرح الأشموني على الألفية (٦٠/٣).

المسألة التاسعة عشرة [في صفة النُّدبة]

ذهب أبو عمر "إِلَى أَنَّ صِفَةَ النُّدْبَةِ لاَ تَلْحَقُها الْعَلامَةُ للنُّدْبَةِ"(١).

ووافقه الفارسي قال: "لأن الصفة منفصلة من الموصوف، وليست بداخلة في النداء، وعلامة الندبة تلحق المنادى دون ما لا ينادى، لأن الندبة ضَرْبٌ من النداء، فلو جاز أن تلْحَقَ الصِّفَةَ علامةُ النُّدْبَةِ لجاز أن يَدْخُلَ في حكم النداء، فيكون معمول النداء كالموصوف، فإذا لم يكن الوصف معمولا للنداء ولا داخلاً في حكمه من حيث كان معربًا لم يجز لجاقُ علامة الندبة فيه، ولو جاز دخولها في الصفة لجاز دخولها في قولك: وَازَيْدَاهُ أَنْتَ الفارسُ الْبَطَلاهْ"<sup>(1)</sup>. **دراسة المسألة:** 

اختلف النحاة في إلحاق علامة النُّدبة بالصفة، على مذهبين:

أحدهما: مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إلحاق علامة النُّدبة بالصفة، نحو قولك: "وازيدُ الظرِيفاه"<sup>(٣)</sup>، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري<sup>(٤)</sup>، والفرّاء<sup>(٥)</sup>، وأبو الحسن ابن كَيْسَان<sup>(٢)</sup>، وغيرهما من الكوفيين، وكذا ابن مالك<sup>(٧)</sup>.

- (١) ينظر : المسائل البصريات (٢٥/١).
  - (٢) ينظر السابق (١/١٣، ١٤٥).
- (٣) ينظر: الإنصاف (٣٦٤/١)، الهمع (٣٩/٣).
- (٤) ينظر: الكتاب (٢٢٦/٢)، المقتضب (٤/٢٧٥)، الأصول في النحو (٣١٩/١)، المسائل البصريات (٣١٩/١)، (٤)
   ٢٦٥، ٢٦٠)، الإنصاف (٣٦٤/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٤/٣)، ارتشاف الضرب (٣٦٤/١)، شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٣٠/٢)، شرح الساعد (٣/٣٥)، شفاء العليل (٢٢١٢٨)، الهمع الجمل لأبي عبد الله الفخار (٣٠/٢)
  - (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢١٦/٥)، المساعد (٣٧/٢)، شفاء العليل (٢٢١/٢).
    - (٦) ينظر: الإنصاف (٣٦٤/١)، ارتشاف الضرب (٢٢١٦/٥).
    - (٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٤/٣)، الهمع (٦٩/٣).

واحتجوا بأن قالوا: "أجمعنا على أنه يجوز أن نلقي علامة الندبة على المضاف إليه، نحو قولك: (واعبد زَيْدَاه، واغلام عَمْرَاهْ) فكذلك هاهنا؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه؛ فإذا جاز أن تُلْقَى علامةُ النُّدْبَةِ على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تُلْقَى على الصفة.

والذي يدلَّ على ذلك ما رُوِيَ عن بعض العرب أنه ضاع منه جُمحمتان – أي قَدَحَانِ – فقال: (و اجُمْجُمَتَيَّ الشَّامَّيِتَيْناه) وألْقَى علامَةَ الندبةِ على الصفة"<sup>(١)</sup>.

وقيل: "هذا من تمثيل يونس؛ وعلى أنه مسموع من العرب أبو البقاء وابن عصفور "٢٠).

لم يرتضِ النحاة هذا المذهب، حيث زعم الخليل أنَّه خطأ<sup>(٣)</sup>، وقال المبرِّد: "وهذا عند جميع النحوييِّن خطأ؛ لأَنَّ العلامة إِنَّما تَلْحَقُ ما لحقه تنبيه النداءِ لمدّ الصوت والنَّعْتُ خارج من ذا"<sup>(٤)</sup>.

وقال الأنباري أما قول الكوفيين: "(إنا أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك على الصفة؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه) قلنا : لا نسلم؛ فإن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه، بخلاف الموصوف مع الصفة، فإن الموصوف يتم بدون ذكر المضاف إليه، بخلاف الموصوف مع الصفة، فإن الموصوف يتم بدون ذكر المضاف إليه، ولت (عبد) في قولك عبد زيد أو فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة، ألا ترى أنك لو قلت (عبد) في قولك عبد زيد أو (غلام) في قولك غلام عمرو – لم يتم إلا بذكر المضاف إليه، ولو قلت (زيد) في قولك عبد زيد أو رغلام) في قولك غلام عمرو – لم يتم إلا بذكر المضاف إليه، ولو قلت (زيد) في قوله: (هذا رغلام) في قولك غلام عمرو ... لم يتم إلا بذكر المضاف إليه، ولو قلت (زيد) في قوله: وهذا مئت لم تذكرها، فَبَرَنَ الفرق بينهما.

وأما ما روى عن بعض العرب من قوله: (واجمجمتي الشاميتيناه) فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لا يُعْبأ به ولا يقاس

- (۱) ينظر: الإنصاف (۳٦٤/۱، ٣٦٥).
  - (۲) ينظر: المساعد (۳۸/۲).
  - (٣) ينظر: الكتاب (٢٢٦/٢).
  - (٤) ينظر: المقتضب (٤/٢٧٥).

عليه، كقولهم (وامن حَفَرَ بئر زَمْزَمَاه) وما أشبه ذلك"<sup>(١)</sup>. ثانيهما: مذهب البصريين

ذهب الخليل<sup>(۲)</sup>، وسيبويه<sup>(۳)</sup>، والجرمي<sup>(٤)</sup>، وعامة البصريين<sup>(٥)</sup> إلى أنه لا يجوز إلحاق علامة الندبة بالصفة، حيث فرق "سيبويه بين الصفة والصلة، فألحق العلامة آخر الموصوف، فقال: وازيدا العاقل؛ لأن الصفة مع الموصوف ليست كالصلة مع الموصول في الاتصال واللزوم<sup>"(٦)</sup>، ووافقهم الفارسي حيث قال: "الدليل على انفصال الصفة من الموصوف في المعنى وإن كانت تجري عليه في إعْرَابه قولهم في النداء: يا زيدُ العاقل، ألا ترى أن الموصوف مبني والصفة معربة، فاختلافهما في الإعراب والبناء دِلاَلَةٌ على أغما لَيْسَا بجاريين مجرى الشيء الواحد، فإذا كان كذلك لم يجز قَوْلُ يُونُسَ في إلحاقه علامة الندبة الصفة؛ لأن الصفة منفصلة من الموصوف، وليست بداخلة في النداء، وعلامة الندبة تلحق المنادى دون ما لا ينادى؛ لأن الندبة ضَرْبٌ من النداء، فلو جاز أن تَلْحَقَ الصِّفةَ علامة النُّدْبَةِ جاز أن يَدْخُلَ في حكم الندابة..."<sup>(٧)</sup>.

احتج البصريون بأن قالوا: "إنما قلنا إنه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة لأن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت، وليس ذلك موجودًا في الصفة؛ لأنما لا يلزم ذكرها مع الموصوف؛ فوجب أن لا يجوز "<sup>(٨)</sup>.

وذكر أبو عبد الله الفخار أن هذا المذهب أظهر<sup>(٩)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أنَّ صِفَةَ النُّدْبَةِ لاَ تَلْحَقُّها عَلاَمة النُّدْبَة، وإنما تَلْحَقُ آخر الموصوف، وهو المذهب الصحيح ؛ لسلامته مما وُجِّه إليه مذهب الكوفيين .

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة العشرون [في أمًّا]

حكى الجرمي عن الأصمعيّ المجازاة بـ "أمَّا" المفتوحةِ الهمزةِ وزَعم أنَّهُ لم يحكِهِ غيرُهُ<sup>(١)</sup>. قال الفارسي: إن موضع "أنْ" في نحو قولهم: "أمَّا أنْتَ منطلقاً انطلقتُ مَعَكَ، وأمَّا زيدُ ذاهباً ذهبتُ مَعَهُ"، ومنه قَوْل الشّاعِر<sup>(٢)</sup>[من البسيط]:

> أبا خُراشَةَ أمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قومِيَ لَم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ نصب بالفعل، وما زائدة لازمة عوضًا من الفعل<sup>(٣)</sup>.

ثم قال : وما حكاه الجرمي عن الأصمعي من المجازاةِ بـ (أمّا) يقويه البيت الذي ذكرناه للعباس بن مرداس؛ "لأنَّهُ ليسَ في البيت ما يُحمَلُ عليه (أنْ) فيتَعلّقَ بِهِ، كما أنَّما في قولِهم: أمَّا أنْتَ منطلقاً أنطلقُ مَعَكَ، متعلّق بأنطلقُ مَعَكَ.

فإنْ قلتَ: يكونُ متعلِّقاً بفعلٍ مضمَرٍ يُفسِّرُهُ ما بعدَهُ....

فالجَوابُ: ما يكونُ تفسيراً لا يُعطفُ به على المفسَّر ألا ترى: أنَّكَ تقولُ : إِنَّ زِيداً ضربتُهُ، ولا يجوزُ إِنَّ زِيداً فضربتُهُ، فإذا لم يَجُزْ عطفُ المفسِّرِ على المفسَّرِ كانت الفاءُ في قولهِ: (فإِنَّ قَومي)، جوابَ شرَطٍ، و(أمَّا) جزاءٌ، و(أنتَ) مرتفعٌ بفعلٍ مضمرٍ "<sup>(٤)</sup>.

- (٢) البيت للعبّاس بن مِرداس السُّلَمي في ديوانه، ص٢٠١. برواية: "أمَّا كُنْتَ" بدلاً من "أمَّا أنْتَ"، الكتاب (٢٩٣/١)، شرح شواهد المغني للسيوطي (١١٦/١)، تحصيل عين الذهب، ص١٩٧، شرح المفصل لابن يعيش (٢٩٨٨)، المقاصد الشافية (٢٠٩٢)، أمالي ابن الشجري (٢٩٤١). وبلا نسبة في المسائل البغداديات، ص٣٠٤، ٥٠٠، ٥.٣، إيضاح الشعر، ص٧١، النكت (٢/٣٥٦)، الخصائص (٢/٥٥٥)، أمالي ابن الحاجب (٢١/١٤)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٨٦)، المقاصد الشافية (٣/٦٥٦)، الإنصاف (٢/١٧)، مغني اللبيب (٢/٥٥، ٥٥)، الجمل لابن عصفور (٢/٢٦٦)، المقاصد الشافية (٣/٦٥٦)، الإنصاف (١/١٧)، مغني اللبيب (٢٥٣، ٥٥)، تحميل (٢٢/٢٢)، عدة انفر" وعلى هذا فلا شاهد في البيت. ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطي (١٩٧/١)، عدّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٦/٢٦).
  - (٣) ينظر: المسائل البغداديات، ص٢٠٤، ٣٠٧.

(٤) ينظر السابق، ص٣٠٨.

دراسة المسألة

اختلف البصريون والكوفيون في "أنْ" المفتوحة في قولهم: "أمَّا أنت منطلقًا" ونحوه، هل هي بمعنى إن الشرطية، أو أنها في تقدير "لأن"؟ مع اتفاقهم على حذف الفعل وجعل "ما" عوضًا منه خلافًا للمبرّد، وسيجيء بيان ذلك إنْ شاء الله تعالى. أولاً: مذهب البصريين

ذهب سيبويه إلى أن (أمَّا) أصلها "أن" مصدريَّة، ضُمّت إليها "ما" زائدة مُؤَكِّدة عوضًا عن الفعل المحذوف<sup>(۱)</sup>، وهو مذهب الجمهور<sup>(۲)</sup>، حيث قال في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره): "ومن ذلك قول العرب: أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، .... فإنَّما هي (أنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) وهي ما التوكيدِ، ولزمتْ كراهيةَ أن يُجحِفوا بها لتكون عوضاً من ذَهابِ الفعل"<sup>(۳)</sup>.

وقال في موضع آخر: وسألته – يعني الخليل – عن قوله "أما أنت منطلقاً أنطلقُ معك، فرفَعَ ، وهو قول أبي عمرٍو، وحدّثنا به يونس. وذلك لأنّه لا يجازَى بأَنْ ....."<sup>(٤)</sup>.

والتقدير في هذا ونحوه: "لأن كُنتَ أنتَ منطلقًا انطلقْ معك"، وشبهها سيبويه بـ"إذْ"، ولأجل أن الثاني استَحق بالأوّل جاز دُخولُ الفاءِ في الجواب في قَوْل الشّاعِر<sup>(°)</sup>: ..... فَإِنَّ قومِيَ لَم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

وهذا هو قول البصريين<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إن الفاء في "فإن قومي" حرف زائد، وقد حكى ذلك أبو الحسن الأخفش(")،

- (١) ينظر: الكتاب (٢٩٣/١)، ينظر أيضًا: المدارس النحوية، ص٢٦٢.
  - (٢) ينظر: المدارس النحوية، ص٢٦٢، المقاصد الشافية (٢٠٨/٢).
    - (۳) ينظر: الكتاب (۲۹۳/۱).
    - (٤) ينظر السابق (١٠١/٣).
      - (٥) سبق خريجه.
- (٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ١٩٠،١٩١)، النكت (٣٥٧/١)، شرح التَّصريح على التَّوضيح (٢٥٨/١).
  - (٧) ينظر: المسائل البغداديات، ص٣٠٩، وخزانة الأدب (١٤/٤).

ورواه أبو عثمان أيضًا (').

وذكر الفارسي أن في حمل البيت عليه تقوية لما ذهب إليه سيبويه من أن "أمَّا" مركبة من أن الناصبة و"ما"، إلاَّ أن القول بزيادتما ليس من مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الحاجب في "أماليه"<sup>(")</sup>: إن "دخول الفاء ههنا في المعنى كدخولها في جواب الشرط؛ لأن قولَك: أنْ كنتَ منطلقاً انطلقت، بمعنى قولك: إنْ كنتَ منطلقاً انطلقت، لأن الأول سبب للثاني في المعنى، فلمّا كان كذلك دخلتْ دلالةً على السببية كما تدخل في جواب الشرط، فلهذا المعنى جاءت الفاءُ بعد الشرط المحقّق والتعليل....".

ثانياً: مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى أن (أنْ) المفتوحة، بمعنى المكسورة التي للمحازاة، وعلى ذلك يحملون: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُ مَا فَتُنَكِّرَ إِحْدَىٰهُ مَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ <sup>(٤)</sup>، "ويحتجون بأنها تُقرأ: (إنْ تَضِلَّ) بكسر (إنْ) والمعنى عندهم سواء"<sup>(٥)</sup>

> وحكى الجرمي عن الأصمعي المجازاة بـ (أما) وزعم أنه لم يحكِهِ غيرُهُ<sup>(٢)</sup>. وذكر الفارسي أن ما حكاه الجرمي يقويه قَوْل الشّاعِر<sup>(٧)</sup>:

(١) ينظر المسائل البغداديات، ص٣٠٩.

- (٢) ينظر السابق، ص٩٠٣.
- (٣) ينظر:أمالي ابن الحاجب (٤١١/١).
- (٤) سورة البقرة: من الآية: ٢٨٢. قرأ الأعمش وحمزة "إن تَضِلّ" بكسر الهمزة، جعلها حرف شرط. وقرأ الباقون بفتح همزة أن، وهي الناصبة. ينظر: البحر المحيط (٣٦٥/٢).
- (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢/١٩٠)، والنكت (١/٧٥٧)، شرح الكافية للرضي (٢/١٤٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٩٨)، المقاصد الشافية (٢٠٩/٢)، شرح التّصريح على التّوضيح (١/٨٥٢).
  - (٦) ينظر: المسائل البغداديات، ص٣٠٨، خزانة الأدب (١٣/٤، ١٤).
    - (۷) سبق تخريجه.

مَعَكَ، متعلق بأنطلقُ مَعَكَ<sup>(١)</sup>، وكذا قال ابن يعيش <sup>(٢)</sup>.

وقال الرضي: إن ما قاله الكوفيون لا أراه بعيدًا عن الصواب، وذلك "لمساعدة اللفظ والمعنى إياه، أمَّا المعنى فلأن معنى قوله: أمَّا أنت ذا نَفَر ... البيت: إن كنت ذا عَدد، فَلَستُ بفَرد، وأمَّا اللفظ، فلمحيء الفاء في هذا البيت"<sup>(٣)</sup>.

ثالثًا: مذهب المبرِّد

ذهب إلى أنه يجوز إظهارُ الفعل مع (أن) المفتوحة، وجعل "ما" زائدة فتقول: "أَمَّا كَنتَ منطلقاً انطلقتُ معك"<sup>(٤)</sup> كزيادتما في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقَضِمِم مِّيثَقَهُمُ ﴾ <sup>(٥) (٦)</sup>.

ولم يرتضِ النحاة ما قاله، فقال السيرافي: "وليس على ما قال دليلٌ لأنَّما زائدةٌ في هذا الموضع، ثم لزمت عوضًا ولم تُستعمل إلا على ذلك، وحَسُنَ حذف الفعل لإحاطة العلم بأنَّ (أنْ) هذه الخفيفة لا يقعُ بعدها الاسمُ مبتدأ، فكان ذلك بمنزلة فعل محذوفٍ لحضور الدلالة عليه"<sup>(۷)</sup>.

وذكر الرضي أن ما قاله المبرِّد لا يستند إلى سماع(^).

وردَّ قوله أبو حيان<sup>(٩)</sup>، وكذا السيوطي<sup>(١٠)</sup>؛ لأن أمّا كنت منطلقًا انطلقت كلام جرى مجرى المثل، يُقال كما سمع، ولا يطرد فيه قياس، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة "ما".

(۱۰) ينظر: الهمع (۱۰٦/۲).

رابعًا: مذهب الفارسي وابن جني

نُسب إلى أبي علي الفارسي أنه قال: إن "ما" زائدة وهي الرافعة الناصبة<sup>(١)</sup>، وكذا ابن جني<sup>(٢)</sup>، حيث قال: "فإن قلت: بِم ارتفع وانتصب (أنت منطلقاً)؟ قيل: بـ (ما)؛ لأنحا عاقبت الفعل الرافع والناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب، وهذه طريقة أبي عليّ وجِلَّة أصحابنا مِن قَبْله في أنّ الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ماكان المحذوف يليه"<sup>(٣)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي لم يكن مجيرًا لما حكاه الجرمي عن الأصمعي من الجحازاة بـ "أمّا"، فقد حاول تفسير رأي الأصمعي، ذاكرًا أن بيت العبّاس يُقوِّي مذهب الجزاء؛ لأنه ليس هناك ما يتعلّق به "أنْ" في البيت.

وقد صرّح في موضع بأن "أمَّا" في قولهم: "أمَّا أنتَ منطلقًا"، ونحوه ليست بجزاء، وإنما هي "أنْ" الناصبة ضُمّت لها "ما" المزيدة عوضًا عن "كان" المحذوفة، وهو المذهب الصحيح في نظري.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: التذييل والتكميل (٢٣٣/٤)، الخصائص (٢/٨٥٥)، الهمع (٢٠٦/٢)، المدارس النحوية ص٢٦٢.

<sup>(</sup>٢) ينظر: الخصائص (٧/٢٥٥، ٥٥٨)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٢٣٣/٤)، الهمع (١٠٦/٢).

<sup>(</sup>۳) ينظر: الخصائص (۲/٥٥، ٥٥٨).

المسألة الحادية والعشرون

[في الحروف التي لا يليها بعدها إلاَّ الفعل، والحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء والأفعال]

قال أبو عمر: "اعلم أن حروفًا وضعت للفعل وهو لا يتصل إلا بما نحو (ربما) و(قلما) و(قد) و(سوف) وما أشبه ذلك"<sup>(۱)</sup>.

قال الفارسي: "(وكأنما) و(إنما) يجوز بعدهما الاسم والفعل، وأما (هلا) و(لوما) فإنه لا يكون بعدهما إلا الفعل مضمراً أو مظهراً إذا كانت في هذه المواضع لأنها للتحضيض، وأما (ربما) فإنما هيئت للدخول على الفعل؛ لدخول (ما) على (رب) وكانت قبل دخول (ما) لا تدخل على الفعل.

وكذلك (قلما) تدخل على الفعل وتكفها (ما) وإن كانت فعلاً؛ لأن (قل) قبل دخول (ما) عليها كانت بمنزلة الحرف، ألا ترى أنهم قالوا: (قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيد) فلما استعملت استعمال النفي في الأصل ودخلت (ما) عليها ازْدَادَتْ تأكيدًا لشبه الحرف.

و(كأنما) و(إنما) ليستا بمذه المنزلة؛ لأن قبل دخول (ما) هما للتوكيد فلذلك لما دَخلَتْ عليهما لم تخرجهما من التوكيد"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أن "قد" و"السين" و"سوف" وما أشبه ذلك لا يليها الفعل إلاَّ مظهرًا، ولا يحسن أن يليها فعل مضمرًا إلاَّ في الشعر.

فقال سيبويه في (باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها): "فمن تلك الحروف قَدْ، لا يُفصَل بينها وبين الفعل بغيره، .... ومن تلك الحروف أيضاً سَوْفَ يَفْعَلُ؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك سَيَفْعَلُ. وإنما تَدخل هذه السينُ على الأفعال، وإنَّما هي إثباتٌ لقوله لَنْ يَفْعَلَ، فأشبهتْها في

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٧٠.
- (۲) ينظر السابق، ص١٧٠، ١٧١.

أن لا يُفصَل بينها وبين الفعل"<sup>(١)</sup>، ومن تلك الحروف (قلما) فلا يليها إلاَّ الفعل<sup>(٢)</sup>، ووافقه الجرمي<sup>(٣)</sup>.

وقد شبه السيرافي<sup>(٤)</sup> وكذا الأعلم<sup>(٥)</sup> "قد" من الفعل بمنزلة الألف واللام من الاسم؛ لأن دخولها على فعل متوقع أو مسؤول عنه، وكذا القول في "السين" و"سوف" في الامتناع من الفصل كالقول في "قد"، "وَوَجهٌ آخَر في السِينِ وسَوفَ أَنَّهما إثباتُ (لَنْ)، ولَنْ نَقِيضَتُها، ولا يُفْصَلُ بينَ (لَنْ) وما تدخُلُ عليه فكذلك السينُ وسوف"<sup>(٦)</sup>.

ثم قال السيرافي : "وأما (قل) فهي فعل، ولا يليها فعل؛ لأن الفعل لا يعمل في الفعل، وإنما حق الأسماء أن تقع بعدها، فإذا أرادوا بعدها أن تقع الأفعال أدخلوا (ما) وجعلوها مع (الذي) قبلها شيئًا واحدًا بمعنى حرف مهيَّأ للفعل بعده..... (<sup>(۷)</sup>.

ووافقهم الفارسي، قال: ف"(قلما) تدخل على الفعل وتكفها (ما) وإن كانت فعلاً؛ لأن (قل) قبل دخول (ما) عليها كانت بمنزلة الحرف،...." <sup>(^)</sup>.

فعلاً مقدراً"<sup>(۱)</sup>، وعلى تقدير فعل عند ابن هشام<sup>(۲)</sup>. أما (رُبَّما) فمسألة مختَلَفٌ فيها، ففيها مذهبان:

أولهما: مذهب سيبويه ومن وافقه

ذهب سيبويه إلى أن (رُبَّمًا) لا يليها إلاَّ الفعل، فقال: "جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهَيِّئوهَا ليُذكَر بعدهَا الفعل؛ لأنحم لم يكن لهم سبيلٌ إلى (رُبَّ يقولُ)، ولا إلى (قَلَّ يقولُ)، فأَلحقوهما مَا و أخلصوهما للفعل"<sup>(٣)</sup>.

ووافقه الجرمي<sup>(٤)</sup>، وفصّل السيرافي القول في المسألة فقال: "فأما (رب) فهي حرف حفض لا يجوز أن يليها فعل ولا تدخل حروف الخفض على الأفعال، وأما (قل) فهي فعل، ولا يليها فعل؛ لأن الفعل لا يعمل في الفعل، وإنما حق الأسماء أن تقع بعدها، فإذا أرادوا بعدها أن تقع الأفعال أدخلوا (ما) وجعلوها مع (الذي) قبلها شيئا واحدًا بمعنى حرف مهيَّأ للفعل بعده، ولا تعمل شيئًا، وجعلوا فيه المعنى الذي يريدونه"<sup>(٥)</sup>.

وقد اقتفى هَدْي سيبويه الفارسي قال: "وأما (ربما) فإِنما هيئت للدخول على الفعل لدخول (ما) على (رب) وكانت قبل دخول (ما) لا تدخل على الفعل"<sup>(1)</sup>. وقيل: هذا مذهب الجمهور<sup>(۷)</sup>، وقد ورد السماع بذلك ومنه قوله تعالى: ﴿ رُبُمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَ كَانُواْ

- (١) ينظر: مغني اللبيب (٣٠٧/١). وفي الكتاب (٣١٥/٣) ما نصَّه "وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم".
  - (٢) ينظر: مغني اللبيب (١/٣٠٧).
- (٣) ينظر: الكتاب (١١٥/٣)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٤/٣)، المقاصد الشافية (٦٩٨/٣).
  - (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٧٠.
  - (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٥/٣).
    - (٦) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٧٠.
      - (٧) ينظر: الجني الداني، ص٥٥٥.

مُسْلِمِينَ ﴾ <sup>(۱)</sup>، وقَوْل الشَّاعِر<sup>(۲)</sup>[من الخفيف]:

رُبَّمَا تكرهُ النفوسُ من الأم ر له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ<sup>(٣)</sup>.

ثانيهما: مذهب الكسائي ومن وافقه

نُقِل عن الكسائي أنّ (رُبَّمَا) تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية<sup>(٤)</sup>، وعُزِي هذا الرأي للمبرِّد<sup>(٥)</sup> والزمخشري<sup>(٦)</sup>.

وكذا الجُزُولِي<sup>(٧)</sup> قال في (رُبَّ): "وَمَتى لَحِقَتْهُ (مَا) سَاغ أَنْ تَلِيه الجُمْلَتانِ الاسْمِيَّةُ وَالفَعْلِيَّةُ، وَلاَ يكونُ الفِعْل إلا مَاضِياً مَعْنىً أو مَعْنى ولفْظًا وكثيرًا ما يُحْذَفُ الفِعْلُ الَّذِي يَتعَلَّقُ بِهِ رُبَّ"<sup>(٨)</sup>.

ووافقهم ابن مالك فإنحا عنده تليها الجملتان الاسمية والفعلية<sup>(٩)</sup>، ومنه قَوْل الشّاعِر<sup>(١١)</sup>[من الخفيف]:

- (١) سورة الحجر الآية: ٢.
- (٢) البيت لأمية بن أبي الصّلت في ديوانه، ص١٨٩ برواية "تجزع" بدلاً من" تكره"، وبنسبة في الكتاب (٢٠/٢، (٢) البيت لأمية بن أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٢١٢/٢، ٢١٣)، تحصيل عين الذهب، ص٢٨٠، ٢٨١، النكت (١٠٩) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٣٦/١)، معاني القرآن للأخفش (٣٦/١)، المقتضب (٢٢/٤)، مغني اللبيب (٢٩/١)، المقاصد الشافية (٣٩/٣، ٦٩٨).
  - (٣) ينظر: المقاصد الشافية (٣/٦٩٧، ٦٩٨).
    - (٤) ينظر السابق (٢٩٩/٣).
    - (٥) ينظر: الجنى الداني، ص٤٥٦.
      - (٦) ينظر السابق.
- (٧) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، أخذ عنه العربية جماعة من النحاة منهم الشلوبين، وابن معطٍ. له من التصانيف: "شرح أصول ابن السرّاج"، وله "المقدمة المشهورة". توفي سنة سبع وستمائة. ينظر: بغية الوعاة (٢٣٦/٢).
  - (٨) ينظر: المقدمة الجزولية، ص١٢٦، وينظر أيضًا: المقاصد الشافية (٣/٦٩٩).
    - (٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤٢/٣).
- (١٠) البيت لأبي دؤاد الإيادي في شرح التسهيل لابن مالك (٣/٤، ٤١)، الجنى الداني، ص٤٥٥، مغني اللبيب
   (١٣٧/١)، شرح شواهد المغني للسيوطي (١٩/٥، ٤٠٦، ٢٥٦)، خزانة الأدب (٩/٣٨-٥٨٨). وبلا نسبة في المقاصد الشافية (٦٩٩٣)، رصف المباني ٢٧٢، ٣٨٤، برواية "الطاعِن" بدلاً من "الجامَل"، الجنى الداني، ص ٤٤٨، شرح الكافية الشافية (٨١٩/٢).

رُبَّمَا الجَامَلُ المؤتبل فيهم وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المهارُ أما حروف التحضيض وهي: "لَوَّلا"، و"لَوْما"، و"هلاً"، و"ألاً"، ففيها مذهبان: **أحدهما: مذهب البصريين** ذهب البصريون إلى أن حروف التحضيض لا تليها إلاّ الجملة الفعلية، وقد يليها اسم لكنه معلقٌ بفعل ظاهر مؤخر عن ذلك الاسم<sup>(۱)</sup>. وقد ارتضى هذا المذهب جمهرة من النحاة كالفارسي<sup>(۳)</sup>، وابن مالك<sup>(۳)</sup>. وقال الشاطبي: "وهو الراجح؛ لأن السماع يُسَاعدهم"<sup>(٤)</sup>. ومن أدلة لزومها الفعل لفظًا قوله تعالى: ﴿ فَلَوَلَا فَفَرَ ﴾ <sup>(٥)</sup>. وأما تقديرًا فنحو قوَّل الشّاعِر<sup>(٢)</sup>[من الطويل]: وأما تقديرًا فنحو قوَّل الشّاعِر<sup>(٢)</sup>[من الطويل]: تُعُدُّون عَقْرَ النَّيْبِ أفضل بحدِكم بني صَوْطَرَي، لولا الكميَّ المقنَّعا<sup>(٣)</sup> ثا**نيهما: مذهب الكوفيين** 

- (١) ينظر: المقاصد الشافية (٢٠٤/٦).
  - (٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٧٠.
- (٣) ينظر: التسهيل، ص٢٤٣، ٢٤٤، شرح التسهيل لابن مالك (٢٧/٣)، وينظر أيضًا: المقاصد الشافية (٢٠٤/٦).
  - (٤) ينظر: المقاصد الشافية (٢٠٤/٦).
    - (٥) سورة التوبة: من الآية : ١٢٢.
- (٦) البيت لجرير في ديوانه، ص٩٠٧ برواية :
   تَعُدُّون عَقْرَ النَّيْبِ أفضلَ سَعْيَكُمْ بِني ضَوْطَرَي هَلاَّ الكَمِيَّ المَقَنَّعا
   وفي خزانة الأدب (٣/٥٥، ٥، ٥، ٢)، شرح شواهد المغني للسيوطي (٢/٦٦٩)، المفصل، ص٣٧٦، ٣٧٦، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٨٨، ٩٨)، المقاصد الشافية (٢/٢٠٢). وللفرزدق في اللسان (٤٣/٩) مادة "ضطر".
   وقيل: للأشْهَب بن رُمَيْلَة في شرح المفصل لابن يعيش (٥/٨٨). وبلا نسبة في الصياحي ، ص٣٥٣، ٣٧٢، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٨١، ٩٨)، المقاصد الشافية (٢/٢٠٢). وللفرزدق في اللسان (٤٣/٩) مادة "ضطر".
   وقيل: للأشْهَب بن رُمَيْلَة في شرح المفصل لابن يعيش (٥/٩٨). وبلا نسبة في الصّاحي ، ص٣٥٣، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٢٤)، مغني اللبيب (١/٢٤٦)، المساعد (٣/٢٠٦)، شرح الكافية للرضي (٤/٣٦٤).
   (٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤/٢٤٦)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٦٩)، المساعد (٣/٢٠٦).

واستدلوا بقَوْل الشّاعِر(')[من الطويل]:

ونُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بشفاعةٍ إلَيّ فَهَلاّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا

وخرّجه البصريون على إضمار كان الشَّأنيّة أي "هَلاَّ كان الأمر كذا"<sup>(٢)</sup>.

وكذا قال هشام، قال: "التقدير فهلا شَفَعَتْ نفسُ ليلي؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقْيَسُ"<sup>(٣)</sup>.

أما الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء، وكذا يجوز أن يليها بعدها الأفعالُ فهي إِنَّما، وكأنَّما، ولكِنْ، ونحو ذلك، ففي(إِنَّما) و(كَأَنَّما) مذهبان:

## أحدهما: مذهب سيبويه، ومن وافقه

ذهب سيبويه إلى أنه يجوز أن يليها بَعدها الأسماءُ وكذا يجوز أن يليها بعدها الأفعالُ، قال: "لأنَّها حروفٌ لا تَعمل شيئًا، فتركت الأسماء بعدهَا على حالها كأنَّه لم يُذْكَر قبلها شيءٌ، فلم يجاوز ذا بما إذ كانت لا تغيِّر ما دخلتْ عليه، فيجعلوا الاسم أولى بما من الفعل"<sup>(٤)</sup>. ووافقه في جواز إيلاء الاسم والفعل بعد هذه الحروف الفارسي<sup>(٥)</sup>، وابن عصفور<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>، وغيرهم، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ

- (١) البيت لقيس بن الملوح، أو الصمة القشيري، أو ابنُ الدُّمينة في شرح التصريح على التوضيح (٢/١٠)، شرح شواهد المغني للسيوطي (٢٢١/١). أو لأحد هؤلاء أو لإبراهيم بن الصولي في خزانة الأدب (٢/٢، ٢٢، ٢٣)، ونسبه العيني في المقاصد النحوية (٢/٤٥) إلى قيس بن الملوح. وقيل: ابن الدمينة. وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/٤)، العيني في المقاصد النحوية (٢/١٤٥) إلى قيس بن الملوح. وقيل: ابن الدمينة. وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/٤)، شرح العيني في المقاصد النحوية (٢/١٤٥)، أو لأحد هؤلاء أو لإبراهيم بن الصولي في خزانة الأدب (٣/٦، ٢٢، ٢٢)، ونسبه العيني في المقاصد النحوية (٢/١٤٥) إلى قيس بن الملوح. وقيل: ابن الدمينة. وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/٤)، ٢٤/١)، شرح العيني في المقاصد النحوية (٢/٢٥)، المقاصد الشافية (٣/٦)، ٣٠٦)، شرح التصريح على التوضيح (٢/٢٤)، شرح الأشموني على الألفية (٢/١٥)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٤)، ٢٤٤٩)، شرح الكافية للرضي (٤/٢٤).
   (٢) ينظر: المقاصد الشافية (٢/٣٠).
  - (٣) ينظر: مغنى اللبيب (٧٤/١).
  - (٤) ينظر: الكتاب (١١٦/٣)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٦/٣).
    - (٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص ١٧١، ١٧١.
    - (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١).
      - (٧) ينظر: التذييل والتكميل (٥/٠٥٠).

عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَنَوُّأُ ﴾(')، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾(') فأولاها الفعل('). ثانيهما: مذهب الكسائي والأخفش

روى الكسائي<sup>(ئ)</sup>، والأخفش<sup>(°)</sup> عن العرب "إنّما زيدًا قائمٌ" بالإعمال مع زيادة (ما)، وجوّز الأخفش أيضًا في (كأنَّ) الإعمال و(ما) موجودة<sup>(٢)</sup>.

ونُقِل عن ابن السراج بأنه أجرى غير ليتما مجراها قياسًا <sup>(٧)</sup>، وقال في (الأصول)<sup>(٨)</sup> ما نصَّه: "وتدخل (ما) زائدة على (إن) على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعراباً تقول: (إنما زيداً منطلق) وتدخل على (إن) كافة للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل فتقول: إنما زيد منطلق.... ".

ووافقه الزجاجي في القياس، قال في (بابُ الحروفِ التي يرتفعُ ما بعدَها بالابتداءِ وَالْخَبَر وتُسَمَّى حُروفَ الرفع): "وَمِنَ العربِ مَنْ يقولُ: (إِمَّا زَيْداً قَائِمٌ)،.... فَيُلْغِي (مَا)، وينصبُ بِ (إنّ)، وكذلك سائرُ أخواتِما"<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن عصفور معقبًا على قول الزجاجي: "والذي ينبغي أن يُحمل عليه ذلك أنّه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلى العرب، ألا ترى أنَه يجوز لك أن تقول: العرب ترفع كلّ

- (۱) سورة فاطر : من الآية: ۲۸.
  (۳) سورة الأنفال: من الآية: ۲.
  (۳) ينظر: شرح الحمل لابن عصفور (۱/٤٣٤)، التذييل والتكميل (٥/١٥٠).
  (٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (١/٥٧)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٤١٤)، التذييل والتكميل (٥/١٤٩)، شرح الكافية الشافية (١/١٨٤)، ارتشاف الضرب (٢/١٢٨٦).
  (٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (١/٥٧)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٤١٩)، شرح الكافية الشافية (١/٤٤٩)، شرح التحديل والتكميل (٢/١٢).
  (٦) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (١/٥٩)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٤٩٤)، التذييل والتكميل (٥/٤٩٠)، شرح الكافية الشافية (١/٤٤٩)، ارتشاف الضرب (٢/١٣٦).
  (٦) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (١/٥٩)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٩٤)، شرح الكافية الشافية (١/٤٩٤)، (٢٠٤٤)، التذييل والتكميل (٥/٤٤٩)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٩٤)، شرح الكافية الشافية (١/٢٨٤)، (٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (١/٥٩٥)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٩٤)، شرح الكافية الشافية (١/٢٩٤)، (٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (١/٥٩٤)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٩٤)، شرح الكافية الشافية (١/٢٨٤)، (٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (١/٥٩٤)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٩٤)، شرح الكافية الشافية (١/٢٩٤)، (٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (١/٥٩٤)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٩٤)، شرح الكافية الشافية (١/٢٩٤)، (٦) ينظر: التذييل والتكميل (٥/١٤٩٤)، ألمرب (٢٩٢٦)).
  (٦) ينظر: التذييل والتكميل (٥/٢٤٩٤)، شفاء العليل (١/٣٩٣).
  (٨) ينظر: الأوبول في النحو (١/٢٩٤)، شفاء العليل (١/٣٩٩).
- (٩) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص٣٠٢، ٣٠٤، وينظر أيضًا: شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١)، التذييل والتكميل (١٤٩/٥).

فاعلٍ، وإن كنت إنّما سَمِعتَ الرفع في بعض الفاعلين، لما اقتضى القياس عندك ذلك"<sup>(()</sup>. وقال ابن مالك: بأن ما ورد عن العرب من النصب في "إنما زيدًا قائمٌ"، "يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها، وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ"<sup>(٢)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي موافقٌ للجرمي فيما ذهب إليه من أن هناك حروفًا وضعت للفعل وهو لا يتصل إلاّ بما ك"رُبّما"، و"قلما"، و"قد" وما أشبه ذلك. فعرض قول الجرمي للائتناس، واستضاء برأي سيبويه في المسألة.

هذا الله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٤٣٤/١)، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل (٥/٩٤٩).

<sup>(</sup>٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤١٩/١).

المسألة الثانية والعشرون

[في أحكام ها]

حكى أبو عمر أن منهم من يقول: "(هاءا)، و(هاءُوا)، فهذا مثل (اضْرِبا) و(اضْرِبوا)"<sup>(۱)</sup>.

وحكى أيضًا بأنهم يقولون: "(ها يا رجل) و(ها يا رجلان) و(ها يا رجال)، فهذا بمنزلة (رُوَيْدَ) في أنك تستعمله للواحد والاثنين والجميع"<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضًا: "ومما سُمِّي به الفعل (هَا) وتلحقه الْكَافُ (هَاكَ) وتُلْحِقُ الْهُمْزَةَ الْكَلِمَةَ فتقول: (هَاءَ)، فتكون الهمزة مَفْتُوحَةً.

وتُلْحِقُ الْكَافَ فتقول؛ هَاءَكَ، وهَاءَكُمَا، وهَاءَكُمْ، وهَاءَكِ، وهَاءَكُنَّ. فما تُلْحِقُ من علامة الخطاب يُبَيِّنُ أعْدَادَ الْمُحَاطَبِينَ وتَأْنِيَتْهُم وتَذْكِيرَهُمْ.

وتحذف الكاف فَتَجْعَلُ في الهمزة من الحركات لِلْفَصْلِ مثلَ ماكان يكون في الكاف لو ثبتت، فتقول: هَاءَ لِلنَّكَرِ وهَاءِ للمرأةِ وَتُوصَلُ به عَلاَمةُ الضَّمِيرِ فتقول للمؤنث: هَائِي مثل هَاتِي"<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: "وهذا عندي شاذ لا نظير له في كلامهم. ألا ترى أنه ليس في كَلاَمِهِمْ شيْءٌ من هذه الْأَصْواتِ التي سُمِّيَتْ بما الْأَفْعَالُ ظهر علامةُ الفاعل في لفظه، وقد جاء في هذا الحُرْفِ، وبَحيِئُه يُشْكِلُ على الحُكْمِ بِأَنَّ (لَيْسَ) فعلٌ؛ لأن (لَيْسَ) إنما حُكِم بكونما فِعْلاً بِلَحَاق الإِضَمَارَاتِ لهَا، و(هَا) قد وُجِدَ هذا فيها وهِي صَوتٌ فِعْلاً.

فأما هَاتِ فقد يجوز أَنْ يَكُون مِثْل (هَاءِ) صَوْتاً، ويجوز أَن يكون فعلا صحيحًا اشْتُق من الصَّوْتِ مثل دَعْدَعْت وهَاهَيْتُ، وَكَأَنَّ هَذَا جَازَ فِيهِ عندي؛ لِأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ لَجُحْرَى خِلاَفِهِ الذي هُوَ (هَاتِ).

- (١) ينظر: إيضاح الشعر، ص٨.
  - (٢) ينظر السابق، ص١٤.
- (٣) ينظر: المسائل البصريات (٤٣٠/١).

فكما فَعَلُوا ذلك بالخِلاَف كَذَلِكَ اسْتُجِيزَ ذلك في خِلاَفِهِ الذي هو (هَا) وإن لم يكن فِعْلاً ووَوَطَّأ ذلك تعاقُبُ الْحَرَكَاتِ على همزته لاختلاف المخاطبين"<sup>(١)</sup>. دراسة المسألة:

".... (ها) من الأصوات المسمّى بما الفعلُ في الأمر، ومسمّاه (خُذْ)، و(تَناوَلْ)، ونحوُهما"<sup>(٢)</sup>. وفيه اللغات الآتية:

اللغة الأولى:

حكى أبو عمر أن منهم من يقول: (هاءا) و(هاءُوا) <sup>(٣)</sup>، و"هَأْ يا رجلُ<sup>"(٤)</sup>. وحكى هذا أيضًا أبو بكر بن السَّرّاج<sup>(٥)</sup>، قال الجرمي: "وذلك قليل<sup>"(٦)</sup>.

اللغة الثانية:

حكى أبو عُمَر أن منهم من يقول: "(ها يا رجل) و(ها يا رجلان) و(ها يا رحال)، فهذا بمنزلة (رُوَيْدَ) في أنك تستعمله للواحد والاثنين والجميع"<sup>(٧)</sup>، وكذا قال ابن جني<sup>(٨)</sup>. **اللغة الثالثة:** 

قال أبو عمر: "ومما سُمِّى به الفعل (هَا) وتلحقه الْكَافُ (هَاكَ)، وتُلْحِقُ الْهَمْزَةَ الْكَلِمَةَ فتقول: (هَاءَ)، فتكون الهمزة مَفْتُوحَةً.

وتُلْحِقُ الْكَافَ فتقول؛ هَاءَكَ، وهَاءَكُمَا، وهَاءَكُمْ، وهَاءَكِ، وهَاءَكُنَّ....

ينظر: المسائل البصريات (١/ ٤٣٠، ٤٣١).
 ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٢/٣).
 ينظر: إيضاح الشعر، ص٨، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٤/٣).
 ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٤/٣).
 ينظر السابق.
 ينظر السابق.
 ينظر: إيضاح الشعر، ص٤٩.
 ينظر السابق.
 ينظر: إيضاح الشعر، ص٤٩.
 ينظر: إيضاح الشعر، ص٤٩.
 ينظر: إيضاح الشعر، ص٤٩.

وتحذف الكاف فَتَحْعَلُ في الهمزة من الحركات لِلْفَصْلِ مثلَ ماكان يكون في الكافِ لو ثبتت، فتقول: هَاءَ لِلنَّكَرِ وهَاءِ للمرأةِ وَتُوصَلُ به عَلاَمةُ الضَّمِير فتقول للمؤنث: هائِي مثل هَاتِي"<sup>(۱)</sup>.

وعقب أبو علي على هذه اللغة فقال: "وهذا عندي شاذ لا نظير له في كلامهم، ألا ترى أنه ليس في كَلاَمِهِمْ شَيْءٌ من هذه الأصْواتِ التي سُمّيّتْ بما الأَفَعْالُ ظهر علامةُ الفاعل في لفظه، وقد جاء في هذا الخُرْفِ وبَحِيئهُ يُشْكِل على الحكم بأَنَّ (لَيْسَ) فعلٌ؛ لأن (لَيْسَ) إنما حُكِم بكونما فِعْلاً بِلَحَاق الإِضَمَارَات لَهَا. و(هَا) قد وُجِدَ هذا فيها وهي صَوتٌ فِعْلاً.

فأما هَاتِ فقد يجوز أَنْ يَكَوُنَ مِثْلَ (هَاءٍ) صَوْتاً، ويجوز أَن يكون فعلا صحيحا اشْتُقّ من الصَّوْتِ مثل دَعْدَعْتُ وهَاهَيْتُ، وَكَأَنَّ هَذَا جَازَ فيه عندي؛ لأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ بُحُرَى خِلاَفِهِ الذي هُوَ (هَاتِ)" <sup>(٢)</sup>.

اللغة الرابعة:

ومنهم من يقول: "هَاءَ يَا رَجلُ، وهَاءِ يا امرأة، وللاثنين؛ هَاؤُمًا، وللرحال هَاؤُمْ، وللنساء. هَاؤُنَّ"، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ أَقَرَءُوا كِنَبِيَهُ ﴾ <sup>(٣) (٤)</sup>.

وقد عقب النحاة على هذه اللغة، فقال الفارسي: "واعلم أن قولهم (هاؤُما) و(هاؤُموا) من نادر العربية وما لا نظيره، ألا ترى أنه ليس في الأسماء المسمَّى بما الأفعال اسم ظهر فيه علامة الضمير كما ظهر في (هاؤُما) و(هاؤُموا)، وإنما يكون الضمير الذي تتضمنه على حدّ الضمير الذي يكون في أسماء الفاعلين، وهذا مما يدلك أنما أسماء؛ لأن الضمير لا يظهر في الأسماء المقامة مقام الفعل، إلا أن ذلك وإنْ كان نادراً عن قياس نظائره، فهو غير شاذ في

- (١) ينظر: المسائل البصريات (١/٤٣٠).
  - (٢) ينظر السابق (٢/ ٤٣٠، ٤٣١).
    - (٣) سورة الحاقة من الآية: ١٩.

(٤ ) ينظر :المسائل البصريات(٤٣١/١)، سر صناعة الإعراب (٣١٩/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٣).

الاستعمال؛ ألا ترى أنه قد جاء في التنزيل: ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِنْبِيَهُ ﴾ (١)" (٢).

وقال ابن يعيش في موضع: "وهذه أجودُ لغاتها، وبما ورد الكتاب العزيز"(").

وقال في موضع آخر: "فأما (هاؤُمْ) فغريبٌ من نادر العربيّة؛ لأنّ الميم إنّما توجَد في ضمير المخاطب إذا كان غيرَ أمر، نحوَ: (قُمْتُمْ) و(قُمْتُمَا)، و(ضربتُكم)، و(ضربتُكما)، وهذا ممّا يُؤَكِّد كونَ هذه الألفاظ أسماءً، وليست أفعالاً"<sup>(٤)</sup>.

وكذا ابن هشام في (تذكرته) فقد ذهب إلى ندورة تثنية (هاء) وجمعها، ثم رأى مع ندوره أنه غير شاذ في الاستعمال، وذلك لوروده في التنزيل<sup>(٥)</sup>.

## اللغة الخامسة:

قال الفارسي: "ومنهم من يحذف من (هَاءَ) وهم قليل فيقولون: هَاكَ يَا رَجُلُ، و هَاكُما يَا رَجُلان، و هَاكُمْ يَا رِحَالُ، و هَاكُنَّ، وهَذِهِ قلِيلَةٌ"<sup>(7)</sup>.

اللغة السادسة:

ومنهم من يقول: "هَأْ يا رَجُلُ على مِثالِ خَفْ يا رَجُلُ، وللاثنين: هاءًا على مِثالِ حَافا، وللجميع: هاءُوا على مِثالِ خافُوا، وللمرأة: هائِي يا امرأة....

وتقول للمرأتين: هاءيا يا مرأتان، وتقول للنسوة: هأْن يا نسوة. وإذا قال لك رَجُلٌ: هأْ، فأردت أن تقول: لا أَفْعَلُ قُلت: لا أَهاءُ وأُهاءُ "<sup>(٧)</sup>.

"قال الفرّاء: حكى لي الكسائيّ: إلام أَهاءُ فأُهاءُ"<sup>(٨)</sup>.

- (١) سورة الحاقة: من الآية: ١٩.
- (٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٣.
- (٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٣)
  - (٤) ينظر السابق (٣٤/٣).
  - (٥) ينظر: الأشباه والنظائر (٢٠٢/٣).
- (٦) ينظر: المسائل البصريات (٤٣١/١).
- (٧) ينظر: المذكر ولمؤنث لأبي بكر بن الأنباري (٣٣٣، ٣٣٤).
  - (٨) ينظر السابق (٢/٢٣٤)، ارتشاف الضرب (٢٢٩٢/٥).

وقد عقب النحاة على هذه اللغة فقال الفارسي أما قولهم: هَاءَيا فقليل في اللغة رديء في القياس<sup>(۱)</sup>.

وذكر ابن جني أن هذه اللغة التي تتصرف تصرُّف: خَفْ لغة قليلة<sup>(٢)</sup>.

اللغة السابعة:

ومنهم من يقول: "(هَأْ) بممزة ساكنة، و(هآ) و(هؤوا) كما تقول (طَأْ)، و(طآ)، و(طؤُوا)، و(هئي يا امرأةُ) كما تقول: (طئي)، و(هَأْنَ) كما تقول: (طَأْنَ)، وقياسُ هذه اللغة أن تجعلها من باب (وَهَبَ يَهَبُ) ممّا فاؤه واوٌ "<sup>(٣)</sup>.

بعد مناقشة المسألة، وبيان اللغات في (هَا)، تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان مخالفًا للجرمي فيما حكاه عن العرب من كون "ها" فعلا، واصفًا إياه بالشذوذ ثم أبان بأنه إنما جوّز ذلك قياسًا على "هات" في كونها صوت فعل، وكذا يجوز أن يكون فعلاً صحيحًا مثل (هاهيت) ونحوه، فكما أجازوا هذا في "هات"، فكذا جاز في خِلاَفِهِ.

هذا والله تعالى أعلم.

- (۲) ينظر: سر صناعة الإعراب (۳۱۹/۱).
- (٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٦/٣).

<sup>(</sup>۱) ينظر: المسائل البصريات (۲/۱).

الفصل الثاني: موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ في التراكيب

المسألة الثالثة والعشرون

[في الترخيم]

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: [ترخيم النكرة ك أفُلَان "، و "طَامِر "(')، و "كَرَوان "].

قال أبو عمر: "سَمِعْتُ الأصمعي يقول: سمعت العرب يقولون: (يَا فُلا تَعَالَ) قال في إثر هذا: وترخيم طامر لا يجوز، لأنه كناية عَنِ اسْمِهِ"<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: "وَمَنْعُ تَرْخِيم ذا على ما سُمِعَ من (يَا فُلا) مشكل ألا ترى أنَّ (فُلان) كناية، كما أن ذا كناية وكلاهما معرفة علم، يدلك على أنهما علمان أنهم حذفوا التنوين مع كل واحد مِنْهُمَا كما حذفوه مع الْأَعلام، فقالوا: فُلانُ بْنُ فُلانٍ، وطَامِرُ بْنُ طَامِرٍ كما قالوا: زَيْدُ بْنُ عَمْرِو"<sup>(7)</sup>.

> وقال أبو عُمَر: "أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ بِالْعَرَى<sup>(٤)"(٥)</sup>. قال أبو على: "رَخْمَهُ مَرَّتَيْنِ<sup>"(٦)</sup>.

- (١) ورد في اللسان مادة "طمر" (٩٤/٩): "وطَمَرَ في الأَرض طُمُوراً: ذَهَبَ. وطَمَرَ إذا تَغيّبَ واستخفى؛ وطَمَرَ الفرسُ والأخيَل يَطْمِرُ في طيرانه. وقالوا: هو طامِرُ بِنُ طامر للبعيد، وقيل: هو الذي لا يُعْرُف ولا يُعْرف أبوه ولم يُدْرَ من هو. ويقال للبرغوث: طامِر بن طامِر؛ معرفة عند أَبي الحسن الأخفش. الطامِرُ: البرغوث، والطوامرُ: البراغيث".
  - (٢) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٨/١، ٣٣٩).
    - (٣) ينظر السابق (٣) ٣٣٩).
- (٤) هو مثل: "يضرب للذي ليس عنده غناء، ويتكلم فيقال له: اسكت وتَوَّق انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه.
   وقولهم: (إن النعامة في القرى) أي تأتيك فتدوسُكَ بأخفافها". ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٢١/١)، ٤٣٢).
   وذكر الجوهري بأن قولهم: أَطْرِق كَرًا أطرقْ كَرًا إن النَعامَ في القُرى. مثل "يُضْرَبُ للمعجّب بنفسه". ينظر الصحاح
   (٤/ ١٥١٥، ٢١٥١) مادة "طرق". وذكر البغدادي في خزانة الأدب (٣٧٤/٣) أنه بيت من الرجز، وهو مثل.
   فكل الروايات فيه (القُرى) بدلاً من (الْعَرَى).
  - (°) ينظر: المسائل البصريات (۱/۳٤۰).
    - (٦) ينظر السابق (١/١٤).

دراسة المسألة:

اتفق الجمهور على أنه لا يستثنى من العَلَمِ المفرد شيء<sup>(١)</sup>، ويدخل في هذا ماكان كناية عن العلَم كترخيم "فلان"<sup>(٢)</sup>، حيث قال الجرمي: "سَمِعْتُ الأصمعي يقول: سمعت العرب يقولون: (يَا فُلا تَعَالَ)<sup>" (٣)</sup>، وقد استثنى مسألة "طَامِر" وسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

وقد قال أيضًا بترخيم "فلان" فيقال: "يا فُلا أقبل" جمهور النحاة – كما أسلفت – كالمبرِّد<sup>(٤)</sup>، والفارسي<sup>(٥)</sup>، وابن الشجري<sup>(٢)</sup>، وابن عقيل<sup>(٧)</sup>، والسيوطي<sup>(٨)</sup>، وغيرهم.

أما "طَامِرُ بْنُ طَامِرٍ" كناية عمن لا يعرف، ولا يعرف أبوه، فقد استثناه الجرمي فلم يجز ترخيمه<sup>(٩)</sup>؛ لأنه كناية عن اسمه<sup>(١٠)</sup>.

"واستشكل ذلك الفارسيّ من جهة أن طامرًا كناية، وهو علَم، لحذف التنوين في قولهم: طامر بن طامر، كما في قولهم: فلان بن فلان، فليكن مثل فلان في الترخيم"<sup>(١١)</sup>.

ورد قوله ابن عقيل<sup>(١١)</sup>، والسيوطي<sup>(١٢)</sup>، لأن فلانًا كناية عن الأعلام فرُخم كما يُرخّم العلم، وطامر ليس كذلك، فهو كناية عن ما لا يرخم.

وقد اختلف النحاة في قولهم: "أَطْرِقْ كَرَا"، ففيه قولان:

- ينظر: الهمع (٣/٣٨).
   ينظر: المساعد (٢/٩٤٥)
   ينظر: المسائل البصريات (١/٣٣٩، ٣٣٩)، المساعد (٢/٩٤٥).
   ينظر: المسائل البصريات (١/٣٣٩)، وينظر أيضًا: المساعد (٢/٩٤٥).
   ينظر: المسائل البصريات (١/٣٣٩)، وينظر أيضًا: المساعد (٢/٩٤٥).
   ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/٣٣٩)، وينظر أيضًا: المساعد (٢/٩٤٥).
   ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/٣٩٩).
   ينظر: الممع (٣/٨، ٢٤).
   ينظر: المسائل البصريات (١/٣٣٩).
   ينظر: الممع (٣/٣٨، ٢٩٩).
   ينظر: المسائل البصريات (١/٣٣٩).
   ينظر: المسائل البصريات (١/٣٣٩).
   ينظر: المسائل البصريات (١/٩٣٩).
   ينظر: المسائل البصريات (١/٩٣٩).
   ينظر: المسائل البصريات (١/٩٣٩).
   ينظر: المسائل البصريات (١/٩٣٩).
  - (۱۳) ينظر: الهمع (۸۳/۳، ۸٤).

أولهما: زعم الخليل بن أحمد أنّ ذكر الكروان يقال له: كَرَا<sup>(١)</sup>. وكذا نُسِبَ هذا القول للمبرّد<sup>(٢)</sup>.

قال ابن مالك: "فعلى هذا لَيْسَ في قَوْلهم: (أَطْرِقْ كَرَا) إِلاَّ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاء"<sup>(٣)</sup>. ووافقه أبو حيان<sup>(٤)</sup>، وابن عقيل<sup>(٥)</sup>، وغيرهما في أنَّهُ على هذا القول لا ترخيم فيه، وشذوذه حَذْفُ حرف النداء منه ونحوه.

ثانيهما: قال الفارسي: قال أبو عمر: "أُطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ بالعرى"<sup>(٦)</sup>. ثم عقب الفارسي فقال: "رَخَّمَةُ مَرَّتَيْنَ"<sup>(٧)</sup>.

قال المبرِّد : "لو رخَّمت (كَرَوانا) فيمن قال: يا حارُ لقلت: يا كَرا أَقبل، وكان الأَصل يا كَرُوُ، لكن تحرّك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت أَلفا"<sup>(٨)</sup>، وتبعه أبو علي القالي<sup>(٩)</sup> حيث قال: "الكرا: الكَروان، وهو عند أهل النظر والتحقيق من أهل العربية ترخيم كروان، وإنَّما أراد الراجز: أطرق يا كروان، فرخّم"<sup>(٠)</sup>.

- وذكر ابن مالك أن (كرا) فيه شُذُوذَان: "أحَدُهُمُا: حَذْفُ حَرْف النداء مِمَّا يُوصَفُ بِهِ (أَيُّ). والثاني: تَرحيمُه عَلَى تَقْدِير الاسْتِقْلال وَلِذَلِكَ أُبْدِلَتْ وَاؤُهُ أَلفاً.
- ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٤٣٢/١)، وفي شرح الكافية الشافية (١٣٦١/٣) زعم بعض أهل اللغة.
  - (٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٤٦/٥)، المساعد (٢٦٣/٢).
    - (۳) ينظر: شرح الكافية الشافية (۱۳۶۱/۳).
      - (٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٤٦/٥).
        - (٥) ينظر: المساعد (٢/٥٦٣).
      - (٦) ينظر: المسائل البصريات (٢٤٠/١).
        - (۷) ينظر السابق (۱/۱)۳٤).
      - (۸) ينظر: المقتضب (۱/۱۸۸، ۱۸۹).
- (٩) هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون، أبو علي البغدادي المعروف بالقاليًّ. من مصنفاته: "الأمالي"، و"التّوادر"، و"المقصور والممدود"، و"شرح المعلقات". توفي سنة ست وخمسين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (٤٥٣/١)، معجم الأدباء (٢٢٩/٢).
  - (۱۰) ينظر: خزانة الأدب (۳۷٤/۲، ۳۷۰).

وَلَوْ رُخِّمَ عَلَى لُغَة مَنْ يَنْوِي الْحُذُوفَ لَقِيلَ: (كَرْوَ)" (').

وقال أبو حيان: "المشهور أنَّهُ ترخيمُ كَرَوان على لغة: يا حَارُ: فشذوذٌ مِنْ كونه نكرة مقبل عليها، وَمِنْ حَذْفِ حرف النداء"<sup>(٢)</sup>. وكذا قال ابن عقيل<sup>(٣)</sup>.

وذكر السيوطي أن قولهم: "أطرق كرا" ترخيم "كروان" "شاذَّ قياسًا واستعمالاً، أما القياس؛ فلأنّ الترخيم بابه الأعلام، وأما الاستعمال فلقلة المستعملين له"<sup>(٤)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن "فُلان" كناية عن العلَم فيرخم كما يُرخم العلَم، ومُعارضًا له في منعه ترخيم "طامِرُ بْنُ طَامِرٍ"، قائلاً: "فليكن مثل فلان في الترخيم"<sup>(0)</sup>.

وأرى أن الأخذ برأي الجرمي في منعه ترخيم طامر هو الأحسن؛ لسلامته مما وُجِّه إليه قول الفارسي.

أما قول أبي عُمَر: "أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ بِالْعَرَى" فقد استدل به الفارسي على أن الكَرَا مرخم من "كَرَوان" ترخيم بعد ترخيم. فقد حذفت النون والألف من الكلمة ثم قلبت الواو ألفًا فقيل "كَرَا" وهو المذهب المتفق عليه من معظم أهل العربية. والأخذ بهذا القول هو الأنسب. هذا والله تعالى أعلم.

- (۱) ينظر: شرح الكافية الشافية (۳/١٣٦١، ١٣٦١).
  - (٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٤٦/٥).
    - (٣) ينظر: المساعد (٢/٥٦٣).
  - (٤) ينظر: الأشباه والنظائر (١٧٩/٢، ١٨٠).
    - (٥) ينظر: المساعد (٢/٩٤٥).

المسألة الثانية: [ترخيم "حَيْوَة"]

قال أبو عمر: "لو رَخَّمْتَ (حَيْوَة) تركتها في كل حال على حالها يعني على: يا حارِ ويا حارُ<sup>"(۱)</sup>.

قال أبو علي: "وهذا صحيح؛ لأن هذا إِنما جاء في الْعَلَمِ وهذا في الترخيم علم على تعريفه الذي كان"<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر: "حَيْوَةُ حرف شَذَّ عَنِ القيَاس، فأُجْرِي في الترخيم على ما جرى عليه قبل أن يُرَخَّمَ، فتقول يا حَيْوَ"<sup>(٣)</sup>.

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على ترك "حَيْوَةُ" في الترخيم على حالها؛ لأن في الكلمة اعتلال مخالف للقياس<sup>(٤)</sup>، والقياس "حَيَّةُ"<sup>(٥)</sup>.

فقال سيبويه: "وتقول في حَيْوَةَ: يا حَيْوَ أقبلْ، فإن رفعتَ الواو تركتها على حالها؛ لأنه حرف أُجرى على الأصل وجُعل بمنزلة غَزْوٍ، ولم يكن التغييرُ لازماً وفيه الهاءُ"<sup>(٦)</sup>.

وكذا الجرمي قال: "لو رَخَمَّتَ (حَيْوَة) تركتها في كل حال على حالها يعني على يا حارِ ويا حارُ "<sup>(۷)</sup>.

ووافقه الفارسي فيما ذهب إليه(^).

وقال ابن الحاجب: وتقول "في حَيْوَة يَا حَيْوُ، ولا يُدْغَمُ لما ثبتَ من شذوذه، وفيه

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۳۳۹/۱).
  - (٢) ينظر السابق.
- (٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (٣٨٦/١).
  - (٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٤٠).
- دفر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٧٤/١).
  - (٦) ينظر: الكتاب (٢٥١/٢).
  - (٧) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١).
- (٨) ينظر: المسائل البصريات (١) (٣٣٩)، وينظر أيضًا: التعليقة على الكتاب (٣٨٦/١).

نظرٌ "(١).وكذا أبو حيان فقد أقرّه على حَالِهِ أيضًا(٢)، وغيرهم.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن "حَيْوَةَ" في ترحيمها تُترك في كل حالها فيقال: يا "حَيْوَ" وهذا هو المذهب المتفق عليه من النحاة.

هذا والله تعالى أعلم.

ینظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (۳۰۱/۱)

<sup>(</sup>٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٤٠).

المسألة الثالثة: [ترخيم "معاوية"] قال أبو عُمر: وقالَ الشَّاعُ (1): \*أنك يَا مُعَاو يَا بْن الأَفْضَل\* رَخَّم "معاوية" مَرَّتَيْن<sup>(٢)</sup>. قال الفارسي: "وتقدير هذا أنه لَمَّا كَثْرَ مُرَخَّمًا منه الهاء جرى (مُعَاوِيَ) اسما فكأنك رَخَّمتَ اسما لم يكن فيه هاء"<sup>(٣)</sup>. دراسة المسالة اختلف النحاة في ترخيم مُعَاوِية في قَوْل العجّاج() [من الرجز]: فقد رأى الراءونَ غيرَ البُطَّل أنَّك يا معاو يا ابن الأفْضَل على وجهين: الوجه الأول: قال سيبويه: (هذا بابُ إذا حذفتَ منه الهاءَ وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلتَ حرفاً مكان الحرف الذي يلي الهاء): "وقد حملهم ذلك على أن رخَّموه حيثُ جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه. قال العجاج():

(١) الرجز للعجاج وتمامه:
فقد رأى الراءونَ غيرَ البُطَّل أنَّك يا معاوِ يا ابن الأَفْضَلِ
وهو من شواهد الكتاب (٢٠/٢)، النكت (٢/٨٠٥)، تحصيل عين الذهب، ص٣٣٣، المقاصد الشافية
(٥/٢١٤). وبلا نسبة في المسائل البصريات (٢/٣٤٩)، الخصائص (٣/٢٤٨)، ارتشاف الضرب (٥/٢٢٤،
٢٢٤٠٢)، المقاصد الشافية (٥/٥١٤)، الهمع (٣/٢٨)، خزانة الأدب (٢/٣٢٩).
وروايته في ديوان العجاج، ص٨٤٢:
(٢) ينظر: المسائل البصريات (٢/١٤٩)، أنَّكَ يا يَزِيدُ يا بُنَ الأَفْخُلِ
(٢) ينظر: المسائل البصريات (٢/٢٤٩).
(٢) ينظر السائل البصريات (٢/٢٤٩)، خزانة الأدب (٢/٣٩٩).
(٢) ينظر: المسائل العجاج، ص٢٤٢).
(٢) ينظر السائل البصريات (٢/٢٤٩).
(٢) ينظر السائل البصريات (٢/١٤٩).
(٢) ينظر السائل البصريات (٢/٢٤٩).

فقد رأى الراءونَ غيرَ البُطَّل أنَّك يا معاوِ يا ابن الأفْضَلِ يريد: يا مُعاوية"<sup>(۱)</sup>.

فقد حمله سيبويه هاهنا "والفَرَّاء على أنه رُخِّم بعد حذف الهاء، وأن (يا) نداءٌ ثانٍ؛ لأنه لو كانت الياء من تمام الاسم لم يصلح نعتُه إذ المرخّم لا يُنْعَت"<sup>(٢)</sup>.

قال أبو الحَسَن الأخفش: "البيَتُ للعَجّاج يَمَدَحُ به يَزِيدَ بن مُعاوية، ولا أَدْرِي كيفَ هذه الرِوايَة، إلاّ أنَّ سيبويه هكذا رواه، وتَقديرُ هذا الترخيم أنَّه لَمّا رَخَّمَ مُعاوِيَة فأَسْقَطَ الهاءَ صارَ كاسمٍ لا هاءَ فيه ثُمَّ رخَّمَه فأَسْقَطَ الياءَ، ولو قالَ قائِلٌ: إنَّ الياءَ التي بعدَ الواوِ من مُعاوية وإنَّ ابنَ الأفضَلِ نعتٌ لمعاوِيَ وليسَ فيه حَرفُ نِداءٍ كانَ أَقَيَسَ وأَجْوَدَ<sup>((٣)</sup>.

وذكر الجرمي أنه رخَّمه مَرَّتَيْن فقال: يا مُعاوِ<sup>(٤)</sup>، وقال ابن كيسان: إِنَّ "بعضَ المنشدين له من العرب ينشدُ يا مُعَاوِ، فيقطع الكلمة في النداء على الواو ثُمَّ يَقُول: يا بْنَ الأفضل"<sup>(٥)</sup>. وقال الفارسي: "....أنه لَمَّا كَثُرَ مُرَخَّمًا منه الهاء جرى (مُعَاوِيَ) اسما فكأنك رخَّمَتَ اسما لم يكن فيه هاء"<sup>(٦)</sup>.

> وأشار الأعلم في أحد قوليه بأن هذا القول ضرورة قبيحة<sup>(٧)</sup>. وممن نصَّ أيضًا على أنه ترخيم بعد ترخيم الرُُمَّاني<sup>(٨)</sup>، وتبعه ابن خروف<sup>(٩)</sup>.

- (۱) ينظر: الكتاب (۲ /۲٤٩، ۲٥٠، ۲٥١).
  - (٢) ينظر: المقاصد الشافية (٤١٠/٥).
    - (۳) ينظر: النكت (۸۰/۱).
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (١/١٣٤).
  - (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٤٢).
  - (٦) ينظر: المسائل البصريات (٢٤١/١).
  - (٧) ينظر: تحصيل عين الذهب، ص٣٣٣.
- (٨) ينظر: المقاصد الشافية (٥/٥١٤)، خزانة الأدب (٣٧٨/٢).
  - (٩) ينظر السابق.

الوجه الثاني:

قاله الأعلم: "ويحتمل أنْ تَكون الياءُ من قوله: (يا ابنَ الأفضَلِ) ياءَ معاوِيةَ على تقدير يا معاوِيَ ابنَ الأفْضَلِ، فتُوهِمَتْ ياء (يا ابنَ) التي للنداءِ، وإنمّا هي ياءُ معاويةَ"<sup>(1)</sup>. ويرده ما قاله ابن كيسان – كما أسلفت – من "أَنَّ بعضَ المنشدين له من العرب ينشدُ يا مُعَاوِ، فيقطع الكلمة في النداء على الواو ثُمَّ يَقُول: يا بْنَ الأفضل"<sup>(1)</sup>. وذكر أبو حيان أن حذف التاء مع ما قبلها قليل، والكثير حذف التاء وحدها<sup>(٣)</sup>. بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي موافقٌ للجرمي فيما ذهب إليه من أن "مُعَاوِ" في قول العجاج<sup>(٤)</sup>[ من الرجز]:

مُرَخَّم من "مُعَاوِية" ترخيم بعد ترخيم، وفصّل الفارسي القول في المسألة فذكر أن الهاء كَثُر حذفها للترخيم، فكأن الاسم – مُعَاوِي – لا هاء فيه فَرَخَمه بحذف الياء من آخره<sup>(٥)</sup>، وهو الأنسب.

هذا والله تعالى أعلم.

- (۱) ينظر: تحصيل عين الذهب، ص٣٣٣.
- (٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٤٢/٥).
  - (٣) ينظر السابق (٥/٢٢٤٣).
    - (٤) سبق تخريجه.
- (°) ينظر: المسائل البصريات (1/1 ٣٤).

المسألة الرابعة: [ترخيم الخماسي : ك "مُنْقَاد"، و "مَنْصُور"، و "عُثْمَان"، و "سِنَّوْرٍ "<sup>(')</sup> و "قَنَوّر "<sup>(')</sup> و "هَبَيّخ "<sup>(")</sup>]

قال أبو عمر: "ولا يُحْذَفُ في (مُنْقَادٍ) الألف في الترحيم فَيَتْبَعُهُ الأصل كما يتبعه الزائدُ في (مَنْصُور) في الحذف.

قالَ: وقَد أَجَازَهُ الأخفشُ فقال: (يَامُنْقَ) يُشَبِّهُهُ بالزائد"(٤).

قال أبو علي: في "(منقاد) لا يحذف الألف مع الدال، قال: لأنه بدل من الأصل"<sup>(°)</sup>. وقال في ترخيم "منصور": "فإنْ كَانَ قَبْلَ آخر الاسم حَرْفُ مَدِّ زائلٍ اتْبَعْتهُ الزائدَ في الحَذْفِ إذَا كانَ الاسمُ على أكثرَ من ثلاثةِ أحْرُفٍ فَقُلْتَ في رَجُلٍ اسْمُهُ مَنْصُورُ: يا مَنْصُ"<sup>(1)</sup>. أنشد أبو عمر الجرمي لابن همَّام السّلولي<sup>(۷)</sup>[ من المتقارب]: \*أفِقْ عُنْمَ عَنْ بَعضِ تَعْدَائِكا"<sup>(٨)</sup>. الشاهد فيه ترخيم "عثمان" بحذف الألف والنون وذلك لزيادتهما فيقال: "يا عُثمَ". قال الفارسي: "فإنْ كَانَ في آخر الاسم زيادتانِ زيدَتَا معاً حَذَفْتَهُما معًا<sup>(۴)</sup>.

- (١) ورد في اللسان مادة "سنر" (٢٧٤/٧): بأن من معاني السِّنور" الهرُّ، مشتق منه وجمعه السَّنَانِيرُ، وقيل: أصل الذئب، وقيل: السَيِّدُ.
- (٢) القَنَوَّر، "بتشديد الواو: الشديدُ الضَّحْمُ الرأْس من كل شيء. وكلُّ فَظٍّ غليظ: قَنَوّرُ" ينظر: اللسان (٢٠٩/١٢) مادة "قنور".
- (٣) الهَبَيَّخ: بتشديد الياء: الغلام، والرجل الذي لا خير فيه، ويطلق أيضًا: على الأَحمق المسترخي، والوادي العظيم أو النهر العظيم، وقيل: واد بعينه. ينظر: اللسان (١١/١٥) مادة "هَبَخ".
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١).
    - ٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٢٦.
  - (٦) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص١٩٢.
- (٧) هذا الشطر من قصيدة لعبد الله بن همام السلوي، مدح بما عبيد الله بن زياد بن أبيه في شرح أبيات معني اللبيب للبغدادي (٢٦٢/٧) وتمامه: أقُولُ لِعُنْمَانَ لاَ تَلْحَنِي أَفِقْ عُنْمُ عَنْ بَعْضِ تَعْذالِكا. وبنسبة أيضًا في المسائل البصريات (٣٤٠/١) برواية "تَعْدَائِكا" بدلاً من "تَعذُالِكا". وبلا نسبة في أمالي الشجري (٣١٣/٢، ٣١٤)، والإفصاح للفارقي، ص١٧٥.
  - (٨) ينظر: المسائل البصريات (٢٤٠، ٣٤١).
    - (٩) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص١٩٢.

وقال أبو عمر: "أكثرهم يحذف واو(سِنَّوْرٍ) في الترخيم لِسُكُونِمَا"<sup>(١)</sup>. قال أبو علي: "كأنه يجعلها كالتي في (مَنْصُورٍ)"<sup>(٢)</sup>. قال أبو عمر: "وهو أجود"<sup>(٣)</sup>. قال أبو علي : حذف الواو أجود؛ "لأنما زائدة في الحقيقة، ويجوز ألا تحذف لأنما ليست بمدة، فقد أشبهت ما هو أصل في الاسم"<sup>(٤)</sup>. وقال أبو عمر: واو "قَنَوَّرٍ" ويا "هَبَيَّخٍ" لا تُحذف؛ لأنه لما تحركت لم تشبه الزائد<sup>(٥)</sup>. قال أبو علي: "... لا يَجُوزُ حَذْفُ الوَاو الأخِيْرَةِ والْيَاء الأخِيْرَة من (قَنَوَّر) و(هَبيّخ)؛

لأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ الَّدالِ مِنْ (سَمَيْدَع)" <sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

إذاكان ما قبل الآخر حرف مدّ كا مُنْقَاد"، ففيه قولان: أحدهما: مذهب الأخفش

فقد جوّز حذف الألف مع الدال في "مُنْقَاد" فيقال: يَامُنْقَ<sup>(٧)</sup>؛ "لأنها بدل من الأصل، فكأنها زائدة لأنها مدة"<sup>(٨)</sup>.

ونُقِلَ عن الجرمي في أحد قوليه أنه أجاز حذف الألف والدال في "مُنْقَاد"، موافقًا للأحفش فيما ذهب إليه<sup>(٩)</sup>.

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۲٤۱/۱).
  - (٢) ينظر السابق (٣٤٢/١).
    - (۳) ينظر السابق.
  - (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٢٥.
- ها ينظر: المسائل البصريات (٣٤٢/١).
- (٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٠/٢).
- (۷) ينظر: المسائل البصريات (۳۳۹/۱)، المسائل المنثورة، ص۲۲٦، المساعد (۲/٤٩)، شرح التصريح على التوضيح
   (۲)، الهمع (۸۰/۳).
  - (٨) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٢٦.
  - (٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٢٣٤/٥)، توضيح المقاصد والمسالك (١١٣٩/٤).

ثانيهما: مذهب جمهور النحاة

نقل الفارسي عن الجرمي أنه قال: "ولا يُحْذَفُ في (مُنْقَادٍ) الألف في الترحيم فَيَتْبَعُهُ الأصل كما يتبعه الزائدُ في (مَنْصُور) في الحذف"<sup>(١)</sup>.

وهذا هو مذهب جمهور النحاة كالفارسي<sup>(٢)</sup>، وابن الشجري<sup>(٣)</sup>، وابن الخباز<sup>(٤)</sup>، وابن مالك<sup>(٥)</sup>، وأبي حيان<sup>(٢)</sup>، والأشموني<sup>(٧)</sup>، والأزهري<sup>(٨)</sup>، والسيوطي<sup>(٩)</sup>، وغيرهم كثير، وقد علَّلوا عدم حذف الألف؛ لأنحا منقلبة عن الأصل، فأصل "مُنْقَاد" مُنْقَودْ".

أما"مَنْصُور" فقد اتفق النحاة على حذف آخره مع حرف المد فيقال يا "مَنْصُ"، ومن هؤلاء سيبويه<sup>(١٠)</sup> وقد احتَجَّ بكلام معناه أنه لما كان الحَرفُ الأصْليّ في مَنْصُور قد وجب حَذْفُه؛ لأنَّه طَرَفٌ صار هذا الحرفُ الأصلي في الحذف كالزائدِ الثاني من الزائِدَيْنِ اللَدَيْنِ زيدا مَعًا في "سَعْدان" ونحوه، فصار الحرف الأصلي بمنزلة الزائد، وقد ساوَى الزائدان الزائِدَ والأصلِيّ، وقد وَجَبَ حَذْفُ الزائديْنِ فوَجَبَ حَذْفُ الزائِدِ والأصلِي<sup>(١١)</sup>.

وقد اقتفى هَدْي سيبويه في حذف الآخر مع حرف المد النحاة كالجرمي<sup>(١٢)</sup>،

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۳۳۹/۱).
  - (٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٢٦.
- (٣) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣١١/٢).
  - (٤) ينظر: توجيه اللمع، ص٣٣٥.
- هالك (٣/٣٠).
  - (٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٣٣).
- (٧) ينظر: شرح الأشموني على الألفية (٧١/٣).
- (٨) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٢٥٩/٢).
  - (۹) ينظر: الهمع (۸٤/۳، ۸۵).
  - (۱۰) ينظر: الكتاب (۲/۹۵۹).
  - (۱۱) ينظر: النكت (۱/٥٨٥، ٥٨٦).
  - (١٢) ينظر: المسائل البصريات (٣٣٩/١).

أما "عثمان" ففي آخره زائدان زيدا معًا، فتحذفهما معًا؛ لأن الاسم بعد حذفهما يكون ثلاثيًّا، حيث قال سيبويه: "هذا باب ما يُحذَف من آخِره حرفان؛ لأنَّهما زيادةٌ واحدة بمنزلة حرف واحد زائد وذلك قولك في عُثْمان: يا عُثْمَ أَقبلْ...."<sup>(٩)</sup>. وأنشد الجرمي لابن همَّامٍ السّلولي<sup>(١)</sup>[من المتقارب]:

وقد اقتفى هَدْي سيبويه بحذف الزيادتين من آخر (عثمان) فيقال: يا "عثم" أيضًا ابن السراج<sup>(۱)</sup>، وكذا الفارسي<sup>(۲)</sup>، وابن جني<sup>(۳)</sup>، وابن الشجري<sup>(٤)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢)</sup>، والشاطبي<sup>(٧)</sup>، وغيرهم.

وقد اختلف النحاة في حذف الواو إذا كانت غير مسبوقة بحركة تجانسه في نحو ترخيم "سِنَّوْر" وما أشبهه، وفيه قولان:

أولهما: ما ذكره الجرمي فيما حكى أبو علي الفارسي أن أكثر النحويين يحذفون واو "سِنَّوْر" في الترخيم لِسُكُونِجا<sup>(٨)</sup> كما يقال في "منصورِ": "يا مَنْصُ"، قال الجرمي: بل هو أجود<sup>(٩)</sup>، قال أبو علي: "فحذفها أجود لأنها زائدة في الحقيقة"<sup>(١٠)</sup>.

ثانيهما: جوّز أبو علي أيضًا: "ألا تحذف لأنها ليست بمدة فقد أشبهت ما هو أصل في الاسم"(<sup>(۱۱)</sup>.

وذكر ابن يعيش أنه إذا "كان قبل الحرف الأصلي زائدٌ غيرُ مدَّة، لم يُحذف لمفارقته الزائد الأولَ في (مَروانَ)، (وحَمْراء)، وذلك لو سمّيت بـ (سِنَّوْرِ)...، لقلت فيمن قال: (يا حارِ) بالكسر: (يا سِنَّوْ أقبلْ)... وعلى قولِ من قال: (يا حارُ) بالضمّ: (يا سِنَّا)، ... فقلبتَ الواوَ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها"<sup>(١٢)</sup>.

ينظر: الأصول في النحو (١/٣٢٠، ٣٢١).
 ينظر: الإيضاح للفارسي، ص١٩٢.
 ينظر: اللمع، ص٨٤.
 ينظر: أمالي ابن الشحري (٢/٣١٣).
 ينظر: أمالي ابن الشحري (٢/٣١٣).
 ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/١٠٠).
 ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/١٠٠).
 ينظر: الماق الضرب (٥/٢٣٤).
 ينظر: المسائل البصريات (١/٢٤١).
 ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٢٥.
 ينظر السابق.
 ينظر السابق.

ووافقه ابن الحاجب في عدم حذف الواو فقال في : (سِنَّوْرٍ) (ياسِنَّا) <sup>(١)</sup>. وكذا الرضي فقد أشار إلى أنها لا تحذف أيضًا<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو عبد الله الفخار: "ولا تحذف الواو وإن كانت زائدة؛ لأنها ليست حرف مد ولين، وإِنَّما هي حرف لين؛ لأن حركة ما قبلها من غير جنسها"<sup>(٣)</sup>.

وذهب جمهور النحاة إلى أنه إن تحرك حرفُ اللِّين لم يجز أن تحذف الواو في "قَنَوّرٍ" والياء في "هَبَيّخ".

فقال سيبويه: هذا (بابٌ تكون الزوائدُ فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرفِ): "وذلك قولك في قَنَوَّرٍ: يا قَنَوَّ أقبلْ، وفي رجل اسمه هَبَيَّخٌ: يا هَبَيَّ أقبل"<sup>(٤)</sup>.

"واحَتج سيبويه لإثْباتِ هذه الزوائد بكلامٍ معناه أنَّ الواوَ في قَنَوَّر والياءَ في هَبَيَّخ بَحْرِيان بَحرى الأصْليّ وإن كانا زائدتَيْنِ، وكأَنَّ تَرتيبَ زِيادَتِمِما أَنَّ أَصْلَ قَنَوَّر من قَنَرَ فَزِيدَت الواوُ الأخِيرَه المتَحَرِّكة فصارَ قَنْوَر بمنزلةِ جَدْوَلِ، وجَدْوَل مُلحَقٌ بَجَعْفَر بزِيادَةِ الواوِ فيه، والواوُ فيه بَحَحَلّ الفاءِ من جَعْفَر، وكأَنَّ أصلَ هَبَيَّخ من هَبَخ وزِيدَت فيه الياءُ المتَحَرَّكَةُ الأخِيرَة فصارتْ

وقد اقتفى هَدْي سيبويه في حذف آخر "هَبَيّخ" و"قَنَوّر"، فيقال: يا هَبَيَّ ويا قَنَوّ، ولا يحذف ما قبلهما لتحرّك حرف اللين فيهما جمع من النحاة كالجرمي<sup>(٢)</sup>، والفارسي<sup>(٧)</sup>، وابن

- ینظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (۳۰۰/۱).
  - (٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤٠٢/١).
- (٣) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٧٤٤/٢) [رسالة دكتوراه].
  - (٤) ينظر: الكتاب (٢٦٠/٢)، وينظر أيضًا: النكت (٥٨٦/١).
    - (٥) ينظر: النكت (٥/٦/١).
    - (٦) ينظر: المسائل البصريات (٢/١ ٣٤).
    - (۷) ينظر: التعليقة على الكتاب (۷/۲–۱۰).

الشجري<sup>(۱)</sup>، وأبي حيان<sup>(۲)</sup>، والمرادي<sup>(۳)</sup>، والشاطبي<sup>(٤)</sup>، والأزهري<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٢)</sup>، وغيرهم كثير.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما نقله عنه من أنه لا تُحذف الألف من "مُنْقَادٍ" في الترخيم؛ لأن حرف العِلة ليس زائدًا؛ وإنما منقلب عن أصل وهو المذهب الصحيح في نظري.

وكذا موافقًا له في ترخيم "مَنْصُور" فيقال: يا "مَنْصُ" بحذف آخره مع حرف المدّ وهو المذهب المتفق عليه من النحاة.

وأيضًا موافقًا له فيما استشهد به على ترخيم "عُثْمَان" فيقال: يا "عُثْمَ" بحذف الزيادتين من آخره، وذلك لكون الاسم ثلاثيًّا بعد حذفهما.

وأيضًا موافقًا له فيما ذهب إليه من أنَّ الأجود حذف واو "سِنَّوْر"، وجوّز الفارسي وجهًا آخر وهو عدم الحذف، وقد ذهب إلى هذا المذهب جمع من النحاة وأرى أن الأخذ برأي الجرمي أحسن.

ووافقه أيضًا فيما ذهب إليه من أنه لا يصح حذف الواو من "قَنَوَّرٍ" وكذا الياء من "هَبَيَّخٍ"، وهو المذهب المتفق عليه؛ لأن حرفَ اللّين قبل الآخر ليس ساكنًا فلا يصح حذفه. هذا والله تعالى أعلم.

- ینظر: أمالي ابن الشجري (۳۳۱/۲).
- (٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/٢٢٣٣).
- (٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١١٣٨/٤).
  - (٤) ينظر: المقاصد الشافية (٤/٤٣٠).
- (°) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٢ / ٢٥٨).
  - (٦) ينظر: الهمع (٨٤/٣).

المسألة الرابعة والعشرون [في ما لا يَنْصَرِفُ من الأَمْثِلَةِ وما يَنْصَرِفُ] وفيه خمس مسائل: المسألة الأولى:[في صرف "أحمر" إذا نُكّر] ذهب الجرمي في كتابه "إلى صَرْفِ (أَحْمَرَ) في النكرة"<sup>(۱)</sup>. وللفارسي في المسألة قولان: أحدهما: ذهب إلى صرف أحمر إذَا نُكّر بَعْدَ التّسْمِيَةِ<sup>(۲)</sup>. وثانيهما: عدم الصرف، قال في (باب ما كان على هَذْن الفعْلى: لم سَمَّ

وثانيهما: عدم الصرف، قال في (باب ماكان على وَزْنِ الفِعْلِ): لو سَمَّيْتَ رجلاً بأحمر ثم نَكَّرْنَهُ لم يَنْصَرِفْ<sup>(٣)</sup>.

قال في (بَاب الصّفِةِ التي لا تَنْصَرِفُ): "وأَحْمَرُ لا يَنْصَرِفُ في النَّكِرَة لِقِيامِ سَبَبَيْنِ في التَّنْكِيرِ وهو الوَزْنُ الَذي يَغْلِبُ عَلَى الفِعْلِ والوَصْفِ<sup>"(٤)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في صرف "أحمر" عند قصد تنكيره، وفيه مذهبان: **أولهما: مذهب الخليل، وسيبويه، ومن وافقهما** ذهب الخليل<sup>(°)</sup>، وسيبويه<sup>(۲)</sup> إلى أن "أحمر" إذا نُكِّر لم ينصرف. ونقل ابن مالك عن الأخفش في أحد قوليه أنه خَالَفَ سيبويه مُدَّةً ثمَّ وَافَقه في كِتَابه

- ینظر: المسائل البصریات (۳۲۲/۱).
- (٢) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص٢٣٧.
- (٣) ينظر السابق ، ص٢٢٩، التعليقة على الكتاب (٣/١٥، ١٦).
  - ٤) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص٢٢٩.
- ها ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٧، شرح الكتاب للسيرافي (٤٦١/٣)، النكت (٨١٤/٢).
- (٦) ينظر: الكتاب (١٩٨/٣)، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٧، شرح الكتاب للسيرافي (٤٦١/٣)، توجيه اللمع
   لابن الخباز، ص٤١٩، شرح المفصل لابن يعيش (١٩٣/١)، أمالي ابن الحاجب (٤٨٢/٢).

(الأوسط)، "وأكْثَر المصَنَّفِين لا يذكرون إلاَّ مُخَالَفَته، وذِكْر مُوَافَقَتِه أَوْلَى لأَنَّهَا آخِرُ قَوْلِيه"(').

وقد اقتفى هَدْي الخليل، وسيبويه المازين<sup>(٢)</sup>، والزجاج<sup>(٣)</sup>، والزجاجي<sup>(٤)</sup>، والفارسي في أحد قوليه<sup>(٥)</sup>، وابن الخباز<sup>(٦)</sup>، وابن الناظم<sup>(٧)</sup>، وكذا الأشموني مبينًا بأنه المذهب الصحيح<sup>(٨)</sup>. واحتجوا بالآتى:

قال سيبويه "وإنما منَعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل؟ فأحمر إذاكان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا، فإذاكان اسمًا ثم جعلته نكرة فإنما صيَّرته إلى حاله إذْكان صفة"<sup>(٩)</sup>.

وحكى ابن خروف عن أبي زيد الأنصاري في لغاته: "قلت للهُذليّ: كيف تقول للرجل له عشرون عبداً كلّهم أحمر؟ فقال: له عشرون أحمر قال: فقلت له: فكيف تقول إذا كان يقال: لهم أحمدُ؟ فقال: له عشرون أحمداً، فأجْرَى أحمداً ولم يُجْرِ أحْمَرَ "<sup>(١)</sup>.

ويقوّي مذهب سيبويه ما قاله الفارسي من "أن (أربعًا) قد وصفوا به وهو على زنة الفعل، ومع هذا فلم يخرجوه من التسمية فصرفوه، فكذلك هذا إذا سمي به ونكر لا يخرج من الصفة لأنهم قد اجمعوا على ترك صرف (أربع)" <sup>(١١)</sup>.

- ينظر: شرح الكافية الشافية (١٤٩٩/٣)، وينظر أيضًا: شرح التصريح على التوضيح (٢/٣٥٠)، شرح الأشموني على الألفية (١٧٠/٣).
  - (٢) ينظر: مجالس العلماء، ص٧١، شرح الكتاب للسيرافي (٤٦١/٣)، النكت (٨١٤/٢).
    - (٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٨.
    - ٤) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص٢١٨.
  - ها ينظر: التعليقة على الكتاب (٢،١٥/٣)، الإيضاح للفارسي، ص٢٢٩، المسائل المنثورة، ص٢٠٥.
    - (٦) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز، ص٤١٩.
    - (٧) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص٤٦٩.
    - ۸) ينظر: شرح الأشموني على الألفية (۱۷۰/۳).
    - (٩) ينظر: الكتاب (١٩٨/٣)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٤٦١/٣).
  - (١٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه لابن خروف، ص٢٩١، وينظر أيضًا : المقاصد الشافية (٥٩٠/٥، ٥٩١).
    - (١١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٠٥.

ويقوي ذلك أيضًا أن النحاة منعوا صرف "أدهم" – وسيأتي الحديث عنه بصورة مفصلة – وبابه، فكذلك ينبغي أن يكون أحَمْر وبابه إذا سُمِّي به، ثم نُكِّر<sup>(۱)</sup>.

ثانيهما: مذهب الأخفش ومن وافقه

قال الزجاج: "وزعم الأخفش<sup>(٢)</sup> وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت ب*ه*ا رجلاً نحو (أحمرَ) لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة"<sup>(٣)</sup>.

ووافقه الجرمي وذلك في صرف "أحمر" في النكرة<sup>(٤)</sup>، وكذا المبرّد فقد رجَّح قول الأحفش، فقال: "ولا أراه يجوز في القياس غيره"<sup>(٥)</sup>.

وكذا الفارسي في أحد قوليه فقد تابع الأخفش وأخذ برأيه، وقاس عليه وهذا يُفهم من قوله: "وَلَوْ سَمَيْتَ بِمَسَاجِدَ رَجُلاً لم تَصْرِفْ؛ لأنَّهُ شَابَهَ الأعْجَميَّ المعرفةَ حَيْثُ لم يَكُنْ له في الآحَادِ نَظِيرٌ فإنْ نَكَرْتَهُ لَمُ تَصْرِفْ أَيْضاً في قَوْلِ أبي الحَسَنِ، كَمَا تَصْرِفُ أَحْرَ في قَوْلِهِ إذا نَكَرْتَهُ بَعْدَ التسمييَةِ"<sup>(٦)</sup>، وأيضًا ابن يعيش<sup>(٧)</sup> وغيرهم.

وحجّتهم في ذلك كما ذكر الأخفش: "أَنَّ أَحَمَرَ وما جَرى مجراه من قَبْل أَنْ يُسَمّى به غَيرُ مصروفٍ لعلتين: وَزْن الفعل والصِفَة، فإذا سَمَّينا به فقد زالت الصِفَةُ وامتَنَعَ من الصرف لعلتين وَزْن الفِعل والتعريف، فإذا تَنكَّرَ بَقِيَت فيه عِلَّةُ واحدةٌ هي وَزِنُ الفِعل فَوَجَب أَنْ يَنْصَرف...." <sup>(٨)</sup>.

- ینظر: المقاصد الشافیة (٥٩٢/٥)، وينظر أيضًا: المسائل المنثورة، ص٢٠٥.
- (٢) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٧، مجالس العلماء للزجاجي، ص٧، النكت (٨١٤/٢)، شرح الكتاب
   للسيرافي (٤٦٢/٣)، التعليقة على الكتاب (١٦/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١٩٣/١)، توجيه اللمع لابن
   الخباز، ص٤١٩.
  - (٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص٧.
    - (٤) ينظر: المسائل البصريات (٢٢٢١).
      - (٥) ينظر: المقتضب (٣١٢/٣).
    - (٦) ينظر: الإيضاح للفارسي، ص٢٣٧.
  - (۷) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (۱۹۳/۱).
  - (٨) ينظر: النكت (٨١٤/٢)، شرح الكتاب للسيرافي (٣٦٢/٣).

وقد سأله المازيني فقال: "ألست تقول: نسوة أربعٌ فتخفض الأربع وتنونه وهو صفة على وزن الفعل؟ فقال: بلي.

قال : فِلمَ صرفته، وقد اجتمعت فيه علتان: وزن الفعل والصفة؟ قال: لأن أربعًا اسم في الأصل ولا أحكم له حكم الصفة، وإن وصفت به. فقال له المازيني: فاحكم للأحمر بحكم الصفة وإن سميت به لأن الأصل فيه صفة فلم يأت الأخفش بمَقْنَع"<sup>(١)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسي في أحد قوليه كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من صرف أحمر إذا نُكِّر، ويبدو ذلك واضحًا في متابعته للأخفش فقد أخذ برأيه في صرف أحمر في النكرة بعد التسمية، وقاس عليه.

وفي قول ثانٍ تابع سيبويه في عدم الصرف إذا نُكِّر، والأخذ بمذا الرأي أوْلى؛ لقوة ما احتجوا به.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤٦٢/٣)، النكت (٨١٥/٢)، محالس العلماء للزجاجي، ص٧٠، ٧١.

المسألة الثانية: [في منع صرف "أدهم" و"أداهِم"]

ذكر أبو عمر الجرمي فيما حكى أبو علي الفارسي: أنهم لم يصرفوا "أدهم" و"أداهم" وإن كانوا قد كسروه تكسير الأسماء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي الفارسي: "وإذا كانوا قد كسروه تكسير الأسماء وقد أولوه العوامل كما أولوها ومع هذا فلم يخرجوه من ترك الصرف لأنه في الأصل صفة"<sup>(٢)</sup>.

وقال: "(أدهم) – وإن سمي به – لا ينصرف، وذلك أن الصفات والأسماء تتداخل، وإذاكانت تتداخل لم ينكر أن تتفق جميعها"<sup>(٣)</sup>.

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على منع صرف "أدهم" و"أداهِم"، خلافًا لابن جني فيما حُكِيَ عنه بأنه صرّح بصرف أسماء ستة ومنها "أدهم" للقيد<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه (هذا باب ماكان من أَفعل صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام): "وأما أَدْهَمُ إذا عنيت القَيدَ.... فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة؛ لم تَختلف في ذلك العربُ.

فإن قال قائل: أصرفُ هذا لأني أَقول: أَداهمُ وأراقمُ. فأنت تقول الأَبْطَحُ و الأباطحُ، و أجارِعُ و أبارِقُ وإنما الأبْرَقَ صفة"<sup>(٥)</sup>.

قال السيرافي في شرح قوله: "وقد أجرت العرب (أدهم) إذا أردت القيد و(الأسود) إذا عنيت الحية.... أيضًا صفات، وإن كانت أسماء لأشياء بأعيانها، وذلك لأننا قد عرفنا معنى الأدهم في غير القيد وهو الأسود من الخيل.

وإنما قيل للقيد أدهم لسواده فقد عرف معنى اللون في الأدهم وشاركه فيه غيره والقصد فيهما ذوا اللون....

- ینظر: المسائل المنثورة، ص٥٠٢.
  - (٢) ينظر السابق.
  - (٣) ينظر السابق، ص٢٠٦.
- (٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٨٦٠/٢)، شرح التصريح على التوضيح (٣٢٤/٢).
  - (٥) ينظر: الكتاب (٢٠٠/٣، ٢٠١).

وقولهم (أراقم) و(أداهم) لا يوجب الاسمية (لأرقم)، وأدهم؛ لأن العرب قد قالت: أباطح و أجارع و أبارق، وقد أحاط العلم بأن هذه صفات...." <sup>(١)</sup>.

ووافقه في منع صرف "أدهم" الجرمي<sup>(٢)</sup>، والمبرِّد<sup>(٣)</sup>، وكذا الفارسي فقد رَجَّح في "التَّذْكِرة" مذهب سيبويه بإجماعهم على ترك صرف "أدهم" مما استعمل استعمال الأسماء من هذه الصفات<sup>(٤)</sup>.

وقال في "المسائل المنثورة"<sup>(°)</sup>: "وإذا كانوا قد كسروه تكسير الأسماء وقد أولوه العوامل كما أولوها، ومع هذا فلم يخرجوه من ترك الصرف لأنه في الأصلِ صفة".

وذكر الشاطبي أنه إنما منع الأدهم من الصرف، "لكونه وُضع في الأصل لأن يكون وصفًا من (الدُّهْمَة) وهي السَّواد، كقولك: ثوبٌ أَدْهَمُ، وفرسٌ أدهمُ،.... ثم استُعمل القَيْد لدُهْمَتِه، وتُنُوسِيَ ذلك المعنى فيه ، فصار يُطلق لا باعتبار الوصف، ولكن بَقِي في عدم الصَّرْف على أصله".

ثم ذكر الدليل على كونه استعمل اسم قولهم: الأداهِمُ فجمعوه على "أفَاعِل"؛ لأن مثل هذا الجمع يَختص بالأسماء لا بالصفات<sup>(٦)</sup>.

وأيضًا ممن منع "الأدهم" من الصرف، لكون الوصفية أصلًا فيه، ثم طرأت عليه الاسمية الأشموني<sup>(٧)</sup>، وكذا الأزهري <sup>(٨)</sup>، والسيوطي<sup>(٩)</sup>، وغيرهم كثير.

- ینظر: شرح الکتاب للسیرافي (۳/٤٦، ٤٦٦).
  - (٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٠٥.
    - (۳) ينظر: المقتضب (۳٤٠/۳).
  - (٤) ينظر: المقاصد الشافية (٥٩٢٥).
  - ٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص٥٠٢.
  - (٦) ينظر: المقاصد الشافية (٥/٤٩٥، ٥٩٥).
  - (٧) ينظر: شرح الأشموني على الألفية (١٤٠/٣).
  - (٨) ينظر شرح التصريح على التوضيح (٣٢٤/٢).
    - (٩) ينظر: البهجة المرضية، ص٢٩٨.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي في منعه صرف "أدهم" و"أداهِم" مراعاة لأصل وضعه كونه وصفًا للشيء، ثم طرأت عليه الاسمية وهو مذهب سيبويه الذي ارتضاه النحاة وهو الصحيح.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: [في منع صرف "أفْضَلَ منك "إذا سُمّي به]

قال الجرمي: "ولو سميتَ رجلا (أفْضَلَ منك) لم يَنْصَرِفْ في المعرفة ولا في النَّكِرَة"<sup>(١)</sup>. قال الفارسي: "فإذا سميت بـ (أفضل منك) لم تصرفه في النكرة، لأنك قد جعلته صفة بـ (منك) فيحصل فيه الوصف وزنة الفعل"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أنك إذا سمّيت رجلاً "أفْضَلَ منك" لم ينصرف في المعرفة لوزن الفعل والتعريف<sup>(٣)</sup>، فإن نكرته بعد التسمية لم ينصرف لوجود "منك" معه تؤكد الوصفية<sup>(٤)</sup>، ووزن الفعل<sup>(°)</sup>، وذلك بإجماع من النحاة، منهم سيبويه<sup>(٢)</sup>، والأخفش<sup>(٧)</sup>، والجرمي<sup>(٨)</sup>، والزجاج<sup>(٩)</sup>، والفارسي<sup>(١١)</sup>، وابن عصفور<sup>(١1)</sup>، وابن الناظم<sup>(٢1)</sup>، والرضي<sup>(٣1)</sup>، وكذا المرادي حيث قال: فإن سمي "بأفضل" مع (مِن) ثم نكر امتنع الصرف قولاً واحدًا<sup>(٤1)</sup>، وغيرهم.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا لما ذهب إليه الجرمي من أنك إذا سَمّيت بـ "أفْضَلَ منك" لم تصرفه في المعرفة والنكرة. ويقوي هذا القول إجماع النحاة على ذلك.

المسألة الرابعة: [في منع صرف "أَفْعَلُ" في قولهم: "هذا رجْلٌ أَفْعَلُ"]

ذهب أبو عمر إلى أن قولهم: "هذا رجلٌ أَفْعَلُ" لاَ يَنْصَرِفُ على حال مثلَ قولِ سيبويه<sup>(١)</sup>.

ووافقه الفارسي في منع الصرف، حيث رجَّح قول سيبويه<sup>(٢)</sup>.

وقال في (المسائل المنثورة)<sup>(٣)</sup> ما نصه: "وتقول: (كل رجلٍ أفعلَ) لا تصرفه لأن (أفعل) هاهنا صفة قد أجريته على (رجل) فلما مثلته بشيء لا ينصرف لم ينصرف، فكذلك أيضاً هذا، ألا ترى أنك إذا قلت: (كل أحسن زيد) – لا ينجر – فإنما تريد هذا المثال، فلما مثلت بالفعل لم تصرف لأنك مثلته بالفعل".

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في منع صرف "أَفْعَل" في نحو قولهم: "هذا رَجْلٌ أَفْعَلُ" على مذهبين: أولهما: مذهب سيبويه، ومن وافقه

ذهب سيبويه إلى أنه لا ينصرف على حال، حيث قال: "وتقول: إذا قلتَ هذا رجلٌ أفْعَلُ لم أصرفْه على حال؛ وذلك لأنَّك مثَّلت به الوصف خاصَّةً، فصار كقولك كلُّ أَفْعَلَ زَيد نصبٌ أبداً؛ لأنَّك مثَّلت به الفعل خاصَّة"<sup>(٤)</sup>.

ووافقه في منع الصرف الجرمي<sup>(°)</sup>، وكذا الزجاج<sup>(۲)</sup>، والفارسي<sup>(۷)</sup> موضحًا أن قول سيبويه صحيح وسيأتي بيان ذلك في موضعه — إن شاء الله تعالى– .

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۳۲۳/۱).
- (٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٢/٣، ٢٣).
  - (٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٠٧.
- ٤) ينظر: الكتاب (٢٠٣/٣، ٢٠٤)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٣/٣١، ٤٦٨)، التعليقة على الكتاب
   ٢٢/٣).
  - (٥) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٣/١).
  - (٦) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٢٥.
  - (٧) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٠٦، ٢٠٧، التعليقة على الكتاب (٢٢،٢٣/٣).

ثانيهما: مذهب الأخفش، والمازني، والمبرّد

ذهب الأخفش إلى أن "كل أفعل يكون صفة فلا ينصرف في المعرفة"<sup>(١)</sup>، ف"إذا سمّي به ثم نكّر انصرف"<sup>(٢)</sup>.

وهو مذهب المازيني وقد خطَّاً سيبويه، فقال: "إن سيبويه أَخْطَأَ في قوله: (هذا رجلُ أَفْعَلُ) حينَ تَركَ صرفَ (أفعَل)" <sup>(٣)</sup>.

قال المبرِّد: "لم يصنع المازني شيئًا والقول عندي إنه ينصرف؛ لأنّا رأيناهم حين وصفوا بأفعل الذي هو اسم في الأصل صرفوا، وذلك قولهم نسوة أربعٌ، ومررت بنسوة أربع"<sup>(٤)</sup>.

وقد عقب الفارسي على قولي الأخفش والمبرد، قال: "وعلى قول الأخفش: (كل أفعلٍ يكون صفة فلا ينصرف في المعرفة) وإنما جُرَّ هاهنا (أفعل) لأنه نكرة وهو ليس بصفة؛ لأنه متَّل مثالا فقال: (كل أفعلٍ يكون صفة) أي ليس هو الساعة صفة؛ لأن (كل) لا يدخل على المعارف"<sup>(0)</sup>.

وأمَّا قول المبرِّد: "لم يصنع أبو عثمان شيئًا"، فقال الفارسي: إنما قال المبرِّد ذلك؛ "لأن (أفْعَل) الواقع بعد الموصوف لا يكون إلا صفة، كما أن (أفْعَل) الذي ارتفع به (زيدٌ) لا يكون إلا فعلاً، فقد اختص (أفْعَل) بعد الموصوف بأنه وصف وخرج عنه الإشاعة التي كانت فيه، وكُلّ مضاف إليه، ولم يبق على أنه مثال يعم أمثلة، فقول سيبويه إذاً صحيح<sup>"(1)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنَّ ما ذهب إليه الجرمي ووافقه الفارسي من أن (أَفْعَل) لا ينصرف في المعرفة والنكرة، هو مذهب سيبويه والأحذ به أوْلى من

- (٢) ينظر: أسرار العربية، ص٠٣١، المسائل المنثورة، ص٢٠٦.
- (٣) ينظر: النكت (٨١٧/٢)، شرح الكتاب للسيرافي (٤٦٨/٣)، التعليقة على الكتاب (٢٢/٣).
- (٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي (٤٦٨/٣)، النكت (٨١٧/٢)، التعليقة على الكتاب (٢٢/٣).
  - (٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٠٦.
  - (٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٢/٣، ٢٣).

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٠٦.

الرأي القائل إذا سُمّتي بـ (أفعل) ثم نُكّر انصرف؛ لأنه إذا كان معرفة فقد اجتمع فيه علّتان التعريف ووزن الفعل، وإذا كان نكرة فقد اجتمع فيه علّتان الوصف ووزن الفعل<sup>(۱)</sup>. هذا والله تعالى أعلم.

ینظر: أسرار العربیة، ص.۳۱۰.

المسألة الخامسة: [في صرف "حُبَارَى" إذا قلت: "حُبَيِّر"]

قال أبو عمر: إذا سميت رجلا "حُبَارَى" ثم حقرتها قلت: "حُبَيِّر"، صرفته (').

قال أبو علي: "وجه قول أبي عمر: أن (حبارى) تأنيثه تأنيث بحرف. فإذا سقط الحرف الذي للتأنيث صرفته فهو بمنزلة (ثلاث) إذا أخذتما من (ثلاثة) أصرفها، وإذا كانت ثلاث من (ثلاث نسوة) لم أصرف فكذلك (حُبَيِّر)" <sup>(٢)</sup>.

وقال هي موضع آخر: "فأما (حُبارى) فإنّك إذا صغرته لم تصرفه اسم رجل، لأن مصغره يبقى على تأنيثه و لإن حَذفْتَ العلامة منه لخروجه عما عليه أبنية التصغير لو لم تحذفها"<sup>(٣)</sup>.

دراسة المسألة:

إذا سميت رجلا "حُبَارى" ثم حقرتما فقلت: "حُبَيِّر"، ففيها مذهبان: أولهما: مذهب سيبويه ومن وافقه

ذهب سيبويه إلى منع صرفه، فقال: "ولو سمّيت رجلا حُبارَى، ثم حقرته فقلت: حُبَيِّرٌ لم تصرفه؛ لأنَّك لو حقرت الحبارَى نفسَها فقلت: حُبَيِّرٌ كنتَ إنَّما تعني المؤنَّث، فالياءُ إذا ذهبت فإِنَّما هي مؤنَّثة، كعُنيِقِ<sup>(٤)</sup>، ووافقه السيرافي<sup>(٥)</sup>، والفارسي<sup>(٢)</sup>؛ لأن مصغر (حُبَارى) "يبقى على تأنيثه؛ و لإن حَذفْتَ العلامة منه لخروجه عما عليه أبنية التصغير لو لم تحذفها"<sup>(٧)</sup>، وكذا ابن حروف<sup>(٨)</sup>، وأبو عبد الله الفحّار<sup>(٩)</sup>، وغيرهم.

(١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٦٥.
 (٢) ينظر السابق.
 (٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/٣).
 (٤) ينظر: الكتاب (٣٦٦/٣)، وينظر أيضًا: التعليقة على الكتاب (٦٠/٣).
 (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤/٨).
 (٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/٣)، المسائل المنثورة، ص٢٦٥.
 (٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/٣).
 (٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه لابن خروف، ص٣٢٥.
 (٩) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (٩٣١/٣) [رسالة دكتوراه].

ثانيهما: مذهب الجرمي:

ذهب الجرمي إلى صرف "حُبَارى" إذا حقرتها فقلت: "حُبَيِّر"(١).

ووجه الفارسي رأيه فقال: إن "(حبارى) تأنيثه تأنيث بحرف، فإذا سقط الحرف الذي للتأنيث صرفته فهو بمنزلة (ثلاث) إذا أخذتما من (ثلاثة) أصرفها، وإذا كانت ثلاث من (ثلاث نسوة) لم أصرف فكذلك (حُبَيِّر)" <sup>(٢)</sup>.

وبيّن أبو عبد الله الفخّار أن "حُبَارَى" بخلاف "ثلاث"، حيث قال: "ثلاث من قولَك: ثلاثُ نسوةٍ مؤنث من غير علامة، وثلاثة من قولك: ثلاثة رجال مؤنث بالعلامة، فان سميت مذكرا بالأول فهو بمنزلة زينبَ في ترك الصرف، فان سميته بالثاني مَنْزُوعَ التاءِ فهو بمنزلة جعفرٍ في وجوب الصرف؛ لأنه إنما كان مؤنثا بالتاء، فلمّا زالتِ التاء زال حكمُها، وهذا بخلاف حبارَى، فإنّه مؤَنتٌ بالألف وبالمعنى، فإذا صغرته فقلت: حُبَيْر فإنّه لا ينصرف علماً لمذكر لبقاءِ التأنيث بالمعنى بعد زوال التأنيث بالألف، فحرى لذلك بَحْرى زينبَ"<sup>(۳)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي لم يكن موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن "حُبَارَى" إذا حقرتما فقلت: "حُبَيِّر" فهي مصروفة، وقد أجاب الفارسي بعدم الصرف مقتفيًا هَدْي سيبويه، والأحذ بمذا الرأي أحسن؛ لأن "حُبَارى" وإن حذفت منها ألف التأنيث المقصورة، فهي باقية على تأنيثها.

هذا والله تعالى أعلم.

ینظر: المسائل المنثورة، ص٢٦٥.

<sup>(</sup>۲) ينظر السابق.

<sup>(</sup>٣) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفحار (٩٣١/٣) [رسالة دكتوراه].

الفصل الثالث موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ الصرفيّة

## المسألة الأولى

[فيما أُنِّثَ من الأسماءِ من غير إلحاق العلامة بها]

قال أبو عُمَر الجرمي: "والنَّبْلُ واحدٌ لا جماعة لَه، ولا يُقالُ نَبْلَةُ إِنَّمَا يُقالُ نَبْلٌ للجماعَةِ"<sup>(١)</sup>.

قال الفارسي: النَّبْل مؤنثَةٌ: "فإِذا أفردوا الواحد قالوا: (سَهْمٌ)، كما قالوا: إبلٌ، فإذا أفردوا قالوا: ناقَةٌ أو جَمَلٌ"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة :

اختلف النحاة في كلمة (النَّبْل)، هل لها واحد فيقال له: نَبْلَةٌ، أم لا واحد لها؟ وفيه الأقوال الآتية:

قال الجرمي: "والنَّبْلُ واحدٌ لا جماعة لَه، ولا يُقالُ نَبْلَةُ إِنَّمَا يُقالُ نَبْلُ للجماعَةِ"(").

وقال يعقوب بن إسحاق: "ربّما قالوا للواحد من النبل: نبلة"<sup>(٤)</sup>، وكذا قال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حاتم: "والنَّبْلُ: جماعةُ لا واحِدَ لها مِنْ لَفْظِها، وهي مؤنَّثةُ، ورُبَّما جَمَعُوا

- (۱) ينظر: التكملة، ص ۳۸۱.
  - (٢) ينظر السابق.
  - (۳) ينظر السابق.
- (٤) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (٢/١٣٣) .

(٥) ينظر: اللسان (١٨٠/١٤) مادة "نبل". وهو أحمد بن داود أبو حنيفة الدينوري. كان نحويًا لغويًا، وراوية ثقة. من مصنفاته: "لحن العامة"، والشعر والشعراء "، و" الأنواء". توفي سنة إحدى – أو اثنين – وثمانين. وقيل: سنة تسعين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٣٠٦/١). فقالوا: نِبالُ "(١)، وكذا قال ابن التَّستُري الكاتب(٢).

وذكر الفارسي أنهم إذا أفردوا واحده قالوا: (سَهْمٌ)، كما قالوا: إبلٌ، فإذا أفردوا قالوا: نَاقَةٌ أو جَمَلٌ<sup>(٣)</sup>، وكذا ابن منظور قال: "والصحيح أنه لا واحد له إِلا السَّهْم"<sup>(٤)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أن الفارسيّ كان موافقًا لما قاله الجرميّ من أن النَّبْلَ واحدٌ لا جماعة له، فلا يقال: نبلة. فإذا أفردوه قالوا: "سَهْمٌ". والأخذ بمذا القول أوْلى .

هذا والله تعالى أعلم.

- (١)ينظر: المذكر و المؤنث لأبي حاتم السجستاني، ص ١٣٨.
- (٢) ينظر: المذكر و المؤنث لابن التستري الكاتب، ص ١٠٦.

هو أبو الحسين سعيد بن إبراهيم التستري الكاتب. كان نصرانيًّا. ينظر: الفهرست للنديم، ص ١٩٤، هدية العارفين (٣٨٨/١). له من الكتب "الرسل في الفتوح على حروف المعجم"، وكتاب "المذكر والمؤنث"، وكتاب "المقصور والممدود". توفي بعد سنة ستين وثلاثمائة. ينظر: هدية العارفين (٣٨٨/١)، ٣٨٩).

- (۳)ينظر: التكملة، ص۳۸۱.
- (٤)ينظر: اللسان (١٤/١٨) مادة "نبل".

المسألة الثانية

[في دخول التاء الاسم فرقًا بين الجمع والواحد منه]

قال أبو عُمَر الجرمي: "سَمَعْتُ أبا عُبيدَةَ يقولُ: الحُلُوبَةُ يُقَالُ للواحدِ والجَمَاعةِ، والحلوبُ لا يُقالُ إلا للجماعةِ، ومثلُ ذلك قَتُوبَةٌ ورَكوبَةٌ"<sup>(١)</sup>.

وقال أيضًا: سَمَعْتُ يونس يقول: "هذا كَموةٌ كما تَرى لواحِدِ الكَمْأةِ فَيُنَكِّرُوُنَه، فإذا أرادوا جَمْعَه قالوا: هذه كمْأةٌ"<sup>(٢)</sup>.

قال الفارسي: "وقالوا: حَلُوبَةٌ للواحدَةِ، مما تُحْلَبُ، وقالوا للجميع:حَلُوبٌ، ويُقالُ للجماعةِ:الحلوبَةُ أيضًا"<sup>(٣)</sup>.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنْتُمَ جُنُبًا فَأَطَّهَ رُوأً ﴾ <sup>(٤)</sup> "فمن الجنابة التي تقتضي التَّطَةُر، وهو أيضًا صفةٌ إلَّا أَنَّه يقع على الواحدِ والجميع كما أن بَشَرًا كذلك، وكما أنَّ الحلوبَ يقع على الجميع"<sup>(٥)</sup>.

ومنه قَوْل الشّاعِرِ (`` [من الكامل]:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودًا كخافية الغراب الأسحم

(١) ينظر: التكملة، ص٣٦٩، الحجة للقُرَّاء السبعة(١٥٩/٣) (١٣٨/٥) ، المسائل الحلبيات، ص١٦٦ .

- (٢) ينظر: التكملة، ص٣٦٩.
  - (٣) ينظر السابق، ص٣٦٨.
- (٤) سورة المائدة: من الآية: ٦.
- (٥) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣/١٥٩).
- (٦) البيت لعنترة بن شداد العبسي في شرح ديوانه، ص٤٥٢، ومعاني القرآن للفرّاء (١٣٠/١)، (١٣٨/٢)، وخزانة

الأدب (٣٩٢،٣٩٠/٧). وبلا نسبة في الحجة للقُرَّاء السبعة (١٣٨/٥)، إعراب القرآن للنحاس (٤٥٣/٢)، (٤٠٦/٣).

وقال: ومثل ذلك الكَمؤُ والكَمْأة، فقد جاءت فيها تاء التأنيث بعكس ما هو معروف<sup>(١)</sup>. دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أن "حلوب"، و "ركوب"، و "قتوب" لا تستعمل إلّا جمعًا،ولكنهم اختلفوا في دخول التاء عليها، فمنهم من قال: إنما تستعمل للواحد ك"تمرة"، ومنهم من قال: إنما تستعمل للواحد والجمع.

وحكى الجرمي عن أبي عبيدة أنه قال: "الحلُوبَةُ يُقَالُ للواحدِ والجَمَاعةِ، والحلوبُ لا يُقالُ إلا للجماعةِ، ومثلُ ذلك قَتُوبَةُ ورَكوبَةُ <sup>"(٢)</sup>.

وقال الأصمعيُّ: "الرَّكوبة: ما يركَبُ والعَلُوفة: ما يَعْلِفون، والحَلوبة: مايَخْلُبون، والواحد والجميعُ في هذا كلّه سواةٌ"<sup>(٣)</sup>.

وذكر أبو جعفر النحاس قَوْل الشَّاعِر(\*)[من الكامل]:

فيها اثنتان وأربعون حلُوبة سمودا كخافية الغراب الأسحَم

ثم قال:"فنعت حلُوبةً بسُودٍ لأنها بمعنى الجمع"(°).

وكذا الفارسي قال: إن (حلوبة) للجمع ها هنا؛ "لأن أبا عمر الجرمي حكى عن أبي عبيدة أن الحلوبَ لا يكون إلا جمعًا، والحلوبة تكون واحدًا وتكون جمعًا، فإذا كان كذلك أمكن أن يكون الشاعر جعل الحلوبة جمعًا وجعل الشُودَ وصفًا لها، .... فإن قلتَ: يكون حلوبةً في البيت واحدًا ولا يكون جمعًا؛ لأنه تفسير العددِ وهذا الضربُ من العدد يفسر

- (۱) ينظر: التكملة، ص۳٦٨،٣٦٩.
- (٢) ينظر: التكملة، ص٣٦٩، الحجة للقُرَّاء السبعة (٣/ ١٥٩)، (٥/١٣٨)، المسائل الحلبيات، ص١٦٦، ١٦٦٠.
  - (٣) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (٣/٢٥).
    - (٤) سبق تخريجه.
    - (٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٥٣/٢).

كالآحاد دون الجموع؛ قيل: هذا لا يمتنع إذا كان المرادُ به الجمعَ، أن يكون تفسيرًا لهذا الضرب من العدد من حيث كان على لفظ الآحاد، فكذلك الحلوبة يراد به الجمعُ ولا يمتنع أن تكون تفسيرًا، كما لا يمتنع عشرون نفرًا، وثلاثون قتيلًا، ونحو ذلك من الأسماء التي يراد بما الجمعُ، وهي على لفظِ الآحاد"(').

وذكر الزمخشري أن "حلوبة" للواحد، أما "حلوب" فللجمع(٢)، وكذا قال الرضى(٣)، وغيرهم كثير.

أما قولهم: الكَمْؤُ و الكمأةُ، ففيه قولان:

)

)

)

)

)

أحدهما: قال أبو عمر الجرمى (٤): "سَمَعْتُ يونس يقولُ: هذا كَموةُ كما ترى لواحِدِ الكَمْأَةِ فَيُذَكِّرُونَهُ، فإذا أرادوا جَمْعَه قالوا: هذه كَمْأَةٌ "(°).

وقال أبو زيدٍ: "قال مُنْتَجعٌ (1): كَمْةُ وَاحِدٌ وَكَمْأَةٌ لِلْجَمِيعِ"(٧)، وكذا قال رؤبة بن العجاج كما قال مُنْتَجِع (^).

وقد ذكر الفارسي أن تاء التأنيث قد جاءت بعكس ما هو معروف، ومن ذلك الكَمْؤُ

ويذكر أن وفاة أبي عَمْرو بن

نه كالأصمعي. ينظر: إنباه

(٨) ينظر: النوادر، ص١٤٥، التكملة، ص٢٧٠، الخصائص (٨٣٨/٣)، المقاصد الشافية (٢/٥٧٥).

والكَمأةُ(').

قال ابن يعيش: "فأمَّا "الكَمْأةُ"،....فعَكْسُ هذا الجمع، وهو نادِرُ الجمع؛ لأنَّ الكثير أن يكون ما فيه التاءُ للواحد، نحوُ: (تمرة)، و(طلحة)، وما سقطت منه للجمع، نحوُ:(تمر)، و(طلح)، وهذا إذا كان فيه التاءُ كان للجمع، وإذا كان عاريًا منها، فهو للواحد، ووجهُه أنّ التاء قد تلحق الجمع لتأكيد تأنيث الجمع"<sup>(٢)</sup>.

وذكر أيضًا ابن عصفور (")، وابن عقيل (<sup>ن)</sup>، وغيرهما أن لحاق التاء الجمع فرقًا بينه وبين المفرد لم يجئ إلا قليلًا، نحو كمأة للجمع، وكمئ للواحد.

**والقول الآخر**: قال أبو خيرة<sup>(°)</sup>: "كمأةٌ للواحدة، وكموءٌ للحميع"<sup>(٢)</sup>. قال أبو زيد: "قد يقال: كمأة وكمء؛ كما قال أبو خيرة"<sup>(٧)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما سمعه عن أبي عبيدة من أن "حلوبة" تستعمل للواحد والجمع، و"حلوب" لا يستعمل إلا في الجمع فقط، وهو الصحيح؛ لأن السماع يؤيده.

وكان موافقًا له أيضًا فيما سمعه عن يونس من أن الـ"كَمْؤُ" للواحد، و"كَمْأَةٌ" للجمع، فقد جاءت تاء التأنيث بعكس ما هو معروف، فالتاء ها هنا لتأكيد تأنيث الجمع، وهو نادر قليل.

- (۱) ينظر: التكملة، ص٣٦٨، ٣٦٩.
- (٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٢٤/٣).
  - (٣) ينظر: المقرب (٧٢/٢).
  - (٤) ينظر: المساعد (٢٩٣/٣).
- (٥) هو نمشل بن زيد أبو خيرة الأعرابي البصري. صنف كتاب "الحشرات". ينظر: بغية الوعاة (٣١٧/٢).
- (٦) ينظر: التكملة، ص٣٦٩، ٣٧٠، الخصائص (٨٣٨/٣)، المقاصد الشافية (٣٧٥/٦)، النوادر، ص٥١٤.

(۷) ينظر: الخصائص (۳/ ۸۳۸).

المسألة الثالثة

[ في الفرق بين الواحد والجمع في الصفات]

قال أبو عمر الجرمي عن يُونس: "فإذا أرادوا المذكرَ قالوا: هذا شاةٌ ذكرٌ، وهذا حَمامةٌ ذكرٌ، وهذا بَطَّةٌ ذكرٌ "<sup>(1)</sup>.

قال الفارسي: "ومؤنَّثُ هذا البابِ لا يكونُ له مُنَكَّرُ من لَفظهِ لِمَا كان يُؤدّي إليه من التباسِ المذكرِ الواحدِ بالجمْع"<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: ويدلُّ على وقوع الشَّاةِ على النَّكرِ قَوْلُ الشاعِر (")[من الكامل]:

وكأنَّها هيَ بَعْدَ غِبِّ كِلالِهَا أَوْ اسْفَعُ الخَدَّيْن شَاةُ إِرانِ

"فأَبْدَلَ شاةً منْ أَسْفَعَ".

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أن "شاة"، و"حمامة" وما أشبه ذلك، اسم مؤنث يستعمل للمذكرِ والمؤنَّثِ حيث نقل أبو عُمَرَ<sup>(٥)</sup> عن يُونس<sup>(٢)</sup> أنهم إذا "أرادوا المذكرَ قالوا: هذا شاةٌ ذكرٌ ، وهذا حَمامةٌ ذكرٌ ، وهذا بَطَّةٌ ذكرٌ".

(٢) ينظر السابق.

- "شوه".وبلا نسبة في التكملة، ص٣٦٦، ٣٦٧.
  - (٤) ينظر: التكملة، ص٣٦٦، ٣٦٧.
    - (٥) ينظر: السابق، ص٣٦٦.
- (٦) ينظر: السابق، والمفصل، ص٢٤١، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٨٣/٣).

<sup>(</sup>۱) ينظر: التكملة، ص٣٦٦.

<sup>(</sup>٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري في شرح ديوانه، ص١٤٣، وفي اللسان (٩٣/١) مادة "أرن"، و (١٦٧/٨) مادة

وقال أبو هَفَّان<sup>(١)</sup>: " أحبرني التَّوَّزي والجَرْميّ عن أبي زيد قال: تقول العرب: نعامةٌ ذكَرٌ، وحمامة ذكَرٌ، وحَيَّةٌ ذكَرٌ ، وجرادة ذكَرٌ، وبطَّة ذكَرٌ <sup>(٢)</sup>.

وذكر أبو حاتم أنه يقال: "هذا جَرادَةٌ ذَكَرٌ، وهذِهِ جَرادَةٌ أُنْثَى، وهذا حَمامَةٌ ذَكَرٌ، وهذه حَمامَةٌ أُنْثَى، ولا يقالُ لِلواحِدِ: حَمامٌ، وهو مما يغلطُ فيه كثيرٌ من النَّاسِ، فيقولونَ: حَمامٌ ذَكَرٌ، وإِنَّما الحُمامُ جِماعٌ"<sup>(7)</sup>.

وقال الفارسي: "ومؤنَّثُ هذا البابِ لا يكونُ له مُذَكَّرُ من لَفظهِ لِمَا كانَ يُؤدّي إليه من التباسِ المذكرِ الواحدِ بالجمْعِ"<sup>(٤)</sup>، وكذا قال الزمخشري<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن يعيش:"ولا يُفْصَل بين مذكّره ومؤنَّثه بالتاء؛ لأنَك لو قلت للمؤنَّث: (حمامةٌ)، وللمذكَّر: (حمامٌ)، لالتبس بالجمع، فتحنَّبوه لذلك، واكتفوا بالصفة"<sup>(٦)</sup>.

وقال الرضي: "وإذا كان المؤنث اللفظي حقيقيَّ التذكير، وليس بعَلَم، كشاة ذكر، جاز في ضميره، وما أشير به إليه التذكير والتأنيث، نحو: عندي من الذكور حمامة حَسَنة وحَسَن"<sup>(٧)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسيّ كان موافقًا للجرميّ فيما نقله عن يونس من استعمال شاة، وحمامة، وما أشبه ذلك للمذكر والمؤنث، وأن مؤنثه لا يكون له مذكر من لفظه. وهو المذهب الصحيح المتفق عليه من النحاة.

# المسألة الرابعة [في وضع الواحد موضع الجمع] أنشد أبو عمر عن أبي زيد<sup>(١)</sup> [من الرجز]: إن تَبْخَلِي يا جُمْلُ أو تَعْتَلِّي أو تُصْبِحِي في الظَّاعِن الْمُوَلِّي "وفسره أبو عمر: الظَّاعِنِينَ"<sup>(٢)</sup>.

وكذا الفارسي استشهد به على وضع الواحد موضع الجمع فأراد الجنس في "الظَّاعِن"<sup>(٣)</sup>.فالجمعية هاهنا مستفادةٌ من كون ال للجنس، لا أنَّها تدلُّ عليها وضعًا<sup>(٤)</sup>.

دراسة المسألة:

اتفق معظم النحاة على حمل (ال) في الوصفين على الجمع في قول الراجز<sup>(°)</sup> [ من الرجز]:

إن تَبْخَلِي يا جُمْلُ أو تَعْتَلِّي أو تُصْبِحِي في الظَّاعِن الْمُوَلِّي

(١) البيت من أرجوزة "نسبها السخاوي (في سفر السعادة) لمنظور بن مرثد الأسدي. قال: وقيل لغيره. ونسبه الصاغاني (في العباب) لمنظور بن حبة الأسدي، وهما واحد، فإن مرثدًا أبوه وحبة أمه ... "ينظر: خزانة الأدب (١٣٢/٦-١٣٨٨).
 وبلا نسبة في النوادر، ص٢٤٨، المسائل العسكريات، ص٦٠١، المسائل البصريات (١/٩٥٩)، (٢/٩٩٧)، إيضاح وبلا نسبة في النوادر، ص٢٤٨، المسائل العسكريات، ص٦٠١، المسائل البصريات (١٠٥٢)، أمالي ابن الشجري (١٥٥)، (٢/١٣٢).

- (٢) ينظر: المسائل البصريات (٢/٧٣٩).
  - (٣) ينظر السابق (١/ ٣٥٩).
  - (٤) ينظر: خزانة الأدب (١٣٣/٦).
    - (٥) سبق تخريجه.

وفيه قولان:

أ**حدهما**: فسَّره أبو عمر بـ "الظَّاعِنينَ"<sup>(١)</sup>.

قال أبو عثمان المازني:"يريد بالظاعِن: اسم جنس"<sup>(٢)</sup>، والمعنى: الظاعنين، ف (اللام) هاهنا دالة على الجمع، وكذا عند ابن السّراج<sup>(٣)</sup>.

وذهب الفارسي<sup>(ئ)</sup>، وابن الشجري<sup>(٥)</sup> أيضًا إلى أن الجمعية مستفادة من كون ال للجنس، والمعنى: الظَّاعِنِينَ الْمُوَلِّين.

وقال الفارسي: "سألني أبو يعقوب الماوردي: إذا حسُن أن تكون اللام للجمع في الظاعنين دالَّةً على الجمع فيه على قول المازيّ وابن السَّرَّاج فلم لا يحسنُ ذلك في الظاعن مع إفراد ظاعِن"، كما جاز (كَمَ**تَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ. إنَّ الْا**عَن.

قلت له: " الفرق بينهما أن ذلك في (الذي) اتساع، وأنه لم يخل من دليل يدل عليه ملفوظ به، ألا ترى أنه قال: (فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُو) وقال:

- (٢) ينظر: المسائل العسكريات، ص١٠٦، خزانة الأدب (١٣٣/٦).
  - (٣) ينظر: خزانة الأدب(١٣٣/٦).
- (٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٩٥٩)، (٢/٧٣٩)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٣٣/٦).
- (٥) ينظر: أمالي ابن الشجري (٧٥/١) (٢١٣/٢)، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٣٤/٦).
  - (٦) سورة البقرة: من الآية: ١٧.
  - (٧) ينظر: خزانة الأدب (١٣٣/٦)، وينظر أيضًا: المسائل البصريات (٧٣٩/٢).

<sup>(</sup>۱) ينظر: المسائل البصريات (۲/۷۳۹).

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ (1)

واللام محمولة على (الذي) اتساعًا فلا يحتمل من الاتساع ما يحتمله الأصل، ألا ترى أن حملها على (الذي) اتساع فيها حتى قال أبو عثمان ليست بمعنى (الَّذِي)، ولكنها دالة على (الَّذي)، وتوالي الاتساعات مرفوض، وإذا لم يحسن أن تجعل بمنزلة (الَّذِي) في هذا فأن لا تحسن أن تجعل بمنزلة (الَّذِي) فيه مع تَعَرِّيهَا من دليل يدل عليه أولى؛ لأن (الذي) لا يسوغ ذلك فيها متعرية من دليل يدل عليه"<sup>(۲)</sup>.

قال البغدادي: وقوله فيه نظر من وجهين:

"الأوّل: أنَّ قوله اللام محمولة على الذي اتساعًا ممنوعٌ، فإنَّما موضوعة لمعنى الذي وفرعية بالاشتراك، وليست محمولةً على الذي.

والثاني: قوله: ( وتوالي الاتّساع مرفوضٌ) ممنوع أيضًا، فإنَّ الجحاز وهو من الاتّساع في اللغة قد يُتحوَّز به إلى محازَين أو أكثر"<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر أنه "إنما حُمِلَ أل في الوصفين على الجمع؛ لأنَّ المعنى دلّ على أنَّ المراد: إن تصبحي راحلةً مع الظاعنين، وليس لإفرادهما معنيَّ .....<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا صدر بيت من الطويل وتمامه:

وإنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَومِ يَا أُمَّ حَالِدِ وهو للأشهب بن رُمَيْلَة. شاعر إسلامي مخضرم في خزانة الأدب (٢/٦، ٢٥–٣٠)، وفي الكتاب (١٨٦/، ١٨٧)، واللسان (٢١٦/١١) مادة (فلج)، وفي النكت (٢٩٤/١). وقال الأعلم: ويقال لابن رُمَيْلَة أيضًا. وبلا نسبة في المسائل الشيرازيات (٢٥/١٣)، ونتائج الفكر، ص ١٣٩،وخزانة الأدب (٣١٥/٢). (٢)ينظر: المسائل البصريات (٢/٣٩٢ ، ٢٤٠) ، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (٣/٦). (٣)ينظر: خزانة الأدب (٣/٢٩). ثانيهما: حوّز الرضي الوجه السابق، وأحاز وجهًا آخرَ وهو "أن يكون إفراده لكونه صفه مقدرٍ مفردَ اللفظِ، أي في الجمع الظاعن"<sup>(١)</sup>. وقد أشار البغدادي إلى أنه ليس لإفرادهما معنى<sup>(٢)</sup>-كما أسلفت-. بعد مناقشة المسألة تبين لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي في جعل آل في الظَّاعِن الموَلِّي في قَوْل الشّاعِر<sup>(٣)</sup> [من الرجز] ..... أو تُصْبِحِي في الظَّاعِن الْمُوَلِّي على الجمع، والمعنى "الظَّاعِنينَ الْمُوَلِّين" وهو مذهب أغلب النحاة، والأخذ به أحسن.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١)ينظر: شرح الكافية للرضي (٥٨/٣ ).

<sup>(</sup>٢)ينظر: خزانة الأدب (١٣٣/٦).

<sup>(</sup>۳)سبق تخريجه.

**المسألة الخامسة** [في المَقْصُورِ وَالمَمْدُودِ] حكى أبو عمر في مصدر غَرِيَ<sup>(١)</sup>: غِراءً بالمد<sup>(٢)</sup>. قال الفارسيُّ: قالوا في المصدر:(الغَراء) فمدُّوه وهو شاذّ، والقياس (غَرَّى). ونظيره في الخروج عن القياس: الظَّماء في مصدر ظَمِيَ يَظْمَى ظمًى<sup>(٣)</sup>. وقال في موضع آخر: إن من الكلمات التي لا تُعلم من جهة القياس على الصحيح (الغَراء)<sup>(٤)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف أهل اللغة في مصدر (غَرِيَ)، وفيه مذهبان:

أولاً: مذهب القائلين بأن المصدرَ ( غراء) بالمد

ذهب جماعة من أهل اللغة إلى أن مصدر(غَرِيَ) ممدود، لكنهم اختلفوا فيه هل هو بفتح الغين المعجمة أم بكسرها؟ وفيه قولان:

أولها: قال أبو علي القالي: "وزعم يونس والفراء (°) أن العرب تقول: غَرِي الرَّجُل بالرجُلِ

(١) غَرِيَ بالشيء: أُولِعَ به. ينظر : اللسان (٤٤/١١) مادة "غرا".
 (٢) ينظر: مقاييس المقصور والممدود، ص ٤٣.
 (٣) ينظر السابق، ص٢٢.
 (٤) ينظر السابق، ص٤١ ٢٠
 (٥) ينظر رأي الفرّاء في كتابه المقصور والممدود، ص٠٤، وينظر أيضًا: المقصور والممدود لأبي علي القالي، ص٢٢ ،
 (٣٢٧، ارتشاف الضرب (٢٤/٢٥)، المخصص(٥٠/١٠)، النكت (٢/ ٩٧١).

يَغْرَى به غَرَاءٌ بالمد"<sup>(۱)</sup>. ونُقِل عن سيبويه( الغراء) بالمد<sup>(۲)</sup>، قال الفارسيّ: قال سيبويه: "غَرِيَ به، وهو غَرٍ، وهو الغَراء ممدود، كما قالوا: الظَّماء"<sup>(۳)</sup>.

وقال أبو الطيب الوشّاء<sup>(ئ)</sup>: "و(الغَرَاء) مصدر: غَرِيت بالشيء، ممدود، و( الغَرا) ولد البقرة، مقصور يكتب بالألف؛ لأن التثنية: غَرَوَان، وبكسر أُوله الذي يستعمل للسَّرج، مقصور يكتب بالألف"<sup>(٥)</sup>.

وقد نصَّ جماعة من النحاة على أنَّ مدّ (الغَراء) – بالغين المعجمة المفتوحة – مصدر (غَرِيَ فهو غَرٍ) شاذّ وقياسه القصر، ومنهم سيبويه قال:" وقالوا: غَرِيَ يغْرَى غرَّى وهو غَرٍ. والغراءُ شاذّ ممدود كما قالوا: الظَّماء"<sup>(٦)</sup>، وتبعه الفرّاء فيما نُقِلَ عنه<sup>(٧)</sup>، وأبو الحسن الأخفش<sup>(٨)</sup>، والفارسي<sup>(٩)</sup>، وابن عصفور<sup>(٠١)</sup>، وغيرهم.

وثانيهما: حكى أبو عمر الجرمي:" غَرِيَ غِراءً"<sup>(١)</sup>. قال ابن ولاد: "والغِراء الَّذي يُغرى به ممدودٌ، إذا كَسَرْتَ أوَّله، فإذا فَتَحْتَ أوَّله قَصَرْتَ فقُلْتَ: هو غرًا، وكتابه بالألف؛ لأنك تقول : سَرْجٌ مَغْرُوُّ وسَهْمٌ مَغْرُوٌّ "<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن سيده: "وبعض أصحابنا يقول : إن غِراء هو المصدر والغَرَاء الاسم وكذلك يقول في الظَّمَاء كما يقول في تَكَلَّم كلامًا وإنما مصدرُ تَكَلَّم تَكَلُّمًا...."<sup>(٣)</sup>.

وقد نصَّ جماعة من النحاة على أنَّ مدّ (الغِراء) – بالغين المعجمة المكسورة – مصدر (غَرِيَ) شاذّ قال ناظر الجيش:" ونقله سيبويه والفرّاء (غِرَاء ) بالمدِّ على وزن (فِعَال) على جهة الشذوذ"<sup>(٤)</sup>، وتابَعهما ابن عصفور، قال (في شرح الجمل): " وشذّ من ذلك الغِراء، يقال: غرِيَ يغرَى فهو غرٍ والمصدر الغِراء"<sup>(٥)</sup>.

- (١) ينظر: مقاييس المقصور والممدود، ص٤٣.
- (٢) ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد، ص ٩٢.
  - (۳) ينظر: المخصص (١٥/ ١٠٣).
- (٤) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٩/ ٤٦٤٨).
- (٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٦٠/٢)، و ينظر أيضًا: أوضح المسالك (٢٩٢/٤)

ثانيًا: مذهب القائلين بأن المصدر غرَّى بالقصر

حكى أبو الخطاب<sup>(۱)</sup> وأبو زيد<sup>(۲)</sup> والأصمعي<sup>(۳)</sup> وأبو الهيثم<sup>(٤)</sup> في مصدر غَرِيّ: غَرَّى بالقصر، على القياس في إخوته، والقياس مع الأصمعي كما ذكر أبو علي القالي<sup>(٥)</sup>، وابن يعيش<sup>(٦)</sup>، وغيرهما.

فالضابط عند النحويين أن مما يُعْلَم من المنقوص بقياس ماكان مصدرًا لر فَعِلَ يَفْعَلُ) واسم الفاعل منه على فَعِلٍ كقولك: (هَوِيَ يَهْوَى هَوَى، فهو هَوٍ) فإن المعتل الآخر في هذا المثال وغيره من الأمثلة التي ينطبق عليها هذا الضابط يقع مقصورًا؛ لأن نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر ك(بَطِرَ يَبْطَرُ بَطَراً فهو بَطِرٌ)، و(فَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا، وهو فَرِحٌ)<sup>(٧)</sup>.

من عرض المسألة يتضح لي أنَّ أبا علي الفارسيّ صرّح بأنَّ (الغراء) بالمدِّ مجهولٌ قِياسه، وأنَّ فيه لغتين:

(١) ينظر: تحفة المودود في المقصور والممدود، ص ٢٥٩.

هو عبد الحميد بن عبد الجميد الأحفش الأكبر، أحذ عنه سيبويه والكسائي ، وكان ديِّنًا ورِعًا ثقة. ينظر: بغية الوعاة (٧٤/٢)، البلغة، ص١٧٩، ١٧٩٠.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢) ٥١٤)، المساعد (٣٣٠/٣)، المقصور والممدود لأبي علي القالي، ص٣٢٧.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢) ٤١٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٧١/٤)، النكت(٢) ٩٧١/)، مقاييس المقصور
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢) ٤١٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٧١/٤)، النكت(٢) ٩٧١/)، مقاييس المقصور
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢) ٤١٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٧١/٤)، النكت(٢) ٩٧١/)، مقاييس المقصور
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢) ٤١٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٧١/٤)، النكت(٢) ٩٧١/٥)، مقاييس المقصور
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢) ٤١٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٢) ٢٧٢، المحصص ( ٥٠/ ٢٠٣)، المفصل ، ص٢٢، والممدود، ص٣٤، المقصور والمدود لأبي علي القالي، ٢٢٥، ٣٢٧، المحصص ( ٥٠/ ٢٠٣)، المفصل ، ص٢٢، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٢٧)، المساعد (٣)، ٣٠٣)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢/ ٣٢٧)، تحفة المودود في المقصور والممدود، ص٣٤.

(٤) ينظر: تحفة المودود في المقصور والممدود، ص ٢٥٩.

هو أبو الهيثم الرازي ، إمام لغوي، أدرك العلماء وأحذ عنهم . مات سنة ست و سبعين ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٣٢٩/٢).

(٥) ينظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي، ص٣٢، ٢٢٢.
 (٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٩/٤).
 (٧) ينظر: المخصص (٥٠/١٠٥)، المقاصد الشافية (٦/٦، ٤٠٧، ٤٠٦)، أوضح المسالك (٢٩٢/٤).

أحدهما: إن (الغِراء) بكسر الغين المعجمة مصدر( غَرِيَ ) وهو ما حكاه عن أبي عُمر الجرميّ.

وثانيهما: إن (الغَراء) بفتح الغين المعجمة مصدر( غَرِيَ ) وهو ما حكاه عن سيبويه والفرّاء، وقد زعم الفارسي أنَّ مدّه شاذّ مع فتح الغين،، وقياسه القصر، وعلى هذا يكون من الممدود السماعيّ.

وأرى أن الأنسبَ الأحذ بمذهب القائلين بالقصر في مصدر (غَرِيَ) فيقال: (غَرَّى) ؛ لأنَّ نظيره من الصحيح مفتوح؛ لذلك فإنَّ المعتلّ الآخر منها يقع مقصورًا.

هذا والله تعالى أعلم.

المسألة السادسة:

[ في تثنية الممدود نحو "حمراء"]

قال أبو عمر الجرمي: "كلُّ العَربِ تقولُ (حمراوانِ)"<sup>(١)</sup>.

وقال الفارسي: "فقالوا: حمراوان، وحَمراويّ،وكانتْ أولى من الياء؛ لأن الياءَ عندَهم تَقربُ من الألفِ، وهي أقربُ إلى الألفِ من الواوِ إليها، وقبلَ الهمزةِ ألفٌ، فلو أُبدِلَ من الهمزةِ ياءٌ لكان يَجتمِعُ حرفانِ كأنَّهما من مَخرِج واحدٍ، وذلك مُستكرةٌ عندَهم، ألا تَراهم يَفِرُّونَ منه إلى الإدغامِ أو الحذفِ، ومعَ ذلكَ فإنَّ الياءَ لم يكثُرْ إبدالُ الهمزةِ منها كثرةَ إبدالِ الهمزةِ من الواوِ، ولم يَكُنْ إلى إبدالها من الألفِ سبيلٌ؛ لأنَّها لا تكون إلَّا ساكنةً وقبلَها ساكنٌ وبعدَها آخرُ، وهو الياءُ الأولى في الإضافةِ، أو حرفُ الإعراب في التثنيةِ".

"وجوابٌ آخرُ في قلبهم الهمزةَ واوًا في تثنيةِ (حَمْراوان) ونحوِهِ وهو: أَنَّا نقولُ: إِنَّهُ لو لم تُقلَبِ الهمزةُ واوًا في التثنية فقيلَ: حَمْراءان، لوجب في الجَمع الذي على حدِّ التثنيةِ بالألفِ والتاءِ أنْ نَقولَ: حَمْراءات، لانتظامِ هذا الضَرِبِ من الجمعِ ما في تثنيتهِ، فكانَ تجتمعُ علامَتانٍ للتأنيثِ في الاسمِ فوَجبَ إبدالُ هذِهِ الهمزةِ في التثنيةِ لما وَجبَ حذفُ تاءِ التأنيثِ من هذا الجمع، وذلكَ قولُكَ: مُسلِماتٍ"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة

اختلف النحاة في تثنية الممدود إذا كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث، وفيه الآراء الآتية:

<sup>(</sup>١) ينظر: التكملة، ص٢٤٢.

<sup>(</sup>٢) ينظر: المسائل البغداديات، ص٤٧٩ – ٤٨٢.

**أحدها**: ذكر سيبويه في تثنية "حمراء" بقلب همزتما المبدلة من ألف التأنيث واوًا، ولم يذكر فيها غيره<sup>(١)</sup>، وأيده الجرمي فقال: "كلُّ العَربِ تقولُ (حمراوانِ)"<sup>(٢)</sup>.

وذكر المبرِّد عِلَّة قلبها واوًا فقال:"إنما قلبوها واوًا؛ لأن الهمزة لما ثقل وقوعها بين ألفين في كلمة ثقيلة بالتأنيث، وأرادوا قلبها كان الواو أولى بحا من الياء؛ لأن الهمزة في الواحد منقلبة من ألف تأنيث، وليست الهمزة من علامات التأنيث....

وقال بعضهم: إنما جعلوه واوًا، دون الياء؛ لأنه لما كره وقوع الهمزة بين ألفين، وكانت الياء أقرب إلى الألف، كرهوا أيضًا الياء لشبهها بالألف، فاختاروا الواو البعيدة منها"<sup>(٣)</sup>.

وقال بعضهم: "اختاروا الواو؛ لأنها أبين في الصوت من الياء"<sup>(٤)</sup>، ثم قال السيرافي : "فهذا مذهب أصحابنا"<sup>(٥)</sup>.

وقد اقتفى هَدْيَ سيبويه في قلبها واوًا جمع من النحاة، منهم الفارسي<sup>(٢)</sup>، والزمخشري<sup>(٧)</sup>، وابن يعيش<sup>(٨)</sup>، وغيرهم كثير.

ثانيها: أجاز الكسائي التثنية بالهمزة فيقال: "حمراءان" ، وكذا بالواو فيقال: "حمراوان"، وأيضًا جوّز قلبها ياء فيقال: "حمرايان" حملًا على ما يجوز في باب رِداء"<sup>(٩)</sup>.

- ینظر: الکتاب (۳۹۱/۳)، وینظر أیضًا: ارتشاف الضرب (۲۱/۲۵، ۵۲۲)، المساعد (۲۰/۱)، التذییل والتکمیل
   ۲٤/۲).
  - (٢) ينظر: التكملة، ص٢٤٢.
    (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٤١/٤)، والنكت (٩٠٧/٢، ٩٠٨).
    (٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٤١/٤).
    (٥) ينظر السابق.
  - (٦) ينظر: التكملة، ص٢٤١، ٢٤٢، المسائل البغداديات، ص٤٧٩ ٤٨٢.
    - (۷) ينظر: المفصل، ص٢٢٣.
    - (٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٢/٣).
  - (٩) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٤١/٤، ١٤٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٣/٣).

ثالثها: حكى المبرِّد عن أبي عثمان المازني قلبها ياءً فيقال: "حمرايانِ"<sup>(۱)</sup>، وهي لغة لبعض بني فزارة<sup>(۲)</sup>. **رابعها**: حكى أبو حاتم<sup>(۳)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٤)</sup> عن العرب إقرار الهمزة فيقال: "حمراءان". وقد حكم النحاة بشذوذ إقرار الهمزة في تثنية "حمراء"، ومنهم ابن عصفور<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢)</sup>، وابن عقيل<sup>(٧)</sup>،و غيرهم. **خامسها**: نقل النحاس عن الكوفيين إجازتهم الأمرين القلب والإقرار<sup>(٨)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنّ الفارسيّ كان موافقًا للجرميّ فيما نقله عن العرب من قلب همزة "حمراء" في الثنية واوًا وبقائها وهو الأرجح.

هذا والله تعالى أعلم.

- ینظر: التكملة، ص٢٤٢، شرح الكافية للرضي (٣٥٤/٣).
- (٢) ينظر: المقرب (٤٦/٢)، المساعد (٦٠/١)، التذييل والتكميل (٢٤/٢)، ارتشاف الضرب (٥٦٢/٢).
  - (٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٥٦٢/٢)، المساعد (٦٠/١)، الهمع (١٤٨/١).
    - (٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٥٦٢/٢)، المساعد (٦٠/١).
      - (٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٤٣/١).
        - (٦) ينظر: التذييل والتكميل (٢٤/٢).
          - (۷) ينظر: المساعد (۱/۲۰).
    - (٨) ينظر: ارتشاف الضرب (٥٦٢/٢)، التذييل والتكميل (٢٤/٢).

المسألة السابعة

[في تثنية (ضِبْعان )]

زعم أبو عمر الجرمي "أنهم إذا أرادوا تثنية (ضِبْعانٍ) قالوا في تثنيته: (ضَبُعانِ) فنَنَّوا المذكَّر على اسم المؤنث ، فغلب المذكرَ المؤنثُ في هذا الباب"<sup>(١)</sup>.

قال الفارسي: "ومما ثُنِّي على غير واحدِه قولهُم (ضِبْعانٌ) لذكر الضِّباع"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في تثنية (ضِبْعان)، وفيه قولان:

**أحدهما**: زعم أبو الحسن<sup>(٣)</sup>، والجرمي<sup>(٤)</sup> "أنهم إذا أرادوا تثنية (ضِبْعان) قالوا في تثنيته (ضَبُعانِ) فثَنَّوا المذكَّر على اسم المؤنث، فغلَب المذكرَ المؤنثُ في هذا الباب".

" وقد حكى أبو بكر الأنباري أن ضَبُعًا يقع على الذكر والأنثى، فعلى هذا لا تغليب فيه إلا إن نُقل أن من لا يقول للمذكر إلا ضِبْعانِ، ولا يقول للمؤنث إلا ضَبُع، فإذا ثُنَّي قال فيهما: ضَبُعانِ، فإن ذلك يكون من تغليب المؤنث على المذكر"<sup>(°)</sup>.

وقال ابن عصفور: "ولا يجوز تغليب المؤنث على المذكر إلا في ضَبُع للمؤنث وضِبْعان للمذكَر فإنك تقول فيهما: ضَبعانِ .... (<sup>(٦)</sup>.

- (١) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٣٦.
  - (٢) ينظر السابق.
- (٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٣٦، التكملة، ص٢٤٤، ٢٤٤.
  - (٤) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٣٦.
  - (٥) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٨/١).
  - (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٤٤/١، ١٤٥).

وقد حكم ابن مالك<sup>(۱)</sup>، والرضي<sup>(۲)</sup>، وكذا أبو حيان<sup>(۳)</sup>، وابن عقيل<sup>(٤)</sup>، وغيرهم بشذوذ ضَبُعان في ضَبُع وضبْعانٍ و "وجه الشذوذ أنه غُلِّب لفظُ المؤنث على لفظ المذكر؛ لأن ضَبُعًا هو للمؤنث وضِبْعانًا هو للمذكر، فحين ثَنَّوا قالوا ضَبُعانِ، وإنما غُلِّب لفظ المؤنث لأنه أخف من لفظ المذكر لتجرده عن الزوائد"<sup>(0)</sup>.

ثانيهما: قال أبو زيد: "وقالوا ضَبُعٌ وضَبُعَانٍ وتَلَاثُ أَضْبُع وهي الضِّبَاعُ وَ ضِبْعَان وضِبْعَانَانِ وتَلَاثَةُ ضِبْعَانَاتِ و هي الضِّبَاعُ الذِّكارَةُ مِنْها"<sup>(٦)</sup>.

وعقب أبو علي الفارسي فقال: "إنه لا يخلو من أن يكون قاله قياسًا أو سَماعًا، وإنما لم نقطع على أنه قاله سَماعًا؛ لأنه لم يُسند القولَ فيه إليهم كما أسنده في (الضَّبُع) فقال: (قالوا: ضَبُعٌ)، فيحتمل أن يكون قال ذلك قياسًا على (الضَّبُع)، ويحتمل أن يكون سمع اللفظة كما حكاها مُثَنَّاةً، فإن كان قاله قياسًا كان قول أبي الحسن أَوْلَى؛ لأنه رَوى استغناءهم بتثنية المؤنث عن تثنية (ضِبْعانِ)، ولا يجوز القياسُ في ما يَرُدُّ المسموعَ أو المفهومَ منه، وإن كان قد سمعَ هذه اللفظة مُثَنَّاةً فلا دلالة في سماعها على دفع ما رواه أبو الحسن وأبو عُمَر؛ لأنه يمكن أن يكون القائل لذلك من العرب جَمَعَ (ضِبْعانًا) المفردَ على (ضِبْعَانِ)؛ لأن (فِعْلانًا) من أبنية الجموع، فيجوز أن يكون جمع (ضِبْعانًا) بحذف الزيادة"<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن عصفور: "وقد قالوا فيهما: ضبعانان على الأصل، وذلك قليل"(^).

- (١) ينظر: التسهيل، ص١٤، شرح التسهيل لابن مالك (٨٢/١).
  - (٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣٨٥/٣).
    - (٣) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٨/١).
      - (٤) ينظر: المساعد (١/١٥).
  - (٥) ينظر: التذييل والتكميل (٣١٨/١)، المساعد (١/١٥).
- (٦) ينظر: النوادر، ص٣٧٥، وينظر أيضًا: إيضاح الشعر، ص١٣٦، ارتشاف الضرب(٢/٩٥٥)، التكملة، ص٢٤٤.
  - (۷) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٣٦، ١٣٧.
    - (٨) ينظر: المقرب (٢/٢).

وذكر ابن مالك أنهم لم يقولوا في تثنيته (ضِبْعانانِ) مع أنه القياس<sup>(۱)</sup>، وكذا الرضي فقد أشار إلى أنه هو القياس.<sup>(۲)</sup>

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أن الفارسي موافقٌ للجرمي فيما ذهب إليه من أن "ضَبُعان" مثنى "ضَبُع" و"ضِبْعان" وذلك بتغليب المؤنث على المذكر؛ لأنه أخف.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٩٢/١).

<sup>(</sup>٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣/٣٨٥).

المسألة الثامنة:

# [في كِلْتَا]

كان أبو عمر الجرمي يقول: "كِلْتَا فِعْتل، التاء زائدة والألف من الأصل فتقول: كِلْتَوِي"<sup>(1)</sup>.

قال الفارسي: فأما قول أبي عمر الجرمي إنه (فِعْتَلُ) "فلا يتجه؛ لأن التاء لا تزاد في الأوسط في الأسماء، وإنما تزاد في الأول والآخر نحو تُرْتُبٍ... وتَرْنَمُوتٍ... "<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر: "وليس أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر إلا على من قال حُبْلَوِيّ لا على أنه لام"<sup>(٣)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في التاء في "كِلْتَا" هل هي بدل من الألف أو الواو، أم أنها زائدة؟ ففيها قولان:

**أحدهما**: ذكر سيبويه "كِلْتَا" بعد "بِنْتٍ"، ثم قال: "ومن قال: رأيتُ كلْتا أُخْتَيكَ، فإنَّه يجعل الألف ألفَ تأنيث"<sup>(٤)</sup>.

قال أبو بكر:" قالَ أبو العباس: التاءُ في (كِلْتَا) عندَ سيبويه بَدلٌ مِنْ ألفِ (كِلا) مثلُ التاءِ التي هيَ بَدلٌ مِن واوٍ فَحُذِفَ أَلفُ التأنيثِ وردَّ ما التاءُ بدلٌ منهُ"<sup>(٥)</sup>.

- (۱) ينظر: التعليقة على الكتاب (۱۹۰/۳).
  - (٢) ينظر: المسائل البصريات (٢٩٤/٢).
- (٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (٣/١٩٠).
- (٤) ينظر: الكتاب (٣٦٣/، ٣٦٤)، وينظر أيضًا: النكت (٨٩٦/٢).
- (٥) ينظر: الأصول في النحو (٣٠٣/٢)، وينظر أيضًا: التعليقة على الكتاب (٣٠/٣).

وقال السيرافي: "ومن فسر من أصحابنا أن التاء في كلتا عوض من الواو فغير خارج عما قلنا؛ لأنّا نقول إن الألف في (اسم) عوض مما حذف، وكذلك في (ابن) وما جرى مجراه، ولا يمنع ذلك من رده إلى الأصل في النسبة، ومن قال إن التاء بدل من الواو، كما يبدل الحرف مكان الحرف، في نحو قوله: سِتَّة وأصلها سِدْسُة لزمةُ أن يقول كِلْتِيّ"<sup>(1)</sup>، وهو أيضًا قول الأعلم<sup>(1)</sup>.

ثانيهما: كان الجرمي يقول:" كِلْتَا فِعْتل، التاء زائدة، والألف من الأصل فتقول: كِلْتَوِي"<sup>(٣)</sup>، وقيل عنه: إن "التاء عَلَمُ تأنيثها، والنسبة إليها: كِلَوِيّ"<sup>(٤)</sup>.

ولم يرتضِ النحاة هذا القول، فقال السيرافي: "وليس ذلك بقولٍ مختار؛ لأن زيادة التاء في مثل هذا الموضع غير موجود؛ لأنحا زيادة تاء قبل لام (الفعل) ولا أعلم له في الكلام نظيرًا"<sup>(°)</sup>، وكذا قال الأعلم<sup>(۲)</sup>.

وقال الفارسي: "وليس أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر إلا على من قال حُبْلَوِي لا على أنه لام"<sup>(۷)</sup>.

ثم قال في موضع آخر: قول الجرمي إنه فِعْتَل لا يتجه ؛ "لأن التاء لا تزاد في الأوساط في الأسماء، وإنما تزاد في الأول والآخر"<sup>(^)</sup>.

وقال ابن جني: ويشهد بفساد هذا القول ثلاثة أوجه:

(۱) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١١٧/٤).
(۲) ينظر النكت (٢/٨٩٧).
(۳) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٩٠/٣)، شرح الكتاب للسيرافي (١١٧/٤)، النكت (٨٩٧/٢).
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/٢٤)، سر صناعة الإعراب (١١/١).
(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١١٧/٤).
(٦) ينظر: النكت (٢/٨٩٨).
(٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٩٠/٣).
(٨) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩٤٩).

أحدها: أن التاء لا تكون علامة تأنيث للواحد إلا وقبلها فتحة نحو (طَلْحة)، أو تكون قبلها ألف، نحو (سِعْلاة)، واللام في (كِلْتَا) ساكنة.

ثانيها: أن علامة التأنيث لا تكون وسطًا أبدًا، إنما تكون آخرًا لا محالة، و(كِلْتَا): اسم مفرد يفيد معنى التثنية باتفاق من البصريين، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن.

ثالثها: أن (فِعْتَل) مثال لا يوجد في الكلام أصلًا فيُحَمَل (كِلْتَا) عليه (').

وكذا قال ابن يعيش<sup>(٢)</sup>، وغيرهم كثير.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبين لدي أنّ الفارسيّ كان مخالفًا للجرميّ فيما ذهب إليه من أن "كِلْتَا" على وزن "فِعْتَل" و التاء زائدة، وهو قول مردود من النحاة جميعًا وليس من الفارسي فحسب.

وأرى أن ما ذهب إليه الجرميّ من أن وزن (كِلْتَا): فِعْتل صحيح، ويؤكد صحة ذلك أن (كلا) و (كِلْتَا) هما كلمتان دخيلتان إلى العربية الشمالية من العربية الجنوبية دالتان على العدد (٢) بلفظهما ومعناهما، فالألف فيهما أصلية، والتاء في (كلتا) زائدة والوزن (فِعْتل) وبناءً على هذا يكون كلام الجرمي صحيحًا من خلال دراسة الساميات.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١)ينظر: سر صناعة الإعراب (١/١٥١، ١٥٢).

<sup>(</sup>٢)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٦٨/٣).

المسألة التاسعة [في الجمع بالواو والنون] أنشد أبو عُمر قَوْلَ الشّاعِر<sup>(١)</sup>[من الرجز]: نحنُ هَبَطْنا بَطْنَ والِغِينا وقد تَدَلَّى عِنَبًا وتِيْنا والخيلُ تَعدُو عُصَبًا ثبينا

"قال أبو عمر عن بعض أصحابه: إنه قال لأعرابيٍّ: ما بطنُ والِغِين؟ فقال: هناك والِغُون"<sup>(٢)</sup>. "وقالوا: إوَزَّة وإوَزُّون"، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>[من البسيط]:

تُلْقَى الإوَزُّنَ فِي أَكْنافِ دارَتِما فَوْضَى، وبين يَدَيْهَا التِّينُ مَنْثُورُ

"وقالوا: حَرَّةُ، وإحَرُّون"، قالَ الشَّاعرُ (<sup>:)</sup>[من الرجز]:

لا حَمْسَ إلا جَنْدَلُ الإحَرِّينْ والخَمْسُ قد يُجْشِمُكَ الأَمَرِّينْ

(١) الرجز للأغلب العجلي في معجم البلدان (٥/٥٥٥) مادة "والغين". وبلا نسبة في المسائل الشيرازيات (١/١٣٧)، والتكملة، ص٤٣٨، ٤٣٩، المقاصد الشافية (١/١٨٧)، إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨٠٠)، أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٦٨)، التذييل والتكميل (٢١٤٦).
(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٧/١، ١٣٨).
(٣) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٧/١، ١٣٨).
(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه، ص٤٦ برواية: "تمشي وبينَ يَديْها التّبنُ مَنْثُور". وبلا نسبة في إيضاح الشعر، (٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه، ص٢٤ برواية: "تمشي وبينَ يَديْها التّبنُ مَنْثُور". وبلا نسبة في إيضاح الشعر، (٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه، ص٤٦ برواية: "تمشي وبينَ يَديْها التّبنُ مَنْثُور". وبلا نسبة في إيضاح الشعر، (٣) البيان (٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه، ص٤٦ برواية: "مشي وبينَ يَديْها التّبنُ مَنْثُور". وبلا نسبة في إيضاح الشعر، (٣) البيان (٣) البيت (٣) مادة "دور"، (٢٠/ ٢١٠)، المسائل الشيرازيات (١٣٨/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢١٧)، اللسان (٥/ ٢٤٩)) مادة "دور"، (٣) ٢٠١٠) مادة "وزز".
(٤) الرجز لزيد بن عَتَاهية التميمي في اللسان (٤/ ٨٠، ٢٨)، مادة "حرر". وبلا نسبة في إيضاح الشعر، (٤/ ٣٠٥)، المسائل الشيرازيات (١٣٨/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢١٧)، اللسان (٢٠/ ٣٠)، مادة "حرر". وبلا نسبة في إيضاح الشعر، ص٥٩٩، (٤) المسائل الشيرازيات (١٣٨/١٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢١٧)، اللسان (٢٠/ ٣٠)، مادة "حرر". وبلا نسبة في إيضاح الشعر، ص٥٩٩، (٤) المسائل الشيرازيات (١٣٨/١٠)، التكملة، ص٢٤٤، سر صناعة الإعراب (٢٠/ ٢٦)، شرح الكتاب للسيرافي (٤/ ٣٠٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢١٧)، المقاصد الشافية (١٩٧/١).

وقالَ الشّاعرُ(')[من الرجز]:

قد رَوِيَتْ إلا دُهَيْدِ هِينا قُلَيَّصاتٍ وأبَيْكرِينا

قال الفارسي: "فكلُّ هذا جمع بالواو والنون، وليس شيء منه مما يُعلم، فكذلك عِلَّيُّونَ"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

ألحقَ النحاة بجمع المذكر السالم في إعرابه كلمات وردت عن العرب مجموعة هذا الجمع، ومن تلك الكلمات: "والِغُون"، قال أبو عمرو: "دخلنا والِغين، ثم قال: ونَبْك والغين بالبحرين"<sup>(٣)</sup>.

وأنشد أبو عُمَر<sup>(٤)</sup> قَوْل الشّاعِر<sup>(٥)</sup>[من الرجز]:

نحنُ هَبَطْنا بَطْنَ والِغِينا وقد تَدَلَّى عِنبًا وتِيْنا (1)

وقال عن بعض أصحابه: "إنه قال لأعرابيٍّ: ما بطنُ والِغِين؟ فقال: هناك والِغُون"(٧).

 الرجز بلا نسبة في الكتاب (٤٩٤/٣) برواية: "شَربتْ" بدلًا من "رَوِيَت"، شرح الكتاب للسيرافي (٤/٤٣٤)، سر صناعة الإعراب (٢١٨/٢) المسائل الشيرازيات (١٣٨/١) إيضاح الشعر، ص١٥٧، اللسان (١٣٢/٢)، مادة "بكر"،
 (٣١٣/٥) مادة "دهدة"، (٣٢٤/١٥) مادة "يمن".

- (٢) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٨/١، ١٣٧).
  - (٣) ينظر: معجم البلدان (٥/٥٥٣) "والغ".

(٤) وردت هذه الرواية عن أبي عَمْرو في بعض الكتب، وهو تحريف واضح، فقد جاء في المخصص (١٢٠/٣) أن هذا جاء في نقل أبي عمرو عن أبي عبيدة، وليس من المعقول أن يكون أبو عَمْرو بن العلاء ناقلًا عن أبي عبيدة. ينظر نسبه هذا الرأي لأبي عَمْرو في المخصص (١٢٠/٣)، والمقاصد الشافية(١١٧/١).

- (٥) سبق تخريجه.
- (٦) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٧/١)، التكملة، ص ٤٣٨، ٤٣٩، أمالي ابن الشجري (٢٦٨/٢).
  - (٧) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٨/١).

وأشار الفارسي إلى أن "والغين" جمع بالواو والنون وليس مما يعلم<sup>(١)</sup>.

وكذا "حَرَّة" و "إحَرُّون". قال سيبويه: "وزعم يونس أنَّهم يقولون: حَرَّةٌ وحَرُّونَ، يشبّهونما بقولهم: أرْضٌ وأرَضُونَ؛ لأنَّها مؤنَّثة مثلُها".

ثم قال: "وقالوا: إوَزَّةُ وإوَزُّونَ، كما قالوا: حَرَّةُ وحَرُّونَ.

وزعم يونس أنَّهم يقولون أيضًا: حَرَّةٌ وإحَرُّونَ، يعنون الحُرِار كأنه جمعُ إحَرَّة، ولكن لا يُتَكلَّم بِما"<sup>(٢)</sup>.

ونقل السيرافي ما حكاه الجرمي عن يونس أيضًا: "أنهم يقولون: (أحرون) بفتح الألف وكل ذلك شاذ ليس بالمطرد"<sup>(٣)</sup>، وكذا قال الأعلم<sup>(٤)</sup>.

ونقل الفارسي عن الجرمي بأنهم قالوا: "حَرَّة وإحَرُّون"<sup>(°)</sup>- بكسر الألف - قال الشاعر<sup>(٢)</sup>[من الرجز]:

لا خَمْسَ إلا جَنْدَل الإحَرِّينْ

وعقب الفارسي وذكر أنه جُمع بالواو والنون أيضًا: وليس مما يُعلم<sup>(٧)</sup>.

فقالوا إذن في "حرّة": "وحَرُّونَ" وفي "إحَرَّة": "إحَرُّون"، كذا قالوا في "إوزة": "إوَزُون".

- (٢) ينظر: الكتاب (٦٩٩/٣، ٦٠٠)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٣٠٠/٤).
  - (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٣٠).
    - (٤) ينظر: النكت (٢/١٠٠٩).
    - (٥) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٨/١).
      - (٦) سبق تخريجه.
    - (۷) ينظر: المسائل الشيرازيات (۱۳۸/۱).

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٧/١، ١٣٨).

وقد طول النحاة في تعليل جمع حَرَّة وإوَرَّة هذا الجمع كالفارسي<sup>(1)</sup>، وابن جنى<sup>(1)</sup>. ولخص أبو حيان قولهم فقال: "إن العرب لم يجمعوا هذا الجمع إلا عوضًا من شيء نقص حقيقة، كالذي حذف لامه أو فاؤه، أو ماكان يجب له من كونه كان يكون مؤنثًا بالتاء، أو نقص توهمًا كإوَزَّة وإحَرَّة، فبالإدغام الذي فيه كأنهما قد نقصا"، ثم قال: "وطلبُ التعليل في مثل هذه الأشياء لا يُحَصِّلُ طائلًا، ...<sup>(7)</sup>.

وكذا يُلحق بجمع المذكر السالم "دُهَيْدِهِينا" و "أُبَيْكِرِينا"، قال الشاعر() [من الرجز]:

قَدْ شَرِبَتْ إلّا دُهَيْدِهِينا قُلَيِّصات وأُبَيْكِرِينا

قال سيبويه: "فكأَنَّه حقّر دَهاده فَردَه إلى الواحد وهُو دَهْدَاهُ، وأدخل الياء والنون كما تُدحَل في أرَضِينَ وسنِينَ، وذلك حيث اضطُرَ في الكلام إلى أن يُدخِل ياء التصغير، وأَما أُبيكرينا فإنه جَمعُ الأبْكرِ، كما يُجْمَع الجُزُرُ والطُّرُقُ فتقول: جُزُراتٌ وطُرُقات، ولكنّه أَدخل الياء والنُّون كما أدخلها في الدُّهَيْدِهِينَ"<sup>(0)</sup>.

وقال الفارسي: "فالقول في ذلك إنه ضرورة"(٢).

وأشار أبو حيان إلى أنهم قالوا: دَهَيْدِهُون، وأَبَيْكِرُون، وكذا إوَزُون، وَحَرُّون، وغيرها من الكلمات التي تعـد مسموعة لا تُطـرد، وقد فـات فيها شَـرْطُ الجمع بالواو والنـون<sup>(٧)</sup>، وغيرهـم

- (١) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٥٩– ١٦٢.
- (٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/٦١٦، ٦١٢، ٢٢٤).
  - (٣) ينظر: التذييل والتكميل (٣٢٨/١).
    - (٤) سبق تخريجه.
    - (٥) ينظر: الكتاب (٣/٤٩٥).
    - (٦) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٥٧.
  - (۷) ينظر: ارتشاف الضرب (۷۲/۲۵، ۵۷۸).

كثير.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنّ الفارسيّ كان موافقًا للجرميّ فيما ذهب إليه من أن "والِغِين" و "حَرّين". و"إِحَرّينَ" – جمع تكسير أُلحق بجمع المذكر السالم مفرده: "حرّة" – ، و "أُبَيْكِرِين" و "دَهَيْدِهِين" صفات جمعت بالواو والنون، وذلك تشبيهًا لما لا يعقل بما يعقل، فهى ملحقة بما.

هذا والله تعالى أعلم.

#### المسألة العاشرة

## [في التغيير الذي يعتري جَمع التّكسير]

قسم الجرمي التغيير في التكسير ثلاثة أقسام:

"منها ما يُزادُ على ماكان عليهِ واحدُهُ، مثْلُ عَبْدٍ وعَبيدٍ، وتَوْبٍ وأثوابٍ، ومنهُ ما ينقصُ منْهُ، مثْلُ إزارٍ وأُزُرْ، ومنْه ما لا يُزادُ في حروفهِ ولا ينقصُ منه، ولكن تُغَيَّرُ حَرَكاتُهُ مثل سَقْفٍ وسُقُفٍ، وأسدٍ وأُسُدٍ"<sup>(1)</sup>.

لم يعترض أبو علي على هذه القسمة، وهذا يشير إلى موافقته لها.

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أنَّ هناك تغييرًا يعتري المفرد عند جمعه تكسيرًا، لكنهم اختلفوا في تقسيمه: قسمه الجرمي ثلاثة أقسام:

قسم فيه زيادة مثل عَبْدٍ، وعَبيدٍ. وقسم فيه نقص مثل إزارٍ وأُزُرْ. وقسم لا زيادة فيه ولا نقص، ولكن فيه تغيير في حركاته مثل سَقْفِ وسُقُفٍ<sup>(٢)</sup>.

"واعترضه الأستاذ أبو علي بأنه يقتضي أن تغيير الحركات ليس في الأولين، وليس كذلك، ففي التقسيم تداخل، وإصلاحه أن يقال في الثالث: وقسم لا زيادة فيه ولا نقص، ثم تقول: وجميع هذه الأقسام لا بد فيه من تغيير الحركات"<sup>(٣).</sup>

وقال ابن الدَّهان: "جمع التَّكسير على أربعة أضرب:

(۱) ينظر: التكملة، ص٤٠٨.
 (۲) ينظر السابق، والتذييل والتكميل (۲٦٩/۱)، شرح التسهيل لناظر الجيش (۳۳۸/۱).
 (۳) ينظر: التذييل والتكميل (۲٦٩/۱)، شرح التسهيل لناظر الجيش (۲۹/۱).

أحدها: ما لفظ واحده أكثر من لفظ جمعه نحو: كِتاب وَكُتُب.

الثابي: ما لفظ جمعه أكثر من لفظ واحده، كَفلْس وأَفْلُس وَمَسْجِد ومساجد.

الثالث: ما واحده وجمعه سواء في العدّة اللفظيّة لا في الحركات نحو سَقْف وسُقُف، وأسَد وأُسُد.

الرابع: ما واحده وجمعه سواء في العدّة اللفظيّة والحركات نحو الفُلك للواحد والفُلْك للجمع، وناقة هِجان، ونوق هجان...."<sup>(١)</sup>.

وقسم ابن مالك التغيير الظاهر ستة أقسام:

"إما بزيادة كصِنْو وصنوان، أو بحذف كتُحَمة وتُخَم، أو بتبديل شكل كأسَد وأُسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقُضُب، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل كغلام وغلمان. والتغيير المقدر كفُلْك، فإنه يقع على الواحد وعلى الجمع"<sup>(٢)</sup>.

واعترض هذا التقسيم أبو حيان قائلًا: "ولا تحرير فيه لأن قوله: (بزيادة كصِنْو وصِنْوان، وبنقص كتُحَمة وتُحَم) هو في التحقيق من زيادة وتبدُّل شكل، ونقصٍ وتبدُّل شكل؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد"<sup>(٣)</sup>، وكذا قال المرادي<sup>(٤)</sup>، "ففي التحقيق يكون في تقسيمه تداخل"<sup>(٥)</sup>.

<sup>(</sup>١) ينظر: الأشباه والنظائر (٢٨١/٣).

 <sup>(</sup>٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٧٣/١)، ينظر أيضًا: شرح التصريح على التوضيح (١٩/٢، ٥٢٠)، توضيح المقاصد والمسالك (٥١٩/٧)، التذييل والتكميل (١٦٨/١).
 (٣) ينظر: التذييل والتكميل (١٦٩/١).

<sup>(</sup>٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٥/١٣٧٧)، وينظر أيضًا: شرح التصريح على التوضيح (٢/٥٢).

<sup>(</sup>٥) ينظر: التذييل والتكميل (٢٦٩/١).

وقال الأزهري: ويجاب عن ابن مالك "بأنه نظر إلى ظاهر اللفظ، وأنه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي، والمشهور تقسيم التغيير إلى قسمين: لفظي وتقديري. فاللفظي ما تقدم. والتقديري نحو: فُلْكٍ، ودِلَاص، وهِجَان"<sup>(١)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدى أنَّ الفارسيّ كان موافقًا للجرميّ فيما ذهب إليه من أن التغيير الذي يعتري جمع التكسير ثلاثة أقسام: قسم فيه زيادة في بعض الحروف، وقسم فيه نقص في بعض الحروف، وقسم لا زيادة فيه ولا نقص، ولكن فيه تغيير في حركاته، فقد ذكر هذه القسمة الفارسي ولم يعترض عليها، وأرى أن هذا هو الأصل في التقسيم، ولكن التغيير بالضبط يعتري الأقسام الثلاثة، وليس القسم الثالث فحسب، وقد نبه على ذلك الأستاذ أبو على -كما أسلفت -.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١)ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٢/٢٥).

المسألة الحادية عشرة

[ في جمع (هَبَيّ) (`) جمع تكسير]

حُكِي عن أبي عمر أنه قال: "أقول (هَبايِيُ) فأُظهر ولا أُدغم؛ لأن ما بعد ألف الجمع حكمه أن يكون متحركًا"<sup>(٢)</sup>.

أما الفارسي فلم يجز في (هَبايِّ) إلا الإدغام؛ لأن الياء الثانية ملازمة غير مفارقة (").

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في جمع (هَبَيٍّ) جمع تكسير، وفيه قولان:

**أحدهما**: قال سيبويه: "فإذا جمعت فَعَلَّ نحو... هَبَيّ قلت: هَبايُّ...؛ لأنَّما بمنزلة غير المعتلّ نحو مَعَدٍّ وجُبُنٍّ، ولا تُغيَّر الألفُ في الجمع الذي يليها؛ لأنَّ بعدها حرفًا لازمًا، ويجري الآخِر على الأصل؛ لأنَّ ما قبلها ساكن وليس بألف"<sup>(٤)</sup>.

وقال السيرافي في شرح ما قاله سيبويه: "اعلم أن ألف الجمع تقع ثالثة فيما كان واحده على أربعة أحرف في الأصل أن يكسر الحرف الذي بعدهما متحركًا كان الحرف الذي بعدها في الواحد أو ساكنًا....

قوله: ولا تغير الألف في الجمع الذي يليها، يعني ولا تكسر الألف في هباي الياء الأولى من ياءي هبايّ على ما ذكرنا من كسر هذه الألف لما بعدها.

- (١) الهَبَيُّ: الصبي الصغير، والأنثى هَبَيَّةٌ. ينظر: اللسان (١٧/١٥) مادة "هتأ".
  - (٢) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٣٤٠.
    - (۳) ينظر السابق.
    - (٤) ينظر: الكتاب (٤/٥١٤).

وقوله: لأن بعدها حرفًا لازمًا يعني لأن بعد الألف حرفًا يلزم السكون والإدغام فيما بعده، وليس هذا الحرف الساكن بعد الألف بألف...."<sup>(١)</sup>.

وقال الفارسي: ووجه قول سيبويه "أنه لما جرى مجرى الصحيح في الواحد لسكون ما قبله وتعاقب حركات الإعراب عليه، جعله بمنزلة (مُرِضّة) ونحوها، فقال في الجمع (هَبايّ) كما تقول (مَراضّ)"<sup>(٢)</sup>.

وقد اقتفى هَدْيَ سيبويه أبو إسحاق الزجاج حيث سأله رجلٌ غريبٌ فقال: كيف تجمع هَبَيُّ وهَبَيَّة جمع تكسير؟ فقال أبو إسحاق: "أقول هَبَايُّ كما ترى، فأدغم، وأصل الياء الأُولى عندي السكون قولًا ولولا ذلك لأظهرتما"<sup>(٣)</sup>،وأيضًا الفارسي<sup>(٤)</sup>، وغيرهما.

ثانيهما: حُكِي عن أبي عمر الجرمي<sup>(°)</sup>، وأبي عثمان<sup>(٢)</sup> أنه قال: "أقول (هبايِيُ) فأُظهر ولا أُدغم؛ لأن ما بعد ألف الجمع حكمه أن يكون متحرِكًا".

لم يرتضِ هذا القول الفارسي حيث قال: "كأن أبا عثمان جعله بمنزلة (مَعايٍ) ولم يجعله بمنزلة (مَراضّ)، لأن الضاد الثانية ملازمة للأخرى، والياء الثانية لا تلزم الأولى في (مَعايٍ)؛ ألا ترى أنما تسقط في الجر والرفع، فلما لم تلزم لم يجز الإدغام،.... وليس كذلك الواحد من (هَبايّ)، ألا ترى أن كل واحد من المثلين قد لزم صاحبه في الواحد ولم ينفصلا، وكما كانا في الواحد بمنزلة الصحيح في هذا المعنى، كذلك كانا في الجمع بمنزلته، فكان تشبيهه بـ (مَراضّ) لما

- (١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٥٣، ٣٥٣).
  - (٢) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٣٤٠.
- (٣) ينظر: محالس العلماء، ص٢٣٦، الأشباه والنظائر (٥٤/٥).
  - (٤) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٣٤١، ٣٤١.
    - (٥) ينظر السابق، ص٣٤٠.
      - (٦) ينظر السابق.

ذكرنا أولى من تشبيهه بـ (مَعايٍ).... وجب أن لا يجاز في (هَبايّ) إلا الإِدغام؛ لأن الثانية ملازمة غير مفارقة"<sup>(۱)</sup>.

بعد عرض المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أن الفارسيّ لم يكن موافقًا للجرميّ فيما ذهب إليه من الإظهار في(هَبايِيُ)، جمع (هَبِيّ).

وأرى أن الإدغام هو الوجه، والأخذ به أَوْلَى من الرأي القائل بالإظهار.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) ينظر السابق.

المسألة الثانية عشرة

[في جمع "يد"]

قال أبو عمر الجرميُّ: "سمعْتُ أبا عُبَيْدَةَ يقول: سمعْتُ أبا عَمْرو يقولُ: إذا أرادَ المعروفَ قال: له عندي أيَادٍ، وإذا أرادَ جمعَ اليدِ قال: أَيْدٍ، فذَكَرْتُ ذلك لأبي الخطَّابِ الأخفشِ – وكان من مُعَلِّمي أبي عُبَيْدَةَ – فقال: ألمَّ يَسمَعْ أبو عَمْرٍو قولَ عَدِيٍِّ<sup>(١)</sup>:

سَاءَهَا مَا تَأَمَّلَتْ فِي أَيَادِ يَنْ نَا وِإِشْنَاقُها إلى الأَعْنَاقِ

وما أنشد أبو زَيدٍ<sup>(٢)</sup>:

أُمَّا وَاحِدًا فَكَفَاكَ مِثْلِي فَمَنْ لِيَدٍ تَطَاوَحُها أيادي

(وَحَكى أبو بكرٍ عن أبي العبَّاسِ نحوَ هذا، وزادَ: قال أبو الخطَّابِ: إِنَّمَا هي في عِلْمِ الشَّيخ – يعني أبَا عمرٍو – ولكن لَمَ تَحْضُرُهُ)"<sup>(٣)</sup>.

قال الفارسي: "وتُحمَعُ (يَد) النِّعْمَةِ على (أَيْدٍ) في العدد القليل، وفي الكثير: (أَيَادٍ) مثل: كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وأَكَالِبٍ"<sup>(٤)</sup>.

البيت من الخفيف لعدي بن زيد في الإغفال (١٨٣/٢، ١٨٤)، اللسان (١٤٧/٨) مادة "شنق"، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٢٨/٣). وبلا نسبة في الخصائص (٢٢١/١)، اللسان (٣٠٩/١٥) مادة "يدي"، خزانة الأدب (٤٨١/٧).

(٢) البيت من الوافر نسبه أبو زيد في نوادره، ص٥٥٥ برواية (الأيادي) لرجل من عبد شمس جاهلي، واسمُهُ نُفَيْعٌ، وروى أبو حاتم بأنه نَقِيْعٌ. وبلا نسبة في الإغفال (١٨٤/٢)، التكملة، ص٤٣٦، الخصائص (٢٢١/١)، اللسان (١٥٦/٩)
 مادة "طوح"، (٥١/٩٣) مادة "يدي"، شرح المفصل لابن يعيش (٣٩/٣).
 (٣) ينظر: الإغفال (٢٠٩/٢، ١٨٤).
 (٢) ينظر السابق (١٨٣/٢).

وقد قالوا: "يُدِيَّةُ ( ) وأيدٍ وأيادٍ، في الجارحةِ والنِّعَمِ " ( ).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في "أَيْدٍ" جمع "يَد"، وفي جمعه "أيَادِي" أيهما يقصد به المعروف والصنائع، وأيهما يقصد به الأعضاء؟ وفيه الأقوال الآتية:

قال الجرمي: "سمعْتُ أبا عُبَيْدَةَ يقولُ: سمعْتُ أبا عَمْرٍو يقولُ: إذا أرادَ المعروفَ قال: له عندي أيَادٍ، وإذا أراد جمعَ اليدِ قال: أيْدٍ، فَنَكَرْتُ ذلك لأبي الخطَّابِ الأخفشِ....

فقال: ألمُّ يَسمَعْ أبو عَمْرو قولَ عَدِيٍّ<sup>(٣)</sup>:

سَاءَهَا مَا تَأْمَّلَتْ فِي أَيادِ يَنْ نَا وِإِشْنَاقُها إلى الأَعْنَاقِ

....."، ثم ذكر أبو الخطاب بأنها في علم أبي عمرو ولكن لَمْ تَحْضُرُهُ ؟.

ف" (الأيادي) تقال في الأعضاء و (يَد) و (أَيْد) و (أَيَادِ) في المعروف"<sup>(°)</sup>، ووافقه في نقض ما قاله أبو عمرِو أبو زيد في (نوادره)<sup>(٦)</sup>.

(١) قال الجوهري في الصحاح (٢٥٣٩/٦، ٢٥٤٠) مادة "يدي": وتُحْمَعُ اليد على "أيْدٍ ويُدِيِّ". "واليَدُ: النعمةُ والإحسان تصطنعه، وتجمع على يُدِيِّ، ويدِيِّ، مثل عُصِيٍّ وعِصيِّ". وقال أبو الهيثم: "وتجمع اليَدُ يَدِيَّا مثل عَبْدٍ وعَبيدٍ،
 وتجمع أيْدِيًا ثم تجمع الأيَدْي على أيْدِينَ، ثم تجمع الأَيْدي أيادِيَ". ينظر: اللسان (٥/١٥) مادة "يدي".
 (٢) ينظر: التكملة، ص٤٣٦.
 (٣) سبق تخريجه.

- (٤) ينظر: الإغفال (٢/١٨٣، ١٨٤) شرح المفصل لابن يعيش (٣٢٨/٣)، شرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٢٥، ٣٢٦).
  - (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٦/٤).

(٦) ينظر: النوادر،ص٢٥٥، وينظر أيضًا: شرح المفصل لا يعيش (٣٢٩/٣).

وقال الفارسي: "وتُحْمَعُ (يَد) النِّعْمَةِ على (أَيْدٍ) في العدد القليل، وفي الكثير: (أيَادٍ) مثل: كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وأَكَالِبٍ"<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن ابن جني كان موافقًا لما ذهب إليه أبو عمرو فقد أشار إلى أن (الأيادي) أكثر ما تستعمل في النِعم لا في الأعضاء<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن يعيش: "ف (اليَدُ) التي هي الجارحة تجمع على(أَيْدٍ)....، ويجمع (الأَيْدِي) على (أيادٍ)"<sup>(٣)</sup>.

وأشار ابن عصفور إلى أن جمع "يد""أيْدِ<sup>"(٤)</sup>، وقد شذّتِ العرب فجمعت بعض الجمع، فالذي جاء من ذلك محموعًا جمع تكسير "أيَادٍ" ونحوه مما هو مسموع<sup>(٥)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدى أنّ الفارسيّ لم يكن موافقًا للجرميّ فيما نقله عن أبي عبيدة عن أبي عمرو من أن (أيْدٍ) جمع (الْيَدِ) التي هي العضو، و (أيادٍ) تقال في النعم والمعروف والصنائع، وإنما تجمع يد النعمة والمعروف على (أيْدٍ) و (أيادٍ)، وهو الصحيح؛ لورود السماع به، ومنه قوله الله تعالى: ﴿ وَأَذَكُرْ عِبَدَنَا إِبْرَهِيمَ وَإِسْحَقَ وَيَعَقُوبَ أَوْلِي ٱلْأَيَدِى وَٱلْأَبْصَدِرِ ﴾ "المعنى أولى النعم في الدين والبصائر فيه...."<sup>(٧)</sup>.

هذا والله تعالى أعلم

- (١) ينظر: الإغفال (٢/١٨٣).
- (۲) ينظر: الخصائص (۲۲۱/۱).
- (٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٢٨/٣).
  - (٤) ينظر: المقرب (٢/٢).
  - (٥) ينظر: السابق (١٢٧/٢).
    - (٦) سورة ص: الآية: ٤٥.
  - (٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣٢٦/٤).

المسألة الثالثة عشرة

[في جمع "سَوَاء"]

حكى أبو عمر وأبو عثمان عن أبي عبيدة أنهم قالوا: سَواسِوةٌ فصحّحُوا الواو(').

قال الفارسي: "فأمَّا (سَوَاسِوة) فالقولُ فيه عندي: أنَّه من باب (ذَلاذِل) و(ذَلَذِل)<sup>(٢)</sup> وهو جمعُ (سَوَاءٍ) من غير لفظه، وقد قالوا: سَوَاسِيَة"<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: "وإنمَّا صَحَّت الواؤ في مَنْ قال: (سَوَاسِوَة)، ليُعْلَمَ بذلك أنَّمَا لامٌ في الأصل، وأنَّ الياءَ في مَنْ قال: (سَوَاسِيَة) منقلبةٌ عنها، وكان هذا أجدَرَ بالتَّصحيح حيث لم تصِحَّ هذه الواو في موضع"<sup>(٤)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في جمع "سَوَاءٍ"، فحكى أبو عمر<sup>(٥)</sup>، وأبو عثمان<sup>(٢)</sup> عن أبي عبيدة أنهم قالوا: "سَوَاسوة" فصحّحُوا الواو، وقال أبو عثمان في "سَوَاسِوة": "وهذا من الشَّاذّ؛ لصحَّةِ الواو طرفًا مكسورًا ما قَبْلها"<sup>(٧)</sup>.

وذكر الفارسي أن "سَوَاسِوَةً" جمع "سَوَاءٍ" من غير لفظه، وإنَّما صَحَّت الواو فيه، لَيُعْلَمَ بذلك أنَّها لامٌ في الأصل<sup>(۱)</sup>، وأنَّه من مضاعَف الأربعة<sup>(٢)</sup>، وقد قالوا: "سواسية" فالياء منقلبة عن الواو<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن مالك: "سواسِوة" شاذٌّ ولا يُقاسُ عليه(٤).

وقال ابن عقيل: القياس: "سواسية"<sup>(°)</sup>، وكذا قال ناظر الجيش<sup>(٢)</sup>، وغيرهما، وقد سمع على الأصل، قال الشاعر<sup>(٧)</sup>[من الطويل]:

سَوَاسِيةُ سُود الْوجُوه كأنهم ۖ ظَرَابِيُّ غِرْبَانِ بِمَجْرُودةٍ مَحْلِ

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أن الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما حكاه عن أبي عبيدة من تصحيح الواو في "سَوَاسِوة"، ليعلم أنها لام في الأصل، وأنه من مضاعف الأربعة، وأرى أن القياس: "سَوَاسِيَة" في جمع "سَوَاء" فالسماع يؤيده.

هذا والله تعالى أعلم.

- (۱) ينظر: الإغفال (۰۰، ۰۰۸).
- (٢) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣٢٧/١).
  - (٣) ينظر: الإغفال (٢/٧، ٥٠٨).
    - (٤) ينظر: التسهيل، ص٥٠٣.
    - ٥) ينظر: المساعد (١٢٨/٤).
- (٦) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (١٠/٩٠٠).

(٧) البيت للبَعِيثُ في اللسان (١٨٢/٩) مادة "ظرب"، وبلا نسبة في شرح التسهيل لناظر الجيش (١٠/٩٠٠)،
 المساعد (١٢٨،١٢٩/٤)، شرح التصريح على التوضيح (٢/١٠/٢).

### المسألة الرابعة عشرة

[في ما لا يُكسّر مما سُمِي به جمع من الأعلام]

حكى "أبو عُمَر عن أبي عبيدة أنهم قالوا: (ناقة مَفاتيح) و (أَيْنُقُ مَفاتيحات)، وهي الخَصِبة الكثيرةُ اللَّبَن، قال: وقد قالت العرب في سَرَاوِيل: سَرَاوِيلات، قال: وقالوا في وصف الضَّبُع: حَضاجِرُ وحَضاجِرات"<sup>(۱)</sup>.

قال الفارسي: "فأمّا لحاق الواو والنون للكلمة وقد تُسِّرت هذا التكسير، فإنحم استجازوا جمعه بالواو والنون كما جمعوه بالألف والتاء".

واستدل بما حكاه أبو عثمان فيما يظن "صَواحِبات يُوسُف"<sup>(٢)</sup>. فكما جمعوا هذا الجمع بالألف والتاء كذلك جمعوه بالواو والنون<sup>(٣)</sup>.

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أنه إذا كان المسمى به على صيغة منتهى الجموع، فلا يُجمعُ إلَّا جمع السلامة، فقال سيبويه: "أمَّا ما لا يكسَّر فنحو: مَساجِدَ ومَفاتيحَ، لا تقول إلَّا مَساجِدُونَ ومَفاتِيحُونَ، فإنْ عنيتَ نِساءً قلت: مَساجِداتٌ ومَفاتِيحَاتٌ؛ وذلِكَ لأنَّ هذا المثال لا يُشبِه الواحد، ولم يشبَّه به فيكسَّرَ على ما كُسِّر عليه الواحد الذي على ثلاثة أحرف، وهو لا يكسَّر على شيء؛ لأنَّه الغاية التي يُنتهى إليها، ألا تراهم قالوا: سَراويلاتٌ حين جاء على مثال ما لا

<sup>(</sup>١) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٦٨.

<sup>(</sup>٢) ورد هذا القول في حديث نبوي. أخرجه ابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها في "باب ما جاء في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه" فقال: "مُرُوا أبَا بَكْرِ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ"، وفي ص٣٩٠ رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه" فقال: "مُرُوا أبَا بَكْرِ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ"، وفي ص٣٩٠ "فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِب يوسف أوْ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ"، ينظر: سنن ابن ماجة (١٨٩/ ١٢). وأخرجه الترمذي في كتاب "فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِب يوسف أوْ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ". ينظر: سنن ابن ماجة (١٨٩/ ١٢). وأخرجه الترمذي في كتاب المناقب في "باب في مناقب أي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما". ينظر: سنن ابن ماجة (١٩٩٠، ٣٩٠). وأخرجه الترمذي في كتاب المناقب في "باب في مناقب أي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما". ينظر: سنن ابن ماجة (١٩٩٠).

يكسَّر، ولو أردت تكسير هذا المثال رجعتَ إليه، فلمّا كان تكسيرهُ لا يرجع إلّا إليه لم يحرّك"<sup>(۱)</sup>.

ووافقه النحاة كأبي عمر الجرمي فيما حكاه عن أبي عبيدة بأن العرب قالت: "ناقة مَفاتيح" و "أَيْنُقُ مَفاتِيحات"<sup>(٢)</sup>، قال أبو عمر: "سألت أبا عبيد<sup>(٣)</sup> عن معنى (ناقة مفاتيح) فقال: إذا كانت مخصبة في كثرة الشحم واللبن"<sup>(٤)</sup>. وقال أيضًا: "وقد قالت العرب في سَراوِيلَ: سَراوِيلات، قال: وقالوا في وصف الضَّبُع: حَضاحِرُ وحَضاجِرات"<sup>(٥)</sup>.

وكذا ابن السراج فقد أشار إلى أنه جمع لا يُكسّر<sup>(٦)</sup>، وأيضًا السيرافي<sup>(٧)</sup>، والفارسي<sup>(٨)</sup>، وابن مالك فقد قال: "ومَا كَان من الجمُوع عَلَى وَزْن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) لَم يَجُز تَكسِيرهُ؛ لأَنَّه لَا نَظير لَه في الآحَاد فَيُحْمَل عَلَيْه.

لكنَّه قد يُجْمع بالوَاوِ والنُّون كَقَولهم في (نَوَاكس): (نَوَاكِسُون).... أو بالألف والتاء كَقَولهم في (حَدَايد):حَدَايدَات.... "<sup>(٩)</sup>.

ووافقهم أبو حيان(١)، ومن المحدثين عباس حسن(٢)، وغيرهم كثير.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنّ الفارسيّ كان موافقًا للجرميّ فيما حكاه عن العرب من أن ما سُمِي به من الجمع لا يُكسّر وهو المذهب المتفق عليه؛ لعدم وجود نظير له في المفردات ليُحمل عليه عند جمعه، وإنما يجمع بالألف والتاء إن سميت به امرأة، وبالواو والنون إن سُمي به رجل.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١)ينظر: ارتشاف الضرب (١/٤٧٤، ٤٧٥).

<sup>(</sup>٢)ينظر: النحو الوافي (٥،٩/٤).

المسألة الخامسة عشرة

[في النسب إلى الجمع]

قال أبو عمر الجرمي في قولهم "نصارى": "هو محذوف من قولهم (النصرانيين) بحذف ياءي النسب من الأصل، وجمعه على حد الحذف كما جمع قولهم (مهالبة) و (أشاعرة) وإن كان جمع (أشعري) و (مهلبي) فكذلك هذا، وجعلت الهاء من (مهالبة) و (أشاعرة) عوضًا من حذف ياءي النسب، وها هنا لا يصح أن تعوض لأن الياء ياء التأنيث"<sup>(۱)</sup>.

قال الفارسي: "جاء (نصارى) كأنه جمع (نَصْران)، ولو جاء الجمع على حسب الواحد لكان (نصرانيون)، إلا أن الجمع جاء على ما استعمل في الشعر دون الكلام"<sup>(٢)</sup>.

وقال: وقالوا "أَشْعَرِيُّ" و "أَشْعَرُون"، فحذفوا ياءي النسب مع الجمع بالواو في هذا الموضع ونحوه<sup>(٣)</sup>، وذكر أن الواحد من "المهالِبَة" مَهْلَبِيُّ"، وليس بـ "مَهْلبٍ" وإنما هو نسب إليه<sup>(٤)</sup>.

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أنك في الإضافة إلى الجمع الصحيح المكسر عليه واحده، فإنك توقعه على الواحد الذي كُمتّر عليه<sup>(٥)</sup>، وإنما اختاروا الإضافة إلى الواحد؛ لأن المنسوب ملابس

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٦٢، ٢٦٢.
  - (٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٧٠/٣).
    - (٣) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٧٣.
    - (٤) ينظر: المسائل العضديات، ص٩٤.
      - (٥) ينظر: الكتاب (٣٧٨/٣).

لكل واحد من الجماعة، وأيضًا لفظ الواحد أخف().

ففى "نصارى" ثلاثة أقوال:

**أوله**ا: قال الخليل: بأنه جمع نَصْرِيّ مثل مَهَارى جمع مَهْرِيّ، بحذف إحدى ياءي النسب، وإبدال الياء ألفًاكما قالوا: صَحارَى<sup>(٢)</sup>.

ثانيها: قال سيبويه: "وأما نَصارَى فنكرة، وإنَّما نصارَى جمعُ نصرانَ ونَصْرانةٍ، ولكنَّه لا يُستعمل في الكلام إلّا بياءي الإضافة إلا في الشعر، ولكنهم بنَوا الجميعَ على حذف الياء، كما أن نَدامَى جماع نَدْمان، والنصارى ههنا بمنزله: النَّصْرانيِّينَ"<sup>(٣)</sup>.

وقد رجح أن يكون نصارى جمع نَصْرانَ فهو أقيس، وما قاله الخليل فهو مذهب إذ لم نسمعهم قالوا: نَصْرِيُّ<sup>(٤)</sup>، وأنشد قَوْل الشّاعِر<sup>(٥)</sup>[من الطويل]:

فكِلْتاهما حَرَّتْ وأَسْجَدَ رأْسُها كما سَجَدَتْ نَصْرانةٌ لَم تَحَنَّفِ

ووافقه الجرمي فكأنك قلت: نصارى مثل المهالبة والأشاعرة إلا أنه هاهنا لا يصح التعويض(<sup>(٦)</sup>.

(٦) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٦١، ٢٦٢.

وذهب السيرافي إلى ذلك أيضًا حيث ذكر أن الغالب في الاستعمال النسبة، فيقال: نَصْرَانِيُّ ونَصْرَانِيَّة، والأصل نَصْرانُ ونَصْرانَةُ وذلك مثل (نَدْمان) و(نَدْمانة)، فإذا جمع رد إلى الأصل فيقال: نصارى<sup>(۱)</sup>، وكذا قال الأعلم<sup>(۲)</sup>.

وقال الفارسي: وقد "جاء (نصارى) كأنه جمع (نَصْران) ولو جاء الجمع على حسب الواحد لكان (نصرانيون) إلا أن الجمع جاء على ما استعمل في الشعر دون الكلام"<sup>(٣)</sup>.

**ثالثها**: جوَّز الزجاج الأمرين، فيجوز أن يكون واحدهم نَصْران وتأنيثه نصرانة، ويجوز أن يكون واحدهم نَصْري مثل: بعير مَهْري، وإبلٌ مهارى<sup>(٤)</sup>.

ومثل "نصارى" "مَهَالِبَة"، ونحوه فتوقع الإضافة على واحده، وقد "زعم الخليل أن نحو ذلك قولهم في المسامعة: مِسْمَعِيّ والمَهَالِبَة مُهَلَّبِيٌّ؛ لأنّ المسَامِعَة، والمَهَالِبَة جمع فيرد إلى الواحد، والواحد مِسْمَعِيٌّ: مُهَلَّبِيُّ"<sup>(٥)</sup>. فحذفت ياء النسبة، ثم أحدثتَ ياء للنسبة، وإن شئت قلت واحد المهالبة والمسامعة: مُهَلَّبُ، ومِسْمَعٌ ثم أضفت إليه الياء<sup>(٢)</sup>.

فالتاء في المهالبة، والأشاعرة، ونحوه عوض من حذف ياءي النسب<sup>(٧)</sup>.

- (١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٣/٤، ٢٤). (٢) ينظر: النكت (٨٤٢/٢، ٨٤٣).
  - (٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (٧٠/٣).
- (٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٤٦/١، ١٤٧).
- (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٢٨/٤)، الكتاب (٣٧٨/٣)، الأصول في النحو (٢٩٩/٢).
- (٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٢٨/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٧٣/٣)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي
  - .(A · / Y)
  - (٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٦٣٩/٢)، المساعد (٣/٢٥٥)، المسائل المنثورة، ص٢٦٢.

وقيل: لبيان النسب ولو حذفت التاء كان جمعًا لكل واحد مهلب، ونحو ذلك(').

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنّ الفارسيّ كان موافقًا للجرميّ فيما ذهب إليه من أن "نَصَارَى" جمع مثل "مَهَالِبَة" و "أَشَاعِرة"، وقد بنوا الجميع على حذف الياء في النسب، وقد ورد الجمع في "نَصَارَى" على ما استعمل في الشعر دون الكلام.

هذا والله تعالى أعلم

<sup>(</sup>۱) ينظر: ارتشاف الضرب (۲۳۹/۲)، المساعد (۲۹۰/۳).

### المسألة السادسة عشرة

[في النسب إلى "رَمْل"]

ذكر أبو عمر الجرمي أنهم قالوا في الإضافة إلى رَمْل: "رَمَليّ"، وأنشد عن أبي زيد قَوْل الشّاعِر<sup>(۱)</sup>[من الطويل]:

كُمَيْتٌ كِنَازٌ لَخُمُهَا رَمَلِيَّةٌ

قال أبو علي: "إذْ كانوا قد قالوا في النسب إلى الرَّمْل رَمَليٌّ، وإلى الحَمض: حَمَضيٌّ"<sup>(")</sup>، "بتحريك الثاني وهو حرف صحيح، فأن يفعلوا ذلك فيه وهو معتل أولى"<sup>(؟)</sup>.

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على زيادة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب، فإذا كان ثلاثيًّا فقد اختلفوا في تحريك ثانيه إذا كان ساكنًا أمَقيس، أم شاذَّ؟

ذكر الجرمي أنهم قالوا في الإضافة إلى رَمْلِ: رَمَلِيٌّ، وأنشد عن أبي زيد قَوْل الشّاعِر<sup>(°)</sup>[من الطويل]:

(۱) تمام البيت:

كُمَيْتٌ كِنَازٌ لَحَمَّهُمَا رَمَلِيَّةٌ عَلَى مِثْلِهَا تُقْصَى الْهُمُومُ الفَوارِقُ وهو لِعُبَيْس بْنَ شَيْحَان، وقد أَدْرَكَ الإسْلامَ. في النوادر، ص٢٠.وبلا نسبة في المسائل البصريات (٨١٥/٢)، مقاييس المقصور والممدود، ص٢٣، المسائل العضديات، ص٢٠٠ براوية: "الهموم الطّوارِقُ" بدلًا من "الفَوارِقُ". (٢) ينظر: المسائل البصريات (٨١٥/٢). (٣) ينظر: التكملة، ص٢٦٦، وينظر أيضًا: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (١١٥٧/٣). (٤) ينظر: شرح الجمل لأبي عبد الله الفخار (١١٥٧/٣). (٥) سبق تخريجه. كُمَيْتٌ كِنَازٌ لَحْمُهَا رَمَلِيَّةٌ عَلَى مِثْلِهَا تُقْصَى الْهُمُوْمُ الفَوارِقُ(١)

قال أبو حاتم السجستاني: "(رَمَلِيَّةٌ): مَنْسُوبَةٌ إلى الرَّمَل مِنَ السَّيْرِ فيما أظنُّ<sup>(٢)</sup>، وكذا نسبه الفارسي إلى "الرَّمل" أيضًا<sup>(٣)</sup>.

وحُكِيَ عن المبرّد أَنَّه قال: حَمْضُ وحَمَضٌ (٤).

وقال الفارسي: تحريك العين بالفتحة من التَّغير الذي يَلحقُ النسب كما قالوا: "إِبِلٌ حَمَضيَّةٌ إذا أَكَلَتْ الحَمْضَ"<sup>(٥)</sup>.

وقال الأعلم<sup>(٦)</sup>، وابن يعيش<sup>(٧)</sup>، والرضي<sup>(٨)</sup>، وغيرهم: إنه إن صح ما قاله المبرّد، فحَمَضِيّة بفَتْح الميم ليس بشاذ، فعلى هذا يكون قياسًا، وذكر ابن يعيش أن "حَمْضِيّةً" أجود<sup>(٩)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا لما ذكره الجرمي من أنهم قالوا في الإضافة إلى رَمْلٍ: "رَمَلِيّ" بتحريك عينه بالفتح، وأرى أنه صحيح، ويؤيده القياس، فقد قيل: إِبِلٌ حَمَضِيَّةٌ.

هذا والله تعالى أعلم.

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۸۱۰/۲).
  - (٢) ينظر: النوادر، ص٢١٠، ٢١١.
- (٣) ينظر: المسائل العضديات، ص٢٠٠.
- (٤) ينظر: النكت (٨٨٥/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٧٩/٣)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٨٣/٢).
  - (٥) ينظر: المسائل العضديات، ص٢٠٠.
    - (٦) ينظر: النكت (٨٨٥/٢).
  - (۷) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٧٩/٣).
  - (٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٨٣/٢).
    - (٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٧٩/٣).

## المسألة السابعة عشرة

[في أصل "شَرَاحِيلُ"]

قال أبو عمر : "(شراحيل) لا يدرى ما أصله"(^).

قال الفارسي: "يريد لا يدرى ما واحده ، فهو جمع في الحقيقة ، ولا يجوز أن يكون واحده (شرحول) و(شرحال) وإنما يريدون: لا يدرى ما أصله أي لا يدرى ما واحده ، فهذا هو المعنى، والعرب قد نطقت بـ (شراحيل) وليس في كلامهم اسم واحد على هذا الوزن، وإذا كان هذا هكذا ثبت أنه جمع وأنه بمنزلة (مساجد)"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة:

اتفق أكثر النحاة على أن (شَرَاحِيلَ) لا يكون إلّا جمعًا لا واحد له، لكنهم اختلفوا في لفظه أهو عربي ، أم أعجمي جاء على وزن الجمع العربي؟ خلافًا لأبي إسحاق الزجاج الذي قال: "فأَما (شَراحيِلُ) فمن الجمع، والواحد (شِرْحَالُ) ، فهو غير مصروف"<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه : "وأَمَّا شَراحِيلُ فتحقيره ينصرف؛ لأنَّه عربيٌّ ولا يكون إلَّا جِماعًا"<sup>(٤)</sup>.

وقال الجرمي: "شراحيل " لا يدرى ما أصله"<sup>(°)</sup>، وفسّر الفارسي قوله بأنه أراد لا يدرى ما واحده، فلا يجوز أن يكون واحده "شرحال" و "شرحول" فهو جمع في الحقيقة<sup>(٦)</sup>.

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٧٦.
  - (٢) ينظر السابق.
- (٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٤٧.
  - (٤) ينظر: الكتاب (٢٢٩/٣ ).
  - (٥) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٧٦.
    - (٦) ينظر السابق.

وذكر ابن هشام<sup>(۱)</sup>، وكذا الأزهري<sup>(۲)</sup>أن (شَرَاحِيلَ) أعجمي حيث قالا: بأنه إذا سُمِّيَ بمذا الجمع الذي هو على زنة (مفاعل) أو (مفاعيل) أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمي مثل (شَرَاحِيل) فإنه ممنوع من الصرف .

وذكر الشاطبي أن(شَرَاحِيل) مما لحَقَ بالجمع، وإن لم يكن جمعًا حقيقة(").

وقال السيوطي: (شَرَاحِيل) جمع سمّى به الرجل، قد منعته العرب من الصرف که (مساجد) لو سميت به فلا خلاف في منع صرفه<sup>(٤)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أنَّ الفارسي كان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن (شَرَاحِيل) لا يدرى ما أصله، وفسّره بأنّه أراد لا يدرى ما واحده، وهو الصحيح؛ لأنه لا واحد له.

هذا والله تعالى أعلم .

- (٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٣٢١/٢).
  - (٣) ينظر: المقاصد الشافية (٥/٤١٤).
    - (٤ )ينظر: الهمع ( ٨٠/١ ).

<sup>(</sup>١) ينظر: أوضح المسالك ( ١١٧/٤، ١١٨).

المسألة الثامنة عشرة

[في أبنية التّصغير]

قال أبو عمر: "التصغير على ستة أوجه، وهي (فُعَيْل) و (فُعَيْعِل)، و(فُعَيْعِيْل) مثل (فلس) و (درهم) و(بيطار) – إذا صغرته – فكذلك قال الخليل"<sup>(١)</sup>.

المقصود بالوجوه الستة:

نصّ الفارسي في (التكملة) على أنها ثلاثة أبنية، وأنه لا يخرج في الأمر العام عن هذه الأمثلة<sup>(٢)</sup>، والمقصود بقوله:(في الأمر العام) أن هناك ثلاثة أبنية أخرى تعود في التقدير إلى الأبنية الثلاثة التي نصّ عليها، والأبنية المتبقية هي (أُفَيْعال) مثل أُجَيْمال، و (فُعَيْلى) مثل حُبَيْلى، و (فُعَيْلاء) مثل (حُمَيْراء)<sup>(٣)</sup>.

وقال في موضع آخر: وإنما ذكر الجرمي ثلاثة أوجه؛ "لأنه أراد أن يعرفنا أن مثل هذه الزيادات قد تدخل على هذه الأمثلة وهي علامات، فإذا دخلت كان ثباتما في التصغير كثباتما في الأصل لا يغيرها التصغير"<sup>(٤)</sup>.

#### دراسة المسألة :

اتفق النحاة على أنّ أبنية التصغير على ثلاثة أمثلة وهي: "فُعَيْل" و "فُعْيَعِل" و "فُعَيْعِيْل"، قيل للخليل: "لِمَ تُثْبِت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وَجَدْت معامَلة

- (١) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٨٢.
  - (٢) ينظر: التكملة، ص٤٩٦.
- (٣) ينظر: هذا التفسير في المقتصد في شرح التكملة، ص٩٩٥.
  - (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٨٢.

الناس على (فَلْسٍ)، و (درهمٍ)، و (دينارٍ)"<sup>(١)</sup>.

وقد اقتفى سيبويه هَدْي الخليل حيث نصّ على أن التصغير في هذا الباب على ثلاثة أمثلة<sup>(٢)</sup>، ووافقهما الجرمي<sup>(٣)</sup>، وعلَّل الفارسي ذلك قائلًا: وإنما ذكر ثلاثة أبنية؛ "لأنه أراد أن يعرفنا أن مثل هذه الزيادات قد تدخل على هذه الأمثلة وهي علامات، فإذا دخلت كان ثباتما في التصغير كثباتما في الأصل لا يغيرها التصغير<sup>"(٤)</sup>.

وكذا الزجاجي ذكر أن أبنية التّصغير ثلاثة<sup>(٥)</sup>، بينما ذكر السيرافي أنه لو ضم سيبويه إلى أبنية التصغير وجهًا رابعًا لكان يشتمل على التصغير كله وذلك "أُفَيْعال"<sup>(٦)</sup>.

وقد ردَّ ذلك ابن عصفور ذاكرًا أنَّ (أُفَيْعالا) راجع إلى فُعَيْعيل؛ "لأنّه مثله في الحركات والسكنات وعدد الحروف"، وذكر أن هناك أيضًا من الأسماء المصغرة قيل: إنها على غير ذلك من الأمثلة ك (فُعَيْلان) في نحو: "سُكَيْران"، و "فُعَيْلى" ك "حُبَيْلى"، و "فُعَيْلاء" ك "حُمَيْراء" وفي الحقيقة كلها ترجع إلى "فُعَيْل"؛ "لأنّ ألفي التأنيث الممدودة والمقصورة والألف والنون الزائدتين جارية مجرى الاسم المركب"، فقد تبيّن أنّ هذه الأمثلة الثلاثة وهي "فُعَيْل" و "فُعَيْعِيل"

- (١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ( ٣٩٨/٣)، المقتضب ( ٢٣٦/٢ ).
- (٢) ينظر: الكتاب (٢/٤١٥)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٢/١٦٥)، شرح المفصل لابن يعيش ( ٣٩٨/٣).
  - (٣) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٨٢.
    - (٤) ينظر السابق.
  - (٥) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي، ص٢٤٥.
    - (٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٦٥).
  - (٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٩٦/٢).

بعد مناقشة المسألة تبيّن لديّ أنّ الفارسيّ كان موافقًا للجرميّ فيما ذهب إليه من أنّ أبنية التصغير ثلاثة، فهي مختصة به، لكنها غير جارية على نظام الميزان الصرفي العام<sup>(١)</sup>.

هذا والله تعالى أعلم .

<sup>(</sup>١) ينظر: النحو الوافي (٤/٥١٥).

المسألة التاسعة عشرة

[فيما لحقتْهُ الزّوائد من بَنَاتِ الثَّلاثَة]

حكى الجرمي "ويكون على (تَفْعِيْلَة)، قالوا: "تَرْعِيْبَةُ"، وهي القطعة من السنام والشحم"<sup>(۱)</sup>، وقال: "زعم سيبويه أنهم يقولون: تئِفّةٌ، ولم أره معروفًا وإن صحَّتْ فهي (فَعِلَّة)"<sup>(۲)</sup>.

قال الفارسي: "وقال قوم: " "تِرْعِيْبَةٌ" فكسروا على كسرة ما بعدها، وهذا المتبع كُله شاذ لهما تقول ما قالوه ليس لك أن تقيس عليه، وقال الفرزدق<sup>(٣)</sup>:

كأن تَطلُّعَ التَّرْعِيْبِ فيه عَذَارٍ يَطَّلِعْنَ إلى عَذَارٍ "<sup>(٤)</sup>.

وقال في (تَثِفَّة): " إِنَّ الصحيحَ في زِنَةِ هذِهِ الكلمةِ أَنْ تكونَ (تَفْعلَه) ولا تكونَ (فَعِلَّة)"(°)، "والدليلُ على زيادةِ التاء اشتقاقُهم من الكلمةِ ما يسَقُطُ معه التاءُ، وهذهِ دلالةُ لا مَدْفَعَ لها، ولا معتَرضَ عليها"<sup>(٦)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة فيما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل في نحو "تَرْعِيَّة":

(۱) ينظر: التعليقة على الكتاب (۲۰۸/٤).

(٢) ينظر السابق ( ٢٥٩/٤ )، المسائل البغداديات، ص٤٠٧.

(٣) البيت من الوافر من قصيدة في مدح أبي السمحاء أحد بني مرثد من بني قيس في ديوانه، ص١٨٢ برواية " التَّرْغِيبِ

فِيهَا "،وفي التعليقة على الكتاب ( ٢٥٨/٤ ، ٢٥٩ ). وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ( ١٥٨/٥ ) .

(٤) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٥٨/٤، ٢٥٩).

(٥) ينظر: المسائل البغداديات، ص٤٠٧، المسائل العضديات، ص٢٠٩، المسائل الشيرازيات (٣٧٩/١).

(٦) ينظر: المسائل البغداديات، ص٤٠٧.

فقال سيبويه: "ولكنه يكون صفةً على تَفْعيلةٍ، وهو قليلٌ في الكلام، قالوا: تَرْعِيّةٌ، وقد كَسَرَ بعضهم التاءَكما ضمُّوا الياءَ في يُسْرُوعٍ<sup>(١)</sup>. وهو وصف ولا يجئ بغير الهاء"<sup>(٢)</sup>. وروى أبو عبيد عن الفرّاء: "إنه لترعِيَّة مال إذاكان يَصْلُح المالُ على يده"<sup>(٣)</sup>. وروى سلمة<sup>(٤)</sup> عن الفرّاء: "يقال: تَرْعِيَّة وتِرْعِيَّة وتُرْعاية وتِرْعاية وتَرْعِيَّة بهذا المعنى"<sup>(٥)</sup>. وحكى الجرمي: ويكون على تَفْعِيْلَة: تَرْعِيبَةُ<sup>(٢)</sup>. وقال أبو بكر: "وقد كسر بعضُهم التاءَ إتباعًا وفي كِتابَي محمد وأحمد تِرْعيَّةً"<sup>(١)</sup>.

وقال الفارسي: "وقال قوم (تِرْعِيْبَةٌ) فكسروا على كسرة ما بعدها، وهذا المتبع كُله شاذ لهما تقول ما قالوه ليس لك أن تقيس عليه"، وقال الفرزدق<sup>(٨)</sup>[من الوافر]:

كأن تَطلُّعَ التَّرْعِيْبِ فيه عَذَارٍ يَطَّلِعْنَ إلى عَذَارِ (٩)

وقال ابن عصفور: "وعلى تَفْعِلَّة، وتلزمه الهاء: وهو قليل في الكلام. قالوا: تَرْعِيَّة. وقد كسر بعضهم التاء، فقال: تِرعِيَّة، إِتباعًا"<sup>(١)</sup>.

وقد أشار أبو حيان إلى أن تِرْعِيّة بكسر التاء قد جعله بعضهم أصلًا، وتُفْعِلَّة تُرْعِيَّة بضم التاء لغة <sup>(۲)</sup>.

وكذا اختلفوا في (التاء) في "تَئِفَّة"، هل هي أصلية، أم زائدة؟ ففيه قولان:

**أحدهما**: قال سيبويه: "ويكون على (فَعِلِّ) وهو قليل. قالوا: تَنَفَّةُ، وهو اسم"<sup>(٣)</sup>، وهو مثل تَفْئَةُ ذاك<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو عُمَر الجرمي:" زعم سيبويه أنهم يقولون: تئِفّةٌ، ولم أره معروفًا وإن صحَّتْ فهي فَعِلَّةُ"<sup>(0)</sup>.

وقال أبو بكر ابن السراج: "وهذَا الحرفُ في بعضِ النسخ قد ذكر في بابِ التاءِ وجُعلَ على مثال: تَفْعِلةٍ يقالُ: جَاءَ على: تَئِفَّةِ ذاكَ مثل: تُئِفَّةِ ذَاكَ كذَا أحذتُه عن محمد بن يزيد رحمَهُ الله"<sup>(1)</sup>.

- (١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ( ٨١/١).
  - (۲) ينظر: ارتشاف الضرب ( ۹۸/۱ ).
    - (٣) ينظر: الكتاب ( ٢٧٨/٤ ).
  - (٤) ينظر: التعليقة على الكتاب ( ٢٥٩/٤ ).
- (٥) ينظر: السابق ، والأصول في النحو ( ٣٧٤/٢ ) ، المسائل البغداديات ، ص ٤٠٧.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ( ٣٧٤/٢ )، وينظر أيضًا: التعليقة على الكتاب (٢٥٩/٤)، المسائل البغداديات،

ص٤٠٧، اللسان (١٢١/١) مادة : "أفف".

وقد اقتفى هَدْي سيبويه ابن بري<sup>(١)</sup> في أبنية الكتاب قال: "تَئِفَّةُ فَعِلَّةُ"<sup>(٢)</sup>، وكذا ابن عصفور وذكر أنه لم يجئ على "فَعِلَّة" إلّا اسما، وهو قليل<sup>(٣)</sup>، وغيرهما.

ثانيهما: حُكِيَ عن أبي عمرو الشيباني<sup>(٤)</sup>أنه قال: "جَاءَ على تَأْفِيَةِ ذَاكَ أَيْ تَفْعِلَةٍ"<sup>(٥)</sup>.

وروى الفارسي عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي<sup>(٢)</sup>أنه قال: "أتاني في إِفَّانِ ذلكَ، وأَفَّانِ ذلكَ، وأَفَفِ ذلكَ، وتَئِفَّةِ ذاك، وتَفِئَّةِ ذاكَ<sup>(٧)</sup>.

ثم قال الفارسي: "إِن الصحيحَ في زِنَةِ هذِهِ الكلمة أَنْ تكونَ "تَفْعلَة" ولا تكون "فَعِلَّة"(^).

"والدليل على زيادةِ التاء اشتقاقُهم من الكلمة ما يَسقُطُ معَهُ التاءُ، وهذِه دلالةٌ لا مَدفَعَ لها، ولَا معترَضَ عليها"<sup>(٩)</sup>، وكذا احتج بما حكاه عن أبي عمرو الشيباني، وعن ما قاله ابن الأعرابي<sup>(١٠)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة في "تَرْعِيِّة" تبيّن لدي أنَّ الفارسيّ لم يخالف الجرميّ فيما ذهب إليه من أنه على زنة "تَفْعِيْلَة" وهو مذهب سيبويه، والأخذ بمذا الرأي أوْلى

(١) هو عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار المقدسيّ. من مصنفاته: "اللباب في الرد على ابن الخشّاب في ردّه على الحريريّ في درّة الغوّاص "، و " حواشٍ على الصحاح" توفي سنة ثنتين وثمانين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة (٢/٣٢).
(٢) ينظر: اللسان (١/١١) مادة " أفف ".
(٣) ينظر: المعتع الكبير في التصريف ( ٢٦/١ ).
(٤) ينظر: المعتع الكبير في التصريف ( ٢٦/١ ).
(٤) هو إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباييُّ اللغويُّ . صاحب العربية. كان من أعلم الناس باللغة . توفي سنة ست عشرة ومائتين . ينظر: إنباه الرواة (٢٠ ٢٥ ).
(٥) ينظر: المسائل العضديات، ص٢٥ – ٢٦٤).
(٦) هو محمد بن زياد الأعرابي أبو عبدالله . كان نحويًا، وراوية لأشعار العرب. توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين. ينظر: إنباه الرواة (١٣٦٢ – ٢٢٤).
(٦) هو محمد بن زياد الأعرابي أبو عبدالله . كان نحويًا، وراوية لأشعار العرب. توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين. ينظر: إنباه الرواة (١٣ ٢٥٦ – ٢٢٤).
(٦) هو محمد بن زياد الأعرابي أبو عبدالله . كان نحويًا، وراوية لأشعار العرب. توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين. ينظر: إنباه الرواة (١٣ ٢٥٦ – ٢٢٤).
(٦) هو محمد بن زياد الأعرابي أبو عبدالله . كان نحويًا، وراوية لأشعار العرب. توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين. ينظر: إنباه الرواة (١٣ ٢٢٢ – ٢٢٠).
(٧) ينظر: المسائل البغداديات، ص٢٠٤، اللسائل العضديات، ص٢٠٤، المسائل الشيرازيات (١٣ ٢٩٢).
(٩) ينظر: المسائل البغداديات، ص٢٠٤، المسائل العضديات، ص٢٠٤، المسائل الشيرازيات (١٣٩٩ ).
(٩) ينظر: المسائل البغداديات، ص٢٠٤، المسائل العضديات، ص٢٠٤، المسائل الشيرازيات (١٠٩٩ ).

من الرأي القائل بأنه على زنة "تَفْعِلَّة".

أمَّا في "تَئِفَّةِ" فلم يكن الفارسي موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أن وزنه "فَعِلَّة" بل "تَفْعِلَة" فالتاء هنا زائدة. وأرى أن الأخذ بقوله أحسن.

هذا والله تعالى أعلم.

### المسألة العشرون

# [فيما لَحِقَتْهُ الزَّوائدُ من بنات الأربعة غير الفعل]

قال أبو علي: "قال أبو بكر: ورواية أبي العباس والجرمي، (بَلَهْوَر) صفة"(١).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة فيما لحقته الزوائد من بنات الأربعة وكان الزائدُ واوًا رابعة في نحو "فَعَلْوَل" هل هو صفة، أم اسم، وفيه قولان:

**أحدهما**: قال سيبويه: والواو "تَلحق رابعةً فيكون الحرف على مثال فَعَلْوَل، وهو قليل في الكلام قالوا: كَنَهْوَرٌ وهو صفة، وبَلَهْوَرٌ وهو صفة"<sup>(٢)</sup>، ووافقه الجرمي<sup>(٣)</sup>، وأبو العباس<sup>(٤)</sup> فيما نُقِل عنهما.

وقال السيرافي: بلهور ملك الهند، ويقال لكل ملك عظيم منهم بلهور (°).

ثانيهما: قال الزبيدي<sup>(٦)</sup>: "وبلهور اسم ملك عن المبرّد"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٩٠/٤).
(٢) ينظر: الكتاب (٢٩١/٤)، وينظر أيضًا: التعليقة على الكتاب (٢٦٩/٤)، النكت (٢١٧١/٢).
(٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٠/٢٤).
(٤) ينظر السابق.
(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥/١٨٩).
(٦) هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي . عالم بالنحو واللغة والأخبار، له من التصانيف: كتاب "الواضح في النحو"، و "الأبنية"، و"مختصر العين "، وغيرها. توفي سنة تسع وسبعين وثلاثمائة. ينظر: البلغة، ص٢٦٢.
(٢) ينظر: الاستدراك، ص٣٠٢.

وقال ثعلب: "(بَلَهْوَر)، اسم ملك من ملوك الأعاجم"<sup>(١)</sup>، ووافقه ابن السراج<sup>(٢)</sup>، ثم قال: "والصفةُ: بَلَهْوَقٌ: وَهوَ الوضيءُ الحسنُ"<sup>(٣)</sup>.

وقال باسمية "بَلَهْوَر" أيضًا الأعلم<sup>(٤)</sup>، وكذا أبو حيان<sup>(٥)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبيّن لدي أن الفارسيّ في هذه المسألة اكتفى بذكر أقوال النحاة ولم يدلِ برأيه فيها، في حين الجرمي كان موافقًا لسيبويه فيما ذهب إليه من أن "بَلَهْوَر" صفة.

وأرى بجواز الأمرين: الاسمية والوصفية.

هذا والله تعالى أعلم .

- (٣) ينظر: الأصول في النحو (٣٧٦/٢).
  - (٤) ينظر: النكت (٢/١١٧١).
  - (٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٣٠/١).

<sup>(</sup>١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٧٠/٤).

<sup>(</sup>٢) ينظر: الأصول في النحو (٣٧٦/٢)، وينظر أيضًا: التعليقة على الكتاب (٢٧٠/٤).

# المسألة الحادية والعشرون

[ما قيس من المعتلِّ من بنات الواو]

قال أبو العباس: "(قَوُوَانٌ) غلط، ينبغي إن لم يُدغم أن يقول: قَوِيَانٌ فيكسر الأولى ويقلب الثانية ياءً؛ لأنه لا يجتمع واوان في إحداهما ضمة، والأخرى متحركة ، وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم"<sup>(۱)</sup>.

قال الفارسي: "(قَوِيَانٌ) قد أعلّت فيه اللامُ بقلبها ياءً، فلا تعِلّ العينَ منه، ولا تدغمه في اللام"<sup>(۲)</sup>.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في قلب لام الكلمة ياء إذا اجتمعت في كلمة واحدة واوان، الأولى منهما مضمومة، والثانية متحركة في نحو: "قَوُوَان"، وفيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: قال سيبويه: "وتقول في فَعُلانٍ من قَويتُ قَوَّانٌ"

ثم قال: "ومن قال ﴿ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ (") قال قَوُوَانُ "(،)، فهذا مذهب سيبويه،

(١) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٢٢٥ ، ١٢٣).

(۲) ينظر السابق (٥/١٢٤).

(٣) سورة الأنفال: من الآية ٤٢. اختلف القُرّاء في الآية: قرأ البَزّي عن ابن كثير، ونافع، وأبو بكر عن عاصم همَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ بياءين: الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة. وقرأ ابن كثير في رواية قنبل، وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ممن مَنْ حَيي عن ابن كثير في رواية قنبل، وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم من مَنْ حَيي عن ابن كثير في رواية قنبل، وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم من من تعليم في رواية قنبل، وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم من مَنْ حَي عَنْ بَيِّنَةٍ في بياءين: الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة. وقرأ ابن كثير في رواية قنبل، وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم من مَنْ حَي عَنْ بَيِّنَةٍ في بياء واحدة مشدًدةٍ. ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٤/١٢٩)، والتفسير الكبير وللرازي (١٣٩/١٥).

للسيرافي (٥/٣٣٨)، التبصرة والتذكرة (٩٢١/٢).

والأخفش (")، وكذا أبو عثمان المازين (")، وصححه ابن عصفور (")، حيث قال: "ألا ترى أنك إذا نسبتَ إلى صُوّي بعد التسمية به قلتَ: صُوَوِيٌّ؟ لا خلاف في ذلك، مع أنه قد اجتمع لك واوان الثانية متحرّكة وقبل الأولى ضمّة، والحركة بعد الحرف في التقدير فكأنما في الواو، فكذلك (قَوُوَانٌ).

فهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ لأنَّ مثل (قَوُوَان) لم يجئ في كلامهم مصحَّحًا ولا معلّلًا، فإِذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به، وأشبه الأشياء به صُوَوِيُّ"<sup>(٤)</sup>.

ثانيها: ذهب الأخفش<sup>(°)</sup> في – أحد قوليه – ، والجرمي إلى أنه لا يجوز إلَّا "قَوِيان"<sup>(۱)</sup>. وكذا نُقِل عن المازني بأنه قال ذلك أيضًا<sup>(۷)</sup>، ووافقهم أبو العباس المبرّد، حيث قال:"(قَوُوان) غلط، ينبغي إن لم يُدغم أن يقول (قَوِيَانٌ) فيكسر الأولى ويقلب الثانية ياءً؛ لأنه لا يجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة، وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم"<sup>(٨)</sup>، ووافقهم الفارسي<sup>(٩)</sup>، وغيرهم كثير.

ويقوي ما قالوه في ذلك: أن سيبويه قال: "وتقول في فَعْلُوَةٍ من غَزَوْتُ: غَزْوِيَةٌ ولا تقول: غَزْوُوةٌ "(". "فاستثقلوا واوين بينهما ضمة، فقلبوا الأخيرة منهما ياء، فلما كانت الواوان في: غَزْوُوَةَ لا تَثْبُتَان، وجب ألّا تَثْبُتَا في قَوُوَان "(" .

ولم يرتضِ هذا المذهب النحاة كابن عصفور فقال: "وأمَّا ما ذهب إليه أبو العبّاس من أن اجتماع واوين، الأُولى منهما مضمومة والثانية متحرّكة، لا يجوز لثقله، فباطل؛ لأنه قد وُجد في كلامهم نظيره""، وقد سبق أن أشرت إلى أن "صُوَوِيًّا" مثل "قَوُوانٌ".

ثالثها: ذهب ابن جني إلى الإدغام فيقال: "قوّان"؛ ليسلم من ظهور الواوين؛ لأنه إذا قال: (قَوِيان) التبس (فَعُلان بفَعِلان)<sup>(٤)</sup>، وكذا الصَّيْمَرِيّ فقد جوّز الإِدغام بإجماع<sup>(٥)</sup>.

وقد ردّ ابن عصفور ما ذهب إليه ابن جني فقال: و" أمّا ما ذهب إليه ابن جني، من أنَّ قلب الضمَّة كسرةً، والواو ياء، يؤدّي إلى الإِلباس، فالإِلباس غير محفول به، ألا ترى أنَّ كلامهم يجيء فيه البناء المحتمِل لوزنين كثيرًا، كمُختار فإنه متردّد بين (مُفتَعِل) و (مُفتَعَل)..... "<sup>(7)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنّ الفارسيّ كان موافقًا للجرميّ فيما ذهب إليه من قلب لام الكلمة ياء إذا اجتمعت في كلمة واحدة واوان، الأولى منهما مضمومة، والثانية متحركة.

- (٢)ينظر: التبصرة والتذكرة (٢/ ٩٢٢)، شرح الكتاب للسيرافي (٥ / ٣٣٩).
  - (٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (٤٨١/٢).
- (٤) ينظر: المنصف (٢ / ٢٨٢)، وينظر أيضًا: الممتع الكبير في التصريف (٢ / ٤٨٠).
  - (٥) ينظر: التبصرة والتذكرة (٩٢٢/٢).
  - (٦) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (٤٨١/٢).

 <sup>(1)</sup> ينظر: الكتاب (٤ / ٤١٤)، وينظر أيضًا: التبصرة والتذكرة (٢ / ٩٢٢)، شرح الكتاب للسيرافي (٥/٣٣٨، ٣٣٩).

المسألة الثانية والعشرون

[في إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة]

ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن إبدال الواو المكسورة همزة مقصورٌ على السماع، وذلك في نحو: "وِشاحٍ وإِشَاحٍ" و "وِفَادَةٍ و إِفَادَة"<sup>(١)</sup>.

قال الفارسيُّ: القياسُ عندي قول أبي عُمَر<sup>(٢)</sup>الذي لا يرى إبدالَ الهمزةِ من الواو المكسورةِ مُطَّرِدا؛ "لأنَّ الاطّرادَ في المضموم إنّما هو لاشتباهها بالواوَين، والمكسُورَةُ لا تُشْبِهُ الواوَين، إلّا أنّه ينبغي في القياس أن يكونَ البدلُ فيها أكثَرَ من البدل في المفتوحة؛ لأنَّ الواوَ بالياء أشبَهُ من الألف بالواو، وإنَّما يَحسُنُ البدلُ بحسب ما يصادف من إزالة المُثْلَين والمتقارِبَين، فبحَسبِ قُرْبِ المشبَّهِ يحسُنُ البدلُ، ولا ينبغي أن يجوزَ البدلُ في المكسُورةِ غيرَ أوَّلِ"<sup>(٣)</sup>.

دراسة المسألة :

اختلف النحاة في إبدالِ الهمزةِ مِنَ الواوِ المكسورةِ المصدّرة، وفيه قولان:

**أولهما**: ذهب الجمهور إلى أن إبدالَ الهمزة من الواو المصدّرة مُطَّرِد منقاس<sup>(٤)</sup>، ونقل النحاة بأنه ظاهر كلام سيبويه<sup>(٥)</sup> الذي قال: "ولكنَّ ناسًا كثيرًا يُجرون الواو إذا كانت

مكسورةً مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا"(<sup>٢)</sup>.

- (۱) ينظر: التكملة، ص٥٧٩، ٥٨٠.
- (٢) في الإغفال (٢٤٦/٢): (قول أبي عمرو)، والصحيح: (أبي عمر) كما ذكر في التكملة، ص٥٨٠، وهو تحريف.
  - (٣) ينظر: الإغفال (٢٤٦/٢).
  - (٤) ينظر: المساعد (٩٣/٤)، شرح التسهيل لناظر الجيش (١٠/٠٠)، ارتشاف الضرب (٢٥٩/١).
    - (٥) ينظر: المساعد (٩٣/٤)، ارتشاف الضرب (٢٥٩/١).
      - (٦) ينظر: الكتاب (٣٣١/٤) .

وقال ابن جني: قال المازني: "وأعلم أنّ الواو إذا كانت أوّلا وكانت مكسورةً، فمن العرب مَنْ يُبْدل مكانَما الهمزةَ ويكونُ ذلك مُطَّرِدًا فيها....."<sup>(١)</sup>.

وذكر الفارسي أن المازين "يذهبُ إلى أن إبْدالها مكسورة مُطِّرِدٌ"(٢).

وقال الرضي: إن "المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياسا أيضًا، والأولى كونه سماعيًّا"<sup>(٣)</sup>.

وذكر ناظر الجيش أن النقل عن المازني مختلف فيه، فهؤلاء يذكرون أنه مجيز لذلك قياسًا، وهناك من يرى بأنه يتبع فيه السماع<sup>(٤)</sup>، وسيأتي بيان ذلك في موضعه – إن شاء الله تعالى–.

وكذا المبرِّد يُفهم من قوله بأن همز الواو المكسورة أولا قياسٌ حيث قال: "وكلُّ واوٍ مكسورةٍ وقعتْ أوَّلًا فهمزُها جائز"<sup>(0)</sup>.

وقال ابن مالك: إنّه "مطَّرد على لغة"<sup>(٢)</sup>، قال أبو حيان معقبًا على قول ابن مالك: "ولا أَعْلَمُ أحدًا نَصَّ على أَنَّ ذلك لُغَةٌ"<sup>(٧)</sup>.

- (۱) ينظر: المنصف (۲۲۸/۱ ، ۲۲۹).
- (۲) ينظر: التكملة، ص٥٧٩، ٥٨٠.
- (٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٧٨/٣).
- (٤) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (١٠/١٠).
  - (٥) ينظر: الكامل (٤٣٠/١).
- (٦) ينظر: التسهيل، ص٣٠١، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب (٢٥٩/١).
  - (۷) ينظر: ارتشاف الضرب (۲۰۹/۱).

ثانيهما: ذهب الجرمي إلى أن إبدال الهمزة من الواو المكسورة المصدرة مقصورٌ على السماع<sup>(۱)</sup>.

وكذا المازيني فيما نقل عنه<sup>(٢)</sup>. حيث قال ابن عصفور: "وزعم المازيّيّ أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يُتَّبع في ذلك السماع"<sup>(٣)</sup>. وكذا المبرّد فقد نقل عنه بأنه قال: "لا يَطَرِدُ"<sup>(٤)</sup>.

ونقل الفارسي قول سيبويه وفسّره حسبما يرى ذلك، حيث قال سيبويه: "وليس ذلك مطردًا في المفتوحة، ولكنَّ ناسًا كثيرًا يُجرون الواو إذا كانت مكسورةً مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا، كرهوا الكسرة فيها"(°).

ثم ذكر أن في قول سيبويه هذا دلالة على ما يقوله أبو عمر من أنه ليس بمطَّردٍ.

فقوله: "ناسًا كثيرًا" "فيه دلالةٌ على أنَّه ليس ذلك عند الكلِّ<sup>"(٦)</sup>، وقد رجّح ما قاله أبو عمر ذاكرًا أنه هو القياس؛ "لأنَّ الاطِّرادَ في المضموم إنَّما هو لاشتباهها بالواوَين، والمكسُورَةُ لا تُشْبِهُ الواوَين، إلَّا أنّه ينبغي في القياس أن يكونَ البدلُ فيها أكثَرَ من البدل في المفتوحة ..<sup>"(٧)</sup>.

وقد عقب ابن عصفور على ما قاله المازني فقال: إن ما ذهب إليه فاسد، قياسًا وسماعًا:

(۱) ينظر: التكملة، ص٥٩٥، ٥٨٠، ارتشاف الضرب (٢٥٩/١)، المساعد (٣/٤٩)، وفي الإغفال (٢٤٦/٢): (قول أبي عمرو) ، والصحيح : (أبي عمر).
(٢) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (٢٢٢٢)، ارتشاف الضرب (٢٠٩/١).
(٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (٢٢٢٢) وينظر أيضًا: شرح التسهيل لناظر الجيش (٢٠/١٠).
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٩١).
(٥) ينظر: الكتاب (٤/٣٦)، وينظر أيضًا: الإغفال (٢٤٦/٢).
(٦) ينظر: الإغفال (٢٠٢٢)، وينظر أيضًا: (٢٤ ٢٢).

أما القياس فالواو المكسورة بمنزلة الياء والواو، فكما يكرهون اجتماع الياء والواو حتّى يقلبوا الواو إلى الياء، فكذا "وِشاح" فالكسرة في النيّة بعد الواو، "وهي بمنزلة الياء، وتبقى الواو ساكنة. فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء، وكانت ساكنة، يجب إِعلالها، نحو طَيّ، فكذلك يجب إعلال ما أشبهها، نحو: وِشاح.

فإن قيل: فهلًا أُعلَّت بقلبها ياء، كما فُعل بما في طَيّ، فالجواب أنهم لم يفعلوا ذلك، لأنَّ المقصود بالإِعلال التخفيف، والكسرة في الياء ثقيلة، فأُعلَّت بإِبدال الهمزة منها.

وأمّا السماع فلأنهم قد قالوا: إسادةً و إِشاح وإعاء وإِفادة، وكثُرَ ذلك كثرةً، توجب القياس في كل واو مكسورة وقعت أوّلًا"<sup>(١)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسيّ موافقٌ للجرميّ فيما ذهب إليه من كون إبدال الهمزة من الواو المكسورة المصدرة في نحوِ: "وِشاح" فيقال: "إشاح" مقصورًا على السماع فلا يَطَّرِدُ.

وأرى أن القول باطراد ذلك جائز، والأولى كونه سماعيًّا.

هذا والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (٢٢٢/٢).

المسألة الثالثة والعشرون

[الإدغام في (ادّكر) ونحوه]

"قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُذْدَكُرُ) وهو القياس الجيِّد البالغ"(').

قال الفارسي: "ليس هذا بردِّ على سيبويه؛ لأنه قال: وإنما منعهم أن يقولوا: (مذْدَكَرُ)، أي لم يقولوه فيسمع منهم، والجرميّ يجيزه قياسًا، وقد يجيز القياس أشياء لا تستعمل كإجازته في ماضي (يَذَرُ: وَذَر) وهو مع ذلك غير مسموع"<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة

اختلف النحاة في إدغام "اذدكر"، وفيه ثلاثة أوجه:

**أحدها:** (اِذْدَكَر) بلا إدغام وهو قول أبي عمر الجرمي<sup>(٣)</sup>، ثم قال: "وهو القياس الجيِّد البالغ"<sup>(٤)</sup>. وأنشد قَوْل الشّاعِر<sup>(٥)</sup> [من الرجز]:

تَنْحِي على الشَّوْكِ جُرازًا مِقْضَبَا والْهَرْمُ تَذْرِيه اذْدِراءً عَجَبَا

(١) ينظر : التعليقة على الكتاب (٥/١٩٧).
 (٢) ينظر السابق.
 (٣) نُسِب هذا الرأي إلى (أبي عَمْرو) في بعض المصادر كالممتع الكبير في التصريف (٢/٢٧٧)، المفصل، ص٤٧٤، شرح (٣) نُسِب هذا الرأي إلى (أبي عَمْرو) في بعض المصادر كالممتع الكبير في التصريف (٢/٢٧٢)، المفصل، ص٤٧٤، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٤١٤، ٥٥٥)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣/٢٨٧)، والظاهر أنه تحريف. والصحيح : (قول أبي عُمَر) ينظر : التعليقة على الكتاب (٥/١٩٧)، المنصف (٢/٢٣١)، سر صناعة الإعراب (١٨٧/١).
 (٤) ينظر : التعليقة على الكتاب (٥/٩٧٩)، المنصف (٢/٣٣١)، سر صناعة الإعراب (١٨٧/١).
 (٩) ابيت لأبي حِكَاك في سر صناعة الإعراب (١٩٧/١)، الممتع الكبير في التصريف (٢/٣٢٧)، المقرب (٢٦٦٢)، مرح المنعي (٥) البيت لأبي حِكَاك في سر صناعة الإعراب (١٦٦٢)، يعيش (٥/٥٠٤)، يعيش (٥/٥٠٤).

ونقل الشاطبي عن المازين – في أحد قوليه – بأنه حكى "اذْدَكر فهو مُذْدَكِرْ "(١).

قال ابن جني: "قال لي أبو عليّ: وأجاز بعضُهم وهو أبو عُمَر الجرميّ (اذْدكر)؛ لأنّ تاء (افْتَعل) لا يلزم أن يجِيء قبلها ذالٌ أبدًا، فأشبهت(اقتتلوا) في البيان.

يقول:كما أظهروا(اقتتلوا) مع تحرك التَّاءَيْن – لأنَّه لا يلزم أن يكون بعد تاء (افتعل) تاءٌ أبدًا نحو: (احْتَلمَ واغْتَلمَ) – كذلك قالوا: (اذْدَكَرَ) فقلبوا التَّاء دالًا للتَّقريب، ولم يدغموا؛ لأنَّه لا يلزم أن يكون قبل التَّاء ذالٌ نحو قولهم: (استلم، وابتسم)"<sup>(٢)</sup>.

ثم قال أبو علي:"والجرميّ يجيزه قياسًا، وقد يجيز القياس أشياء لا تستعمل، كإجازته في ماضي (يَذَرُ: وَذَرَ) وهو مع ذلك غير مسموع"<sup>(٣)</sup>.

ثانيها: (ادِّكر) بالإدغام وذلك بقلب الأول للثاني، قال بذلك سيبويه، حيث منع "اذْدَكَرَ" وأوجب الإدغام، فقال: "وإنَّما منعهم من أن يقولوا: (مُذْدَكِرٌ) كما قالوا (مُزدانٌ) أنَّ كلَّ واحد منهما يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلَّا الإدغام، والزاي لا تدغم فيها علي حالٍ فلم يشبِّهوها بما"<sup>(٤)</sup>.

وذكر أبو عثمان – في أحد قوليه – أن "ادَّكر" هو الأجود(°).

وقال ابن يعيش: "وإنما وجب إبدالهُا دالًا هنا؛ لأنَّهم كرهوا اجتماعَهما للتقارب ولاختلاف أجناسهما، وذلك أنَّ الدال والذال والزاي مجهورة والتاء مهموسة، فأرادوا تجانُس الصوت،

- (١) ينظر: المقاصد الشافية (٣٨٥، ٣٨٦).
- (٢) ينظر: المنصف (٣٣١/٢)، وينظر أيضًا: المقاصد الشافية (٣٨٥/٩)
  - (٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (٥/١٩٧).
- (٤) ينظر: الكتاب (٤٦٩،٤٧٠/٤)، وينظر أيضًا: شرح شافيه ابن الحاجب للرضى (٢٨٧/٣).
  - (٥) ينظر: المنصف (٣٣٠، ٣٣١).

فأبدلوا من التاء الدال؛ لأنَّها من مخرجها، وهي مجهورة، فتُوافِق بجهرها جهرَ الدال والذال، فيقع العملُ من جهة واحدة، ثمّ أدغموا الدال والذال فيها".

ثم قال: "وإنّما جاز قلبُ الأوّل إلى جنس الثاني، لأنّ الأوّل أصليٌّ، والثاني زائدٌ، فكرهوا إدغامَ الأصليّ في الزائد، فقلبوا الزائد إلى جنس الأصليّ، وأدغموه ..."<sup>(١)</sup>.

واحتجوا بما ورد في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّتَهِ ﴾<sup>(٢)</sup>، وبقوله تعالى: ﴿ فَهَلَ مِن مُُدَكِرٍ ﴾<sup>(٣)</sup>.

ثالثها: (اذّكر) بالإدغام وذلك بقلب الثاني للأول، قال الزَّجَّاج: "وقد قال بعض العربِ(مُذَّكِر) بالذال معجمةً، فأدغم الثاني في الأول وهذا ليس بالوجه إنما الوجه إدغام الأول في الثاني"<sup>(٤)</sup>.

وبيّن رضي الدين أنه لما كان الإدغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس كان "ادّكر" – بالدال المهملة – أولى من "اذّكر" – بالذال المعجمة – <sup>(٥)</sup>.

وذكر السمين الحلبي أنه بالذال المعجمة شاذ؛ لأنَّ الأولَ يقلب للثاني، لا الثاني للأولِ(``.

- (۱) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/٥٥٥).
  - (٢) سورة يوسف: من الآية: ٤٥.
- (٣) سورة القمر: من الآية: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١.
  - (٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزِّحَّاج (٥/٨٨).
- (٥) ينظر: شرح شافيه ابن الحاجب للرضي (٢٩٠، ٢٨٩/٣).
  - (٦) ينظر: الدر المصون (١٣٦/١٠).

بعد مناقشة المسألة، وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أن الفارسيّ لم يكن موافقًا للجرميّ فيما ذهب إليه من أن "مُذْدَكَرَ" هو القياس الجيد، وأرى أن قول أبي عُمَر صحيح من جهة القياس، إلّا أن الأوْلى والأجدرَ الإدغام؛ لأنه الأفصح والأخف لورود ذلك في كتاب الله عزَّ وجلّ.

هذا والله تعالى أعلم.

## المسألة الرابعة والعشرون

## [حكم الإدغام قبل الضمير]

قال أبو عُمَر في "رَدَّنَ": "كأنهم عندي قدَّرُوا الإدغام قبل دخول النون والتاء"(').

قال الفارسي: "وهذه اللغةُ غيرُ مأخوذٍ بما لقِلّتها في الاستعمالِ، وشذوذِها عن القياسِ؛ لأنَّه إذا كان أهلُ الحجازِ قد أظهروا التضعيفَ في مثلِ ارددْ، ومَنْ يرتَدِدْ، وهذا النحو، ولم يُدغِموا مع *تعاقب* الحركاتِ التي هي للبناء عليها....، فإن لا يُدْغَمُ نحو: حَمَّتْ، وردَّتْ، التي لا تصل إليها الحركةُ على حالٍ من الأحوالِ أولى بالإظهار "<sup>(٢)</sup>.

دراسة المسألة :

اختلف النحاة في حكم الإدغام قبل الضمير، وفيه ثلاثة مذاهب:

**أولها**: حكي سيبويه عن الخليل "أنَّ ناسًا من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ ومَدَّنَ ورَدَّتُ جعلوه بمنزلة رَدَّ ومَدَّ<sup>(٣)</sup>، وقال أبو عُمَر: "كأنهم عندي قدَّرُوا الإدغام قبل دخول النون والتاء<sup>"(٤)</sup>.

ولم يرتضِ النحاة هذه اللغة فوصفها السيرافي بأنها لغة رديئة، وذكر أنها فاشية في عوام

أهل بغداد<sup>(٥)</sup>.

(۱) ينظر: التعليقة على الكتاب (٤ / ٤).

(٢) ينظر: المسائل العضديات، ص٧٥، التكملة، ص١٨٨.

(٣) ينظر: الكتاب (٥٣٥/٣)، وينظر أيضًا: شرح الكتاب للسيرافي (٢٦٨/٤)، التعليقة على الكتاب (٤/٤) المسائل العضديات،ص٧٤،٧٥، توضيح المقاصد والمسالك (١٦٤٧/٦)، ارتشاف الضرب (٣٤٣/١)، شرح التسهيل لناظر الجيش (٢٧١/١٠).

(٤) ينظر: التعليقة على الكتاب (٤/٤).

(٥) ينظر: الكتاب للسيرافي (٢٦٨/٤).

وقال الفارسي: "وهذه اللغةُ غيرُ مأخوذٍ بما لقِلّتها في الاستعمالِ، وشذوذِها عن القياس"<sup>(١)</sup>. وأشار ابن مالك إلى أن الإدغام قبل الضمير لُغَيَّةٌ<sup>(٢)</sup>.

ووصفها الرضي بأنها شاذة قليلة(")، وذكر المرادي()، وكذا ابن عقيل()أنها ضعيفة.

ثانيها: "وحكى بعض الكوفيين: رَدْنَّ، بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها؛ وحكى في ردَّت: ردَّات، بزيادة ألف"<sup>(٦)</sup>.

ولم يرتضِ النحاة أيضًا هذه اللغة، وقد وصفها المرادي بأنما في غاية الشذوذ، "ووجهه أن هذه التاء لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وحافظ على بقاء الإدغام فزاد ألفًا قبلها"<sup>(٧)</sup>، وكذا حكى بشذوذها ابن عقيل<sup>(٨)</sup>، وناظر الجيش<sup>(٩)</sup>، وغيرهم.

**ثالثها**: ذهب جمهور العرب من أهل الحجاز وغيرهم إلى وجوب فك الإدغام في نحو:

ردَدْت، وردَدْن، واردُدْن<sup>(۱۰)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنّ الفارسيّ لم يكن موافقًا للجرميّ فيما ذهب إليه من أن الإدغامَ في "رَدَّنَ" قُدِّر قبل دخول النون، ووصفها الفارسي بأنما لغة قليلة، شاذة عن القياس.

وأرى أن فك الإدغام في "رَدَّنَ" فيقال: رَدَدْن هو الأحسن؛ لسلامته مما وُجّه إليه غيره.

هذا والله تعالى أعلم.

## المسألة الخامسة والعشرون

[في تخفيف الهمزة في "جُؤَن" و "مِئَر" و "يَسْتَهْزِئُون"]

سأل مروان بن سعيد المهلبيِّ<sup>(۱)</sup> أبا عمر الجرمي في مجلس أبي الحسن الأخفش فقال: "كيف تخفف همزة جُوَّن؟ فقال جُوَن، فجعلها واوًا خالصة"، وإنما لم تُحْعَل بين بين؛ لأن الألف لا تقع بعد ضمة فكذلك ما قرب منها، وسأله عن تخفيف همزة "مِئَر". فقال: " مِيَر، فجعلها ياء خالصة مثل الأولى في العلة".

وكذا سأله عن تحفيف همزة يستهزئون، فقال أبو عمر: "يستهزوون فجعلها بين بين، ونحا بما لانضمامها نحو الواو"<sup>(٢)</sup>.

قال الفارسي: إن "الهمزة إذا تحركت بالفتح وانكسر ما قبلها قلبها أهل التخفيف إذا خففوا ياءً، كما قالوا في مِئَرِ جمع مِئْرة- من مَأَرْتُ بينَ القوم: إذا أَفْسَدتَ وحَرَّشْتَ -: مِيَرَ"<sup>(٣)</sup>.وكذا جُؤن تقلب إلى الحرف المحانس لما قبلها من الحركة فيقال جُوَن<sup>(٤)</sup>.

أما "يَسْتَهْزِئُون" فقد رجح الفارسي قلبها ياء فيقال: "يستهزيون" فهو أسوغ، ولا يجوز قلبها واوًا وقبلها كسرة؛ لخروجه إلى ما لا نظير له؛ لأنه ليس هناك واؤ مضمومة قبلها كسرة<sup>(°)</sup>.

- (٢٨٤/٢)، معجم الأدباء (٢٦٩٨/٦).
- (٢) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١/٥٥٥،٣٥٥).
  - (٣) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٥/١).
  - (٤) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١/٣٥٧).
    - (٥) ينظر السابق (٦/١).

<sup>(</sup>١) هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب. نحوي مبرز وهو أحد أصحاب الخليل. ينظر: بغية الوعاة

"ويقوي قلبها إلى الياء أنَّما في جُوَن ومِيَر قد قُلبت إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة وهي متحركة، فكذلك في "يستهزيون" تقلب إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة مع كونها متحركة"(1).

دراسة المسألة:

اتفق النحاة على أنه إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة قلبت بعد الضّمة واوًا حالصة، وبعد الكسرة ياء خالصة، وذلك في نحو: "جُؤَن" فيقال: "جُوَن"، و"مِئَر" فيقال: "مِيَر"(<sup>٢)</sup>.

وإنما وجب هاهنا القلب؛ لأن الهمزة إذا "كانت مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة لم يستقم أن تجعلها بين بين وتنحو بما نحو الألف؛ لأنما مفتوحة والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فقلبناها واوًا محضة"<sup>(٣)</sup>.

أما "يَسْتَهْزِئُون" فقد اختلف في تحفيف همزته النحويون، ففيه ثلاثة أقوال:

**أولها**: قال سيبويه: "وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمّة أو كسرة فإنَّك تصيِّرها بَيْنَ بَيْنَ ....وهو قول العرب وقول الخليل"<sup>(٤)</sup>، فتقول في "يستهزئون" "يستهزوون" فتجعلها بين بين<sup>(٥)</sup>، واحتج بأن حركتها بما أولى<sup>(٦)</sup>، ووافقه الجرمي، حيث قال:"يستهزوون"، فجعلها بين

(٢) ينظر: الكتاب (٥٤٣،٥٤٤/٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٥/٤)، الحجة للقُرّاء السبعة (٣٥٤/١ ، ٣٥٥)
 (٣٥٧)، المسائل الشيرازيات (٣٥/١)، المساعد (١١٣/٤)، ارتشاف الضرب (٢٧١/١).

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٥/٤)، الحجة للقُرّاء السبعة (١١٤/١٥)، المساعد (١١٤/٤)، الكتاب
 (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٥/٤)، الحجة للقُرّاء السبعة (٢٠٤/١٠)، المساعد (٢٠٤/٤)، الكتاب

- (٤) ينظر: الكتاب (٣/٣٥).
- (٥) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣٥٣/١)، إعراب القرآن للنحاس (١٩١/١).
  - (٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١٩١/١).

<sup>(</sup>۱) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (۱/۳۵۷).

بين، ونحا بما لانضمامها نحو الواو"<sup>(١)</sup>، قال أبو عثمان: "فقال أبو عمر وأجاد عندي: هي وإن لم يكن مثلها في الكلام فأنا أقدِر أن ألفظ بما، وتلك الأولى لا أقدر على أن ألفظ بما إذا نحوت بما نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة.

قال أبو عثمان: وهذا قولي، وحجتي فيه هذه"(٢).

وقد اختار بعد التحقيق هذا القول أبو إسحاق الزجاج(") وغيرهم كثير.

ثانيها: ذهب الأخفش إلى تخفيفها بقلبها بعد الكسرة ياء فتقول: "يَسْتَهْزِيُون"<sup>(٤)</sup>، "واحتج بأن همزة بين بين تشبه الساكن للتخفيف الذي لحقها، قال: وليس في الكلام كسرة بعدها واو ساكنة فلذلك جعلها ياء محضة؛ لأنه لو جعلها بين بين لكان قد نحابما نحو الواو الساكنة وقبلها كسرة"<sup>(0)</sup>.

وقال أبو علي: "إنْ قال قائل: إذا لم يجعلها بين بين فلِم قلبها ياء للكسرة التي قبلها، وهلًا قَلبها واوًا لتحركها بالضمة؟

قيل: إنَّه إذا ترك أن يجعلها بين بين، فلا يخلو من أن يقلبها ياء أو واوًا، فلا يجوز أن يقلبها واوًا وقبلها كسرة؛ لخروجه إلى ما لا نظير له، ألا ترى أنَّه ليس واو مضمومة قبلها كسرة؟ وإذا لم يجعلها بين بين كما جعلها غيره لكراهته تقريبها من واو مضمومة قبلها كسرة فأن يُرْفَضَ

- (٢) ينظر السابق (٦/١).
- (٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٨٩/١).
- (٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٤٤/١)، وينظر أيضا : الحجة للقُرّاء السبعة (٦/١٥،٣٥٤)، شرح الكتاب
- للسيرافي (٤/٢٧٥)، المساعد (١١٤/٤)، ارتشاف الضرب (٢٧١/١) المقتضب (١٥٧/١) شفاء العليل (٦/٣). (٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢٧٥/٤)، المساعد (١١٤/٤).

<sup>(</sup>١) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١/٥٥٥).

قلبُها إلى نفس الواو المضمومة المكسور ما قبلها أجدر، فإذا لم يجز قلبها واوًا صارت نحو: شِيوخ .... على أنَّ (يستهزيون) أسوغ في هذا ...."<sup>(١)</sup>.

فكما جاز قلبها في جُوَن ومِيَر، فكذلك هاهنا().

ولم يرتضِ النحاة قول أبي الحسن الأخفش، فقال المبرّد: "وليس على هذا القول أحد من النحويّين"<sup>(٣)</sup>. ورُدَّ أيضًا: "بأنه لم يسمع الإبدال في مثل يستهزئون وسئل، قالوا: والقياس جعلها بين بين كسائر أخواتما"<sup>(٤)</sup>.

ثالثها: أمَّا (مُسْتَهْزُون) فقال فيه أبو إسحاق الزجاج: "فضعيف لا وجه لَه إلَّا شاذًا على لغة من أَبدل الهمزة ياء فقال في استهزأت: استهزيت، فيجب على لغة استهزيت أن يقال مستهزون"<sup>(0)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الفارسيّ كان موافقا للجرميّ فيما ذهب إليه من أن الهمزةَ إذا كانت مفتوحةً، وقبلها ضمة أو كسرة قلبت بعد الضمة واوًا حالصة فيقال في "جُؤَن": "جُوَن"، وكذا تقلب بعد الكسرة إلى ياء فيقال في "مِئَر": "مِيَر" وهو المذهب المتفق عليه .

أما "يَسْتَهْزِئُون" فجعلها الجرمي بين بين، في حين ذكر الفارسي أن القلب إلى الياءِ أسوغ. وأرى أن جعلها بين بين هو الأرجح بعد التحقيق.

هذا والله تعالى أعلم.

- (١) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (١/٣٥٦،٣٥٧).
  - (٢) ينظر السابق (١/٣٥٧).
  - (۳) ينظر: المقتضب (۱۵۷/۱).
- (٤) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٢/١٠ ٤ ٥)، المساعد (١١٤/٤).
  - (٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٩٠/١).

المسألة السادسة والعشرون

[الخلاف في (سِئَة)]

قال أبو عُمَر الجرمي: "سمعْت أبا عُبَيْدَةَ يقولُ: سئةُ القوس مَهْمُوزَةٌ"(١).

قال الفارسي: "وإذا حصل أنها من الهمز بمذه الرواية فمَن ترك الهمز فيها فإنَّما يتركه للتخفيف، والتخفيف في هذه إنما يكون بانقلابما ياءً؛ لأنَّ الهمزة إذا تحركت بالفتح وانكسر ما قبلها قلبها أهل التخفيف إذا خففوا ياءً"، ف"سِيَة" مثل "مِيَر"<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر:" وإذا كان كذلك كانت العينُ منها همزةً، واللامُ ياءً أو واوًا، وليس (أَوْسَيتُ) كذلك. ويقوي ذلك أنَّ بعض البصريين قد روى: أسْأيتُ القوسَ: إذا جعلتَ لها سِيَة"<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضًا:" ويجوز أن يكون المحذوفُ العَيْنَ فيكون مثل (مُذْ) و(السّهِ)... ويؤكد هذا ويقويه ما حكاه أبو عمر عن أبي عبيدة (سِئةٌ) "<sup>(٤)</sup>.

دراسة المسألة :

يمكنني دراسة هذه المسألة من جانبين:

أولًا: اختلاف النحاة في همز "سِيَة"، وتركه للتخفيف، ففيها قولان:

ينظر: التكملة، ص٤٤١، المسائل الشيرازيات(٣٤/١)، ٣٥)، مقاييس المقصور والممدود، ص٧٢، المسائل البصريات(١) ينظر: التكملة، ص٨٢٨. ونُسِبَ هذا الرأي (لأبي عَمْرو) في المحصص(١٩/١٥) والظاهر أنه تحريف.
 (٢) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٥/١).

- (+) <u>يسر</u>. *مسائل مسيرويات (++++)*.
- (٣) ينظر: مقاييس المقصور والممدود، ص٧٢، وينظر أيضًا: المسائل البصريات (٣٤٦/١).
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (٣٤٧/١).

أ**حدهما**: روى محمد بن يزيد عن أبي عمر الجرمي عن أبي عبيدة بأنه ذكر أن ال"سِيَة" مهموزة<sup>(۱)</sup>، ونقل ابن جني<sup>(۲)</sup>، وابن منظور<sup>(۳)</sup>، وغيرهما عن أبي عبيدة أنّ رُؤْبَةَ يهمِزُ (سِيَةَ القوسِ) وسائرُ العرب لا يَهْمِزُها.

وقال أحمد بن يحيى ثعلب لغةً أخرى في (سئة)، قال: "قال ابن الأعرابيّ: ويقال سُوءة، تضمّ وتهمز"<sup>(٤)</sup>.

أما الفارسي فيرى أنه إذا كانت "سِيَة" من الهمز بحذه الرواية، فمن تركه فإنما هو للتخفيف، والتخفيف يكون بانقلابحا إلى ياء كـ "مِئَر" يقال: "مِيَر" فكذا "سِيَة"<sup>(٥)</sup> .

ثانيهما: أنها غير مهموزَةٍ، وهي لغة سائر العرب عدا رُؤْبَةَ بن العجّاج كما أشرت سابقًا نقلاً عن ابن جني<sup>(1)</sup>، وابن منظور<sup>(۷)</sup>، وغيرهما.

\*\* \*\* \*\* \*\* \*\*

ثانيًا: اختلاف النحاة في المحذوف في قولهم: "سِنَّة القوس"، فيجوز فيه أمران:

(۱) ينظر: المسائل الشيرازيات (۹۰/۳۵، ۳۵) ، المسائل البصريات(۹۲۵، ۳٤٦) ، التكملة، ص٤٤١، مقاييس المقصور والمدود، ص٩٢، المقتصد في شرح التكملة، ص٨٧٨. ونُسِبَ هذا الرأي (لأبي عَمْرو) في المخصص(٥٩/٥٩) والظاهر أنه تحريف.
 (۲) ينظر: المنصف (١٩٠١) والظاهر أنه تحريف.
 (۳) ينظر: المسائل (٣٠٠٣) مادة " سيا ".
 (٤) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٠٩).
 (٩) ينظر: المسائل (٣٠٠٣) مادة " سيا ".
 (٤) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٠٥).
 (٢) ينظر: المسائل (٣٠٠٣).
 (٢) ينظر: المسائل (٣٠٠٣).
 (٢) ينظر: المسائل (٣٠٠٣).
 (٢) ينظر: المسائل الشيرازيات(٢٠٥٠)، مقاييس المقصور والمدود، ص٢٠٠.
 (٦) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٠٠٣).

أحدهما: يجوز أن يكون المحذوف لام الكلمة

ذهب جماعة من النحاة إلى أن المحذوف لام الكلمة ويدلُّ على ذلك أن بعض البصريين قد حكى: "أسْأيتُ القوس: إذا اتَّخَذتَ لَهَا سِيَة"<sup>(١)</sup>، وحكى أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي " سُوءة القوس"<sup>(٢)</sup>، لكنهم اختلفوا في أصله هل هو واو أم ياء؟ ففي توجيهه ثلاثة أقوال:

أولاً: إن اللام واو في قياس قول الخليل وسيبويه<sup>(٣)</sup>، وقد علل الفارسي ذلك بقوله: "فلو كان ياءً لوجب في قولهما أن تُبدَل من الضمة كسرةٌ لتصح الياء، كما فُعل ذلك في (بيْضٍ)"<sup>(٤)</sup>.

وتابَعهما الجوهري، قال: "سِيَةُ القوس: ما عُطِف من طرفيها. والجمع سِيَاتٌ، والهاء في الواحد عوضٌ من الواو. والنسبة إليها سِيَوِيُّ"<sup>(٥)</sup>.

ثانيًا: إن اللام ياء في قياس قول أبي الحسن<sup>(٢)</sup>، وعلل الفارسي ذلك بقوله:" لأنه يقصر هذا على الجمع، نحو بيْضٍ<sup>"(٧)</sup>.

ثالثًا: يجوز الأمران على قول الفارسي حيث قال: "كنت أرى أن سِيَة القَوْسِ مِثْلُ (شِيَةٍ) الفاء واؤ محذوفةٌ مِثْلُ ( شِيَةٍ)، واللام ياء، وقد ذكر أَبَو بكُر في مَوضْعٍ عن محمد بن يزيد عن

(١) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٥/١)، مقاييس المقصور والممدود، ص٧٢، التكملة، ص٤٤١. (٢) ينظر: محالس ثعلب، ص٧٢، وينظر أيضًا: المسائل الشيرازيات(٣٥/١)، مقاييس المقصور والممدود، ص٧٢. (٣) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٥/١)، مقاييس المقصور والممدود، ص٧٢، المسائل البصريات (٣٤٦/١)، المخصص(١٩٥/١٥).

- (٤) ينظر: المسائل الشيرازيات (٥/١٥)، مقاييس المقصور والممدود، ص٧٢، وينظر أيضًا: المخصص (١٩٥/١٥).
  - (٥) ينظر: الصحاح(٢٣٨٧/٦) مادة "سيا"، وينظر أيضًا: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٨٥/١٧).
  - (٦) ينظر: مقاييس المقصور والممدود، ص٧٢، المسائل الشيرازيات (٣٦/١)، المنصف (١/ ٢٩٧ ٣٠٠)،
     المخصص(٥٥/١٩٥).

(۷) ينظر: المسائل الشيرازيات (۳٦/۱).

أبي عمر عن أبي عُبَيْدةَ قال: (سِئَةٌ) بالهمز، فإذا كان كذلك- وقد حكى أحمد بن يحيى هو أيضًا هذه الحكاية- فإن الفاء سينٌ واللام على قول الخليل واوٌ، وعلى قول أبي الحسن يجوز أن يكون من الياء والعين همزة ف(سِيَةٌ) على هذا يحتمل أَمْرِيْنِ، يجوز أن يكون اللام محذوفة وهي الياء أو الواو على الاختلاف الذي بين الخليل وغيره، وهو على قول الخليل واوٌ، ولو كانت واوًا انقلبت أيضًا للكسرة قبلها، وهذا أَشْبَهُ؛ لأن أكثر ما يحذف اللام....<sup>(()</sup>

ثانيهما: يجوز أن يكون المحذوف عين الكلمة

قال الفارسي في موضع: " ويجوز أن يكون المحذوفُ العَيْنَ فيكون مثل (مُذْ) و(السَّهِ)... ويؤكد هذا ويقويه ماحكاه أبو عمر عن أبي عبيدة (سِئَةٌ)"<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر :" والحذف في عين الفعل في هذا النحو قليل، إنما جاء في(مُذْ)...."<sup>(٣)</sup>.

بعد مناقشة المسألة تبين لدي أنَّ الفارسيَّ كان موافقًا لما حكاه الجرمي عن أبي عبيدة من أنَّ (سِئَةً) مهموزة بدليل قوله: "ويقوي ذلك أنَّ بعض البصريين قد روى: أسْأيتُ القوسَ: إذا جعلتَ لها سِيَة"<sup>(ئ)</sup>، وقد استدل بما حكاه الجرمي ليبيِّن أنَّ أصل (سِئَة) الهمز، ولكن يُترك الهمز فيها للتخفيف، وأنَّه يجوز فيها- أي سِئَة- قولان: يجوز أن تكون اللام محذوفة وهي الياء أو الواو، ويحوز أن تكون العين محذوفة.

- (۱) ينظر: المسائل البصريات (۲/۱۳، ۳٤۷).
  - (٢) ينظر السابق (٣٤٧/١).
  - (٣) ينظر: المسائل الشيرازيات (٣٦/١).
  - (٤) ينظر: مقاييس المقصور والممدود، ص٧٢.

وحذف اللام في هذا المثال ، ونحوه هو الأرجح؛ لأنَّ أكثر النحاة مالوا له على الاختلاف الذي بينهم ؛ ولأنَّ حذف العين في هذا النحو قليل وقد نصَّ على هذا الفارسي. هذا والله تعالى أعلم

الفصل الرابع موقف الفارسيّ من آراء الجرميّ في الأصول النّحويّة

## مقدمة

"للنحوِ أصول تُحكمه، وضوابط تضبطه، اعتنى بما الأئمةُ، ليكون الاستدلال، والاحتجاج على منهاجٍ موثوقٍ مأمونٍ، ولا يستقيمُ بناءُ النحوِ بناءً متينًا إلا بتلكَ الأصولِ ودرايتها معرفةً وتحقيقًا، حيثُ هي العِمادُ وإلى الاستنادُ...."<sup>(1)</sup>.

فأصول النحو كما يراها ابن الأنباري: "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"<sup>(٢)</sup>.

أمَّا السيوطي فيرى أنحا: "عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلَّتُه، وكيفيةِ الاستدلال بحا، وحال المستدلّ"<sup>(٣)</sup>.

وقد بيّن ابن الأنباري فائدة هذه الأصول، فقال: "وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل؛ فإن المحلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"<sup>(٤)</sup>.

ومن أهم الأدلة النَّحْوية التي اصطلح عليها النحاة: السماع، والقياس، والتعليل<sup>(°)</sup>.

وقد وجدت عند الفارسي تأثرًا بقضايا من هذا النوع تتضح في كتبه، وبنقله آراء النحاة، ومن بينهم الجرمي. فقد اتخذ من القرآن الكريم وقراءاته، والشعر ورواياته مدادًا لا ينضب، ووقودًا لا ينفد لتدعيم قواعده وتوثيقها، فضلًا عن اهتمامه بالحجة العقلية، ووسائلها كالتعليل، والاستدلال، وما أشبه ذلك.

- (١) ينظر: الياقوت في أصول النحو، ص٣.
- (٢) ينظر: لمع الأدلة، ص٨٠، وينظر أيضًا: الشاهد وأصول النحو، ص١٢٣.
- (٣) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص١٣، وينظر أيضًا: الشاهد وأصول النحو، ص١٢٣.
  - (٤) ينظر: لمع الأدلة، ص٨٠، وينظر أيضًا: الشاهد وأصول النحو، ص١٢٤.
    - (٥) ينظر: المدارس النحوية، ص٢٦٣.

أولًا: السَّمَاع

السَّمَاع أصل من أصول النَّحْو ودليل من أدلتها<sup>(١)</sup> سماه ابن الأنباري بـ"النقل" وعرَّفه بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"<sup>(٢)</sup>.

وعرَّفه السيوطي بأنه: "ما ثَبَتَ في كلام مَنْ يُوثَق بفصاحته، فشَمَلَ كلامَ الله تعالى، وهو القرآنُ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلامَ العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعدَه، إلى أن فَسَدَت الألسنة بكثرة المولّدِين، نَظْمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافرٍ "<sup>(٣)</sup>.

وقد عُنِي به النحاة عناية كبيرة، وكرّسوا حياتهم وأفنوا عمرهم في الحفاظ عليه، فقدموا لنا في هذا المجال جهدًا خلّاقًا قد لا نجد له نظيرًا في تراث أي أمة من الأمم.

قال الفارسي: "فحكمُ السَّماعِ في الشَيْء أَنْ يتَقَدَّمَ القياس، فإِذا لم يتَقدَّمُه فلا موضعَ للقياسِ؛ لأَنَّهُ حينئذٍ غيرُ موصلٍ إلى المرادِ، ولا مؤدِّ إلى الغرضِ المطلوبِ. ألا ترى: أنَّ الغرض في استخراج هذا القياس إِنَّما هو أَنْ يتكلَّمَ غيرُ العربي الفصيح بلزومِهِ إِيَّاه، واستعمالِهِ لَهُ كما يَتكلَّمُ العَربيُّ الفصيحُ، فإذا أدَّى إلى خلافِ كلامِ العربِ كانَ فاسدًا، وخلافَ ما قُصِدَ بِهِ لَهُ"<sup>(٤)</sup>.

> ويدخل في موضوع السماع الاستشهاد بأنواعه: ١ – الاستشهاد بالقرآن والقراءات. ٢ – الاستشهاد بالنثر من أمثال وأقوال. ٣ – الاستشهاد بالشواهد الشعرية.

وقد تأثر الفارسي بجملة هذه الأنواع، وبما نقله من روايات عن أبي عُمَر الجرمي، وعن غيره من النحاة.

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو، ص١٢٩.
 (٢) ينظر: لمع الأدلة، ص٨١، وينظر أيضًا: الشاهد وأصول النحو، ص١٢٩.
 (٣) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص٧٤، وينظر أيضًا: الشاهد وأصول النحو، ص١٢٩.
 (٤) ينظر: المسائل البغداديات، ص٣٠٦.

(۱) الاستشهاد بالقرآن والقراءات

استشهد أبو علي بكثير من الآيات القرآنية مثله في ذلك مثل بقية النحاة في عد القرآن المصدر الرئيس في تثبيت القواعد النحوية<sup>(١)</sup>.

وهو يعتمد كثيرًا في إصدار أحكامه على القرآن<sup>(٢)</sup>، فتارة يخالف الجرمي فيما ذهب إليه، وتارة يوافقه. ويكفي هنا أن أذكر مثالين مما خالف فيه أبا عُمَر الجرمي، وهما:

(1) خالفه فيما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنَّكُمْ مَنْ يُحْكَادِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ, فَأَتَ لَهُ، نَارَ مُحْمَنُ عُحْرَبُونَ ﴾ (")، وفي قوله: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحْكَادِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ, فَأَتَ لَهُ، نَارَ جُمَعَ نَعُرَبُونَ ﴾ (نا، وفي قوله: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحْكَادِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ, فَأَتَ لَهُ، نَارَ جُمَعَ نَعُرُبُونَ ﴾ (نا، وفي قوله: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحْكَادِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَأَتَ لَهُ، فَا حَدُمَةً جُمَعَ بَعُرَبُونَ ﴾ (نا، وفي قوله: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحْكَادِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ حَمَةُ مَعْنَى بَعُمَانَ لَهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ حَمَةً مَعْنَ مُواله اللَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمُ مَعَنَى أَنَهُ مَنَ عَمَعُ وَرُبُولُهُ وَعُولُهُ وَعُولُهُ مَعْلَى فَقُورُ رَحِيمُ أَنَّهُ مَعَن عَمْ مَن عَمِلَ مِنكُمُ مَعُنَى أَنَهُ مَنْ عَمَلَهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمُ مَعَن مُ مَنْ عَمَلَهُ وَقُولُهُ وَعُولُهُ وَعُولُهُ وَعُولُهُ مَعْلَى مَعْلَمُ مَالَهُ مَا عَنْ عَمَلُهُ مَعْلَي مُولَكُمُ عَلَى نَعْذَا لِعَنْ مُؤَكَنُهُ مَ مَنْ عَمَعُولُهُ وَعُمَن مَ عَنْ عُمَن مَن عَمَلَهُ مَنْ عَمَن مَنْ عَمَلَهُ مَنْ عَمَن مَنْ عَمَن مَنْ عَمَن مَنْ عَمْلَهُ الْمُ أَنْ أَنْهُ مُنَهُ مَنْ عَي إِذَا الللَهُ مَنْ مَا اللَهُ اللْعَامِ مَن عَمَن اللَّالَانِ الثَانية في هذه الآي مكررة للتَّاكيد وطول الكلام<sup>(١)</sup>. ومذهب أبي علي الفارسي أنها مرتفعة بالظَرف<sup>(١)</sup> –كما أسلفت –<sup>(٨)</sup>.

(٢) ذهب الجرمي إلى اشتراط العطف في (باب التنازع)<sup>(٩)</sup>. وقد رد ما قاله الفارسي – كما أسلفت – واحتج عليه بقوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيَ أُفْرِغُ عَلَيْهِ قِطْـرًا ﴾<sup>(١)</sup>. فهذه الآية

- (١) ينظر: التكملة، ص١١١.
  - (٢) ينظر السابق.
- (٣) سورة المؤمنون: الآية: ٣٥.
- (٤) سورة التوبة: من الآية: ٦٣.
- (٥) سورة الأنعام: من الآية: ٤٥.
- (٦) ينظر: الإغفال (٢/٤٥٠).
  - (٧) ينظر: السابق (٢/٥٥٥).
- (٨) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٣٩ ٥٣.
- (٩) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٩٣ ٩٧.
  - (١٠) سورة الكهف: من الآية: ٩٦.

تُعدُّ من أشهر أمثلة النحاة في هذا الباب، فقد أعمل الفعل الثاني، ولم يكن هناك حرف عطف<sup>(۱)</sup>.

ومما وافق فيه الجرمي:

وافقه فيما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِّشْلَ مَا أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ ﴾<sup>(1)</sup> من أن

"مثل ما"<sup>(٣)</sup> منتصب على الحال من النكرة<sup>(٤)</sup>. قال الفارسي: "فمِثْلُ على قَوْلِ أبي عُمر مُعْرِبٌ وإنْ كانَ مُضَافًا إلى مبْنيّ، وهُو مِنْ هذا الوَجْه جَيِّدٌ، ولا مَوْضِعَ لمِثْل مِن الإعْراب على قوْلِه، ونظيرُهُ قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِبِنِ ﴾<sup>(٥)</sup>.<sup>(٦)</sup>.

(٢) ووافقه فيما ذهب إليه من أن (حتى)<sup>(٧)</sup> على ثلاثة أضرب:

١- أن تكون جارة.
 ٢- أن تكون ابتدائية. وعضد
 قوله في (حتى) الجارة بما ورد في كتاب الله في نحو قوله تعالى: ﴿ سَلَمُ هِمَ حَتَى مَطْلَعِ
 ٱلْفَجَرِ<sup>(٨)</sup> ﴾.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩١٩، ٩٢٠).
(٢) سورة الذاريات: من الآية:٢٢.
(٣) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٢٩٣ – ٢٩٩.
(٤) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٢/٢١٢)، المسائل البغداديات، ص٢٤٢.
(٥) سورة المعارج: من الآية: ١١. قرأ نافع والكسائي بفتح الميم في قوله تعالى: "من عذاب يومَئذِ"، وقرأ الباقون بكسر
(٩) سورة المعارج: من الآية: ١١. قرأ نافع والكسائي بفتح الميم في قوله تعالى: "من عذاب يومَئذِ"، وقرأ الباقون بكسر
(٩) سورة المعارج: من الآية: ١٠. قرأ نافع والكسائي بفتح الميم في قوله تعالى: "من عذاب يومَئذِ"، وقرأ الباقون بكسر
(٩) سورة المعارج: من الآية: ١٠. قرأ نافع والكسائي بفتح الميم في قوله تعالى: "من عذاب يومَئذِ"، وقرأ الباقون بكسر
(٩) سورة المعارج: من الآية: ١٠. قرأ نافع والكسائي بفتح الميم في قوله تعالى: "من عذاب يومَئذِ"، وقرأ الباقون بكسر
(٩) سورة المعارج: من الآية: ١٠. قرأ نافع والكسائي بفتح الميم في قوله تعالى: "من عذاب يومَئذِ"، وقرأ الباقون بكسر
(٩) سورة المعارج: من الآية: ١٠. قرأ نافع والكسائي بفتح الميم في قوله تعالى: "من عذاب يومَئذِ"، وقرأ الباقون بكسر
(٦) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٦).
(٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢/٢٥٦).
(٩) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٢٣١ – ٢٥٥.
(٩) سورة القدر: الآية: ٥.
(٩) ينظر: المسائل البصريات (١/٢٨٢ – ٢٩٣)، الإغفال (٢/٢٧ – ٢٩)، الإيضاح للفارسي، ص٢٠٢ – ٢٠٥.

وهو على اهتمام بالقراءات، يدل على ذلك تأليفه كتابًا خاصًا بما هو كتاب (الحجة للقُرّاء السبعة)<sup>(۱)</sup>. ومما وافق فيه الجرمي:

(١) وافقه فيما جاء في الآية الكريمة: ﴿ لَا تَحْسَبُنَ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتُوا ﴾ [آل عمران/١٨٨] فقال: "قال أبو الحسن لا يعجبني قراءة من قرأ الأولى بالياء؛ لأنَّه لم يوقعه على شيءٍ، ونرى أنّه لم يستحسن أن لا يُعَدَّى حَسِبْتُ، لأنَّه قد جرى مجرى اليمين في نحو: علمَ الله لأفعلَنَّ"<sup>(٢)</sup>.

وكان موافقًا للجرمي فيما ذهب إليه من أنه لا يستحسن حذف مفعولي (ظننت) و(علمت) وبابحما اقتصارًا <sup>(٣)</sup>.

(٢) ووافقه فيما جاء في الآية الكريمة: ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَنْحِرَنِ ﴾ <sup>(٤)</sup>. فنقل رأي الجرمي، وأخذ بروايته، فقال: زعم الجرمي أن أبا عمرو وعيسى وعمرو بن عبيد<sup>(٥)</sup> قرؤوا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ﴾ بالنصب<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: التكملة، ص١١٢.
 (٢) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (١٠٣/٣).
 (٣) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص٢٦٥ – ٢٧٥.
 (٣) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص٢٦٥ – ٢٧٥.
 (٤) سورة طه: من الآية: ٦٣. قرأ أبو عمرو، وعيسى بن عمر، والحسن، وسعيد بن جبير وجماعة معهم (إنَّ هَذَيْنِ) بتشديد النون وبالياء في هذين. وهناك خمس قراءات أخرى: قرأ حفص عن عاصم (إنْ هَذَانِ) بتخفيف النونين، وقرأ ابن كثير (إنْ هذانٌ) بتحفيف نون (إن) وتشديد نون (هذان) ، وقرأ عبد الله بن مسعود (إن هذان ساحران) بفتح أن وبغير كثير (إنْ هذانٌ) بتحفيف نون (إن) وتشديد نون (هذان) ، وقرأ عبد الله بن مسعود (إن هذان ساحران) بفتح أن وبغير لام لساحران. وروي عن أبي بن كعب "ما هذان إلا ساحران"، وعنه أيضًا: "إن هذان لساحران"، وأيضًا: "إن هذان لام لساحران"، وأيضًا: "إن هذان لام لساحران"، وأيضًا: "إن هذان لماحران"، وأيضًا: "إن هذان لام لساحران"، وأيضًا: "إن هذان لام للام للام للام للام للام للساحران"، وأيضًا: "إن هذان للساحران"، وأيضًا: "إن هذان لام لام للان وروي عن أبي بن كعب "ما هذان إلا ساحران"، وعنه أيضًا: "إن ذان لساحران"، وأيضًا: "إن هذان لساحران"، وأيضًا: "إن هذان لساحران"، وأيضًا: "إن هذان لساحران"، وأيضًا: "إن هذان للساحران"، وأيضًا: "إن هذان للساحران"، وأيضًا: "إن هذان لللام لان ورون عنه أبي بن كعب "ما هذان إلا ساحران"، وعنه أيضًا: "إن ذان للساحران"، وأيضًا: "إن هذان لللام لان ورون عن أبي من كعب "ما هذان إلا ساحران"، وعنه أيضًا: "إن هذان للماحران"، وأبي عارن إلى مناحران"، وأبي عارن إلى أبي لام الن المورن خفيفة وهي قراءة أكثر جماهير القراء كنافع، وابن عامر، وجزة، وغيرهم. ينظر: كقائق التفسير والنا" بألم ونون خفيفة وهي قراءة أكثر جماهير القراء كنافع، وابن عامر، وحزة، وغيرهم. ينظر: كنائي المام ابن تيميَّة (٤/٢٤٣) ، والحة للقُراء السعة (٥/٢٩٥).

(٦) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٦٢، الحجة للقُرَّاء السبعة (٢٣٠/٥).

وذهب الفارسي أيضًا إلى أن أبا عمرو وحده قرأ "إنَّ" مشدّدة بالنون، و "هذين" بالياء<sup>(١)</sup>.

دراسة المسألة:

إنّ مما أشكل على كثير من الناس قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَنِ لَسَنَحِرَنِ ﴾ [طه/٦٣]<sup>(٢)</sup>. فقد اختلفت فيه القراءات، وتعددت فيه وجهات النظر. وسوف أتناول هنا قراءة أبي عمرو ومن معه بتشديد "إِنَّ" وبالياء في "هَذَيْنِ".

ذكر الفرّاء في (معانيه)<sup>(٣)</sup> أنها قراءة أبي عمرو، وكذا قال ابن خالويه<sup>(٤)</sup>، والفارسي<sup>(°)</sup>، وأبو زرعة<sup>(٢)</sup>، وأيضًا السمين الحلبي<sup>(٧)</sup>.

وزعم الجرمي أنه قرأ بما أبو عمرو وعيسى وعمرو بن عبيد<sup>(٨)</sup>.

وذكر الزجاج أن هذه القراءة قرأ بها أبو عمرو وعيسى بن عمر (٩)، وكذا قال النحاس

- (١) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٢٢٩/٥).
- (٢) ينظر: دَقائِق التّفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيميَّة (٣٤٨/٤).
  - (٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٢٩٣، ٢٩٣).
  - (٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص٢٤٢.

وهو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حالويه بن حمدان. إمام اللغة والعربية. له من التصانيف: "الجمل في النحو"، "الاشتقاق"، وغيرهما. توفي سنة سبعين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (٥٣٩، ٥٣٠).

(٥) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٢٢٩/٥).

(٦) ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص٤٥٤. هو أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة القارئ. ينظر: الصاحبي، ص٤٧٢ هامش (١).

- (٧) ينظر: الدر المصون (٨/ ٦٣).
   (٨) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٦٢، الحجة للقُرّاء السبعة (٥/ ٣٣٠).
  - (٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٦١/٣).

وأضاف أنها رويت أيضًا عن الحسن<sup>(۱)</sup>، وسعيد بن جبير<sup>(۲)</sup>، وإبراهيم النخعي<sup>(۳)</sup>، وعاصم الجحدري<sup>(٤)</sup>، وكذا قال أبو حيان وأضاف بأنها قراءة عائشة، والأعمش<sup>(٥)</sup>، وابن عبيد، ولم يذكر عيسى بن عمر<sup>(٢)</sup>.

وقد أخذ معظم النحاة بمذه القراءة متابعين لها، مقتدين بما، بينما ردّها بعضهم، لتمسكهم الشديد بما خُطَّ في المصحف، وبما عليه كثرة القرّاء، ولرغبتهم في الدقة والتثبيت<sup>(٧)</sup>.

فقال الفراء: "وقد كان أبو عَمْرو يقرأ ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لسَاحِرَان ﴾ <sup>(^)</sup> ولست أحترئ على ذلك وقرأ ﴿ فَأَصَّدَقَ وَ أَكُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> فزاد واوًا في الكتاب. ولسْتُ أَسْتحبُّ ذلك"<sup>(..)</sup>. وقال أبو عبيد: "رأيتها في الإِمام مصحف عثمان (هذن) ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها"<sup>(..)</sup>.

(١) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، إمام زمانه، روى عنه أبو عَمْرو بن العلاء، وله اختيار في القراءة. توفي سنة عشر ومائة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القُرّاء (٢١٣/١). (٢) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي تابعي، أخذ عنه أبو عمرو. توفي سنة خمس – وقيل: أربع – وتسعين. ينظر: غاية النهاية في طبقات القُرّاء (٢٧٧/١). (٣) هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، قرأ عليه سليمان الأعمش، وطلحة. توفي سنة ست – وقيل: خمس – وتسعين. ينظر: غاية النهاية في طبقات القُرّاء (٣٣/١). (٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٣/٣). وهو عاصم بن العجاج الجحدري البصري، أخذ عن سليمان بن قتيبة، وأخذ عنه عيسى بن عمر. توفي سنة ثمانٍ وعشرين ومائة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القُرّاء (٣١٧/١). (٥) هو سليمان بن مهران الأعمش الكوفي، أخذ عن النخعي، وعاصم، وروى عنه حمزة الزيات. توفي سنة ثمانٍ وأربعين ومائة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القُرّاء (٢٨٦/١). (٦) ينظر: البحر المحيط (٢٣٨/٦). (٧) ينظر: المدارس النحوية، ص٢٢٣. بتصرف. (٨) سورة طه: من الآية: ٦٣. (٩) سورة المنافقون: من الآية: ١٠. (١٠) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (٢٩٣/، ٢٩٤). (١١) ينظر: البحر المحيط (٢٣٨/٦)، الدر المصون (٦٤/٨).

وقال الزجاج: "فأما قراءة عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أُجيزها؛ لأنها حلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أُجِزْ مُخَالفَتَه؛ لأن اتباعه سنة"<sup>(1)</sup>.

وذكر ابن الحاجب أن قراءة أبي عمرو واضحة (٢)، وكذا قال السمين الحلبي، ولكن

استشكلت من حيث خطُّ المصحف؛ "وذلك أنَّ رَسْمَه (هذن) بدون ألفٍ ولا ياءٍ فإثباتُه بالياءِ زيادةٌ على خطِّ المصحفِ<sup>"(٣)</sup> لذلك قال الزجاج: لا أجيزها<sup>(٤)</sup>.

قال السمين الحلبي: "وهذا لا ينبغي أَنْ يُرَدَّ به على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم أشياءُ خارجةٌ عن القياس، وقد نَصُّوا هم أنه لا يجوزُ القراءةُ بما فليكنْ هذا منها، أعني ممَّا خَرَجَ عن القياس"<sup>(0)</sup>.

وكذا الألوسي<sup>(٢)</sup> قال معقبًا على قول الزجاج: "وليس بشيء لأنه مشترك الإلزام ولو سلم فكم في القراءات ما خالف رسمه القياس مع أن حذف الألف ليس على القياس أيضًا"<sup>(٧)</sup>.

بعد عرض المسألة تبيّن لدي أن الفارسيّ كان موافقًا للجرميّ فيما ذكره من قراءة أبي عمرو بن العلاء، فقد نقل الفارسيّ عن الجرميّ أن أبا عمرو بن العلاء ومن معه قرؤوا بتشديد النون في "إنَّ" وبالياء في "هذيْنِ"، وتابعه الفارسيّ في ذلك إذ إنه لم يدلِ برأي يخالفها بوجه

- (١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٦٤/٣)، وينظر أيضًا: الإغفال (٤٠٩/٢)، الدر المصون (٦٤/٨).
  - (٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١٥٦/١).
  - (٣) ينظر: الدر المصون (٦٤/٨)، وينظر أيضًا: روح المعاني (٧١٢/١٦).
- (٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣٦٤/٣)، وينظر أيضًا: الإغفال (٤٠٩/٢)، الدر المصون (٦٤/٨)، روح المعاني (٢/١٦).
  - (٥) ينظر: الدر المصون (٦٤/٨).

(٢) هو أبو الثناء محمود بن عبد الله محمود الآلوسي، شهاب الدين. مفسر، محدّث، فقيه، لغوي، أديب. له من التصانيف: "روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني"، وله أيضًا "دقائق التفسير" توفي سنة سبعين ومائتين وألف. ينظر: معجم المفسرين، ص٦٦٥. (٧) ينظر: روح المعاني (٧١٢/١٦). من الوجوه مما يدل دلالة واسعة على اهتمامه بالبحث عن القراءات والانتفاع بما في الاستشهاد.

وأرى أنما قراءة واضحة لا ينبغي ردّها. قال سيبويه: "إلّا أنّ القراءة لا تُخَالَفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ"<sup>(۱)</sup>.

(٢) الاستشهاد بالنثر

فالنثر يشمل أمثال العرب وحكمهم وأقوالهم، وعلى الرغم من الاستشهاد به إلّا أنه يظل قليلًا بمقارنته بالشعر، ويتضح ذلك جليًّا عند أبي علي الفارسي فقد عده من روافد الاحتجاج، لكنه فعله في الأمثال بصورة قليلة قياسًا بالشعر، فقال: "لأن الغرض في الأمثال إنما هو التسيير، كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تحوّز الضرورة فيه"<sup>(٢)</sup>.

وقد استشهد الفارسي بمجموعة من أمثال العرب نقلها عن أبي عُمَر الجرمي وهي:

(۱) ذكر الجرمي<sup>(۳)</sup>، ووافقه الفارسي<sup>(٤)</sup> من أن (وَحْدَه)<sup>(٥)</sup> منصوب إلَّا في ثلاثة مواضع: "نَسِيجُ وَحْدِهِ"، و "جُحَيْشُ وَحْدِه"، و "عُيَيْرُ وَحْدِهِ".

(٢) قال أبو عمر في (قَضَّهم)<sup>(٢)</sup>: "(قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ) يرفع وينصب ....<sup>(٧)</sup>. وقد ورد هذا القول في أمثال العرب "جاءَ القَوْمُ قَضُّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ"<sup>(٨)</sup>.

(۱) ينظر: الكتاب (١ / ١٤٨).
 (۲) ينظر: المحتسب (٢ / ٢٠).
 (۳) ينظر: المسائل البصريات (١ / ٤٢٩).
 (٤) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢، ٣.
 (٥) سبق الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص١٦٣ – ١٦٩.
 (٦) سبق الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص١٢٢ – ١٧٤.
 (٢) ينظر: المسائل البصريات (١ / ٢٤)، ٢٢٤).
 (٨) ينظر: محمع الأمثال للميداني (١ / ١٢١).

(٣) قال الجرمي في نصب (أَعْوَرَ) و (ذَا نَابٍ)<sup>(١)</sup>: "(اسْتَقْبَلَهُمْ بَعِيرٌ قَدْ كَشَرَ عَنْ نَابِهِ) حيث قال القائل: (أَأَعْوَرَ وذَا نَابٍ)"<sup>(٢)</sup>.

(٤) وقال أيضًا: في نصب (أَمْرَ)<sup>(٣)</sup> بإضمار فعل "أَمْرَ مُبْكِيَاتِكِ لَا أَمْرَ مُضْحِكاتِكِ"<sup>(٤)</sup>.

(٥) وقال أبو عمر في (الترخيم)<sup>(٥)</sup>: "أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ بِالْعَرَى"<sup>(٢)</sup>. وقد وافقه الفارسي فيما ذهب إليه –كما أسلفت – .

وقد استعان أبو علي بما ورد من أقوال العرب، وبما نقله أبو عمر الجرمي عن العرب وجعله حجة، ويكفي أن أذكر أربعة أقوال:

(١) قال الجرمي (في ما يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف تارة أخرى)<sup>(٧)</sup>: "قال أبو زيد: تزوجت امرأة وبامرأة"<sup>(٨)</sup>. وقد وافقه الفارسي فيما يبدو – في أحد قوليه – وعضده بما ذكره من أن هذا النقل جاء عن تميم<sup>(٩)</sup>.

(٢) حكى الجرمي عن العرب: "يا ربُّ اغفر لي، قال: يريد يا ربي"(١٠). ووافقه

الفارسي فيما نقله عن العرب، وأوّل ذلك بإرادة الإضافة في المعنى(('') – كما أسلفت – ('').

(٣) حكى أبو عُمَر (في باب ما لا يكُسّر مما سُمِي به جمع من الأعلام)<sup>(١)</sup> "عن أبي عبيدة أنهم قالوا: (ناقة مَفاتيح) و (أَيْنُقُ مَفاتيحات)، وهي الخَصِبة الكثيرةُ اللَّبَن. قال: وقد قالت العرب في سَراوِيلَ: سَراويلات. قال: وقالوا في وصف الضَّبُع: حَضاجِرُ وحَضاجِرات"<sup>(٢)</sup>. ووافقه الفارسي فيما حكاه<sup>(٣)</sup>.

٤) قال أبو عمر: "سَمِعْتُ الأصمعي يقول: سمعت العرب يقولون: (يَا فُلا تَعَالَ) قال
 في إثر هذا: وترخيم طامر لا يجوز؛ لأنه كناية عَنِ اسْمِهِ"<sup>(٤)</sup>.

ووافقه الفارسي فيما نقله عن العرب من ترخيم "فلان" فيقال: "يَا فُلا" وعارضه في منعه ترخيم "طامر"<sup>(°)</sup>، قائلًا: "فليكن مثل فلان في الترخيم"<sup>(٦)</sup> –كما أسلفت -<sup>(٧)</sup>.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الجرمي "كان يرى أنه ينبغي أن يقتصر في النحو على السماع الصحيح والقياس عليه دون الاتيان بصورة متعددة لم يرد لها مثيل عن العرب فلم يكن يحبذ قياس ما لم يرد على ما ورد لمحرد التمرين والتدريب لأن هذه التمرينات لا تفيد في تعلم العربية"<sup>(٨)</sup>.

ومن الأمثلة التي تدل على تضعيفه القياس إذا لم يرد به سماع عن العرب ما حكاه عن أبي الحسن من أنه "أجاز (ليت أنك ذاهب)، و (لعل أنك ذاهب)، و (كأنّ أنك ذاهب)"<sup>(٩)</sup>، و "لكنّ أنك ذاهب"<sup>(١٠)</sup>.

(۱) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص٥٩ – ٤٦١.
 (٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٦٨.
 (٣) ينظر السابق، ص١٦٨، ١٦٩.
 (٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٣٣٨، ٣٣٩).
 (٥) ينظر السابق (١/٣٣٩).
 (٦) ينظر: المساعد (٢/٩٤٥).
 (٢) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٣٨٧ – ٣٩٠.
 (٨) ينظر: الشاهد وأصول النحو، ص٢٢٨، المدارس النحوية، ص١٢٤.
 (٩) ينظر: المسائل الجلبيات، ص١٥٢، المسائل المنثورة، ص١٨٨، ٢٣٥.

قال أبو عمر: "وهذا ضعيف"<sup>(١)</sup>، وقال في موضع آخر: "هذا رديء في القياس"<sup>(٢)</sup>؛ "لأنها إنما تدخل على المبتدأ، وهذا لا يبتدأ به، فكما لا يبتدأ به، كذلك لا تعمل فيه (ليت)<sup>(٣)</sup> قال: وقد سُمع هذا في (ليت)"<sup>(٤)</sup>.

سبق أن تحدثت عن هذه المسألة في العامل<sup>(°)</sup>. وأود أن أشير إلى أن أبا عمر –كما أسلفت – ذكر أن وقوع "أنَّ" بعد "ليتَ" ضعيف رديء في القياس<sup>(٢)</sup>، ثم قال بالسماع في ذلك<sup>(۷)</sup>.

وقد أجاز النحويون ذلك لورود السماع فيه حيث قالَ الشّاعرُ (^) [من الطويل]:

فيا ليتَ أَنَّ الظَّاعنينَ تَلَفَّتُوا فَيُعْلَمَ ما بِي مِنْ جَوًى وَ غَرامٍ

واعتمد الفارسيّ في إجازته ذلك على القياس فقال: "فكما جاز أن يبتدأ (أنّ) بعد (لولا) حيث تقدمت عليه، وإن لم يجز أن يبتدأ به أولًا، كذلك جاز أن تقع بعد (ليت) وإن لم يجز أن يبتدأ بما أولًا، بل ذلك في (ليت) أولى؛ لأنه عامل فيها ومغير، وليس لا (لولا) في (أنَّ) عمل<sup>(٩)</sup>.أما وقوع "أنَّ" بعد "لعلَّ" و "كأنَّ" و "لكنَّ" فقد جعله الجرميّ ضعيفًا رديئًا في القياس<sup>(١٠)</sup>. وقبح الفارسيّ في موضع وقوعه بعد "كأن"، وعلَّل ذلك به "أن (كأن) هي (أن)

(١) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥١.
 (٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٨، ٢٣٥.
 (٣) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥١، والمسائل المنثورة، ص١٨٨، ٢٣٥.
 (٤) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥١.
 (٥) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٣٦ – ٣٨.
 (٦) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥١، والمسائل المنثورة، ص٨٨٨، ٢٣٥.
 (٩) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥٦، المسائل المنثورة، ص٨٨٨.
 (٩) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥٦، المسائل المنثورة، ص١٨٨.

هذه التي تنصب دخلت عليها كاف التشبيه. فكأنه إذا قال: (كأن أنَّكَ) قد جمع بين (أن) مرتين، وهذا قبيح"<sup>(۱)</sup>.

وفي موضع آخر يبدو أنه ارتضى ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من وقوع "أن" بعد "لعلَّ" و "لكنَّ" و "كأنَّ" إذ أنه لم يدلِ برأي يخالفه سوى ما قاله في موضع – كما أسلفت – من تقبيح وقوعه بعد "كأنَّ".

حيث قال: "لا يمتنع أن تدخل هذه الحروف على (أنّ) لأنها في الحقيقة ليست بمبتدأ بما، إذ قد صار قبلها شيء تعتمد عليه"<sup>(٢)</sup>.

وقال في "كأن": "أنها لما ضُمّت إلى الكاف صار للتشبيه، وزال ذلك الحكم عنه، فصار لدخول هذا المعنى فيه بمنزلة حرف آخر، فكأن اللفظين، وإن اتفقا، فالمعنيان مختلفان"<sup>(٣)</sup>.

وأرى أنه لم يثبت سماع بوقوع "أنّ" بعد "لعلَّ" و "كأنَّ" و "لكنَّ" فالفصل أولى. أما "ليتَ" فقد ورد السماع به لذا أجيز فيه ما لم يجز في غيره.

هذا والله تعالى أعلم.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات، ص٢٥٢.

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٨.

<sup>(</sup>٢) ينظر السابق.

(٣) الاستشهاد بالشواهد الشعرية:

اعتمد أبو علي على الشعر كرافد من روافد الاحتجاج النحوي أكثر من النثر، ويظهر جليًّا فيما عرضت له من مسائل، فتارة يوافق الجرمي فيما يرويه عن العرب من كلام منثور، ومن شعر ويقويه بما ورد من شواهد شعرية، وتارة يخالفه فيما ذهب إليه.

والأمثلة الواردة في هذا المحال كثيرة، وقد مرّ بنا في أكثر من موضع. ولعلي هنا أسلط الضوء على ما لم يرد، وأيضًا على أبرز ما ورد على سبيل المثال لا الحصر.

(١) قال الفارسي: قال أبو العباس: حُكِيَ لي أن أبا عمر اجتهد في طلب لولاك
 ولولاي في شعر فصيح، أو كلام منثور عن العرب فلم يجدُه<sup>(١)</sup>.

وقال الفارسي أيضًا: "أبو العباس يذهب إلى أنه غلط، ويقول: إنَّ الشعر الذي فيه (لولاي) ليس بالفصيح، وكذلك قول الآخر:

> \*لَوْلَاكَ هَذا العَامَ لَمُ أَحْجُجٍ\* <sup>(٢)</sup>. قال: وإذا تأملت هذه الجيمية وجدت فيها غير لحن"<sup>(٣)</sup>.

> > دراسة المسألة:

أجمع أئمة النحويين من البصريين والكوفيين على رواية "لولاك" و "لولاي" عن العرب (٤).

- (١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٢٠/٢).
   (٢) البيت من السريع وتمامه:
   أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُوْدَجِ لَوْلَاكَ هَذا العَامَ لَمَ أَحْجُجِ
   لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص٦٦ برواية: "لولاك في ذا العام لم أَحْجُجِ". وهو بنسبة في شرح المفصل لابن يعيش لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص٦٦ برواية: "لولاك في ذا العام لم أَحْجُجِ". وهو بنسبة في شرح المفصل لابن يعيش العمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص٦٦ برواية: "لولاك في ذا العام لم أَحْجُجِ". وهو بنسبة في شرح المفصل لابن يعيش العمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص٦٦ برواية: "لولاك في ذا العام لم أَحْجُجِ". وهو بنسبة في شرح المفصل لابن يعيش العمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص٦٦ برواية: "لولاك في ذا العام لم أَحْجُجِ". وهو بنسبة في شرح المفصل الابن يعيش العمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص٦٦٦ برواية: "لولاك في ذا العام لم أَحْجُجِ". وهو بنسبة في شرح المفصل الابن يعيش العمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص٦٦ برواية: "لولاك في ذا العام لم أَحْجُجِ". وهو بنسبة في شرح المفصل الابن يعيش العمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص٦٦٦ برواية: "لولاك في ذا العام لم أَحْجُجِ". وهو بنسبة في شرح المفصل الابن يعيش العمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص٢٦٦). وبلا نسبة في التعليقة على الكتاب (٢٠٩٨)، المفصل، ص٢٦٦، أمالي ابن الشجري (٢٠٧٢، ٢٧٨)، الإنصاف (٢٠٣٣٦)، الهمع (٤٠/٢٠، ٢٠٩)، وقد حاء في بعض المصادر برواية: "بكَفَيْيَهَا" بدلًا من "بِعَيْنَيْهَا".
  - (٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (٨٩/٢).
     (٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٣٧/٣)، النكت (٦٦٤/١).

فاستشهد سيبويه<sup>(۱)</sup> ببيت الحكم الثقفي<sup>(۲)</sup> [من الطويل]: وكم مَوطِنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوَى بأجرامِهِ من قُلَّةِ النِّيف مُنْهَوِي وكذا استشهد به الكِسَائي<sup>(۳)</sup>، والفرّاء<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وابن يعيش<sup>(٦)</sup>، وغيرهم من النحاة.

خلافًا لأبي عمر الجرمي الذي نقل عنه أبو العباس بأنه اجتهد في طلب لولاك ولولاي في الشعر الفصيح، والكلام المأثور عن العرب فلم يجدْه<sup>(٧)</sup>.

وكذا أبو العباس فإنه ينكر لولاي ولولاك، ويزْعُم بأنَّه خطأ، "لا يَصْلُح أن تقولَ إلّا (لولا أنت)، قال الله عزّ وجلَّ: ﴿ لَوْلَا أَنْتُمَ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ومن خالفَنا فهو لابُدَّ يزعمُ أنَّ الذي قلناه أجْودُ، ويَدّعِي الوجَه الأخرَ فيُجيزُه على بُعْدِ<sup>"(٩)</sup>.

ثم قال: فقولهم: "لم يأت عن ثِقَةٍ، وأنَّ الذي اسْتَغْواهم بيتُ الثقفي، وأنَّ قصيدته فيها خطأ كثير"<sup>(١٠)</sup>.

وقال أيضًا في قَوْل الشّاعِر<sup>(١)</sup> [من السريع]: ..... لَوْلَاكَ هَذا العَامَ لَمْ أَحْجُج

"إِذا نظرت إلى القصيدة رأيت الخطأ فيها فاشيًا"(٢).

وقد ردَّ أئمة البصريين والكوفيين هذا القول، فقال السيرافي: "وما كان لأبي العباس أنْ يُسْقِط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرُهم، واستشهدوا بمذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أنْ ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب"<sup>(٣)</sup>. وكذا قال الأعلم<sup>(٤)</sup>.

وأنكر الأنباري أيضًا ما قاله المبرد، فقال: "فلا وَجْهَ له؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم، وأشعارهم". وذكر أن عدم مجيئها في التنزيل لا يَدُل على أنها غيرُ جائزةٍ ولا فصيحةٍ<sup>(٥)</sup>، وغيرهم كثير قد ردّوا ما قاله المبرّد.

بعد عرض المسألة، وبيان أقوال النحاة تبيّن لدي أنَّ الجرميّ فيما نُقِل عنه اجتهد في طلب لولاك ولولاي في الشعر الفصيح والكلام المنثور، لكنه لم يجدْه مخالفًا بذلك أئمة النحاة وعلى رأسهم سيبويه، وقد رأيت الفارسيّ يأخذ برأيه ورأي المبرّد، الذي لم يقف عند حدّ رفض ما جاء عن بعض الشعراء بل الطعن في روايتها، واصفًا بأنما غلط ولحن، وذلك ما لم توافق قواعده النحوية وكذا أقيسته وذلك في مثل قَوْل الشّاعِر<sup>(٢)</sup> [من السريع]:

..... لَوْلَاكَ هَذا العَامَ لَمُ أَحْجُج

- (۱) سبق تخريجه.
- (٢) ينظر: خزانة الأدب (٣٤٠/٥)، التعليقة على الكتاب (٢/٩٠).
  - (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٣٧/٣).
    - (٤) ينظر: النكت (٢٦٤/١).
    - (٥) ينظر: الإنصاف (٢/ ٢٩٠ ٢٩٥).
      - (٦) سبق تخريجه.

فلا يليها إلاَّ الضمير المرفوع، مُدلِّلًا على صحة رأيه بما ورد في القرآن الكريم ومنه قوله تَعَالى: ﴿ لَوَلَا أَنتُمُ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(١) (٢)</sup>.

وأرى أنه لا يقتصر إيلاء "لولا" الضمير المرفوع فحسب بل الضمير المجرور أيضًا فيقال: "لولاي" و "لولاك" وقد ورد ذلك في الشعر، وأجمع على ذلك أئمة النحويين، وهو المذهب الصحيح.

هذا والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) سورة سبأ: من الآية: ٣١.

<sup>(</sup>٢) ينظر: المدارس النحوية، ص ١٣١.

(٢) قال الجرمي (في نصب الخبر مقدمًا في "ما")<sup>(١)</sup>: "إن ناسًا قد رووا عن العرب نصب الخبر في (مَا) مقدمًا، نحو (ما مُنْطَلِقًا زيْدٌ) قال: وليس ذلك بكثير والأجود الرفع"<sup>(٢)</sup>.

وأيّده الفارسي في أحد قوليه، وقوّى جواز النصب في خبر (ما) مقدّمًا بما ورد من شعر عن بعض البغداديين<sup>(٣)</sup> [من الوافر]:

لو أنَّكَ يا حُسينُ خُلِقْتَ حُرًّا وما بالحُرِّ أنتَ ولا الخَليقِ (\*).

(٣) قال الجرمي (في نصب (أيمّا) ورفعه)<sup>(٥)</sup>: النصب أحسن في قَوْل الشّاعِر<sup>(٢)</sup> [من الرجز]:

قَوْلُكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّحْلافِ فيه ازْدِهَافُ أَيَّمَا ازْدِهَافِ

ووافقه الفارسي فيما ذهب إليه<sup>(٧)</sup> —كما أسلفت –.

(٤) استشهد الجرمي على جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين<sup>(٨)</sup> بقَوْل الشّاعِر<sup>(٩)</sup> [من المتقارب]:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لنا أَنْ نَرُدَّها صِحاحًا وَلَا مُسْتَنْكِرُ أَنْ تُعَقَّرا<sup>(١)</sup>

لم يرتضِ الفارسي ما ذهب إليه الجرمي، فهو يضمر الجار فيما توهم فيه العطف على عاملين<sup>(٢)</sup>.

(٥) أنشد أبو عُمَر قَوْل الشّاعِرِ<sup>(٣)</sup> [من الرجز]:
 يَا لَعْنَةُ اللهِ على أَهْلِ الرَّقَمْ أَهْلُ الْوَقِير والحُمِيرِ والحُنُمُ<sup>(3)</sup>
 وأنشد الفارسي مثله قَوْل الشّاعِر<sup>(٥)</sup> [من البسيط]:
 يا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِمِ والصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ<sup>(٢)</sup>
 ف (يا) هنا وردت لغير اللعنة وقد اخْتُلِفَ فيها<sup>(٢)</sup>.
 ف (يا) هنا وردت لغير اللعنة وقد اخْتُلِفَ فيها<sup>(٢)</sup>.
 (٦) أنشد أبو عُمَر<sup>(٨)</sup> وأبو علي<sup>(٩)</sup> عن أبي زيد<sup>(٢)</sup> [من الرجز]:

(١) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٥٧، ٨٦١)
(٢) ينظر: إيضاح الشعر، ص٥٥.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) ينظر: المسائل البصريات (٢/٣٢٤)
(٥) سبق تخريجه.
(٦) ينظر: الحجة للقُرّاء السبعة (٥/٣٨٤)، (٣/٨٤، ٤٩).
(٢) سبق الحديث عنها بصورة مفصلة، ص ٣٥٠ – ٢٥٢.
(٨) ينظر: المسائل البصريات (٢/٣٩٩).
(٩) ينظر: المسائل البصريات (١/٣٩٩).
(١) سبق تخريجه.

(٧) أنشد أبو عمر<sup>(١)</sup> وأبو علي<sup>(٢)</sup> عن أبي زيد<sup>(٣)</sup> [من الطويل]: كُمَيْتُ كِنَازٌ خَمُهَا رَمَلِيَّةٌ عَلَى مِثْلِهَا تُقْصَى الْهُمُومُ الفَوَارِقُ<sup>(٤)</sup>

- (۳) سبق تخريجه.
- (٤) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص٤٦٦ ٤٦٧.

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل البصريات (٨١٥/٢).

<sup>(</sup>٢) ينظر: المسائل العضديات، ص٢٠٠.

ثانيًا: القياس

تعريف القياس:

عرّف ابن الأنباري القياس بقوله: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسًا: قدرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقَيْس رمح أَي قدر رمح"<sup>(۱)</sup>.

أما القياس في النحو "فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"(٢).

وللقياس أربعةُ أركان:

أصل، وهو المقيس عليه.
 فرغ، وهو المقيس.
 فرغ، وهو المقيس.
 خُكمٌ.
 عِلَّةٌ جامعة<sup>(٣)</sup>.

وللقياس أربعة أقسام:

"١- حمل فرع على أصل كإعلال الجمع لإعلال المفرد مثل (قيمة: قيم) أو تصحيحه لصحة المفرد مثل: (ثور: ثِورَة).

٢- حمل أصل على فرع كإعلال المصدر لإعلال فعله (قاما: قيامًا) أو تصحيحه لصحة فعله مثل: (قاومت: قِوامًا). وكحذف الحروف في الجزم وهي أصول حملًا على حذف الحركات.

- (١) ينظر: لمع الأدلة، ص٩٣، وينظر أيضًا: الشاهد وأصول النحو، ص٢٢١.
- (٢) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص٤٥، وينظر أيضًا: أصول النحو العربي، ص٦٨، الاقتراح في علم أصول
   النحو، ص٢٠٣.
  - (٣) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص٢٠٨، في أصول النحو، ص١٠٨، لمع الأدلة، ص٩٣.

٣- حمل نظير على نظير: منعوا (أفعل التفضيل) من رفع الظاهر لشبهه بـ (أفعل التعجب)، وأجازوا تصغير أفعل التعجب حملًا على اسم التفضيل.

٤ – حمل ضد على ضد: من أمثلته النصب بـ (لم) حملًا على الجزم بـ (لن)، أولهما لنفي الماضي والثاني لنفي المستقبل"<sup>(١)</sup>.

مكانة القياس عند النحاة:

يعتبر القياس أصلًا من الأصول النحوية، ودليلًا من أدلتها، ولهُ مكانة كبيرة عند نحاة العربية. فكان ابن أبي إسحاق<sup>(٢)</sup> "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل<sup>(٣)</sup>، ثم عمق الخليل وسيبويه هذا المذهب النحوي<sup>(٤)</sup>. ولم يكن يرى الكسائي النحو إلّا قياسًا لذلك يؤثر عنه أنه قال [من الرمل]:

إنما النحۇ قياسُ يُتّبَع وبه في كلِّ أمرٍ يُنْتَفَع<sup>(°)</sup>.

وممن تكلم في القياس الجرمي<sup>(٢)</sup>، والمازي وكان أشد من الجرمي اعتناء بالقياس، فكان يرى أن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"<sup>(٧)</sup>. حتى جاء الفارسي فرسخه، ومد جذوره في النحو، وأكثر من التحليل والتعليل، وفضله على غيره من أدوات النحو الأخرى<sup>(٨)</sup>،

- (١) ينظر: في أصول النحو، ص١١٠، ١١١، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٢٢-٢٣٧.
- (٢) هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. كان شديد التجريد للقياس. توفي سنة سبع عشرة ومائة. ينظر: نزهة الألباء، ص٢٦–٢٨.
  - (٣) ينظر: في أصول النحو، ص٨٣، المدارس النحوية، ص٢٣، الشاهد وأصول النحو، ص٢٢٥، التكملة، ص٨١.
     (٤) ينظر: التكملة، ص٨١٨.
    - (٥) ينظر: الشاهد في أصول النحو، ص٢٣٠، معجم الأدباء (١٧٤٧/٤)، انباه الرواه (٢٦٧/٢)، تاريخ بغداد
      - .(٤١٠،٤٠٩/١١)
      - (٦) ينظر: الشاهد في أصول النحو، ص٢٢٨.
      - (٧) ينظر: الشاهد في أصول النحو، ص٢٢٨، الخصائص (٢٨٢/١).
        - (٨) ينظر: التكملة، ص٨١.

وهذا ما يلاحظه الباحث في كتبه، فهو يعرّف النحو بأنه القياس إذ يقول في تعريفه: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"<sup>(١)</sup>.

وقد نقل عنه ابن جني أنه قال: "أخطِئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"<sup>(٢)</sup>.

وقد كان أبو علي "يستأنس بالقياس ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح"<sup>(٣)</sup>.

والأمثلة الواردة في هذا الجحال كثيرة، ولعلي هنا أسلط الضوء على أبرز القضايا التي تتعلق بمبدأ القياس والتي تأثر بما الفارسي ونقلها عن الجرمي وهي:

(1) قياس العلة:

ومعناه "أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل"<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلته التي نقلها الفارسيّ عن غيره من النحاة والتي يبدو فيها موافقته للجرميّ في عدم اطراد ذلك في (وِشاح وإِشاح، و وِفَادَةٍ وإِفادة)<sup>(٥)</sup> ونحوه، بل قصره على السماع، فقال: "وأبو عثمانَ يذهبُ إلى أن إبْدالها مكسورة مُطّرِدٌ، وأبو عُمَر يقصرُ ذلكَ على المسموعِ"<sup>(٦)</sup>.

(٢) قياس الشبه:

ومعناه: قياس بعض أُنواع الكلم على بعض إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى، أو اللفظ<sup>(۷)</sup>.ومن أمثلته:

- (۱) ينظر: التكملة، ص۸۱، ۸۲، ۱۸۱.
- (٢) ينظر: الخصائص (٣٦٤/٣)، وينظر أيضًا: التكملة، ص٨١.
  - (٣) ينظر: التكملة، ص١١١.
- (٤) ينظر: لمع الأدلة، ص٥٠، وينظر أيضًا: التكملة، ص٨٥.
  - ٥) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص٤٨٣ ٤٨٦.
    - (٦) ينظر: التكملة، ص٥٧٩، ٥٨٠، ٨٥.
  - (٧) ينظر: القياس في اللغة العربية، ص٧٤، التكملة، ص٨٥.

أنشد أبو عُمر قَوْل الشّاعِر<sup>(1)</sup> [من الرجز]:
 نحنُ هَبَطْنا بَطْنَ والِغِينا وقد تَدَلَّى عِنبًا وتِيْنا
 وقال عن بعض أصحابه: "إنه قال لأعرابيٍّ: ما بطنُ والِغِين؟ فقال هناك والِغُونَ"<sup>(7)</sup>.
 "وقالوا: إوَزَّه و إوَزُونَ" قَالَ الشّاعرُ<sup>(7)</sup> [من البسيط]:

تُلْقَى الإِوَزُّنَ فِي أَكْنافِ دارَتِما فَوْضِي، وبَينَ يَدَيْها التِّينُ مَنْثُورُ<sup>(٤)</sup>.

فهذه الأمثلة التي أجمع عليها النحاة والتي يعضدها السماع اعتمد عليها الفارسي في إصدار حُكم صرفيّ بجواز جمع "عِلِّيُّونَ" على ضوء فكرة القياس، حيث قال: "فكلُّ هذا جمع بالواو والنون<sup>(°)</sup> وليس شيء منه مما يُعلم، فكذلك عِلِّيُّون<sup>"(٦)</sup>، وذلك لانعقاد شبه بينهما وهو ما يُسمى بقياس الشبه.

(٣) القياس المرفوض

قال أبو عُمَر في "أَحَقًّا أنَّك ذاهب"؟ و "أكبرَ ظَنِّي أَنَّك منطلقٌ": "هذا ضعيف أن تجعل المصدر ظرفا، لأنه قليل الاستعمال، وإنما جاء في مسائل شاذة، ولا يجوز أن أحمله على الظرف، وأنا قد وجدت له وجها من القياس من كونه مصدرًا، فأجعل (أحقا) نصبا بالمصدر كأبي قلت: (أحَقَّ حقًّا أنك ذاهب) .....<sup>(٧)</sup>.

- (۱) سبق تخريجه.
- (٢) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٧/١، ١٣٨).
  - (۳) سبق تخريجه.
  - (٤) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٨/١).
- ٥) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص٤٤٣ ٤٤٧.
  - (٦) ينظر: المسائل الشيرازيات (١٣٨/١، ١٣٧).
    - (٧) ينظر: المسائل المنثورة، ص١٨٤، ١٨٥.

وقد سبق أن فصّلت الحديث في المسألة<sup>(١)</sup>. وأود أن أشير إلى أن الجرميّ قد اعتمد في بيان رأيه على وجه من وجوه القياس، مُضعِّفًا النصب على الظرفية، وقد أبان الفارسيّ بأن ذلك جائز غير ممتنع، لكنّه يُعدُّ من القياس المرفوض، فقد ورد السماع عن العرب بالنصب على الظرفية. وقد نطقوا به (في) داخلة عليه كقَوْل الشّاعِرِ<sup>(٢)</sup> [من الوافر]:

أَفِي حَقٍّ مُواساتي أَخاكُم بمالي ثُم يَظْلِمُني السَرِيسُ؟

ويبدو أن الفارسي مجيز للوجهين، لكنه يُرجح الرأي الأقوى وهو المسموع عن العرب؛ لأن القياس يجب طرحه إذا كان غير معاضد للسماع، فقال: "فإذا عَضَد ما ذكرنا من السماع الذي وصفناه من القياس، ثبت بذلك توجّه هذه اللغة وتقدّمها، وساغ من أجل ذلك التشبيه بما والترجيح لها على غيرها"<sup>(٣)</sup>.

(٤) الحمل على المعنى

عنى أبو علي عناية كبيرة بالحمل على المعنى يتحلّى في جملة ما يتحلى فيما نقله عن الجرمي.

– قال الجرمي في " (هَذَا مُعْطِي زيدٍ دِرْهُمًا أَمْسِ) تحمله على المعنى"<sup>(٤)</sup>، ووافقه الفارسي فيما ذهب إليه من أن "دِرْهُمًا" محمولٌ على أعطى<sup>(٥)</sup> – كما أسلفت<sup>(٢)</sup> –.
 – قَالَ الشّاعرُ<sup>(٧)</sup> [من الطويل]:
 وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوَانَ لَمَ يَدَعْ

- (١) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص١١٩ ١٢٧.
  - (۲) سبق تخريجه.
  - (٣) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٨٨/١).
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٧٤).
  - (٥) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٣٦٣/٣).
- (٦) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص١٧٩ ١٨١.
  - (۷) سبق تخريجه.

برفع "مجلف" حملًا على المعنى أي "بقى مُسْحَت". قال الجرمي: "وهذا قولُ الخليل، وليس البيتُ في الكتاب، فلا أدري أسمعه عنه أم قاسه ...."<sup>(١)</sup>.

وقد أجاب الفارسي بأن قال: "ومثلُ ذلك في الحمل على المعنى من أبيات الكتاب قولُه<sup>(1)</sup>:

بادتْ وغَيَّرَ آيَهْنَّ مع البِلي إلا رَواكدَ جَمْرُهنّ هَباءُ

ومُشَجَّجٌ أمّا سَواءُ قَدَالِه فَبَدا، وغَيَّرَ سارَه المُعْزاءُ

لأن معنى (بادتْ إلا رواكد) معناه : بما رواكدُ، فحمل مُشَجَّجًا على ذلك"<sup>(٣)</sup> -كما أسلفت<sup>(٤)</sup>-.

(٥) القياس على المسموع

القياس لا يكون إلّا على ما سمع من العرب. قال الفارسي: قال الجرمي: "- في حَذَارِ ونَحْوِهِ - لا نَقِيسُهُ، قال: ولكن نَقُولُهُ فيما قالوه، ولا نَقِيسُ ما لم يقولوا منه على الذي قالُوهُ"<sup>(0)</sup>.

دراسة المسألة:

احتلف النحاة في قياس "حَذَارِ" بمعنى "احذر"، ونحوه مما هو على وزن "فَعَالِ"، ففيه مذهبان:

(۲) سبق تخريجه.

- (٤) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٣٤٧ ٣٤٩.
  - (٥) ينظر: المسائل البصريات (٤٣٠/١).

<sup>(</sup>۱) ينظر: إيضاح الشعر، ص٥٧٨، ٥٧٩، المسائل العضديات، ص٧٦، ٧٧.

<sup>(</sup>۳) ينظر: إيضاح الشعر، ص٥٧٧، ٥٧٨، المسائل العضديات، ص٧٦، ٧٧، وينظر أيضًا: خزانة الأدب (١٤٦/٥، ١٤٧).

**إحداهما**: ذهب سيبويه إلى أن "فَعَالِ" في الأمر مُطّرد مقيس في كل ما كان على بناء فَعَلَ، و فَعُلَ، و فَعِل<sup>(١)</sup>، وذلك "مِنْ كُلّ فِعْلٍ ثلاثي مُحَرَّد متصرف تام"<sup>(٢)</sup>، ووافقه الأخفش<sup>(٣)</sup>، وكذا ابن عصفور مُعلّلًا جواز القياس في الأفعال الثلاثية في نحو "نَزَالِ"، و "حَذَارِ"؛ "لِكَثْرة ما جاءَ منه، وحكمها أَنْ تُعامل مُعاملة الفعل الذي هي بمعناه في التعدّي وتركه"<sup>(٤)</sup>.

ورجح أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه مبينًا بأنه هو الصحيح؛ "لأن ذلك قد كثر كثرة تسوغ القياس، فيجوز عنده أن يقال: قَوَامٍ بمعنى: قم، وَ ضَرَابٍ بمعنى: اضرب"<sup>(°)</sup>.

**ثانيهما**: ذهب بعضهم إلى عدم القياس، حيث ذكر الجرمي أن "حَذَارِ"، ونحوه مما

كان على وزن "فَعَالِ" لا يقاس، ولكن يقال فيما قالوه، ولا يقاس ما لم يقل على الذي قالوه<sup>(١)</sup>.

وذهب المبرِّد إلى أنه لا يقاسُ شيء من الثلاثي على وزن "فَعَالِ"، ولا من غيره<sup>(٧)</sup>؛ "لأن في ذلك ابتداعَ اسم لم يتكلم به العرب"<sup>(٨)</sup>.

وقال الصَّيْمَرِيّ: "وغَيْرُ سيبويه يمنع القياس عليه فلا يتكلم إلا بما تكلمت به العرب؛ لأنه إخراج الشيء عن بابه"<sup>(٩)</sup>.

بعد مناقشة المسألة وبيان مذاهب النحاة تبيّن لدي أنّ الفارسيّ نقل قول الجرميّ في مسألة "حَذَارِ" من أنَّه لا يقاس عليه، ولكن يقال فيما قالوه، ولا يقاس ما لم يقل على الذي قالوه، ولم يدلِ برأي يخالفه. وأرى أن الأنسبَ الأحذ بالرأي القائل أن "حَذَارِ" ونحوه تُعدُّ من الألفاظ القياسية المطرّدة؛ وذلك لكثرة ورودها في الكلام؛ بشرط أن يكون من فِعْلِ ثلاثي بُحَرَّد متصرف تام، فلو اختل شرط من هذهِ الشروط فيجب حينئذٍ الاقتصار على المسموع عن العرب.

هذا والله تعالى أعلم

(٦) مخالفة السماع للقياس:

١- قال الفارسي: "وقد روى أبو عُمَرَ عن أبي الحَسَنِ الأخفشِ: أنَّ بعضَ العربِ
 يقولُ: الخَمْسَةَ عَشَرَ الدِّرْهَمِ قال: ولَيْسَ له منَ القياسِ وَجْهٌ "<sup>(١)</sup>.

سبق أن أشرت إلى هذه المسألة<sup>(٢)</sup>، وأود أن أشير هنا إلى أن الفارسيّ قد أوردها وغيرها من المسائل القياسية، ليدلل على اتساعه في القياس، وبعد غوْصه، وسداد أقيسته. ونظرًا لاهتمامه البالغ بالقياس فقد دعاه إلى أن يروي أساليب وردت عن العرب اتسمت بالضعف ولا وجه لقياسها<sup>(٣)</sup>. وعلل رفضها؛ "لأنَّ الاسْمَ لا يُعَرَّفُ من مَوْضِعَيْنِ<sup>"(٤)</sup>.

٢- قال الفارسي: "وروى الكسائي: الخَمْسَة الأثوابِ. وروى أبو زيدٍ فيما حكى عنه أبو عمر: أن قومًا من العرب يقولونَه غيرَ فصحاءَ. ولم يقولوا: (النِّصفُ الدِّرْهَمِ). ولا (الثُّلْثُ الدَّرْهَمِ) وامتناعُهُ من الاطرادِ يَدُلُّ على ضَعْفِهِ...."<sup>(٥)</sup>.

سبق وأن تحدثت عن هذهِ المسألة<sup>(٢)</sup>، وأوردها هنا لأدلل على اتساع أقيسة الفارسي التي لم تكن تقف عند حد رواية أساليب عن العرب نقلها بعض النحاة، وإنما تمتد أحيانًا للحكم بضعف هذه الأساليب الواردة عن العرب وذلك لمخالفتها للقياس، حيث لم يكتفِ بالحكم بضعف هذهِ الأساليب فحسب بل كان يدلي بأساليب أخرى وشواهد توثق وتقوي رأيه في القياس<sup>(٧)</sup>، وأورد هنا شاهدًا واحدًا يؤكد ما أقول، حيث قال: و بَيْتُ الفَرَزْدَقِ<sup>(٨)</sup> [من الطويل]:

ما زالَ مُذْ عَقدَتْ يَداهُ إزَارَهُ وَسَمَا فأَدْرِكَ خَمْسَةَ الأَشْبارِ

- (۱) ينظر: التكملة، ص٢٧٥، ٨٢.
- (٢) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٣٠٦ ٣١٠.
  - (٣) ينظر: التكملة، ص٨٢.
  - (٤) ينظر السابق، ص٢٧٥.
  - (٥) ينظر السابق، ص٢٧٦–٢٧٨، ٨٣.
- (٦) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ، ص٣٠٢ ٣٠٠.
  - (۷) ينظر: التكملة، ص۸۲، ۸۳.
    - (٨) سبق تخريجه.

يؤكد خلاف ما رواه الكسائي().

٧- يلاحظ الباحث في كتب الفارسي استعماله بعض الأحكام الداخلة في موضوع القياس سواء ما نقلها عن غيره من النحاة كأبي عمر الجرمي، أو فيما يصدره من أحكام، ومن ذلك ما يأتي:

أ– الإجماع: ومن أمثلة ذلك ما نقله الفارسي عن الجرمي، فقال: قال أبو عُمَر الجرميّ: "كلُّ العَربِ تقولُ (حمراوانِ)" <sup>(٢)</sup>، ووافقه فيما نقله عن العرب من قلب همزة "حمراء" في التثنية واوًا وبقائها –كما أسلفت –<sup>(٣)</sup>.

ب- استعمل الفارسيّ ألفاظًا كالأكثر والأصح والأقيس في ترجيح رأي على آخر،
 قال: روى أبو عُمَر الجرميّ عن أبي زيد أن العرب تقولُ: "ثلاثُ دوابٍّ ذكورٍ...."<sup>(٤)</sup>، ثم ذكر
 الفارسي أن هذا القول أظْهر<sup>(٥)</sup>، وقول سيبويه: "وتقول: ثلاثةُ دَوابّ إذا أردت المذكر....<sup>(٢)</sup>
 كأنه أكثر في الاستعمال، وأصحُ في القياس<sup>(٢)</sup> – كما أسلفت –<sup>(٨)</sup>.

قال الجرميّ: "وإذا قلتَ: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ، فهي نَفْيُ الناس كلِّهم لأنَّ أحدًا جماعةٌ، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدًا فينصبوا"<sup>(٩)</sup>.

قال الفارسيّ: "الوجهُ في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، الرفعُ، وهو الأكثرُ الأشيعُ في الاستعمال والأقيسُ، فقوَّتُه من جهة القياس أنَّ معنى: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ، وما أتاني إلَّا زيدٌ؛

- (۱) ينظر: التكملة، ص٢٧٧، ٢٧٨.
  - (٢) ينظر: التكملة ، ص٢٤٢.
- (٣) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص٤٣٤ ٤٣٦.
  - (٤) ينظر: التكملة، ص٢٨٣.
  - (٥) ينظر: المسائل العضديات، ص١٢٣.
- (٦) ينظر: الكتاب (٥٦٣/٣)، وينظر أيضًا: المسائل العضديات، ص١٢٢.
  - (٧) ينظر: المسائل العضديات، ص١٢٣.
  - (٨) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص٣١١ ٣١٣.
    - (٩) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١٧٠/٣).

واحدٌ فكما اتفقوا على: (ما أتاني إلَّا زيدٌ) على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ، بمنزلته ومعناه، اختاروا الرفع مع ذكر أحَدٍ"<sup>(١)</sup>-كما أسلفت -<sup>(٢)</sup>.

ج- الشاذ: ومن أمثلته المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال "قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُذْدكرٌ) وهو القياس الجيِّد البالغ"<sup>(٣)</sup>.

قال الفارسيّ: "والجرميّ يجيزه قياسًا، وقد يجيز القياس أشياء لا تستعمل، كإجازته في ماضي (يَذَرُ: وَذَرَ) وهو مع ذلك غير مسموع"<sup>(٤)</sup>. —كما أسلفت –<sup>(°)</sup>.

قال الجرميّ: "ومما سُمِّي به الفعل (هَا) وتلحقه الْكَافُ (هَاكَ) وتُلْحِقُ الْهَمْزَةَ الْكَلِمَةَ فتقول: (هَاءَ)، فتكون الهمزة مَفْتُوحَةً. وتُلْحِقُ الْكَافَ فتقول؛ هَاءَكَ، وهَاءَكُمَا، وهَاءَكُمْ، وهَاءَكِ، وهَاءَكُنَّ. فما تُلْحِقُ من علامة الخطاب يُبَيِّنُ أعْدَادَ الْمُخَاطَبِينَ وتأنِيثَهُم وتَذْكِيرَهُمْ.

وتحذف الكاف فَتَجْعَلُ في الهمزة من الحركات لِلْفَصْلِ مثلَ ماكان يكون في الكاف لو ثبت، فتقول: هَاءَ لِلنَّكَرِ وهَاءِ للمرأةِ وَتُوصَلُ به عَلَامةُ الضَّمِيرِ فتقول للمؤنث: هَائِي مثل هَاتِي"<sup>(1)</sup>.

قال الفارسيّ: "وهذا عندي شاذ لا نظير له في كلامهم. ألا ترى أنه ليس في كَلَامِهِمْ شيْءٌ من هذه الْأَصْواتِ التي سُمِّيَتْ بما الْأَفْعَالُ ظهر علامةُ الفاعل في لفظه، وقد جاء في هذا الخُرْفِ، وبَحِيئُه يُشْكِلُ على الحُكْمِ بأَنَّ (لَيْسَ) فعلٌ؛ لأن (لَيْسَ) إنما حُكِم بكونما فِعْلًا بِلَحَاق الْإِضَمَارَاتِ لَهَا، و (هَا) قد وُجِدَ هذا فيها وهِي صَوتُ فِعْلًا.

- (۱) ينظر السابق (۱٦٨/۳).
- (٢) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص١٤٥ ١٥٤.
  - (٣) ينظر: التعليقة على الكتاب (١٩٧/٥).
    - (٤) ينظر السابق.
- ٥) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٤٨٧ ٤٩٠.
  - (٦) ينظر: المسائل البصريات (٤٣٠/١).

فأما هَاتِ فقد يجوز أَنْ يَكُون مِثْل (هَاءِ) صَوْتًا، ويجوز أَن يكون فعلاً صحيحًا اشْتُقَ من الصَّوْتِ مثل دَعْدَعْت وهَاهَيْتُ، وَكَأَنَّ هَذَا جَازَ فِيهِ عندي؛ لِأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ مُحْرَى خِلَافِهِ الذي هُوَ (هَاتِ).

فكما فَعَلُوا ذلك بِالْخِلاَف كَذَلِكَ اسْتُجِيزَ ذلك في خِلافِهِ الذي هو (هَا)....<sup>"(۱)</sup>. -كما أسلفت -<sup>(۲)</sup>.

د- استعمل الفارسي لفظة (نادر) في (حكم الإدغام قبل الضمير)<sup>(٣)</sup>، فقال: "وزعم الخليل وغيره أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عُمَر الجرميّ: "كأنهم عندي قدَّرُوا الإدغام قبل دخول النون والتاء"(°).

قال الفارسيّ في موضع: "فأمَّا قول بعضهم ردَّتُ و ردَّنا يريدون. رددت ورددنا فمن النادر الذي إن لم يُعتدَّ به كان مذهبًا. لقلته في الاستعمال. وأنَّه غير قويّ في القياس"<sup>(٦)</sup>.

وقال في موضع آخر: "وهذه اللغةُ غيرُ مأخوذٍ بما لقِلّتها في الاستعمالِ، وشذوذِها عن القياسِ<sup>((٧)</sup>؛ لأنَّهُ "إذا اجْتَمَعَ أَهَلُ الحجازِ على إِظهارِ (أُرْدُدْ) ونحوِه، مع تَعَاقبِ الحركاتِ التي ذكرنا عليها، فأنْ لا يُدْغَم نحوُ: رَدَدْنَ الذي لا تَصِلُ إليه الحَرَكةُ البَتَّةَ لاتصالهِ بالضميرِ أَوْلى<sup>(٨)</sup>.

هذه بعض من ملامح القياس النحوي التي احتج بما الفارسيّ لأحكامه التي يصدرها، والتي نقلها عن النحاة كأبي عمر الجرميّ. معتمدًا على التحليل والتعليل في أغلب الأحيان لبيان ما يقاس عليه كما مرّ بنا. أمّا ما لا يقاس عليه (كجَنَابَتَي) في قول العرب: "هما خَطّانِ

- (۱) ينظر السابق (۲/٤٣٠، ٤٣١).
- (٢) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص٣٨٢ ٣٨٦.
- (٣) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص٤٩١ ٤٩٣.
- (٤) ينظر: التعليقة على الكتاب (٤ / ٤). التكملة، ص١٨٨، المسائل العضديات، ص٧٤.
  - (٥) ينظر: التعليقة على الكتاب (٤٠/٤).
  - (٦) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (١٠١/١).
  - (٧) ينظر: المسائل العضديات، ص٧٥، التكملة، ص١٨٨.
  - (٨) ينظر: التكملة، ص١٨٨، المسائل العضديات، ص٧٥.

جَنَابَتَيْ أَنْفِها"، فحكمه يُحْفَظ ولا يُقَاسُ<sup>(١)</sup>، مخالفًا للجرميّ<sup>(٢)</sup> الذي اقتفى هَدْيَ سيبويه<sup>(٣)</sup> في جعلها من الظروف المبهمة –كما أسلفت -<sup>(٤)</sup>.

ويرتبط بمذهب القياس عند النحاة عدة موضوعات منها:

أ- العِلَّةُ النَّحْوِيَّة

العِلَّةُ في اللغة: "هي السبب".

واصطلاحًا: "هي الحكم الذي يعطى عن الكلمة في بنائها أو إعرابحا"<sup>(°)</sup>. والتعليل عند النحويين معناه "النظر في مختلف الأحكام النحوية وما يرونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام"<sup>(۲)</sup>.

نبذة مختصرة عن العِلَّة:

لقد كانت العلَّل النحوية جارية على ألسنة النحاة منذ نشأة النحو، وكان الخليل أول من بسط القول في العلل النحوية<sup>(٧)</sup>، وذلك بعدما سئل عن العلل النحوية فقيل له: "عن العرب أخذتما أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: (إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست .... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو ألْيَق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بما)"<sup>(٨)</sup>.

"وهكذا فتح الخليل للنحاة من بعده باب استنتاج العلل لأي حكم من الأحكام النحوية. ولذلك تنوعت العلل عند النحاة وتقسمت إلى علل نحوية وصرفية وتفرعت كل واحدة من هاتين إلى فروع كالعلة القياسية والعلة الحكمية والعلة الضرورية والعلة الوصفية والعلة الصحيحة والعلة الفاسدة"<sup>(1)</sup>.

وقد عنى أبو علي عناية فائقة بالتعليل، ساعده على ذلك دقة عقله وسعة ذهنه، فضلًا عما وهبه الله من تبحر في علمه، فمن النادر أن نجد مسألة من المسائل القياسية من غير تعليل<sup>(٢)</sup>.

وقد كان ابن جني يتعجب من تعليلاته التي يوردها تأييدًا لمذهب ما، أو لِمَا ينفرد به من آراء خاصة قائلًا: "أحسب أن أبا عليّ قد خطر له وانتزع من عِلل هذا العلم ثلثَ ما وقع لجميع أصحابنا"<sup>(٣)</sup>.

والأمثلة الواردة في هذا المحال كثيرة، فتارة يذكر التعليل وفيه مخالفة لرأي الجرمي، وتارة تأييد لرأيه، وتارة لِمَا ينتخبه لنفسه من آراء، ومن ذلك ما يأتي:

١ - قال الجرمي في كتابه: "إن ناسًا قد رووا عن العرب نصب الخبر في (مَا) مقدمًا،
 نُعو (ما مُنْطَلِقًا زيدٌ) قال: وليس ذلك بكثير والأجود الرفع"<sup>(٤)</sup>.

ذكر الفارسي – في أحد قوليه – أنه لا يجوز تقدم الخبر منصوبًا على المخبر عنه في (ما) في نحو (ما قائمًا زيدٌ) وقد علَّل لنا ذلك بأنه لا يبلغُ من قوّتِهِ أن يُتّسَعَ فيه بتقديم الخبرِ، كما يُتّسَعُ في (ليس) الأصل لذلك إذا قُدّم الخبر في (ما) على المبتدأ رَجعَ إلى الأصل وهو الرفع<sup>(٥)</sup> – كما أسلفت –<sup>(٦)</sup>.

- (١) ينظر: التكملة، ص٩٩.
  - (٢) ينظر السابق.
- (٣) ينظر: الخصائص (١٨١/١)، وينظر أيضًا: المدارس النحوية، ص٢٦٤.
  - (٤) ينظر: المسائل البصريات (٨٥٧/٢).
  - (٥) ينظر: المسائل البغداديات، ص٢٨٤، ٥٩٥.
  - (٦) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص١٤ ٢٧.

٢- قال الجرمي: "ليس ذهبت الشام مثل دَخَلْتُ البيت"<sup>(١)</sup>.

ولم يرتضِ الفارسي ما قاله الجرمي، وقد علّل لنا ذلك قائلًا: "لأن الشام مثل البيت في أنه موضع مختص كما أن البيت مختص ليس بمبهم، بل البيت أقْعَدُ في الاختصاص من الشام إذ لا يحتمل وجهًا غير التخصيص، والشام قد يجوز أن يُحْمَلَ على إحدى الجهات الست، وإن كان سيبويه قد حَمَلَهُ على الاختصاص وإنما الذي يعتبر في هذا الباب الإبحام والاختصاص، والفعل الذي لا يتعدى نحو (قامَ) يمتنع من التعدي إلى جميع هذه المختصات من الظروف المكانية ...."<sup>(۲)</sup>. –كما أسلفت –<sup>(۳)</sup>.

٣- قال أبو العباس: "يذهب أبو عمر إلى أنه ما جاء في معنى لكذا لا يقوم مقام الفاعل، ولو قام مقام الفاعل لجاز سِيرَ عليه تَخافَةُ الشَّرِّ، ولم يُجِزْ في ذا غيرُهُ، كما لا يجوز إلا دُخِلَ الْبَيْتُ، لأن معناه في البيت. فلما حذفت (في) رفعت، ولو جاز (سِيرَ بِهِ المحافةُ) لم يكن إلا رفعا"<sup>(٤)</sup>.

ولم يرتضِ الفارسي ما ذهب إليه الجرمي من أن المفعول له لم يقم مقام ما لم يُسم فاعله لكون التقدير فيه التنكير، إذ أنه يكون نكرة ومعرفة، وإنما للأسباب الآتية:

أولًا: أن " انتصابه ليس كانتصاب المفعول به إنما هو مفعول فهو علة للفعل وغرض له، فامتنع أن يقوم مقام الفاعل كما امتنع الظرف أن يقام مقام الفاعل وهو ظرف، وإنما يقام المفعول به مُقَامَ الفاعل من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه".

ثانيًا: أن المصدر يضاف إلى المفعول به كما يضاف إلى الفاعل، "ويضاف المصدر إلى المفعول به ولا يذكر الفاعل، كما يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول به، وليس المفعول له هكذا ولا ما أشبهه مما لم يقم مقام الفاعل".

- (١) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/١)، وفي المسائل البغداديات، ص٤٩٥ "أبو عمرو" والظاهر أنه تحريف.
  - (٢) ينظر: التعليقة على الكتاب (٦٠/١، ٦١)، المسائل البغداديات، ص٥٤٩، ٥٥٠.
    - (٣) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٨٦ ٩٢.
    - (٤) ينظر: المسائل البصريات (٢٢٣/١)، الأصول في النحو (١٩٧/١).

ثالثًا: متى أقمت المفعول له "مُقَامَ الفاعل خرج عن أن يكون مفعولًا له، ولم يكن عليه دلالة؛ لأنه إنما يُعلَمُ كونه مَفْعُولًا لَهُ متى كان فضلة بعد الفاعل يُقَدَّرُ وُصولُ الفعل إليه باللام"('). - كما أسلفت -(').

٤- قال الجرمي في "مِثْل" في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌ مِّثْلَ مَا أَنَكُمْ نَنطِقُونَ ﴾ (") بأنه منتصب على الحال من النكرة<sup>(٤)</sup>.

وكذا قال في "مِثل" في قَوْل الشّاعِر (°) [من الرمل]:

وتداعى مَنْخِراه بِدَمِ مثل ما أثمر حُمَّاضُ الجَبلِ<sup>(٢)</sup>.

وقد اعتمد الفارسي في إسناد رأيه بدليل اصطلح عليه النحاة وهو علل البناء. مستضيئًا برأي سيبويه في بناء "مِثْلَ مَا" وقد علل لنا سبب ذلك؛ لأنه أُضِيْفَ إلى غَيْرِ مُعْرِب وهو "أَنَّكُمْ<sup>"(٧)</sup>، ذاكرًا أن (مِثْلَ مَا) على قول الجرمي في كونه معربًا وإن كان مُضافًا إلى مبني يُعدُّ وجهًا جيدًا، ولا موضع لـ "مِثْل" من الإعراب<sup>(٨)</sup>.

وقد رجح قول سيبويه<sup>(٩)</sup> – كما أسلفت –<sup>(١٠)</sup>؛ لأنه يتجه عنده تعليله وهو الأكثر سدادًا في نظره.

 ٥- قال أبو عمر الجرمي: "يقبح الاقتصار على (عَلِمْتُ) و (ظنَنْتُ) وأن لا يعديها إلى مفعولين وإن لم يقبح ذلك في غير باب (عَلِمْتُ)"<sup>(١)</sup>.

ووافقه الفارسي، وعلَّل ذلك بقوله: "وذلك أنه لا يخلو مخاطبك من أن يعلم أنك تعلم شيئًا أو تظن آخر، فإذا كان كذلك صار كالابتداء بالنكرة، نحو: (رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ) و (قَامَ رَجُلٌ)، وليس كذلك قولك: (أَعْطَيْتُ) ولا (أَعْلَمْتُ)، لأن ذلك مما قد يجوز أن لا يفعله .....

٦- قال أبو عمر الجرمي: " (ظنَنْتُ زَيْدًا وَ ظَنَّنِي مُنْطَلِقًا)، حكى عن بعض العرب أتهم حذفوا أحد المفعولين في الفعل الأول، قال: وهو عندي جائز "<sup>(٤)</sup>. ووافقه الفارسي، وعلَّل ذلك بقوله: "لأنه بمنزلة المبتدأ والخبر، وكما يجوز أن يحذف المبتدأ، دون الخبر، والخبر دون المبتدأ كذلك يجوز هذا، ويزداد الحذف في هذا الموضع حسنا أن الجملة الثانية فيها تفسير للمحذوف، فإذا جاز الحذف للدلالة وإن لم يقترن به ما يفسره فالحذف مع اقتران ما يفسره به أجدر "<sup>(٥)</sup> – كما أسلفت –<sup>(٦)</sup>.

٧- روى الجرمي عن أبي الحسَنِ الأحفشِ: "أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: الخَمْسَة عَشَرَ الدِّرْهَمِ قال: ولَيْسَ له منَ القياسِ وَجْهُ"<sup>(٧)</sup>.

ووافقه الفارسي، وقد علَّل لنا رفضه لهذه الصورة، بخروجها عن القياس؛ "لأنَّ الاسْمَ لا يُعَرَّفُ من مَوْضِعَيْنِ"<sup>(٨)</sup> –كما أسلفت –<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: المسائل البصريات (٨٧٣/٢).
(٦) ينظر السابق (٨٧٣/٢ ، ٨٧٤).
(٣) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٢٦٥ – ٢٧٥.
(٤) ينظر: المسائل البصريات (٢/٩١٩).
(٥) ينظر: المسائل البصريات (٦/٩٩٩).
(٦) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٢٢٦ – ٢٧٨.
(٢) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٢٢٦ – ٢٧٨.
(٨) ينظر السابق، ص١٠٠، ٢٧٥.

٨- ذهب أبو عُمر الجرمي "إلَى أَنَّ صِفَةَ النُّدْبَةِ لا تَلْحَقُها الْعلَامَةُ للنُّدْبَةِ"<sup>(١)</sup>.

ووافقه الفارسي، وقد علَّل لنا عدم إلحاقها العلامة بقوله: "لأن الصفة منفصلة من الموصوف، وليست بداخلة في النداء، وعلامة الندبة تلحق المنادى دون ما لا ينادى، لأن الندبة ضَرْبٌ من النداء، فلو جاز أن تَلْحَقَ الصِّفَةَ علامةُ النُّدْبَةِ لجاز أن يَدْخُلَ في حكم النداء .....

٩- قال أبو عمر الجرمي: "ولا يُحْذَفُ في (مُنْقَادٍ) الألف في الترخيم فَيَتْبَعُهُ الأصل كما يتبعه الزائدُ في (مَنْصُور) في الحذف"<sup>(٤)</sup>.

ووافقه الفارسي وعلّل لنا عدم حذف الألف في (منقاد) بقوله: "لأنه بدل من الأصل"<sup>(°)</sup> – كما أسلفت –<sup>(٦)</sup>.

١٠ - وقال أبو عمر: "لو رَخَّمْتَ (حَيْوَة)<sup>(٧)</sup> تركتها في كل حال على حالها يعني على: يا حارِ ويا حارُ"<sup>(٨)</sup>.

ووافقه الفارسي، وعلَّل ذلك قائلًا: "لأن هذا إنما جاء في الْعَلَمِ وهذا في الترخيم علم على تعريفه الذي كان"<sup>(٩)</sup>.

١١- وقال أبو عمر في الترخيم<sup>(١)</sup> أيضًا: "أكثرهم يحذف واو (سِنَّوْرٍ) في الترخيم" وعلَّل سبب ذلك لِسُكُونِجا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: "كأنه يجعلها كالتي في (مَنْصُورٍ)"("). قال أبو عمر: "وهو أجود"(٤).

وعلَّل الفارسي ذلك قائلًا: حذف الواو أجود؛ "لأنها زائدة في الحقيقة. ويجوز ألا تحذف لأنها ليست بمدة، فقد أشبهت ما هو أصل في الاسم"(°).

١٢ قال أبو عُمَرَ الجرمي (في باب دخول التاء الاسم فرقًا بين الجمع والواحدِ منه)<sup>(1)</sup>: "سمعْتُ أبا عُبيدَةَ يقولُ: الحلُوبَةُ يُقَالُ للواحدِ والجَمَاعةِ، والحلوبُ لا يُقالُ إلّا للجماعةِ<sup>"(٧)</sup>. ووافقه الفارسي، وعلَّل ما ورد في كلام العرب من الشعر – كحلوب – فقال في قَوْل الشَّاعِر<sup>(٨)</sup> [من الوافر]:

رَآهُ أَهْلَ ذَلِكَ حِينَ يَسْعَى وَعَاءُ النَّاسِ فِي طَلَبِ الْحُلُوبِ

"فالحلوبُ هنا جَمَاعَةٌ. ألا ترى أنَّ رِعاءَ النَّاسِ لا يَسْعَوْن، في طلبِ حَلُوبٍ واحدةٍ"<sup>(٩)</sup>.

١٣- قال أبو عُمَرَ الجَرْمي: "كَلُّ العربِ تقولُ (حمراوانِ)<sup>"(٠٠)</sup>. ووافقه الفارسي، وعلَّل قلب الهمزة واوًا في تثنية (حَمْراوان) بقوله: " فقالوا: حَمراوان، و حَمراويّ، وكانَتْ أولى من

(١) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٣٩٦ – ٣٩٢، ٤٠٠ – ٤٠٠.
(٢) ينظر: المسائل البصريات (١/٢٤٦).
(٣) ينظر السابق.
(٣) ينظر السابق.
(٥) ينظر السابق.
(٢) ينظر: المسائل المنثورة، ص٢٢٠.
(٦) سبق الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٩٤ – ٢٢٢.
(٢) سبق الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٩٤ – ٢٢٢.
(٨) البيت لعدترة بن شداد العبسي في شرح التكملة، ص١٢٢. برواية:
(٨) البيت لعدترة بن شداد العبسي في شرح التكملة، ص٢٢٠. برواية:
(٢) البيت لعدترة بن شداد العبسي في شرح وانه، ص٣٣. برواية:
(٨) البيت لعدترة بن شداد العبسي في شرح ديوانه، ص٣٣. برواية:
(٨) البيت لعدترة بن شداد العبسي في شرح التكملة، ص٢٢٠. برواية:
(٨) البيت لعدترة بن شداد العبسي في شرح التكملة، ص٢٣٠. برواية:
(٨) البيت لعدترة بن شداد العبسي في شرح التكملة، ص٢٣٠. برواية:
(٩) ينظر: التكملة، ص٣٦٩، والمتصد في قرح التكملة، ص٢٢٠. برواية:
(٩) ينظر: التكملة، ص٣٦٩، والمتصد في قرح التكملة، ص٢٢٠. برواية:
(٩) ينظر: التكملة، ص٣٦٩، الحورة، ص٣٦٩. برواية:
(٩) ينظر: التكملة، ص٣٦٩، ٢٣٦٩، ٢٣٦٩، ٢٢٩٠).

الياءِ؛ لأنّ الياءَ عندهم تَقربُ من الألفِ، وهي أقرَبُ إلى الألفِ من الواوِ إليها، وقبلَ الهمزةِ ألفٌ، فلو أُبدِلَ من الهمزةِ ياءٌ لكانَ يَجتمِعُ حرفانِ كَانَهُما من مَخرِجٍ واحدٍ، وذلكَ مُستكرَةُ عندَهم، ألا تراهم يَفِرُونَ منهُ إلى الإدغام أو الحذفِ، ومعَ ذلكَ فإنَّ الياءَ لم يكثُرْ إبدالُ الهمزةِ منها كثرةَ إبدالِ الهمزةِ مِن الواوِ، ولم يَكُنْ إلى إبدالها من الألفِ سبيلٌ؛ لأنَّها لا تكون إلَّا ساكنةً وقبلَها ساكنٌ وبعدَها آخرُ، وهو الياءُ الأولى في الإضافةِ، أو حرفُ الإعرابِ في التثنية".

"وجوابٌ آخرُ في قلبِهم الهمزةَ واواً في تثنيةِ (حَمْراوان) ونحوهِ وهو: أَنَّا نقولُ: إِنَّهُ لو لم تُقلَبِ الهمزةُ واواً في التثنيةِ فقيلَ: حَمْراءان، لوَجبَ في الجَمعِ الذي على حدَّ التثنيةِ بالألفِ والتاءِ أنْ تقولَ: حَمْراءات، لانتظامِ هذا الضربِ من الجمعِ ما في تثنيتهِ، فكانَ تحتمِعُ علامتانِ للتأنيثِ في الاسمِ فوجبَ إبدالُ هذهِ الهمزةِ في التثنية لما وَجبَ حذفُ تاءِ التأنيثِ من هذا الجمعِ، وذلكَ قولُكَ: مُسلِماتٍ"(<sup>(1)</sup> –كما أسلفت –<sup>(۲)</sup>.

<sup>(</sup>١) ينظر: المسائل البغداديات، ص٤٧٩-٤٨٢.

<sup>(</sup>٢) سبق الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٤٣٤ – ٤٣٦.

ب – الاحتجاج والاستدلال:

وهو وسيلة ترتبط بموضوع التعليل الذي يرتبط بمذهب القياس فهو كثيرًا ما يورد الحكم ثم يدلل عليه بقوله "يدلك" أو "والدليل على ذلك" ... الخ<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

١- ذهب الجرمي إلى "أنَّ" النَّانية في قوله تعالى: ﴿ أَيَعَدُكُو أَنَكُمُ إِذَا مِتْمُ وَكُنتُمُ تُرابًا وَعِظْهُما أَنْكُمُ تُخْرَجُونَ ﴾ (٢)، ونحو ذلك مكرَّرة للتَّاكيد<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: قول أبي عُمَر الجرمي لا يجوز عندي؛ "لأنَّهُ لا يخلو من أن يقع التَّكريرُ للتَّاكيد في (أنَّ) وحدَها دون صِلَتِهَا، أو يقع التَّكريرُ فيها مع صِلَتِهَا، ولا يجوزُ أن يكونَ التَّكريرُ في (أنَّ) وحدَها دون صِلَتِهَا، لا تُكرَّرُ سائرُ الموصولات دون صِلاتِمَا ....

ويدلُّكَ أيضًا على امتناع جواز تكريرها بغير صِلَتِهَا أَنَّهَا للتَّأكيد، وتُثْبِتُ الشَّيءَ، فكما لا يتكرَّرُ حرفان للتَّأكيد، ولا تحتمعُ (أَنَّ) مع (إنَّ) المكسورةِ، كذلك أيضًا يكونُ اجتماعُها وتكرُّرها مع المفتوحة أبْعَدَ"<sup>(٤)</sup>. –كما أسلفت –<sup>(°)</sup>.

٢- قسم الجرمي (حتَّى)<sup>(١)</sup> إلى ثلاثة أقسام<sup>(٧)</sup>، ووافقه الفارسي حيث قال: اعلَمْ أنَّ حتى على ثلاثة أضرُبٍ:

١ – أن تكون جارَّةً.

٢ - أن تكون داخلةً على الجُمَلِ ومنصرفًا بعدها الكلامُ إلى الابتداء.

- (١) ينظر: التكملة، ص١٠١.
- (٢) سورة المؤمنون: الآية: ٣٥.
- (٣) ينظر: الإغفال (٢/٤٤٩، ٤٥٠).
  - (٤) ينظر السابق (٢/٣٥٤).
- (٥) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٣٩ ٥٣.
- (٦) سبق الحديث عنها بصورة مفصلة، ص٢٣١ ٢٥٥.
  - (۷) ينظر: المسائل البصريات (۲/۸۹۹).

٣ - أَنْ تَكُونَ عاطفةً في نحو قَوْل الشَّاعِر<sup>(١)</sup> [من الكامل]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخفِّف رَحْلَهُ وَ الزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

ف (حتَّى) هنا عاطفة. "والدَّليلُ على ذلك أنَّا لا تخلو من أن تكون عاطفةً أو جارَّةً، فلو كانت جارَّةً لانخفَضَ الاسمُ بعدها، ولم يُعطَفْ على ما قبلها، ولم يَشْرَكْهُ في إعرابهِ. فلمَّا شَرِكَ ما بعدها في إعراب ما قبلها ثَبتَ أنَّما عاطفةٌ، ولو كانت غيرَ عاطفة لجرَّتْ ....."<sup>(٢)</sup>.

٣- قال أبو عُمر الجرمي (في ندبة المثنى)("): "وا عُمَرَانِ الظَّرِيفَانِ"<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: "ونُدْبَةُ هَذَا مُشْكِلَةٌ. ألا ترى أن عُمَرانِ لاَ يخلو من أن يكون اسما لواحد، أو اسم اثْنَيْنِ. فلا يكون اسم واحد وقد وصفه بصفة الاثنين، فإذا لم يجز هذا ثبت أنه اسم اثنين. فإذاكان اسم اثنين صار مثل يا رجلُ لا يجوز ندبته كما لا يجوز ندبة يا رَجُلُ.

ألا ترى أنك إذا ثنيت العلم زال أن يَكُونَ علما وينكر ....ومما يدلك على زوال تعريف العلم من هذا أنك تصف به الأسماء المبهمة نحو بهذين الزيدين، ولو كان فيه تعريف العلم لم يجز وصف المبهم به"(°).

ويحتج الفارسي بالسماع عن العرب لأحكام صرفية ومن أمثلة ذلك:

قال أبو عُمَر الجرمي عن يُونس "فإذا أرادوا المذكرَ قالوا: هذا شاةٌ ذكرٌ، وهذا حَمامةٌ ذكرٌ، وهذا بَطَّةٌ ذكرٌ "<sup>(7)</sup>.

قال الفارسي: "ومؤنَّتُ هذا البابِ لا يكونُ له مُنكَّرُ من لَفظهِ لِمَا كان يُؤدّي إليه من

- (۱) سبق تخريجه.
- (٢) ينظر: الإغفال (٧٢/٢، ٧٣)، المسائل البصريات (٦٨٢/١، ٦٨٣).
  - (٣) سبق الحديث عنه بصورة مفصلة، ص٣٥٩ ٣٦٠.
    - (٤) ينظر: المسائل البصريات (٣٢٧/١).
      - (٥) ينظر السابق (٦/٣٢٧، ٣٢٨).
        - (٦) ينظر: التكملة، ص٣٦٦.

التباسِ المذكرِ الواحدِ بالجمْعِ<sup>"(1)</sup>. ثم قال: ويدلُّ على وقوع الشَّاةِ على الذَّكِر قَوْلُ الشاعرِ<sup>(1)</sup> [من الكامل]: وكأنَّها هيَ بَعْدَ غِبِّ كِلالِهِمَا أَوْ أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ شَاةُ إرانِ "فأبْدَلَ شاةً منْ أَسْفَعَ"<sup>(7)</sup>-كما أسلفت-<sup>(٤)</sup>.

ج – الاستدلال بالأصل والفرع:

استطاع أبو علي أن يضع حكمًا قياسيًا من فكرة الاستدلال بالأصل<sup>(°)</sup>، مما يدل على فطنته ودقته في القياس، وكذا في إصدار الحكم وفق منهاج موثوق مأمون، ومن أمثلة ذلك:

قال أبو عُمَر الجرميّ: التاءُ في "كِلْتا"<sup>(٢)</sup> زائدة، والحرفُ الذي بعدَها حرفُ التثنية<sup>(٧)</sup>.

قال أبو علي: "إنّ قولَ أبي عُمَر في ذلك لا دلالة عليه، والأصولُ تدفعه؛ ألا ترى أنّ التاء لم تُزد في هذا النحو، ولم يقل أحد في التاء في نحو (بَلْتَعٍ) إنما زائدة، وقد تَبت البدلُ من الحرف الذي هو لامٌ قبلَ ألفِ التأنيث نحو (شَرْوَى) و (تَقْوَى) ... فكذلك الألفُ في كِلْتا تكون على هذا الحدّ، ولا تكون زائدةً كما لم تكن زائدةً في غير هذه الكلمة في هذا الموضع"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر السابق.

- (۲) سبق تخريجه.
- (۳) ينظر: التكملة، ص٣٦٦، ٣٦٧.
- (٤) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص٤٢٣ ٤٢٤.
  - (٥) ينظر: التكملة ، ص٤٠٢.
- (٦) سبق الحديث عن المسألة بصورة مفصلة، ص٤٤ ٤٤٢.
- (٧) ينظر: إيضاح الشعر، ص١٤٨، وينظر أيضًا: التعليقة على الكتاب (١٩٠/٣).
  - (٨) ينظر: إيضاح الشعر ، ص١٤٨، ١٤٩.

(٢) قال الجرميُّ في كتابه: "إن ناسًا قد رووا عن العرب نصب الخبر في (مَا) مقدمًا<sup>(١)</sup>، نحو: (ما مُنْطَلِقًا زيْدٌ) قال: وليس ذلك بكثير والأجود الرفع"<sup>(٢)</sup>.

ذكر الفارسيُّ – في أحد قوليه – أنه لا يجوز تقدم الخبر منصوبًا على المخبر عنه في (ما)<sup>(٣)</sup>، فقال: "اعلَمْ أنَّ (ما) النافيةَ مشبَّهةٌ بـ (ليسَ)، وجهةُ الشَبَهِ أنَّما تَنفي ما في الحالِ كما تَنفيه (ليسَ)، وتدخُلُ على المبتدأ والخبرِ، كما تدخُلُ (ليسَ) عليها، فإذا انتقضَ معنى النفي رجع إلى الأصلِ ولم تَعْمَلْ عملَهُ، لقيام جهةٍ واحدةٍ من الشّبهِ، وهي الدخولُ على الابتداءِ والخبرِ، وكذلكَ إذا قُدَّمَ الخبرُ على المبتدأ رَجعَ إلى الأصلِ، لأنَّهُ لا يَبلغُ من قوَّتِهِ أنْ يُتَسع فيهِ بتقديم الخبرِ، كما يُتَسَعُ في الأصلِ.

ألا ترى: أنَّ هذه الفروعَ العواملَ لم يُتَّسعْ فيها اتِّساعَهم في الأصولِ، فلم يُتَّسَعْ في اسمِ الفاعلِ الاتَّساعَ الذي في نفسِ الفعلِ، ولا في المشَبَّهةِ باسمِ الفاعلِ اتِّساع اسمِ الفاعلِ، فكذلكَ هذا الحرفُ لا يُتَّسعُ فيه اتِّساعَ (ليس) في تقديم الخبرِ، فكانَ أحدُ الشبَهَينِ يُقاوِمُهُ هذا الاتِّساعُ الذي هو تقديمُ الخبرِ فيَبقى شَبَهُ واحدٌ وهو الدخولُ على المبتدأِ والخبرِ، فلا يعمَلُ حينئذٍ عَمل (ليسَ) كما أنَّهُ في نقضِ النفي لما بَقِي شَبَةُ واحدٌ لم يعمَلْ عَملها"<sup>(٤)</sup>.

- (٢) ينظر: المسائل البصريات (٨٥٧/٢).
- (٣) ينظر: المسائل البغداديات، ص٢٨٤.
  - (٤) ينظر السابق ، ص٥٩٥.

<sup>(</sup>١) ينظر الحديث في المسألة بصورة مفصلة، ص١٤ – ٢٧.

خاتمة البحث

## الخاتمة

الحمد لله الذي يقول الحق وهو يهدي السبيل، والصلاة والسلام على أنبيائه ورسله، دعاة الهدى، ومصابيح الرشاد.. وبعد:

هذه خاتمة هذه الرحلة العلمية، ومن خلال هذا البحث تبيّنت أمور، وتحلّت حقائق، وهي على جانبين:

أحدهما: ما يتعلق بالشخصيتين:

من أهمِّ النتائج التي اشتمل عليها هذا الجانب ما يأتي:

١ - أبرز البحث مكانة الجرميّ العلمية، ويظهر ذلك جليًّا في تقدير المؤرخين له، وإكثارهم من
 الثناء عليه.

٢- توصَّل البحث إلى أنَّ للفارسيّ مكانة علمية لم يكن يصل إليها لولا غزارة علمه، واتساع معارفه، وتساع معارفه، وتشعب ثقافته، فهو يُعدُّ موسوعة علمية عربية في عصره.

٣- أبرز البحث مصنَّفات الفارسيّ التي تدلُّ على ثقافته الواسعة؛ إذ إنَّه ألّف في عدد من العلوم، كالقراءات، وتفسير القرآن الكريم، واللغة، والنحو، والصرف، وغيرها، فنالت إعجاب كثير من العلماء؛ لأنها عُدت من نفائس التراث، ولكن بعض مؤلفاته عتت عليها أيدِي الزمان وعُدت من المفقودات، ولم يبق منها غير أسمائها.

٤ – حاول البحث تحرير سنة وفاة الفارسي، والراجح أنه توفي في سنة ٣٧٧ه.

الثاني: ما يتعلق بالجانب العلمي:

من أبرز النتائج التي توصل إليها هذا الجانب، ما يأتي:

 ١- مجموع ما وقفت عليه من المسائل التي وافق فيها الفارسيّ الجرميّ، والتي خالفه فيها –
 نحوًا، وصرفًا، وأصولًا – إحدى وثمانون مسألة فردية دون المندرج تحت بعضها، وقد رأيته في خمس مسائل لم يظهر موافقة أو مخالفة للجرميّ.

(صواحِبات يُوسُف) فقد ورد هذا القول في الحديد ذلك يسايران جمهور النحاة من البصريين والكوفيين في منعهم الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير الأحكام العربية.

٧- شغف أبو عليٍّ شغفًا كبيرًا بالتعليل، فهو يعرض آراء النحاة السابقين ويناقشها بفكر ثاقب وعقلية تنظيرية، كما أنه لا يتردد في إبداء رأيه وإن كان فيه مخالفة لآراء من ينقل عنهم. فتارة يوافق البصريين في آرائهم، وتارة يوافق الكوفيين، وتارة أخرى ينفرد بآرائه التي توصل إليها باجتهاده.

٨- اعتمد أبو عُمَر في بعض مسائله على النقل عن العرب عن طريق بعض شيوخه كيونس، والأخفش، وأبي زيد، والأصمعي، فهو لم يسمعْ عن العرب مباشرة.

٩- أبو عليٍّ يميل إلى التعليل والتحليل في أغلب مسائله النَّحويَّة والصَّرفيَّة – بخلاف الجرميّ – وإلى الاستطراد في بعض المسائل بحيث لا يترك زيادةً لمستزيد فقد زاد كلامه في إحدى المسائل

- (١) ينظر: ملحق نتائج الدراسة، ص٥٥٣ ٥٥٨.
  - (٢) ينظر السابق، ص٥٥٥ ٥٦٠.

إلى عشرين صفحةً<sup>(١)</sup>، وتارة يذكر قولًا عن النحاة كالجرميّ مثلًا: فيسكت ولا يُعقِّبُ بشيءٍ في موضع إيراد القول، فحينًا أجد له تعقيبًا في موضع آخر في نفس الكتاب أو في كتاب آخر، وتارة لا يتيسر لي الحصول على رأي له في نفس المسألة.

١٠ - ولع أبو عليِّ الفارسيّ بالقياس، فقد جعل من صحائف كتبه حتى (الحجة للقُرّاء السبعة)
 منبرًا للقياس. ويبدو أن الفارسيّ كان منطقيًا وذواقًا في اختياره للقياس الأفضل، وهو ما عرف
 به، فكان يعيب على ابن كثير أنه لا يستمر على قياس واحد<sup>(٢)</sup>.

وختامًا: فهذا جهد المقلّ ، وأعلم يقيننا بأنني لم أعطِ الموضوع حقه، ولم أصبْ في كُلِّ ما ذكرت مع أنها غاية كُلّ حَيٍّ، ولكن حسبي أنني بذلت قصارى جهدي، ف" فطرة الإنسان مبنية على النقصان، إن أصاب في معنى أخطأ في معنى، وإن كمل من جهة نقص من أخرى، وإنما الكمال الذي لا نقص فيه لخالق الأشياء الذي لا تغيب عنه غائبة في الأرض، و لا في السماء"<sup>(٣)</sup>. وآخِرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا.

<sup>(</sup>١) ينظر: الإغفال (٤٤٨/٢ –٤٦٨)، وينظر الحديث في المسألة في البحث، ص٣٩ – ٥٣.

<sup>(</sup>٢) ينظر: الحجة للقُرَّاء السبعة (٤١٢/١).

<sup>(</sup>٣) ينظر: مقدمة ابن السيد في كتابه إصلاح الخلل، ص ١٩.

ملحق بنتائج دراسة آراء علمين من أعلام المدرسة البصريَّة والبغداديَّة

ملحق بنتائج دراسة آراء علمين من أعلام المدرسة البصريَّة والبغداديَّة

من خلال هذا الجدول تبين لدي أن المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة التي وافق فيها الفارسيّ– بغدادي المذهب– الجرميّ –بصري المذهب– أكثر من التي خالفه فيها، وبذلك يثبت أن الفارسيّ قد غلبت عليه النزعة البصرية، لكن لم تخرجه عن دوائر الاتحاه البغداديّ

القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين كما قال الدكتور: شوقي ضيف (').

المسائل التي خالف فيها الفارسيّ	الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسيّ	الرقم
الجرميّ		الجرميّ	
	ي العامار	أولًا: فو	
نصب الخبر مقدمًا في (ما) خالفه في	- 1	نصب الخبر مقدمًا في (ما) وافقه في	- ١
موضع.		موضع.	
في تقديم خبر (إنّ) – الجار والمجرور –	۲ –	في حكم رفع المضارع المتصرف بعد	- ۲
على اسمها		(أن) المخففة من الثقيلة.	
في وقوع (أنَّ) بعد (لَيْتَ)، و (لَعَلَّ)،	-٣	في حکم جعل (ما) فاعلًا لـ (نِعْم) و	۳-
و (كَأَنَّ)، و (لَكِنَّ).		(بِئْس).	
حكم إبدال (أنَّ) الثانية من الأولى.	- £	في الاشتغال.	- ٤
في حكم كون فاعل (نِعم) علمًا أو	-0	في ما يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف	-0
ي علم توقع عل (مِعم) علم ال		ي م يمنى بنيسة عرب ورك تارة أخرى، وافقه في "زَوَّجَ".	_

(١) ينظر: المدارس النحوية، ص٢٤٦.

المسائل التي خالف فيها الفارسيّ	الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسيّ	الرقم
الجرميّ		الجرميّ	
في ما يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف	-٦	في وقوع المصدر ظرفًا.	-٦
تارة أخرى، خالفه في "ذَهَبتُ الشامَ"،			
و "دَخَلْتُ البيتَ".			
في العامل والمصدر :	-٧	في الظرفية المكانية:	-٧
-فيما ينتصب فيه المصدر على إضمار فعل.		– في (محلَّة)، و (حِلِّة).	
		– قريبًا منك وبعيدًا.	
في الظرفية المكانية (في جنابتي).	- ^	في انتصاب (أول) على الظرفية.	-٨
في التنازع.	<u> </u>	في الاستثناء:	_ ٩
		– في قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُمُ	
		شَهَداء إِلَّا أَنفُسُهُمْ	
		–"ما ضربت أحدًا يقول ذاك إلا	
		زیڈا".	
في بيان سبب عدم إقامة المفعول له	- <b>\ ·</b>	خلا في الاستثناء إذا سبقت بـ (ما).	- \ .
مقام الفاعل.			
في الاستثناء في قولهم: "ما أتاني أحدٌ	- 1 1	في وَحْدِهِ.	-
إلّا زيدٌ".			

المسائل التي خالف فيها الفارسيّ	الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسيّ	الرقم
الجرميّ		الجرميّ	
في الحال إذا قلت: "ادْخُلوا الأوّل	- ۱ ۲	في توجيه إعراب كلمة (قَضَّهُمْ) في	- ۱ ۲
فالأوّل".		قولهم: "قَضَّهُمْ بقضِيضِهم".	
في لات.	-13	في الفصل بين أفعل التفضيل و	- ۱ ۳
		(مِنْ).	
وصف موصوفين مع اختلاف العامل،	– ۱ ٤	في حكم اسم الفاعل الذي بمعنى	- ۱ ٤
والعامل في الصفة.		الماضي.	
في حكم العطف على معمولي عاملين	- \ 0	في عطف الجملة الاسمية على	- \ 0
مختلفين.		الفعلية.	
عامل النصب في الفعل بعد الفاء وسائر حروف العطف.	- <b>١</b> ٦	في عطف الفعل على الاسم بالواو.	- 1 7
		في حتّى.	- 1 V
		في المحازاة بـ (كَيْفَ).	- 1 A

المسائل التي خالف فيها الفارسيّ	الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسيّ	الرقم
الجرميّ		الجرميّ	
ب	، التراكي	ثانيًا: في	
في تقديم المنصوب وتأخيره في (حَبَّذا) إذاكان تمييزًا.	- 1 V	في حذف مفعولي ظننت اقتصارًا.	- ۱۹
كان الزائدة في جملة التعجب.	- 1 A	في حذف أحد مفعولي ظننت اختصارًا.	- 7 •
في نوع الفاء في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِي تَفِرُُونِ مِنْهُ فَإِنَّهُ,	- 1 9	في استعمال (أقلُّ)، و (قلَّ) للدلالة على النفي.	- 7 1
مُلَقِيكُم ﴾.			
في معاني حروف العطف.	-7.	تقديم المنصوب على المخصوص وتأخيره في حَبَّذا إذاكان حالًا.	- 7 7
العطف على الضمير المحرور.	- ۲ ۱	في توجيه إعراب "لا أَشْتُمُ".	- 7 ٣
في ندبة المثنى.	- ۲ ۲	في نصب "مِثْلَ مَا".	-72
في أمَّا.	- ۲ ۳	في العدد.	- 7 0

المسائل التي خالف فيها الفارسيّ	الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسيّ	الرقم
الجرميّ		الجرميّ	
في أحكام ها.	- ۲ ٤	في حذف الفعل، ونصب أعْوَر، وذا	- 7 7
		نابٍ، وأَمْرَ.	
في الترخيم: في منعه ترخيم "طامِرُ بْنُ	- 7 0	في حذف الجار وإيصال الفعل إلى	- Y V
طَامِرٍ".		(أن).	
في ما لا يَنْصَرِفُ منَ الأمثِلَةِ وما	-77	في توجيه الرواية المشهورة في نصب	۸۲ –
يَنْصَرِفُ:		(مُسْحَتًا)، ورفع (لمُحَلَّف).	
- في صرف (حُبَارَى) إذا قلت: حُبَيِّر.			
		في توجيه رواية رفع "يا لَعْنَةُ اللهِ".	- ۲ ۹
		في توجيه قول العرب: "يا ربُّ اغفر	-٣.
		لي".	
		إبدال الألف من الياء في المنادى	- ۳ ۱
		المضاف إلى ياء المتكلم.	
		في فتح نون التثنية في ندبة المثنى،	- ۳ ۲
		وحذف التنوين في نحو قولهم: "وَا	
		غُلامَ زِيْدَاه".	

المسائل التي خالف فيها الفارسيّ	الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسيّ	الرقم
الجرميّ		الجرميّ	
		في صفة النُّدبة.	-٣٣
		في الحروف التي لا يليها بعدها إلّا	-٣٤
		الفعل، والحروف التي يجوز أن يليها	
		بعدها الأسماء والأفعال.	
		في الترخيم: – ترخيم (فلان)، و	-۳0
		(کروان)، وترخیم (حیوة)، و	
		(معاوية)، وترخيم الخماسي ك	
		(مُنْقَادِ)، و (مَنْصُور)، و (عُثْمَان)،	
		و (سِنَّوْرٍ)، و (قَنَوّر)، و (هَبَيّخ).	
		في ما لا يَنْصَرِفُ من الأَمْثِلَةِ وما	-٣٦
		يَنْصَرِفُ:	
		– في صرف (أحمر) إذا نُكِّر.	
		– في منع صَرف (أدهم) و (أداهِم).	
		- في منع صَرف "أَفْضَلَ منك" إذا	
		شمي به.	
		<ul> <li>في منع صرف "أَفْعَلُ" في قولهم:</li> <li>"هذا رجْلٌ أَفْعَلُ".</li> </ul>	

المسائل التي خالف فيها الفارسيّ	الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسيّ	الرقم
الجرميّ		الجرميّ	
ف	، الصرا	ثالثًا: في	
في كِلْتَا.	- ۲ ۷	فيما أُنِّثَ من الأسماءِ من غير إلحاق	-٣٧
		العلامة بما.	
في جمع (هَبيّ) جمع تكسير.	۸ ۲ –	في دخول التاء الاسم فرقًا بين الجمع	- ۳۸
		والواحد منه.	
في جمع (يد).	- ۲ ۹	في الفرق بين الواحد والجمع في	-٣٩
		الصفات.	
فيما لحقته الزّوائد من بنات الثلاثة ك		في وضع الواحد موضع الجمع.	- 2 •
(تَئِفَّة).			
الإدغام في (ادّكر) ونحوه.	- 31	في تثنية الممدود نحو (حمراء).	- ٤ ١
حكم الإدغام قبل الضمير.	- 37	في تثنية (ضِبْعان).	- 2 7
في تخفيف الهمزة في (يَسْتَهْزِئُون).	٣٣	في الجمع بالواو والنون.	- ٤ ٣
		في التغيير الذي يعتري جمع	- ٤ ٤
		التَّكسير .	
		في جمع (سَوَاء).	- 20

المسائل التي خالف فيها الفارسيّ	الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسيّ	الرقم
الجرميّ		الجرميّ	
		في ما لا يُكسَّر مما سُمِي به جمع من	- 2 7
		الأعلام.	
		في النسب إلى الجمع.	- 2 V
		في النسب إلى (رَمْل).	- ٤ ٨
		في أصل (شَرَاحِيلُ).	- 29
		في أبنية التّصغير.	-0.
		فيما لَحِقَتْهُ الزّوائد من بنات الثلاثة ك	-01
		(تَرْعِيِّة).	
		ما قيس من المعتلِّ من بنات الواو .	-07
		في إبدال الواو المكسورة في أول	-07
		الكلمة همزة.	
		في تخفيف الهمزة في (جُؤَن)، و	-02
		(مِئَر).	
		الخلاف في (سِئَة).	-00

المسائل التي خالف فيها الفارسيّ الجرميّ	الرقم	المسائل التي وافق فيها الفارسيّ الجرميّ	الرقم
ول	للأص	رابعًا: في	
		توجيه قراءة ﴿ إِنْ هَٰذَينِ	-07
		لَسَبَاحِرَانِ ﴾.	
		إيلاء (لولا) الضمير المحرور.	- o V
		القیاس علی المسموع ک (حَذَارِ)، ونحوہ.	- o V

الفهارس الفنية فهرس الآيات القرآنية . (٢) فهرس الأحاديث النبوية. (۳) فهرس أمثال العرب. (٤) فهرس الأبيات الشعرية. (٥) فهرس المصادر والمراجع. (٦) فهرس الموضوعات.

أولًا: فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقمها	الآية	الرقم
		۱ - سُوْرَة البَقَرَة	
		، – <i>سور</i> ه البعره	
٤٢٦	١٧	﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ	- 1
		أَضَاءَتْ مَا حَوْلُهُ. ﴾	
٤٦	٨٩	﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِنَبْ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقُ لِّمَا	- ۲
		مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ	
		كَفَرُوا فَلَمَّا جَآءَهُم مَّاعَرَفُوا كَفَرُوا بِدٍّ ﴾	
۲۱	٩.	﴿ بِئُسَمَا ٱشْتَرَوْا بِهِ ٓ أَنفُسَهُمُ ﴾	-٣
7 3 7	715	﴿ حَتَّى يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾	- £
720 (722	717	﴿ وَكُفْرًا بِهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾	-0
، ۲۰ ۲۹ ، ۲۸ ، ۲۰ ۲۰ ، ۲۹	۲۷۱	﴿ إِن تُبُدُواْ ٱلصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيٍّ ﴾	- ĭ
۳۷۱	7 / 7	﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَنْهُ مَا فَتُنَكِّرَ إِحْدَنْهُ مَا	-٧
		ٱلْأُخْرَىٰ ﴾	

رقم الصفحة	رقمها	الآية	الرقم
		۲ – سُوْرَة آل عِمْرَان	
۲۰۸	٦	﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ	-٨
		يَشَـآءُ ﴾	
107	109	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾	<u> </u>
۲٦٨	١٦٩	﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ﴾	- ١ •
۲٦٨	١٧٨	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا ٱنَّمَا ﴾	- 1 1
٥٠٨ ٢٦٥ ٢٤٩	١٨٨	﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوَا وَّ يُحِبُّونَ أَن	- ۱۲
		يُحَمَّدُواْ بِمَا لَمُ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ	
		ٱلْعَذَابِ ﴾	
		٣ - سُوْرَة النِّسَاء	
١ ٤ ٨	٦٦	﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾	-17
۳۷۲ .0۳ .۳۹	100	﴿ فَبِمَا نَقْضِمٍ ﴾	- ۱ ٤
* * *	١٧١	﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَحَكُمُ	- 1 0
٩٥	177	﴿ يَسَتَفَتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَالَةُ ﴾	- ۱٦

رقم الصفحة	رقمها	الآية	الرقم	
٤ – سُوْرَة الْمَائِدَة				
٤١٩	٦	﴿ وَإِن كُنتُمَ جُنُبًا فَأَطَّهَ رُوأً ﴾	- ۱ ۷	
797	٩	﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَحَمِلُوا	- ۱ ۸	
		ٱلصَّلِحَنتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرُ عَظِيمٌ ﴾		
۳۷۲ .0۳ .۳۹	١٣	فَبِمَا نَقْضِمٍ ﴾	- ۱۹	
		0 - سُوْرَة الأنعَام		
۲٦٩	۲۹	﴿ وَقَالُوٓأَ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَانُنَا ٱلدُّنِّيَا ﴾	۲۰	
۲۳	۳۸	إِلَّا أُمَمُ أَمْثَالُكُمُ ﴾	- ۲ ۱	
. 20 . 22 . 2	०१	﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةُ أَنَّهُ	- ۲ ۲	
0.7		مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ شُوَءَا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ		
		بَعَدِمِنُ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾		
۲۳	٩٤	﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾	- ۲ ۳	
515	١٦.	﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحُسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾	- ۲ ٤	

رقم الصفحة	رقمها	الآية	الرقم			
	٣- سُوْرَة الأَعْرَاف					
٣٣٢	٤	﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكُنَّهَا فَجَاءَهَا بَأَسُنَا ﴾	- 7 0			
7 ٣ ٦	90	﴿ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا ﴾	- ۲٦			
		٧- سُوْرَة الأَنْفَال				
۳۸۰	٦	﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾	- Y V			
<b>ス</b> ) — ブ ·	٤٠	إِنَّ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾	-۲۸			
٤٨.	٤٢	﴿ حَمَى عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾	- ۲۹			
		٨- سُوْرَة التَّوبَة				
٣.١	07	﴿ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَ يَنَّ ﴾	۳.			
۲۹، ۲۵، ۲۱، ۲۲، ۲۵، ۲۵، ۲۹ ۵۰۲، ۲۲	٦٣	﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ	- ٣ ١			
		وَرَسُولَهُۥفَأَتَ لَهُۥنَارَ جَهَنَّمَ ﴾				
٣٧٨	177	﴿ فَلَوَلَا نَفَرَ ﴾	- ۳ ۲			

رقم الصفحة	رقمها	الآية	الرقم
		٩ - سُوْرَة يُونسْ	
١٤٣	٤٢	﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾	-٣٣
		۱۰ – سُوْرَة هُودْ	
٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧	١٩	﴿ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَفِرُونَ ﴾	-٣٤
٤٨،٤٧	١٠٨	﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَلِدِينَ	-۳0
		فِيهَا ﴾	
		۱۱ – سُوْرَة يُوسُف	
۲۳۱	٣٥	﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ, حَتَّى حِينِ	-٣٦
٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧	٣٧	﴿ وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ هُمُ كَفِرُونَ ﴾	-۳۷
٤٨٩	٤٥	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعُدَ أُمَّةٍ ﴾	-۳۸
		١٢ – سُوْرَة الحِجْر	
***-	٢	﴿ رَّبَهَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾	-٣٩

رقم الصفحة	رقمها	الآية	الرقم
		١٣ – سُوْرَة النَّحَلِ	
71	۳.	﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾	- ٤ •
		۱٤ – سُوْرَة الكَهْف	
०.२ .१२ .११ .१٣	٩٦	﴿ ءَاتُونِيَ أُفْرِغُ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	- £ N
		٩٥ – سُوْرَة طَه	
.01. (0.9 (0.1	73	﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾	- £ Y
<b>٣</b> 0٦	٩ ٤	﴿ يَبْنَوُمُ لَا تَأْخُذُ بِلِحْيَتِي ﴾	- ٤٣
		١٦ – سُوْرَة الْحَجِّ	
71-7.	۷۸	﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْدَ ٱلنَّصِيرُ ﴾	- £ £

رقم الصفحة	رقمها	الآية	الرقم
		١٧ – سُوْرَة الْمُؤْمِنُون	
. 27 . 27 . 21 . 2	٣٥	﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَكُمْ إِذَا مِتْمَ وَكُنتُمْ تَرَابًا وَعِظَمًا أَنَكُمْ تُخْرَجُونَ ﴾	- 20
107	٤٠	﴿ عَمَّاقَلِيلٍ ﴾	- ٤٦
770	0 £	﴿ فَذَرَهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ ﴾	- £ V
		١٨ - سُوْرَة النُّورِ	
() 2 / ) 2 /	٦	﴿ وَلَمْ يَكُن لَمُمْ شُهَدَآءُ إِلَا أَنفُسُهُمْ ﴾	- £ A
		٩ ١ – سُوْرَة الفُرْقَان	
07,02	٤٢	﴿ إِن كَادَلَيْضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا ﴾	- £ 9
• ٢- سُوْرَة الشُّعَرَاءِ			
199 (19)	225	﴿ وَٱلشَّعَرَآءُ يَتَبِعُهُمُ ٱلْغَاوُنَ ﴾	-0.

رقم الصفحة	رقمها	الآية	الرقم		
۲۱ - سُوْرَة القَصَص					
٣.١	77	﴿ قَالَتْ إِحْدَدَهُمَا ﴾	-01		
	Ļ	٢ ٢ – سُوْرَة الأَحْزَاب			
۹۲ ،۸۸ ،۸۷ ،۸٦	٣٧	﴿ فَلَمَّا قَضَى زَبَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَكُهَا ﴾	-07		
		۲۳ - سُوْرَة سَبَأ			
०१	١٤	﴿ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾	-0٣		
717 . 210	٢ ٤	﴿ وَلِنَّآ أَوْ لِيَّاكُمُ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالِ مُنْبِينِ ﴾	-02		
07.011	٣١	﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾	-00		
۲٤ – سُوْرَة فَاطِر					
۳۸۳۷۹	۲۸	﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَةُ أُ	-07		

رقم الصفحة	رقمها	الآية	الرقم			
	٢٥ – سُوْرَة الصَّافَّات					
۳۳۹ ،۳۳۸	١٤٧	﴿ وَأَرْسَلْنَهُ إِلَىٰ مِاْتَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾	- o V			
		٢٦ سُوْرَة ص				
۱۸٤ ،۱۸۳ ،۱۸۲	٣	﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	- ° A			
207	٤٥	﴿ وَأَذَكُرْ عِبَدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَلْقَ وَيَعْقُونَ	-09			
		أُوْلِي ٱلْأَيَّدِي وَٱلْأَبْصَىرِ ﴾				
		۲۷ – سُوْرَة فُصِّلَت				
٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧	٧	﴿ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَنفِرُونَ ﴾	- 7 •			
771 (770	٤٨	﴿ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن تَّحِيضٍ ﴾	- 7 ١			
	Ç	۲۸ - سُوْرَة الدُّخان				
۸۷ ،۸۲	0 £	﴿ وَزَوَجْنَنَهُم بِحُورٍ عِينِ ﴾	- 7 ۲			

رقم الصفحة	رقمها	الآية	الرقم
		٢٩ – سُوْرَة الجَاثيَة	
(۲۱٦ ۲۱٥ ۲١٤ ۲١٩ .۲١٨ .۲١٧	0-٣	﴿ إِنَّ فِ ٱلسَّمَوَرَتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيْنَتِ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾	- 7 r
		• ٣- سُوْرَة الْذَارِيَات	
۲۲، ۳۹۲، ۲۹۲، ۲۹۲، ۲۹۲، ۳۹،۰۰۷، ۳۹۷	۲٣	﴿ إِنَّهُ, لَحَقُّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ ﴾	-72
		۳۱ سُوْرَة النَّجْم	
۲۷٤	٣0	﴿ أَعِندَهُ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى ﴾	-70
0 ξ	٣٩	﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَكِنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾	- ٦ ٦

رقم الصفحة	رقمها	الآية	الرقم
		٣٣– سُوْرَة الْقَمَر	
٤٨٩	(10	﴿ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾	-77
	6 N V		
	٢٢ ،		
	۳۲)		
	0165.		
		۳۳- سُوْرَة الحَشْرِ	
٤٨،٤٧	١٧	﴿ فَكَانَ عَنِقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَلِدَيْنِ	- ٦ ٨
		فِيهَا ﴾	
		٤ ٣- سُوْرَة الْجُمُعَة	
۲۲۸ ۲۲۶ ۵۲۷	٨	﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ	- 7 9
007 (77.		مُلَاقِيكُم ﴾	
		٣٥- سُوْرَة الْمُنَافِقُونَ	
٥١.	١.	﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾	- ٧ •
		٣٦ سُوْرَة الحَاقَّة	
۳۸۰ ،۳۸٤ ،۹٤	١٩	﴿ هَاؤُمُ ٱفْرَءُواْ كِنَبِيَهُ ﴾	- ۷ ۱

رقم الصفحة	رقمها	الآية	الرقم
		٣٧- سُوْرَة المَعَارِج	
ο.γ	11	في مِنْ عَذَابٍ يَوْمِبِذٍ ﴾	-~~~
		٣٨- سُوْرَة الْمُزَّمِّل	
1.0	٨	﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾	- ٣
०१	۲.	﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَرْضَىٰ	- Y £
		٣٩- سُوْرَة الْمُدَّثِّرُ	
٣.١	٣٥	﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾	- \( o
		<ul> <li>٤ - سُوْرَة الإنسَان</li> </ul>	
١٩٨	۳۱	﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ	- 77
		عَذَابًا أَلِيلًا ﴾	
		٤١ – سُوْرَة الشَّمْسِ	
20	٩	﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنَهَا ﴾	-
		٤٢ – سُوْرَة الْقَدْرِ	
0.7 (151 (17)	0	﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾	- ۷۸

رقم الصفحة	الحديث	رقم
٤٥٩	الْمُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ"	- 1
٦٢	"نعم عبدُ الله خالد بن الوليد"	- ۲

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية

ثالثًا: فهرس أمثال العرب

رقم الصفحة	المثل	رقم
018.219	"اسْتَقْبَلَهُمْ بَعِيرٌ قَدْ كَشَرَ عن نَابِهِ"	- 1
	"أَطرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ بِالْعَرَى"	۲ –
018 (279		
017,719	"أَعْوَرَ وذا نابٍ"	۳-
٣٥٥	"افْتَدِ مَخْنُوقُ"	- £
۳۲۱ ۳۱۹)	"أَمْرَ مُبْكِيَاتِكِ لَا أَمْرَ مُضْحِكَاتِكِ"	-0
017,777		
017.17.	"جاءَ القَوْمُ قَضُّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ"	-٦
۰۱٦٨ ،۱٦٣	"جُحَيْش وَحْدِهِ"	-٧
017 (179		
۳۲۱	"الظِّبَاءَ على الْبَقَر"	$-\lambda$
(177 (178	المُعَيِيْرُ وَحْدِهِ"	– ٩
017 (179		
17	"ما مُسيئا مَنْ أَعْتَبَ"	- ١ •
۲۷٤	"مَنْ يسمع يَخَل"	- 1 1
	"نَسِيجُ وَحْدِهِ"	- 1 ۲
017 (179		

رابعًا فهرس الأبيات الشعرية						
رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم		
	(باب الهمزة)					
		ة المضمومة	فصل الهمزة			
۲۲۹ ،۳٤۸	الكامل	الشماخ	بادتْ وغَيَّر آيهنَّ مع البلي	- ١		
079			إلا رَواكَدَ جَمْرُهِنَّ هَبِاءُ			
			ومُشَجَّجٌ أَمَّا سَواءُ قَذالِه			
			فَبَدا،وغَيَّرَ سارَه المِعْزاءُ			
		ة المكسورة	فصل الهمزا			
	الخفيف	أبو زبيد الطائي	طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاتَ أوانٍ	- ۲		
١٨٨			فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ			
		الباء)	(باب			
		و المفتوحة	فصل الباء			
٤٨٧	الرجز	أبو حِكَاك	تَنْحي على الشَّوْكِ جُرازًا مِقْضَبَا	۳-		
			والهَرْمُ تَذْرِيه اذْدراءً عَجَبا			
		المكسورة	فصل الباء			
٣٤٥	البسيط	_	فاليوم قربت تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا	- ٤		
			فَادْهَبْ فما بِكَ والأَيَّام مِنْ عَجَبِ			
0 5 7	الوافر	عنترة بن شداد	رآه أهل ذلك حين يسعى	-0		
			رعاء الناس في طلبِ الحلوبِ			

٥٧٦

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم		
	(باب التاء)					
		المضمومة	فصل التاء			
١٨٩	الوافر	عمر بن قعاس	ألا رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا	-٦		
		المرادي	يَدُلَّ على مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ			
		الجيم)	(باب			
		م المكسورة	فصل الجيم			
019.017	السريع	عمر بن أبي ربيعة	أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُؤْدَج	-٧		
			لولاك هذا العَام لَمَ أَحْجُج			
		الحاء <sub>)</sub>	(باب	1		
		المضمومة	فصل الحاء			
	البسيط	أبو ذُؤَيْبٍ الهذلي	وكان سِيَّان أَنْ لا يَسْرَحُوا نَعَمًا	-٨		
٣٤.			أو يَسْرِحُوه بِما واغْبَرَّتِ السُّوحُ			
			وكان مِثلينِ أن لا يَسْرَحُوا نَعمًا			
			حيث استردت مَواشيهمْ وتسريحُ			
		الدال)	(باب	I		
		، المكسورة	فصل الدال			
٤٥٤	الوافر	نُقيع/ نقيع	أمَّا وَاحِدًا فَكَفَاكَ مِثْلِي	_ q		
			فَمَنْ لِيَدٍ تَطَاوَحُها أيادِي			
٤٢٧	الطويل	أشهب بن رُمَيْلة/	وإنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ	- ١ •		
		ابن زُمَيْلة	هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يا أُمَّ خالدٍ			
۲۳۷	الوافر		فَلاَ، واللهِ لا يُلْفَي أُنَاسٌ	- 1 1		
			فَتَى حَتَّاكَ يا ابْنَ أَبِي يزيدٍ			

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم
		الراء)	(باب	
		ء الساكنة	فصل الرا	
٦٣	الرمل	_	بئسَ قَوْمُ اللهِ قومٌ طُرقوا	-17
			فقروا جارَهُمُ لخْمًا وَحِرْ	
		، المفتوحة		
۲	المنسرح	الربيع بن ضَبُع	أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاح ولا	۳ ۱ –
		الفَزَاري	أملِكُ رَأْسَ البعير إن نَفَرَا	
			والذِّئْبَ أخشاه إن مررتُ به	
			وَحْدِي، وأَحْشَى الرياح والمطرَا	
	الطويل	النابغة الجعدي	ومَا كَانَ معروفًا أن نردَّها	- ۱ ٤
077 (77.			صِحَاحًا وَ لَا مستنكرُ أَن تُعَقّرًا	
		المضمومة	فصل الراء	
۳۷۸	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي	رُبَّمَا الجاملُ المؤَبَّل فيهم	- 1 0
			وَعناجِيحُ بَينهُنَّ المِهارُ	
٢٥	الطويل	الفرزدق	لعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارك حقّهِ	- 17
			ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيسِّرٌ	
۱۷ ،۱٦	البسيط	الفرزدق	فأصْبَحُوا قد أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ	- 1 V
			إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ	
077 (227	البسيط	أوس بن حجر	تُلْقَى الإوَزُّن في أكناف دارَتِما	- ۱ ۸
			فَوْضَى، وبين يَدَيْها التِّينُ مَنْثُورُ	

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم
. ۲ ۱ ۳ . ۲ . ۹	المتقارب	الأعور الشّنيّ	هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ	– ۱۹
071 (77.			يكفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُها	
			فليس بآتيك مَنْهِيُّها	
			وَلا قَاصرٍ عَنْكَ مَأْمُورُها	
		المكسورة	فصل الراء	
	الكامل	الفرزدق	ما زال مذ عقدتْ يَداهُ إزارَهُ	- 7 •
077			فسما فأَدْرَكَ خَمْسَة الأشْبارِ	
. 407 . 40.	البسيط	_	يا لَعْنَةُ اللهِ والأقوام كلهم	- 7 1
077			والصَّالِحِينَ على سَمْعان من جَارِ	
٤٧٤ ، ٤٧٣	الوافر	الفرزدق	كأن تَطلُّعَ التَّرعِيْبِ فيه	- 7 7
			عَذَارِ يَطَّلِعْنَ إلى عَذَارِ	
۲۸۸	الطويل	_	ألا حبّذا قوْمًا سُلَيْمٌ فإنَّم	- 7 ٣
			وفوا إذ تواصوا بالإعانة والنَّصْرِ	
117	الرجز	العجّاج	يركب كُلَّ عاقِر جُمْهُورِ	-72
			مخافةً و زَعَلَ الْمُخْبُورِ	
			والْهَوْلَ من تَهَوُّلِ الْهُبُورِ	

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم		
	(باب السين)					
		ن المفتوحة	فصل السير			
۲۳۸	الخفيف	_	عيَّنَتْ ليلةً فما زلتُ حتّى	- 7 0		
			نِصْفِهَا راجيًا فعدت يئوسَا			
		لمضمومة	فصل السيز			
٥٢٨ ، ١٢٤	الوافر	أبو زبيد الطائي	أفي حَقٍّ مَواساتي أَخاكُمْ	- 7 7		
			بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيس			
		لمكسورة	فصل السين	<u> </u>		
171 (119	الطويل	أسود بن يَعْفُرَ	أَحَقًّا بنِي أبناءِ سَلْمَى بن جَنْدَلٍ	- T V		
			وَعِيدُكُمُ إِيَّاي وَسْطَ الجَالِسِ			
		العين) ۱۰ مست				
		ن الساكنة	فصل العيه			
070	الرمل	الكسائي	إنما النحؤ قياسُ يُتَّبَعْ	۸۲-		
			وبه في کلِّ أمرٍ يُنْتَفَعْ			
		للمفتوحة	فصل العين			
TVA	الطويل	جرير / الفرزدق /	تَغُدُّن عَقْرَ النِّيْبِ أفضل محدِكم	- ۲ ۹		
		أشهب بن رُمَيْلَة	بني ضَوْطَرَي، لولا الكميِّ المقَنَّعا			
فصل العين المضمومة						
	البسيط	العباس بن مِرداسٍ	أبا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَر	-۳.		
۳۷۱		السُّلَمي	فإن قومِي لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبْحُ			

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم	
۲٤٧	الطويل	الفرزدق	فيا عَجَبًا حتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي	- ٣ ١	
			كأنَّ أبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُحاشِعُ		
١٤٩	الطويل	ذو الرَّمة	بَرَى النَّحْرُ والأجْرالُ ما في غُروضِها	-٣٢	
			فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجُرَاشِعُ		
۳۷۹	الطويل	قيس بن الملوح/	ونُبِّئت ليلى أرْسَلَتْ بشفاعةٍ	-٣٣	
	0.0	الصمة القشيري/	ربى يى ر إليّ فهلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا		
		ابن الدَّمينة			
۳٥٧ ، ٣٥٦	الوافر	نفيع/ نقيع بن	أَطَوِّفُ ما أُطوِّفُ، ثُمَّ آوي	-٣٤	
		جرموز بن عبد	إلى أمَّا، ويُرْويني النّقيعُ		
		شمس			
		المكسورة	فصل العين	<u> </u>	
۳۲۷	الكامل	النمر بن تَوْلبٍ	لا تجزعي إن مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ	- 70	
			وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجزعِي		
	(باب الفاء)				
فصل الفاء المفتوحة					
().7 (9)	الرجز	العجّاج	طَيَّ اللَّيالي زُلَفًا فَزُلَفا	- ٣٦	
١٠٣			سَماوَةَ الهِلالِ حتَّى احْقَوقَفا		
		L	i		

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم		
	فصل الفاء المضمومة					
۲۲۵۹ ،۳۲۷	الطويل	الفرزدق	وعَضٌّ زَمَانٍ يا ابن مَرْوَان لم يَدَعْ	-۳۷		
0710			من المال إلا مُسْحَتًا أو مُحَلَّفُ			
		المكسورة	فصل الفاء			
())) ()).	الرجز	رؤبة بن العجّاج	قَوْلُكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّحْلَافِ	-۳۸		
071			فيه ازْدِهَافُ أَيُّمَا ازْدِهَافِ			
٤٦٣	الطويل	أبو الأخْزَر	فكِلْتاهما خَرّتْ واسْجَدَ رأسُها	-٣٩		
		الحِمانِي	كما سَجَدَتْ نَصْرانةٌ لَم تَحَنَّفِ			
		لقاف)	(باب ا			
		ف الساكنة	فصل القاف			
1.7 .99	الرجز	رؤبة بن العجّاج	لَوَّحَها من بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ	- 2 •		
			تضميرك السابق يُطْوَى للسَّبَقْ			
		، المضمومة	فصارالقاف			
		juu	0			
. 277 . 277	الطويل	عُبَيْس بن شيحان	حُمَيْتٌ كِنَازٌ لَحُمْهَا رَمَلِيَّةٌ	- ٤ ١		
077			على مِثْلِهَا تُقْصَى الْمُمُومُ الفَوارِقُ			
فصل القاف المكسورة						
200 (202	الخفيف	عدي بن زيد	سَاءَهَا ما تَأَمَّلَتْ في أيادِي	- ٤ ٢		
			نَا وإشْنَاقها إلى الأعْناقِ			

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم
(10 (12	الوافر	إلى بعض	أما واللهِ عالِم كُلّ غَيْبِ	- 5 ٣
۲۲، ۲۲،		البغداديين/ إلى	وَرَبِّ الحِجْرِ والبيتِ العتيقِ	
071		امرأة من غَنِيّ	لو أنك يا حُسين خُلِقْتَ حُرًّا	
			وما بالحُرِّ أنت ولا الخليقِ	
		کاف )	(باب ال	
		- المفتوحة	فصل الكاف	
۳۹۹ ، ۳۹۳	المتقارب	عبد الله بن همام	أقُولُ لِعُثْمَان لَا تَلْحَنِي	- ٤ ٤
		السلولي	أفِقْ عُثْمَ عن بعض تَعْدَائكا	
		ب المكسورة	فصل الكاف	
	الطويل	ذو الرمة	فَإِنَّكَ مِنْ عَشْرٍ وعَشْرٍ مُنَاخَةٌ	- 20
۲۰۷			إلى بَابِهِ أو تَهْلِكِي فِي الْهُوَالِكِ	
	<u> </u>	اللام)	(باب	
		م المفتوحة	فصل اللا	
172 .171	الطويل	الشَّمّاخ بن ضرار	أَتَتْنِي تَمَيمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا	- 2 7
		الذبياني	ثُمَسِّحُ حَولِي بالبِقاعِ سِبالهَا	
97	الوافر	ذو الرمة	ولم أمَدحْ لأرضيَه بشعْرِي	- £ V
			لَئِيمًا أن يَكُونَ أفاد مالاً	
177 (170	الوافر	زهير بن مسعود	فَخَيْرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ	- £ A
		الضبي/ الفرزدق/	إِذَا الدَّاعِي المُؤَوِّبُ قَالَ: يَالَا	
		سُوَيْد		

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم	
	فصل اللام المضمومة				
(179 (17)	الطويل	_	سَرَى بعدما غارَ الثُّرَيَّا وبَعْدَما	- 29	
١٣.			كُانَّ الثُّريَّا حِلَّةَ الغَوْرِ مُنْخُلُ		
		ä e li			
		المكسورة	فصل الأرم		
٦ ١	الطويل	أبو طالب عم	فنعم ابنُ أختِ القومِ غير مكذَّب	-0.	
		النبي	زهيرٌ حسامٌ مُفْرَدٌ من حَمَائِل		
۲۸۹	الخفيف	_	حبّذا الصبرُ شيمةً لأمرئ را	-01	
			م مُباراة مُولَع بالمعالِي		
<b>* v v</b>	الخفيف	أمية بن أبي	رُبَّمًا تكره النفوسُ من الأم	-07	
		الصّلت	ـر له فَرْجةٌ كَحَلِّ العِقالِ		
.799 .798	الرمل	النابغة الجعدي	وتداعى مَنْخِراه بَدمِ	-07	
०٣٩			مثل ما أثْمَرَ خُمَّاضُ الجَبلِ		
٤٥٨	الطويل	البَعِيثُ	سَوَاسِيَةٌ سُود الْوجُوه كَأَنْهُم	-02	
			ظَرَابِيُّ غِرْبَان بمجرودةٍ مَحْلٍ		
۲۹٤ ۲۹۳	الرجز	العجّاج	فقد رأى الراءوَن غير البطل	-00	
890			أنك يا مَعاوِ يا ابن الأفضَلِ		
۳۳۳	الطويل	امرؤ القيس	قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبِ ومنزل	-07	
			بِسِقْطِ اللَّوى بَيْنَ الدّخُول فَحومَلِ		

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم
. 271 . 270	الرجز	منظور بن مرثد	إن تَبْخَلِي يَا جُمْلُ أو تَعْتَلِّي	- o V
077			أو تُصْبِحِي في الظَّاعِنِ الْمُوَلِّي	
	الطويل	كعب الغنوي	وَمَا أَنا لِلشَّيء الِّذي لَيسَ نَافِعي	- ° ∧
۲۰۸			و يَغْضَبَ مِنه صَاحِبِي بقۇُولِ	
. 1	الكامل	عمرو بن مَعْدِي	الحَرْبُ أوّل ما تكونْ فُتَيَّة	-09
122 (12.		کرِبَ	تَسْعَى ببِرَتِما لكلِّ جَهولِ	
٢٤٩	الكامل	حسان بن ثابت	يُغْشَوْنَ حَتَّى ما تَمَرُّ كِلابُهُمْ	-7.
			لا يَسْأَلُونَ عَنِ السَوادِ الْمُقْبِلِ	
۳۲٤ ،۳۲۳	الرجز	أحيحة بن الجلاح	تَرَوَّحِي أَجْدَر أَنْ تَقِيلِي	- 7 \
			غدًا بِجنبي بَارِدٍ ظليلِ	
		الميم)	(باب	
		م الساكنة	فصل المي	
	الرجز	ابن دارة	يا لعنةُ اللهِ على أَهْلِ الرَّقَمْ	- 7 ۲
077			أهْلُ الْوقيرِ والْحميرِ والْخُزُمْ	
فصل الميم المضمومة				
777	الكامل	لبيد بن ربيعة	وَلَقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِتِي	-7٣
			إنَّ المنايا لا تَطِيشُ سِهامُها	
۳۷٥	الطويل	عمر بن ربيعة/	صَدَدْتِ فأطوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما	-72
		مرار الفقعسي	وصالُ على طُول الصُّدودِ يَدُومُ	

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم
١٨٦	الكامل	مهلل بن مالك	نَدِم البُغَاةُ وَلاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ	-70
		الكناني/ محمد بن	وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيه وَحَيِمُ	
		عيسى التميمي		
777 .770	الكامل	الأخطل/أبو	لا تنه عن خُلُقٍ وتأْتِيَ مِثْلَهُ	-77
		الأسود الدؤلي/	عارٌ عليك إذا فَعلتَ عَظيمُ	
		المتوَحِّل		
		الكنابي/الطرماح/		
		لسابق البربري		
		، المكسورة	فصل الميه	<u> </u>
010 .00	الطويل	-	فيا ليتَ أنَّ الظّاعنين تَلَفَّتُوا	-77
			فَيُعْلَمَ ما بي مِنْ جَوًى وغَرامٍ	
797 (79.	الطويل	الفرزدق	ألم ترين عاهدت ربي وإنني	- ٦٨
			لَبَيْنَ رِتَاجِ قائِمًا ومقَامِ	
			عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا	
			ولا خَارِجًا مِنْ فِيٍّ زُورُ كَلَامِ	
٤٢٠ ، ٤١٩	الكامل	عنترة بن شداد	فيها اثنتان وأربعون حلُوبة	- 7 9
			سُودًا كخافية الغراب الأسحمِ	
7 1 1	الطويل	الأعشى	وتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ	- ٧ •
			كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ	

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم
777	الكامل	عنترة بن شداد	ولقد نَزَلْتِ، فلا تَظُنِّي غيرَهُ	-
			مِنِّي بِمُنْزِلِةِ المِحَبِّ الْمُكْرَمِ	
7 1 1	الطويل	ذو الرمة	مَشَيْنَ كما اهتزت رِماحٌ تَسَفهتْ	- ۷ ۲
			أعالِيَها مَرُّ الرِّيَاحِ النَّواسمِ	
		النون)	(باب	
		ن الساكنة	فصل النو	
220 6227	الرجز	زيد بن عتاهية	لا خَمْسَ إلا جَنْدَلُ الإِحَرِّينْ	-72
		التميمي	والخَمْسُ قد يُجْشِمُكَ الأمرينْ	
		ن المفتوحة	فصا النود	
۲۸۷	البسيط	جرير	يا حَبَّذا جَبَلُ الرِيَّانِ مِنْ جَبَلٍ	-٧٤
			وحَبَّذا ساكنُ الرَّيَّان مَنْ كانَا	
۳۰۷ ۲۰۰	الوافر	ابن أحمر الباهلي	تَفَقَّأ فوْقه القَلَعُ السواري	- \ 0
		<del></del>	وَجُنَّ الخازِ بازِ به جُنُونا	
. 2 2 2 . 2 2 8	الرجز	الأغلب العجلي	نحن هَبَطْنًا بَطْنَ والِغِينا	-77
0 Y V			وقد تَدَلَّى عِنبًا وتِيْنا	
			والخيل تَعدُ عُصَبًا ثبينا	

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم
227 6222	الرجز	-	قد رَوِيَتْ إلا دهيدهينا	-
			قُلَيَّصاتٍ وأبَيْكرِينا	
		المضمومة	فصل النون	
17	الرجز	رؤبة/ ابن رؤبة	رؤبة والعجاج أورثاني	-74
			بحران ما مِثْلَهما بحرانُ	
٩٥	الرمل	_	علموني كيف أبكيــ	-
			هم إذا خفَّ القطينُ	
		، المكسورة	فصل النون	
057.577	الكامل	لبيد بن ربيعة	وكأنَّها هي بَعْدَ غبِّ كِلالِهَا	
		العامري	أَوْ أَسْفَحُ الْحَدَّيْنِ شَاةُ إرانِ	
.722.777	الطويل	امرؤ القيس	مَطَوْتُ بِحِمْ حَتَى تَكِلُّ مَطِيُّهمْ	-۸۱
7 2 7			وحتَّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ	
٦١	البسيط	_	لنعم مَوْئَلًا المُوْلَى إذا حُذِرَتْ	-~7
			بأساءُ ذي البغي واستيلاءُ ذي الإحَنِ	
		الهاء)	(باب	
فصل الهاء الساكنة				
70	المتقارب	المنتخل الهذلي/ذو	لعَمْرِك مَا إِنْ أَبِو مَالِكٍ	-^7
		الإصبع العَدْواني	بِوَاهٍ ولا بِضَعِيفٍ قُواهْ	
٦٧	الرجز	_	تقولُ عِرْسي وَهْيَ لي في عَوْمَرَه	-~ ٤
			وبئس امْرَأ وَإِنَّنِي بِئْسَ المَرَهُ	

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت	الرقم	
	فصل الهاء المفتوحة				
.727 .771	الكامل	ابن مروان	أَلْقَى الصَّحِيفة كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ	-	
०१०		النحوي/ مروان	والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا		
		النحوي/ المتلمس			
		الواو)	(باب		
		للمكسورة	فصل الواو		
٥١٨	الطويل	يزيد بن الحكم	وكم مَوطِنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوَى	-71	
		الثقفي	بأجرامِهِ من قُلَّةِ النيق مُنْهَوِي		
		الياء)	(باب		
		ء المفتوحة	فصل اليا		
	الطويل	ابن أحمر	ألا فالْبثا شَهرينِ أو نصفَ ثالثٍ	-44	
351			إلى ذاك ما قد غيبتني غيابيا		
		الألف)			
۳۸۷	الرجز	_	أَطرِقْ كَرًا أطرقْ كَرَا	- ^ ^	
			إن النعام في القرى		

## خامسًا: فهرس المصادر والمراجع

أولًا: المطبوعات

# الألف:

- أبُو عَلي الفارسي حيَاته، ومَكَانته بين أئمة التَّفسير العَربيّة وآثَاره في القِراءَات والنَّحُو: د.
   عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ط٣، (جدة: دار المطبوعات الحديثة، ٤٠٩ ٨هـ ١٩٨٩م).
- إتحاف فضلاء البشر: لأحمد بن محمد البَنَّا. ت: د. شعبان إسماعيل، ط١، (بيروت: عَالمَ الكُتب، القاهرة: مكتبة الكليَّات الأزهرية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- أحبار النحويين البصريين: لأبي سعيد السيرافي. ت: د. محمد إبراهيم البنَّا، ط١، (دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي. ت: د. رجب عثمان، م. ر: د.
   رمضان عبد التواب، ط۱، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م).
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مُهَذِّبا: لأبي بكر الزبيدي. اعتناء المستشرق الإيطالي: اغناطيوس كويدي، (روما، ١٨٩٠م).
- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري. ت: محمد بهجة البيطار، (المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م).
- الأشباه والنظائر في النحو: للإمام جلال الدين السيوطي. ت: د. عبد العال سالم مكرم،
   ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م).
- الاشتقاق: لأبي بكر بن دريد. ت: عبد السلام هارون، ط۱، (بيروت: دار الجيل،
   ۱٤۱۱ه ۱۹۹۱م).
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: لابن السيد البطليوسي. ت: حمزة عبد الله النشرتي، ط١، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ه ٢٠٠٣م).

- الأصُولُ دراسَة إبستمُولوجيّة للفكر اللّغوي عند العرب النّحو فقه اللّغة البلاغَة: د. تمّام
   حَسّان. (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م).
- الأصُولُ في النّحو: لأبي بكر بن السّراج. ت: محمد عثمان، ط١، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
- أُصُولُ النّحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: د. محمد عيد.
   ط٤، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م).
- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس. ت: زهير غازي زاهد، ط٢، (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م).
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج. ت: إبراهيم الأبياري. (القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م).
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخير الدين
   الزركلي. ط٥١، (بيروت لبنان: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).
- الإغراب في جَدل الإعراب: لأبي البركات الأنباري. ت: سعيد الأفغاني، (مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م).
- الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج: لأبي علي الفارسي.
   ت: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، (أبو ظبي: المجمع الثقافي، دبي، ١٤٢٤ه ٢٠٠٣م).
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: لأبي نصر الفارقي. ت: سعيد الأفغاني، (جامعة بنغازي، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م).
- الاقتراح في علم أصول النّحو: لجلال الدين السيوطي. ع: د. محمود سليمان ياقوت، (دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م).
- ألفية ابن مالك في النّحو والصرف: لابن مالك الأندلسي. (مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية،
   د.ت).

- أمالي ابن الحاجب: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب. ت: فخر صالح سليمان قداره، (عمّان – الأردن: دَار عمَّار، بيروت – لبنان: دار الجيل، د.ت).
- أمالي ابن الشَّجريِّ: لهبة الله بن الشجري: ت: د. محمود محمد الطناحي، ط١، (القاهرة:
   مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م).
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: لأبي الحسن القفطي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١،
   (القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافيّة، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م).
- الانتصار لسيبويه على المبرّد: لأبي العباس بن وَلّاد التميمي. ت: زهير عبد المحسن سُلطَان،
   ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ه ١٩٩٦م).
- الأنساب: لأبي سعد السَّمعاني.ج٣، ت: عبد الرحمن اليماني، ط٢، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ٤٠٠ هـ ١٩٨٠م). ج١٠، ت. د. عبد الفتاح محمد الحلو، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤٠١هـ ١٩٨١م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: لمحمد محي الدين عبد الحميد، (دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لجمال الدين بن هشام، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: لمحمد محي الدين عبد الحميد، (صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، د.ت).
- الإيضاح العضدي: لأبي علي النحوي. ت: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، (بيروت لبنان: عالم الكتب، ١٤١٦ه – ١٩٩٦م).
- إيضاح شواهد الإيضاح: لأبي علي القيسي. ت: د. محمد بن حمود الدَعجاني، ط١، (بيروت – لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هه – ١٩٨٧).
- الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب. ت: د. موسى بناي العليلي،
   (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٢م).

 الإيضاح في عِلل النّحو: لأبي القاسم الزجاجي. ت: د. مازن المبارك، ط٣، (بيروت: دَار النفائِس، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).

#### الباء:

- البسيط في شرح جُمل الزجاجي: لابن أبي الربيع القرشي. ت: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، ط١، (بيروت لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧ه ١٩٨٦م).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).
- البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة: لمحد الدين الفيروز ابادي. ت: محمد المصري، ط١،
   (دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢١ه ٢٠٠٠م).

### التاء:

- تاريخ بغداد أو مدينة السَّلام: للخطيب البغدادي. ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط٢، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م).
- التبصرة والتذكرة: لأبي محمد الصَّيْمَرِيّ. ت: فتحي أحمد مصطفى عَلِيُّ الدين، ط١، (مكة:
   إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م).
- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العُكبري، إعداد فريق بيت الأفكار الدولية، (الأردن: بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩ه – ١٩٩٨م).
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشنتمري. ت:
   زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ه ١٩٩٤م).
- تحفة المودود في المقصور والممدود: للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي. ط١،
   ( مصر: مطبعة الجمالية، ١٣٢٩ هـ).

- تذكرة النحاة: لأبي حيان الأندلسي. ت: د. عفيف عبد الرحمن، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة ، ٢٠٦١ه ١٩٨٦م).
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي. ت: حسن هنداوي،
   ط١، (دمشق: دار القلم،١٤١٨ه ١٩٩٧م).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك. ت: محمد كامل بركات، (دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م).
- التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي. ت: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، (مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
- التعليقة على المقرب (شرح المقرب): بماء الدين بن النحاس. ت: د. خيري عبد الراضي،
   ط١، (المدينة المنورة: مكتبة دار الزمان، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م).
- تفسير البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي. ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ على عمد معوض، ش. ت: د. زكريا النوتي، ود. أحمد الجمل، ط٢، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م).
- التفسير الكبير أو (مفاتيح الغيب): للإمام فخر الدين الرازي. قدم له: هاني الحاج، ت: عِماد البارودي، (القاهرة – مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت).
- التكملة: لأبي عَلِيّ النّحوي. ت: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، (بيروت لبنان: عالم الكتب، ٩٤١٩هـ ٩٩٩٩م).
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري: لابن جني. ت: أحمد ناجي القيسي، خديجة الحديثي، ١٣٨١ه.
- توجيه اللمع: لأحمد بن الخباز. ت: أ.د. فايز زكي محمد دياب، ط١، (القاهرة مصر:
   دار السلام، ١٤٢٣ه ٢٠٠٢م).

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمُرَادي. ت: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م).
- التوطئة: لأبي عَلِيّ الشلوبيني، ت: د. يوسف أحمد المطوع، (جامعة الكويت، ١٤٠١ه –
   ١٩٨١م).
- تحذيب اللغة: لأبي منصور الأزهري. ج٣، ت: د. عبد الحليم النجار، م. ر: أ.محمد علي النجار، (الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب)، وج١٥، ت: أ. إبراهيم الإبياري، (دار الكتاب العربي، مطابع سجل العرب، ١٩٦٧م).

## الجيم:

- جامع الأصول في أحاديث الرسول: لابن الأثير الجزري. ج٩، ت: عبد القادر الأرناؤوط،
   (مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م).
- الجامع لأحكام القرن والمبيِّنُ لما تَضمَّنَهُ من السُّنَةِ وآي الفُرْقانِ: لأبي عبد الله القُرُطبي. ت: د.
   عبد الله بن عبد المحسن التركي، ومحمد رضوان عرقسوسي، وماهر حبوش، ج١٧، ط١، (لبنان بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ-٢٠١٦).
- الجُمل في النحو: للخليل بن أحمد. ت: د. فخر الدين قباوة، ط٥، (١٤١٦ه. –
   ١٩٩٥م).
- الجُمل في النحو: للزجاجي. ت: د. علي توفيق الحمد، ط٥، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).
- الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي. ت: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل،
   ط۱، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٣ه ١٩٩٢م).

الحاء:

- حجة القراءات: لأبي زرعة. ت: سعيد الأفغاني، ط٥، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ
   ١٩٩٧م).
- الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه. ت: د. عبد العال سالم مكرم، ط٣، (دار الشروق، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).
- الحجة للقُرّاء السبعة: لأبي عَلِيّ الفارسيّ. ت: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، م.ر: عبد العزيز رَبَاح، أحمد يوسف الدقاق، ط١، (دمشق، بيروت: دار المأمون للتّراث، ٢٠٤هـ – ١٩٨٤م).
- حروف المعاني: لأبي القاسم الزجاجيّ. ت: د. علي الحمد، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، إربد – الأردن: دار الأمل، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م).

### الخاء:

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر البغدادي. ت: عبد السلام هارون، ط
   (القاهرة: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤١٨ه ١٩٩٧م).
- الخصائص: لأبي الفتح بن جني. ت: محمد علي النجار، ط۱، (بيروت لبنان: عالم الكتب، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م).

الدال:

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي. ت: د. أحمد محمد الخراط، ط١، (بيروت، دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).

- دَقَائِقُ التّفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيميَّة: ج٤، جمع وتقديم وتحقيق:د.محمد السيّد الجليند، ط٢، (دمشق، بيروت، مؤسسة علوم القرآن، ٤٠٤ ٥هـ ١٩٨٤م).
   ديوان أبي زبيد الطائي : ت: نوري حمودي القيسيّ ، ( بغداد : مطبعة المعارف، ١٩٦٧).
   ديوان الأعشى: ت. ش: د. محمد حمود، ط١، (بيروت لبنان: دار الفكر اللبناني،
   ديوان الأعشى.
- ديوان امرئ القيس: ش: عبد الرحمن المصطاوي، ط٢، (بيروت لبنان: دار المعرفة،
   ١٤٢٥ ٢٠٠٤م).
- ديوان أمية بن أبي الصَّلت: ت. ش: د. سجيع جميل الجبيلي، ط١، (بيروت: دار صادر،
   ١٩٩٨م).
- دیوان أوس بن حجر: ت. ش: د. محمد یوسف نجم، ط۳، (بیروت: دار صادر، ۱۳۹۹ه.
   ۱۹۷۹م).
- دیوان جریر بشرح محمد بن حبیب: ت: د. نعمان محمد أمین طه، ط۳، (القاهرة: دار المعارف، ۱۹۸٦م).
- ديوان حسان بن ثابت: ش: أ. عبد أ. مهنّا، ط٢، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية،
   ١٤١٤هـ ١٩٩٤م).
- ديوان شعر ذي الرُّمة: عنى بتصحيحه: كارليل هنري هيس، (كلية كمبريج: مطبعة الكلية، ١٣٣٧هـ – ١٩١٩م).
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني: ت: د. صلاح الدين الهادي، (مصر: دار المعارف،
   ١٩٦٨م).
- ديوان العباس بن مرداس السلمي: ت. يحيى الجُبُّوري، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة،
   ١٤١٢هـ ١٩٩١م).

- ديوان العجاج: ت: د. سعدي ضنّاوي، ط١، (بيروت لبنان: دار صادر، ١٩٩٧م).
- ديوان عمر بن أبي ربيعة: وقف على طبعه وتصحيحه: بشير يموت، ط١، (بيروت: المطبعة الوطنية، ١٣٥٣هـ – ١٩٣٤م).
- ديوان عَمْرو بن مَعْدي كَرِبَ الزبيدي: ت: مطاع الطرابيشي، ط٢، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م).
- ديوان الفرزدق: ش: أ. علي فاعور، ط١، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ
   ١٩٨٧م).
  - ديوان النابغة الجعدي: ت. ش: د. واضح الصمد، ط١، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٨م).

#### الذال:

ذكر أخبار إصبهان: لأبي نعيم أحمد عبد الله الإصبهاني. (دار الكتاب الإسلامي، ملتقى
 أهل الأثر ).

# الراء:

- الرد على النحاة: لابن مضاء. ت: د. محمد إبراهيم البنا، ط١، (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٩هه البنا، ط١، (القاهرة: دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م).
- رسالة الغفران: لأبي العلاء المعري. ت:د. عائشة عبد الرحمن" بنت الشاطئ"، ط٩، (القاهرة: دار المعارف).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي. ت: أ. د. أحمد
   الخرّاط، ط٣، (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤٢٣ه ٢٠٠٢م).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لأبي الفضل الألوسي البغدادي. ت:
   الشيخ محمد أحمد الأمد، والشيخ عمر عبد السلام السلامي، ط۱، (بيروت لبنان: دار
   إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م).

## الزاي:

الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي بكر الأنباري. ت: د. حاتم صالح الضامن، ط٢،
 (العراق – بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧).

## السين:

- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح بن جني. ت: د. حسن هنداوي، ط٢، (بيروت، دمشق:
   دار القلم، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م).
- سنن ابن ماجة لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني. ت: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط.
   عيسى الحلبي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م).
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح): لأبي عيسى محمد بن عيسى. ج٥، ت: إبراهيم عطوه عوض، ط٢، (مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م).

#### الشين:

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: للدكتورة خديجة الحديثي، (مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م).
- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذَهَب: لابن العماد الحنبلي، ت: محمود الأرناؤوط، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط١، (دمشق، بيروت: دار ابن كثير، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م).
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى(إيضاح الشّعر): لأبي علي الفارسي. ت: د. حسن هنداوي، ط١، (دمشق: دار القلم، بيروت: دار العلوم والثقافة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).
- شرح أبيات سيبويه: لأبي جعفر النحاس. ت: د. زهير غازي زاهد، ط۱، (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).

- شرح أبيات مغني اللبيب: لعبد القادر البغدادي. ج٥ ،ج٧، ت: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، ط١، (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م).
- شرح أشعار الهذليين: لأبي سعيد الستكريّ. ت: عبد الستار أحمد فراج، م. ر. محمود محمد شاكر، (القاهرة: مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م).
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لابن الناظم بدر الدين بن مالك. ت: محمد باسل عيون السّود، ط١، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ه – ٢٠٠٠م).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لبهاء الدين بن عقيل، ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل: ليوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت – لبنان: دار الفكر، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن نور الدين. ت: حسن حمد. إشراف: د.
   إميل بديع يعقوب، ط١، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ه ١٩٩٨م).
- شرح ألفية ابن مُعطى: ت: د. علي موسى الشوملي، ط١، (الرياض: مكتبة الخريجي،
   ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م).
- شرح التسهيل: لجمال الدين ابن مالك. ت: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيّد،
   ط۲، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ۲۰۰۹م).
- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): لناظر الجيش. ت: أ. د.علي فاخر، أ. د جابر مبارك، أ. د. علي السنوسي، أ.
   د. محمد راغب، ط١، (القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨ه ٢٠٠٧م).
- شرح التصريح على التوضيح أو (التصريح بمضمون التوضيح في النّحُو): لخالد الأزهري. ت:
   محمد باسل عيون الشُود، ط١، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١ه. –
   ٢٠٠٠م).

- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور الإشبيلي. ت: د. صاحب أبو جناح. توزيع المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.
- •شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن بن خروف الإشبيلي. إعداد: د. سلوى محمد عرب، ط١، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ).
- شرح ديوان عنترة: للخطيب التبريزي. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طرّاد، ط١، (بيروت: دار الكتاب العربي،١٤١٢ه – ١٩٩٢م).
  - شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري: ت: د. إحسان عبّاس، (الكويت، ١٩٦٢م).
- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى (البهجة المرضية): ت: علي سعيد الشينوي،
   ط١، (طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي،
   ٩.٤٠٣).
- شرح شافية ابنُ الحاجب: لرضي الدين الاستراباذي. ت: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف،
   ومحمد محي الدين عَبد الحميد، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لجمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب
   منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: لمحمد محي الدين عبد الحميد، (القاهرة: دار
   الطلائع، ٢٠٠٤م).
- شرح شواهد المغني: لجلال الدين السيوطي. ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ
   محمد محمود الشنقيطي، (لجنة التراث العربي، دار مكتبة الحياة، د. ت).
- شرح الكافية: للرضي. ت: يوسف حسن عمر، (بيروت: مطابع الشرق، منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م).
- شرح الكافية الشافية: لجمال الدين بن مالك. ت: د. عبد المنعم هريري، ط١، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، إحياء التراث، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م).

- شرح كتاب سيبويه المسمى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب): لأبي الحسن بن خروف،. ت: خليفة محمد خليفة، ط١، (طرابلس: منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ١٤٢٥هـ).
- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي. ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط۱، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م).
- شرح المفصل للزمخشري: لموفق الدين بن يعيش. ت: د. إميل بديع يعقوب، ط١، (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م).
- شرح اللمع: لابن برهان العُكبري. ت: د. فائز فارس، ط۱، (الكويت، ١٤٠٤ه. –
   ۱۹۸٤م).
- شرح اللمع: لأبي الحسن الباقولي الأصفهاني. ت: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٤١١هـ ١٩٩٠م).
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: لأبي عبد الله محمد السلسيلي. ت: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط۱، (مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، ١٤٠٦ه ١٩٨٦م).

الصاد:

- الصاحبي: لأبي الحسين أحمد بن فارس. ت: أحمد صقر، (القاهرة: فيصل عيسى الحلبي،
   مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٧م).
- الصحاح تاج اللغة وَ صِحاح العربية: لإسماعيل بن حمّاد الجوهري. ت: أحمد عبد الغفور عطّار، ط ٤، (بيروت – لبنان: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م).

# الغين:

غاية النهاية في طبقات القُرّاء: للإمام شمس الدين بن الجزري الدّمشقي. اعتنى بنشره: ج.
 برجستراسر، ط۱، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٦م).

#### الفاء:

- الفهرست: للنديم أبي الفرج المعروف بالوراق. ت: رضا تحدّد، (طهران، ١٣٩١ه ١٩٧١م).
- في أصول النحو: لسعيد الأفغاني. (بيروت، دمشق، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧ه. –
   ١٩٨٧م).

## القاف:

- القرآن الكريم.
- القياس في اللغة العربية: لمحمد الخضر حُسين. ط٢، (دار الحداثة، ١٩٨٣م).
   الكاف:
- الكافية في عِلم النّحو والشّافية في عِلْمَي التّصريف والخطِّ: لجمال الدين بن الحاجب. ت:
   د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٣١ه ٢٠١٠م).
- الكامل في التاريخ: لابن الأثير الجزريّ. ر: د. محمد يوسف الدقاق، ج٢،ج٧، ط١، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).
- الكامل: لأبي العباس المبرّد. ت: د. محمد أحمد الدالي، ط٣، (بيروت لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).
- الکتاب: لسیبویه. ت: عبد السلام محمد هارون، ط۱، (بیروت: دار الجیل، ۱۳۸۵ه –
   ۱۹۶۲م).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم الزمخشري. ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، د. فتحي عبد الرحمن، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م).

# اللام: • لسان العرب: لابن منظور. ط٦، (بيروت: دار صادر، ٢٠٠٨م). • لُمَحُ الأدلّة: لأبي البركات الأنباري. ت: سعيد الأفغاني، (مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م).

 اللمع في العربية: لأبي الفتح بن جني. ت: سميح أبو مُغلي، (عمان: دار مجدلاوي، ١٩٨٨م).

# الميم:

- ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج. ت: هدى محمود قراعة، (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩١هـ ١٩٧١م).
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى. ت: د. محمود فؤاد سنزكين، (مصر القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٧٤هـ ١٩٥٤م).
- محالس العلماء: لأبي القاسم الزجاجي. ت: عبد السلام محمد هارون، ط٣، (القاهرة:
   مكتبة الخانجي، ١٤٢٠ه ١٩٩٩م).
- محالس ثعلب: لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. ت: عبد السلام محمد هارون، النشرة الثانية، (مصر: دار المعارف، ١٩٦٠م).
- محمع الأمثال: لأبي الفضل الميداني. ت: محمد محي الدين عبد الحميد، (مطبعة السنة المحمدية، ٢٧٤هـ ١٩٥٥م).
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه: اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، (الكويت: دار ابن قتيبة، د.ت).

المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح بن جني. ت: علي النحدي ناصف، د. عبد الخليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، (القاهرة: ١٤١٥ه – ١٤٩٩م).

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية الأندلسي. ت: عبد السلام عبد الشافي
   محمد، ط۱، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ه ٢٠٠١م).
- المخصص: لأبي الحسن علي المعروف بابن سيده، ج٣، ج١٥، ج ١٦، ط١، (مصر:
   المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٧هـ).
  - المدارس النحوية: د. شوقي ضيف. ط٧، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨م).
- المذكر والمؤنث: لابن التستري الكاتب. ت: د. أحمد عبد المحيد هريدي، ط١، (القاهرة:
   مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م).
- المذكر والمؤنث: لأبي بكر بن الأنباري. ت: محمد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة: لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م).
- المذكر والمؤنث: لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني. ت: د. حاتم صالح الضّامن، ط۱، (بيروت – لبنان: دار الفكر المعاصر، دمشق – سورية: دار الفكر، ١٤١٨ه – ١٩٩٧م).
- المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي. ت: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، (القاهرة: مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).
- المسائل الحلبيات: لأبي علي الفارسي. ت: د. حسن هنداوي، ط١، (دمشق: دار القلم، بيروت: دار المنارة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).
- المسائل الشيرازيات: لأبي علي الفارسي. ت: د. حسن هنداوي، ط۱، (الرياض: كنوز إشبيليا، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م).
- المسائل العسكريات في النّحو العربي: لأبي علي النّحوي. ت: أ. د. علي جابر المنصوري،
   (عمّان: دار الثقافة، الدار العلمية الدولية، ٢٠٠٢م).

- المسائل العضديات: لأبي علي الفارسي. ت: د. علي جابر المنصوري، ط١، (بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).
- المسائل المشكلة المعروفة (بالبغداديات): لأبي علي النحوي. ت: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، (بغداد : مطبعة العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٣م).
- المسائل المنثورة: لأبي علي الفارسي. ت: مصطفى الحدري، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٦م).
- المساعد على تسهيل الفوائد: لبهاء الدين بن عقيل. ت: د. محمد كامل بركات، ط٢،
   (مكة المكرمة جامعة أم القرى: إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م).
- مشكل إعراب القرآن: مكي القيسي. ت: ياسين محمد السواس، ط٢، منقحة، (دمشق:
   دار المأمون للتراث، د.ت).
- معاني القرآن: لأبي الحسن الأخفش. ت: فائِز فارس، ط٣، (دار البشير، دار الأمل،
   ١٤٠١هـ ١٩٨١م).
- معاني القرآن وإعرابه: لأبي زكريا الفرّاء. ت: محمد النجار، أحمد يوسف نجاتي، ط٣، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).
- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج. ت: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: لياقوت الحموي الرومي، ت: إحسان عباس، ط١، (بيروت – لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م).
- معجم البلدان: لياقوت عبد الله الحموي الرومي. (بيروت دار صادر، ١٣٩٧ه. –
   ١٩٧٧م).

- معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر: لعادل نويهض. قدم له: سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية حسن خالد، ط٣، (مؤسسة نويهض الثقافية، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م).
- المعجم المفصل في النّحو العربي: إعداد د. عزيزة فوّال بابتي، ط٢، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م).
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: لعمر رضا كحالة، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م).
- معجم كتاب العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي. ت: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م).
- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس. اعتنى به: د. محمد عوض مرعب، فاطمة محمد أصلان، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م).
- مغني اللبيب من كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري. ت: محمد محي الدين عبد الحميد،
   (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، القاهرة: مطبعة المدني، د.ت).
- المفصل في علم العربية: لأبي القاسم الزمخشري. وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات
   المفصل: للسيد محمد بدر الدين الحلبي. قدّم له وراجعه: د. محمد عز الدين السعيدي، ط۱،
   (بيروت لبنان: دار إحياء العلوم، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م).

• المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية: لأبي إسحاق الشَّاطبيّ. ج١، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ج٢، ت: أ. د. محمد إبراهيم البنَّا، ج٣، ت: أ. د. عيَّاد عيد التُّبُيْتي، ج٤، ت: أ. د. محمد إبراهيم البنَّا، ج٣، ت: أ. د. عيَّاد عيد التُبُيْتي، ج٤، ت: أ. د. محمد إبراهيم البنَّا، ج٣، ت: أ. د. عيَّاد عيد التُبيُني، بعد بن سليمان العثيمين، ج٢، ت: أ. د. محمد إبراهيم البنَّا، حاميم البنَّا، ج٣، ت: أ. د. محمد إبراهيم البنَّا، ج٣، ت: أ. د. عيَّاد عيد التُبيُني، بن سليمان العثيمين، ج٢، ت: أ. د. محمد إبراهيم البنَّا، ج٣، ت

 المقاصد النَّحويّة في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب: "شرح الشواهد الكبرى": لبدر الدين محمود العيني. ت: محمد باسل عيون السود، ط١، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م).

- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني. ت: د. كاظم بحر المرجان، (الجمهورية العراقية – منشورات وزارة الثقافة والإعلام: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م).
- المقتصد في شرح التكملة: لعبد القاهر الجرجاني. ت: د. أحمد بن عبد الله الدويش، ط١،
   (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م).
  - المقتضب: لأبي العباس المبرّد. ت: محمد عبد الخالق عضيمة، (عالم الكتب، د.ت).
- المقدمة الجزولية في النّحو: لعيسى بن عبد العزيز الجزوليّ. ت: شعبان عبد الوهاب محمد، م.
   ر: د. حامد أحمد، د. فتحي جمعة، ط١، (مطبعة أم القرى، ١٤٠٨ه ١٩٨٨م).
- المقرب: لابن عصفور. ت: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط١، (١٣٩٢ه. –
   ١٩٧٢م).
  - المقصور والممدود: لأبي زكريًّا الفرّاء . أخرجه: عبد العزيز الميمني، عارضه بنسخة جديدة وزاد في حواشه ووضع فهارسه: عبد الإله نبهان، محمد خير البقاعي، (دار قتيبة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
    - المقصور والممدود: لأبي العباس بن ولاد . ت: بولس برونله، ( مطبعة ليدن، ٩٠٠ م).
    - المقصور والممدود: لأبي علي القالي . ت: د. أحمد عبد الجيد هريدي، ط١، (القاهرة –
       مكتبة الخانجي، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور الإشبيلي. ت: د. فخر الدين قباوة، ط١، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٦٦م).
- الممدود والمقصور لأبي الطيب الوشّاء. ت: د. رمضان عبد التواب، (مصر القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٩م).

المنصف: لأبي الفتح بن جني. ت: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط١، (وزارة المعارف
 العمومية: إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م).

النون:

 نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم السهيلي. ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط١، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٢ه – ١٩٩٢م).

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لجمال الدين بن تَغْري بَردي الأتابكي. قدم له وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، ط١، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٣ه. – 199٢م).

- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتحددة: لعباس حسن، ط۱، (بيروت – لبنان: مكتبة المحمدي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري. ت: د. إبراهيم السامرائي، ط٣،
   (الأردن الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م).
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة: لمحمد الطنطاوي. ت:أ. د. أبي محمد عبد الرحمن بن محمد
   بن إسماعيل، ط١، (مكة المكرمة الزاهر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٦ه. –
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري. ت: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، (الكويت: منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م).
- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري. ت: د. محمد عبد القادر أحمد، ط١، (بيروت، القاهرة: دار الشروق، ١٤٠١هـ ١٩٨١م).

#### الهاء:

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي. ت: أ. د. عبد العال سالم مكرم،
 أ. عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢١ه – ٢٠٠١م).

## الواو :

- الوفيات: لتقي الدين بن رافع السَّلامي. ت: صالح مهدي عبّاس، أشرف عليه وراجعه: د.
   بشار عوّاد معروف، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢ه ١٩٨٢م).
- وفيات الأعيان وانباء أنباء الزّمان: لأبي العباس بن خلّكان. ت: د. إحسان عباس، (بيروت: دار صادر).

#### الياء:

الياقوت في أصول النحو: لعبد الله بن سليمان العتيق. (الرياض، ١٤٢٩هـ).

### ثانيًا: الرسائل العلمية:

١- أبو عُمَر الجرمي حَياته وجُهُودُه في النَّحْو: إعداد: محسن سالم العميري. رسالة مقدمة لنيل
 درجة الماجستير. إشراف: أ. د. أحمد مكي الأنصاري، جامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٩ه.
 ١٩٧٩م.

٢- شرح الجزولية: للأُبَّذيّ. ت: د. سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه. إشراف: أ. د. محمد إبراهيم البنّا، كلية اللغة العربية – بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٥هـ – ١٤٠٦هـ.

٣- شرح الجمل: لأبي عبد الله بن الفخّار. دراسة وتحقيق: د. حماد الثمالي، رسالة دكتوراه.
 إشراف: د. محمود محمد الطناحِي، كلية اللغة العربية- بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٩هـ
 ١٤١٠٩.

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء.
ج – د	ملخص الرسالة باللغة العربية.
ھ – و	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية.
ز – ح	الشكر والتقدير.
ط – س	المقدمة.
17 - 1	التمهيد: وفيه مبحثان
۲ – ۲	أولًا: أبو عُمَر الجرمي (حياته وآثاره)
۲	اسمُه ونَسَبُه وكنيته.
٣	مولده ونشأته.
٣	شُيوخه وتلاميذه.
٤	مَكانَته العِلمية.
٥	مُؤلِّفاته.
٦	وَفَاتِه.
17 - V	ثانيًا: أَبُو عَلِيّ الفَارِسِيِّ (حياته وآثاره)
v	اسمُه ونَسَبُه وكنيته.
v	مولده ونشأته.
٩	شُيوخه وتلاميذه.
۱.	مَكانَته العِلمية.
11	مُؤَلِّفاته.
١٢	وَفَاته.

سادسًا: الفهرس التفصيلي للموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول:
*** - **	مَوْقِفُ الْفَارِسِيّ مِنْ آراء الجَرْميّ النَّحْوِيَّة في العَامِل، وفيه المسائل الآتية:
١٤	١ – في نصب الخبر مقدمًا في (ما).
۲۸	٢ – في تقديم خبر (إنَّ) – الجار والمجرور – على اسمها.
۳۱	٣– وقوع (أنَّ) بعد (لَيْتَ) ، و (لَعَلَّ) ، و (كَأَنَّ) ، و (لَكِنَّ).
٣٩	٤ - حكم إبدال (أنَّ) الثانية من الأولى.
0 £	٥- في حكم رفع المضارع المتصرف بعد (أن) المخففة من الثقيلة.
٦.	٦- حكم كون فاعل نِعم علما أو مضافًا إلى علم.
٦٥	٧- في حكم جعل (ما) فاعلًا لـ (نِعْم) و (بِئْس).
~~	٨– في الاشتغال.
۸٦	٩ – في ما يتعدى بنفسه تارة، وبالحرف تارة أخرى.
٩٣	١٠ – في التنازع
118-98	١١ – في العامل والمصدر، وفيه أربع مسائل:
1.4-98	– ناصب (سماوة) في قول الشاعر:
	طَيّ اللَّيَالِي زُلَفًا فَزُلَفًا سَمَاوَة الهِلالِ حتَّى احْقَوقَفا
1.0-1.5	– ناصب المصدر في قولهم: "ذَهَبَ انطلاقًا".
1.9-1.7	– فيما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل في نحو:
	"له صوتٌ صوتَ حمار".
117-11.	– نصب (أيّما) ورفعه في قولك: "لَهُ صَوْتٌ أَيُّمَا صَوْتٍ".
115	١٢ – في بيان سبب عدم إقامة المفعول له مقام الفاعل.
١١٩	١٣ - في وقوع المصدر ظرفًا.
174-128	١٤ – في الظرفية المكانية، وفيه ثلاث مسائل:
174	– في (محلّة) و (حِلَّة).

رقم الصفحة	الموضوع
131	– في جَنابَتَيْ.
172	– قريبًا منك وبعيدًا.
١٣٨	٥١- في انتصاب (أول) على الظرفية.
1 2 0	١٦ – في الاستثناء.
100	١٧– خلا في الاستثناء إذا سبقت بـ (ما) فعل أو حرف، أو ذات وجهين.
109	١٨ – في الحال إذا قلت: "ادْخُلوا الأوّل فالأوّل".
124	۱۹ – في وَحْده.
۱۷.	٢٠- في توجيه إعراب كلمة (قَضَّهُمْ) في قولهم: "قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهم".
170	٢١ – في الفصل بين أفعل التفضيل و (مِنْ).
١٧٩	٢٢- في حكم اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي.
141	۲۳ – في لات.
191	٢٤ - وصف موصوفين مع اختلاف العامل، والعامل في الصفة.
190	٢٥ - في عطف الجملة الاسمية على الفعلية.
7.1	٢٦ – في عطف الفعل على الاسم بالواو.
۲.٩	٢٧- في حكم العطف على معمولي عاملين مختلفين.
* * *	٢٨ – عامل النصب في الفعل بعد الفاء وسائر حروف العطف.
221	۲۹ – في حتى
***	– حتى الجارة.
۲٤.	- حتى العاطفة.
7 2 0	– حتى الابتدائية.
70.	– حتى الناصبة للفعل.
700	– حتى بمعنى الفاء.
707	۳۰- في الجحازاة بـ (كَيْفَ).

رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل الثاني:
10-771	مَوْقِف الْفَارِسِيّ مِن آرَاء الجَرْمِيّ فِي التراكيبِ، وفيه المسائل الآتية:
770	١ – في حذف مفعولي ظننت اقتصارًا.
411	٢ – في حذف أحد مفعولي ظننت اختصارًا.
414	٣- في استعمال (أقلُّ) و (قلَّ) للدلالة على النفي.
۲٨٥	٤ – في تقديم المنصوب وتأخيره في (حَبَّذا).
79.	٥- في توجيه إعراب ( لا أَشْتُمُ).
797	٦- في نصب "مِثْلَ مَا".
*1*-*	٧- في العدد، وفيه أربع مسائل:
٣	– في عدم استعمال (إِحْدى) مفردة بنفسها.
۳.۲	– في تعريف العدد المفرد وتمييزه.
4.1	– في تعريف العدد المركب وتمييزه.
* 1 1	– في إسقاط العلامة من قولهم: "ثلاث دوابٍّ".
315	٨–كان الزائدة في جملة التعجب.
419	٩- في حذف الفعل، ونصب أَعْوَر، وذا نابٍ، وأَمْرَ.
***	١٠ – في حذف الجار وإيصال الفعل إلى (أن).
***	١١ - في نوع الفاء في قوله تعالى:
	﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونِ مِنْهُ فَإِنَّهُ, مُلَقِيكُمْ ﴾
* 1 - * * 1	١٢ - في معاني حروف العطف، وفيه مسألتان:
۳۳۱	– في مجيء الفاء بمعنى الواو.
**~	– في مجيء أو بمعنى الواو.
٣ ٤ ٢	١٣ - العطف على الضمير المحرور.
٣٤٧	١٤ - في توجيه الرواية المشهورة في نصب "مُسْحَتًا"، ورفع "لمُحَلَّف".
٣٥.	١٥ – في توجيه رواية رفع "يا لَعْنةُ اللهِ".

رقم الصفحة	الموضوع
<b>TOT</b>	١٦- في توجيه قول العرب: "يا ربُّ اغفِرْ لي".
40Z	١٧ – إبدال الألف من الياء في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.
775-709	۱۸ – في الندبة، وفيه مسألتان:
<b>७०</b> ९	– في ندبة المثنى.
<b>ም</b> ጚ ነ	– في فتح نون التثنية في ندبة المثنى، وحذف التنوين في نحو قولهم:
	اوًا غُلَامَ زَيْدَاهْ.
420	١٩ – في صفة الندبة.
<b>७</b> २२	۲۰ في (أُمَّا).
<b>*</b> V £	٢١- في الحروف التي لا يليها بعدها إلَّا الفعل، والحروف التي يجوز أن يليها
	بعدها الأسماء والأفعال.
***	٢٢- في أحكام (هَا).
£ • Y-WAV	٢٣ – في الترخيم، وفيه أربع مسائل:
**	– ترخيم النكرة كـ (فُلَان)، و (طَامِر)، و (كَرَوان).
٣٩ ١	– ترخيم (حَيْوَة).
۳۹۳	– ترخيم (مُعَاوِية).
*97	– ترخيم الخماسي که (مُنْقَاد) و(مَنْصُور) و (عُثْمَان) و( سِنَّوْرٍ) و(قَنَوَّر)
	و (هَبَيَّخ).
110-1.4	٢٤ – في ما لا يَنْصَرفُ من الأَمْثِلَةِ وما يَنْصَرفُ، وفيه خمس مسائل:
٤٠٣	– في صَرْفِ (أَحْمَرَ) إذا نُكِّر.
٤٠٧	– في منع صرف (أدهم)، و (أداهِم).
٤١٠	– في منع صرف "أفْضَلَ منك" إذا سُمّتي به.
٤١١	<ul> <li>في منع صرف (أَفْعَلُ) في قولهم: "هذا رَجْلٌ أَفْعَلُ".</li> </ul>
٤١٤	– في صرف (حُبَارى) إذا قلت: (حُبَيِّر).

رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل الثالث:
0.7-217	مَوْقِف الْفَارِسِيِّ مِن آرَاء الجَرْمِيِّ الصَّرِفيَّة، وفيه المسائل الآتية:
٤١٧	١ – فيما أُنِّثَ من الأسماءِ من غير إلحاق العلامة بما.
٤١٩	٢ – في دخول التاء الاسم فرقا بين الجمع والواحد منه.
٤٢٣	٣- في الفرق بين الواحد والجمع في الصفات.
270	٤ – في وضع الواحد موضع الجمع.
٤٢٩	<ul> <li>٥ في المقْصُورِ وَالممدُودِ.</li> </ul>
٤٣٤	٦ – في تثنية الممدود نحو (حمراء).
٤٣٧	۷– في تثنية (ضِبْعان).
٤٤.	٨- في (كِلْتَا).
٤٤٣	٩- في الجمع بالواو والنون.
£ £ A	١٠ – في التغيير الذي يعتري جَمع التَّكسير.
201	١١- في جمع (هَبَيّ) جمع تكسير.
202	١٢ - في جمع (يد).
£0V	١٣- في جمع (سَوَاء).
٤٥٩	١٤ – في ما لا يُكسّر مما سُمِي به جمع من الأعلام.
527	١٥- في النسب إلى الجمع.
522	١٦- في النسب إلى (رَمْل).
527	١٧- في أصل (شَرَاحِيلُ).
٤٧.	١٨ – في أبنية التّصغير.
٤٧٣	١٩ – فيما لَحِقَتْهُ الزَّوائد من بَنَات الثَّلاثة.
٤٧٨	٢٠ – فيما لَحِقَتْهُ الزَّوائد من بَنَات الأربعة غير الفعل.
٤٨٠	٢١ – ما قيس من المعتلِّ من بنات الواو .
٤٨٣	٢٢ – في إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة.

رقم الصفحة	الموضوع	
٤٨٧	٢٣– الإدغام في (ادّكر) ونحوه.	
٤٩١	٢٤- حكم الإدغام قبل الضمير.	
٤٩٤	٢٥- في تخفيف الهمزة في (جُؤَن)، و (مِئَر)، و (يَسْتَهْزِئُون).	
٤٩٨	٢٦- الخلاف في (سِئَة).	
	الفصل الرابع:	
027-0.	مَوْقِف الْفَارِسِيِّ مِن آرَاء الجَرْمِيِّ فِي الأَصُولِ النَّحويَّة ٣	
0.2	– مقدّمة عن الأصول النّحويّة.	
0.1	– الأدلة التي اصطلح عليها النحاة.	
0.0	- أولًا: السماع	
0.0	تعريفه.	
0.0	يدخل في موضوع السماع الاستشهاد بأنواعه	
0.7	(١) الاستشهاد بالقرآن والقراءات.	
017	(٢) الاستشهاد بالنثر من أمثال وأقوال.	
017	(٣) الاستشهاد بالشواهد الشعرية.	
072	– ثانيًا: القياس	
072	تعريف القياس.	
072	أركان القياس.	
072	أقسام القياس.	
070	مكانة القياس عند النحاة.	
077	القضايا التي تتعلق بمبدأ القياس:	
077	(١) قياس العلة.	
077	(٢) قياس الشبه.	
0770	(٣) القياس المرفوض.	
071	(٤) الحمل على المعنى.	

رقم الصفحة	الموضوع
०४९	(٥) القياس على المسموع.
077	(٦) مخالفة السماع للقياس.
٥٣٣	(٧) أحكام داخلة في موضوع القياس.
०७२	ما يرتبط بمذهب القياس من موضوعات:
	أ- العلة النحوية.
٥٣٦	تعريف العلة.
٥٣٦	نبذة مختصرة عن العلة.
٥٣٧	أمثلة عن التعليل.
0 £ £	ب- الاحتجاج والاستدلال.
057	ج- الاستدلال بالأصول.
0 £ A	الخاتمة.
007	ملحق بنتائج الدراسة.
077	الفهارس الفنية:
०२٣	فهرس الآيات القرآنية.
070	فهرس الأحاديث النبوية.
070	فهرس أمثال العرب.
077	فهرس الأبيات الشعرية.
09.	فهرس المصادر والمراجع
09.	- أولًا: المطبوعات.
٦١.	– ثانيًا: الرسائل العلمية.
217	فهرس الموضوعات.

والحمد لله أولًا وأخيرًا